

مجموعة

القرآن والأحكام الشرعية

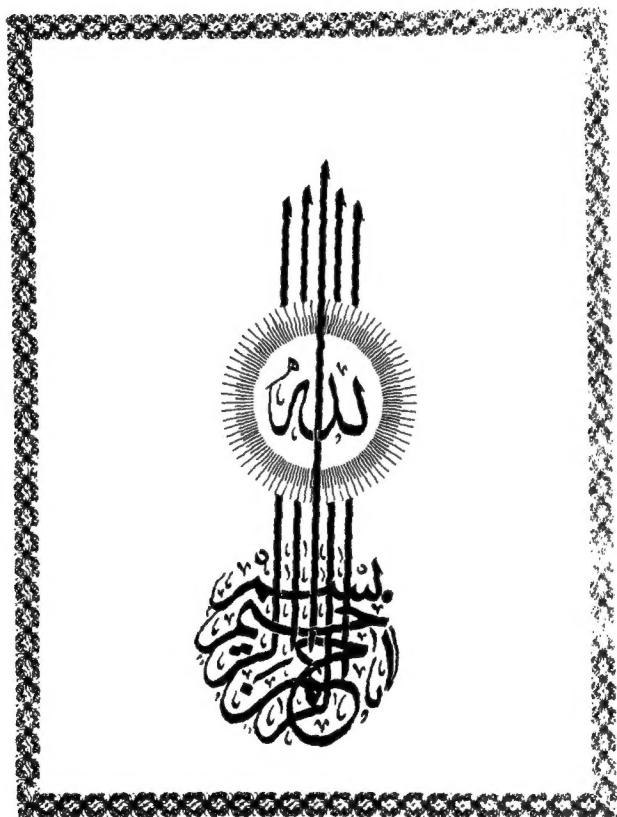
في دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد

فهم الشئون القانونية



مكتبة وزارة العدل ومكتب الشريعة



مَجْمُوعَةٌ
الْقَوَائِدُ الْاِفْتِصَائِيَّةُ

فِي دَوْلَةِ اِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَتَّحِدَةِ

إِعْدَادُ

قِسْمُ الشُّؤْنِ الْقَانُونِيَّةِ



عُرْفَةُ تِجَارَةٍ وَصِنَاعَةٍ وَسَّائِرَةِ



صاحب بيت المال الشيخ زيد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ومالك أبوظبي



مكتبة الشيخ السلطان بن محمد القاسمي
بمضمار الجاسر الاموي على يد الفنان

تقديم

في إطار حرص غرفة تجارة وصناعة الشارقة على توفير كل ما يسهم في خدمة النشاط الاقتصادي، وإيجاد المناخ الصحي الذي يضمن لهذا النشاط اضطراد ازدهاره وأهم مقومات سلامة أدائه... تصدر الغرفة هذه المجموعة الكاملة من القوانين الاتحادية التي تنظم كافة معاملات وأنشطة القطاع الاقتصادي بمجمل فروع التجارة والصناعة والمالية والمصرفية والتأمينية وقواعد العمالة بحكم مالها من اتصال وثيق بتشغيل هذا القطاع الاقتصادي وإدارة حركته.

مطلب عاجل وملح

لقد كانت هناك قناعة كاملة لدى الغرفة بأن إصدار مجلد يضم بين دفتيه أهم ما صدر من قوانين وقرارات اتحادية خاصة بتنظيم الأنشطة والمعاملات الاقتصادية قد أصبح مطلباً عاجلاً وملحاً بعد أن اتسع نطاق هذه الأنشطة في الدولة وتنوعت مجالاتها وفروعها، ومن ثم تعددت تبعاً لذلك القوانين والقرارات ومالحقها من تعديلات تطلبتها المستجدات والتطورات التي شهدها الحياة الاقتصادية في فترات متعاقبة، وبات من الصعب، بل ومن المتعذر إلى حد كبير الاستفادة الكاملة والميسرة من هذه القوانين والقرارات إذا ظلت متفرقة دون أن يجمعها مجلد واحد مهما كانت ضخامة حجمه وزيادة صفحاته.

دوافع أساسية

وليس من شك في أن من بين وأهم الأسباب التي حفزت الغرفة إلى إصدار مجموعة هذه

القوانين والقرارات في مجلد واحد هو ادراكها لأهمية توفير هذه الخدمة لأعضائها المنتسبين اليها، ومعهم المجتمع التجاري في الدولة بصفة عامة. وادراكها كذلك بأنها عملية تشتمل اليها حاجة رجال القانون الذين تدخل قضايا الشؤون الاقتصادية ضمن اختصاصاتهم، لأنها ستوفر لهم الوقت والجهد وتجعل الرجوع إلى هذه القوانين مهمة سهلة وميسرة.

خدمات متكاملة

ولم تكلف الغرفة - وهي تصدر هذا المجلد - بمجرد ايراد نصوص هذه القوانين، بل أضافت اليها ما صدر بشأنها من اللوائح التنفيذية بكامل تفصيلاتها، فضلا عن جميع التعديلات التي أدخلت على هذه القوانين والقرارات حتى الآن أي حتى تاريخ صدور هذا المجلد.

أخيراً تبقى كلمة شكر تود الغرفة أن تتوجه بها إلى وزارة الاقتصاد والتجارة على ما ساهمت به من تزويدنا ببعض ماكننا نحتاج اليه من قوانين ولوائح تنفيذية. ولايسعنا ونحن نأتي إلى ختام هذه المقدمة الموجزة إلا أن نتمنى من الله العلي القدير أن يكون ما أضيفناه إلى مكتبة القوانين الاقتصادية من جهد متواضع قد جاء تلبيه لحاجة مطلوبة واستجابة لرغبات عاجلة.

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس ادارة الغرفة

حسن عبد الله النومان

ديسمبر ١٩٩١م

تنويه

نود الإشارة الى ان هذه المجموعة قد تم ترتيبها زمنياً حسب تاريخ صدور القوانين التي تحويها والمبينة تفصيلاً في الفهرس اللاحق وسيجد القارئ الكريم ان القوانين المنشورة قد تضمنت تعديلاتها اللاحقة للأصدار حيث حلت المواد المعدلة مكان المواد التي عدلت مع الإشارة في الهامش للقانون الذي نص على ذلك التعديل حتى يمكن للمهتمين الرجوع لتلك القوانين اذا اقتضت الحاجة للوقوف على نصوص المواد قبل تعديلها.

وبالنسبة لقانون الشركات الاتحادي فقد تم نشر ذلك القانون معدلاً بالقانونين ١٣ لسنة ١٩٨٨، ٤ لسنة ١٩٩٠ فضلاً عن نشر القانون الاتحادي ١٣ لسنة ١٩٨٨ - مع مراعاة التنويه الوارد على المادة الأولى منه - وذلك رغبة في بيان احكام المواد التي وردت فيه وخصوصاً ارقام المواد التي عدلت والواردة في صدر المادة الأولى منه.

هذا وبالرغم من ان هذه المجموعة - كما يدل عليها عنوانها - تتعلق بالقوانين التي تنظم بعض الجوانب الاقتصادية الا اننا رأينا ان نضمنها قانون العمل الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ معدلاً باحكام القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦ وذلك تيسيراً على العاملين في القطاع الاقتصادي حيث ينظم ذلك القانون علاقات العمل التي هي عنصر جوهري لا يقوم عمل بدونه.

ونرجو ان يلبي هذا الاصدار الغاية المرجوة منه وان نتمكن من إثرائه مستقبلاً بما يصدر في موضوعه من قوانين او تشريعات.

غرفة تجارة وصناعة الشارقة

رقم الصفحة	المفهرس
١٥	(١) قانون اتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ بشأن السجل التجاري.
٢٥	* قرار وزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري.
٣٢	(٢) قانون اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم شئون الصناعة.
٤٩	* قرار وزاري رقم (٢٦د) لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم شئون الصناعة.
١٠٧	(٣) قانون اتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ بشأن قمع الغش والتدليس في المعاملات التجارية.
١١٥	* قرار وزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن قمع الغش والتدليس.
١٣٥	(٤) قانون اتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم علاقات العمل المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦.
٢٠٨	* قرار وزاري رقم (١٣) لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم عملية انتقال العمال غير المواطنين وقواعد نقل كفالاتهم.
٢١٢	* اعلان وزاري بشأن تفسير القرار الوزاري رقم (١٣) لسنة ١٩٩١.
٢١٧	(٥) قانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن المصرف المركزي والنظام النقدي

رقم الصفحة	المفهرس
	وتنظيم المهنة المصرفية المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٨.
٢٦٥	* قرار رقم ٨١/٢ بشأن تنظيم مهنة الصرافة في الدولة.
٢٦٩	* نظام مكاتب التمثيل في دولة الامارات العربية المتحدة الصادر بقرار مجلس ادارة المصرف المركزي رقم ١٩٨٧/٤/٩٧.
٢٧٥	* نظام وسطاء بيع وشراء الاسهم والسندات الصادر من المصرف المركزي رقم (٦) لسنة ١٩٨٨.
٢٨٥	(٦) قانون اتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية.
٢٩٣	(٧) قانون اتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم الوكالات التجارية.
٣٠٥	* قرار وزاري رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٩ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم الوكالات التجارية.
٣١٧	(٨) قانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ بشأن القانون التجاري البحري.
٤٥٥	(٩) قانون اتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١.
٤٦١	(١٠) قانون اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مصرف الامارات الصناعي.

رقم الصفحة	المفهرس
٤٨٧	(١١) القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانونين (١٣) لسنة ١٩٨٨ و (٤) لسنة ١٩٩٠ بشأن الشركات التجارية.
٥٨٩	(١٢) قانون اتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤.
٥٩٣	* اللوائح التنفيذية لقانون الشركات :
٥٩٤	أ- القرارات الوزارية من ٦٣ - ٧٣ الصادرة بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٩.
٦٨٠	ب- قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ بشأن رسوم نشر المحررات الرسمية للشركات التجارية ورسوم الترخيص والقيد للشركات الاجنبية.
٦٨٢	ج- قرار وزاري رقم (٥٧) لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٩.
٦٨٣	د- قرار وزاري رقم (٥) لسنة ١٩٩١ بشأن مد مهلة تعديل اوضاع الشركات التجارية.
٦٨٧	(١٣) قانون اتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ بشأن شركات ووكلاء التأمين.
٧١٩	* قرار وزاري رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤.
٧٤٥	* قرار وزاري رقم (٢١) لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرارات الوزارية (٧١) لسنة ١٩٨٥ و (٢٨) لسنة ١٩٨٦ و (٣٩) لسنة ١٩٩٠ بشأن شروط واجراءات القيد في سجل خبراء الكشف وتقدير الاضرار.

رقم الصفحة	المفهرس
٧٥٥	* قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرار الوزاري رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٥ بشأن شروط واجراءات القيد في سجل خبراء رياضيات التأمين.
٧٦١	* قرار وزاري رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرارات الوزارية (٧٠) لسنة ١٩٨٥ و (٢٩) لسنة ١٩٨٦ و (٤٠) لسنة ١٩٩٠ و (٧٩) لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم مهنة استشارات التأمين.
٧٧١	* قرار وزاري رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرارين الوزاريين (٦٨) لسنة ١٩٨٥ و (٣٠) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم مزاوله مهنة وسطاء التأمين.
٧٧٩	* قرار وزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات.
٧٩٩	* قرار وزاري رقم (٥١) لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧.
٨٠٣	* قرارات وزارية متفرقة متعلقة بقانون شركات ووكلاء التأمين :
٨٠٤	أ- قرار وزاري رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٥ بشأن تمديد مهلة توفيق اوضاع شركات التأمين.
٨٠٥	ب- قرار وزاري رقم (٦٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تمديد المهلة الممنوحة لشركات التأمين طبقاً لاحكام المادتين (٤٤) و (٤٥) من قانون شركات ووكلاء التأمين.
٨٠٦	ج- قرار وزاري رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٥ بشأن مد مهلة توفيق اوضاع شركات ووكلاء التأمين.
٨٠٧	د- قرار وزاري رقم (٧٩) لسنة ١٩٨٥ بشأن تمديد مهلة توفيق اوضاع شركات ووكلاء التأمين.
٨٠٨	هـ- قرار وزاري رقم (٨٠) لسنة ١٩٨٥ بشأن تمديد مهلة توفيق اوضاع شركات ووكلاء التأمين.

**قانون اتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥
في شأن السجل التجاري**

قانون اتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ في شأن السجل التجاري

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على احكام الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له،
وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة، وموافقة مجلس الوزراء،
والمجلس الوطني الاتحادي،
وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
اصدرنا القانون الاتي :-

مادة (١)

في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بعبارة «السلطة المختصة» الدوائر الحكومية المعنية في
الامارات الاعضاء في الاتحاد.

مادة (٢)

ينشأ دفتر يسمى (السجل التجاري) تتولى شئونه السلطة المختصة لقيد اسماء التجار من
المواطنين والاجانب افراداً كانوا ام شركات سواء كان مركز تجارتهم الرئيسي بالدولة او كان لهم بها
فرع او وكالة.

وتكون في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في هذا القانون ويؤشر فيه بكل تغيير او
تعديل يطرأ على هذه البيانات.

مادة (٣)

على كل تاجر او مدير فرع او وكالة خلال شهرين من تاريخ افتتاح محله التجاري او تملكه محل تجاري او من تاريخ افتتاحه فرعاً او وكالة في النولة اذا كان محله الرئيسي في الخارج ان يقدم طلباً من نسختين موقعتين من الطالب الى السلطة المختصة لقيده اسمه في السجل التجاري مشتملاً على البيانات والمستندات الآتية :

- ١- اسم ولقب التاجر وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته.
- ٢- اسم مدير الفرع او الوكالة ولقبه وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته.
- ٣- الاسم الذي يباشر به التاجر تجارته.
- ٤- اسم المحل التجاري، والسمة التجارية ان وجدت، بشرط الا يكون مطابقاً لاي اسم اخر مسجل او مشابهاً اسماً مسجلاً يمكن ان يضلّل الجمهور.
- ٥- نوع التجارة.
- ٦- تاريخ بداية مباشرة التاجر أعماله التجارية بالنولة.
- ٧- تاريخ افتتاح التاجر لمحلته التجاري.
- ٨- عنوان المحل الرئيسي والفروع والوكالات التجارية ان وجدت سواء بالنولة او بالخارج.
- ٩- اسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته.
- ١٠- المحال التجارية المملوكة للتاجر بدائرة التسجيل او خارجها مع بيان نوع تجارة وعنوان كل منها وتاريخ افتتاح المحال ورقم قيدها بالسجل التجاري.
- ١١- المحال التجارية التي كانت للتاجر سابقاً في النولة مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ غلقه ورقم قيده بالسجل التجاري ان وجد.
- ١٢- شهادة بعضوية التاجر في غرفة التجارة والصناعة التي يباشر تجارته في دائرتها ويعفى الطالب من تقديم هذه الشهادة في حالة عدم وجود غرفة تجارة وصناعة في الدائرة التي يباشر فيها نشاطه التجاري.
- ١٣- رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسومات والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر ان وجدت.

مادة (٤)

يجب على التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة أن يطلب طبقاً للاوضاع المقررة للقيد، التأشير في السجل التجاري بكل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة، وذلك خلال شهر من تاريخ التصرف أو الواقعة المنشئة للتغيير أو التعديل.

مادة (٥)

على مدراء الشركات التجارية والوكلاء للشركات الاجنبية، أن يقدموا طلباً من نسختين موقعتين من الطالب، الى السلطة المختصة لقيد الشركة في السجل التجاري وذلك خلال شهرين من تاريخ تأسيسها أو افتتاح الفرع أو الوكالة مشتملاً على البيانات الآتية :

- ١- نوع الشركة.
- ٢- عنوان المركز الرئيسي للشركة واسمها والسمة التجارية ان وجدت.
- ٣- الغرض من تأسيس الشركة.
- ٤- عنوان الفرع والوكالات سواء كانت داخل الدولة أو خارجها.
- ٥- مقدار رأس المال والمبالغ المؤداة منه وما تعهد الشركاء بأدائه مع بيان حصص الشركاء الموصين وقيمة الحصص العينية ان وجدت.
- ٦- تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها.
- ٧- أسماء والقاب الشركاء المتضامنين وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته.
- ٨- أسماء والقاب لمديري الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها وحدود سلطاتهم في الادارة والتوقيع مع بيان تاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته.
- ٩- اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته.
- ١٠- رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسومات والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة ان وجدت.

مادة (٦)

على طالب قيد الشركة في السجل التجاري ان يقدم عقد تأسيس الشركة مصدقاً عليه من الجهة الرسمية المختصة للاطلاع عليه على ان يرفق بطيه صورة رسمية منه للاحتفاظ بها لدى السلطة المختصة.

مادة (٧)

على المسؤولين عن ادارة الشركات التجارية او الفرع او الوكالات او المصنفين حسب الاحوال ان يطلبوا طبقاً للاوضاع المقررة للقيد، التأشير في السجل التجاري بما يأتي:

- ١- أي تغيير او تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة.
- ٢- كل تصرف قانوني او حكم قضائي يقضي بعزل مدير الشركة او باخراج احد الشركاء او بحل الشركة او بوضعها تحت التصفية مع بيان اسماء المصنفين وحدود سلطاتهم وكل تغيير يحدث في اشخاصهم ويكون تقديم الطلب خلال شهر على الاكثر من تاريخ التصرف او الحكم او الواقعة الموجبة للطلب.

مادة (٨)

على كل تاجر او مدير فرع او وكالة وعلى المسئول عن ادارة الشركة التجارية ان يودع لدى السلطة المختصة صورة من التوقيع المعتمد في معاملات المنشأة او الشركة التجارية على ان يكون التوقيع مصدقاً عليه رسمياً من الجهة المختصة، ويكون الابداع في ذات الوقت الذي يقدم فيه طلب القيد او طلب التأشير في السجل اذا تضمن تعديلا في بيان الاشخاص السابق ايداع صور توقيعاتهم عند طلب القيد.

مادة (٩)

تدون بيانات الطلب في السجل التجاري وعلى السلطة المختصة إعادة احدى النسختين الى الطالب مؤشراً عليها بما يفيد القيد في السجل او برفضه حسب الاحوال وذلك بكتاب مسجل، ويعتبر توقيع الطالب على النسخة المحفوظة لدى السلطة المختصة والمؤشر عليها بالقرار الصادر منها بمثابة اعلان له.

مادة (١٠)

إذا تعلق التفسير في البيانات بشخص من له حق التوقيع يجب ان يرفق بالطلب صورة من التوقيع الجديد طبقاً لنص المادة الثامنة من هذا القانون.

مادة (١١)

يتم الغاء القيد من السجل التجاري في الحالات الآتية :

١- ترك التاجر لتجارته.

٢- وفاة التاجر.

٣- تصفية الشركة.

وعلى التاجر او ورثته او المصفيين حسب الاحوال، ان يطلبوا طبقاً للاوضاع المقررة للقيد الغاء القيد خلال شهرين على الاكثر من تاريخ الواقعة الموجبة له ومع ذلك فانه يجوز لورثة التاجر ان يطلبوا لصالحهم او لصالح بعضهم استمرار القيد في السجل باسم مورثهم.

والسلطة المختصة الغاء القيد من تلقاء نفسها اذا لم يقدم ذو الشأن طلب الغاء القيد او الاستمرار فيه وذلك في الميعاد المشار اليه في الفقرة السابقة متى تحققت من حدوث الواقعة الموجبة للإلغاء.

مادة (١٢)

على السلطة المختصة أن تتحقق من استيفاء طلب القيد أو التأشير أو الإلغاء للبيانات والمستندات التي يتطلبها هذا القانون والقرارات المنفذة له.
ويجوز لها بدلا من رفض الطلب أن تكلف الطالب باستيفاء البيانات والمستندات اللازمة.

مادة (١٣)

إذا رفضت السلطة المختصة طلب القيد أو التأشير أو الإلغاء كان لذي الشأن أن يطعن على قرار الرفض أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه به.

مادة (١٤)

على كل تاجر وكل مسئول عن إدارة شركة أن يبين في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية رقم القيد في السجل التجاري، وأن يثبت على واجهة المحل الذي يزاول فيه العمل التجاري وباللغة العربية اسمه التجاري مشفوعاً برقم القيد.

مادة (١٥)

على قلم كتاب المحكمة التي تصدر منها الأحكام الواردة فيما بعد، ضد أحد التجار أو إحدى الشركات التجارية، أن يرسل صورة من الحكم خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدوره إلى السلطة المختصة للتأشير بمقتضاه في السجل التجاري.

١- أحكام أشهر الإفلاس أو الفناء.

٢- أحكام التصديق على الصلح الواقي من الإفلاس أو بطلانه.

٣- أحكام توقيع الحجر على التاجر أو تعيين القوم والوكلاء عن الغائبين أو عزلهم أو رفع الحجر.

٤- أحكام عزل المسؤولين عن إدارة الشركة.

٥- أحكام حل الشركة أو بطلانها وتعيين المصفين وعزلهم.

٦- أحكام إعادة الاعتبار.

مادة (١٦)

يجوز لكل ذي شأن ان يحصل من السلطة المختصة على مستخرج رسمي من صفحة القيد في السجل التجاري، وفي حالة عدم القيد تعطي السلطة المختصة شهادة بذلك.
ولا يجوز ان يتضمن المستخرج أحكام اشهار الافلاس أو الحجر اذا قضى برد الاعتبار أو برفع الحجر.

مادة (١٧)

تحدد رسوم القيد في السجل التجاري وتجديده والحصول على مستخرج من صفحة القيد على النحو الاتي :

١٠٠ درهم رسم القيد بالسجل التجاري.

٥٠ درهم رسم تجديد القيد سنويا.

١٠ درهم رسم عن طلب الحصول على مستخرج من صفحة القيد في السجل التجاري.

مادة (١٨)

يعاقب على مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تتجاوز خمسة الاف درهم وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

مادة (١٩)

مع عدم الاخلال بتوقيع اية عقوبة اشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون جزائي اخر يعاقب

بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تزيد على خمسة الاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قدم بيانات غير صحيحة لاثباتها بالسجل التجاري فاذا ترتب على البيانات غير الصحيحة قيد أو تأشير أو شطب على خلاف احكام هذا القانون امرت المحكمة فضلاً عن العقوبة المقررة بتصحيح البيانات أو بشطب القيد أو بإلغاء التأشير أو إلغاء الشطب حسب الاحوال، وذلك وفقاً للاوضاع وفي المواعيد التي تعينها لذلك.

مادة (٢٠)

يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل من اثبت على خلاف الحقيقة رقم قيد بالسجل التجاري سواء في مكاتباته او على واجهة محله التجاري.

مادة (٢١)

على التجار والشركات المرخص لها حالياً بمزاولة الاعمال التجارية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ان يتقدموا الى السلطة المختصة بطلب القيد في السجل التجاري المنشأ طبقاً لاحكام هذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به.

مادة (٢٢)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون او يتعارض معها.

مادة (٢٣)

على السلطات المختصة كل فيما يخصها تنفيذ احكام هذا القانون وعليها اخطار وزارة الاقتصاد والتجارة بأسماء المقيدين في السجل التجاري لديها والبيانات المتعلقة بهم وكل تعديل أو تغيير يطرأ عليها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ القيد أو التأشير بالتعديل أو التغيير ولوزير الاقتصاد والتجارة

الإشراف على تنفيذ السلطات المختصة بالإمارات لأحكام هذا القانون وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه.

مادة (٢٤)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي

بتاريخ : ٣ رمضان ١٤١٥ هـ

الموافق : ٨ / ٩ / ١٩٧٥ م

**قرار وزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦
باللائحة التنفيذية
لقانون السجل التجاري رقم (٥) لسنة ١٩٧٥**

قرار وزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ بالانحصة التنفيذية لقانون السجل التجاري رقم (٥) لسنة ١٩٧٥

وزير الاقتصاد والتجارة :

بعد الاطلاع على قانون السجل التجاري رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ الصادر في ٨ / ٩ / ١٩٧٥ والمنشور في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر في ١٥ / ١١ / ١٩٧٥ .
تقرر :

مادة (١)

تحذر طلبات القيد أو التأشير في السجل أو محو القيد منه المنصوص عليها في القانون المشار اليه وفي هذا القرار من نسختين على الاستمارات (النماذج) المعدة لهذا الغرض وترفق بها المستندات المؤيدة لها .

مادة (٢)

يجب أن تكتب بيانات القيد أو التأشير بخط واضح وبدون اختصار أو تحشير أو كشط وأن يوقع الطالب على كل إضافة أو تصحيح بهامشها وأن تحصى عدد الكلمات المضافة أو الملغاة التي تؤثر عليها السلطة المختصة بما يفيد المراجعة .

مادة (٣)

تقدم الطلبات المذكورة الى السلطة المختصة من الاشخاص المكلفين بتقديمها ويجب على السلطة المختصة أن تتحقق قبل استلامها من شخصية مقدميها ومن صفتهم .

ويجوز للطالبين أن ينيبوا عنهم غيرهم في تقديمها بموجب تفويض خاص يودع لدى السلطة المختصة ويجوز أن يكون التفويض عرفياً على أن يكون مقروناً بالتصديق على الامضاء.

مادة (٤)

ترقم الطلبات بارقام متتابعة حسب تواريخ ايداعها ويبدأ الترقيم في أول يناير من كل سنة وتؤشر السلطة المختصة على الطلب بالرقم المتتابع وتاريخ الايداع وساعته.

على ان يبدأ الترقيم - بصفة استثنائية - هذا العام اعتباراً من تاريخ سريان القانون المذكور. ويعطى الطالب ايضاً وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض ويشتمل على البيانات الآتية :

١- رقم الطلب وتاريخ الايداع وساعته.

٢- اسم الطالب.

٣- موضوع الطلب.

٤- بيان المستندات المرافقة للطلب.

مادة (٥)

في حالة رفض الطلب تقوم السلطة المختصة بإبلاغ الطالب بأسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه (مسجل).

مادة (٦)

تقيد الطلبات المقبولة في السجل بحسب ترتيب ايداعها ويتم ذلك بتكوين البيانات الواردة بها في الخانات المخصصة لها في السجل.

ويكون القيد في السجل بارقام متتابعة وبصفة مستمرة.

مادة (٧)

بعد تكوين البيانات الواردة بالطلب في السجل التجاري يرسل الى الطالب اخطار مختوم بخاتم السلطة المختصة بما يفيد حصول القيد او التأشير في السجل وذلك وفقاً للنموذج المعد لذلك.

مادة (٨)

في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيمة في السجل يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الاحمر وتكون البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير الخاص بذلك وإلى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه.

مادة (٩)

يكون محو القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على البيانات المدونة في السجل والمطلوب محوها ويدون في الخانة المعدة لذلك بالسجل تاريخ المحو وسببه والبيانات الاخرى.

مادة (١٠)

تشهر في الجريدة الرسمية البيانات الآتية مما يتم قيده في السجل التجاري :

- ١- تاريخ القيد بالسجل التجاري ورقمه.
- ٢- الاسم التجاري واذا كان القيد خاصاً بشركة فيذكر نوعها ومقدار رأسمالها.
- ٣- موقع المحل الرئيسي أو المركز العام وموقع الفرع أو الفروع والوكالة حسب الاحوال.
- ٤- نوع التجارة.

مادة (١١)

يشهر في الجريدة المذكورة كل تعديل في البيانات المكونة في السجل مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكذلك كل محو يحصل في القيد الوارد بالسجل وكذا الاحكام والأوامر والقرارات التي يتم التأشير بها في السجل ويشتمل الشهر في هذه الحالات على البيانات الآتية :

١- الاسم التجاري السابق قيده.

٢- رقم القيد الاصلي بالسجل وعدد الجريدة التي اشهر فيها هذا القيد.

٣- موضوع التعديل أو سبب المحو وتاريخ حصوله.

٤- منطوق الحكم أو الامر أو القرار وتاريخه والمحكمة الصادرة منها وتاريخ التأشير به في السجل.

مادة (١٢)

تفرد لكل تاجر أو شركة صحيفة خاصة في السجل التجاري المسوك لدى السلطة المختصة ويكون السجل على شكل جدول (ولمقتاً للنموذج المرافق) وترقم صفحاته بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم السلطة المختصة.

مادة (١٣)

تمسك السلطة المختصة فهارس بالاسماء التجارية للتجار والشركات المقيمة لديها.

مادة (١٤)

يعمل بهذا القرار من تاريخ سريان قانون السجل التجاري رقم (٥) لسنة ١٩٧٥.

سلطان بن أحمد المعلا

وزير الاقتصاد والتجارة

**قانون اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩م
في شأن تنظيم شئون الصناعة**

قانون اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩م في شأن تنظيم شئون الصناعة

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والصناعة، وموافقة مجلس الوزراء،
والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي :

الباب الاول

تعريفات

مادة (١)

يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الوزير : وزير المالية والصناعة.

الوزارة : وزارة المالية والصناعة.

الدائرة : الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة.

المدير : المدير العام للدائرة الصناعية ورئيسها التنفيذي والاداري.

اللجنة : هي اللجنة الصناعية الاستشارية المؤلفة بموجب أحكام هذا القانون.

المشروع الصناعي : هو العملية الاستثمارية التي يكون غرضها الاساسي تحويل الخامات من

حيث جوهرها أو تركيبها أو شكلها أو مظهرها الى منتجات كاملة المصنع

أو وسيطة، وكذلك التي تؤدي الى تحويل المنتجات الوسيطة الى منتجات

كاملة المصنع بما في ذلك مزج المنتجات أو فصلها أو تعبئتها أو تغليفها

وكذلك اضافة طاقة انتاجية أو تكوين أصول انتاجية جديدة محل
أصول قديمة انتهى عمرها الانتاجي، وذلك كله طبقاً لما تحدد عند اقرار
المشروع وفقاً لخطة محددة.

صاحب المشروع الصناعي : الاشخاص الطبيعيون والمؤسسات والهيئات التي تملك مشروعاً صناعياً
في الدولة سواء كانوا يديرونه بأنفسهم أو بالواسطة.
مدير المشروع الصناعي : هو من يتولى ادارة المشروع الصناعي سواء كان صاحب المشروع أو من
يقوضه في ادارته تنفيذاً لأحكام هذا القانون.
الانتاج الصناعي : هو قيمة ما تنتجه الوحدة الاقتصادية من السلع الصناعية.
الانتاج الصناعي المحلي : هو كل انتاج لمشروع صناعي لا تقل فيه تكلفة الانتاج عن طريق التصنيع
في الدولة عن ٢٥٪ من تكاليفه الكلية.

الباب الثاني أحكام عامة

مادة (٢)

- تسري أحكام هذا القانون على كافة المشروعات الصناعية في الدولة عدا ما يأتي :
- ١- المشروعات الصناعية التي تشتغل باستخراج البترول أو تكريره أو باستخراج أو تنقية أو اسالة
الغاز الطبيعي أو الغازات البترولية، أو باستخراج الخامات المعدنية أو تنقيتها وإعدادها للصناعة
أو بأي من الطرق الموافقة لها.
 - ٢- المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأسمالها الثابت على (٢٥٠.٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم،
أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة أشخاص، أو التي تستخدم قوة محركة لا تزيد على
خمس مئة حصنة.
 - ٣- مشروعات الامتياز التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها معاهدة أو اتفاقية تكون
الدولة طرفاً فيها.
 - ٤- مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها.

الباب الثالث في اللجنة الصناعية الاستشارية واللجنة الفرعية

مادة (٢)

تتألف في وزارة المالية والصناعة لجنة صناعية استشارية تؤلف على النحو الآتي :

- ١- وزير المالية والصناعة رئيساً
 - ٢- وكلاء الوزارات الآتية :
 - أ- وزارة المالية والصناعة.
 - ب- وزارة الاقتصاد والتجارة
 - ج- وزارة التخطيط
 - د- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
 - هـ- وزارة البترول والثروة المعدنية
 - و- وزارة الكهرباء والماء
 - ٣- ممثل مواطن عن كل امانة يختاره حاكمها
 - ٤- اثنان من المشتغلين بالصناعة في القطاع الخاص، ويتم تعيينهم بقرار من الوزير بناء على ترشيح اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد.
 - ٥- المدير أو من ينوب عنه
- عضواً
مقررراً للجنة

واللجنة أن تستعين في عملها بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين بالدولة والخبراء كلما دعت الحاجة الى ذلك، كما لها أن تشكل من بينها لجنة فرعية لدراسة مسألة معينة وتقديم تقرير بنتيجة الدراسة.

مادة (٤)

تختص اللجنة بالنظر في المسائل التالية مع مراعاة ما تقرره الخطة العامة للدولة :

- ١- دراسة طلبات اقامة المشروعات الصناعية وفق أحكام هذا القانون واتخاذ القرارات في شأنها.

٢- دراسة الطلبات المقدمة من نوى الشغل بمنح المزايا والاعفاءات للمشروعات الصناعية واتخاذ القرارات في شأنها وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

٣- دراسة المسائل التي تحال اليها من وزارة المالية والصناعة المتعلقة بسياسة التصنيع في النولة أو بوسائل تشجيع الاستثمار الصناعي وتحديد مجالاته وتحديد المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الصناعية بمراعاة أهميتها أو بتنظيم استثمار رأس المال العربي والاجنبي في المشروعات الصناعية وتحديد نسبة اسهامه فيها، وتقديم تقارير بنتيجة الدراسة ومقترحات اللجنة.

٤- المسائل الاخرى التي تدخل في اختصاصها بموجب أحكام هذا القانون أو التي يرى الوزير استطلاع رأيها فيها.

مادة (٥)

تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل شهر على الاقل، بناء على دعوة من رئيسها ويجوز دعوتها الى الانعقاد بصفة استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب من رئيس اللجنة أو ثلث أعضائها. ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحاً الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو من يحل محله عند غيابه.

مادة (٦)

تصدر اللجنة قراراتها في المسائل التي تختص بنظرها بناء على الدراسات الاقتصادية والفنية وفي ضوء السياسة الصناعية والخطة العامة للدولة. وتصدر هذه القرارات بأغلبية عدد الاعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس. ولا تكون قرارات اللجنة نهائية الا بعد اعتمادها من الوزير.

مادة (٧)

يكون للجنة سكرتارية تؤلف من بين موظفي الدائرة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير وتتولى سكرتارية اللجنة بوجه خاص اعداد جدول الاعمال وضبط محاضر الجلسات وتسجيل قرارات اللجنة ومقترحاتها وابلاغها الى الجهات المختصة.

الباب الرابع في اقامة المشروعات الصناعية

مادة (٨)

اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون، لا يجوز منح الترخيص بإنشاء المشروع الصناعي الا للمواطنين من أبناء دولة الامارات العربية المتحدة، أو للشركات المؤسسة طبقاً لاحكام القوانين المعمول بها التي لا تقل نسبة مساهمة رأس المال الوطني فيها عن ٥١٪ من رأسمالها وبشرط أن يكون المدير المسئول فيها مواطناً أو يكون مجلس ادارتها مؤلفاً من أعضاء غالبيتهم من المواطنين، أما غير المواطنين الذين يملكون منشآت صناعية قائمة وقت نفاذ هذا القانون، ولم يكن لهم شركاء مواطنون يملكون ٥١٪ على الاقل من رأسمال المنشأة الصناعية، فيجب عليهم أن يتعوا تصفية أعمالهم خلال سنتين من وقت العمل بهذا القانون ما لم يستوفوا الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال مدة سنة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

مادة (٩)

لا يجوز اقامة أي مشروع صناعي في الدولة أو احدات أي تغيير فيه ما لم يحصل صاحبه على موافقة بذلك وفقاً لاحكام هذا القانون والنظم المعمول بها في الدولة. ويقدم الطلب الخاص بالمشروع الصناعي الى الدائرة على النموذج الخاص بذلك وفقاً للائحة التنفيذية.

مادة (١٠)

يجب أن يكون الطلب الخاص بالمشروع الصناعي مشفوفاً بتقرير يتضمن الدراسات المتعلقة به والغرض من انتشائه وجدواه اقتصادياً وفنياً، وموارده الأولية، وتكاليف انتاجه سنوياً ومقدار رأس المال الذي يكفي لتحقيق أغراضه وكيفية تمويله وما يحتاجه من أيد عاملة وامكانية تسويق منتجاته وغير ذلك من الامور التي لها اتصال وثيق بالمشروع، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون البيانات الخاصة بالطلب.

مادة (١١)

تقوم الدائرة بدراسة الطلبات الخاصة بالمشروع الصناعي وذلك من الناحيتين الاقتصادية والفنية في ضوء الخطة والسياسة العامة للدولة وطبقاً للقوانين والانظمة المعمول بها، وتعرض الدائرة الطلب مع نتائج دراستها وتوصياتها على اللجنة وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب اليها وترفع اللجنة توصياتها في شأن الطلب الى الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه اليها.

مادة (١٢)

يصدر الوزير قراره في الطلب المشار اليه في المادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه اليه. فاذا صدر قرار الوزير بالموافقة على الطلب، وجب أن يتضمن هذا القرار شروط اقامة المشروع الصناعي، وعلى الدائرة اخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر من الوزير وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.

مادة (١٣)

تتظر طلبات اقامة المشروعات الصناعية في ضوء الاعتبارات الآتية :

- ١- متطلبات الخطة الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية الصناعية في الدولة.
- ٢- الاتفاقات المعقودة مع الدول العربية.

٣- احتياجات الدولة في مجال الاستهلاك المحلي واحلال الانتاج المحلي محل الانتاج المستورد.

٤- مدى توفر الخامات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها في التصنيع.

٥- امكانية تنفيذ المشروع في المناطق التي تحددها الحكومة.

مادة (١٤)

إذا لم يبدأ صاحب المشروع الصناعي في أعمال الانشاء خلال ستة أشهر من ابلاغه بقرار الوزير بالموافقة على المشروع كان للوزير الغاء القرار الصادر بالموافقة على المشروع، ما لم يطلب صاحب المشروع قبل انتهاء هذه الفترة مد الميعاد على ان يبين في هذا الطلب الاسباب التي تبرر ذلك وللوزير في هذه الحالة الموافقة على منح صاحب المشروع مهلة مناسبة وفقاً لما يراه من ظروف كل حالة.

مادة (١٥)

للدائرة أن تراقب جميع مراحل تنفيذ المشروع الصناعي وأن تتابع تنفيذ الشروط المنصوص عليها في قرار الموافقة على اقامة المشروع. وعلى صاحب المشروع موافاة الدائرة بالبيانات التي تطلبها في هذا الشأن، وذلك وفقاً للقواعد والاجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية.

مادة (١٦)

إذا ألغيت الموافقة على المشروع وفقاً للمادة (١٤) فلا يجوز لمن ألغى طلبه تجديده قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الغاء الموافقة.

الباب الخامس

في السجل الصناعي

مادة (١٧)

ينشأ في الدائرة سجل صناعي تقيد فيه جميع المشروعات الصناعية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات المتعلقة بهذا السجل واجراءات القيد فيه.

مادة (١٨)

مع مراعاة أحكام المادة (٨) من هذا القانون، على أصحاب المشروعات الصناعية أو التي رهن التنفيذ وقت العمل بهذا القانون أن يطلبوا قيدها في السجل الصناعي وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويقدم طلب القيد المشار اليه في الفقرة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض الذي تبين اللائحة التنفيذية بياناته.

مادة (١٩)

على الدائرة بعد قيد المشروع في السجل الصناعي أن ترخص للمشروع بالانتاج وتصدر الرخصة باسم صاحب المشروع وعليه أن يخطر الدائرة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على البيانات الواردة في السجل المشار اليه وذلك وفقاً للشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

الباب السادس في وسائل تشجيع المشروعات الصناعية

مادة (٢٠)

يجوز لمجلس الوزراء والسلطات المختصة في الامارات الاعضاء في الاتحاد كل في حدود اختصاصه بناء على توصية اللجنة منح المشروعات الخاضعة لاحكام هذا القانون المزايا والاعفاءات الآتية :

١- تخصيص قطعة أرض لموقع المشروع الصناعي سواء بغير مقابل، أو بثمن مخفض، أو تأجيرها له بأجرة رمزية بشروط أفضل.

٢- تأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع لصاحبه بشروط أفضل وذلك في المناطق الصناعية التي تنشؤها الحكومة.

٣- توريد الكهرباء والماء الى المشروع بأسعار تشجيعية.

٤- الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة الى الواردات الآتية :

أ- الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاج اليها المشروع الصناعي.

ب- المواد الأولية والوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم المشروع لاجراضه الانتاجية وكذلك مواد التغليف والتعبئة التي تستنفذ في الانتاج.

٥- اعفاء الارباح التي يفلها المشروع وكذلك المبالغ الاحتياطية المقطعة من الارباح لاستغلالها فيه، من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ بدء الانتاج.

٦- اعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية الصناعية من ضرائب ورسوم التصدير.

٧- منح الصادرات المشار اليها في البند السابق اعانة تشجيعية.

٨- تتمتع الانتاج المحلي بالحماية الجمركية مع مراعاة كفاية هذا الانتاج من حيث الكمية والنوع والجودة.

مادة (٢١)

يكون للمشروعات الصناعية التالية الاولوية في الحصول على المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في

المادة السابقة :

- ١- المشروعات التي تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الاجنبية أو تنافسها أو تكون ذات قدرة على التصدير.
- ٢- المشروعات التي تستخدم مواد خام محلية.
- ٣- المشروعات التي تقام في المناطق التي تحددها الحكومة.
- ٤- أية مشروعات أخرى ذات أهمية اقتصادية خاصة أو تدرج باعتبارها كذلك في خطة التنمية للدولة.

مادة (٢٢)

لصاحب المشروع الصناعي أن يحصل من الدائرة على ما قد يكون لديها من المعلومات والبيانات الاحصائية والخرائط وغيرها من الدراسات والابحاث المتعلقة بصناعة معينة تهم صاحب المشروع، كما يجوز للدائرة تقديم الارشادات والمعلومات المتعلقة بالتصنيع للمستثمرين الجدد.

مادة (٢٣)

يجوز بقرار من الوزير وبناء على توصية اللجنة أن تسهم الوزارة في نفقات الدراسات والبحوث التي يقوم بها صاحب المشروع اذا كان هذا المشروع ذا أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

مادة (٢٤)

يكون لاصحاب المشروعات الصناعية في حالة انشاء صناعات جديدة أفضلية الحصول على قرض من البنوك والمؤسسات المالية التي تملكها الدولة أو تساهم فيها، وذلك بعد موافقة وزير المالية والصناعة، وبناء على توصية اللجنة على أن يحدد البنك أو المؤسسة المالية شروط هذا القرض وقيمته.

مادة (٢٥)

تعطي الأفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة المحلية بشرط أن تكون هذه المنتجات في مستوى مقارب للمنتجات الأجنبية الصنع من حيث النوع والجودة والسعر السائد.

مادة (٢٦)

على صاحب المشروع الصناعي عند انتهاء الأعمال اللازمة لتشغيل المشروع أن يخطر الدائرة بذلك، وعليها أن تقوم بمعاينة المشروع خلال عشرة أيام على الأكثر، فإذا ثبت لها إتمام هذه الأعمال كلياً أو جزئياً منحت صاحب المشروع شهادة بذلك، ويعتبر تاريخ إصدار هذه الشهادة هو تاريخ بدء الانتاج.

مادة (٢٧)

لا يجوز التصرف في المواد المستوردة التي أعفيت من الرسوم الجمركية وفقاً لأحكام هذا القانون في غير الأغراض التي استوردت من أجلها. وكل تصرف في هذه المواد على خلاف حكم الفقرة السابقة يوجب أخطار الدائرة مع دفع الرسوم الجمركية التي أعفيت منها. وعلى صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلاً لهذه المواد على النموذج الذي تعدّه الدائرة في هذا الشأن.

مادة (٢٨)

لا يجوز لصاحب المشروع أن يؤجر الأرض أو المباني التي خصصت للمشروع وفقاً لأحكام هذا القانون، ولا أن يتصرف فيها بأي وجه آخر ما لم يحصل على موافقة بذلك من السلطات المختصة.

مادة (٢٩)

إذا بيع المشروع الصناعي أو تنازل عنه مالكه أو أجره للغير كله أو بعضه، وكذلك إذا توقف المشروع عن العمل كلياً أو جزئياً، يجب على صاحبه أن يخطر الدائرة بذلك مع بيان الأسباب، وعلى مستأجر المشروع أو المشتري أو المتنازل إليه أن يقدم إلى الدائرة خلال شهرين من تاريخ انتقال الملكية أو إبرام عقد الإيجار طلباً للتأشير بذلك في السجل الصناعي، وذلك لنقل التراخيص إلى المالك أو المستأجر الجديد وأجراء التغييرات اللازمة في بيانات السجل. ويجوز في حالة عدم اتباع هذه الإجراءات سحب المزايا والاعفاءات التي ينتفع بها المشروع بموجب أحكام هذا القانون.

مادة (٣٠)

على صاحب المشروع الصناعي أن يوافي الدائرة بالتقارير والبيانات الدورية التي توضح مدى استفادة المشروع من الاعفاءات الممنوحة له، ومدى تطور الصناعة وعناصر تكاليفها وإنتاجها وذلك كله وفقاً للتمودج الذي تعدده الدائرة في هذا الشأن، وعليه كذلك أن يقدم إلى الدائرة تقريراً بالوضع المالي للمشروع في ضوء الميزانية العمومية المصادق عليها من محاسب قانوني والحسابات الختامية لكل سنة مالية.

مادة (٣١)

على صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلاً للعاملين فيه وفقاً للبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

مادة (٣٢)

على صاحب المشروع الصناعي أن يلتزم بكافة القوانين واللوائح المعمول بها، وأن ينفذ بدقة أحكامها

المتعلقة بالامن الصناعي والصحة العامة والمحافظة على البيئة.
وعليه - في حالة تعيين مدير للمشروع - أن يخطر الدائرة بذلك بكتاب مسجل ويكون المدير مسئولاً مع صاحب المشروع عن تنفيذ أحكامه.

مادة (٢٣)

لا يجوز أن يقل عدد المواطنين العاملين في المشروع الصناعي عن ٢٥٪ من مجموع العاملين، وللوزير بناء على توصية من اللجنة أن يقرر اعفاء المشروع من هذا القيد، أو خفض النسبة المشار إليها وذلك إذا لم يتوفر العدد الكافي من المواطنين.

مادة (٢٤)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم، ويجوز للسلطة المختصة فضلاً عن ذلك بناء على توصية اللجنة حرمان المشروع من كل أو بعض المزايا المقررة في هذا القانون.

مادة (٢٥)

إذا أنتج المشروع سلماً مخالفاً للمقاييس والمواصفات المقررة للإنتاج، أو قام بالغش في نوعية الإنتاج، عوقب صاحب المشروع أو مديره المسئول بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين، وبغرامة تكون بقيمة المنفعة التي حصل عليها من الغش يضاف إليها مبلغ لا يجاوز مائة ألف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين. مع مصادرة المواد والمنتجات موضوع المخالفة.
وتضاعف العقوبة في حالة العود، مع الحكم بغلق المنشأة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، ويجوز الحكم بسحب ترخيص المنشأة نهائياً.

مادة (٣٦)

يعاقب كل من أقام أو أدار مشروعاً صناعياً دون الحصول على ترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد عن مائة ألف درهم، مع الحكم بغلق المشروع.

مادة (٣٧)

كل موظف مكلف وفقاً لهذا القانون بتنفيذ أحكامه ويفشي سراً أو يبيئاً من البيانات المقدمة في شأن المشروعات الصناعية، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم، وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها قانوناً.

الباب السابع أحكام ختامية

مادة (٣٨)

تكون مشاركة رأس المال لإجنبي في المشروعات الصناعية طبقاً للقوانين والنظم المعمول بها في الدولة.

مادة (٣٩)

يكون لموظفي الدائرة المكلفين من الوزير مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات ما يقع مخالفاً لأحكامه، ولهم في سبيل أداء مهمتهم تفتيش مستودعات المشروع الصناعي وتدقيق سجلاته وفحص انتاجه، وعلى صاحب المشروع الصناعي والعاملين فيه تمكين هؤلاء الموظفين من أداء مهمتهم واعطائهم البيانات والايضاحات التي يطلبونها وفقاً للقانون.

مادة (٤٠)

على الوزراء والسلطات المختصة في الامارات كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى وزير المالية والصناعة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكامه.

مادة (٤١)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة بأبوظبي

بتاريخ: ٢٠ / ٤ / ١٣٩٩ هـ

الموافق: ١٩ / ٣ / ١٩٧٩ م

**قرار وزاري رقم (٢٦د) لسنة ١٩٨٠
باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي
رقم (١) لسنة ١٩٧٩ في شأن
تنظيم شؤون الصناعة**

قرار وزاري رقم (٢٦د) لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ في شأن تنظيم شؤون الصناعة

وزير المالية والصناعة :

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ في شأن تنظيم شؤون الصناعة قرر :

الباب الاول تعريفات

مادة (١)

يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتضى سياق النص معنى آخر :-

الوزير : وزير المالية والصناعة

الوزارة : وزارة المالية والصناعة

الدائرة : الدائرة الصناعية بوزارة المالية

المدير : المدير العام للدائرة الصناعية ورئيسها التنفيذي والاداري

اللجنة : هي اللجنة الصناعية الاستشارية المؤلفة بموجب أحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة.

المشروع الصناعي : هو العملية الاساسية التي يكون غرضها الاساسي تحويل الخامات من حيث

جوهرها أو تركيبها أو شكلها أو مظهرها الى منتجات كاملة الصنع أو وسيطة

وكذلك التي تؤدي الى تحويل المنتجات الوسيطة الى منتجات كاملة الصنع بما في

ذلك مزج المنتجات أو فصلها أو تعبئتها أو تغليفها وكذلك اضافة طاقة انتاجية أو

تكوين أصول إنتاجية جديدة تحل محل أصول قديمة أنتهى عمرها الانتاجي وذلك كله طبقاً لما تحدد عند اقرار المشروع وفقاً لخطة محددة.

صاحب المشروع الصناعي : الاشخاص الطبيعيون والمؤسسات والهيئات التي تملك مشروعاً صناعياً في الدولة سواء كانوا يديرونه بأنفسهم أو بالواسطة.

مدير المشروع الصناعي : هو من يتولى ادارة المشروع الصناعي سواء كان صاحب المشروع أو من يفوضه في ادارته تنفيذاً لأحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة.

الانتاج الصناعي : هو قيمة ما تنتجه الوحدة الاقتصادية من السلع الصناعية
الانتاج الصناعي المحلي : هو كل انتاج لكل مشروع صناعي لا تقل فيه تكلفة الانتاج عن طريق التصنيع في الدولة عن ٢٥٪ من تكاليفه الكلية.

الباب الثاني أحكام عامة

مادة (٢)

تسرى أحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة ولائحته التنفيذية على كافة المشروعات الصناعية في الدولة عدا ما يأتي :

١- المشروعات الصناعية التي تشتغل باستخراج البترول أو تكريره أو باستخراج أو تنقية أو اسالة

الغاز الطبيعي أو الغازات البترولية، أو باستخراج الخامات المعدنية أو تنقيتها وإعدادها للصناعة أو بأي من الطرق المرافقة لها.

٢- المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأس مالها الثابت على (٢٥٠.٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم، أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة أشخاص، أو التي تستخدم قوة محرك لا تزيد على خمسة حصنة.

٣- مشروعات الامتياز التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها معاهدة أو اتفاقية تكون الدولة طرفاً فيها.

٤- مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها.

الباب الثالث في اللجنة الصناعية الاستشارية واللجنة الفرعية

مادة (٣)

تتشأ في وزارة المالية والصناعة لجنة صناعية استشارية تؤلف على النحو الآتي :-

١- وزير المالية والصناعة رئيساً

٢- وكلاء الوزارات الآتية :

أ- وزارة المالية والصناعة.

ب- وزارة الاقتصاد والتجارة

ج- وزارة التخطيط

د- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

هـ- وزارة البترول والثروة المعدنية

و- وزارة الكهرباء والماء

٣- ممثل مواطن عن كل امانة يختاره حاكمها

٤- اثنان من المشتغلين بالصناعة في القطاع الخاص،

ويتم تعيينهم بقرار من الوزير بناء على ترشيح اتحاد غرف التجارة

والصناعة بالدولة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٥- المدير أو من ينوب عنه

مقرر اللجنة

واللجنة أن تستعين في عملها بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين بالدولة والخبراء كلما دعت الحاجة

الى ذلك، كما لها أن تشكل من بينها لجنة فرعية لدراسة مسألة معينة وتقديم تقرير بنتيجة الدراسة.

مادة (٤)

تختص اللجنة بالنظر في المسائل التالية مع مراعاة ما تقرره الخطة العامة للدولة :

١- دراسة طلبات اقامة المشروعات الصناعية وفق أحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة واتخاذ

القرارات في شأنها.

٢- دراسة الطلبات المقدمة من نوى الشأن بمنح المزايا والاعفاءات للمشروعات الصناعية واتخاذ القرارات في شأنها وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

٣- دراسة المسائل التي تحال اليها من وزارة المالية والصناعة المتعلقة بسياسة التصنيع في الدولة أو بوسائل تشجيع الاستثمار الصناعي وتحديد مجالاته وتحديد المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الصناعية بمراعاة أهميتها أو بتنظيم استثمار رأس المال العربي والاجنبي في المشروعات الصناعية وتحديد نسبة اسهامه فيها، وتقديم تقارير بنتيجة الدراسة ومقترحات اللجنة.

٤- المسائل الاخرى التي تدخل في اختصاصها بموجب قانون تنظيم شئون الصناعة أو التي يرى الوزير استطلاع رأيها فيها.

مادة (٥)

تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل شهر على الاقل، بناء على دعوة من رئيسها ويجوز دعوتها الى الانعقاد بصفة استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب خطي من رئيس اللجنة أو ثلث أعضائها.

ويجب أن يحدد في الدعوة موعد ومكان الاجتماع وأن يرفق بها جدول أعمال الموضوعات التي ستعرض في الاجتماع.

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور أكثر من نصف عدد اعضاء اللجنة على أن يكون من بينهم الرئيس أو من يحل محله عند غيابه.

مادة (٦)

تصدر اللجنة قراراتها في المسائل التي تختص بنظرها وذلك في ضوء مايتي :

١- الدراسات الاقتصادية والفنية التي تعدها الدائرة

٢- السياسة الصناعية للدولة.

٣- الخطة العامة التي تعدها وزارة التخطيط والجهزة المختصة.
وتصدر هذه القرارات بأغلبية عدد الاعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي فيه
الرئيس.
ولا تكون قرارات اللجنة نهائية الا بعد اعتمادها من الوزير.

مادة (٧)

يكون للجنة سكرتارية تؤلف من بين موظفي الدائرة يصدر بتشكيلها وتحديد مهامها قرار من
الوزير.
وتتولى سكرتارية اللجنة بوجه خاص اعداد جدول الاعمال وضبط محاضر الجلسات وتسجيل
قرارات اللجنة ومقترحاتها وإبلاغها الى الجهات المختصة.

الباب الرابع في اقامة المشروعات الصناعية

مادة (٨)

اعتباراً من تاريخ نفاذ قانون تنظيم شؤون الصناعة، لا يجوز منح الترخيص بإنشاء المشروع
الصناعي الا للمواطنين من أبناء دولة الامارات العربية المتحدة، أو للشركات المؤسسة طبقاً لاحكام
القوانين المعمول بها التي لا تقل نسبة مساهمة رأس المال الوطني فيها عن ٥١٪ من رأسمالها ويشترط
أن يكون المدير المسئول فيها مواطناً أو يكون مجلس ادارتها مؤلفاً من أعضاء غالبيتهم من المواطنين.
أما غير المواطنين الذين يملكون منشآت صناعية قائمة وقت نفاذ قانون تنظيم شؤون الصناعة، ولم يكن
لهم شركاء مواطنون يملكون ٥١٪ على الأقل من رأسمال المنشأة الصناعية، فيجب عليهم أن يتموا
تصفية أعمالهم خلال سنتين من وقت العمل بقانون تنظيم شؤون الصناعة، ما لم يستوفوا الشروط
المنصوص عليها في هذه المادة خلال مدة ٦ أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور.

مادة (٩)

لا يجوز اقامة أي مشروع صناعي في الدولة أو أحداث أي تغيير فيه ما لم يحصل صاحبه على موافقة بذلك وفقاً لاحكام قانون تنظيم شئون الصناعة والنظم المعمول بها في الدولة.

يقدم الطلب الخاص باقامة المشروع الصناعي بواسطة صاحب أو مدير المشروع الصناعي أو من ينوب عنه بموجب توكيل رسمي خاص، الى الدائرة مبيناً به أسم مقدم الطلب بالكامل وعنوانه والاسم المقترح للمشروع الصناعي والشكل القانوني للمشروع ومقدار رأس المال وملكيته والتكاليف الكلية للمشروع والآلات والمعدات اللازمة له وتقدير السلع المراد انتاجها سنوياً في حالة التشغيل الكامل وتكاليف الانتاج لمدة سنة والايادات المتوقعة من المنشأة عن مدة سنة والمواد الاولية اللازمة للانتاج والعمالة والاجور عن مدة سنة.

كما يبين بالطلب الاسواق المزمع تصريف منتجات المشروع الصناعي بها، والمزايا والاعفاءات المطلوبة طبقاً للمادة (٢٠) من قانون تنظيم شئون الصناعة.

ويقدم طلب اقامة المشروع الصناعي شاملاً هذه البيانات على النموذج رقم (١) المرفق بهذه اللائحة.

مادة (١٠)

يقدم الطلب الخاص باحداث تغيير في المشروع الصناعي الى الدائرة مبيناً به أسم مقدم الطلب وعنوانه، وأسم المشروع الصناعي المراد أحداث تغيير فيه وعنوانه ورقم السجل الصناعي والشكل القانوني للمشروع وملكية رأس المال والنشاط الرئيسي للمشروع ونوع التغيير المراد أحداثه في المشروع والبيانات المرتبطة به وذلك كله على النحو الموضح بالنموذج رقم (٢) المرفق بهذه اللائحة.

مادة (١١)

يجب أن يكون الطلب الخاص باقامة المشروع الصناعي مشفوعاً بتقرير يتضمن الدراسات المتعلقة

به والغرض من انشائه وجدواه اقتصادياً وفنياً، وموارد الدولة ومصدرها وتكاليف انتاجه سنوياً ومقدار رأس المال الذي يكفي لتحقيق أغراضه وكيفية تمويله وما يحتاجه من أيد عاملة، وإمكانية تسويق منتجاته وغير ذلك من الأمور التي لها اتصال وثيق بالمشروع :-

يجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :-

١- موافقة البلدية على إقامة المشروع.

٢- خريطة بموقع الأرض المخصصة للمشروع معتمدة من الجهة المختصة في الإمارة.

٣- وثيقة من أحد البنوك العاملة في الدولة تثبت القدرة المالية لصاحب المشروع أو أي مستندات أخرى تثبت القدرة المالية.

٤- عقد الشراكة إذا كان صاحب المشروع شركة منشأة طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في الدولة وما يفيد تسجيل هذا العقد في إحدى غرف التجارة والصناعة في الدولة.

٥- صورة من جواز سفر الطالب أو هويته الشخصية.

مادة (١٢)

تقوم الدائرة بدراسة الطلبات الخاصة بالمشروع الصناعي وذلك من الناحيتين الاقتصادية والفنية في ضوء الخطة والسياسة العامة للدولة ولتطبيقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وتعرض الدائرة الطلب مع نتائج دراستها وتوصياتها على اللجنة وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً كافة المستندات والبيانات المطلوبة.

والدائرة الاستعانة بمكاتب الخبرة والاستشاريين والجهات ذات الاختصاص والنواثر المعنية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة. وترفع اللجنة توصياتها في شأن الطلب إلى الوزير خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ تقديمه إليها.

مادة (١٣)

يصدر الوزير قراره في الطلب المشار إليه في المادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليه. فإذا صدر قرار الوزير بالموافقة على الطلب، وجب أن يتضمن هذا القرار شروط إقامة المشروع

الصناعي، وعلى الدائرة أخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر من الوزير وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.

ويكون الأخطار إما باستدعاء مقدم الطلب لاستلام قرار الوزير شخصياً أو بإرساله بكتاب بالبريد المسجل.

مادة (١٤)

تتظر طلبات اقامة المشروعات الصناعية في ضوء الاعتبارات الآتية :

- ١- متطلبات الخطة الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية الصناعية في الدولة.
- ٢- الاتفاقات المعقودة مع الدول العربية.
- ٣- احتياجات الدولة في مجال الاستهلاك المحلي وإحلال الانتاج المحلي محل الانتاج المستورد.
- ٤- مدى توفر الخامات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها في التصنيع.
- ٥- امكانية تنفيذ المشروع في المناطق التي تحددها الحكومة.

مادة (١٥)

إذا لم يبدأ صاحب المشروع الصناعي في أعمال الانشاء خلال ستة أشهر من ابلague بقرار الوزير بالموافقة على المشروع كان للوزير الحق بالغاء القرار الصادر بالموافقة على المشروع، ما لم يطلب صاحب المشروع قبل انتهاء هذه الفترة مد الجعاد على أن يبين في هذا الطلب الاسباب التي تبرر ذلك، وللوزير في هذه الحالة الموافقة على منح صاحب المشروع مهلة مناسبة وفقاً لما يراه من ظروف كل حالة على أن تتجاوز هذه المهلة ستة أشهر أخرى من تاريخ موافقة الوزير.

مادة (١٦)

للدائرة أن تراقب جميع مراحل تنفيذ المشروع الصناعي وأن تتابع الشروط المنصوص عليها في قرار الموافقة على اقامة المشروع. وعلى صاحب المشروع موافاة الدائرة بالبيانات التي تطلبها في هذا

الشان.

ويجب أن تتضمن هذه البيانات ما تم انجازه من مراحل تنفيذ المشروع والمدة التي تم فيها هذا الانجاز وبرنامج استكمال المشروع بأكمله والمدة المقررة لذلك، وما يصادف تنفيذ المشروع من عقبات ومعوقات وبيان الوسائل والتدابير التي ينتهجها للتغلب عليها وما يطلبه من الدائرة من تسهيلات أو مساعدات حتى يتمكن من انجاز المشروع في موعده أو للتغلب على ما يصادفه من عقبات أو معوقات. ويتمين على صاحب المشروع موافاة الدائرة بكل بيان تطلبه خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه طلب البيان، ولا جاز للجنة أن تعرض على مجلس الوزراء توصية بحرمان صاحب المشروع من بعض المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من القانون.

مادة (١٧)

إذا ألفت الموافقة على المشروع وفقاً للمادة (١٥) من هذه اللائحة فلا يجوز لمن ألقى طلبه تجديده قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الغاء الموافقة.

الباب الخامس في السجل الصناعي

مادة (١٨)

ينشأ في الدائرة سجل صناعي تقيد فيه جميع المشروعات الصناعية وتشتمل بيانات هذا السجل على رقم وتاريخ تقديم الطلب للدائرة، وتاريخ القيد ورقم وأسم المشروع وعنوانه وعنوان المصنع، وأسم صاحب المشروع وعنوانه والشكل أو الكيان القانوني للمشروع وجملة رأس المال الوطني وغير الوطني وتاريخ بدء الانتاج والنشاط الرئيسي والسلع المنتجة وقيمة الانتاج السنوي وقيمة المواد الأولية هي السنة والقوى المحركة وجملة عدد المشتغلين في كل من الإدارة والانتاج.

مادة (١٩)

مع مراعاة أحكام المادة (٨) من قانون تنظيم شؤون الصناعة - على أصحاب المشروعات الصناعية المبينة في المادة الثانية من القانون و التي رهن التنفيذ وقت العمل بقانون تنظيم شؤون الصناعة أن يطلبوا قيدها في السجل الصناعي وذلك خلال ثلاثة أشهر - من تاريخ العمل بالقانون. ويقدم طلب القيد المشار اليه في الفقرة السابقة على النموذج رقم (٤) المرفق بهذه اللائحة.

مادة (٢٠)

على الدائرة بعد قيد المشروع في السجل الصناعي أن ترخص للمشروع بالانتاج وتصدر الرخصة باسم صاحب المشروع وفقاً للنموذج رقم (٦) المرفق.

مادة (٢١)

على صاحب المشروع الصناعي ومديره أن يخطر الدائرة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على البيانات الواردة في السجل الصناعي سواء من حيث زيادة الانتاج أو تقليصه أو توقفه أو زيادة عدد العاملين أو نقصهم وكل تغيير مؤثر في الانتاج وذلك للتأشير به فيه. في حالة توقف المنشأة عن الانتاج عليه أن يخطر الدائرة بذلك مع بيان الاسباب كما يلزم اخطار الدائرة عند اعادة التشغيل.

ويقدم طلب التأشير بالتعديل أو التغيير خلال شهرين من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك، وتؤشر الدائرة من تلقاء نفسها بكل بيان يتعلق بالمشروع الصناعي ويتم قيده في السجل الصناعي.

مادة (٢٢)

على صاحب المشروع الصناعي أو ورثته أو المعنيتين حسب الاحوال أن يطلبوا طبقاً للاوضاع

المقررة للقيد شطب القيد في الاحوال الاتية :-

١- ترك صاحب المشروع الصناعي لمشروعه.

٢- وفاته.

٣- تصفية المشروع.

ويجب تقديم الطلب خلال شهرين من تاريخ الواقعة التي تستوجب محو القيد، فإذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب شطب القيد كان للدائرة أن تشطب القيد من تلقاء نفسها.

مادة (٢٣)

لا يقبل طلب القيد أو التأشير في السجل الصناعي أو طلب الشطب الا اذا كان مستوفياً للشروط التي يطلبها قانون تنظيم شؤون الصناعة ولائحته التنفيذية.

وعلى الدائرة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ولها أن تكلف الطالب بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب.

ويجوز لكل من رفض طلبه أن يتظلم من هذا القرار لوزير المالية والصناعة خلال شهر من تاريخ اخطاره بقرار الدائرة بالرفض.

مادة (٢٤)

تخصص لكل مشروع صناعي صفحة خاصة بالسجل الصناعي على شكل جدول وترقم صفحات السجل بارقام سلسلة وتختتم بخاتم دائرة الصناعة.

ويجب أن تكتب بيانات القيد أو التأشير بخط واضح وبدون اختصار أو تغيير أو كشط وأن يوقع الطالب على كل اضافة أو تصحيح بهامشها وأن يحصى عدد الكلمات المضافة أو المضافة التي تؤثر بها عليها الدائرة بما يفيد المراجعة.

مادة (٢٥)

ترقم الطلبات المقبولة بأرقام متتابعة حسب تواريخ الايداع ويعطى مقدم الطلب ايضاً بذلك وتقيّد الطلبات في السجل الصناعي بحسب ترتيب الموافقة عليها ويتم ذلك بتكوين البيانات الواردة بها في الخانات المخصصة لها في السجل، ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة.

مادة (٢٦)

في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيّدة في السجل الصناعي يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الأحمر وتكون البيانات الجديدة في الخانة نفسها، ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير الخاص بذلك وإلى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه.

مادة (٢٧)

يكون شطب القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الأحمر على البيانات المدونة في السجل المطلوب شطبها ويشار في هامش السجل الى تاريخ الشطب والاسباب المبررة له.

مادة (٢٨)

تشهر في الجريدة الرسمية البيانات التالية مما يتم قيده في السجل الصناعي وكل تعديل أو شطب يجرى عليها :

- ١- تاريخ الترخيص ورقمه.
- ٢- اسم المشروع الصناعي ونوعه ومقدار رأس ماله.
- ٣- الكيان القانوني للمشروع الصناعي.
- ٤- أغراض المشروع الصناعي.

- ٥- الشروط الممنوح الترخيص بموجبها.
- ٦- رقم القيد الاصلي بالسجل وعدد الجريدة الرسمية التي نشر فيها القيد وموضوع التعديل أو سبب الشطب وتاريخ حصوله في حالة التعديل أو الشطب.
- ٧- ويجوز أن يتم النشر بالطرق الأخرى المعتادة بما من شأنه أن يحقق علم الآخرين على أن يتضمن هذا النشر تاريخ القيد في السجل الصناعي.

الباب السادس

في وسائل تشجيع المشروعات الصناعية

مادة (٢٩)

يجوز لمجلس الوزراء والسلطات المختصة في الامارات الاعضاء في الاتحاد كل في حدود اختصاصه بناء على توصية اللجنة منح المشروعات الخاضعة لاحكام قانون تنظيم شئون الصناعة المزايا والاعفاءات الآتية :

- ١- تخصيص قطعة أرض لموقع المشروع الصناعي سواء بغير مقابل، أو بثمن مخفض، أو بتأجيرها له بأجرة رمزية بشروط أفضل.
- ٢- تأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع لصاحبه بشروط أفضل وذلك في المناطق الصناعية التي تنشؤها الحكومة.
- ٣- توريد الكهرباء والماء الى المشروع بأسعار تشجيعية.
- ٤- الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة الى الواردات الآتية :
 - أ- الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاج اليها المشروع الصناعي.
 - ب- المواد الأولية والوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم المشروع لأغراضه الانتاجية وكذلك مواد التغليف والتعبئة التي تستنفذ في الانتاج.
 - ٥- اعفاء الارباح التي يقلها المشروع وكذلك المبالغ الاحتياطية المقطوعة من الارباح لاستغلالها فيه، من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ بدء الانتاج.

-
- ٦- إعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية الصناعية من ضرائب ورسوم التصدير.
- ٧- منح الصادرات المشار إليها في البند السابق إعانة تشجيعية.
- ٨- تمتع الانتاج المحلي بالحماية الجمركية مع مراعاة كفاية هذا الانتاج من حيث الكمية والنوع والجودة.

مادة (٣٠)

يكون للمشروعات الصناعية التالية الاولوية في الحصول على المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في المادة السابقة :

- ١- المشروعات التي تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الاجنبية أو تنافسها أو تكون ذات قدرة على التصدير.
- ٢- المشروعات التي تستخدم مواد خام محلية.
- ٣- المشروعات التي تقام في المناطق التي تحددها الحكومة.
- ٤- أية مشروعات أخرى ذات أهمية اقتصادية خاصة أو تدرج باعتبارها كذلك في خطة التنمية للدولة.

مادة (٣١)

لصاحب المشروع الصناعي أن يحصل من الدائرة على ما قد يكون لديها من المعلومات والبيانات الاحصائية والمخاطر وغيرها من الدراسات والابحاث المتعلقة بصناعة معينة تهم صاحب المشروع.

كما يجوز للدائرة تقديم الارشادات والمعلومات المتعلقة بالتصنيع للمستثمرين الجدد.

مادة (٣٢)

يجوز بقرار من الوزير وبناء على توصية اللجنة أن تسهم الوزارة في نفقات الدراسات والبحوث التي يقوم بها صاحب المشروع اذا كان هذا المشروع ذا أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

مادة (٣٣)

يكون لأصحاب المشروعات الصناعية في حالة إنشاء صناعات جديدة أفضلية للحصول على قرض من البنوك والمؤسسات المالية التي تملكها الدولة أو تساهم فيها، وذلك بعد موافقة الوزير، وبناء على توصية اللجنة على أن يحدد البنك أو المؤسسة المالية شروط هذا القرض وقيمه.

مادة (٣٤)

تعطي الأفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة المحلية بشرط أن تكون هذه المنتجات في مستوى مقارب للمنتجات الأجنبية الصنع من حيث النوع والجودة والسعر السائد.

مادة (٣٥)

على صاحب المشروع الصناعي عند انتهاء الأعمال اللازمة لتشغيل المشروع أن يخطر الدائرة بذلك، وعليها أن تقوم بمعاينة المشروع خلال عشرة أيام على الأكثر، فإذا ثبت لها اتمام هذه الأعمال كلياً أو جزئياً منحت صاحب المشروع شهادة بذلك، ويعتبر تاريخ اصدار هذه الشهادة هو تاريخ بدء الانتاج.

مادة (٣٦)

لا يجوز التصرف في المواد المستوردة التي أعفيت من الرسوم الجمركية وفقاً لأحكام قانون تنظيم شئون الصناعة في غير الأغراض التي استوردت من أجلها، وكل تصرف في هذه المواد على خلاف حكم الفقرة السابقة يوجب اخطار الدائرة مع دفع الرسوم الجمركية التي أعفيت منها، وعلى صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلاً لهذه المواد على النموذج الذي تعده الدائرة في هذا الشأن.

مادة (٣٧)

لا يجوز لصاحب المشروع الصناعي أن يؤجر الأرض أو المباني التي خصصت للمشروع وفقاً لأحكام قانون تنظيم شئون الصناعة، ولا أن يتصرف فيها بأي وجه آخر ما لم يحصل على موافقة بذلك من السلطات المختصة.

مادة (٣٨)

إذا بيع المشروع الصناعي أو تنازل عنه مالكه أو أجره للغير كله أو بعضه، وكذلك إذا توقف المشروع عن العمل كلياً أو جزئياً، وجب على صاحبه أن يخطر الدائرة بذلك مع بيان الأسباب، وعلى مستأجر المشروع أو المشتري أو المتنازل إليه أن يقدم إلى الدائرة خلال شهرين من تاريخ انتقال الملكية أو إبرام عقد الإيجار طلباً للتأشير بذلك في السجل الصناعي، وذلك لنقل التراخيص إلى المالك أو المستأجر الجديد وأجراء التغييرات اللازمة في بيانات السجل. ويجوز في حالة عدم اتباع هذه الإجراءات سحب المزايا والاعفاءات التي ينتفع بها المشروع بموجب أحكام قانون تنظيم شئون الصناعة .

مادة (٣٩)

على صاحب المشروع الصناعي أن يوافي الدائرة بالتقارير والبيانات الدورية التي توضح مدى الاستفادة للمشروع من الاعفاءات الممنوحة له، ومدى تطور الصناعة وعناصر تكاليفها وإنتاجها بأن يقدم إلى الدائرة تقريراً بالوضع المالي للمشروع في ضوء الميزانية العمومية المصادق عليها من محاسب قانوني والحسابات الختامية لكل سنة مالية.

مادة (٤٠)

على صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلاً للعاملين فيه أسم العامل وتاريخ ميلاده وجنسيته

وحالته الاجتماعية وعنوانه ومؤهلاته الدراسية أو التدريبية وتخصصه أو مهنته والعمل الذي يقوم به ومقدار راتبه وبدلاته وعلاقته النورية وتاريخ ورقم قيده في وزارة أو دائرة العمل وجنسه (ذكر / أنثى) ورقم جواز سفره وتاريخ وجهة إصداره وصورته الشمسية وبصمات أصابعه والبيانات الأخرى التي تقتضيها قوانين العمل والقوانين والنظم المعمول بها في الدولة.

مادة (٤١)

على صاحب المشروع الصناعي أن يلتزم بكافة القوانين واللوائح المعمول بها، وأن ينفذ بدقة أحكامها المتعلقة بالأمن الصناعي والصحة العامة والمحافظة على البيئة. وعليه - في حالة تعيين مدير للمشروع - أن يخطر الدائرة بذلك بكتاب مسجل ويكون المدير مسؤولاً مع صاحب المشروع عن تنفيذ أحكام هذه القوانين واللوائح.

مادة (٤٢)

لا يجوز أن يقل عدد المواطنين العاملين في المشروع الصناعي عن ٢٥٪ من مجموع العاملين، وللوزير بناء على توصية من اللجنة أن يقرر إعفاء المشروع من هذا القيد، أو خفض النسبة المشار إليها وذلك إذا لم يتوفر العدد الكافي من المواطنين.

مادة (٤٣)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد، يعاقب كل من يخالف أحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة أو هذه اللائحة بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم، ويجوز للسلطة المختصة فضلاً عن ذلك بناء على توصية اللجنة حرمان المشروع من كل أو بعض المزايا المقررة في قانون تنظيم شؤون الصناعة.

مادة (٤٤)

إذا أنتج المشروع سلعاً مخالفة للمعايير والمواصفات المقررة للإنتاج، أو قام بالغش في نوعية الإنتاج، عوقب صاحب المشروع أو مديره المسئول بالحس مدة لا تتجاوز سنتين، وبغرامة تكون بقيمة المنفعة التي حصل عليها من الغش يضاف إليها مبلغ لا يجاوز مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. مع مصادرة المواد والمنتجات موضوع المخالفة.

وتضاعف العقوبة في حالة العود، مع الحكم بغلق المنشأة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، ويجوز الحكم بسحب ترخيص المنشأة نهائياً. وذلك طبقاً لما تقتضيه المادة (٢٥) من قانون تنظيم شؤون الصناعة.

مادة (٤٥)

يعاقب كل من أقام أو أدار مشروعاً صناعياً دون الحصول على ترخيص وفقاً لأحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد عن مائة ألف درهم، مع الحكم بغلق المشروع، وذلك طبقاً للمادة (٣٦) من القانون.

مادة (٤٦)

كل موظف مكلف وفقاً لأحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة بتنفيذ أحكامه، وإذا أفسى سراً أو بياناً من البيانات المقدمة في شأن المشروعات الصناعية، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم طبقاً للمادة (٢٧) من القانون، وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها قانوناً.

الباب السابع

أحكام ختامية

مادة (٤٧)

تكون مشاركة رأس المال الاجنبي في المشروعات الصناعية طبقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.

مادة (٤٨)

يكون لموظفي الدائرة المكلفين من الوزير لمراقبة تنفيذ أحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة ولائحته التنفيذية، صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات ما يقع مخالفاً لأحكامهما، ولهم في سبيل أداء مهمتهم تفتيش مستودعات المشروع الصناعي وتدقيق سجلاته وفحص انتاجه، وعلى صاحب المشروع الصناعي والعاملين فيه تمكين هؤلاء الموظفين من أداء مهمتهم واعطائهم البيانات والايضاحات التي يطلبونها وفقاً لأحكام قانون تنظيم شؤون الصناعة وذلك عملاً بما تقضى به المادة (٣٩) من القانون.

مادة (٤٩)

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ** .

وزير المالية والصناعة

** نشرت بالجريدة الرسمية العدد ٨٣ السنة ١٠ - ٢١ ذي القعدة سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠/٩/٣٠ .

نمونه اندج

طلب ترخيص
لإقامة مشروع صناعي وفقاً لأحكام الباب
الرابع من القانون الاتحادي رقم (١)
لسنة (١٩٧٩) في تنظيم شؤون الصناعة

معالي وزير المالية والصناعة المحترم
بواسطة السيد / مدير عام الصناعة المحترم

تحية طيبة وبعد،
أرجو الموافقة على طلبي بالترخيص لإقامة مشروع صناعي تحت :

أسم :

لانتاج :

وذلك في مدينة : اماره
تمشياً مع قانون تنظيم شؤون
الصناعة علماً بأنني قد قمت بالإطلاع على الانظمة والتعليمات المتعلقة به ومرفقاً كافة الثبوتيات اللازمة
والمتعلقة بالمشروع.

وتقبلوا وافر الاحترام،،

مقدم الطلب

بيانات عامة

اسم مقدم الطلب الكامل :

عنوانه :

ص ب : () تليفون : ()

الاسم المقترح للمشروع الصناعي :

الكيان القانوني للمشروع :

مؤسسة فردية / شركة تضامن / شركة توصية بسيطة /
شركة توصية بالاسهم شركة مساهمة / شركة ذات
مسؤولية محدودة / شركة محاصة / شركة مغلقة.

مقدار رأس المال وملكيته :

وطني : درهم

غير وطني : درهم

اجمالي : درهم

النشاط الرئيسي للمشروع :

المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع :

التكاليف الكلية للمشروع

البيان	القيمة بالدرهم
(١) رأس المال الثابت - أراضي - مباني وإنشاءات وطرق - آلات ومعدات - وسائل نقل وانتقال - عدد وألوات - أثاث تكييف، تجهيزات مكتبية - آلات كاتبة وحاسبة، تلكس - نفقات إيرانية مؤجلة	
جملة رأس المال الثابت	
(٢) رأس المال العامل (دورة تشغيل أو لفترة ٢ أشهر) - خامات - قطع غيار - مخزونة إنتاج تام - نقدية سائلة للتشغيل	
جملة رأس المال العامل	
اجمالي التكاليف الكلية (١ + ٢)	

الآلات والمعدات (ترفق الكتالوجات والعرض)

اسم الآلة	العدد	المصدر	العمر الانتاجي المتوقع	الطاقة الانتاجية للاله	القيمة (سيف)

تقديرات السلع المراد انتاجها سنويا في حالة التشغيل الكامل

اسم المنتجات	وحدة القياس	كمية الانتاج	قيمة الانتاج (بالدرهم)	مواصفات الانتاج
منتجات سلعية				
خدمات مؤداة للفير				
اجمالي القيمة				

قائمة تكاليف الانتاج لمدة سنة

البيان	القيمة بالدرهم
(١) مستلزمات الانتاج السلعية - خامات ومواد مساعدة - وقود وطاقه ومياه - قطع غيار ومواد صيانة - مواد تعبئة وتغليف - أدوات كتابية - مستلزمات سلعية أخرى	
اجمالي المستلزمات السلعية	
(٢) المستلزمات الخدمية - مصروفات صيانة - مصروفات نقل وانتقال - تأجير - مصروفات نشر واعلانات متنوعة - مصروفات خدمية أخرى	
اجمالي المستلزمات الخدمية	
(٣) الاجور - اجور أساسية - اجور عينية	
اجمالي الاجور	
(٤) المصروفات التحويلية الجارية - رسوم جمركية - الاستهلاك - نفقات ايرادية مؤجلة	
اجمالي المصروفات التحويلية الجارية	
اجمالي التكاليف	

جملة الإيرادات المتوقعة من المنشأة وعن مدة سنة

اسم المنتجات		وحدة القياس		كمية الانتاج		سعر البيع المقدر بالدرهم للوحدة		الايراد المتوقع بالدرهم للمبيعات	

المواد الأولية اللازمة للانتاج عن مدة سنة

اسم المادة	وحدة القياس	الكمية	القيمة الكلية بالدرهم	المصدر	المواصفات الأساسية

الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروع :

١- مشتقاة

کیلووات

ب- موادة بالمشروع

کیلووات

كميات المياه اللازمة للمشروع :

أ- مشتقاة

متر مکعب

ب- مستخرجة من ابار داخل المشروع مقر مكعب

العمالة والأجور عن مدة سنة

القيمة الاجمالية للاجور	عدد المشتغلين			البيان
	مجموع	غير وطني	وطني	
				الموظفون الاداريون والفنيون
				عمال الانتاج
				عمال الخدمات
				عمال مؤقتون
				مجموع

- يذكر عدد ورديات العمل في اليوم.

- يذكر عدد ايام العمل السنوية.

- يذكر عدد ساعات العمل اليومي.

نصت المادة ٣٣ من قانون تنظيم شؤون الصناعة على أنه (لا يجوز ان يقل عدد المواطنين العاملين في المشروع الصناعي عن ٢٥٪ من مجموع العاملين والوزير بناء على توصية من اللجنة ان تقرر اعفاء المشروع من هذا القيد، او خفض النسبة المشار اليها وذلك اذا لم يتوفر العدد الكافي من المواطنين.

الاسواق المزمع تصريف المنتجات اليها.

المزايا والاعفاءات المطلوبة طبقاً للمادة (٢٠) من القانون.

أية معلومات أخرى يرى اضافتها

صفحة للاستعمال الرسمي

رقم الطلب :

تاريخ تقديم الطلب الى الدائرة :

تاريخ رفع الطلب الى اللجنة الاستشارية.

تاريخ رفع الطلب الى الوزير :

تاريخ مسود قرار الوزير :

طلب ترخيص
لاحداث تغيير على المنشأة الصناعية القائمة
وفقاً لاحكام الباب الرابع من القانون
الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩
في شأن تنظيم شئون الصناعة

معالي وزير المالية والصناعة الموقر

بواسطة الدائرة الصناعية

تحية طيبة وبعد،

أرجو الموافقة على طلبي بالترخيص لاحداث التغيير على :

المشروع :

وعنوانه :

وذلك طبقا للمعلومات المرفقة وتمشياً مع قانون شئون الصناعة
مع فائق الاحترام

مقدم الطلب

الاسم :

التوقيع :

التاريخ : / / ١٩

بيانات عامة

اسم المشروع :

رقم السجل الصناعي :

العنوان بالتفصيل :

أ- المكتب

ب- المصنع

مصنع :

مكتب :

التليفون :

الكيان القانوني :

مؤسسة فردية / شركة تضامن / شركة توصية بسيطة /
شركة توصية بالاسهم / شركة مساهمة / شركة ذات
مسئولية محدودة / شركة محاصة / شركة مغلقة.

ملكية رأس المال الحالي : وطني درهم

غير وطني درهم

النشاط الرئيسي : مجموع درهم

- اذا كان الغرض من التغيير هو نقل المكان المنشأة فيذكر عنوان المنشأة الجديد تفصيلا.

- اذا كان الغرض من التغيير هو الكيان القانوني للمشروع يذكر الكيان الجديد تفصيلا.

- اذا كان الغرض من التغيير تعديل رأس المال يوضح التعديل المقترح تفصيلا على النحو التالي :

وطني درهم

غير وطني درهم

- اذا كان الغرض من التغيير اضافة طاقات انتاجية جديدة وذلك بإضافة الات ومعدات يوضح ذلك على النحو التالي.

بيانات بالالات والمعدات الجديدة (ترفق الكتالوجات والعروض ان وجدت).

بيانات الطاقة الانتاجية الجديدة عن مدة سنة
أولاً : الانتاج

<u>نوع الانتاج</u>	<u>الكمية</u>	<u>القيمة بالدرهم</u>
—		
—		
—		
—		

جملة القيمة : —————

ثانياً : المواد الاولية اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية الجديدة

<u>نوع المادة</u>	<u>المصدر</u>	<u>الكمية</u>	<u>القيمة</u>	بالدرهم
لمدة سنة				
—				
—				
—				
—				
—				
—				
—				

جملة القيمة : —————

ثالثاً : الكهرباء والمياه اللازمة للطاقة الجديدة لمدة سنة

أ- كهرباء :

مولد بالمنتشاة
مشتراة
كيلوات
كيلوات

ب- مياه :

مشتراة
مستخرجة من ابار
داخل المشروع
بالمتر المكعب
بالمتر المكعب

رابعاً : العمالة والاجور الاضافية اللازمة لمدة سنة.

الاجور بالدرهم	العدد			العاملون
	مجموع	غير وطني	وطني	
				الموظفون الاداريون والفنيون
				عمال الانتاج
				عمال الخدمات
				عمال مؤقتون
				مجموع

الاسواق المزمع تصريف المنتجات بها :

المساعدات المطلوبة من الاجهزة الحكومية :

اياة معلومات اخرى يرى اضافتها :

المشاكل والاقتراحات

- مشاكل التسويق :

- مشاكل الانتاج والصيانة :

- مشاكل القوى العاملة :

- مشاكل الخامات :

- المقترحات بالمساعدات والمعونة المطلوب تقديمها من قبل الحكومة على ضوء المشكلات التي يواجهها المشروع ضمن نطاق ما جاء في القانون.

(تملأ هذه الصفحة بمعرفة الدائرة الصناعية)

رقم الطلب

تاريخ تقديم الطلب الى الدائرة :

تاريخ رفع الطلب الى اللجنة :

تاريخ صدور قرار الوزير :

ملاحظات

**التقرير السنوي لنشاط
المشروعات الصناعية القائمة والذي نصت
عليه المادة ٢٠ من قانون تنظيم شئون
الصناعة الاتحادي**

**تعتبر بيانات هذا التقرير سرية ولا يجوز الاطلاع عليها
لغير المسؤولين الرسميين**

تاريخ تقديم الاستمارة

اسم صاحب المشروع :

رقم السجل الصناعي :

جدول رقم (١)
الانتاج والبيعات

اسم المادة المنتجة	الوحدة القياسية	كمية الانتاج السني	متوسط سعر الوحدة	البيعات	ملاحظات
منتجات رئيسية					
—					
—					
—					
منتجات ثانوية					
—					
—					
—					
—					
—					
منتجات غير تامة الصنع					

- المنتجات الرئيسية : وهي السلع التي تشكل غالبية ما ينتجه المشروع سواء بالحجم او القيمة.
- المنتجات الثانوية : وهي السلع التي تشكل جزءاً من انتاج المشروع وتأتي في مراحل تالية من حيث الاعمى والقيمة.
- منتجات غير تامة الصنع : وهي المنتجات التي تم اجراء عمليات صناعية عليها داخل المنشأة جعلتها قابلة للبيع بحالتها ولكن غالباً ما تجرى عليها عمليات صناعية اخرى لتحويلها الى انتاج تام.

جدول رقم (٢)
مستلزمات الانتاج

اسم المادة	الوحدة القياسية	الكمية المشتراه خلال العام	متوسط سعر الوحدة	قيمة المواد المشتراه	ملاحظات
خامات رئيسية					
—					
—					
—					
—					
خامات مساعدة					
—					
—					
—					
—					
—					
مواد تعبئة وتغليف					
—					
—					
—					

- خامات رئيسية : وهى المواد التي تدخل في تركيب السلع او لازمة لانتاجها وتشكل النسبة الكبرى من المواد الاخرى المستخدمة في الانتاج.
- خامات مساعدة : وهى المواد التي تدخل في تركيب السلع او لازمة لانتاجها الا انها تشكل نسبة قليلة من مجموع المواد الداخلة في الانتاج.
- مواد تعبئة وتغليف : وهى العبوات واغلفتها اللازمة لامكان حفظ المنتج مثل الزجاجات والعلب والكرتون ومستلزماتها.

جدول رقم (٣)
المواد المستوردة والمفأة من كل أو جزء الرسوم الجمركية

اسم المادة المستوردة	الوحدة القياسية	الكمية المستوردة خلال العام	متوسط سعر الوحدة	قيمة المواد المستوردة	رقم وتاريخ وثيقة الاعفاء	ملاحظات
مواد رئيسية						
—						
—						
—						
—						
خامات مساعدة						
—						
—						
—						
—						
—						
مواد تعبئة وتغليف						
—						
—						
—						
—						
—						

جدول رقم (٤)

قيمة مستلزمات الانتاج السلعية والخدمية المستخدمة خلال العام

البيان	القيمة بأسعار السوق	القيمة بعد الاعفاءات	وفر المشروع من المزايا	ملاحظات
١) المستلزمات السلعية الداخلة في الانتاج - خامات ومواد مساعدة - ونصف مصنعة - مواد تعبئة وتغليف - مواد بترولية - كهرباء وماء - قطع غيار ومواد صيانة - مواد ومهمات متنوعة - أدوات كتابية ومطبوعات أخرى				
اجمالي المستلزمات السلعية				
٢) المستلزمات الخدمية - مصروفات صيانة واصلاح - مصروفات تشغيل لدى الغير - نقل وانتقالات عامة - تأجير الات ومعدات - تليفون وبريد وتلغراف - رعاية واعلان وعمولات بيع - عمولات ومصروفات بنك - خدمات مشتراة أخرى				
اجمالي المستلزمات الخدمية				
مجمل المستلزمات السلعية والخدمية				

ملاحظة هامة : توزيع القيم بحسب الجدول ٢/٢

جدول رقم (٥)

المصروفات التحويلية الجارية والايرادات التحويلية خلال العام على الشروع

البيان	القيمة
(١) المصروفات التحويلية الجارية - ضرائب رسوم - ايجارات مدفوعة - فوائد مدينة - حقول استقلال	
اجمالي المصروفات التحويلية الجارية	
(٢) الايرادات التحويلية الجارية - اعانات انتاج - ايجارات دائنة - فوائد دائنة	
اجمالي الايرادات التحويلية	
الرصيد (١ - ٢)	

المصروفات التحويلية الجارية : وهي مصروفات تتحملها المنشأة وتوضح تكلفة عوامل الانتاج والكيفية التي تنصرف بها المنشأة في الفائض الذي حققته من عملياتها الانتاجية.

الضرائب والرسوم : وهي الضرائب المفروضة والمتعلقة بالانتاج والتوزيع وتشمل الضرائب على السلع المنتجة بمعرفة المنشأة.

جدول رقم (٦)
الاستهلاكات أو الاندثار

البيان	القيمة
المباني بواقع %	
الات بواقع %	
تركيبات بواقع %	
سيارات بواقع %	
اثاث تكيف تجهيزات بواقع %	
مهمات بواقع %	
الات كاتبة وحاسبة بواقع %	
حقوق اختراع وانتاج بواقع %	
مصاريف تأسيس بواقع %	
أخرى %	
اجمالي الاستهلاكات	

جدول رقم (٧)
العمالة والاجور

ملاحظات	المزايا العينية والنقدية	جملة الاجور السنوية			عدد المشتغلين	فئات المشتغلين
		المجموع	أجور إضافية	رواتب		
						أصحاب المنشأة الذين يعملون فيها موظفو الادارة العليا الموظفون الاداريون الموظفون الفنيون العمال فنيون نصف فنيون غير فنيون العاملين المؤقتين والموسمين اجمالي

العاملون المؤقتون : وهم الذين يستأجرهم المشروع لفترة زمنية محددة ولواجهة عمليات طارئة

العاملون الموسميون : وهم الذين يشتغلون في المشروع لفترة معينة من السنة.

المزايا العينية : وهي نصيب المنشأة من تكاليف السلع والخدمات التي تقدمها للعاملين مجاناً
او بقيم مخفضة (ملابس / سكن/ علاوة / ترفيه).

المزايا النقدية : وتمثل مساهمة المشروع في التأمين والمعاشات والتأمين الصحي والتأمين ضد
الاصابات ومكافأة نهاية الخدمة.

جدول رقم (٨)
تكاليف الانتاج والربحية خلال عام

١- التكاليف

البيان	القيم بأسعار السوق	القيم مع الاستفادة من الاعفاءات
(١) اجمالي المستلزمات السلعية (٢) اجمالي الاجور والمزايا (٣) اجمالي المستلزمات الخدمية (٤) رصيد المصروفات والايرادات التحويلية الخارجية. (٥) الاستهلاكات		
اجمالي تكاليف الانتاج		
٢) الربحية		
(١) جملة صافي الربح = الايرادات - اجمالي تكاليف الانتاج بأسعار السوق		
(٢) جملة صافي الربح = الايرادات - اجمالي تكاليف الانتاج مع الاستفادة من الاعفاءات		

طلب القيد في السجل الصناعي

نصت المادتان ١٧ و ١٨ من قانون تنظيم شئون الصناعة على التالي :-

يتشأ في الدائرة سجل صناعي تقيد فيه جميع المشروعات الصناعية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات المتعلقة بهذا السجل واجراءات القيد فيه.

مع مراعاة احكام المادة (٨) من هذا القانون، على اصحاب المشروعات القائمة او التي رهن التنفيذ وقت العمل بهذا القانون ان يطلبوا قيدها في السجل الصناعي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

السيد / مدير عام الدائرة الصناعية المحترم

وزارة المالية والصناعة

تحية طيبة وبعد،

مقدمة صاحب / مدير / مشروع
.....
بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة (١٩٧٩) في شأن تنظيم شؤون الصناعة واللائحة التنفيذية المتعلقة به،

أرجو الاحاطة بأنني ارجب في قيد المشروع المرفقة ببياناته طيا في السجل الصناعي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الاسم:

التوقيع :

لتاريخ : / / ١٩

(تبدأ هذه الصفحة من قبل الدائرة الصناعية)

رقسم الطالب : _____

تاريخ تقديم الطلب الى الدائرة :

تاريخ قيد الطلب بالسجل :

رقم القيد بالسجل :

ملاحظات : _____

بيانات المشروع

اسم صاحب المشروع :
عنوان الإدارة : ص.ب :
تليفون :
عنوان المصنع : ص.ب :
تليفون :
الكيان القانوني :

فردى :

شركة (مساهمة ، تضامن ، توصية الخ)

مقدار رأس المال وملكيته :

وطني درهم
غير وطني درهم
المجموع درهم

النشاط الرئيسي :

تاريخ بدء الانتاج :

السلع المنتجة :

قيمة الانتاج السنوي : درهم

قيمة المواد المستخدمة في السنة : درهم

عدد العاملين عند التقديم :

- ادارة

- انتاج

القوى المحركة بالاحصنة :

صفحة من السجل الصناعي

رقم القيد	تاريخ القيد	اسم المشروع	عنوان المشروع	الامارة	اسم صاحب المشروع وعنوانه	الكيان القانوني	ملكية رأس المال		
							وطني	غير وطني	جملة

تابع صفحة من السجل الصناعي

تاريخ بدء الانتاج	النشاط الرئيسي	السلع المنتجة	قيمة الانتاج السنوي	قيمة المواد الاربعة في السنة	القوى المحركة	جملة عدد المشتغلين	
						في الادارة	في الانتاج

نموذج رقم (٥)

صورة صاحب المشروع

رخصة إنتاج صناعي

استناداً الى المادة (١٩) من القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم شئون الصناعة .

وبناء على الطلب المقدم من السيد :-

صاحب المشروع الصناعي الخاص بإنتاج :-

فقد تمت الموافقة على قيد المشروع في السجل الصناعي تحت رقم () ومنحه هذه الرخصة
بالإنتاج.

مدير عام الصناعة

شهادة رقم :-

التاريخ :-

نموذج رقم (٦)

شهادة بدء الانتاج

استناداً الى الموافقة الممنوحة الى السيد :-

تحت رقم ()

صاحب المشروع الصناعي الخاص بالانتاج :-

وبناء على اخطار صاحب المشروع المتضمن استكمال الاعمال اللازمة لبدء الانتاج وتاكيد الدائرة من
اهلية المشروع للانتاج المطابق للمواصفات والمقاييس والجودة المحددة في الدراسات التي قدمها
للدائرة.

فقد تقرر منحه هذه الشهادة لبدء الانتاج

مدير عام الصناعة

ملاحظة :- يعتبر منح هذه الشهادة موعداً لبدء الانتاج طبقاً لاحكام المادة رقم (٢٦) من القانون
الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ في شأن تنظيم شؤون الصناعة.

**قانون اتحادي رقم ٤ لسنة ١٩٧٩
في شأن قمع الغش والتدليس
في المعاملات التجارية**

قانون اتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن قمع الغش والتدليس في المعاملات التجارية

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على أحكام الدستور المؤقت،
وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين
المعدلة له،
وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة،
وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي :

مادة (١)

يعاقب بالمبس لمدة لا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تجاوز عشرة آلاف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بنية طريقة من الطرق في احدى الامور الآتية :

- ١- عدد البضاعة المباعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقاتها أو عيارها أو مواصفاتها.
- ٢- ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه.
- ٣- حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى وجه العموم العناصر الداخلة في تركيبها.
- ٤- نوعها أو أصلها أو مصدرها في الاحوال التي يكون فيها لنوع البضاعة أو لأصلها أو لمصدرها اعتبار ملحوظ عند التعاقد عليها.
- ٥- اجراء تخفيضات وهمية في أسعار السلع والبضائع المعروضة للبيع في التصفيات الموسمية أو غير الموسمية.

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن أربعة آلاف درهم ولا تتجاوز عشرين ألف درهم، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو اختتام أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة.

مادة (٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تتجاوز عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من غش أو شرع في أن يفش أغذية للإنسان أو الحيوان أو عقاقير طبية أو حاصلات زراعية أو منتجات طبيعية أو أية مواد أخرى معدة للبيع.

٢- كل من طرح أو عرض للبيع أو باع أغذية للإنسان أو الحيوان أو عقاقير طبية أو حاصلات زراعية أو منتجات طبيعية أو مواد أخرى مع علمه بفشها أو فسادها.

ويقترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ويرشد عن مصدر المواد موضوع الجريمة.

٣- كل من أعد أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد يقصد استعمالها في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المواد الأخرى.

وكذلك كل من حرض بنية وسيلة من وسائل النشر على استعمال هذه المواد في الغش.

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تتجاوز عشرين ألف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين، إذا كانت الأغذية أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو

المنتجات أو المواد الأخرى المشار إليها في الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان.

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو فسادها.

مادة (٣)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر، وبغرامة لا تجاوز خمسمائة درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز أغذية أو عقاقير طبية أو حاصلات أو منتجات أو مواد أخرى مما هو مشار إليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة وهو عالم بغشها أو فسادها وذلك ما لم يثبت أن حيازته لها لسبب مشروع.

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تجاوز ستة وغرامة لا تجاوز ألفي درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد الغذائية أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية والمواد الأخرى التي وجدت في حوزته ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان.

مادة (٤)

لا يجوز استيراد أي شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو أي مواد أخرى تكون مفسومة أو فاسدة. ويأمر وزير الاقتصاد والتجارة بإعادة تصدير تلك البضائع إلى مصدرها في الميعاد الذي يحدده. فإذا لم تتم إعادة تصديرها في هذا الميعاد كان للوزير أن يأمر بإعدامها على نفقة مستوردها. على أنه يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة أن يسمح بإدخال تلك البضائع وتداولها وذلك لاستعمالها في أي غرض آخر تكون صالحة له وذلك طبقاً للشروط التي يحددها بقرار يصدره.

مادة (٥)

تنظم بقرارات من وزير الاقتصاد والتجارة المسائل الآتية :

أولاً : استعمال أوان أو عينة أو أغلفة معينة في تجهيز المواد الغذائية والعقاقير الطبية والحاصلات والمنتجات والمواد الأخرى وكيفية تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها بقصد طرحها للبيع أو بيعها مع بيان كيفية استعمال هذه المواد وطرق حفظها وحيازتها والحالات التي تكون أو تصبح فيها غير صالحة للاستهلاك وإيضاح اسمها ومصدرها ومحل صنعها أو اسم صانعها

وبغير ذلك من البيانات اللازمة للتعريف بها.

ثانياً : مسك السجلات والدفاتر الخاصة بهذه البضائع وطريقة مراجعتها واعطاء الشهادات الخاصة بها أو اعتمادها.

ثالثاً : تحديد العناصر أو النسب الواجب توافرها في تركيب المواد سالفة الذكر وذلك لامكان بيعها أو عرضها للبيع.

رابعاً : الأمور المتعلقة باستيراد وتصدير وصنع وبيع وحيازة وتداول البضائع التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون.

ومع عدم الاختلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب من يخالف أحكام هذه القرارات بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تتجاوز خمسة آلاف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين.

مادة (٦)

يقوم بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذاً له الموظفون الذين يكلفون بذلك من وزير الاقتصاد والتجارة بالاتفاق مع السلطات المختصة بالامارات الاعضاء في الاتحاد.

ويكون لهذهؤلاء الموظفين صفة الضبطية القضائية ولهم في سبيل ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون أن يدخلوا جميع المحال والاماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الغذائية أو العقاقير الطبية والاصحالات والمنتجات وغيرها من المواد الخاضعة لأحكامه.

ولهم ان يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما يقرره هذا القانون واللوائح الصادرة لتنفيذه.

مادة (٧)

إذا وجدت لدى الموظف الممارس اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن ثمة مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة.

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ ثلاث عينات على الأقل من المواد المضبوطة لتحليلها وتحديد مدى مطابقتها للعناصر والمواصفات الواجب توافرها فيها وتختم جميعها بالشمع الأحمر وتسلم إحدى هذه العينات لصاحب الشأن ويحرر بذلك محضرأ مشتملا على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها، ويجب الإسراع في تحليل المواد والسلع القابلة للتلف أو العطب، ويصدر بتنظيم أخذ العينات وحفظها وتحليلها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة.

ومع عدم الإخلال بحق المخالف في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من المحكمة المختصة يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من المحكمة بتأييد الضبط خلال الخمسة عشر يوما التالية ليوم الضبط.

ويرد لصاحب الشأن اعتباره وتعويضه تعويضا عادلا عما أصابه من أضرار إذا ثبت عدم صحة التهمة المنسوبة إليه.

مادة (٨)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تتجاوز خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظف الممارس اليهم في المادة السادسة من هذا القانون أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو غيرها من المحال التي توجد بها المواد موضوع المخالفة أو من الحصول على عينات منها أو بأية طريقة أخرى.

مادة (٩)

على المحكمة متى قضت بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون أن تقضي بمصادرة الاغنية أو العقاقير أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد الأخرى

التي تكون جسم الجريمة.
وللمحكمة في هذه الحالة ايضاً ان تأمر بنشر الحكم في جريدة أو جريدين محليتين على نفقة
المحكوم عليه.

مادة (١٠)

للمحكمة المختصة عند الحكم بالادانة على صاحب المحل التجاري أو المنشأة أو المهنة أو العرفة في
احدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون أن تأمر باغلاق المحل لمدة
لا تتجاوز ستة أشهر.
ويجوز لها في حالة العود أن تأمر بسحب الترخيص.
واذا كان صاحب الترخيص من غير أبناء دولة الامارات العربية المتحدة جاز لها أن تأمر بإبعاده عن
البلاد.

مادة (١١)

يحكم على المتهم في حالة العود بعقوبيتي الحبس والغرامة.
وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة والجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر
خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة بالنسبة الى العود.

مادة (١٢)

على وزير الاقتصاد والتجارة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (١٢)

على الوزراء كل فيما يخصه والسلطات المختصة في الامارات الاعضاء في الاتحاد تنفيذ أحكام هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة بالبوطيني

بتاريخ: ١٣٩٩/٤/٢٠ هـ

الموافق: ١٩٧٩/٢/١٩ م

**قرار وزارى رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤م
باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة
١٩٧٩م فى شأن قمع الغش والتدليس
فى المعاملات التجارية**

قرار وزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩م في شأن تمع الفش والتدليس في المعاملات التجارية

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن تمع الفش والتدليس في المعاملات التجارية،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الحجر الزراعي،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ في شأن مهنة الصيدلة والمؤسسات الصيدلانية،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة،

قرر :

الفصل الأول البيانات التجارية والمناظرة غير المشروعة

المادة (١)

يعتبر بيانا تجاريا في تطبيق أحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه وأحكام هذه اللائحة كل ايضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

(١) عدد البضاعة المباعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاققتها أو عيارها أو مواصفاتها

(٢) الجهة أو البلد الذي صنعت فيه البضاعة أو انتجت وتاريخ الصنع أو الانتاج،

(٣) طريقة صنع البضاعة أو انتاجها،

(٤) العناصر الداخلة في تركيب البضاعة.

-
- (٥) نوع البضاعة أو أصلها أو منشئها أو مصدرها ،
(٦) اسم أو صفات المنتج أو الصانع ،
(٧) وجود براءات اختراع أو علامات تجارية أو غير ذلك من حقوق الملكية الصناعية أو أي امتيازات أو جوائز أو ميزات تجارية أو صناعية .

المادة (٢)

يجب أن يكون البيان التجاري مطابقاً للحقيقة من جميع الوجوه سواء كان موضوعاً على نفس المنتجات أو على المحال أو بداخلها أو على الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور .

المادة (٣)

لا يجوز وضع اسم البائع أو المستورد أو عنوانه على بضائع أو منتجات ما لم يكن ذلك مقترناً ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

المادة (٤)

لا يجوز للتاجر أن يذيع معلومات مغايرة للحقيقة أو ينشر بيانات كاذبة تتعلق بمنشأ البضاعة أو أوصافها أو أهميتها ولا أن يعلن خلافاً للواقع أنه حائز لمرتبة أو ميدالية أو مكافأة ولا أن يلجأ إلى أية طريقة أخرى تتطوي على تضليل الجمهور .

المادة (٥)

يحظر على التاجر أو الصانع أو المنتج القيام بأي عمل من الاعمال الآتية :

- (١) الاستعمال المباشر أو غير المباشر لبيان غير صحيح أو مضلل عن منشأ البضاعة أو مصدرها أو عن شخصية المنتج أو الصانع المورد لها.
- (٢) الاستعمال المباشر أو غير المباشر لتسمية الأصل غير الصحيحة أو المضللة أو تقليد تسمية الأصل حتى ولو ذكر الأصل الحقيقي للبضاعة أو استعملت التسمية مترجمة أو كانت مصحوبة بالفاظ مثل نوع أو طراز أو تقليد أو ما شابه ذلك.
- (٣) استعمال علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك أو تغيير الحقيقة بأي حال من الأحوال، ويقصد بالعلامة التجارية كل وسيلة ظاهرة تستخدم لتمييز منتجات مشروع عن منتجات مشروعات أخرى.
- (٤) جميع الأعمال التي تؤدي إلى خلق لبس أو خلط بأية طريقة كانت مع الاسماء التجارية للمنافسين أو منتجاتهم أو نشاطهم الصناعي أو التجاري.

المادة (٦)

تخضع جميع البضائع المستوردة لاثبات المنشأ، ويحظر ادخالها إلى الدولة إذا كانت تحمل علامة أو بياناً زائفاً أو مضللاً للمنشأ أو المصدر سواء كانت هذه العلامات أو البيانات على البضاعة عينها أو على أغلفتها أو على أحزماتها.

ويقصد بمنشأ البضاعة في تطبيق أحكام هذه اللائحة بلد انتاجها كما يقصد بمصدر البضاعة البلد الذي استوردت منه مباشرة.

المادة (٧)

يحظر ادخال البضائع المستوردة التي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في قوانين وأنظمة حماية المنشأ والملكية الصناعية، ويجوز لوزير الاقتصاد والتجارة رفع هذا الحظر في كل حالة على حدة بناء على تقرير اللجنة المشار إليها في المادة (٤٤) من هذه اللائحة.

الفصل الثاني

تنظيم استيراد المواد الخاضعة لأحكام القانون

المادة (٨)

لا يجوز استيراد أي شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو أية مواد أخرى تكون مفسوشة أو فاسدة، ويحظر انخال تلك البضائع إلى النولة، وعلى المستورد إعادة تصديرها إلى مصدرها خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بذلك إذا كانت من البضائع سريعة التلف، وخلال أسبوعين بالنسبة إلى البضائع الأخرى، ويجوز عند الضرورة مد المهلة.

فإذا تأخر المستورد أو امتنع عن إعادة تصدير البضائع خلال المهلة المحددة أعدمت على نفقته سواء حضر المستورد أو لم يحضر. ولا يخل ذلك بحق دائرة الجمارك أو الموانيء المختصة في مطالبة المستورد بأجور التخزين والمناولة ومقابل الخدمات التي قدمت للبضاعة التي أعيد تصديرها أو تم إعدامها.

ويصدر قرار إعادة تصدير البضاعة أو مد المهلة أو إعدام البضاعة من وزير الاقتصاد والتجارة بناء على اقتراح مدير دائرة الجمارك المختصة.

ويجوز لوزير الاقتصاد والتجارة بناء على طلب صاحب الشأن وموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٤) من هذه اللائحة، أن يقرر دخول البضائع المفسوشة أو الفاسدة إلى النولة وذلك لاستعمالها في أي غرض آخر تكون صالحة له، ويحدد القرار شروط تداول هذه البضائع ومجال استعمالها وتداولها.

الفصل الثالث

الرقابة على المواد الغذائية

المادة (٩)

يجب أن تكون المادة الغذائية ذات قيمة غذائية وصالحة للاستهلاك الآدمي ومباحة شرعا وقانونا، كما يجب أن تتوفر فيها المواصفات والاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة بالاتفاق مع الوزارات والوحدات الحكومية المختصة.

ويقصد بكلمة الأغذية وبعبارة المادة الغذائية في تطبيق أحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه وهذه اللائحة كل ما يتناوله الإنسان من مأكولات ومشروبات فيما عدا المستحضرات الطبية.

المادة (١٠)

يجب أن تكون الإضافات الغذائية غير ضارة بالصحة ومباحة شرعا وقانونا وأن تتوفر فيها المواصفات والاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة بالاتفاق مع الوزارات والوحدات الحكومية المختصة.

ويقصد بالإضافات الغذائية في تطبيق أحكام هذه اللائحة كل مادة تضاف إلى الأغذية بقصد تلوينها أو تحسين مذاقها ونكهتها أو حفظها أو تثبيت قوامها أو لأي غرض آخر مسموح به من أغراض التصنيع أو التحضير أو التعبئة، ولا تعتبر بذاتها مادة غذائية أو مكونا طبيعيا لأي مادة غذائية.

المادة (١١)

لا يجوز تفريغ أية مواد غذائية مستوردة في موانئ الدولة البحرية أو الجوية كما لا يجوز الترخيص بعبورها مراكز الدخول البرية في الدولة إلا بعد معاينتها والتصريح بذلك بمعرفة مفتشي الحجر أو قسم الصحة المختص بالميناء أو مركز الدخول، ولهؤلاء الموظفين أن يطلبوا من الناقل أو من يمثلته تقديم المستندات الآتية :

-
- (١) صورة طبق الأصل من قائمة شحن المواد الغذائية الواردة (المنافيسات)
- (٢) صورة طبق الأصل من خارطة ترتيب البضاعة.
- (٣) أقرار بعدم وضع المواد الغذائية أثناء الرحلة مع مواد أخرى سامة أو مضرّة بالصحة.
- (٤) أية مستندات أخرى تنص القوانين واللوائح المعمول بها على ضرورة تقديمها.
- وفي جميع الأحوال يكون لهؤلاء المولفين حق الاطلاع على أصول المستندات المقدمة إليهم.

المادة (١٢)

لا يجوز الافراج عن أية مواد غذائية واردة من الخارج إلا بموجب تصريح بذلك من المحجر أو قسم الصحة المختص حسب الأحوال.

المادة (١٣)

على كل من يزاول استيراد أو تجارة المواد الغذائية مسك سجلات منتظمة تقيّد فيها أنواع المواد الغذائية الموجودة في حيازته وكمياتها وعبواتها وأوزانها ومصدرها وتاريخ بدء الحيازة ومقدار المبيع منها وتاريخ البيع مع بيان اسم المشتري إذا كان تاجر جملة أو تجزئة.

المادة (١٤)

يجب أن تتوفر في المصانع والمخازن والمطابخ ويصفة عامة كل محل يقوم بصنع أو تجهيز أو أعداد أو بيع أو تخزين المواد الغذائية المواصفات والشروط الصحية والفنية التي تقرّها دائرة البلدية المعنية بالاتفاق مع الوزارات والدوائر الحكومية المختصة، كما يجب على هذه المحال الالتزام بقواعد الصحة العامة في صنع أو أعداد أو تجهيز المادة الغذائية أو المواد والأدوات والأواني المستعملة.

المادة (١٥)

لا يجوز بيع أية مواد غذائية أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إذا انتهت مدة صلاحيتها للاستهلاك، وعلى كل من يتعامل في صنع أو تجارة أو تخزين المواد الغذائية أخطار دائرة البلدية المختصة عن المواد الغذائية الموجودة في حوزته وانتهت مدة صلاحيتها للاستهلاك لاعدامها بمعرفتها.

المادة (١٦)

يحظر بيع اللحوم والدواجن المجمدة أو المبردة أو المصنعة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مذبوحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة (١٧)

يحظر بيع اللحوم والدواجن والأسماك المجمدة أو المفرغة من الهواء أو عرضها للبيع بوصفها لحوماً أو دواجن أو أسماكاً طازجة، كما يحظر تسمييحها. ولا يجوز لحال الجزارة بيع اللحوم المجمدة بغير ترخيص من دائرة البلدية المختصة.

المادة (١٨)

يجب أن تتوفر في وسائل نقل المواد الغذائية الشروط والمواصفات الصحية والفنية التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة بالاتفاق مع الوزارات والنواثر الحكومية المختصة. ولا يجوز نقل أية مواد غذائية غير المواد المصرح بها في الترخيص الصادر لوسيلة النقل.

المادة (١٩)

يجب على كل من يعمل في صنع أو تجهيز أو بيع أو تداول أو تخزين أو نقل أو طهر المواد الغذائية

أن يحصل على شهادة صحية من وزارة الصحة، ويجب تجديد هذه الشهادة في المواعيد المقررة. ولا يجوز لصاحب العمل أن يسمح للعامل بمزاولة العمل في الأعمال المشار إليها في الفقرة السابقة إلا بعد حصوله على تلك الشهادة، ويتعين عليه منع العامل من مزاولة عمله فور علمه بإصابته بمرض من الأمراض المعدية التي تحددها وزارة الصحة أو عند عدم تجديد الشهادة الصحية، كما يجب على صاحب العمل تزويد هؤلاء العمال بالزني الذي تقرره دائرة البلدية المختصة. ومنعهم من مزاولة أعمالهم ما لم يكونوا مرتدين هذا الزني.

المادة (٢٠)

على المحال والجهات المرخص لها بتجارة المواد الغذائية فرز لحوم الخنزير والمواد الغذائية التي تدخل فيها مادة الخنزير أو المواد الكحولية وعزلها في موضع خاص، على أن يكتب عليه بخط واضح وظاهر عبارة «لحوم خنزير و مواد غذائية بها مادة الخنزير أو مواد كحولية لغير المسلمين» حسب الأحوال.

الفصل الرابع بطاقات المواد الغذائية

المادة (٢١)

لا يجوز أن توصف البضاعة أو تعرض ببطاقة أو بيانات ابضاحية غير حقيقية أو خادعة أو مضللة أو توحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأنها مادة أخرى أو تؤدي بأي شكل من الاشكال الى انطباع خاطئ عن طبيعتها وخصائصها أو الى الخلط بينها وبين غيرها من المنتجات. ويقصد بالبطاقة في تطبيق أحكام هذه اللائحة كل بيان أو ايضاح أو علامة أو مادة وصفية مصورة أو مكتوبة أو مطلوبة أو ملصقة أو محفورة على عبوة مادة من المواد أو تكون متصلة بها، كما يقصد بالبيانات الايضاحية البطاقات أو أية مادة مكتوبة أو مطبوعة أو مرسومة تصاحب مادة من المواد أو لها علاقة بها.

المادة (٢٢)

يجب أن تكون البيانات المدونة ببطاقات المواد الغذائية المعبأة أو المصاحبة لها ظاهرة وواضحة بحيث يسهل على المستهلك قراءتها في الظروف العادية للشراء والاستعمال ولا يجوز إخفاء هذه البيانات بأي شيء آخر مرسوم أو مكتوب أو مطبوع. ويتعين أن تكون البيانات مكتوبة بلون مغاير عن لون خلفيتها بطريقة جيدة وثابتة بحيث يصعب إزالتها أو إجراء أي تغيير فيها وأن تكون الحروف الهجائية المكتوب بها اسم المادة الغذائية ذات حجم معقول بالمقارنة بالبيانات الأخرى الموضحة على البطاقة.

وإذا كانت العبوة مغطاة بغلاف خارجي فيجب أن يحمل هذا الغلاف جميع البيانات الضرورية وأن لا يكون من شأنه حجب بطاقة العبوة أو العيولة دون قراءة بياناتها في سهولة. وينبغي في جميع الأحوال أن يكون اسم المادة الغذائية وحجمها الصافي ظاهرين في جزء البطاقة المعد للعرض على المستهلك وقت البيع.

ويقصد بالمعبأ في تطبيق أحكام هذه اللائحة كل ما تمت تعبئته مقدماً ليكون جاهزاً للبيع بالتجزئة في عبوات كما يقصد بالعبوة أي شكل أو صورة تعبأ فيها المادة الغذائية للبيع كوحدة مستقلة سواء كانت تحتويها بأكملها أو بجزء منها وتشمل اللقاقات والملفات.

المادة (٢٣)

إذا كانت المادة الغذائية تحتوي على دهون أو لحوم أو انزيمات أو دماء أو جيلاتين أو أية مشتقات حيوانية أخرى يجب أن يذكر في البطاقة أسماء وأنواع الحيوانات التي استخرجت منها المواد المذكورة. وإذا كانت المادة الغذائية تحتوي على أية مواد كحولية يجب أن تتضمن البطاقة بياناً بذلك.

المادة (٢٤)

إذا كانت المادة الغذائية معدة لأغراض خاصة أو كانت توصف بأنها تحتوي على فيتامينات أو معادن أو غيرها يجب أن يذكر في البطاقة البيانات الإيضاحية والمعلومات الضرورية التي تدل على

ومطابقة المادة الغذائية لما وصفت به وملائمتها للغرض المعدة له.

وبالنسبة للمواد الغذائية التي تعالج بالإشعاع المأخوذة من المزارعين ينبغي أن يذكر ذلك في بطاقات عبواتها.

وبالنسبة للمواد الغذائية التي تعالج بالإشعاع المؤين ينبغي أن يذكر ذلك في بطاقات عبواتها.

المادة (٢٥)

يجب أن يكون اسم المادة الغذائية محدد لطبيعتها الحقيقية وأن يكون خاصا بها لا غيرها، وإذا ما حددت احدى المواصفات القياسية المعتمدة اسما أو أسماء للمادة الغذائية وجب استعمال واحد منها على الأقل، ولا فيستعمل الاسم الشائع أو المعتاد أن وجد فإذا لم يوجد أمكن استعمال اسم وصفي مناسب.

ويجوز استعمال اسم مبتكر للمادة الغذائية بشرط أن لا يكون **مشتقاً** من مصحوبها باسم وصفى مناسب.

(۲۶) ۵۹۱۱

يجب أن يكتب على البطاقة قائمة بمكونات المادة الغذائية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب نسبة كل منها وذلك فيما عدا الحالات الآتية :

(١) إذا كانت المادة الغذائية مجففة ومعدة للتجهيز بإضافة الماء فيجوز أن ترتب المكونات ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسبتها في المادة الغذائية المجهزة بعد إضافة الماء تحت عنوان «المكونات بعد التجهيز».

(٢) إذا كانت المادة الغذائية معروفة التركيب ولا يؤدي عدم اعلان مكوناتها الى تضليل المستهلك بشروط أن تمكن البيانات الموضحة على بطاقة العبوة المستهلك من فهم طبيعة المادة الغذائية.

(٣) إذا نصت إحدى المواصفات القياسية المعتمدة على غير ذلك،

(۲۷) ۴۰۰۰

إذا احتوت إحدى مكونات المادة الغذائية على عدة أجزاء يجب أن تتضمن قائمة المكونات أسماء هذه الأجزاء وذلك فيما عدا الأحوال التي يكون فيها هذا المكون مادة غذائية لم تنص مواصفاتها القياسية المعتمدة على ضرورة ذكر قائمة مكوناتها كاملة بالأجزاء.

المادة (٢٨)

فيما عدا الأحوال التي يكون فيها الماء جزءاً من إحدى مكونات المادة الغذائية يجب أن يذكر الماء المضاف في قائمة المكونات إذا كان هذا التوضيح يؤدي الى فهم أفضل لتركيب المنتج.

المادة (٢٩)

إذا كانت المادة الغذائية تحتوي على إحدى المواد المضافة المسموح بها من مواد حافظة أو مبيضة أو ملونة أو غيرها فيجب أن تتضمن قائمة المكونات بياناً عنها.

المادة (٣٠)

يجب أن توضح بطاقة المادة الغذائية التعليمات الخاصة بشروط التخزين والنقل وطريقة الاستعمال.

المادة (٣١)

يجب أن يكتب بيان صافي المحتويات بالوحدات المترية في عبارة خاصة به على بطاقة المادة الغذائية بحيث يكون واضحاً ومتميزاً وموازياً لقاعدة العبوة. ويحدد صافي المحتويات حسب حالة كل مادة غذائية وفقاً لما يأتي .

(١) بالحجم في حالة المواد الغذائية السائلة.

(٢) بالوزن في حالة المواد الغذائية الصلبة فيما عدا المواد التي تباع بالعدد فيذكر العدد.

(٣) بالوزن أو بالحجم في حالة المواد الغذائية اللزجة وشبه الصلبة.

وفي الحالات التي تكون فيها المادة الغذائية في وسط سائل يتم التخلص منه قبل الاستعمال يتمين أن يحدد في بيان صافي المحتويات الوزن الصافي للعبوة ووزن المادة المضافة.

المادة (٣٢)

يجب أن يكون صافي محتويات العبوة معادلاً لوزن أو حجم المادة الغذائية عند التجهيز وفقاً لحالتها على النحو الآتي :

- (١) بالنسبة إلى المواد الغذائية المجمدة يحدد صافي الوزن أو الحجم عند نقطة التجمد.
- (٢) بالنسبة إلى المواد الغذائية المبردة يحدد صافي الوزن أو الحجم عند درجة حرارة ٤ م.
- (٣) بالنسبة إلى المواد الغذائية المحفوظة يحدد صافي الوزن أو الحجم عند درجة حرارة ٢٠ م.

المادة (٣٣)

يجب أن يكتب اسم بلد منشأ المادة الغذائية واسم وعنوان صانعها أو معبئها على بطاقة العبوة، ويجوز كتابة اسم المستورد أو البائع على البطاقة وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه اللائحة.

وإذا كانت المادة الغذائية تتعرض لتجهيز يغير من طبيعتها الأساسية في بلد ثان، فيعتبر البلد الذي يتم فيه هذا التجهيز بلد المنشأ فيما يتعلق بالبطاقة والبيانات الإيضاحية المصاحبة لها.

المادة (٣٤)

يجب أن توضح بطاقة المادة الغذائية تاريخ الانتاج أو الصنع أو التعبئة وتاريخ انتهاء الصلاحية للاستعمال وذلك بالنسبة للأغذية التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة.

المادة (٣٥)

يجب أن تكون اللغة العربية إحدى اللغات المستعملة في بطاقات المواد الغذائية والبيانات المصاحبة لها، وإذا استعملت لغة أخرى أو أكثر بجانب اللغة العربية يجب أن تكون جميع البيانات باللغات الأخرى مطابقة للبيانات الواردة باللغة العربية.

المادة (٣٦)

لا يجوز بعد مضي شهرين من تاريخ العمل بأحكام هذه اللائحة استيراد أو إنتاج أو تداول أو بيع أية مواد غذائية معبأة ما لم تكن بطاقتها مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة.

الفصل الخامس الضبط - العينات - التحقيق

المادة (٣٧)

على دوائر الجمارك في الامارات كل في دائرة اختصاصها معاينة البضائع المستوردة قبل الافراج عنها للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه أو أحكام هذه اللائحة، وعليها في حالة وجود مخالفة، ضبط البضاعة وعدم الافراج عنها اذا كانت المخالفة مما يؤدي الى منع دخولها الى الدولة.

وتثبت المخالفة في محضر، يحال مع الوثائق المتعلقة بالبضاعة الى مدير دائرة الجمارك وذلك في حالة ما اذا رفض المستورد إعادة تصدير البضاعة المخالفة الى مصدرها في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذه اللائحة.

المادة (٣٨)

على مفتشي المحاجر وأقسام الصحة التابعة للبلديات في الموانئ ومراكز الدخول البرية كل حسب اختصاصه معاينة المواد الغذائية المستوردة كلياً أو جزئياً قبل الترخيص بالافراج عنها وعليهم في حالة الاشتباه بوجود مخالفة لأحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه أو أحكام هذه اللائحة أخذ عينات من البضاعة لتحليلها وتحرير المحضر اللازم في هذا الشأن وإبلاغ دائرة الجمارك المختصة للتحفظ على البضاعة وعدم الافراج عنها.

وفي حالة ثبوت المخالفة يحال المحضر مع الوثائق المتعلقة بالبضاعة الى مدير الجمرک المختص

الذي يحيله بدوره الى مدير دائرة الجمارك وذلك في حالة ما اذا رفض المستورد اعادة تصدير البضاعة المخالفة الى مصدرها في الميعاد المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذه اللائحة.

المادة (٣٩)

يقوم مفتش أقسام الصحة والرخص التجارية بالبلديات ومفتشوزارة الصحة باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه أو أحكام هذه اللائحة. ويكون لهؤلاء المفتشين كل في دائرة اختصاصه صفة الضبطية القضائية المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون المشار اليه، ولهم في سنبل ضبط ما يقع من مخالفات أن يدخلوا جميع المحال والأماكن المعروضة أو المودعة فيها البضائع الخاضعة لأحكامه، وأخذ العينات اللازمة للتحليل ويحرر محضر أخذ العينات ومحضر ضبط البضاعة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة. ويجب عرض أمر ضبط البضاعة على المحكمة المختصة، فإذا لم يصدر قرار بتأييد أمر الضبط خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ضبط البضاعة يتم الافراج عنها بحكم القانون.

المادة (٤٠)

تؤخذ العينات حسب نوع البضاعة بطريقة عشوائية بحضور صاحب المحل أو البضاعة أو من يمثله وتُخلط جيداً ثم تقسم الى ثلاث عينات توضع كل منها داخل حرن يختم بالشمع الأحمر وتعلق به بطاقة تتضمن البيانات الآتية :

- (١) تاريخ أخذ العينة.
- (٢) نوع العينة ومقدارها.
- (٣) اسم صاحب البضاعة التي أخذت منها العينة وعنوانه.
- (٤) اسم المفتش الذي أخذ العينة ووظيفته.

وتسلم إحدى العينات لصاحب الشأن وتحفظ العينة الثانية لدى الجهة التي أخذت العينات وترسل العينة الثالثة للتحليل.

المادة (٤١)

- يحرر محضر لاثبات أخذ العينات. ويجب أن يشتمل المحضر بالإضافة الى البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة ما يأتي :
- (١) تاريخ وساعة تحرير المحضر بالأرقام والحروف.
 - (٢) عنوان المحل المأخوذة منه العينات.
 - (٣) عدد العينات ومقدار كل عينة.
 - (٤) مقدار البضاعة التي أخذت منها العينات وقيمتها بالتقريب.
 - (٥) ظروف أخذ العينات مع بيان العلامات التجارية واسم المادة التي أخذت منها وجميع البيانات الأخرى التي تفيد في تحديد العينات والمادة التي أخذت منها.

المادة (٤٢)

- تعزل البضاعة المضبوطة ويؤشر عليها وتوضع لدى صاحبها وتحت مسؤوليته ويحرر بذلك محضر يشتمل على البيانات الآتية :
- (١) مكان وتاريخ وساعة تحرير محضر الضبط بالأرقام والحروف.
 - (٢) اسم محرر محضر الضبط ولقبه ووظيفته وتوقيعه.
 - (٣) أسماء الموظفين القائمين بعملية الضبط وألقابهم ووظائفهم وتوقيعاتهم.
 - (٤) اسم صاحب البضاعة المضبوطة وصفته ومهنته وعنوانه.
 - (٥) البضائع المضبوطة وأنواعها وكمياتها وقيمتها التقريبية.
 - (٦) البضائع الناجية من الضبط على ما أمكن معرفته أو الاستدلال عليه.
 - (٧) أقوال صاحب البضاعة أو من يمثله وتوقيعه، وفي حالة امتناعه يثبت ذلك في المحضر.
 - (٨) جميع الوقائع الأخرى المفيدة وأثبات حضور المخالفين عند جرد البضاعة أو امتناعهم عن ذلك.
 - (٩) تاريخ وساعة الانتهاء من تحرير المحضر.

المادة (٤٣)

يجب إخطار صاحب البضاعة بنتيجة التحليل فإذا أظهر التحليل عدم صلاحية المواد المضبوطة وتبين لمدير الجهة التي ضبطت البضاعة في دائرة اختصاصها أن صاحب البضاعة حسن النية ووافق على اعدام البضاعة على نفقته حفظ الموضوع وتخطر وزارة الاقتصاد والتجارة بالقرار الصادر في هذا الشأن.

وفي جميع الأحوال الأخرى تحال الأوراق بعد استيفاء التحقيق وورود نتيجة التحليل إلى النيابة العامة لتحريك الدعوى العمومية ضد صاحب البضاعة.

المادة (٤٤)

تشكل بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة، لجنة برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة وعضوية ممثل عن كل من وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصحة ووزارة الزراعة والثروة السمكية يختار كل منهم الوزير المختص وممثل عن الأمانة العامة للبلديات يختاره الأمين العام وممثل عن مجلس الجمارك يختاره رئيس المجلس، وممثل عن اتحاد غرف التجارة والصناعة يختاره الأمين العام، وينضم إلى عضوية اللجنة ممثل عن كل من دائرة الجمارك ودائرة البلدية التي ضبطت المخالفة في نطاق اختصاصهما يختاره رئيس الدائرة وممثل عن غرفة التجارة والصناعة المعنية يختاره رئيس الغرفة. وتختص هذه اللجنة بالتحقيق فيما يحال إليها من وزير الاقتصاد والتجارة والدوائر الحكومية المختصة. من مخالفات لأحكام القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه وهذه اللائحة. وعلى اللجنة الانتهاء من التحقيق خلال خمسة عشر يوما من إحالة الموضوع إليها وتقديم تقريرها إلى وزير الاقتصاد والتجارة ليتخذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

المادة (٤٥)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ : ١٤ رمضان ١٤٠٤ هـ
الموافق : ١٤ يونيو ١٩٨٤ م

**قانون اتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠م ..
في شأن تنظيم علاقات العمل
المعدل
بالقانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦**

قانون اتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ م **

في شأن تنظيم علاقات العمل

المعدل

بالقانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، بعد الاطلاع على أحكام الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي وتصديق المجلس الاعلى،
اصدرنا القانون الآتي :

الباب الاول

تعريف وأحكام عامة

١- تعريف

مادة (١)

في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض السياق بغير ذلك.

صاحب العمل :

هو كل شخص طبيعي او اعتباري يستخدم عاملا او اكثر لقاء اجر مهما كان نوعه.

** نشر القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦ بالجريدة الرسمية العدد ١٦٨ أكتوبر ١٩٨٦

العامل :

هو كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء اجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب العمل وتحت ادارته أو اشرافه ولو كان بعيداً عن نظرة ويندرج تحت هذا المذلول المولفون والمستخدمون الذين يعملون في خدمة صاحب العمل والخاضعون لاحكام هذا القانون.

المنشأة :

هى كل وحدة اقتصادية فنية او صناعية او تجارية يعمل فيها عمال تهدف الى انتاج سلع او تسويقها او تقديم خدمات من اي نوع.

عقد العمل :

هو كل اتفاق محدد المدة أو غير محدد المدة يبرم بين صاحب العمل والعامل يتعهد فيه الاخير بأن يعمل في خدمة صاحب العمل وتحت ادارته أو اشرافه مقابل اجر يتعهد به صاحب العمل.

العمل :

هو كل ما يبذل من جهد انساني - فكري او فني او جسماني - لقاء اجر سواء كان ذلك بشكل دائم أو مؤقت.

العمل المؤقت :

هو العمل الذي تقتضى طبيعته تنفيذه أو انجازه مدة محددة.

العمل الزراعي :

هو العمل في حراثة الارض وزراعتها وجني محاصيلها من اي نوع كانت وتربية المواشي والحيوانات الداجنة وبرد القز والنحل وما شابه ذلك.

الخدمة المستمرة :

هي الخدمة غير المنقطعة لدى صاحب العمل نفسه او خلفه القانوني من تاريخ ابتداء الخدمة.

الأجر : **

هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله بموجب عقد العمل سواء كان نقداً او عيناً مما يدفع للعامل سنوياً أو شهرياً أو اسبوعياً أو يومياً أو على اساس الساعة أو القطعة أو تبعاً للإنتاج أو بصورة عمولات.

ويشمل الأجر علاوة غلاء المعيشة كما يشمل الأجر كل منحه تعطى للعامل جزاء امانته أو كفاءته اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى اصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر لا تبرعاً.

الأجر الأساسي : ***

هو الأجر الذي ينص عليه عقد العمل اثناء سريانه بين الطرفين ولا تدخل ضمن هذا الأجر البدلات ايأ كان نوعها.

اصابة العمل :

هي اصابة العامل بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون أو بآية اصابة اخرى ناشئة عن عمله حصلت له اثناء تأدية ذلك العمل وبسببه ويعتبر في حكم اصابة العمل كل حادث يقع للعامل خلال فترة ذهابه الى عمله او عودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون توقف او تخلف او انحراف عن الطريق الطبيعي.

دائرة العمل :

هي الفروع التابعة لوزارة العمل المختصة بشئون العمل في الامارات الاعضاء في الاتحاد.

** عدلت بموجب احكام المادة (١) من القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦

*** اضيفت بموجب احكام المادة (١) من القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦

٢- أحكام عامة

مادة (٢)

اللغة العربية هي اللغة الواجبة في الاستعمال بالنسبة الى جميع السجلات والعقود والملفات والبيانات وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا القانون او في اي قرار او لائحة تصدر تطبيقا لاحكامه، كما تكون اللغة العربية واجبة الاستعمال في التعليمات والتعميمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله وفي حالة استعمال صاحب العمل لغة اجنبية الى جانب اللغة العربية يعتبر النص العربي هو النص المعتمد.

مادة (٣) **

لا تسري احكام هذا القانون على الفئات الآتية :-

- أ- موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة الاتحادية والنوائر الحكومية في الامارات الاعضاء في الدولة وموظفي ومستخدمي وعمال البلديات وغيرهم من الموظفين والمستخدمين والعمال العاملين في الهيئات العامة والمؤسسات العامة الاتحادية والمحلية وكذلك الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على المشروعات الحكومية الاتحادية والمحلية.
- ب- افراد القوات المسلحة ومنتسبي الشرطة والأمن.
- ج- خدم المنازل الخاصة ومن في حكمهم.
- د- العمال الذين يعملون في الزراعة أو المراعي فيما عدا الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات الزراعية التي تقوم بتصنيع منتجاتها أو الذين يقومون بصقة دائمة بتشغيل أو اصلاح الآلات الميكانيكية اللازمة للزراعة.

مادة (٤)

يكون لجميع المبالغ المستحقة بمقتضى احكام هذا القانون للعامل أو المستحقين عنه امتياز على

جميع اموال صاحب العمل من منقول وعقار وتستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة والنفقة الشرعية المحكوم بها للزوجة والاولاد.

مادة (٥)

تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي والتنفيذ الدعاوي التي يرفعها العمال او المستحقين عنهم استنادا الى احكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه السرعة. والممحكمة في حالة الحكم بعدم قبول الدعوى أو رفضها أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها او بعضها.

مادة (٦) **

مع عدم الأخلال بالأحكام الخاصة بمنازعات العمل الجماعية المنصوص عليها في هذا القانون اذا تنازع صاحب العمل او العامل او اي مستحق عنهما في اي حق من الحقوق المترتبة لاي منهما بمقتضى احكام هذا القانون فعليه ان يقدم طلباً بذلك الى دائرة العمل المختصة وعلى هذه الدائرة ان تقوم باستدعاء طرفي النزاع واتخاذ ما تراه لازماً لتسوية النزاع بينهما ودياً، فاذا لم تتم التسوية الودية تعين على الدائرة المذكورة خلال اسبوعين من تاريخ تقديم الطلب اليها احالة النزاع الى المحكمة المختصة، وتكون الاحالة مصحوبة بمذكرة تتضمن ملخصاً للنزاع وحجج الطرفين وملاحظات الدائرة. وعلى المحكمة خلال ثلاثة ايام من تاريخ وصول الطلب اليها ان تقوم بتحديد جلسة لنظر الدعوى وعلان بها طرفا النزاع ويجوز للمحكمة ان تطلب حضور مندوب عن دائرة العمل لاستيضاحه فيما ورد بالملذكرة المقدمة منها.

وفي جميع الأحوال لا تسمع دعوى المطالبة باي حق من الحقوق المترتبة بمقتضى احكام هذا القانون بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقه كما لا تقبل الدعوى اذا لم تتبع الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة.

مادة (٧)

يقع باطلا كل شرط يخالف احكام هذا القانون ولو كان سابقا على نفاذه مالم يكن اكثر فائدة للعامل.

مادة (٨)

يكون حساب المدد والمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي وتعتبر السنة الميلادية في تطبيق احكام هذا القانون ٣٦٥ يوما والشهر ٣٠ يوما الا اذا نص عقد العمل على خلاف ذلك.

الباب الثاني

استخدام العمال وتشغيل الاحداث والنساء

الفصل الاول

استخدام العمال

مادة (٩)

العمل حق لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة ولا يجوز لغيرهم ممارسة العمل داخل الدولة الا بالشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

مادة (١٠)

- في حالة عدم توافر العمال المواطنين تكون الأولوية في استخدام العمال على النحو التالي :
- ١- للعمال العرب الذين ينتمون بجنسيتهم الى احدى الدول العربية.
 - ٢- للعمال من الجنسيات الاخرى.

مادة (١١)

ينشأ في دائرة العمل قسم لاستخدام المواطنين يختص بما يأتي :

أ- ايجاد فرص العمل المناسب للمواطنين

ب- مساعدة اصحاب الاعمال على تلبية احتياجاتهم من العمال المواطنين عند الحاجة اليهم.

ج- قيد العمال المواطنين المتعطلين والباحثين عن عمل افضل في سجل خاص ويتم القيد بناء على

طلبهم ويمنح الطالب نون مقابل شهادة بحصول هذا القيد في يوم تقديم الطلب.

وتعطى شهادة القيد رقما مسلسلا ويكتب اسم الطالب وسنة ومحل اقامته ومهنته وخبراته السابقة.

مادة (١٢)

لاصحاب الاعمال ان يستخدموا اي متعطل من العمال المواطنين وعليهم في هذه الحالة ان يخطروا

دائرة العمل كتابة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استخدامه.

ويتضمن هذا الاخطار اسم العامل وسنة وتاريخ تسلمه العمل والاجر المحدد له ونوع العمل الذي

الحق به ورقم شهادة القيد.

مادة (١٣)

لا يجوز استخدام غير المواطنين بقصد العمل في دولة الامارات العربية المتحدة الا بعد موافقة

دائرة العمل والحصول على رخصة عمل وفقاً للاجراءات والقواعد التي تقررها وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

ولا تمنح هذه الرخصة الا بتوافر الشروط التالية :

أ- ان يكون العامل من ذوي الكفاية المهنية او المؤهلات الدراسية التي تحتاج اليها البلاد.

ب- ان يكون العامل قد دخل البلاد بطريقة مشروعة ومستوفيا الشروط المنصوص عليها في نظم

الاقامة المعمول بها في الدولة.

مادة (١٤)

لا يجوز لدائرة العمل الموافقة على استخدام غير المواطنين الا بعد التأكد من واقع سجلاتها من انه لا يوجد بين المواطنين المقيدين في قسم الاستخدام عمال متعطلون قادرين على اداء العمل المطلوب.

مادة (١٥)

يجوز لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلغاء بطاقة العمل الممنوحة لغير المواطن في الحالات الآتية :
أ- اذا ظل العامل متعطلا عن العمل مدة تجاوز ثلاثة أشهر متوالية.
ب- اذا فقد شرطاً من الشروط التي منحت البطاقة على أساسها.
ج- اذا تبين لها صلاحية أحد العمال المواطنين للحلول محله وفي هذه الحالة يستمر العامل في عمله الى نهاية مدة عقده او بطاقة العمل الممنوحة ايهما اقرب اجلا.

مادة (١٦)

ينشأ بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قسم خاص باستخدام غير المواطنين ينظم العمل فيه بقرار من الوزير.

مادة (١٧)

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يعمل وسيطاً للاستخدام أو لتوريد العمال غير المواطنين ما لم يكن مرخصاً له بذلك.
ولا يجوز إصدار هذا الترخيص إلا للمواطنين وفي الحالات الضرورية التي تقتضي إصداره وبقرار من وزير العمل.
ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد ويخضع المرخص له لأشراف الوزارة ورقابتها ولا يجوز منح التراخيص المذكورة اذا كان ثمة مكتب للتوظيف تابع للوزارة او لهيئة معتمدة منها يعمل في المنطقة وقادر على التوسط في تقديم اليد العاملة.

مادة (١٨)

لا يجوز اوسيط العمال او مورد العمال المرخص له ان يطلب او ان يقبل من اي عامل سواء كان ذلك قبل قبوله في العمل او بعده أية عمولة او مكافأة مادية مقابل حصول العامل على العمل او ان يستوفي من العمال أية مصاريف الا وفقاً لما تقرره او تصادق عليه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ويعتبر العمال المقدمون من قبل وسيط الاستخدام او مورد العمال فور التحاقهم بالعمل عمالا لدى صاحب العمل لهم كافة الحقوق التي لعمال المنشأة العاملين فيها وتكون العلاقة بينهم وبين صاحب العمل مباشرة بدون أي تدخل من وسيط العمل الذي تنتهي مهمته وعلاقته بهم فور تقديمهم لصاحب العمل والتحاقهم بخدمته.

مادة (١٩)

تحدد بقرارات من وزير العمل والشؤون الاجتماعية القواعد والاجراءات والنماذج التي تعتمد عليها مكاتب الاستخدام العامة والخاصة وكيفية التعاون والتنسيق بين نشاطات مختلف هذه المكاتب والشروط التي يتم الترخيص بموجبها لتأسيس مكاتب استخدام خاصة أو للعمل كوسيط أو مورد للعمال كما تجدد بقرارات منه جداول التصنيف التي تعتمد أساسا لعمليات الاستخدام.

الفصل الثاني تشغيل الاحداث

مادة (٢٠)

لا يجوز تشغيل الاحداث من الجنسين قبل تمام سن الخامسة عشرة.

مادة (٢١)

- يجب على صاحب العمل قبل تشغيل اي حدث ان يستحصل منه على المستندات الاتية، وان يقوم بحفظها في ملف الحدث الخاص:
- ١- شهادة ميلاده أو مستخرج رسمي منها أو شهادة بتقدير سنة صادرة من طبيب مختص ومصدق عليها من السلطات الصحية المختصة.
 - ٢- شهادة باللياقة الصحية للعمل المطلوب صادرة من طبيب مختص ومصدق عليها.
 - ٣- موافقة كتابية ممن له الولاية أو الوصاية على الحدث.

مادة (٢٢)

يجب على صاحب العمل ان يحتفظ في مكان العمل بسجل خاص بالاحداث يبين فيه اسم الحدث وعمره والاسم الكامل لمن له الولاية أو الوصاية عليه ومحل اقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه.

مادة (٢٣)

لا يجوز تشغيل الاحداث ليلا في المشروعات الصناعية ويقصد بكلمة الليل مدة لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة تشمل الفترة من الثامنة مساء حتى السادسة صباحاً.

مادة (٢٤)

يحظر تشغيل الاحداث في الاعمال الخطرة او المضرّة بالصحة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بعد استطلاع رأي الجهات المختصة.

مادة (٢٥)

يكون الحد الأقصى لساعات العمل الفعلية بالنسبة الى الاحداث ست ساعات يوميا ويجب ان تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر للراحة أو تناول الطعام أو للصلاة لا تقل في مجموعها عن ساعة وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متوالية. ولا يجوز ابقاء الحدث في مكان العمل أكثر من سبع ساعات متصلة.

مادة (٢٦)

لا يجوز تكليف الاحداث بعمل ساعات اضافية مهما كانت الاحوال أو ابقائهم في محل العمل بعد المواعيد المقررة لهم ولا تشغيلهم في ايام الراحة.

الفصل الثالث تشغيل النساء

مادة (٢٧)

لا يجوز تشغيل النساء ليلا ويقصد بكلمة ليل مدة لا تقل عن احدى عشرة ساعة متتالية تشمل الفترة ما بين العاشرة مساء والسابعة صباحاً.

مادة (٢٨)

يستثنى من حظر تشغيل النساء ليلا الحالات الآتية :

- أ- الحالات التي يتوقف فيها العمل في المنشأة لقوة قاهرة.
- ب- العمل في مراكز ادارية وفنية ذات مسئولية.
- ج- العمل في خدمات الصحة والأعمال الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العمل والشؤون

الاجتماعية اذا كانت المرأة العاملة لا تزال عادة عملاً يدوياً.

مادة (٢٩)

يحظر تشغيل النساء في الاعمال الخطرة او الشاقة او الضارة صحياً او اخلاقياً وكذلك في الاعمال الاخرى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بعد استطلاع رأي الجهات المختصة.

مادة (٣٠)

للعاملة ان تحصل على اجازة وضع باجر كامل مدتها خمسة واربعون يوماً تشمل الفترة التي تسبق الوضع وتلك التي تليها ويشترط الا تقل مدة خدمتها المستمرة لدى صاحب العمل عن سنة وتكون اجازة الوضع بنصف اجر اذا لم تكن العاملة قد امضت المدة المشار اليها.

وللعاملة بعد استنفاد اجازة الوضع ان تنقطع عن العمل بدون اجر لمدة اقصاها مائة يوم متصلة أو منقطعة اذا كان هذا الانقطاع بسبب مرض لايمكنها من العودة الى عملها ويثبت المرض بشهادة طبية صادرة عن الجهة الطبية التي تعينها السلطة الصحية المختصة او مصدق عليها من هذه السلطة انه نتيجة عن العمل او الوضع.

ولا تحتسب الاجازة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين من الاجازات الاخرى.

مادة (٣١)

خلال الثمانية عشر شهراً التالية لتاريخ الوضع يكون للعاملة التي ترضع طفلها فضلاً عن مدة الراحة المقررة الحق في فترتين اثنتين يومياً لهذا الغرض لا تزيد كل منهما على نصف ساعة.

وتحتسب هاتان الفترتان الاضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما اي تخفيض في الاجر.

مادة (٣٢)

تمنع المرأة الاجر المائل لاجر الرجل اذا كانت تقوم بذات العمل.

الفصل الرابع

أحكام مشترعة لتشغيل الاحداث والنساء

مادة (٣٣)

لوزير العمل والشئون الاجتماعية ان يستثنى بقرار منه المؤسسات الخيرية والتربوية من كل أو بعض الاحكام المنصوص عليها في الفصلين السابقين من هذا الباب اذا كانت هذه المؤسسات تهدف الى التاميل أو التدريب المهني للاحداث أو النساء وبشرط أن ينص في الانظمة الداخلية لهذه المؤسسات على طبيعة الأعمال التي يقوم بها الاحداث والنساء وساعات وشروط العمل فيها بصورة لا تتعارض مع الطاقة الحقيقية للاحداث والنساء.

مادة (٣٤)

يكون مسئولاً جزائياً من تنفيذ أحكام الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب كل من :

أ- اصحاب العمل أو من يمثلونهم.

ب- من له الولاية أو الوصاية على الحدث وازواج النساء أو اولياتهن أو الاوصياء عليهن اذا كن قصراً وذلك اذا وافقوا على استخدام الاحداث والنساء خلافاً لاحكام القانون.

الباب الثالث
عقود العمل والسجلات والاجور
الفصل الاول
عقد العمل الفردي

مادة (٣٥)

مع مراعاة ما نص عليه في المادة (٢) يكون عقد العمل مكتوباً من نسختين تسلم احدهما للعامل والاخرى لمصاحب العمل - وإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز اثبات كافة شروطه بجميع طرق الاثبات القانونية.

مادة (٣٦)

يحدد في عقد العمل بوجه خاص تاريخ ابرامه وتاريخ بدء العمل ونوعه ومحلّه ومدته اذا كان محدد المدة ومقدار الاجر.

مادة (٣٧) **

يجوز تعيين العامل تحت التجربة مدة لا تتجاوز ستة اشهر ولمصاحب العمل الاستغناء عن خدمات العامل خلال هذه الفترة دون انذار ودون مكافأة نهاية الخدمة ولا يجوز تعيين العامل تحت التجربة اكثر من مرة واحدة لدى صاحب عمل واحد وإذا اجتاز العامل فترة التجربة بنجاح واستمر في العمل وجب احتساب تلك الفترة من مدة الخدمة.

مادة (٣٨)

يكون عقد العمل لمدة غير محددة أو لمدة محددة فإذا حددت مدته وجب ألا تتجاوز أربع سنوات

** عدلت بالقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦

ويجوز باتفاق الطرفين تجديد هذا العقد لمدة أخرى معادلة أو لمدة أقل مرة واحدة أو أكثر.
وفي حالة تجديد العقد تعتبر المدة أو المدد الجديدة امتداداً للمدة الأصلية وتضاف إليها في
احتساب مدة الخدمة الإجمالية للعامل.

مادة (٣٩)

يعتبر عقد العمل غير محدد المدة منذ بدء تكوينه في أي من الحالات الآتية :

- ١- إذا كان غير مكتوب.
- ٢- إذا كان مبرما لمدة غير محددة.
- ٣- إذا كان مكتوباً ومبرما لمدة محددة، واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته دون اتفاق كتابي بينهما .
- ٤- إذا كان مبرما لإداء عمل معين غير محدد المدة أو قابل بطبيعته لأن يتجدد واستمر العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه.

مادة (٤٠)

إذا استمر الطرفان في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته الأصلية أو انتهاء العمل المتفق عليه دون
اتفاق صريح اعتبر العقد الأصلي ممتداً ضمنياً بالشروط ذاتها الواردة فيه عدا شرط المدة.

مادة (٤١)

إذا عهد صاحب العمل إلى آخر تأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها كان هذا الأخير مسؤولاً
وحده بحقوق عماله القائمين بذلك العمل الفرعي والمترتبة لهم بموجب أحكام هذا القانون.

الفصل الثاني عقد التدريب المهني

مادة (٤٢)

عقد التدريب المهني هو العقد الذي بموجبه يلتزم صاحب المنشأة بتهيئة تدريب مهني كامل يتفق واصول المهنة الى شخص اخر اتم الثانية عشرة من عمره على الاقل، يلتزم بدوره ان يعمل اثناء فترة التدريب لهساب صاحب العمل وفقا للشروط والازمن اللذين يتفق عليهما .
ويجب ان يكون عقد التدريب مكتوباً والا كان باطلا وان يكون صاحب العمل او من يقوم بالتدريب حائزاً على المؤهلات والخبرات الكافية في المهنة او الحرفة المراد تدريب العامل فيها كما يجب ان توجد في المنشأة نفسها الشروط والامكانيات الفنية اللازمة لتعلم المهنة او الحرفة.

مادة (٤٣)

يتولى العامل المتدرب البالغ السن القانونية التعاقد بنفسه، ولا يجوز لمن لم يبلغ الثامنة عشر من العمر ان يتعاقد مباشرة مع صاحب عمل للتدريب بل يجب ان يمثله وليه الطبيعي او وصية الشرعي او من يتولى امره.

مادة (٤٤)

- ١- يحذر عقد التدريب من ثلاث نسخ على الاقل تودع واحدة منها دائرة العمل المختصة لتسجيلها والتصديق عليها ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة مصدق عليها .
- ٢- اذا تضمن عقد التدريب المطلوب تسجيله نصاً مخالفاً للقانون او اللوائح او القرارات التنفيذية الصادرة تطبيقاً لاحكامه، فلدائرة العمل المختصة ان تطلب من المتعاقدين ازالة تلك المخالفة.
- ٣- اذا لم تبد دائرة العمل المختصة خلال مهلة شهر من ايداع عقد التدريب لديها اية ملاحظات او اعتراض، اعتبر العقد مصدقاً عليه حكماً من تاريخ ايداعه.

مادة (٤٥)

يجب أن يتضمن عقد التدريب بيانات عن هوية المتعاقدين أو من يمثلهما على حسب الأحوال وعن كيفية إجراء التدريب ومدته ومراحله والمهنة موضوع التدريب.

مادة (٤٦)

على صاحب العمل أن يمنح المتدرب وقتاً كافياً لتلقي التعليم النظري، وعليه أن يدرب العامل على أصول المهنة والفن الذي استخدم لاجله طيلة المدة المحددة في العقد وأن يعطيه شهادة عند انتهاء كل مرحلة من مراحل التدريب وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل. وتكون هذه الشهادة قابلة للتصديق من دائرة العمل المختصة وفق الأصول والإجراءات التي تحدد بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

مادة (٤٧)

يجوز أن يتعهد العامل في عقد التدريب بأن يعمل بعد انتهاء تدريبه لدى صاحب العمل أو في المنشأة التي جرى تدريبه فيها مدة لا تزيد على ضعف مدة التدريب كما يجوز أن يتعهد صاحب العمل في عقد التدريب باستخدام العامل بعد انتهاء مدة تدريبه.

مادة (٤٨)

تحدد في عقد التدريب الأجور المستحقة في كل مرحلة من مراحله، ويجب ألا تقل الأجور في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى المقرر لعمل مماثل ولا يكون تحديدها بحال من الأحوال على أساس القطعة أو الانتاج.

مادة (٤٩)

يخضع العامل المتدرب الذي تقل سنه عن ثماني عشرة سنة، قبل بدء تدريبه لفحص طبي لهالته الصحية وقدرته على القيام بأعمال المهنة التي يريد التدريب فيها وإذا كانت هذه المهنة تتطلب شروطاً بدنية وصحية خاصة فيجب أن ينص التقرير الطبي على توافر هذه الشروط في المرشح للتدريب سواء كانت هذه الشروط جسمانية أو نفسية.

مادة (٥٠)

لوزير العمل أن ينظم بقرار منه التدريب في المهن والحرف التي تتطلب تدريب العمال فيها وأن يحدد مدة التدريب في هذه المهن والحرف والبرامج النظرية والعملية وشروط الفحص والشهادة التي تعطى عند انتهاء مدة التدريب، وتصدر قرارات الوزير في هذا الشأن بعد استطلاع رأي المؤسسات العامة المعنية والوزير في جميع الأحوال أن يسمى خبيراً أو أكثر في شئون المهنة أو الحرفة المراد تنظيم التدريب فيها ليستأنس برأيه في هذا التنظيم.

مادة (٥١)

لوزير العمل أن يقرر إنشاء مراكز للتدريب المهني منفردة أو بالتعاون مع هيئات مهنية أو خيرية وطنية أو اجنبية أو دولية. ويحدد القرار الصادر بإنشاء المركز، المهنة التي يجري التدريب عليها وشروط القبول بالمركز وبرامج الدراسة النظرية والعملية ونظام الامتحانات والشهادات المهنية وغير ذلك من الأحكام اللازمة لحسن سير المركز.

مادة (٥٢)

لوزير العمل والشئون الاجتماعية أن يلزم المنشآت والشركات وأصحاب الصناعات والمهن والحرف التي يحددها بأن تقبل للعمل فيها عدد معين أو نسبة معينة من المواطنين المتدربين وذلك وفق الشروط

والاوضاع والمدة التي يحددها.

وللوزير كذلك ان يلزم المنشآت والشركات واصحاب الصناعات والمهن والحرف التي يحددها ان تقبل لافراض التدريب واستكمال الخبرة العملية فيها عددا معيناً او نسبة معينة من طلاب المعاهد والمراكز الصناعية والمهنية وذلك وفق الشروط والاضاع والمدة التي يتم الاتفاق عليها مع ادارة المنشأة المعنية.

الفصل الثالث

السجلات والملفات

مادة (٥٣) **

على صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عمال فأكثر مراعاة مايلي :

- ١- ان يحتفظ بملف خاص لكل عامل يذكر فيه اسمه وصناعته او مهنته وسنه وجنسيته ومحل اقامته وحالته الاجتماعية وتاريخ بدء الخدمة واجرة وما يطرأ على الأجر من تغيرات والجزاءات التي وقعت عليه والاصابات والأمراض المهنية التي اصيب بها وتاريخ انتهاء الخدمة واسباب ذلك.
- ٢- ان يعد لكل عامل بطاقة اجازات تودع ملفه وتقسم الى ثلاثة اقسام الأولى للاجازات السنوية والثاني للمرضية والثالث للاجازات الأخرى.
- ويدون صاحب العمل او من يقوم مقامه في هذه البطاقة كل ما يحصل عليه العامل من اجازات وذلك للرجوع اليها عند طلب اية اجازة.

مادة (٥٤) **

على صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عشر عاملاً فأكثر ان يعد في كل محل او فرع يزاول فيه العمل السجلات والوثائق التالية :

١- سجل الأجور :

وتدرج فيه اسماء العمال حسب تواريخ التحاقهم بالخدمة مع اثبات مقدار الأجر اليومي او

الأسبوعي أو الشهري وملحقاته أو اجر القطعة أو العمولة لكل منهم وأيام اشتغاله وتاريخ تركه العمل نهائياً.

٢- سجل اصابات العمل :

ويدون فيه ما يقع للعامل من اصابات العمل والأمراض المهنية وذلك بمجرد علمه بها .

٣- لائحة النظام الأساسي للعمل :

ويدون فيه على وجه الخصوص اوقات العمل اليومي والعطلة الأسبوعية وإجازات الأعياد والتدابير والاحتياطات الضرورية الواجب مراعاتها لتجنب اصابات العمل وأخطار الحريق وتوضع هذه اللائحة في مكان ظاهر بمحل العمل ويشترط لنفاذ هذه اللائحة وما يطرأ عليها من التعديلات اعتمادها من دائرة العمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها اليها .

٤- لائحة الجزاءات :

وتوضع في مكان ظاهر بمحل العمل ويدون فيها الجزاءات التي يجوز توقيعها على العمال المخالفين وشروط وحالات توقيعها . ويشترط لنفاذ هذه اللائحة وما يطرأ عليها من تعديلات اعتمادها من دائرة العمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها اليها .

الفصل الرابع

الاجور

مادة (٥٥)

تؤدي الاجور في احد ايام العمل وفي مكانه بالعملة الوطنية المتداولة قانوناً .

مادة (٥٦)

العمال المعينون بأجر سنوي أو شهري تؤدي أجورهم مرة على الأقل في كل شهر وجميع العمال الآخرين تؤدي أجورهم مرة كل اسبوعين على الأقل.

مادة (٥٧)

يحسب الأجر اليومي بالنسبة الى العمال الذين يتقاضون أجورهم بالقطعة على اساس متوسط ما تناوله العامل في ايام العمل الفعلية خلال ستة شهور السابقة على انتهاء الخدمة.

مادة (٥٨)

لا يجوز اثبات الوفاء للعمال بالأجر المستحق لهم ايا كانت قيمته او طبيعته الا بالكتابة او الاقرار او اليمين. ويعتبر باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك ولو كان سابقا على العمل بهذا القانون.

مادة (٥٩)

لا يجوز الزام العامل شراء اغذية او سلع من محال معينة او مما ينتجه صاحب العمل.

مادة (٦٠)

لا يجوز اقتطاع اي مبلغ من اجر العامل لقاء حقوق خاصة الا في الحالات الآتية :

أ- استرداد السلف او المبالغ التي دفعت الى العامل زيادة على حقه بشرط الا يجاوز ما يقتطع من الأجر في هذه الحالة عشرة في المائة من الأجر النوري للعامل.

ب- الاقتساط التي يجب قانونا على العمال دفعها من أجورهم كاتظمة الضمان الاجتماعي والتأمينات.

ج- اشتراكات العامل في صندوق الادخار او السلف المستحقة للصندوق.

د- اقتساط اي مشروع اجتماعي او اية مزايا او خدمات اخرى يقدمها صاحب العمل وتوافق عليها

دائرة العمل.

هـ- الغرامات التي توقع على العامل بسبب المخالفات التي يرتكبها.

و- كل دين يستوفي تنفيذاً لحكم قضائي على الا يزيد ما يقتطع تنفيذاً للحكم على ريع الاجر المستحق للعامل. وإذا تعددت الديون او تعدد الدائنون اعتبر حدها الاعلى نصف الاجر وتقسم المبالغ المطلوب حجزها بين مستحقيها قسمة غرماء بعد دفع دين النفقة الشرعية بنسبة ريع الاجر.

مادة (٦١) **

إذا تسبب العامل في فقد او اتلاف او تدمير ابوات او آلات او منتجات او مواد مملوكة لصاحب العمل او كانت في عهدة هذا الأخير وكان ذلك ناشئاً من خطأ العامل او مخالفة تعليمات صاحب العمل، فلصاحب العمل أن يقتطع من اجر العامل المبلغ اللازم لأصلاحها او لاعادة الوضع الى ما كان عليه على الا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على اجر خمسة ايام كل شهر ولصاحب العمل أن يطلب من المحكمة المختصة عن طريق دائرة العمل المختصة السماح له باقتطاع اكثر من ذلك اذا كان للعامل مال او مورد آخر.

مادة (٦٢)

لا يجوز لصاحب العمل ان ينقل عاملاً بالاجر الشهري بغير رضاه كتابي منه الى سلك عمال المياومة او العمال الذين يتقاضون اجورهم بالاسبوع او الساعة او القطعة.

مادة (٦٣)

يحدد مرسوم اتحادي بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وموافقة مجلس الوزراء الحد الأدنى للاجر ونسبة علاوة غلاء المعيشة وذلك بصفة عامة او بالنسبة الى منطقة معينة او مهنة معينة.

ويقدم الوزير اقتراحه بتحديد او باعادة النظر في الحد الأدنى للاجر بعد استطلاع رأي السلطات المختصة والهيئات المهنية لكل من اصحاب العمل والعمال ان وجدت واستنادا الى الدراسات وجداول

تقلبات اسعار تكلفة المعيشة التي تضعها الجهات المختصة في الدولة بحيث تكون تلك الحدود الدنيا كافية لاشباع حاجات العامل الاساسية وضمان اسباب المعيشة.

مادة (٦٤)

تصبح الحدود الدنيا للاجور او تعديلاتها نافذة اعتبارا من تاريخ نشر المرسوم المحدد لها في الجريدة الرسمية.

الباب الرابع ساعات العمل والاجازات الفصل الاول ساعات العمل

مادة (٦٥)

يكون الحد الاقصى لساعات العمل العادية للعمال البالغين ثماني ساعات في اليوم الواحد او ثمان واربعين ساعة في الاسبوع، ويجوز زيادة ساعات العمل الى تسع ساعات في اليوم في الاعمال التجارية واعمال الفنادق والمقاصف والحراسة وغيرها من الاعمال التي يجوز اضافتها بقرار من وزير العمل، كما يجوز تخفيض ساعات العمل اليومية بالنسبة الى الاعمال المرهقة او الضارة بالصحة وذلك بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية.

وتخفف ساعات العمل المادية ساعتين خلال شهر رمضان.

ولا تحتسب ضمن ساعات العمل الفترات التي يقضيها العامل في الانتقال بين محل سكنه ومكان العمل.

مادة (٦٦)

تنظم ساعات العمل اليومية بحيث لا يعمل العامل أكثر من خمس ساعات متتالية دون فترات للراحة والطعام والصلاة لا تقل في مجموعها عن الساعة ولا تدخل هذه الفترات في حساب ساعات العمل. اما في المصانع والمعامل التي يكون العمل فيها على اقواج متعاقبة في الليل والنهار او في الاعمال التي يتحكم فيها لاسباب فنية واقتصادية استمرار العمل دون توقف فينظم الوزير بقرار منه كيفية منح العمال فترات الراحة والطعام والصلاة.

مادة (٦٧)

اذا استدعت ظروف العمل تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية اعتبرت هذه الزيادة وقتاً اضافياً يتقاضى العامل عنه أجراً مساوياً للاجر المقابل لساعات العمل العادية مضافاً اليه زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من ذلك الاجر.

مادة (٦٨)

اذا استدعت ظروف العمل تشغيل العمال وقتاً اضافياً فيما بين الساعة التاسعة مساء والساعة الرابعة صباحاً استحق العامل عن الوقت الاضافي الاجر المقرر بالنسبة الى ساعات العمل العادية مضافاً اليها زيادة لا تقل عن ٥٠٪ من ذلك الاجر.

مادة (٦٩)

لا يجوز ان تزيد ساعات العمل الفعلية الاضافية على ساعتين في اليوم الواحد الا اذا كان العمل لازماً لمنع وقوع خسارة جسيمة او حادثاً خطيراً او لازالة اثاره او التخفيف منها.

مادة (٧٠)

يوم الجمعة هو يوم الراحة الاسبوعية العادي لجميع العمال فيما عدا عمال المياومة فاذا استدعت الظروف تشغيل العامل في هذا اليوم وجب تعويضه يوما اخر للراحة او يدفع له الاجر الاساسي عن ساعات العمل العادية مضافا اليه الزيادة ٥٠٪ على الاقل من ذلك الاجر.

مادة (٧١)

لا يجوز تشغيل العامل اكثر من يومي جمعة متتاليتين فيما عدا اعمال المناوبة.

مادة (٧٢)

لا تسرى احكام هذا الفصل على الفئات الاتية :

- ١- الاشخاص الذين يشغلون مناصب عالية ذات مسئولية في الادارة والتوجيه اذا كان من شأن المناصب ان يتمتع شاغلوها بسلطات صاحب العمل على العمال ويصدر قرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية بتحديد هذه الفئة.
- ٢- العمال الذين يشكلون طاقم السفن البحرية والعمال الذين يعملون في البحر ويتمتعون بشروط خدمة خاصة بسبب طبيعة عملهم وذلك فيما عدا عمال الموانئ المشتغلين في الشحن والتفريغ وما يتصل بذلك.

مادة (٧٣)

يجب على صاحب العمل ان يضع على الابواب الرئيسية التي يستعملها العمال في الدخول وكذلك في مكان ظاهر في محل العمل جدولاً ببيان يوم الغلق الاسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة بالنسبة لجميع فئات العمال مع اخطار دائرة العمل المختصة بصورة من هذا الجدول.

فاذا كان المحل لا يتبع نظام الغلق الاسبوعي، وجب على صاحب العمل ان يضع في الامكنة المشار اليها في الفقرة السابقة جدولاً ببيان يوم الراحة الاسبوعي لكل فئة من العمال.

الفصل الثاني

الاجازات

مادة (٧٤)

يستحق العامل اجازة رسمية بلجر كامل في المناسبات التالية :

أ - عيد رأس السنة الهجرية	يوم واحد
ب - عيد رأس السنة الميلادية	يوم واحد
ج - عيد الفطر المبارك	يومان
د - عيد الاضحى والوقفة	ثلاثة أيام
هـ - المولد النبوي الشريف	يوم واحد
و - الامراء والمعراج	يوم واحد
ز - العيد الوطني	يوم واحد

مادة (٧٥)

يمنح العامل خلال كل سنة من سنوات خدمته اجازة سنوية لا يجوز ان تقل عن المبد الآتية :

أ - يومان عن كل شهر اذا كانت مدة خدمة العامل تزيد عن ستة اشهر وتقل عن السنة.

ب - ثلاثين يوما في كل سنة اذا كانت مدة خدمة العامل تزيد عن سنة.

وفي حالة انتهاء خدمة العامل فانه يستحق اجازة سنوية عن كسور السنة الاخيرة.

مادة (٧٦)

لصاحب العمل تحديد موعد بدء الاجازة السنوية وله عند الضرورة تجزئتها الى فترتين على الاكثر

ولا يسرى حكم التجزئة على الاجازة المقررة للاحداث.

مادة (٧٧) **

تدخل في حساب مدة الإجازة السنوية أيام العطل المقررة قانوناً أو اتفاقاً أو أي مدد أخرى بسبب المرض إذا تخللت هذه الإجازة وتعتبر جزءاً منها .

مادة (٧٨) **

يتقاضى العامل اجرة الأساسي مضافاً اليه بدل السكن ان وجد عن أيام الإجازة السنوية، فإذا استدعت ظروف العمل تشغيل العامل في أثناء إجازته السنوية كلها أو بعضها ولم ترحل مدة الإجازة التي عمل خلالها الى السنة التالية وجب ان يؤدي اليه صاحب العمل اجرة مضافاً اليه بدل إجازة عن أيام عمله يساوي اجرة الأساسي.

وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل العامل أثناء إجازته السنوية اكثر من مرة واحدة خلال سنتين متتاليتين.

مادة (٧٩)

للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الإجازة السنوية التي لم يحصل عليها اذا فصل من العمل أو ترك العمل بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً ويحسب هذا البديل على اساس الاجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاقه في تلك الإجازة.

مادة (٨٠)

على صاحب العمل ان يؤدي العامل قبل قيامه بإجازته السنوية كامل الاجر المستحق له مضافا اليه اجر الإجازة المقررة له طبقاً لاحكام هذا القانون.

مادة (٨١)

إذا استدعت ظروف العمل أثناء إجازة الأعياد أو العطلات التي يتقاضى عنها أجرها كلها أو بعضها وجب أن يعرض عنها بإجازة أخرى مع دفع الزيادة له في الأجر بمقدار ٥٠٪ من أجره فإذا لم يعرض عنها بإجازة دفع صاحب العمل للعامل زيادة في أجره الأساسي مقدارها ١٥٠٪ عن أيام العمل.

مادة (٨٢)

إذا أصيب العامل بمرض غير ناشيء عن إصابة عمل وجب عليه أن يبلغ عن مرضه خلال يومين على الأكثر وعلى صاحب العمل أن يبادر إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع الكشف الطبي عليه فوراً للتحقق من مرضه.

مادة (٨٣) **

- ١- لا يستحق العامل إيه إجازة مرضية مدفوعة الأجر خلال فترة التجربة.
- ٢- إذا أمضى العامل أكثر من ثلاثة أشهر بعد انتهاء فترة التجربة في خدمة صاحب العمل المستمرة وأصيب بمرض كان له الحق في إجازة مرضية لا تزيد على تسعين يوماً متصلة أو متقطعة عن كل سنة من سنوات خدمته وتحسب على النحو التالي:
 - أ - الخمسة عشر يوماً الأولى بأجر كامل.
 - ب - الثلاثين يوماً التالية بنصف أجر.
 - ج - المدد التي تلي ذلك بدون أجر.

مادة (٨٤)

لا يستحق الأجر خلال الإجازة المرضية إذا كان المرض قد نشأ مباشرة عن سوء سلوك العامل مثل تعاطيه المسكرات أو المخدرات.

مادة (٨٥)

يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل بعد استنفاده اجازاته المرضية المنصوص عليها في المواد ٨٢، ٨٣، ٨٤ من هذا القانون اذا لم يتمكن خلالها من العودة الى عمله وفي هذه الحالة يتقاضى العامل مكافآت وفقاً لاحكام هذا القانون.

مادة (٨٦)

اذا استقال العامل من الخدمة بسبب المرض قبل نهاية الخمسة واربعين يوماً الاولى من الاجازات المرضية ووافق طبيب الحكومة او الطبيب الذي يعينه صاحب العمل على سبب الاستقالة وجب على صاحب العمل ان يؤدي للعامل المستقيل الاجر الذي قد يكون مستحقاً له عن المدة الباقية من الخمسة واربعين يوماً الاولى المشار اليها.

مادة (٨٧)

يمنح العامل طوال مدة خدمته ولمرة واحدة اجازة خاصة ويؤخذ اجر لاداء فريضة الحج لا تحسب من اجازاته الاخرى ولا يجوز ان تزيد عن ٣٠ ثلاثين يوماً.

مادة (٨٨) **

لا يجوز للعامل في اثناء اجازته السنوية او المرضية المنصوص عليها في هذا الفصل ان يعمل لدى صاحب عمل آخر فاذا اثبت صاحب العمل ذلك كان له الحق في انتهاء خدمات العامل دون ائذار وحرمانه من اجراءه عن مدة الأجازة.
يجوز وقف العامل مؤقتاً عن العمل عند اتهامه بارتكاب جريمة عمدية من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو الجرائم الماسة بالشرف والأمانة أو الاضرار عن العمل.

** علت بالقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦

مادة (٨٩)

مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون يحرم كل عامل لا يعود الى مباشرة عمله عقب انتهاء اجازته مباشرة من اجره عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالي الذي انتهت فيه الاجازة.

مادة (٩٠)

مع عدم الاخلال بالحالات التي يحق فيها لصاحب العمل فصل العامل بدون اذار أو المكافأة المنصوص عليها في هذا القانون لا يجوز لصاحب العمل ان يفصل العامل او ان ينذره بالفصل اثناء تمتعه باجازاته المنصوص عليها في هذا الفصل.

الباب الخامس

سلامة العمال ووقايتهم ورعايتهم الصحية والاجتماعية

مادة (٩١)

على كل صاحب عمل ان يوفر وسائل الوقاية المناسبة لحماية العمال من اخطار الاسباب والامراض المهنية التي قد تحدث اثناء العمل وكذلك اخطار الحريق وسائر الاخطار التي قد تنجم عن استعمال الآلات وغيرها من ادوات العمل كما يجب عليه اتباع كافة اساليب الوقاية الاخرى التي تقرها وزارة العمل والشئون الاجتماعية وعلى العامل ان يستخدم اجهزة الوقاية والملابس التي يتوعد بها لهذا الغرض وان ينفذ جميع تعليمات صاحب العمل التي تهدف الى حمايته من الاخطار وان يستمتع عن القيام بأي عمل من شأنه عرقلة تنفيذ تلك التعليمات.

مادة (٩٢)

على كل صاحب عمل ان يخلق في مكان ظاهر من مكان العمل تعليمات مفصلة بشأن وسائل منع

الحريق وحماية العمال من الاخطار التي قد يتعرضون لها اثناء تأدية عملهم وذلك باللغة العربية ولغة اخرى يفهمها العامل عند الاقتضاء.

مادة (٩٣)

على كل صاحب عمل ان يعد صندوقاً او صندوقاً بالاسعافات الطبية مزودة بالادوية والاربطة والمطهرات وغيرها من وسائل الاسعاف التي تقرها وزارة العمل والشئون الاجتماعية ويخصص صندوق اسعاف لكل مائة عامل ويوضع الصندوق في مكان ظاهر وفي متناول يد العمال ويعهد باستعماله الى متخصص في تقديم الاسعافات الطبية.

مادة (٩٤)

مع عدم الاخلال بأحكام اللوائح والقرارات التي تصدرها السلطات الحكومية المختصة يجب على صاحب العمل ان يوفر اسباب النظافة والتهوية التامة لكل مكان من اماكن العمل وان يزود هذه الامكنة بالاضاءة المناسبة والمياه الصالحة للشرب وبوراء المياه.

مادة (٩٥)

على صاحب العمل ان يعهد الى طبيب او اكثر فحص عماله المعرضين لخطر الإصابة باحد امراض المهنة المحددة في الجدول الملحق بهذا القانون فحصاً شاملاً مرة كل ستة أشهر على الأكثر بصفة دورية وان يثبت نتيجة ذلك الفحص في سجلاته وكذلك في ملفات اولئك العمال. على الاطباء ان يبلغوا فوراً صاحب العمل ودائرة العمل عن حالات الامراض المهنية التي تظهر بين العمال وحالات الوفاة الناشئة عنها بعد التأكد منها باجراء البحوث الطبية والمعملية اللازمة وعلى صاحب العمل بدوره ان يبلغ ذلك لدائرة العمل.

والطبيب الذي يجري الفحص الدوري ان يطلب إعادة فحص اي عامل تعرض لمرض مهني بعد مدة اقل من الفترة الدورية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة اذا وجد ان حالته تستدعي ذلك.

مادة (٩٦)

على صاحب العمل ان يوفر للعمال وسائل العناية الطبية طبقا للمستويات التي يقرها وزير العمل والشئون الاجتماعية بالاشتراك مع وزير الصحة.

مادة (٩٧)

لوزير العمل والشئون الاجتماعية بعد استطلاع رأي وزارة الصحة ان يحدد بقرارات منه التدابير العامة والوقاية الصحية التي تطبق على جميع المنشآت التي تستخدم عمالا ولاسيما فيما يتعلق بتدابير السلامة والانارة والتهوية وغرف الطعام وتأمين المياه الصالحة للشرب والنظافة وتنصقية ما يعكر الجو من غبار ودخان وتحديد الاحتياطات الواجب اتخاذها ضد الحريق والتيار الكهربائي.

مادة (٩٨)

على صاحب العمل او من ينوب عنه ان يعلم العامل عند استخدامه بمخاطر مهنته ووسائل الوقاية الواجب عليه اتخاذها وعليه ان يلصق تعليمات خطية مفصلة بهذا الشأن في امكنه العمل.

مادة (٩٩)

لا يجوز لاصحاب العمل او لوكلائهم او لاي شخص له سلطة على العامل ان يدخل أو يسمح بدخول اي نوع من المشروبات الكحولية الى اماكن العمل لاستهلاكها فيها كما لا يجوز لهم ان يسمحوا بدخول اي شخص في المنشأة أو البقاء فيها وهو في حالة سكر.

مادة (١٠٠)

على العامل ان يتقيد بالوامر والتعليمات المتعلقة باحتياطات أمن العمل وسلامته وعليه ان يستعمل وسائل الوقاية ويتعهد بالعناية بما في حوزته منها ويحظر على العامل الاقدام على اي فعل يؤدي الى

عدم تنفيذ التعليمات المذكورة أو إلى أساءة استعمال الوسائل الموضوعة لحماية صحة وسلامة العمال أو إلحاق الضرر بهذه الوسائل وإتلافها .
ولصاحب العمل أن يضمن لائحة الجزاءات عقوبات لكل عامل يخالف الأحكام المقررة في الفقرة السابقة.

مادة (١٠١)

على صاحب عمل يستخدم عمالا في مناطق بعيدة عن المدن ولا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم الخدمات الآتية :

- ١- وسائل الانتقال المناسبة.
- ٢- السكن الملائم.
- ٣- المياه الصالحة للشرب.
- ٤- المواد الغذائية المناسبة.
- ٥- وسائل الإسعافات الطبية.
- ٦- وسائل الترفيه والنشاط الرياضي.

ويحدد وزير العمل والشؤون الاجتماعية بقرار منه المناطق التي ينطبق عليها حكم هذه المادة كلها أو بعضها وفيما عدا المواد الغذائية تكون الخدمات المشار إليها في هذه المادة على نفقة صاحب العمل ولا يجوز تحميل العامل شيئا منها .

الباب السادس قواعد التأديب

مادة (١٠٢)

الجزاءات التأديبية التي يجوز لصاحب العمل أو من يقوم مقامه توقيعها على عماله هي :

- ١- الإنذار.

٢- الغرامة.

٣- الوقف عن العمل بأجر مخفض لمدة لا تزيد على عشرة أيام.

٤- الحرمان من العالوة الدورية أو تأجيلها في المنشآت التي يوجد بها نظام لمثل هذه العالوات.

٥- الحرمان من الترقية في المنشآت التي يوجد بها نظام للترقية.

٦- الفصل من الخدمة مع حفظ الحق في مكافأة نهاية الخدمة.

٧- الفصل من الخدمة مع الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها. ولا يجوز توقيع هذا الجزاء لغير

الاسباب المذكورة على سبيل الحصر في المادة (١٢٠) من هذا القانون.

مادة (١٠٣)

تحدد لائحة الجزاءات الاحوال التي توقع فيها كل عقوبة من العقوبات التأنيبية المبينة في المادة السابقة.

ولوزير العمل والشئون الاجتماعية ان يصدر بقرار منه لائحة نموذجية للجزاءات والمكافآت ليسترشد بها اصحاب العمل في وضع لوائحهم الخاصة بذلك.

مادة (١٠٤)

يجوز ان تكون الغرامة مبلغاً محدداً أو مبلغاً مساوياً لاجر العامل عن مدة معينة. ولا يجوز ان تزيد الغرامة المقررة عن مخالفة واحدة على اجر خمسة ايام كما لا يجوز ان يقتطع من اجر العامل وفاء للغرامات الموقعة عليه اكثر من اجر خمسة ايام في الشهر الواحد.

مادة (١٠٥)

تقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها او مناصبتها واسم العامل ومقدار اجرة ويفرد حساب خاص لها وتخصص حصيلتها الشهرية للصرف على شئون الرعاية الاجتماعية للعمال وفقاً للقرار الذي يصدره وزير العمل والشئون الاجتماعية في هذا الشأن.

مادة (١٠٦)

لا يجوز توقيع جزاء الحرمان من العالوة الدورية أكثر من مرة واحدة كل سنة كما لا يجوز تأجيل هذه العالوة لأكثر من ستة شهور.

مادة (١٠٧)

لا يجوز توقيع جزاء الحرمان من الترقية لأكثر من حركة ترقية واحدة، ثم يرقى العامل المعاقب في أول حركة تالية عند توفر الشروط اللازمة للترقية.

مادة (١٠٨)

تقيد الفروق المالية التي يعود نفعها على صاحب العمل من جزاء الحرمان من الترقية أو الحرمان من العالوة أو تأجيلها في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها أو مناسبتها واسم العامل ومقدار أجره ويغرد حساب خاص لها، وتخصص الحصيلة الشهرية لتلك الفروق على شئون الرعاية الاجتماعية للعمال وفقا للقرار الذي يصدره وزير العمل والشؤون الاجتماعية في هذا الشأن.

مادة (١٠٩)

لا يجوز توقيع أية عقوبة تأديبية على العامل لأمور ارتكبه خارج مكان العمل ما لم يكن متصلا بالعمل أو بصاحبة أو مديرة المسئول، كما لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة واحدة عن المخالفة الواحدة أو الجمع بين أية عقوبة تأديبية وبين اقتطاع جزء من أجر العامل طبقا لنص المادة (٦١) من هذا القانون.

مادة (١١٠)

لا يجوز توقيع أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٠٢) على العامل إلا بعد إبلاغه كتابة بما هو منسوب اليه وسماع اقواله وتحقيق دفاعه وإثبات ذلك في محضر يودع ملفه الخاص

ويؤشر بالعقوبة في نهاية هذا المحضر.
ويجب ابلاغ العامل كتابة بما وقع من جزاءات ونوعها ومقدارها واسباب توقيعها والعقوبة التي
يتعرض لها في حالة العودة.

مادة (١١١)

لا يجوز اتهام العامل في مخالفة تأديبية مضي على كشفها اكثر من ثلاثين يوما ولا يجوز توقيع
عقوبة تأديبية بعد تاريخ انتهاء التحقيق في المخالفة وثبوتها في حق العامل باكثر من ستين يوما.

مادة (١١٢)

يجوز إيقاف العامل مؤقتاً عن العمل عند اتهامه بارتكاب جريمة عمدية من جرائم الاعتداء على
النفس او المال او جريمة اضرار غير مشروعة.
وتبدأ مدة الوقف من تاريخ ابلاغ الحادث الى السلطات المختصة حتى صدور قرار منها في شأنه.
ولا يستحق العامل اجرة عن مدة الوقف المذكورة. فاذا صدر قرار بعدم تقديم العامل للمحاكمة او
قضى ببراءته وجب اعادته الى عمله كما يجب اداء اجرة كاملا عن مدة الوقف اذا كان وقفه عن العمل
كيدياً من جانب صاحب العمل.

الباب السابع
في انتهاء عقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة
الفصل الاول
انتهاء عقد العمل

مادة (١١٣)

- ينتهي عقد العمل في اي من الاحوال الاتية :
- اذا اتفق الطرفان على انهاءه شريطة ان تكون موافقة العامل كتابية.
 - اذا انتهت المدة المحددة في العقد ما لم يكن العقد قد امتد صراحة او ضمنا وفق احكام هذا القانون.
 - بناء على ارادة احد الطرفين في عقود العمل غير المحددة المدة وذلك بشرط التقيد باحكام هذا القانون المتعلقة بالانذار والسبب المقبولة لانهاء العقد دون تعسف.

مادة (١١٤)

- لا ينقضى عقد العمل بوفاء صاحب العمل ما لم يكن موضوع العقد متصلا بشخصه. ولكن العقد ينتهي بوفاء العامل او بعجزه كليا عن اداء عمله وذلك بموجب شهادة طبية معتمدة من السلطات الصحية المختصة في النواة.
- على انه اذا كان عجز العامل الجزئي عن القيام بعمله يمكنه من القيام باعمال اخرى تتفق وحالته الصحية فعلى صاحب العمل في حالة وجود مثل هذه الاعمال ان ينقل العامل ويناء على طلبه - الى عمل اخر من هذه الاعمال وان يعطيه الاجر الذي يدفعه عادة لمثلها وذلك مع عدم الاخلال بما قد يكون للعامل من حقوق وتمويضات بموجب هذا القانون.

مادة (١١٥) **

إذا كان عقد العمل محدد المدة وقام صاحب العمل بفسخه لغير الاسباب المنصوص عليها في المادة (١٢٠) كان صاحب العمل ملتزماً بتعويض العامل عما اصابه من ضرر على الا يتجاوز مبلغ التعويض بأي حال مجموع الاجر المستحق عن مدة ثلاثة اشهر او المدة الباقية من العقد ايهما أقصر وذلك كله ما لم يوجد نص في العقد يقضى بغير ذلك.

مادة (١١٦) **

إذا فسخ العقد من جهة العامل لغير الاسباب المنصوص عليها في المادة (١٢١) كان العامل ملتزماً بتعويض صاحب العمل عما يكون قد لحقه من خسارة نتيجة فسخ العقد على لا يتجاوز مبلغ التعويض اجر نصف شهر عن مدة ثلاثة اشهر او المدة المتبقية من العقد ايهما أقصر. وذلك كله ما لم يوجد نص في العقد يقضى بغير ذلك.

مادة (١١٧)

- ١- يجوز لكل من صاحب العمل والعامل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة لسبب مشروع في اي وقت لاحق لانعقاد العقد بعد ائذار الطرف الاخر كتابة قبل انتهاء بثلاثين يوما على الاقل.
- ٢- بالنسبة الى عمال المياومة يتم الانذار في المدد الآتية.
 - أ- اسبوعاً واحداً إذا اشتغل العامل مدة تزيد على ستة أشهر وتقل عن السنة.
 - ب- اسبوعان إذا اشتغل العامل مدة لا تقل عن سنة واحدة.
 - ج- شهر واحد إذا اشتغل العامل مدة لا تقل عن خمس سنوات.

مادة (١١٨)

يظل العقد قائماً طوال مهلة الانذار المشار اليها في المادة السابقة وينتهي بانتهائها ويستحق العامل اجرة كاملاً عن تلك المهلة على اساس اجر كان يتقاضاه، ويجب عليه ان يقوم بالعمل

** عدلت بالقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦

خلالها اذا طلب منه صاحب العمل ذلك، ولا يجوز الاتفاق على الاعفاء من شرط الانذار او تخفيض مهلته، ولكن يجوز الاتفاق على زيادة تلك المهلة.

مادة (١١٩)

اذا اغفل صاحب العمل او العامل انذار الطرف الاخر بانتهاء العقد او اذا انقضى مهلة الانذار وجب على الملتزم بالانذار ان يؤدي الى الطرف الاخر تعويضاً يسمى «بدل الانذار» ولو لم يترتب على اغفال الانذار او انقضاء مهلته ضرر الطرف الاخر ويكون التعويض مساوياً لاجر العامل عن مهلة الانذار كلها او الجزء الناقص منها.

ويحسب بدل الانذار على اساس اجر اخر كان يقبضه العامل بالنسبة الى من يتقاضون اجورهم بالشهر او الاسبوع او اليوم او الساعة وعلى اساس متوسط الاجر اليومي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من هذا القانون بالنسبة الى من يتقاضون اجورهم بالقطعة.

مادة (١٢٠)

يجوز لصاحب العمل ان يفصل العامل دون انذار في اي من الحالات الاتية :

- أ- اذا انتحل العامل شخصية او جنسية زائفة او قدم شهادات او مستندات مزورة.
- ب- اذا كان العامل معيناً تحت التجربة ووقع الفصل اثناء مدة التجربة او في نهايتها.
- ج- اذا ارتكب العامل خطأ نشأ عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط ان يبلغ دائرة العمل بالحادث خلال ٤٨ ساعة من وقت علمه بوقوعه.
- د- اذا خالف العامل التعليمات الخاصة بسلامة العمل او محل العمل بشرط ان تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر وان يكون قد احيط بها شفويًا اذا كان امياً.
- هـ- اذا لم يقم العامل بواجباته الاساسية وفقاً لعقد العمل واستمر في اخلاله بها رغم اجراء تحقيق كتابي معه لهذا السبب والتنبيه عليه بالفصل اذا تكرر منه ذلك.
- و- اذا حكم عليه نهائياً من المحكمة المختصة في جريمة ماسة بالشرف او الامانة او الاداب العامة.
- ز- اذا افشى سراً من اسرار المنشأة التي يعمل بها.
- ح- اذا وجد اثناء ساعات العمل في حالة سكر بين او متأثر بمخدر.

- ط- اذا وقع منه اثناء العمل اعتداء على صاحب العمل او المدير المسئول او احد زملائه في العمل.
- ي- اذا تغيب العامل بدون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما متقطعة خلال السنة الواحدة او اكثر من سبعة ايام متوالية.

مادة (١٢١) **

- يجوز للعامل ان يترك العمل دون انذار في احدى الحالتين :
- أ- اذا اخل صاحب العمل بالتزاماته قبل العامل المنصوص عليها في العقد او القانون.
- ب- اذا وقع من صاحب العمل او من يمثله قانوناً اعتداء على العامل.

مادة (١٢٢)

يعتبر انتهاء خدمة العامل من قبل صاحب العمل تعسفياً اذا كان سبب الانهاء لا يعتد للعمل بصفة ويوجه خاص يعتبر الانهاء تعسفياً اذا كان انتهاء خدمة العامل بسبب تقديمه بشكوى جدية الى الجهات المختصة او اقامة دعوى على صاحب العمل ثبت صحتها .

مادة (١٢٣) **

- أ- اذا فصل العامل فصلاً تعسفياً فللمحكمة المختصة ان تحكم على صاحب العمل بدفع تعويض للعامل. وتقدر المحكمة هذا التعويض بمراعاة نوع العمل، ومقدار الضرر الذي لحق بالعامل وبمدة خدمته وبعد تحقيق ظروف العمل ويشترط في جميع الاحوال الا يزيد مبلغ التعويض على اجر العامل لمدة ثلاثة اشهر تحسب على اساس اخر اجر كان يستحقه.
- ب- لا تخل احكام الفقرة السابقة في حق العامل في المكافأة المستحقة له وبديل الانذار المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (١٢٤)

لا يجوز لمصاحب العمل انتهاء خدمة العامل لعدم لياقته صحيا قبل استنفاده الاجازات المستحقة له قانونا ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك ولو كان الاتفاق مبرما قبل العمل بهذا القانون.

مادة (١٢٥)

على صاحب العمل ان يعطى العامل بناء على طلبه وفي نهاية عقده شهادة نهاية خدمة تمنح بغير مقابل يبين فيها تاريخ دخوله الخدمة وتاريخ خروجه منها ومدة خدمته الاجمالية ونوع العمل الذي كان يؤديه واخر اجر كان يتقاضاه وملحقاته ان وجدت.
كما يجب عليه ان يرد اليه ما قد يكون له من شهادات واوراق ودوات.

مادة (١٢٦)

اذا حدث تغير في شكل المنشأة او مركزها القانوني فان عقود العمل التي تكون سارية وقت حدوث التغير تبقى قائمة بين صاحب العمل الجديد وعمال المنشأة وتعتبر الخدمة مستمرة ويكون صاحب العمل الاصلي والجديد مسئولين بالتضامن لمدة ستة اشهر عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود العمل في الفترة السابقة على حدوث التغير وبعد انقضاء المدة المذكورة يتحمل صاحب العمل الجديد المسئولية وحده.

مادة (١٢٧)

اذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بمعرفة عملاء صاحب العمل او بالاطلاع على اسرار عمله كان لمصاحب العمل ان يشترط على العامل الا يقوم بعد انتهاء العقد بمنافسته او بالاشتراك في اي مشروع منافس له ويجب لصحة هذا الاتفاق ان يكون العامل بالغا احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة وقت ابرامه وان يكون الاتفاق مقصورا من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القدر الضروري لحماية مصالح العمل المشروعة.

مادة (١٢٨)

إذا انقطع العامل غير المواطن لغير سبب مشروع عن العمل قبل نهاية العقد المحدد المدة فلا يجوز له الالتحاق بعمل آخر ولو بان من صاحب العمل طوال سنة من تاريخ الانقطاع عن العمل. كما لا يجوز لأي صاحب عمل آخر يعلم بذلك أن يستخذه أو يبقيه في خدمته خلال تلك المدة.

مادة (١٢٩)

إذا انذر العامل غير المواطن صاحب العمل برغبته في إنهاء العقد غير المحدد المدة وانقطع عن العمل قبل نهاية مهلة الانذار المقررة قانوناً فلا يجوز له الالتحاق بعمل آخر ولو بان من صاحب العمل لمدة سنة من تاريخ انقطاعه عن العمل. ولا يجوز لأي صاحب عمل آخر يعلم بذلك أن يستخذه أو يبقيه في خدمته قبل نهاية تلك المدة.

مادة (١٣٠)

يستثنى من احكام المادتين ١٢٨، ١٢٩ العامل غير المواطن الذي يحصل قبل التحاقه بعمل آخر على موافقة وزير العمل والشئون الاجتماعية بناء على تنسيب من صاحب العمل الاصلي.

مادة (١٣١)

يتحمل صاحب العمل عند انتهاء العقد نفقات عودة العامل الى الجهة التي استقدمه منها او الى أي مكان اخر يكون الطرفان قد اتفقا عليه. وإذا التحق العامل بعد انتهاء عقده بخدمة صاحب عمل آخر كان هذا الاخير ملتزماً بنفقات سفر العامل عند انتهاء الخدمة. ومع مراعاة ما نص عليه في البند السابق اذا لم يقيم صاحب العمل بترحيل العامل او لم يف بمصروفات ترحيله قامت السلطات المختصة بذلك على نفقة صاحب العمل ويجوز لهذه الجهة تحصيل ما انفقته بطريق الحجز. فاذا كان سبب انتهاء العقد يرجع للعامل جرى ترحيله على نفقته اذا كان لديه ما يفي بذلك.

مادة (١٣١) مكرر **

- ١- في تطبيق احكام المادة السابقة يقصد بنفقات عودة العامل قيمة تذكرة سفره وكذلك ما قد ينص عليه عقد العمل او نظام المنشأة من احقية العامل في نفقات سفر عائلته ونفقات شحن امتعته.
- ٢- وفي الحالات التي يوفر فيها اصحاب العمل السكن للعامل يلتزم العامل باخلاء السكن في مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء خدمته.
- ٣- ولا يجوز تأخر العامل في اخلاء السكن بعدها لاي سبب من الاسباب بشرط ان يؤدي صاحب العمل الى العامل ما يأتي :
 - أ- النفقات المبيته في البند (١) من هذه المادة.
 - ب- مستحقات نهاية الخدمة واية مستحقات اخرى يلتزم بها صاحب العمل طبقاً لعقد العمل او نظام المنشأة او القانون.
 - ٤- فاذا نازع العامل في قيمة النفقات المستحقة المشار اليها وجب على دائرة العمل المختصة تحديد هذه النفقات والمستحقات بصفة مستعجلة خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها على ان تخطر بها العامل فور تحديدها.
 - ٥- ويبدأ في هذه الحالة سريان مدة الثلاثين يوماً المشار اليها في البند (٢) من هذه المادة اعتباراً من تاريخ قيام صاحب العمل بايداع النفقات والمستحقات المحددة بمعرفة دائرة العمل خزائنة وزارة العمل بصفة امانة.
- فاذا لم يتم العامل باخلاء السكن بعد انتهاء الثلاثين يوماً المذكورة تقوم دائرة العمل بالتعاون مع السلطات المختصة بالامارة المعنية باتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة للاخلاء.
- ٦- لا تخل احكام هذه المادة بحق العامل في المنازعة فيها امام المحكمة المختصة.

الفصل الثاني مكافأة نهاية الخدمة

مادة (١٢٢) ..

يستحق العامل الذي اكمل مدة سنة او اكثر في الخدمة المستمرة مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء خدمته وتحسب المكافأة على النحو الاتي :

١- اجر واحد وعشرين يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الاولى.

٢- اجر ثلاثين يوماً عن كل سنة مما زاد على ذلك.

ويشترط فيما تقدم الا تزيد المكافأة في مجموعها عن اجر سنتين.

مادة (١٢٣)

يستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل بشرط ان يكون قد اكمل سنة من الخدمة المستمرة.

مادة (١٢٤)

تحسب مكافأة نهاية الخدمة على اساس اخر اجر كان يقبضه العامل بالنسبة لمن يتقاضون اجورهم بالشهر او بالاسبوع او اليوم وعلى اساس متوسط الاجر اليومي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من هذا القانون بالنسبة لمن يتقاضون اجورهم بالقطعة.

ولا يدخل في الاجر الذي يتخذ اساسا المكافأة بدل الانتقال والسفر وبدل الساعات الاضافية وبدل التمثيل وبدل تداول النقد (بدل الصندوق) وبدل تعليم الاولاد وبدل الخدمات الترفيهية او الاجتماعية وغيرها من البدلات التي قد ينص عليها في نظام المنشأة لتحسين احوال العمال.

مادة (١٢٥)

لصاحب العمل ان يقتطع من مكافأة نهاية الخدمة اية مبالغ تكون مستحقة له على العامل.

مادة (١٣٦)

ايضا للغايات المقصودة من المادة (١٣٢) لا تعتبر حالات الاستخدام التي سبقت تاريخ العمل بهذا القانون بأنها حالات يستحق عنها العامل مكافأة نهاية الخدمة الا اذا كان عاملا مواظفا وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق التي يكون العامل قد اكتسبها بموجب قوانين العمل الملغاة او بموجب عقد العمل او اي اتفاق او لائحة او النظام الداخلي للمنشأة. وتؤدي المكافأة المستحقة للعامل - في حالة وفاته - الى المستحقين عنه.

مادة (١٣٧)

اذا ترك العامل الذي يرتبط بعقد غير محدد المدة عمله بمحض اختياره بعد خدمة مستمرة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات استحق ثلث مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في المادة السابقة فاذا زادت مدة خدمته المستمرة على ثلاث سنوات ولم تتجاوز خمس سنوات استحق ثلث المكافأة المذكورة. فاذا زادت مدة خدمته المستمرة على خمس سنوات استحق المكافأة الكاملة.

مادة (١٣٨)

اذا ترك العامل الذي يرتبط بعقد محدد المدة عمله بمحض اختياره قبل نهاية مدة العقد فانه لا يستحق المكافأة المقررة لنهاية الخدمة ما لم تكن مدة خدمته المستمرة قد تجاوزت خمس سنوات.

مادة (١٣٩)

يحرم العامل من مكافأة الخدمة كلها في احدى الحالتين الاتيتين :

أ- اذا فصل من الخدمة لآحد الاسباب المبينة في المادة (١٢٠) من هذا القانون أو ترك العمل لتفادي فصله وفق احكامها .

ب- اذا ترك العمل مختاراً وبون انذار في غير الحالتين المنصوص عليهما في المادة (١٢١) من هذا القانون وذلك بالنسبة للعقود غير المحددة المدة أو قبل ان يكمل خمس سنوات من الخدمة المستمرة بالنسبة للعقود المحددة المدة .

مادة (١٤٠)

اذا وجد في منشأة صندوق ادخار للعمال وكان نظام الصندوق يقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل انما هو مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وجب اداء مبلغ الادخار للعامل أو المكافأة المستحقة طبقاً للقانون ايهما اكثر، واذا لم ينص نظام الصندوق على ان ما اداءه صاحب العمل هو مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة للعامل المحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار فضلاً عن المكافأة القانونية.

مادة (١٤١)

اذا وجد في المنشأة نظام للتقاعد أو التأمين أو نظام مشابه لهما جاز للعامل المستحق لمعاش التقاعد أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة أو ما يستحقه في صندوق المعاش أو التأمين ايهما افضل.

الباب الثامن

التعويض عن اصابات العمل وامراض المهنة

مادة (١٤٢)

اذا أصيب العامل باصابة عمل أو بمرض مهني مما هو مبين بالجدولين رقمي (١ ، ٢) الملحقين بهذا القانون وجب على صاحب العمل أو من يقوم مقامه ابلاغ الحادث فوراً الى كل من دائرة الشرطة

ودائرة العمل أو احد فروعها التي يقع في دائرتها محل العمل.
ويجب أن يتضمن البلاغ اسم العامل وسنة ومهنته وعنوانه وجنسيته ووصف موجز للحادث وظروفه
وما اتخذ من إجراءات لاسعافه أو علاجه.
وتقوم الشرطة فور وصول البلاغ بإجراء التحقيق اللازم ويثبت في المحضر أقوال الشهود وصاحب
العمل أو من يمثلهم وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك كما يبين المحضر بوجه خاص ما إذا كان
الحادث صلة بالعمل وما إذا كان قد وقع عمدا أو نتيجة لسوء سلوك فاحش من جانب العامل.

مادة (١٤٣)

على الشرطة فور انتهاء التحقيق أن ترسل صورة من المحضر إلى دائرة العمل وأخرى إلى صاحب
العمل. ولدائرة العمل أن تطلب استكمال التحقيق أو أن تقوم هي باستكماله مباشرة إذا رأت ضرورة
لذلك.

مادة (١٤٤)

يلتزم صاحب العمل في حالة إصابات العمل وأمراض المهنة بأن يدفع نفقات علاج العامل في
أحدى دور العلاج الحكومية أو الأهلية إلى أن يشفى العامل أو يثبت عجزه ويشمل العلاج الإقامة
بالمستشفى أو بالمصح والمعاملات الجراحية ومصاريف صور الأشعة والتحاليل الطبية وكذلك شراء
الأدوية والمعدات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية بالنسبة لمن يثبت عجزه وعلى
صاحب العمل فضلا عما تقدم أن يدفع نفقات الانتقال التي يقتضيها علاج العامل.

مادة (١٤٥)

إذا حالت الإصابة بين العامل وإداء عمله وجب على صاحب العمل أن يؤدي إليه معونة مالية تعادل
أجرة كاملا طوال مدة العلاج أو لمدة ستة أشهر أيهما أقصر فإذا استغرق العلاج أكثر من ستة أشهر
خففت المعونة إلى النصف وذلك لمدة ستة أشهر أخرى أو حتى يتم شفاء العامل أو يثبت عجزه أو
يتولى أيهما أقصر.

مادة (١٤٦)

تسبب المعونة المالية المشار إليها في المادة السابقة على أساس آخر أجر يتقاضاه العامل وذلك بالنسبة إلى من يتقاضون أجورهم بالشهر أو الأسبوع أو اليوم أو الساعة وعلى أساس متوسط الأجر اليومي المنصوص عليه في المادة (٥٧) بالنسبة إلى من يتقاضون أجورهم بالقطعة.

مادة (١٤٧)

يضع الطبيب المعالج عند انتهاء العلاج تقريراً من نسختين تسلم أحدهما للعامل والآخرى لصاحب العمل، يحدد فيه نوع الإصابة وسببها وتاريخ حدوثها ومدى صلتها بالعمل ومدة العلاج منها وما إذا كان قد تخلف عنها عامة مستديمة أو غيرها ودرجة العجز إن وجد وما إذا كان عجزاً كلياً أو جزئياً ومدى قدرته على الاستمرار في مباشرة العمل مع وجود العجز.

مادة (١٤٨)

إذا نشأ خلاف حول مدى لياقة العامل للخدمة صحياً أو درجة العجز أو غير ذلك من الأمور المتصلة بالإصابة أو العلاج وجب إحالة الأمر إلى وزارة الصحة وذلك عن طريق دائرة العمل المختصة ويجب على وزارة الصحة كلما أحيل إليها نزاع من هذا النوع أن تشكل لجنة طبية من ثلاثة أطباء حكوميين لتقرير مدى لياقة العامل للخدمة صحياً أو درجة عجزه أو غير ذلك مما يتصل بالإصابة والعلاج. وللجنة أن تسترشد بمن ترى الاستعانة بهم من أهل الخبرة ويكون قرار اللجنة نهائياً ويقسم إلى دائرة العمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه.

مادة (١٤٩)

إذا أدت إصابة العامل أو المرض المهني إلى وفاة العامل استحق أفراد عائلته تعويضاً مساوياً لأجر العامل الأساسي عن فترة مقدارها أربعة وعشرين شهراً على أن لا تقل قيمة التعويض عن ثمانية عشر ألف درهم وإن لا تزيد على خمسة وثلاثين ألف درهم وتسبب قيمة التعويض على أساس آخر

اجر كان يتقاضاه العامل قبل وفاته ويوزع التعويض على المستحقين عن العامل المتوفي وفق احكام الجول الملحق بهذا القانون.

وفي تطبيق احكام هذه المادة يقصد بعبارة عائلة المتوفي من كانوا يعتمدون في معيشتهم اعتمادا كلياً او بصورة رئيسية على دخل العامل المتوفي حين وفاته من الاشخاص الاتين :

١- الارملة او الارمل.

ب- الاولاد وهم :

١- الابناء الذين لم يبلغوا سن السابعة عشرة وكذلك الابناء المنتسبين بصورة منتظمة في المعاهد الدراسية ولم يتموا اربعاً وعشرين سنة من العمر او العاجزين جسمانياً او عقلياً عن الكسب وتشمل كلمة الابناء الزوج او الزوجة الذين كانوا في رعاية العامل المتوفي حين وفاته.

٢- البنات غير المتزوجات ويشمل ذلك بنات الزوج أو الزوجة غير المتزوجات اللاتي كن في رعاية العامل المتوفي حين وفاته.

ج- الوالدان

د- الاخوة والاخوات وفقاً للشروط المقررة بالنسبة الى الابناء والبنات.

مادة (١٥٠)

إذا ادت اصابة العمل او المرض المهني الى عجز العامل عجزاً جزئياً دائماً، فإنه يستحق تعويضاً طبقاً للنسب المحددة في الجولين الملحقين بهذا القانون مضروبة في قيمة تعويض الوفاة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة حسبما يكون الحال.

مادة (١٥١)

يكون مقدار التعويض المستحق دفعه للعامل في حالة العجز الكلي الدائم هو المقدار ذاته المستحق في حالة الوفاة.

مادة (١٥٢)

يجوز لوزير العمل عند الاقتضاء وبالتفاق مع وزير الصحة تعديل جول امراض المهنة رقم (١) وجنول تقدير تعويضات العجز رقم (٢) الملحقين بهذا القانون.

مادة (١٥٣)

لا يستحق العامل المصاب تعويضاً عن الاصابة او العجز التي لم تؤد الى الوفاة اذا ثبت من تحقيقات السلطات المختصة ان العامل تعدد اصابة نفسه بقصد الانتحار او للحصول على تعويض او اجازة مرضية او لاي سبب اخر، او كان العامل وقت الحادثة واقعا ويفعله تحت تأثير مخدر او تحت تأثير الخمر وكذلك اذا تعدد مخالفة تعليمات الوقاية المطلقة في امكنة ظاهرة من محل العمل او كانت اصابته او عجزه نتيجة سوء سلوك فاحش ومقصود من جانبه او رفض بون سبب جدي الكشف عليه او اتباع العلاج الذي قررتة اللجنة الطبية المشكلة وفقاً لاحكام المادة (١٤٨). ولا يلزم صاحب العمل في هذه الحالات بعلاج العامل او اداء اية معونة مالية اليه.

الباب التاسع منازعات العمل الجماعية

مادة (١٥٤)

منازعات العمل الجماعية هي كل خلاف بين صاحب عمل وعماله يتصل موضوعه بمصلحة مشتركة لجميع العمال او لفريق منهم في منشأة او مهنة او حرفه معينة او في قطاع مهني معين.

مادة (١٥٥)

اذا وقع نزاع بين واحد او اكثر من اصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم وفشل الطرفان في

تسويته وديا وجب عليهما اتباع الخطوات التالية :

١- يقدم العمال شكواهم او طلبهم كتابة الى صاحب العمل ويرسلون في الوقت ذاته صورة منها الى دائرة العمل.

٢- يجيب صاحب العمل كتابة على شكوى العمال او طلبهم خلال سبعة أيام من أيام العمل اعتباراً من تاريخ تسلمه الشكوى ويرسل في الوقت ذاته نسخة من رده الى دائرة العمل.

٣- اذا لم يرد صاحب العمل على الشكوى خلال المهلة او لم يؤد رده الى تسوية النزاع توات دائرة العمل المختصة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد جانبي النزاع الوساطة لحل النزاع ودياً.

٤- اذا كان الشاكي هو صاحب العمل قدم شكواه الى دائرة العمل مباشرة لتتولى الوساطة لحل النزاع ودياً.

مادة (١٥٦)

اذا لم تؤد وساطة دائرة العمل المختصة الى حل النزاع خلال عشرة أيام من تاريخ اتصالها بالواقعة محل النزاع وجب عليها احالة النزاع الى لجنة التوفيق المختصة للبت فيه مع اخطار الطرفين كتابة بذلك.

مادة (١٥٧)

تشكل في كل دائرة للعمل لجنة تسمى لجنة التوفيق ويصدر بهذا التشكيل قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

مادة (١٥٨)

على كل من طرفي النزاع تنبئه امام لجنة التوفيق حتى يفصل فيه وتصدر اللجنة قرارها باغلبية الاءاء خلال اسبوعين من تاريخ احالة النزاع اليها.

ويكون هذا القرار ملزماً للطرفين اذا كانا قد وافقا كتابة امام اللجنة على قبول قرارها فاذا تخلف

هذا الاتفاق جاز لاي من الطرفين او لكليهما الطعن في قرار اللجنة امام لجنة التحكيم العليا وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار والا اصبحت نهائيا واجب التنفيذ.

مادة (١٥٩)

لا يحول فسخ عقد العمل او فصل ممثلي العمال الاعضاء في لجنة التوفيق دون استمرار اولئك الاعضاء في اداء مهمتهم فيها ما لم يفتر العمال غيرهم.

مادة (١٦٠)

تنشأ بوزارة العمل والشئون الاجتماعية لجنة تسمى لجنة التحكيم العليا لحل منازعات العمل الجماعية وتؤلف على النحو التالي :

- ١- وزير العمل رئيساً ويحل وكيل وزارة العمل او مدير عام الوزارة محله في حالة غيابه.
 - ٢- قاض من المحكمة الاتحادية العليا يعين بقرار من وزير العدل بناء على ترشيح الجمعية العمومية لهذه المحكمة عضواً.
 - ٣- احد ذوي الخبرة والتجربة في محيط العمل من المشهود لهم بالحيدة يعين بقرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية عضواً.
- يجوز تعيين عضوين احتياطيين من بين فئتي العضوين الاصليين ليحلا محلها في حالة غيابهما او قيام مانع لديهما.
- ويكون تعيين الاعضاء الاصليين والاحتياطيين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ويتم ذلك باداء التعيين ذاتها.

مادة (١٦١)

تختص لجنة التحكيم العليا لحل منازعات العمل الجماعية بالفصل بصورة نهائية وباتة في جميع الخلافات التي ترفع اليها من قبل اصحاب الشأن وتصدر قراراتها بالاغلبية ويجب ان تكون مسببة.

مادة (١٦٢)

يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية بعد استطلاع رأي وزير العدل بتنظيم اجراءات التقاضي وغير ذلك مع القواعد اللازمة لحسن سير العمل امام لجان التوفيق ولجنة التحكيم العليا لحل منازعات العمل الجماعية.

ولهذه اللجان في سبيل اداء عملها حق الاطلاع على الاوراق والمستندات والسجلات وسائر الأدلة والزام حائزها بتقديمها ودخول المنشأة لاجراء التحقيق المطلوب واتخاذ ما تراه من الاجراءات للفصل في النزاع.

مادة (١٦٣) **

لا يجوز لأي من الطرفين المتنازعين ان يعود لاثارة النزاع الذي صدر في شأنه قرار نهائي من احدى اللجان المنصوص عليها في هذا الباب الا بموافقة طرفي النزاع.

مادة (١٦٤)

تطبق اللجان المنصوص عليها في هذا الباب احكام هذا القانون والقوانين السارية واحكام الشريعة الاسلامية وما لا يتعارض معها من قواعد العرف ومبادئ العدالة والقانون الطبيعي والقانون المقارن.

مادة (١٦٥)

تنفذ قرارات لجنة التحكيم العليا لحل منازعات العمل الجماعية بالتعاون مع الجهة المختصة في كل امانة.

الباب العاشر تفتيش العمل

مادة (١٦٦)

يتولى تفتيش العمل مفتشون مختصون يلحقون بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويكون لهم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون.
يحمل مفتشو العمل بطاقات تثبت صفتهم تصدرها لهم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

مادة (١٦٧)

- يختص مفتش العمل بما يأتي :
- أ- مراقبة تنفيذ احكام قانون العمل على وجه سليم وخاصة ما يتعلق منها بشروط العمل والاجور ووقاية العمال وحمايتهم اثناء قيامهم بالعمل وما يتصل بصحة العمال وسلامتهم واستخدام الاحداث والنساء.
 - ب- تزويد اصحاب العمل والعمال بالمعلومات والارشادات الفنية التي تمكنهم من اتباع احسن الوسائل لتنفيذ احكام القانون.
 - ج- ابلاغ السلطات المختصة بأوجه النقص التي تقصر الاحكام القائمة عن معالجتها واقتراح ما يلزم لذلك.
 - د- ضبط الوقائع التي ترتكب بالمخالفة لاحكام قانون العمل واللوائح والقرارات الصادرة تطبيقا لاحكام هذا القانون.

مادة (١٦٨)

يقسم مفتشو العمل قبل مباشرتهم اعمال وظائفهم امام وزير العمل والشؤون الاجتماعية يعينا بأن يحترموا القانون ويؤدوا اعمالهم بامانة واخلاص ولا يفشوا اي سر او اي اختراع صناعي او غير ذلك

من الاسرار التي يطلعون عليها بحكم وظائفهم ولو بعد انقطاع صلتهم بهذه الوظائف. وعليهم ان يحيطوا بالشكاوي التي تصل اليهم بالسرية المطلقة والا ييوجوا بأمرها لصاحب العمل او من يقوم مقامه.

مادة (١٦٩)

على اصحاب العمل ووكلائهم ان يقدموا للمفتشين المكلفين بتفتيش العمل التسهيلات والبيانات اللازمة لاداء واجبههم وان يستجيبوا لطلبات التوثق امامهم او ان يوفدوا مندوباً عنهم اذا ما طلب منهم ذلك.

مادة (١٧٠)

يحق لمفتش العمل اتخاذ اي من التدابير الآتية :

١- دخول اية منشأة خاضعة لاحكام هذا القانون في اي وقت من اوقات الليل او النهار دون اخطار سابق بشرط ان يكون ذلك في مواعيد العمل.

٢- القيام بأي فحص او تحقيق لازم للاستيثاق من سلامة تنفيذ القانون وله على الاخص :

أ- سؤال صاحب العمل او العمال على انفراد او في حضور شهود عن اي امر من الامور المتعلقة بتنفيذ احكام القانون.

ب- الاطلاع على جميع المستندات اللازمة الاحتفاظ بها طبقاً لقانون العمل والقرارات الصادرة تنفيذاً له والحصول على صور ومستخرجات منها.

ج- اخذ عينة او عينات من المواد المستعملة او المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها من الاعمال الخاضعة للتفتيش مما يظن ان لها اثرأ ضاراً على صحة العمال او سلامتهم بقصد تحليلها في المختبرات الرسمية ولعرفة مدى هذا الاثر مع اخطار صاحب العمل او ممثله بالنتيجة واتخاذ الاجراءات المناسبة في هذا الشأن.

د- التأكد من تعليق الاعلانات والنشرات التي يوجب القانون تعليقها في محل العمل.

مادة (١٧١)

يصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال التفتيش المنصوص عليها في المادة السابقة.

مادة (١٧٢)

مع عدم الإخلال بما نص عليه في المادة ١٦٩ على من يقوم بالتفتيش ان يخطر صاحب العمل او ممثله بحضوره وذلك ما لم ير ان المهمة التي يقوم بالتفتيش من اجلها تقتضى غير ذلك.

مادة (١٧٣)

للفتش العمل ان يطلب من اصحاب العمل او وكلائهم واتخاذهم تنفيذ الاحكام الخاصة بصحة العمال وسلامتهم اذخال تعديلات في الاجهزة والمعدات المستعملة لديهم وذلك في الاجال التي يحددها وله كذلك في حالة وجود خطر داهم يهدد صحة العمال وسلامتهم ان يطلب تنفيذ ما يراه لازما من اجراءات لدرء هذا الخطر فوراً.

مادة (١٧٤)

اذا تحقق المفتش اثناء تفتيشه من وجود مخالفة لهذا القانون او اللوائح او القرارات التنفيذية له حرر محضراً يثبت فيه المخالفة ورفعها الى دائرة العمل المختصة لاتخاذ ما يلزم من اجراءات نحو المخالف.

مادة (١٧٥)

للفتش العمل ان يطلب عند الاقتضاء من السلطات الادارية المختصة ومن رجال الشرطة تقديم المساعدة اللازمة.

وإذا كان التفتيش متعلقا بالنواحي الصحية للعمل وجب على المفتش أن يصطحب معه بموافقة مدير دائرة العمل المختصة طبييا مختصا من وزارة الصحة أو من يعين لهذا الغرض من الأطباء.

مادة (١٧٦)

يضع رئيس مفتشي العمل في المنطقة تقريراً شهرياً عن نشاط تفتيش العمل ونواحي التفتيش والمنشآت التي تم التفتيش عليها وعدد المخالفات المرتكبة ونوعيتها كما يضع تقريراً سنوياً عن التفتيش في المنطقة يضمه نتائج التفتيش وأثاره وما يراه من ملاحظات واقتراحات وترسل صورة من التقرير الشهري والسنوي إلى دائرة العمل.

مادة (١٧٧)

تضع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقريراً سنوياً عن التفتيش في الدولة يتضمن كل ما يتعلق برقابة الوزارة على تنفيذ قانون العمل وعلى الإخص في الأمور التالية :

- ١- بياناً بالأحكام المنظمة للتفتيش.
- ٢- بياناً بالموظفين المختصين بالتفتيش.
- ٣- إحصائيات بالمنشآت الخاضعة للتفتيش وعدد العمال فيها وعدد الزيارات والجولات التفتيشية التي قام بها المفتشون والمخالفات والجزاءات التي وقعت وأصابات العمل وأمراض المهنة.

مادة (١٧٨)

تضع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نماذج لمخاطر ضبط المخالفات وسجلات التفتيش والتنبيهات والإنذارات كما تضع الأحكام اللازمة لكيفية حفظها واستعمالها وتقوم بتعميمها على دوائر العمل في مختلف المناطق.

مادة (١٧٩)

- مع مراعاة الأولوية المقررة للمواطنين وبالإضافة الى الشروط العامة المطلوبة في تعيين الموظفين يشترط في مفتشي العمل:
- ١- ان يكونوا متصفين بالحياد التام.
 - ٢- ان لا تكون لهم اية مصلحة مباشرة في المنشآت التي يقومون بالتفتيش عليها.
 - ٣- ان يجتازوا فحصا مسلكيا خاصا بعد قضائهم فترة تمرين لا تقل عن ثلاثة اشهر.

مادة (١٨٠)

- تتعقد دورات تدريبية خاصة تجريها وزارة العمل لمفتشي العمل ويراعى في هذه الدورات تدريب المفتشين بصورة خاصة على ما يأتي :
- ١- اصول تنظيم الزيارات التفتيشية والاتصال باصحاب العمل والعمال.
 - ٢- اصول تدقيق السجلات والدفاتر.
 - ٣- اصول ارشاد اصحاب العمل الى تفسير النصوص القانونية وفوائد تطبيقها ومساعدتهم في هذا التطبيق.
 - ٤- مبادئ اساسية في التكنولوجيا الصناعية ووسائل الوقاية من اصابات العمل والامراض المهنية.
 - ٥- مبادئ اساسية في الكفاية الانتاجية وصلتها بمدى تأمين الشروط الصالحة لظروف ممارسة العمل.

الباب العاشر

العقوبات

مادة (١٨١) **

مع عدم الاخلل بأي عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم او باحدى هاتين العقوبتين :

** عدلت بالقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٨٦

- ١- كل من خالف أي نص أمر من نصوص هذا القانون أو اللوائح أو القرارات المنفذة له.
- ٢- كل من عرقل أو منع أحد الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات المنفذة له أو شرع في منعه من أداء وظيفته سواء باستعمال القوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها.
- ٣- كل موظف مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون أفشى سراً من أسرار العمل أو أي اختراع صناعي أو غير ذلك من أساليب العمل يكون قد أطلع عليه بحكم وظيفته ولو كان قد ترك العمل.

مادة (١٨٢)

لا يجوز وقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامة وتتعدد الغرامة بالنسبة إلى صاحب العمل بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة على ألا يجاوز مجموع ما يحكم به ثلاثة أضعاف الحد الأقصى للغرامة المقررة وذلك في حالة مخالفة الأحكام الآتية واللوائح والقرارات المنفذة لها.

- ١- مخالفة أحكام المادة (١٣).
- ٢- مخالفة أحكام الفصلين الثاني والثالث من الباب الثاني.
- ٣- مخالفة أحكام الباب الثالث.
- ٤- مخالفة أحكام المواد (١١٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٤).

مادة (١٨٣)

في حالة العودة إلى ارتكاب جريمة قبل مضي سنة على سابقة الحكم على الفاعل في جريمة مماثلة لها يجوز الحكم بمضاعفة العقوبة.

مادة (١٨٤)

مع مراعاة ما نص عليه في المواد (٣٤)، (٤١)، (١٢٦) تقام الدعوى الجزائية على مدير المنشأة المسئول عن إدارتها كما تقام أيضاً على صاحبها إذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة.

مادة (١٨٥)

إذا لم يقوم صاحب العمل بالالتزامات المفروضة عليه طبقاً لأحكام هذا القانون كان لدائرة العمل المختصة أن تصدر قراراً تبين فيه موضوع الاختلال وتعلم به صاحب العمل لاتمام هذه الاعمال في مدة تحدد من تاريخ اعلانه، وإلا قامت الدائرة المشار إليها باتمام تلك الاعمال على نفقة صاحب العمل وتحصيل النفقات بطريق الحجز.

مادة (١٨٦)

تراعي دوائر العمل عند تطبيق احكام القانون واللوائح والقرارات التنفيذية له الا تلجأ ما امكن الى طلب اتخاذ الاجراءات الجزائية الا بعد توجيه النصح والارشاد الى اصحاب العمل والعمال المخالفين وانذارهم عند الاقتضاء كتابة بتصحيح اوضاعهم طبقاً للقانون وذلك قبل السير في تلك الاجراءات.

الباب الثاني عشر احكام ختامية

مادة (١٨٧)

يعين وزير العمل والشئون الاجتماعية بقرار منه دوائر العمل ومكاتبها التي تختص بتطبيق احكام هذا القانون واختصاصها المكاني.

مادة (١٨٨)

يكون لمديري دوائر العمل ومفتشي اقسام التفتيش بوزارة العمل والشئون الاجتماعية صفة الضبط القضائي في تطبيق احكام هذا القانون واللوائح والقرارات والاورام التي تصدر تنفيذاً له.

مادة (١٨٩)

يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون.

مادة (١٩٠)

مع عدم الاخلال بالاعفاء من الرسوم المقررة في الحالات الواردة في هذا القانون يحدد بقرار من وزير العمل الرسوم المستحقة على استخراج تراخيص مكاتب الاستخدام وتأشيرات وبطاقات العمل وتجديدها واستخراج صور منها وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا القانون على الا يجاوز الرسم خمسمائة درهم.

مادة (١٩١)

يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير العمل والشؤون الاجتماعية تقرير اية قواعد تكون اكثر فائدة للعمال المواطنين.

مادة (١٩٢)

على وزير العمل والشؤون الاجتماعية إصدار القرارات لتنفيذ احكام هذا القانون وعلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكامه.

مادة (١٩٣)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ستين يوما من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة في ابوظبي
بتاريخ : ٦ جمادى الاخر ١٤٠٠ هـ
الموافق : ٢٠ ابريل ١٩٨٠ م

الجدول رقم (١) أمراض المهنة

الرقم السلسل	المرض	العمل السبب للمرض
١	التسمم بالرصاص ومركباته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل الرصاص ومركباته التي تحتوي على رصاص.
٢	التسمم بالزئبق ومركباته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل الزئبق او مركباته او المواد التي تحتوي على زئبق وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غبار او غازات الزئبق او مركباته او المواد التي تحتوي على زئبق.
٣	التسمم بالزرنيخ ومركباته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل الزرنيخ او مركباته او المواد التي تحتوي على الزرنيخ وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غبار او غازات الزرنيخ او مركباته او المواد التي تحتوي على الزرنيخ
٤	التسمم بالانتيموني ومحتوياته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل الانتيموني او مركباته او المواد التي تحتوي على الانتيموني وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غبار او غازات الانتيموني او مركباته.
٥	التسمم بالفسفور ومركباته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل الفسفور او مركباته او المواد التي تحتوي على الفسفور وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غبار او غازات الفسفور او مركباته.

الرقم المسلسل	المريض	العمل السبب للمرض
٦	التسمم بالبترول ومنتجاته المترافقة أو مختلف مركباته ومشتقاته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل هذه المنتجات وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غبارها او غازاتها.
٧	التسمم بالمنجنيز ومركباته	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل المنجنيز او مركباته او المواد التي تحتوي على المنجنيز وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غازات او غبار المنجنيز او مركباته او منتجات تحتوي على المنجنيز.
٨	التسمم بالمعدن الكبريتي	اي عمل يقتضى استعمال او القيام بعمل المعدن الكبريتي او مركباته او المواد التي تحتوي على المعدن الكبريتي وكذلك اي عمل يقتضى التعرض الى غازات او غبار المعدن الكبريتي او مركباته او المواد التي تحتوي على المعدن الكبريتي.
٩	التسمم بالبترول او غازاته او مشتقاته او مركباته	اي عمل يقتضي استعمال او القيام بعمله البترول او غازاته او مشتقاته وكذلك اي عمل يقتضي التعرض الى هذه المواد في حالة جامدة او سائلة او غازية.
١٠	التسمم بالبنج او التتراكلورايد الكريوني	اي عمل يقتضي استعمال او القيام بعمل البنج او التتراكلورايد الكريوني وكذلك اي عمل يقتضي التعرض لغازاتها التي تحتوي عليهما.

الرقم المسلسل	المرض	العمل السبب للعرض
١١	الامراض الناتجة عن الراديوم او المواد العاكسة (اشعة اكس).	اي عمل يقتضي التعرض للراديوم او اي مادة اخرى ذات نشاط اشعاعي او اشعة اكس
١٢	الامراض الجلدية المستعصية وحروق الجلد والعين	اي عمل يقتضي استعمال او نقل القطران او الات القطران الفحمي او الزيت المعدني او الكيروسين (أو) الاسمنت او الطحين او ما شابه ذلك من غبار او مركبات او منتجات او بقايا من هذه المواد).
١٣	تأثير العين بسبب الحرارة والضوء وما ينجم من آثار	اي عمل يقتضي التعرض المتكرر او المستمر الى انعكاس النور او الحرارة او الاشعة المنبعثة من زجاج مصهور او من المعادن الحارة او المعادن المصهورة او التعرض الى ضوء قوي وحرارة عالية مما قد يسبب ضرراً في العين او النظر.
١٤	الامراض المنكونية الناتجة عن (١) السليكي (الغبار السليكي) (٢) الاسبستوس (غبار الاسبستوس) (٣) البسيتوس (غبار القطن)	اي عمل يقتضي التعرض الى غبار السليكي الحديث الانبعاث او اي مواد تحتوي على السليكي الحديث بنسبة تزيد على خمسة بالمائة مثل العمل في المنجم او اقتلاع الصخر او نحت الصخور وتكسيدها او في مصنع السمنت الصخري او نقل المعادن بالرمال او اي عمل اخر يقتضي تعرضاً مشابهاً لذلك وكذلك اي عمل يقتضي التعرض الى غبار الاسبستوس او غبار القطن بدرجة تسبب مثل هذا المرض.

الرقم المسلسل	المريض	العمل السبب للمرض
١٥	انتراكس	جميع الاعمال التي تقتضي الاحتكاك بالحيوانات المصابة بهذا المرض او بجلودها والمصابة بامراض النفخة ويقرونها وشعرها .
١٦	مرض الاستقاء الزقي	جميع الاعمال التي تقتضي الاحتكاك بالحيوانات المصابة بهذا المرض.
١٧	مرض التدون الرئوي	الاعمال في المستشفيات لتقديم العلاج للمرضى بهذا المرض.
١٨	امراض الحمى المعوية	الاعمال في المستشفيات المخصصة لمعالجة هذه الحمى.

الجدول رقم (٢)
جدول تقدير تعويضات العجز الدائم

النسبة المئوية	نوع العجز الدائم	درجة التسلسل العجز
١٠٠	فقدان كلا الذراعين من الكتف او فقدان اي عضوين من الجسم او اكثر من عضوين.	١ كلي
١٠٠	فقدان النظر بأكمله او فقدان العينين	٢
	الشلل الكامل	٣
١٠٠	المته او الاخلل العقلي الكامل	٤
١٠٠	الجروح او الاصابات في الرأس او الدماغ التي تسبب صداعاً مستمراً.	٥
١٠٠	التشويه الكامل في الوجه	٦
١٠٠	الجروح والاصابات في الصدر والاعضاء الباطنية التي تسبب خللاً مستديماً وكاملاً في تأدية الاعضاء لوظائفها.	٧
٩٠	فقدان الساقين جميعاً من اعلاهما	٨ جزئي
٨٥	فقدان اليدين من الكوع او اعلى	٩
٨٠	التشويه الشديد في الوجه	١٠
٧٠	فقدان كامل لليدين كليهما من الكوع	١١
٧٠	فقدان كامل للذراع اليمنى من مفصل الكتف او من الكوع	١٢
٧٠	فقدان كلا الساقين باجمعهما من الركبة او اعلى	١٣
٦٠	فقدان كامل للذراع اليسرى من المفصل او فوق الكوع	١٤
٦٠	فقدان احد الساقين من الركبة او فوقها	١٥
٦٠	فقدان الفراغ الايمن من الكوع او تحته	١٦
٦٠	فقدان احد الساقين من اعلى	١٧
٦٠	فقدان كلا الساقين جميعاً من تحت الركبة	١٨
٦٠	فقدان جميع اصابع اليد اليمنى بما في ذلك الابهام	١٩
٥٠	فقدان الذراع الايسر من فوق او تحت الكوع	٢٠

درجة التسلسل المعز	نوع المعز الدائم	النسبة المئوية
٢١	فقدان اصابع اليد اليسرى بما في ذلك الابهام	٥٠
٢٢	فقدان احد الساقين من تحت الركبة	٥٠
٢٣	فقدان السمع كلياً وبصورة مستديمة	٥٠
٢٤	فقدان اللسان او البكم المستديم	٤٥
٢٥	فقدان كلا القدمين جميعاً من الكعب او اسفل	٤٥
٢٦	فقدان العضو الجنسي	٤٥
٢٧	فقدان نظره عين واحدة	٤٥
٢٨	فقدان اليد اليمنى من الرسغ	٢٨
٢٩	فقدان ابهام او ربع اصابع اليد اليمنى	٣٥
٣٠	فقدان اليد اليسرى من الرسغ	٣٤
٣١	فقدان الابهام او اربع اصابع اليد اليسرى	٢٥
٣٢	فقدان احد القدمين من الكعب او اسفل	٢٠
٣٣	فقدان جميع اصابع قدم واحدة بما في ذلك ابهام القدم (الاصبع الكبيرة).	٢٠
٣٤	فقدان ثلاث اصابع من اليد اليمنى باستثناء الابهام	١٥
٣٥	فقدان سبابة اليد اليمنى	١٥
٣٦	فقدان السلامة الاخيرة لابهام اليد اليمنى	١٠
٣٧	فقدان سبابة اليد اليسرى	١٠
٣٨	فقدان ثلاث اصابع اليد اليسرى باستثناء الابهام	١٠
٣٩	فقدان جميع اصابع القدم باستثناء ابهام القدم	١٠
٤٠	فقدان ابهام القدم	١٠
٤١	فقدان السلامة الاخيرة لابهام القدم اليسرى	٦
٤٢	فقدان الاصبع الاوسط لليد اليمنى	٦
٤٣	فقدان الاصبع الاوسط لليد اليسرى	٦

درجة التسلسل العجز	نوع العجز الدائم	النسبة المئوية
٤٤	فقدان الاصبع البنصر لليد اليمنى	٦
٤٥	فقدان الاصبع البنصر لليد اليسرى	٦
٤٦	فقدان الاصبع الخنصر لليد اليمنى	٦
٤٧	فقدان احد اصابع اليد اليسرى	٦
٤٨	فقدان السلامة الاخيرة لاي اصبع باستثناء الابهام	٥
٤٩	فقدان السلامة الثانية لسبابة اليد اليمنى	٥
٥٠	فقدان اصابع القدم باستثناء الابهام	٥
٥١	فقدان سن طاحن	٣
٥٢	فقدان سن ناب	٢

١- العجز الكلي لوظيفة اي عضو من اعضاء الجسم او جزء من الجسم يعادل الفقدان الكلي لذلك العنصر او الجزء من الجسم.

٢- اذا كان الشخص المصاب امسر فان جميع التعويضات المدرجة اعلاه لاصابات اليد اليسرى يجب ان تعتبر كأنها لليد اليمنى.

٣- في حالات افساد او تشويه او تغيير غير طبيعي لاي عضو من اعضاء الجسم او اي جزء من اجزاء الجسم او لاي حاسة من الحواس التي لم يات ذكرها في هذا الجدول تقدر درجة العجز في حالات النزاع من قبل اللجنة الطبية المنصوص عليها في المادة (١٤٨) من هذا القانون والتي تأخذ بعين الاعتبار اقرب حالة مماثلة ذكرت في هذا الجدول.

جدول رقم (٣)
بأحكام توزيع تعويض الوفاة على أفراد عائلة
العامل المتوفى

- ١- إذا اجتمع الارمل مع الوالدين والولد الذين كانوا في رعاية المتوفي يوزع التعويض بحيث يكون للارمل الثمن وللارامل الثمن بالتساوي ان كن اكثر من واحدة والوالدة السدس والوالد الثلث والوالدين الثلث بالتساوي والولد الباقي. فاذا لم يوجد ولد كان للارمل او للارامل بالتساوي ثلثا قيمة التعويض ان كن اكثر من واحدة والوالد الباقي، فان كانتا والدين فلهما الباقي بالتساوي. فاذا لم يوجد الوالدان كان للارمل والولد الباقي. اما اذا لم يوجد مع الارمل ولد أو والد اخذ التعويض كله، على ان يقسم بين الارامل بالتساوي ان كن اكثر من واحدة.
- ٢- اذا وجد والد وولد ممن كانوا في رعاية المتوفي ولم يوجد ارمل استحق الولد الثلثين وبقي الباقي للوالد او بالتساوي للوالدين ان وجدا معا.
- ٣- اذا وجد اولاد كان العامل المتوفي يعولهم ولم يوجد ارمل او ارملة او والد أو والدين أو أشقاء أو شقيقات كان يعولهم وزع التعويض بين الاولاد - بالتساوي، فاذا وجد ولد واحد استحق التعويض كله.
- ٤- اذا وجد والدان كان يعولهما ولم يوجد اولاد او ارمل او ارملة وزع التعويض بين الوالدين بالتساوي الا اذا كان واحد فيمنح التعويض كله ويعتبر الاخوة والاحوات الذين كان العامل يعولهم حين وفاته في حكم الوالدين عند عدم وجود أحد منهما.

قرارات وزارية

قرار وزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ في شأن تنظيم عملية انتقال العمال غير المواطنين وقواعد نقل كفالتهم

وزير العمل والشؤون الاجتماعية :-

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم علاقات العمل والقوانين المعدلة.

وعلى قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ بشأن الفئات المصرح بنقل كفالتها.

وعلى القرار الوزاري رقم (٣) لسنة ٨٧ في شأن عملية انتقال العمال غير لمواطنين وتحديد قواعد نقل كفالتهم.

قرر :

مادة (١)

لا يجوز انتقال عامل غير مواطن من عمل الى آخر وبالتالي نقل كفالتة من صاحب عمل على صاحب عمل آخر الا بالشروط التالية الواردة في هذا القرار.

مادة (٢)

يجوز انتقال العمال غير المواطنين من عمل الى عمل آخر وبالتالي نقل كفالتهم اذا كانوا من الفئات التالية :-

- | | | |
|--------------|---|-----------------------|
| أ- المهندسون | ب- الأطباء والصيادلة والممرضون | ج- المرشدون الزراعيون |
| د- المدرسون | هـ- المحاسبون المؤهلون ومدققو الحسابات. | |

-
- و- الموظفون الإداريون المؤهلون - ز- الفنيون العاملون على الأجهزة الإلكترونية العلمية والمختبرات.
- ح- السائقون المرخص لهم بقيادة وسائل النقل الثقيلة و«الباصات».
- وذلك في حالة كون نقل الكفالة من شركة أو مؤسسة إلى مثيلتها أو إلى جهة حكومية.
- ط- العاملون في شركات البترول الخاصة يحق لهم نقل كفالتهم من شركة أو مؤسسة إلى مثيلتها أو إلى جهة حكومية.

مادة (٣)

- يشترط لنقل الكفالة للفئات المذكورة بالمادة السابقة ما يأتي :-
- أ- أن يعمل العامل لدى صاحب العمل الجديد في ذات المهنة التي كان يعمل فيها لدى صاحب العمل السابق.
- ب- أن تكون للعامل إقامة سارية المفعول مثبتة على جواز سفره.
- ج- أن يكون العامل قد أمضى سنة كاملة على الأقل لدى صاحب العمل السابق.
- د- أن يحصل العامل على موافقة الكفيل لنقل كفالته.

مادة (٤)

- استثناء من أحكام المادة (٢) والفقرتين ج - د من المادة (٣) من هذا القرار يجوز نقل الكفالة في الحالات الآتية :
- ١- إذا كان النقل من فرع إلى فرع آخر داخل ذات الشركة أو المؤسسة أو من شركة أو مؤسسة مملوكة لصاحب العمل ذاته.
- ٢- إذا كان النقل نتيجة انتقال ملكية الشركة أو المؤسسة أو فرع منها إلى ملكية شركة أو مؤسسة أو فرد آخر.
- ٣- إذا أخل الكفيل بالتزاماته وترتب على ذلك إغلاق المنشأة.
- ٤- إذا صدر حكم قضائي بإفلاس أو تصفية وإنهاء نشاط الشركة.
- ٥- إذا توفى الكفيل الأصلي ولم يتم ورثته بالاستمرار في إدارة المنشأة وترتب على ذلك إغلاقها.

مادة (٥)

تتم الموافقة على نقل الكفالة اعمالاً لأحكام المواد السابقة من قبل موظفي وزارة العمل والشئون الاجتماعية الذين يفوضهم الوزير في هذا الشأن.

مادة (٦)

فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المواد (٢)، (٣)، (٤) من هذا القرار لا يتم انتقال العامل غير المواطن من عمل الى عمل آخر وبالتالي نقل كفالاته الى صاحب عمل جديد الا بموافقة الوزير.

مادة (٧)

يقدم طلب الكفالة الى دائرة العمل المختصة بواسطة صاحب العمل الجديد أو من يمثله قانوناً على ان يكون الطلب مدعماً بالمستندات والوثائق الثبوتية اللازمة وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض.

مادة (٨)

يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار.

مادة (٩)

على وكيل الوزارة المختص اصدار التعليمات والنماذج اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مادة (١٠) *

يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٩٩١/١/١٩ وينشر في الجريدة الرسمية.

سيف علي الجروان
وزير العمل والشئون الاجتماعية

صدر في ابوظبي

بتاريخ : ١٤١١ / ٦ / ٢٨ هـ

الموافق : ١٩٩١ / ١ / ١٤ م.

اعلان وزارى

وزير العمل والشئون الاجتماعية

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى للاتحاد المؤقر رقم (٤) لسنة ٨٤ والذي صدر استجابة لمقتضيات المصلحة العامة للدولة والمحدد لفئات العاملين في نطاق القطاع الخاص والشركات والمؤسسات العاملة في الدولة والذين يمكن نقل كفالتهم من شركة أو مؤسسة الى مثيلهما أو الى جهة حكومية بالشروط التي تضمنها القرار.

والتزاما بما جاء بقرار المجلس الأعلى للاتحاد المؤقر والذي صدر القرار الوزاري (١٣) لسنة ١٩٩١م منفذا له وحرصا على توحيد مفهوم تفسير الفئات المسموح بنقل كفالتها بما يؤدي الى وحدة الأداء بالوزارة والتيسير على أصحاب المعاملات، فان الوزارة قد أصدرت التعميم الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٩١م متضمناً مايلي :-

أولاً : يكون تفسير مفهوم الفئات المسموح بنقل كفالتها على النحو التالي :-

(١) المهندسون

تشمل كلمة مهندس كل مهندس معماري أو الكتروني أو زراعي أو ميكانيكي أو مدني أو كيميائي أو كهربائي أو جيولوجي أو في مجال هندسة الطيران وغيرها من المجالات الهندسية المعروفة.

(٢) الأطباء والصيادلة والمرضون

وتشمل كل شخص يحمل مؤهلاً جامعياً في أي فرع من فروع الطب أو الصيدلة من جامعة معترف بها أو يحمل مؤهل تمرير من معهد معترف به وسبق له أن مارس إحدى هذه المهن في الدولة حسب مواصفات وأجراءات وزارة الصحة في هذا الشأن.

(٣) المرشدون الزراعيون

المرشد الزراعي هو كل شخص يحمل مؤهلاً علمياً في المجال الزراعي أو الحيواني أو الغابات وله

خبرة في مجال مكافحة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية وتربية الحيوانات والطيور وتربية الأحياء المائية وتربية النحل وحماية الغابات والمراعي والبساتين.

٤) المدرسون

المدرس هو كل شخص يحمل درجة علمية أو مؤهلا علميا في أي مجال علمي أو فني أو تربوي من أي جهة علمية معترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم وله خبرة في التدريس في التدريس في أي مرحلة من مراحل التعليم ومعترف به من وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي حسب الأنظمة والجراءات المتبعة في مجال اختيار وتعيين المدرسين في مراحل التعليم المختلفة في الدولة.

٥) المحاسبون المؤهلون ومدققو الحسابات

تشمل كل محاسب خريج جامعة معترف بها سبق له أن مارس مهنة المحاسبة وكذا حملة دبلوم الحسابات مع الخبرة.

٦) الموظفون الإداريون والمؤهلون

تشمل كل موظف خريج جامعة معترف بها مارس العمل الإداري وله خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات وحملة دبلوم التجارة والثانوية العامة والمعاهد ممن مارس العمل الإداري لفترة لا تقل عن ستة سنوات.

٧) الفنيون العاملون على الأجهزة الالكترونية العلمية والمختبرات

تشمل هذه الفئة حملة دبلوم المعاهد الفنية والمختبرات.

٨) السائقون المرخص لهم بقيادة وسائل النقل الثقيلة والحاقلات «الباصات»

وتشمل هذه الفئة كل سائق يحمل رخصة قيادة أو رخصة قيادة باص صادرة من الدولة في حالة كون النقل من شركة أو مؤسسة الى شركة أو مؤسسة مماثلة أو الى جهة حكومية.

٩) العاملون في شركات البترول الخاصة

تشمل هذه الفئة جميع العاملين في شركات البترول بغض النظر عن المهنة شريطة أن يكون النقل من شركة أو مؤسسة إلى شركة أو مؤسسة مماثلة في نفس القطاع أو إلى جهة حكومية.

سيف علي الجروان

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩١ م.

**قانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠
في شأن المصرف المركزي والنظام
النقدي وتنظيم المهنة المصرفية
المعدل
بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٨**

قانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٨

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بإنشاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء ديوان المحاسبة.

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس الوزراء وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد.

أصدرنا القانون الآتي :

تعاريف

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالي ذكرها المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يدل سياق النص على غير ذلك :

الحكومة : الحكومة الاتحادية.

القطاع العام : الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات الاعضاء في الاتحاد والمؤسسات والهيئات العامة والبلديات والشركات المملوكة للحكومة الاتحادية أو حكومات

الامارات الاعضاء في الاتحاد ملكية تامة.

الوزير : وزير المالية والصناعة.

المصرف : مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

مجلس الادارة : مجلس ادارة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

رئيس مجلس الادارة : رئيس مجلس ادارة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

عضو مجلس الادارة : عضو مجلس ادارة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

المحافظ : محافظ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

النقد : يشمل أوراق النقد والمسكوكات النقدية.

أوراق النقد والمسكوكات : أوراق النقد والمسكوكات النقدية التي يصدرها المصرف وفقاً لأحكام هذا

القانون أو التي سبق إصدارها بموجب القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة

١٩٧٢ بإنشاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة.

النقد الموجود سابقاً : أوراق النقد والمسكوكات النقدية الصادرة عن مجلس نقد البحرين وسلطات

قطر وبيي النقدية.

العملة الاجنبية قابلة التحويل : كل عملة - عدا الدرهم - يعتبرها المصرف قابلة للتحويل بالنسبة

لاغراض هذا القانون.

حقوق السحب الخاصة : حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

السنة : السنة الميلادية.

الباب الاول

مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

الفصل الاول

انشاء المصرف المركزي

المادة (٢)

ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مصرف مركزي يسمى (مصرف الامارات العربية المتحدة

المركزي) ويعتبر هذا المصرف مؤسسة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالامالية القانونية

لللازمة لمباشرة جميع الاعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق اغراض التي تقوم عليها .

المادة (٣)

(١) تجرى عمليات المصرف وتنظم ميزانيته وحساباته وفقاً للقواعد التجارية المصرفية وتعتبر عملياته مع الغير تجارية.

(٢) لا تسرى على المصرف أحكام القوانين المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمحاسبة العامة والوظائف العامة وتطبق بشأنها الانتظمة الخاصة بالمصرف.

(٣) لا تسرى على أعمال المصرف أحكام الرقابة المسبقة المقررة في القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء ديوان المحاسبة وتقتصر مهمة الديوان على الرقابة اللاحقة وليس له أن يتدخل في تسيير أعمال المصرف أو التعرض لسياسته.

المادة (٤)

يكون مقر المركز الرئيسي للمصرف في عاصمة الدولة ويجوز بموافقة مجلس الإدارة فتح فروع ومكاتب ووكالات في الامارات الاعضاء في الاتحاد وأن يعين له وكلاء ومراسلين داخل الدولة وخارجها.

الفصل الثاني اغراض المصرف

المادة (٥)

يقوم المصرف بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد.

ويكون للمصرف في سبيل تحقيق أغراضه ما يأتي :

(١) ممارسة امتياز إصدار النقد وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

- ٢) العمل على دعم النقد وتحقيق ثباته في الداخل والخارج وضمان حرية تحويله الى العملات الاجنبية.
- ٣) العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي.
- ٤) تنظيم المهنة المصرفية وتطويرها ومراقبة فعالية الجهاز المصرفي وفقاً لاحكام هذا القانون.
- ٥) القيام بوظيفة مصرف الحكومة ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون.
- ٦) تقديم المشورة للحكومة في الشؤون النقدية والمالية.
- ٧) الاحتفاظ باحتياطي الحكومة من الذهب والعملات الاجنبية.
- ٨) العمل كمصرف للمصارف العاملة في الدولة.
- ٩) القيام بوظيفة الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرهما من المؤسسات وصناديق النقد العربية والدولية ويتولى جميع معاملات الدولة مع تلك الجهات.

الفصل الثالث

رأسمال المصرف واحتياطياته

المادة (٦)

- ١) رأسمال المصرف ثلاثمائة مليون درهم تدفعه الحكومة بالكامل.
- ٢) يجوز زيادة رأس المال من وقت لآخر بمرسوم اتحادي يصدر بناء على اقتراح مجلس الادارة وعرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء. وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بدفع الزيادة المقررة.
- ٣) لا يجوز انقاص رأسمال المصرف الا بقانون.

المادة (٧)

- على المصرف أن يكون حساباً للاحتياطي العام على النحو الآتي :
- ١) يقرر مجلس الادارة في نهاية كل سنة مقدار الارياح السنوية الصافية وذلك بعد تنزيل نفقات

الادارة وتخصيص المبالغ اللازمة لاستهلاك الموجودات والاحتياطيات لمواجهة الديون الهائلة أو المشكوك فيها والاسهام في صندوق التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ويوجه عام مختلف الاعباء المالية التي تقتطعها المصارف عادة من ارباحها الصافية.

(ب) يرحد صافي الارباح الى حساب الاحتياطي العام حتى يبلغ أربعة أضعاف رأس المال.

المادة (٨)

إذا بلغ الاحتياطي العام الحد المشار اليه في البند (ب) من المادة السابقة ألت الى الحكومة الارباح الصافية بأكملها.

المادة (٩)

إذا كان حساب الاحتياطي العام في أية سنة من السنوات غير كاف لتغطية خسائر المصرف قامت الحكومة بتغطية المعجز الواقع.

المادة (١٠)

يقوم مجلس الادارة في نطاق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون بتحديد كيفية توزيع أمواله الخاصة من رأس المال ومن احتياطياته والاموال الاخرى الموجودة لديه.

الفصل الرابع ، الادارة القسم الاول ، أعضاء مجلس الادارة

المادة (١١)

(١) يتولى ادارة المصرف مجلس مؤلف من سبعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه والمحافظة.

٢) يكون كل من الرئيس ونائبه والمحافظ بدرجة وزير ويحل نائب الرئيس محل الرئيس في حال غيابه أو خلو منصبه كما يحل المحافظ محلها في حال غيابها أو خلو منصبها معها.

المادة (١٢)

١) يعين أعضاء مجلس الإدارة بمرسوم اتحادي بناء على موافقة مجلس الوزراء ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة:

٢) يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة في الشؤون المصرفية والمالية.

المادة (١٣)

إذا استقال أحد أعضاء مجلس الإدارة أو شغل منصبه لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدة عضويته عين خلف له لباقي مدة المجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة.

المادة (١٤)

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أي مصرف تجاري يعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة إلا إذا كان ذلك بوصفهم ممثلين للقطاع العام. كما لا يجوز لأي منهم أن يكون وزيراً عاملاً أو عضواً في المجلس الوطني الاتحادي.

المادة (١٥)

١) على المحافظ ونائب المحافظ أن يتفرغاً لعملهما في المصرف ولا يجوز لأي منهما أن يشغل أي منصب أو وظيفة بأجر أو بغير أجر ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف أو شركة ولا أن يسهم بطريق مباشر أو غير مباشر في التزامات يعقدها القطاع العام.

٢) ولا يشمل الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة القيام بالمهام التي تعهد بها الحكومة إلى أي

منهما أو تمثيل الحكومة في المؤتمرات الدولية أو في اللجان التي تشكلها الحكومة أو في المؤسسات والهيئات العامة.

المادة (١٦)

لا يجوز أن يكون عضواً أو يظل عضواً في مجلس الإدارة :
(أ) من أشهر إفلاسه أو توقف عن الدفع.
(ب) من سبق أن حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

المادة (١٧)

يجوز بمرسوم اتحادي بناء على موافقة مجلس الوزراء إنهاء العضوية في مجلس الإدارة وذلك في أي من الحالتين الاتيتين.
(أ) إذا ارتكب عضو مجلس الإدارة خطأ جسيماً في إدارة المصرف أو أخل أخلاقاً جسيماً بواجباته.
(ب) إذا تغيب العضو عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية دون موافقة المجلس إلا إذا كان الغياب في مهمة رسمية أو بسبب إجازة سنوية أو مرضية أو لعذر مقبول.

القسم الثاني : اختصاصات مجلس الإدارة واجتماعاته

المادة (١٨)

يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات الكاملة لتحقيق الأغراض التي يقوم عليها المصرف وذلك في حدود أحكام هذا القانون.
ويمارس مجلس الإدارة بوجه خاص ما يأتي :
١- تحديد سياسة المصرف التقنية والائتمانية وسياسة استثمار الموجودات الخارجية والإشراف على حسن قيام المصرف بمهامه.

تقرير الامور المتعلقة باصدار النقد وسحبه من التداول.
وضع النظام الداخلي للمصرف وتحديد الصلاحيات والاختصاصات في حدود أحكام هذا القانون.
تقرير نظام خصم الاوراق التجارية.
تحديد معدل الخصم والفوائد والعمولات التي يتقاضاها المصرف.
تقرير الامور المتعلقة بتنظيم المهنة المصرفية وقواعد الرقابة عليها في حدود أحكام هذا القانون.
تقرير نظام منح القروض والسلف للمصارف العاملة في الدولة وتعيين حدها الاقصى وتحديد الضمانات المطلوبة لها.
تقرير السلف الممنوحة للحكومة وفقاً لأحكام هذا القانون.
انشاء غرف المقاصة وتأسيس دائرة مركز الاخطار المصرفية.
(' الموافقة على مشروع ميزانية المصرف السنوية واسخال التعديلات اللازمة عليها خلال السنة.
(' الموافقة على ميزانية المصرف العمومية وحساب الارياح والخسائر.
(' الموافقة على تقرير المصرف السنوي.
(' وضع النظم المتعلقة بشؤون العاملين في المصرف وتحديد حقوقهم وواجباتهم وانشاء صندوق لتقاعدهم وتحديد مدى اسهام المصرف فيه.
(' تعيين كبار العاملين في المصرف وترقيتهم وانهاء خدماتهم وذلك طبقاً لنظام شؤون موظفي المصرف.
(' النظر في جميع الشؤون الاخرى التي تدخل في اختصاصاته وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (١٩)

لمجلس الادارة ان يفوض رئيس المجلس او المحافظ او اللجنة التنفيذية المشار اليها في المادة (٢٦) هذا القانون ببعض صلاحياته.

المادة (٢٠)

يضع مجلس الادارة نظاماً في شأن راتب المحافظ ونائب المحافظ ومخصصاتهما وحقوقهما

الأخرى وكذلك في شأن مكافآت ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ويصدر بهذا التحديد مرسوم اتحادي بناء على موافقة مجلس الوزراء.

المادة (٢١)

- ١) يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً مرة على الأقل كل خمسة وأربعين يوماً.
- ٢) ورئيس مجلس الإدارة أن يدعو المجلس للاجتماع كلما دعت الحاجة الى ذلك.
- ٣) وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يدعو المجلس للاجتماع اذا طلب الوزير منه ذلك أو ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل.

المادة (٢٢)

- ١) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً الا اذا حضره خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس أو نائبه أو المحافظ.
- ٢) مع مراعاة أحكام المادتين ٦٢ ، ٧٥ من هذا القانون تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الجلسة.
- ٣) اذا كان لعضو من أعضاء المجلس مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون المصروف طرفاً فيه فإن عليه أن يعلن هذه المصلحة وأن ينسحب من الاجتماع عند بحث هذا التعامل أو التعاقد والا يشترك في التصويت الجاري حوله.

المادة (٢٣)

لمجلس الإدارة أن يستعين بالخبراء والقنيين وأن يحدد مكافآتهم ومخصصاتهم وأن يدعو الى اجتماعاته للمشورة من يرى الاستماع الى رأيهم في موضوع معين وذلك نون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات.

القسم الثالث ، صلاحيات رئيس المجلس والمحافظ واللجنة التنفيذية

المادة (٢٤)

رئيس المجلس هو الممثل القانوني للمصرف، ويوقع باسمه جميع الصكوك والعقود ومختلف الوثائق، وله أن يفوض المحافظ بممارسة بعض صلاحياته.

المادة (٢٥)

يكون المحافظ مسؤولاً عن مراعاة تطبيق هذا القانون وأنظمة المصرف وقرارات مجلس الإدارة وله أن يفوض نائب المحافظ أو بعض كبار موظفي المصرف في مزاولة بعض اختصاصاته.

المادة (٢٦)

تشكل برئاسة المحافظ لجنة تنفيذية على النحو الآتي :

نائب المحافظ : نائباً للرئيس.

ثلاثة مديريين : يختارهم مجلس الإدارة من بين مديري نواثر المصرف كما يختار من يحل محلهم عند غيابهم أو خلو مناصبهم.

المادة (٢٧)

تختص اللجنة التنفيذية المشار إليها في المادة السابقة بالنظر في جميع المسائل التي تدخل في اختصاصاتها وفقاً لقانون المصرف وأنظمتها وكذلك بالنظر في الأمور التي يفوضها مجلس الإدارة فيها أو يعرضها المحافظ عليها، وتتولى اللجنة التنفيذية بوجه خاص القيام في حدود السياسة العامة التي

يقررها مجلس الادارة بما يأتي :

- (١) تحديد سعر الصرف اليومي وفقاً لأحكام هذا القانون.
- (٢) دراسة طلبات الخصم وطلبات القروض والسلف المقدمة الى المصرف من المصارف المحلية وتقرير قبول هذه الطلبات أو رفضها .
- (٣) شراء وبيع الصكوك والسندات والاذونات والشهادات الاجنبية المنصوص عليها في البندين (٤ ، ٥) من المادة (٧٤) من هذا القانون.
- (٤) توظيف أموال المصرف الخاصة التي تمثل رأسماله واحتياطياته والاموال الاخرى الموجودة لديه وفقاً لأحكام هذا القانون.
- (٥) الاشراف على حسن تطبيق النظم واللوائح الصادرة في شأن العاملين في المصرف.
- (٦) البت في الشؤون المتعلقة بعقارات المصرف وحقوقه العقارية.
- (٧) تقرير اللجوء الى التحكيم وقرار التسويات والمصالحات المتعلقة بمصالح المصرف.
- (٨) اقتراح مشروع ميزانية المصرف السنوية وحساباته الختامية واعداد تقرير المصرف السنوي الذي يعرض على مجلس الادارة مع تقرير مدققي الحسابات.

المادة (٢٨)

للجنة التنفيذية أن تفوض مديري بوائر المصرف في بعض اختصاصاتها وذلك طبقاً للشروط والاضاع التي تحددها .

القسم الرابع ، المحظورات

المادة (٢٩)

- (١) يحظر على أي عضو من أعضاء مجلس الادارة أو أي مدير أو أي من العاملين في المصرف أن يفشي للغير معلومات تتعلق بشؤون المصرف أو عملائه أو بشؤون المصارف أو المؤسسات الخاضعة لرقابة المصرف ويكون قد حصل عليها بحكم عمله في المصرف ما لم يكن الافشاء بهذه المعلومات

تنفيذاً لأحكام القانون.

٢) يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين مع العزل من الوظيفة في جميع الأحوال.

المادة (٢٠)

لا يجوز للمصرف أن يدفع للعاملين فيه أية مكافآت أو علاوات على أساس ما حققه المصرف من أرباح.

الفصل الخامس

أعمال المصرف

القسم الاول : العلاقة مع القطاع العام

المادة (٢١)

يبدأ المصرف رأيه للقطاع العام في الأمور التي تدخل في اختصاصاته كما يبدأ رأيه في الاستشارات التي يطلبها منه القطاع العام في الشؤون النقدية والمالية.

المادة (٢٢)

يشارك المصرف في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات المالية والنقدية الدوالية الخاصة بالحكومة الاتحادية ويجوز تكليفه بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات.

المادة (٢٣)

يقوم المصرف بون مقابل بإجراء العمليات والخدمات المصرفية للحكومة سواء كان ذلك داخل البلاد.

أو خارجها، والمصرف أن يقوم دون مقابل بإجراء العمليات والخدمات المذكورة لحكومات الامارات
الاعضاء في الاتحاد.

المادة (٢٤)

تودع لدى المصرف دون غيره أموال الحكومة بالدرهم دون أن يؤدي المصرف أية فائدة عنها.
ولحكومات الامارات الاعضاء في الاتحاد أن تودع أموالها بالدرهم لديه دون أن يؤدي أية فائدة عنها
أيضاً.

ويجوز بقرار من الوزير إلزام باقي جهات القطاع العام أو بعضها بإيداع أموالهم بالدرهم لدى
المصرف، وفي هذه الحالة يجوز أن يؤدي المصرف فائدة عنها في ضوء مقتضيات السياسة النقدية
والاقتصادية.

المادة (٢٥)

١) تودع باسم الحكومة لدى المصرف المبالغ التالية بالعملة الاجنبية دون أن يؤدي المصرف أية فائدة
عنها :

أ- مقدار مساهمة الامارات الاعضاء في الاتحاد بميزانية النواة السنوية.

ب- الايرادات الاخرى للحكومة بالعملة الاجنبية.

٢) تودع الحكومة لدى المصرف خلال فترة أقصاها سنتان من تاريخ العمل بهذا القانون وديعة دائمة
دون فائدة قدرها ألفا مليون دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملة الاجنبية الاخرى، وتزداد هذه
الوديعة سنوياً بمعدل ١٠٪ عما كانت عليه في السنة السابقة حتى تبلغ أربعة الاف مليون دولار
أميركي أو ما يعادلها بالعملة الاجنبية الاخرى.

٣) لجهات القطاع العام الاخرى أن تودع لدى المصرف أموالها بالعملة الاجنبية ويؤدي المصرف عن
هذه الاموال الفوائد التي يتفق عليها مع الجهة المودعة.

المادة (٣٦)

يشترى المصرف العملات الأجنبية من القطاع العام ويبيعها له وفقاً لأسعار الصرف التي يطنها المصرف.

المادة (٣٧)

على الحكومة أن تتبع للمصرف العملات الأجنبية التي يحتاج إليها لتمكينه من تحقيق الاغراض التي يقوم عليها ولجابهة احتياجات القطاع العام والخاص من العملات الأجنبية..

المادة (٣٨)

فيما عدا الاموال التي تودع لدى المصرف وفقاً لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٥ من هذا القانون لا يجوز للمصرف أن يتدخل في استثمار أو توظيف أموال الحكومة أو حكومات الامارات الاعضاء في الاتحاد الا اذا عهد اليه بذلك وفقاً للاتفاق الذي يتم بين الحكومة ذات العلاقة والمصرف.

المادة (٣٩)

يتولى المصرف مباشرة أو بواسطة المصارف التجارية بيع وإدارة أئونات الحكومة وسندات القروض التي تصدرها أو تضمنتها أو التي تصدرها أية مؤسسة أو هيئة عامة أو شركة حكومية في الامارات الاعضاء في الاتحاد.

وللمصرف أن يبيع ويشترى هذه الائونات أو السندات لحسابه وفقاً لاحكام المادة (٤٨) من هذا القانون.

المادة (٤٠)

للمصرف أن يمنع الحكومة سلفاً دون فائدة لتوفير أموال نقدية للخزانة العامة، ولا يجوز في أي وقت من الاوقات أن تتجاوز السلف الممنوحة عشرة بالمائة من مجموع إيرادات الحكومة المحققة في ميزانيتها في السنة السابقة للسلفة. وعلى الحكومة وفاء هذه السلف خلال ميعاد لا يجاوز نهاية السنة المالية التالية لمنح السلفة.

المادة (٤١)

يقدم المصرف الى الوزير المعلومات التي يطلبها من المصرف عن الوضع النقدي والمصرفي في البلاد. كما يقدم اليه كل ثلاثة أشهر تقريراً يشمل كل النواحي المتعلقة بهذا الوضع.

المادة (٤٢)

على القطاع العام والمؤسسات والهيئات والشركات التي تسهم فيها الدولة أن تزود المصرف بجميع المعلومات والاحصاءات التي يحتاج اليها.

القسم الثاني ، العلاقة مع المصارف المحلية والمؤسسات المالية

المادة (٤٣)

للمصرف أن يفتح حسابات بالدرهم أو بالعملات الاجنبية للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة وأن يقبل منها الودائع دون أن يؤدي أية فائدة عنها الا في الحالات التي يقرها مجلس الادارة.

المادة (٤٤)

للمصرف أن يجرى مع المصارف العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة دون غيرها العمليات الآتية :

(١) اصدار شهادات ايداع المصرف بالدرهم والتعامل بها بيما وشراء في الحدود والشروط التي يقررها مجلس الادارة.

(٢) بيع وشراء وخصم واعادة خصم الاوراق التجارية الناشئة عن ديون حقيقية على ألا تجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر وعلى أن تتوفر فيها الشروط المطلوبة بموجب أحكام هذا القانون.

(٣) منح قروض أو سلف بالحساب الجاري لمدة سبعة أيام دون ضمان أو لسنة أشهر على الأكثر لقاء ضمانات يعتبرها المصرف كافية.

المادة (٤٥)

للمصرف أن يحدد لكل مصرف من المصارف العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة الحد الأقصى للعمليات الائتمانية التي يجريها معه وفقاً لاحكام المادة السابقة.

المادة (٤٦)

لا يجوز للمصرف أن يقبل تجديد سندات مستحقة الاداء مخصومة لديه ولا أن يقبل خصم أو رهن أوراق تجارية موقع عليها من احد اعضاء مجلس الادارة أو أحد موظفي المصرف.

القسم الثالث ، العمليات على الذهب والعملات الأجنبية

المادة (٤٧)

يجوز للمصرف وفقا للتعليمات التي يقرها مجلس الادارة مباشرة العمليات الآتية :

- (١) أن يشتري ويبيع السبائك والمسكوكات الذهبية وأن يتعامل بها .
- (٢) أن يجري جميع عمليات العملات الأجنبية والتحويلات الخارجية. ولا يجوز اجراء هذه العمليات الا مع الحكومات وهيئاتها العامة والمصارف المحلية والأجنبية والمركزية والمؤسسات المالية وصناديق النقد العربية والدولية.
- (٣) أن تكون له حسابات لدى مصارف مركزية أو مصارف أجنبية أو مؤسسات مالية أو نقدية عربية أو دولية أو صناديق نقد عربية أو دولية.
- (٤) أن يفتح حسابات لمصارف مركزية أو لمصارف أجنبية أو لمؤسسات مالية أو نقدية عربية أو دولية أو لصناديق نقد عربية أو دولية وأن يكون مراسلا أو معتمداً لهذه المصارف أو المؤسسات الصناديق.
- (٥) أن يمنح سلفا أو اعتمادات لمصارف مركزية أو لمصارف أجنبية أو لمؤسسات مالية ونقدية عربية أو دولية أو يحصل منها على اعتمادات أو سلف أو قروض شريطة أن تكون هذه العمليات متلائمة مع مهامه كمصرف مركزي.
- (٦) أن يشتري ويبيع ويخصم ويعيد الخصم عن طريق المصارف أو المؤسسات المالية السندات والائونات والمسكوك المنصوص عليها في البندين ٤ ، ٥ من المادة (٧٤) من هذا القانون.

القسم الرابع ، العمليات الأخرى

المادة (٤٨)

- للمصرف أن يوظف أمواله الخاصة الناجمة عن رأسماله واحتياطياته فيما يأتي :
- (١) امتلاك العقارات والاموال المنقولة المخصصة لادارة أعمال المصرف وسكن العاملين فيه أو الترفيه عنهم.

٢) شراء وبيع الانونات والاكتتاب في القروض التي تصدرها الحكومة أو الهيئات العامة أو تكون مضمونة منها.

٣) شراء وبيع أسهم في أية شركة تسهم فيها الحكومة أو تتمتع بامتياز في دولة الامارات العربية المتحدة.

المادة (٤٩)

للمصرف أن يشتري أو يملك بالتراضي أو بطريق البيع الاجباري الاموال العقارية والقيم المنقولة استيفاء لدين من ديونه على أن يقوم ببيع هذه الاموال في أقصر مدة ممكنة الا اذا استعملها لسير أعماله وفقاً لاحكام هذا القانون.

القسم الخامس : العمليات الممنوعة

المادة (٥٠)

لا يجوز للمصرف أن يزاول أي عمل تجاري ولا أن يملك عقارا على خلاف أحكام هذا القانون ولا أن تكون له مصلحة مباشرة في أعمال تجارية أو صناعية أو زراعية أو في أي مشروع ما لم يكن ذلك وفقاً لاحكام هذا القانون.

الفصل السادس الحسابات والبيانات

المادة (٥١)

تبدأ السنة المالية للمصرف في اليوم الاول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام.

المادة (٥٢)

- ١) يفتح المصرف باسم الحكومة حساباً خاصاً يقيد في الجانب الدائن منه ما يأتي :
- أ- الأرباح التي يحققها في نهاية السنة المالية نتيجة إعادة تقييم موجودات ومطلوبات المصرف من ذهب و عملات أجنبية وحقوق السحب الخاصة بسبب تغيير قيم هذه الموجودات والمطلوبات بالنسبة الى قيمة الدرهم.
- ب- الأرباح الناجمة عن سحب أوراق النقد والمسكوكات المشار إليها في المادتين (٧٠) ، (٧٣) من هذا القانون.

- ٢) يقيد المصرف في الجانب المدين من الحساب الخاص الخسائر التي يتكبدها في نهاية السنة المالية نتيجة إعادة تقييم موجودات ومطلوبات المصرف من ذهب و عملات أجنبية وحقوق السحب الخاصة بسبب تغيير قيم هذه الموجودات والمطلوبات بالنسبة الى قيمة الدرهم.
- ٣) لا تدخل الارصدة الدائنة الصافية في نهاية السنة المالية لهذا الحساب في أرباح المصرف. أما الارصدة المدينة الصافية فتقوم الحكومة بتسديدها بسندات على الخزنة العامة قابلة للبيع وبدون فائدة وتستهلك هذه السندات تباعاً من الأرباح الصافية لهذا الحساب المحققة في السنوات التالية.

المادة (٥٣)

- يتولى مراقبة حسابات المصرف مدقق أو أكثر أو شركة مدققين يختارهم سنوياً مجلس الإدارة ويحدد مكافأتهم السنوية.

المادة (٥٤)

- ١) يقدم المصرف الى الوزير بياناً شهرياً بموجودات المصرف ومطلوباته وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.
- ٢) ويقدم المصرف كذلك الى رئيس النواة والى الوزير خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية :
- أ- نسخة عن الحسابات الختامية مصدق عليها من مدقق الحسابات وتنشر هذه الحسابات في

الجريدة الرسمية.

ب- تقريراً عن أعمال المصرف خلال السنة ولحة موجزة عن الشؤون النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية.

المادة (٥٥)

للمصرف أن ينشر التقرير السنوي وأن يصدر التقارير والنشرات التي يراها مجلس الإدارة مناسبة للمصلحة العامة.

الفصل السابع أحكام مختلفة

المادة (٥٦)

١) للمصرف أن يقبل على سبيل الرهن أو التأمين العقاري أو التنازل عقارات وقيما منقولة ضماناً لاستيفاء حقوقه.

٢) للمصرف إذا لم يستوف الحقوق المضمونة في تاريخ استحقاقها أن يعمد إلى بيع المال المرهون بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ انذاره المدين بصورة قانونية. ولا يخل ذلك بحق المصرف في اتخاذ الاجراءات القانونية الاخرى ضد المدين إلى أن يتم الوفاء بالحقوق المضمونة.

المادة (٥٧)

١) يتم بيع المال المرهون وفقاً لحكم المادة السابقة بواسطة المحكمة المختصة بناء على طلب المصرف.
٢) يستوفي المصرف مستحقته من حصيلة البيع الذي يتم وفقاً لحكم الفقرة السابقة فإذا زادت هذه الحصيلة على مستحقات المصرف أودع الفائض في المصرف تحت تصرف المدين.

المادة (٥٨)

يعفى المصرف من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف أيما كان نوعها سواء كانت تتعلق برأسماله أو باحتياجاته أو يدخله أو بالمعارات التي يملكها أو بالعقود والمحركات التي ينظمها .
ويعفى المصرف كذلك من الكفالات والرسوم القضائية التي يفرضها القانون.

المادة (٥٩)

تؤمن الحكومة دون مقابل حراسة أبنية المصرف وحمايتها وكذلك الحراسة اللازمة لسلامة نقل الاموال والقيم.

المادة (٦٠)

لا يجوز حل المصرف الا بقانون يحدد قواعد تصفيته ومواعيدها.

الباب الثاني

النقد

الفصل الاول

وحدة النقد وسعر الصرف

المادة (٦١)

وحدة النقد لدولة الامارات العربية المتحدة هي الدرهم ويشار اليه بحرفي (د هـ) وينقسم الى مائة وحدة متساوية تسمى كل منها فلساً.

المادة (٦٢)

يصدر بتحديد سعر الصرف الرسمي للدرهم مرسوم اتحادي بناء على اقتراح مجلس الإدارة بأغلبية أعضائه وموافقة مجلس الوزراء.
ويعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ صدوره.

المادة (٦٣)

يعلن المصرف - عند الاقتضاء - سعر الصرف لاهم العملات الأجنبية وذلك للاغراض التي يحددها.

المادة (٦٤)

(١) مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من هذه المادة :

أ- يعتبر أي عقد أو بيع أو دفع كمبيالة أو سند أو هيك أو ضمان يتعلق بالنقد وكل معاملة أو تعامل أياً كان نوعه يتصل بالنقد ويستلزم الوفاء بها أو يرتب التزاماً بالوفاء بها وكان من المقرر أن يتم وينفذ ويتفق عليه ويبرم على أساس العملات الموجودة سابقاً في غياب هذه المادة كانه تم ونفذ واتفق عليه وأبرم بالدرهم بشرط أن لا يؤثر ذلك على أي التزام يقضى بدفع أي مبلغ من النقد في أي بلد آخر عدا دولة الامارات العربية المتحدة حيث تكون العملات الموجودة سابقاً عملات قانونية.

ب- تعتبر أية اشارة الى العملات الموجودة سابقاً في أي قانون أو أداة تشريعية أخرى أو لائحة سارية المفعول في دولة الامارات العربية المتحدة في تاريخ نفاذ القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه كما لو كانت اشارة الى الدرهم كما تعتبر أية اشارة الى أي مبلغ بالعملات الموجودة سابقاً كما لو كانت اشارة الى الدرهم.

(٢) عند تطبيق أحكام البندين أ ، ب من الفقرة السابقة من هذه المادة، تحول المبالغ المحررة بالعملات الموجودة سابقاً في تاريخ نفاذ المادة (١٣) من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه

على أساس سعر الصرف التالي :
دينار بحريني واحد : يعادل عشرة دراهم
ريال قطري - دبي : يعادل درهما واحداً.

الفصل الثاني إصدار النقد

المادة (٦٥)

- (١) إصدار النقد امتياز ينحصر بالدولة ويمارسه المصرف المركزي وحده دون سواه.
- (٢) مع مراعاة حكم الفقرة السابقة يحظر على أية مؤسسة أو شخص أن يصدر أو يضع في التداول أوراقاً أو مسكوكات نقدية أو أي سند أو حيك يستحق الدفع لحامله عند الطلب ويكون له مظهر النقد أو يلبس به ويمكن تداوله كعملة نقدية في دولة الامارات العربية المتحدة أو في أية دولة أخرى.
- (٣) يعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تتجاوز مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (٦٦)

- (١) يصدر المصرف الاوراق النقدية بالفئات والاشكال والمواصفات وسائر المميزات التي يقرها الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة ويوقع الوزير ورئيس مجلس الادارة على اوراق النقد.
- (٢) يحدد الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة أوزان المسكوكات النقدية غير الذهبية وعناصر التركيب ونسبة المزج ومقدار الفرق المسموح به وسائر أوصافها الاخرى والكميات المطلوب سكها لكل فئة.
- (٣) يحدد الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة نوع القطع الذهبية وقياسها ووزنها ومقاييسها ومقدار الفرق المسموح به وسائر أوصافها الاخرى والكميات المطلوب سكها لكل فئة.
- (٤) على المصرف اتخاذ الاجراءات اللازمة لطبع الاوراق النقدية المشار اليها في البند (١) من هذه

المادة ولسك المسكوكات النقدية المشار اليها في البندين ٢ ، ٣ من هذه المادة وكذلك كل ما يتعلق بطبعها وسكها وتأمين الحفظ على تلك الاوراق والمسكوكات والالواح والقوالب المتصلة بها .

المادة (٦٧)

(١) تعتبر الاوراق النقدية التي تصدر عن المصرف أو التي صدرت بموجب القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه عمله قانونية لها قوة ابراء مطلقة لوفاء أي مبلغ فيها بكامل قيمتها الاسمية.

(٢) تعتبر المسكوكات النقدية غير الذهبية التي تصدر عن المصرف أو التي صدرت بموجب القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه عمله قانونية في دولة الامارات العربية المتحدة لها قوة ابراء مطلقة لوفاء أي مبلغ في داخل الدولة بكامل قيمتها الاسمية وبما لا يجاوز خمسين درهما ومع ذلك اذا قدمت هذه المسكوكات الى المصرف وجب عليه قبولها دون أي تحديد لمقدارها .

(٣) يحدد مجلس الادارة شروط بيع وشراء المسكوكات الذهبية من هناديق المصرف سواء في ذلك تلك التي تصدر وفقا لاحكام هذا القانون أو التي تكون قد صدرت قبل نفاذه.

الفصل الثالث

تداول النقد وسجبه

القسم الاول : الاوراق النقدية

المادة (٦٨)

توضع في التداول فئات الاوراق النقدية الجديدة بقرار من مجلس الادارة تحدد فيه فئاتها ومقدارها .

وينشر القرار بالجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الاعلام الملائمة.

المادة (٦٩)

- (١) لمجلس الادارة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يسحب من التداول أية فئة من الاوراق النقدية مقابل دفع قيمتها الاسمية.
- وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الاعلا الملائمة.
- (٢) يحدد قرار السحب مهلة التبديل على ألا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويجوز في حالة الضرورة تقصير المهلة الى خمسة عشر يوما.

المادة (٧٠)

- (١) الاوراق النقدية التي لم تقدم للتبديل قبل انتهاء المهلة المحددة في المادة السابقة تفقد قوتها الابرائية كعملة قانونية ويمتنع التعامل بها . على أنه يحق لحاملها أن يحصل على قيمتها الاسمية من صناديق المصرف خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ قرار السحب . فإذا انقضت السنوات الخمس دون أن تقدم الاوراق النقدية خلالها للتبديل وجب اخراجها من التداول وتعود قيمتها الى الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة (٥٢) من هذا القانون.
- (٢) يتولى المصرف اتلاف الاوراق النقدية المسحوبة من التداول بالتطبيق لحكم الفقرة السابقة ويتم اتلافها وفقا للتعليمات التي يصدرها المصرف في هذا الشأن.

المادة (٧١)

لا يلتزم المصرف بدفع قيمة الاوراق المفقودة أو المسروقة ولا بقبول الاوراق المزورة أو تائدية قيمتها .

المادة (٧٢)

يدفع المصرف قيمة الاوراق النقدية المشوهة أو المنقوصة التي تتوافر فيها الشروط الواردة في التعليمات التي يصدرها بهذا الشأن أما الاوراق النقدية التي لا تتوفر فيها هذه الشروط فتسحب من التداول دون أي مقابل لحاملها .

القسم الثاني ، المسكوكات النقدية غير الذهبية

المادة (٧٣)

(١) توضع في التداول فئات المسكوكات النقدية غير الذهبية وذلك بقرار من مجلس الإدارة يحدد فيه مقدار هذه المسكوكات.

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الاعلام الملائمة.

(٢) يجوز بقرار من مجلس الإدارة سحب أية فئة من المسكوكات المشار إليها في الفقرة الأولى مقابل دفع قيمتها الاسمية.

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الاعلام الملائمة.

(٣) يحدد قرار السحب مهلة التبديل التي لا يجوز أن تقل عن ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

(٤) المسكوكات النقدية التي لا تبدل قبل انتهاء المهلة المشار إليها في الفقرة السابقة تفقد قوتها الإبرائية كعملة قانونية ويمتنع التعامل بها ويجب إخراجها من التداول وتعد قيمتها إلى الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة (٥٢) من هذا القانون.

(٥) إذا فقدت المسكوكات النقدية غير الذهبية معاملها أو شوهت أو نقصت أو تغير شكلها لأي سبب لا يرجع إلى الاستعمال المألوف وجب على المصرف سحبها من التداول دون تعويض حاملها.

الفصل الرابع

غطاء النقد

المادة (٧٤)

يجب أن يقابل النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى المصرف غطاء مكون بصفة دائمة من العناصر التالية كلها أو بعضها :

(١) سبائك ومسكوكات ذهبية.

(٢) ودائع بالعملة الأجنبية قابلة للتحويل بسهولة وحرية ومودعة في الخارج لدى المؤسسات المصرفية تحت الطلب أو باخطار أو لأجل لا يتعدى اثني عشر شهرا .

(٢) أية احتياطات دولية معترف بها كموجودات بما في ذلك موجودات الدولة لدى صندوق النقد الدولي، والمبالغ المقرضة له وحقوق السحب الخاصة.

(٤) صكوك أو سندات أو أنونات أو شهادات أجنبية صادرة عن حكومات أجنبية أو مضمونة من قبلها أو صادرة عن منظمات مالية أو نقدية دولية أو مضمونة من قبلها شريطة أن تكون جميع هذه الأوراق من الدرجة الأولى ومحرة بعملة قابلة للتحويل بحرية وأن تكون كذلك سهلة التسويق في الأسواق المالية ومستحقة الأداء خلال فترة لا تزيد على سبع سنوات من تاريخ الشراء. (*)

(٥) سندات أو صكوك أجنبية من الدرجة الأولى غير التي ورد ذكرها في البند السابق محرة بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية شريطة أن تكون سهلة التسويق في الأسواق المالية ومستحقة الأداء خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الشراء. (*)

(٦) السلف الممنوحة للحكومة بموجب أحكام المادة (٤٠) من هذا القانون.

(٧) الأوراق التجارية الداخلية المحررة بالدرهم أو القروض والسلف الممنوحة للمصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشرط أن تكون مستحقة الأداء خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ تحريرها أو إبرامها وعلى أن تتوفر فيها الشروط المبينة في النظام الذي يصدر عن مجلس الإدارة في هذا الشأن وفقاً لأحكام المادة (١٨) من هذا القانون.

المادة (٧٥)

(١) لا يجوز أن تقل نسبة السبائك أو المسكوكات الذهبية وصافي الموجودات الخارجية المبينة في البند ١، ٢، ٣، ٤، ٥، من المادة السابقة عن ٧٠٪ من النقد المتداول والودائع تحت الطلب لدى المصرف.

(٢) على أنه يجوز لمجلس الإدارة بأغلبية أعضائه وبعد موافقة مجلس الوزراء تنزيل هذه النسبة لمدة لا تزيد على ستة أشهر ولا يجوز التنازل مرة ثانية قبل بلوغ نسبة الـ ٧٠٪ المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

(٣) لا يجوز أن تزيد نسبة صافي الموجودات الخارجية المبينة في البند (٥) من المادة السابقة على ٢٠٪ من مجموع صافي الموجودات الخارجية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة

* عدلت الفقرتان ٤ و ٥ من هذه المادة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٨ والذي نشر بالعدد مائة وخمسة وتسعون من الجريدة الرسمية الصادرة في ديسمبر ١٩٨٨ والذي نصت المادة الثانية منه على العمل بذلك التعديل من تاريخ صدوره في ١٩/ ديسمبر / ١٩٨٨.

المادة (٧٦)

يعمل المصرف بصورة تدريجية على توفيق وضع الموجودات الخارجية والموجودات بالدرهم التي تدخل في حساب التغطية والتي تنقل اليه من مجلس النقد الحالي مع أحكام المادتين السابقتين.

الباب الثالث تنظيم المهنة المصرفية والمالية

الفصل الاول مجال تطبيق أحكام هذا الباب

المادة (٧٧)

(١) تسرى احكام هذا الباب على :

أ- المصارف التجارية.

ب- المصارف الاستثمارية.

ج- المؤسسات المالية.

د- الوسطاء الماليين والنقديين.

هـ- مكاتب التمثيل.

(٢) لا تسرى أحكام هذا الباب على :

أ- مؤسسات الائتمان العامة غير المصارف التجارية والتي تنشأ بقانون.

ب- المؤسسات والأجهزة الاستثمارية الحكومية.

ج- الصناديق الحكومية للتنمية.

د- صناديق التوفير والادخار والمعاشات الخاصة.

هـ- هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين

الفصل الثاني **المصارف التجارية** **القسم الاول ، التعريف**

المادة (٧٨)

(١) المصارف التجارية هي كل منشأة تقوم بصفة معتادة بنقل الاموال من الجمهور على شكل ودائع تحت الطلب أو لأشعار أو لأجل أو تقوم بتوظيف سندات قروض أو شهادات ايداع لاستعمالها كليا أو جزئياً في منح القروض والسلف لحسابها وعلى مسؤوليتها ، وتقوم المصارف التجارية كذلك بإصدار الشيكات وقبضها وطرح القروض العامة والخاصة والمتاجرة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة وغير ذلك من العمليات المصرفية التي ينص عليها قانون التجارة أو قضى العرف أنها من أعمال المصارف التجارية.

(٢) يقرر مجلس الادارة أوجه نشاط وشروط عمل المصارف التجارية ذات التراخيص المحدودة وتعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون كالمصارف التجارية ما لم يستثنها مجلس الادارة من بعض الاحكام أو التدابير.

(٣) تعتبر فروع أي مصرف عامل في دولة الامارات العربية المتحدة كمصرف واحد في تطبيق أحكام هذا القانون ما لم ينص القانون على غير ذلك.

القسم الثاني ، رأس مال المصارف التجارية وأموالها الاحتياطية

المادة (٧٩)

(١) يجب أن تتخذ المنشآت التي تمارس أعمال المصارف التجارية شكل شركات مساهمة عامة يأذن لها القانون أو المرسوم الصادر بتأسيسها بذلك.

ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة فروع المصارف الاجنبية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة.

(٢) على المصارف التجارية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة وقت العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها مع حكم الفقرة الاولى وذلك خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة (٨٠)

- (١) لا يجوز أن يقل رأسمال المصرف التجاري عن أربعين مليون درهم مدفوعاً بكامله.
- (٢) على فروع أي مصرف أجنبي أن تثبت أنها خصصت مثل هذا المبلغ لعملياتها في دولة الامارات العربية المتحدة.
- (٣) على المصارف التجارية العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة وقت العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها مع حكم الفقرتين السابقتين وذلك خلال مدة يحددها مجلس الادارة على أن لا تتجاوز هذه المدة سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون.
- (٤) يجوز بمرسوم اتحادي بناء على اقتراح مجلس الادارة وموافقة مجلس الوزراء تعديل الحد الأدنى لرأسمال المصرف التجاري وينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

المادة (٨١)

إذا نقص رأسمال المصرف التجاري عن الحد الأدنى المشار اليه في المادة السابقة وجب عليه تدارك النقص خلال مدة تحددها اللجنة التنفيذية بشرط ألا تزيد على سنة من تاريخ إبلاغه ذلك. واللجنة التنفيذية وحدها حق تقدير النقص الواقع في رأسمال المصرف التجاري.

المادة (٨٢)

بالاضافة الى الالتزامات التي يفرضها أي قانون تجاري على شركات المساهمة أو عقودها التأسيسية، يجب على المصارف التجارية وعلى فروع المصارف الاجنبية أن تقطع سنوياً من أرباحها الصافية نسبة لا تقل عن ١٠٪ (عشرة بالمائة) ترصد لتشكيل احتياطي خاص وذلك الى أن يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المصرف التجاري أو من المبالغ المخصصة كرأسمال بالنسبة للفروع الاجنبية.

القسم الثالث : تسجيل المصارف التجارية ودمجها وشطبها

المادة (٨٣)

(١) مع مراعاة الاحكام المعمول بها بشأن تأسيس شركات المساهمة والتي لا تتعارض مع احكام هذا القانون، لا يجوز للمصارف التجارية أن تباشر أعمالها الا بعد الترخيص لها بذلك بقرار من رئيس المجلس أو من يفوضه بناء على موافقة مجلس الادارة.

وتسجل المصارف التجارية المرخص لها في السجل المعد لذلك بالمصرف كما ينشر القرار الصادر بالترخيص لها في الجريدة الرسمية.

(٢) يقرر مجلس الادارة الشروط والاجراءات الواجب اتباعها في تقديم طلبات الترخيص والوثائق والمعلومات المطلوبة كما يقرر الاحكام الخاصة بانشاء الفروع وكل ما يتعلق بها.

(٣) في حالة رفض طلب الترخيص يقوم المصرف بتبليغ القرار الى المنشأة ذات العلاقة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ قرار الرفض.

المادة (٨٤)

لا يجوز لأي مصرف تجاري أن يفتح فرعاً جديداً له داخل دولة الامارات العربية المتحدة أو خارجها ولا أن يغير مكان الفرع أو يغلّق فرعاً الا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من مجلس الادارة.

المادة (٨٥)

(١) لا يجوز لغير المصارف التجارية والاستثمارية المسجلة وفقاً لاحكام هذا القانون أن تستعمل في عنوانها التجاري أو في دعايتها تعابير مصرف أو بنك أو صاحب مصرف أو مصرفي أو بنكي أو أي تعبير مماثل لها وعلى أي نحو يمكن أن يؤدي الى تضليل الجمهور حول طبيعة نشاطها.

(٢) يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألفي درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (٨٦)

١) على المصارف التجارية المسجلة أن تطلب موافقة المصرف على التعديلات التي ترى ادخالها على عقد تأسيسها أو نظامها الاساسي أو التعديلات التي طرأت على البيانات التي قدمتها الى المصرف عند طلب الترخيص ولا يعمل بهذه التعديلات الا بعد قيدها على كمامش السجل.

٢) بيت المحافظ في طلب قيد التعديل فاذا قرر رفض اجراء القيد عرض الامر على مجلس الادارة الذي يتخذ قراراً نهائياً بصنوده.

المادة (٨٧)

لا يجوز لاي مصرف تجاري مسجل أن يتوقف عن مباشرة عملياته ولا أن يندمج في أي مصرف آخر الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس المجلس أو من يفوضه بناء على موافقة مجلس الادارة.

ولا يجوز اصدار الترخيص المشار اليه في الفقرات السابقة الا اذا تثبت المصرف من وفاء المصرف التجاري بجميع التزاماته قبل عملانه ودائنية أو تسويتها على أي نحو يكون مقبولا لديه.

المادة (٨٨)

- ١) يجوز شطب المصرف التجاري من السجل في أي من الحالات الآتية :
- أ- بناء على طلب المصرف ذي العلاقة.
 - ب- اذا لم يباشر أعماله خلال سنة من تاريخ تبليغه قرار تسجيله.
 - ج- اذا أوقف أعماله مدة تجاوز السنة.
 - د- اذا أشهر إفلاسه.
 - هـ- اذا اندمج مع مصرف آخر.
 - و- اذا تعرضت سيولته أو ملامته للخطر.
 - ز- اذا قام بمخالفة جوهرية للقوانين واللوائح والنظم والقرارات والتعليمات التي تنظم فعاليته وفقاً

لاحكام هذا القانون.

- ٢) يجرى الشطب في جميع الاحوال بقرار من رئيس المجلس أو من يفوضه بناء على موافقة مجلس الادارة، على أنه بالنسبة الى الحالتين المشار اليهما في البندين (و) ، (ز) من الفقرة السابقة لا يجوز لمجلس الادارة أن يوافق على الشطب قبل أن يطلب من المصرف التجاري ذي العلاقة تقديم ملاحظاته حول الوقائع الموجبة لتقرير الشطب وذلك خلال المدة التي يحددها.
- ٣) يترتب على قرار شطب المصرف التجاري سحب الترخيص الممنوح له تلقائيا.
- ٤) يعتبر القرار الصادر بالشطب نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما لم ينص القرار على تاريخ آخر لنفاذه.
- ٥) فيما عدا الحالة المنصوص عليها في البند (هـ) من الفقرة الاولى يترتب على شطب المصرف التجاري من سجل المصارف تصفيته حتماً وفقاً للقوانين النافذة والتعليمات الواردة في قرار الشطب.

المادة (٨٩)

يعد المصرف في بداية كل سنة بياناً بالمصارف المسجلة لديه وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.

القسم الرابع : المحظورات

المادة (٩٠)

يحظر على المصارف التجارية أن تزاول أعمالاً غير مصرفية وبوجه خاص الأعمال الآتية :

- أ- ممارسة التجارة أو الصناعة أو امتلاك البضائع والمتاجرة بها لحسابها الخاص ما لم يكن امتلاكها وفاء لدين لها على الغير، وعليها أن تقوم بتصفيته خلال المدة التي يحددها المحافظ.
- ب- شراء العقارات لحسابها الخاص فيما عدا الحالات الآتية :

- العقارات اللازمة لممارسة أعمالها أو سكنى ممتلكاتها أو الترفيه عنهم.
- العقارات التي تملكها استيفاء لديونها وعليها في هذه الحالة بيع هذه العقارات في غضون ثلاث سنوات ويجوز تمديد هذه المهلة بقرار من المحافظ.
- ج- تملك أسهم المصرف أو التعامل بها ما لم تكن قد آلت اليه استيفاء لدين وعلى المصرف في هذه الحالة بيع هذه الأسهم خلال سنتين من تاريخ تملكها.
- د- شراء أسهم الشركات التجارية أو سندات القروض العائدة لها الا في حدود ٢٥٪ من أموال المصرف الخاصة ما لم تكن قد آلت اليها استيفاء لدين مستحق وعلى المصرف في هذه الحالة بيع الزيادة خلال سنتين من تاريخ تملكها.
- ولا يسري هذا الحظر على سندات القروض التي تصدرها الحكومة والمؤسسات العامة أو تكون بضمانتها.

المادة (٩١)

- ١) يحظر على المصارف التجارية أن تمنح قروضاً أو سلفاً بالحساب الجاري الى أعضاء مجالس إدارتها أو الى مديريها أو من في حكمهم الا بترخيص مسبق من مجلس الادارة ويجب أن يجند هذا الترخيص كل سنة، ولا يشمل هذا الحظر خصم السندات التجارية أو إعطاء الكفالات أو فتح الاعتمادات المستندية.
- ٢) لا يجوز لأي مصرف تجاري أن يمنح تسهيلات ائتمانية لعملائه بضمان أسهمهم فيه.
- ٣) لا يجوز لأي مصرف تجاري أن يمنح قروضاً أو سلفاً لغايات انشاء عقارات سكنية أو تجارية تزيد في مجموعها عن ٢٠٪ من مجموع ودائمه الا اذا كان مخصصاً بمنح القروض العقارية وحصل على موافقة المصرف على تجاوز هذه النسبة.

المادة (٩٢)

- لا يجوز لأي مصرف تجاري أن يصدر باسمه (شيكات مسافرين) الا بترخيص مسبق من المصرف.

المادة (٩٣)

(١) لا يجوز أن يكون أو يظل عضواً في مجلس إدارة أي مصرف تجاري أو مديراً له كل من حكم عليه في جريمة سرقة أو إساءة ائتمان أو احتيال أو اختلاس أو في جريمة إصدار شيك بون رميد بسوء فيه.

(٢) لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين في المصرف التجاري أن يتولوا بون اذن من مجلس إدارة المصرف المذكور إدارة مصرف تجاري آخر أو عضوية مجلس إدارته.

القسم الخامس : أحكام خاصة بالرقابة

المادة (٩٤)

للمصرف أن يزود المصارف بالتعليمات أو التوصيات التي يراها محققة لسياسته الائتمانية أو النقدية، وله أن يتخذ التدابير وأن يستخدم الوسائل التي من شأنها تأمين سير العمل المصرفي على وجه سليم. ويجوز أن تكون هذه التعليمات أو التوصيات أو التدابير أو الوسائل عامة أو فردية.

المادة (٩٥)

(١) لمجلس الإدارة أن يضع نظاماً يحدد فيه النسب التي تلتزم جميع المصارف التجارية بون تمييز بمراعاتها ضماناً لسيولتها وملائتها وبصورة خاصة النسب الواجب توافرها بين العناصر الآتية :

أ- أموال المصرف التجاري الخاصة من جهة والمبلغ الاجمالي لودائعه أو تعهداته تحت الطلب أو لأجل من جهة أخرى.

ب- أموال السائلة من جهة ومجموع تعهداته تحت الطلب أو لأجل من جهة أخرى.

ج- أمواله الخاصة من جهة ومقدار تعهداته بالقبول والكفالات من جهة أخرى.

(٢) يحدد المصرف في الانظمة والتعليمات التي يصدرها المقصود من عبارات أموال المصرف الخاصة والأموال السائلة والتعهدات وغيرها من العناصر.

المادة (٩٦)

١) مجلس الادارة أن يعين بالنسبة الى المصارف التجارية ما يأتي :

أ- الحد الاقصى لمجموع عمليات الخصم أو القروض والسلف التي يجوز له اجزاؤها اعتباراً من تاريخ معين.

ب- الحد الاقصى الذي يجوز اقراضه لشخص واحد طليعياً كان أم معنوياً بالنسبة الى أمواله الخاصة.

ج- الجزء من ودائعها الذي يجب عليها ايداعه نقداً كاحتياطي في المصرف.

د- الحد الادنى الواجب على العملاء دفعه نقداً لتغطية عمليات فتح الاعتمادات المستندية.

هـ- أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع وأسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها من عملائها.

٢) للمصرف أن يفرض على كل مصرف تجاري يخالف أحكام البند (ج) من الفقرة السابقة غرامة مالية لا تزيد على اثنين بالالف يومياً من المبلغ الناقص عن الاحتياطي المتوجب عليه وتبقى هذه الغرامة نافذة الى أن يغطي النقص.

المادة (٩٧)

لا يكون للنظم أو القرارات أو التعليمات التي يصدرها المصرف وفقاً لأحكام المادتين السابقتين أثر رجعي كما أنها لا تمنع من تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين المصارف وعملائها في وقت سابق على صدورها. ويجب أن يحدد المصرف المهل اللازمة لتمكين المصارف التجارية من توفيق عملياتها مع الأحكام المفروضة وأن يعين الاصول التي يجري على أساسها حساب النسب الاجبارية.

المادة (٩٨)

على المصارف التجارية أن تراعي في استعمال الاموال التي تتلقاها من الجمهور بين مدة التوظيفات وأجل الودائع.

المادة (٩٩)

تنشأ دائرة للرقابة على المصارف التجارية والاستثمارية والمؤسسات المالية تلحق بالمصرف. ويتم انشاء هذه الدائرة وتحديد المهام والشروط التي يعمل على مقتضاها جهاز المراقبين بقرار من مجلس الادارة.

المادة (١٠٠)

- ١) للمصرف أن يوفد في أي وقت مراقبا أو أكثر من موظفيه الى المصارف التجارية اذا رأى ذلك ضروريا للتأكد من سلامة وضعها المالي ومدى تقيدها بأحكام القوانين والانظمة في ادارة أعمالها.
- ٢) على المصارف التجارية أن تقدم الى المراقب المشار اليه في الفقرة السابقة جميع الدفاتر والحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بفعاليتها وأن تزوده بالمعلومات التي يطلبها منها في المواعيد المحددة.
- ٣) يرفع المراقب الى المصرف تقريراً بالنتيجة التي أسفر عنها التفتيش ويبلغ صورة عن هذا التقرير الى المصرف ذي العلاقة.
- ٤) اذا تبين للمصرف بعد اجراء التفتيش المشار اليه أن أعمال المصرف التجاري تسير بطريقة غير سليمة أو غير قانونية، جاز له أن يطلب من المصرف ذي العلاقة اتخاذ الخطوات التي تمكنه من تصحيح الوضع كما يجوز بموافقة مجلس الادارة تعيين موظف مؤهل لارشاد المصرف التجاري ومراقبته على أن يتحمل المصرف ذو العلاقة مخصصاته.

القسم السادس : الحسابات والبيانات

المادة (١٠١)

تبدأ السنة المالية للمصارف التجارية في اول يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام.

المادة (١٠٢)

- (١) على فروع المصارف الاجنبية أن تمسك حسابات منفصلة لمجموع عملياتها في دولة الامارات العربية المتحدة تشتمل على الميزانية وحسابات الارباح والخسائر.
- (٢) تؤول الفروع والشعب القائمة في دولة الامارات العربية المتحدة والعائدة لمصرف واحد مطلياً كان أو اجنبياً مصرفاً واحداً في مسك الحسابات.

المادة (١٠٣)

- (١) على كل مصرف تجاري يعمل في دولة الامارات العربية المتحدة أن يعين كل سنة من ذوي الكفاءة والخبرة مدققاً أو أكثر أو شركة منققين معتمدين من المصرف وذلك لمراجعة حساباته. فإذا لم يقوم المصرف التجاري بتعيين المدقق كان على المصرف أن يعين مدققاً للمصرف التجاري وأن يحدد مكافأته على أن يتحمل بها المصرف المذكور.
- (٢) تشمل مهمة المدقق اعداد تقرير للمساهمين عن الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر. وعلى المدقق أن يبين في تقريره ما اذا كانت الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر صحيحة ومطابقين للواقع وما اذا كان المصرف قد زوده بالمعلومات والايضاحات التي طلبها منه لاداء مهمته.
- (٣) يتلى تقرير مدقق الحسابات مع تقرير مجلس ادارة المصرف التجاري في الاجتماع السنوي للمساهمين اذا كان المصرف من المصارف المحلية. وتقدم ثلاث نسخ من التقريرين للمصرف وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية. أما اذا كان المصرف اجنبياً فترسل نسخة من تقرير مدقق الحسابات الى مركزه الرئيسي في الخارج وتقدم ثلاث نسخ منه للمصرف وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.
- (٤) لا يجوز ان يكون مدقق الحسابات عضواً في مجلس ادارة المصرف التجاري الذي عين لمراجعة حساباته ولا ان يكون من العاملين فيه ولا ممن يباشرون اعمالاً استشارية دائمة لمصلحته.

المادة (١٠٤)

- (١) للمصرف أن ينشئ، في مركزه دائرة مستقلة يطلق عليها مركز المخاطر المصرفية وذلك في حدود الضوابط والشروط التي يقرها مجلس الإدارة.
- (٢) على المصارف التجارية في سبيل سير العمل في هذه الدائرة أن تقدم اليها المعلومات والبيانات الدورية عن الاعتمادات الممنوحة منها وفق النماذج والتعليمات التي يضعها المصرف وخلال المهل التي يحددها.
- (٣) تغطي المصارف التجارية نفقات هذه الدائرة وتوزع عليها وتحصل منها وفقاً للقواعد والاصول التي يحددها المصرف.

المادة (١٠٥)

- (١) على المصارف التجارية أن تزود المصرف بالبيانات والكشوفات والمعلومات الاحصائية وغير ذلك من المستندات التي يراها ضرورية لاداء مهمته.
- (٢) للمصرف أن يضع نظاما بتجميع احصائيات الائتمان المصرفي على أساس يومي.
- (٣) يحدد المصرف طبيعة هذه البيانات والكشوفات والمعلومات ونماذجها والمهل الممنوحة لتقديمها، وعلى المصارف التجارية أن تقدمها للمصرف وفقاً للتعليمات التي يصدرها.

المادة (١٠٦)

- تعتبر جميع المعلومات التي تقدم الى المصرف وفقاً لاحكام هذا القانون سرية عدا ما تعلق منها بنشر المعلومات الاحصائية بشكل مجمع.

المادة (١٠٧)

- للمصرف أن يقرض غرامة تأخير لا تجاوز مائتي درهم عن اليوم الواحد على المصارف التجارية التي لم تقدم الكشوف أو المعلومات المشار اليها في المادتين (١٠٤) ، (١٠٥) في المهل المحددة لذلك.

القسم السابع : تصفية المصارف

المادة (١٠٨)

(١) في حالة تصفية أحد المصارف التجارية، يجب نشر الاعلان عن هذه التصفية في الجريدة الرسمية وفي جرينتين يوميتين على الأقل تصدران محلياً.

(٢) ويجب أن يتضمن اعلان التصفية :

أ- اعطاء مهلة لا تقل عن ثلاثة شهور لينسنى لزيائن المصرف اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوقهم.

ب- اسم المصفي المكلف بتأدية الواضع الباقية والعمليات الجارية بعد اغلاق مكاتب المصرف نهائياً والتي لم يعط الزياائن تعليمات بشأنها.

المادة (١٠٩)

اذا جرت التصفية نتيجة شطب المصرف التجاري من سجل المصارف كان لرئيس المجلس أو من يفوضه أن يحدد في قرار الشطب تاريخ اغلاق المصرف وأن يبين المؤسسة المكلفة بتصفية العمليات المتعلقة في هذا التاريخ.

المادة (١١٠)

يستمر المصرف في مراقبة فعالية المصرف التجاري تحت التصفية وذلك الى ان يتم اغلاق مكاتبه نهائياً.

المادة (١١١)

لا تحول أحكام المواد (١٠٨) ، (١٠٩) ، (١١٠) دون تطبيق أية أحكام قانونية نافذة تتعلق بالتصفية.

القسم الثامن ، الجزاءات الادارية

المادة (١١٢)

(١) اذا خالف أحد المصارف التجارية نظامه الاساسي أو أحكام هذا القانون أو أي تدبير فرضه المصرف أو لم يقدم البيانات والمعلومات المفروض عليه تقديمها أو قدم معلومات ناقصة أو غير مطابقة للحقيقة، جاز للمصرف بالاضافة الى غرامات التأخير المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من هذا القانون أن يوقع على المصرف التجاري المخالف أحد الجزاءات الاتية :

١- التنبيه.

ب- تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة له أو تعليقها.

ج- منعه من القيام ببعض العمليات أو فرض أية تحديدات أخرى في ممارسة أعماله.

هـ- شطبه من سجل المصارف.

(٢) يكون توقيع الجزاءات المنصوص عليها في البندين (أب) من الفقرة السابقة بقرار من اللجنة التنفيذية اما الجزاءات الاخرى فلا يوقعها الا مجلس ادارة المصرف.

(٣) وفي جميع الاحوال لا يجوز توقيع أي جزاء على المصرف التجاري الا بعد سماع ايفاضاته.

الفصل الثالث

المصارف الاستثمارية

المادة (١١٣)

(١) في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصارف الاستثمارية المصارف التي يطلق عليها عادة مصارف الاعمال أو التنمية أو الاستثمار أو ذات الاجل المتوسط والطويل أو ما يقابلها من التعابير أو التسميات والتي تتميز بصورة رئيسية عن المصارف التجارية المعرفة بالمادة (٧٨) بأنه يتمتع عليها قبول ودائع لاقل من مدة سنتين.

(٢) يجوز لهذه المصارف أن تقتصر من مركزها الرئيسي أو من المصارف المحلية أو الاجنبية أو من

السوق المالية.

٣) يقرر مجلس الادارة مدى نشاط هذا النوع من المصارف وشروط عملها وتطبيق عليها احكام هذا القانون ما لم يستثنها مجلس الادارة من بعض الاحكام أو التدابير المتخذة.

الفصل الرابع

المؤسسات المالية

المادة (١١٤)

في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالمؤسسات المالية المؤسسات التي يكون موضوع عملها الرئيسي اجراء عمليات تسليف أو اقراض أو عمليات مالية أو الاسهام في مشاريع قائمة أو قيد التأسيس أو استثمار اموالها في قيم منقولة وغير ذلك من الاغراض التي يحددها المصرف. ولا يشمل نشاط المؤسسات المالية تلقي الاموال في صورة ودائع ولكن يجوز لها أن تقترض من مركزها الرئيسي أو من المصارف المحلية أو الاجنبية أو من الاسواق المالية.

المادة (١١٥)

لا يجوز للمؤسسات المالية أن تباشر أعمالها في دولة الامارات العربية المتحدة ولا أن تفتح فروعها لها في الخارج قبل الترخيص لها بذلك من قبل المصرف.

المادة (١١٦)

يحدد مجلس الادارة الشروط والاجراءات التي تحكم اصدار الترخيص والوثائق والبيانات التي ترفق بطلب الترخيص. ويتم قبول طلب الترخيص أو رفضه بقرار من رئيس المجلس أو من يفوضه بناء على موافقة مجلس الادارة وينشر القرار الصادر بقبول الطلب في الجريدة الرسمية.

ويبلغ قرار الرفض الى المؤسسة طالبة الترخيص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض.

المادة (١١٧)

١) على المؤسسات المالية ان تتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يزودها المصرف بها بخصوص التسليف أو الامور الاخرى التي يراها ضرورية لتنفيذ السياسة الائتمانية أو لحسن سير العمل في المؤسسة.

٢) والمصرف ان يرسل مندوبين عنه لتتقيق حسابات المؤسسات المالية اذا رأى ضرورة لذلك.

المادة (١١٨)

يكون سحب الترخيص الصادر للمصارف الاستثمارية أو المؤسسات المالية وفقاً للاحكام وطبقاً للشروط والاجراءات المنصوص عليها في المادة (٨٨).

المادة (١١٩)

على المؤسسات المالية ان تقدم الى المصرف خلال المهل التي يحددها ما يأتي :

١) ثلاث نسخ من الميزانية العمومية وحساب الازياح والخسائر.

٢) البيانات والكشوفات والمعلومات الاحصائية التي يقررها ويبلغ بها المؤسسة المالية.

الفصل الخامس **الوسطاء الماليون والتقديون ومكاتب التمثيل**

المادة (١٢٠)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالوسطاء الماليين والتقديين أي شخص طبيعي أو اعتباري غير المؤسسات المالية ويزاول المهن أو الاعمال الآتية :

أ- مهنة الصرافة القائمة على بيع وشراء العملات والاوراق النقدية والمسكوكات النقدية على اختلاف أنواعها وشيكات المسافرين.

ب- عملاء البورصة وسماصة بيع وشراء الاسهم والسندات المحلية والاجنبية سواء أكانوا محليين أو وكلاء ممثلين لمؤسسات اجنبية.

المادة (١٢١)

لمجلس الادارة ان يخضع مزاوله المهن المشار اليها في المادة السابقة لشرط الترخيص المسبق لمباشرة أعمالها في دولة الامارات العربية المتحدة كما له أن يحدد شروط الترخيص والالتزامات المترتبة عليها أو مراقبة فعاليتها وحالات سحب الترخيص وذلك كله وفق النظام الذي يقرره مجلس الادارة.

المادة (١٢٢)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بمكاتب التمثيل المكاتب التي تمثل المصارف أو المؤسسات المالية الاجنبية في دولة الامارات العربية المتحدة.

المادة (١٢٣)

١) لا يجوز لمكاتب التمثيل أن تباشر عملها في دولة الامارات العربية المتحدة قبل الحصول على

ترخيص من المصرف.

(٢) يصدر مجلس الادارة نظاماً خاصاً بما يأتي :

١- الاجراءات الواجب اتباعها في تقديم طلبات الترخيص والوثائق والمعلومات المطلوبة.

ب- مدى نشاط وفعالية هذه المكاتب والواجبات المترتبة عليها وأحكام سحب الترخيص منها.

(٣) يتم قبول الترخيص أو رفضه بقرار من مجلس الادارة ويبلغ هذا القرار للجهة ذات العلاقة.

الباب الرابع **أحكام انتقالية وختامية**

المادة (١٢٤)

(١) يقوم مجلس النقد في تاريخ العمل بهذا القانون بتصفية أعماله وحساباته واعداد الحسابات الختامية لمجلس النقد عن الفترة المحاسبية الاخيرة معتمدة من مدققي الحسابات. كما يعد مجلس النقد تقريراً مفصلاً عن وضع موجوداته ومطلوباته وغير ذلك من النواحي التي توضح مركزه المالي.

(٢) على مجلس النقد في تاريخ العمل بهذا القانون أن يفصل في الميزانية الختامية المشار اليها في الفقرة السابقة الاصول المشكوك بتحصيلها عن الاصول السليمة المرتقب تسديدها وأن يدرج كل واحد من هذه الاصول في بند مستقل.

(٣) يقوم المصرف بتحصيل الاصول المشكوك بتحصيلها خلال خمس سنوات من تاريخ مباشرته لنشاطه.

ويانتهاء السنوات الخمس المذكورة تنتقل الاصول الباقية غير المدفوعة من الاصول المشكوك بتحصيلها الى الجهة الادارية التي تعينها الحكومة على أن تؤدي قيمتها نقداً الى المصرف.

المادة (١٢٥)

في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون:

-
- (١) تنتقل الى المصرف جميع موجودات مجلس النقد ومطلوباته.
- (٢) يتسلم المصرف من مجلس النقد جميع المخزونات من أوراق النقد والمسكوكات النقدية التي لم تطرح في التداول وجميع الانوات والقوالب المتعلقة بطبع أوراق النقد وسك المسكوكات.
- (٣) ينتقل الى المصرف جميع العاملين في مجلي النقد مع كامل حقوقهم ليه.

المادة (١٢٦)

للمصرف أن يطرح في التداول الأوراق والمسكوكات النقدية التي أصدرها مجلس النقد كائنها أوراق المصرف ومسكوكاته.

المادة (١٢٧)

ويحسب رأسمال مجلس النقد واحتياطياته من اصل رأسمال المصرف وعلى الحكومة تكملة الرصيد الى أن يبلغ الحد المقرر له في المادة السادسة من هذا القانون.

المادة (١٢٨)

تعتبر الاعمال والنفقات التأسيسية المتعلقة بإنشاء المصرف والتي يعتمد عليها مجلس النقد نافذة المفعول وتسري في حق مجلس الادارة كما لو كانت قد تمت بموافقة.

وعلى مجلس الادارة أن يستمر في تنفيذ أي عمل او اجراء بوشى به بناء على موافقة مجلس النقد ولم يكتمل عند تأسيس المصرف كما لو كان مجلس الادارة قد بدأ بتنفيذه.

المادة (١٢٩)

استثناء من أحكام المادة (٥١) من هذا القانون تبدأ السنة المالية الاولى للمصرف اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون حتى نهاية السنة المالية.

المادة (١٣٠)

اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يلغى القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ بإنشاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة وأي نص آخر يخالف أحكامه .

المادة (١٣١)

يصدر المصرف دون غيره الانظمة والتعليمات والقرارات والاجراءات التي يختص باصدارها وفقاً لأحكام هذا القانون والى ان يصدر المجلس الانظمة والتعليمات والقرارات والاجراءات المشار اليها في الفقرة السابقة تظل الانظمة والتعليمات والقرارات والاجراءات التي أصدرها مجلس النقد وفق أحكام القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه نافذة ما لم يقرر المصرف تعديلها أو إلغاؤها .

المادة (١٣٢)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة بامبوظبي

بتاريخ: ٢١ رمضان ١٤٠٠ هـ

الموافق: ٢ / ٨ / ١٩٨٠ م

قرار رقم - ٨١/٢
بشأن تنظيم مهنة الصرافة في الدولة

قرار رقم - ٨١/٣ بشأن تنظيم مهنة الصرافة في الدولة

مجلس الادارة،

بعد الاطلاع على أحكام القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية ولاسيما المواد ١١ و ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ١٢٠ و ١٢١ منه.
وعلى المرسوم الاتحادي رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعيين مجلس ادارة المصرف المركزي.
وبناء على مداولاته في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١.
قرر مايلي :-

المادة الاولى

لا يجوز لاي شخص اعتباريا كان أو طبيعياً أن يزاول مهنة الصرافة في دولة الامارات العربية المتحدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المصرف المركزي بموجب قرار من المحافظ.

المادة الثانية

يشترط فيمن يتقدم بطلب للترخيص له بمزاولة مهنة الصرافة الشروط التالية :

- ١- أن لا يتضمن اسمه التجاري كلمة مصرف أو بنك أو مؤسسة مالية أو شركة استثمارية أو ما يدل على ذلك.
- ٢- أن تقتصر أغراضه على أعمال الصرافة والحوالات المصرفية فقط ويحظر عليه مزاولة أية أعمال مصرفية كقبول الودائع ومنح القروض... الخ.
- ٣- أن لا يقل رأسماله عن خمسمائة ألف درهم.
- ٤- أن لا تقل نسبة المساهمة الوطنية الفعلية عن ٦٠٪ من رأس المال.
- ٥- أن يتقدم بضمان مصرفي بنسبة ٣٠٪ من رأس المال لصالح المصرف المركزي.
- ٦- أن يتعهد بالالتزام بالقرارات واللائحة والتعليمات والتوجيهات التي يصدرها المصرف المركزي،

وباخضاع سجلاته ومستنداته لرقابة وتدقيق ومراجعة هذا المصرف.

المادة الثالثة

- ١- على الجهات التي يرخص لها بمزاولة مهنة الصرافة أن تلتزم بما يأتي :-
 - ١- الاحتفاظ بسجلات منتظمة وفق النماذج التي يوافق عليها المصرف المركزي.
 - ٢- أن يتم التعامل بينها وبين عملائها بموجب ايصالات رسمية بالنسبة لجميع عمليات الصرافة.
 - ٣- أن يزاول الصراف عمله في محل مستقل مناسب وان لا يمارس في هذا المحل اي عمل آخر مهما كان نوعه.
 - ٤- الحصول على الرخصة اللازمة من البلدية والمباشرة بممارسة العمل فعلا خلال ستة أشهر من تاريخ صدور ترخيص المصرف المركزي.
 - ٥- تعيين مدقق حسابات قانوني مرخص يقبل به المصرف المركزي وذلك لتدقيق ومراجعة الحسابات والسجلات.
 - ٦- تزويد المصرف المركزي بالبيانات والمعلومات والاحصاءات التي يطلبها بصورة دورية والتي يجب ان تكون مطابقة لسجلات الصراف وتزويد المصرف أيضاً بكشوف حساباته السنوية. وتعتبر جميع هذه البيانات والمعلومات والاحصاءات والحسابات سرية ويتم التعامل بها على هذا الاساس.

المادة الرابعة

الجهات المختصة

- ١- للمصرف المركزي أن يسحب الترخيص الممنوح لاي صراف في الحالات التالية :
 - أ- اذا لم يباشر أعماله خلال ستة أشهر من تاريخ منحه الترخيص.
 - ب- اذا اوقف أعماله مدة ستة أشهر متواصلة.
 - ج- اذا أشهر إفلاسه.
 - د- اذا سحبت البلدية ذات العلاقة الترخيص الممنوح له من قبلها.
 - هـ- اذا اندمج مع محل صرافة آخر.

و- اذا ارتكب مخالفة للقوانين والانظمة واللوائح والقرارات والتعليمات التي تنظم فعاليته طبقاً لاحكام قانون المصرف المركزي أوخالف احكام هذا النظام.
٢- يجرى سحب الترخيص بقرار من المحافظ ويحدد هذا القرار مهلة للصراف لتصفية أعماله.

المادة الخامسة

يحق للمصرف المركزي تعديل الشروط المبينة في هذا القرار في أي وقت وذلك طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

المادة السادسة

تصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بقرارات من المحافظ.

المادة السابعة

على محلات الصرافة القائمة في البلاد عند صدور هذا القرار أن توفق أوضاعها مع أحكامه وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ صدوره .

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

عبد الملك يوسف الحمز
المحافظ

صدر في أبو ظبي في تاريخ ١٩٨١/٦/٦ م.

**قرار مجلس الإدارة رقم ١٩٨٧/٤/٩٧
في شأن
نظام مكاتب التمثيل في
دولة الامارات العربية المتحدة**

قرار مجلس الادارة رقم ٩٧/٤/١٩٨٧

في شأن

نظام مكاتب التمثيل في

دولة الامارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الادارة،،،

بعد الاطلاع على أحكام القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية ولا سيما المواد ١١ و ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ١٢٢ و ١٢٣ منه، وعلى المرسوم الاتحادي رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٥ في شأن تعيين مجلس ادارة المصرف المركزي، وبناء على قرار مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٧ م،
قرر مايلي :

المادة (١)

يقصد بمكاتب التمثيل بموجب هذا النظام، المكاتب التي تمثل المصارف الاجنبية أو المؤسسات المالية الاجنبية في دولة الامارات العربية المتحدة.

المادة (٢)

لا يجوز لأي مكتب تمثيل أن يباشر عمله في الدولة قبل صدور قرار من مجلس الادارة بالترخيص له بذلك.

المادة (٣)

على المصارف أو المؤسسات المالية الاجنبية التي ترغب في الحصول على ترخيص من المصرف

المركزي لفتح مكتب تمثيل لها في الدولة أن تتقدم بطلب خطي توضح فيه نشاطاتها الرئيسية في الدولة
الام وترفق به المستندات التالية :

١- ما يثبت أنها قد أكملت ما لا يقل عن عشر سنوات عمل متصلة في البلد الام، ويجوز لمجلس الادارة
تخفيض هذه المدة.

٢- صورة عن حساباتها المالية المدققة للسنوات الثلاث الاخيرة.

٣- موافقة السلطة المختصة في الدولة الام على افتتاح مكتب تمثيل لها في دولة الامارات العربية
المتحدة.

٤- تعهدا بالالتزام بأحكام القوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة الصادرة في دولة الامارات العربية
المتحدة ولا سيما القرارات والانظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي، وكذلك
تعهدا باخضاع سجلات مكتب التمثيل ومستنداته لرقابة المصرف المركزي.

المادة (٤)

يسمح لمكاتب التمثيل في الدولة أن تمارس النشاطات التالية :

١- تمثيل المصرف أو المؤسسة المالية المعنية في التعامل داخل الدولة بما في ذلك الاتصال مع الجهات
ذات العلاقة.

٢- تزويد المركز الرئيسي للمصرف أو المؤسسة المعنية بالمعلومات الخاصة بالتطورات الاقتصادية في
دولة الامارات العربية المتحدة.

٣- تزويد عملاء المصرف أو المؤسسة المالية المعنية خارج دولة الامارات العربية المتحدة بالمعلومات عن
السوق المحلية.

٤- توفير البيانات لاية جهة محلية تسعى لتطوير أنشطتها مع أقطار يعمل فيها المصرف أو المؤسسة
التي يمثلها المكتب.

٥- تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء.

المادة (٥)

يحظر على مكاتب التمثيل في الدولة ممارسة اية نشاطات غير منصوص عليها في المادة الرابعة

من هذا القرار وبصورة خاصة يحظر عليها ممارسة النشاطات التالية :

- ١- قبول الودائع بأي شكل كانت.
- ٢- منح القروض أو السلف لاية جهة كانت.
- ٣- القيام أو المشاركة بأي من العمليات المصرفية الاخرى المعتادة كإصدار الضمانات أو فتح خطابات الضمان، أو فتح اعتمادات مستندية أو بيع وشراء العملات الاجنبية.. الخ.
- ٤- التعامل بالاوراق المالية وتجارة المعادن.

المادة (٦)

للكاتب التمثيل فتح حسابات بأسمائها لدى المصارف العاملة في الدولة وينحصر استخدام هذه الحسابات في تسديد نفقاتها الادارية فقط.

المادة (٧)

يجب على مكاتب التمثيل الالتزام بمايلي :

- ١- استخدام عبارة «مكتب تمثيل» الى جانب اسم المصرف أو المؤسسة المالية التي يمثلها داخل الدولة وذلك بصورة واضحة في العنوان الدال على مقر المكتب وفي جميع الاعلانات والاوراق الرسمية التي يستخدمها المكتب بالدولة.
- ٢- اخطار المصرف المركزي بصورة مسبقة عن أي تغيير متوقع في وضع المكتب كتغيير مديرة أو مقرة أو وقف نشاطه بصورة نهائية... الخ.
- ٣- ابلاغ المصرف المركزي بأية تغييرات جوهرية تتعلق بوضع المصرف أو المؤسسة المالية التي يمثلها المكتب وتقديم صورة عن الحسابات الختامية السنوية المجمعة والمدققة لهذه الجهة فور نشرها على الجمهور.

المادة (٨)

- ١- للمصرف المركزي أن يلغي الترخيص الممنوح لمكتب التمثيل في الحالات التالية :

١- إذا لم يباشر المكتب أعماله خلال ستة أشهر من تاريخ منحه الترخيص ما لم يتم تمديد هذه المهلة بقرار من المحافظ.

٢- إذا توقف المكتب عن العمل مدة ثلاثة أشهر متتالية.

٣- إذا مارس المكتب أية نشاطات غير مسموح له بممارستها طبقاً لأحكام هذا القرار.

٤- إذا خالف المكتب أحكام القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة في الدولة والخاصة بمكاتب التمثيل، أو خالف الانظمة والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

٥- إذا أفلس المصرف أو المؤسسة المالية التي يملكها مكتب التمثيل أو توقف عن العمل.

ب- يشطب الترخيص الممنوح للمكتب بناء على طلب المصرف أو المؤسسة الام وذلك بعد الوفاء بالشروط التي يحددها المصرف المركزي لهذا الغرض.

ج- يتم سحب الترخيص من قبل المحافظ بناء على قرار من مجلس الادارة.

المادة (٩)

على مكاتب التمثيل القائمة بتاريخ صدور هذا القرار أن توفق أوضاعها مع أحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره والمحافظ أن يمدد هذه المدة إذا اقتضى الامر ذلك.

المادة (١٠)

يلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذ احكامه ويعمل به من تاريخ صدوره.

سرور بن محمد آل نهيان

رئيس مجلس الادارة

صدر في أبو ظبي

بتاريخ: ١٥/١٢/١٩٨٧.

مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي
قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٨م
بشأن نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات

مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٨م

بشأن نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات

رئيس مجلس الادارة،،،

بعد الاطلاع على أحكام القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية ولا سيما المواد ١١، ١٢، ١٨، ١٢٠، ١٢١ منه،
وعلى المرسوم الاتحادي رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٥م في شأن تعيين مجلس ادارة المصرف المركزي.
وبناء على قرار مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١م
تقرر مايلي :

المادة الاولى

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالوسيط (السمسار) كل شخص طبيعي أو اعتباري من غير المؤسسات المالية يرخّص له بالقيام بأعمال الوساطة في بيع وشراء الاسهم والسندات المحلية والاجنبية.

المادة الثانية

تقتصر الاعمال التي يقوم بها الوسيط على التوسط في بيع وشراء الاسهم والسندات المحلية والاجنبية مقابل عمولة.

المادة الثالثة

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري ان يزاول اعمال الوساطة في دولة الامارات العربية المتحدة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المصرف المركزي بموجب قرار من المحافظ.

المادة الرابعة

يشترط أن تتوفر في الشخص الطبيعي الذي يطلب الترخيص له بمزاولة مهنة الوساطة الشروط التالية :

- ١- أن يكون من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة.
- ٢- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.
- ٣- أن لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٥٠ ألف درهم.
- ٤- أن يقدم لصالح المصرف المركزي خطاب ضمان مصرفي صادر عن أحد المصارف العاملة في الدولة غير مشروط ومتوجب الدفع عند الطلب بمبلغ يعادل ٥٠٪ من رأس المال وبما لا يزيد عن ٢٥٠ ألف درهم ويجدد خطاب الضمان سنوياً.
- ٥- أن يكون حسن السيرة والسلوك وان لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
- ٦- أن لا يكون قد أعلن إفلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
- ٧- أن يجيد القراءة والكتابة.
- ٨- أن تتوفر لديه الخبرة والمهارة اللازمة للقيام بأعمال الوساطة وفقاً لتقدير المصرف المركزي.
- ٩- أن لا يتضمن الاسم التجاري للوسيط كلمة مصرف أو بنك، وان يكون هذا الاسم مكتوباً باللغة العربية.

المادة الخامسة

١- يشترط أن تتوفر في الشخص الاعتباري لكي يمكن الترخيص له بمزاولة اعمال الوساطة الشروط التالية :

- أ- أن يتخذ أحد أشكال الشركات المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م في شأن الشركات التجارية.
- ب- أن لا يقل رأسمال الوسيط القائم على شكل شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة عن ١٥٠ ألف درهم مدفوع بكامله.
- ج - أن يقدم لصالح المصرف المركزي خطاب ضمان مصرفي صادر عن أحد المصارف العاملة

في النولة غير مشروط ومتوجب الدفع عند الطلب بمبلغ يعادل ٥٠٪ من رأس المال وبما لا يزيد عن ٢٥٠ ألف درهم ويجدد خطاب الضمان سنوياً.

د- أن لا يكون أي من مديري الشركة أو الشركاء المفوضين بإدارتها أو القائمين بأعمال الوساطة قد حكم عليهم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليهم اعتبارهم، وكذلك ان لا يكون قد أعلن إفلاس أي منهم ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

هـ- أن لا يقل المؤهل العلمي لمدير الشركة أو الشركاء المفوضين بإدارتها عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

و- أن تتوفر لدى مدير الشركة أو الشركاء المفوضين بإدارتها الخبرة والمهارة اللازمة للقيام بأعمال الوساطة وفقاً لتقدير المصرف المركزي.

٢- يجوز الترخيص لوكلاء ممثلين لمؤسسات أجنبية بمزاولة أعمال الوساطة وفق الشروط المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة وشريطة أن يكون للمؤسسة كفيل مواطن.

٣- ان لا يتضمن اسم الشركة التجاري كلمة مصرف أو بنك، وان يكون هذا الاسم مكتوباً باللغة العربية.

٤- ان تكون الإدارة في شركات الأشخاص بيد واحد أو أكثر من الشركاء أو بواسطة أي شخص طبيعي ينوب عنهم بموجب تفويض مصدق من قبل الجهات الرسمية المختصة.

المادة السادسة

تقدم طلبات الترخيص الى المصرف المركزي مرفقة بجميع المستندات التي تثبت توفر الشروط المبينة في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القرار.

المادة السابعة

يلتزم الوسيط بمايلي :

١- مسك السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات اللازمة لتكوين جميع المعاملات التي يقومون بها وحفظ الوثائق المتعلقة بهذه المعاملات وتكون السجلات المذكورة خاضعة للتدقيق من قبل مدقق

حسابات يعيق الوسيط ووافق عليه المصرف المركزي.

- ٢- التقيد بأحكام القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م الخاصة بمهنة الوساطة وبالاظمة والقرارات والتعليمات والتوجيهات التي يصدرها المصرف المركزي.
- ٣- اخضاع سجلاتهم ومستنداتهم وحساباتهم لرقابة وتنقيح ومراجعة المصرف المركزي وموافاة المصرف بجميع البيانات والمعلومات والاحصاءات التي يطلبها بالشكل وفي المواعيد التي يحددها.
- ٤- عدم القيام بأي عمل من شأنه الاخلال بواجباتهم كوسطاء والعمل على تنفيذ الصفقات للعملاء بأفضل شروط الشراء او البيع المتاحة.
- ٥- عدم القيام بأية معاملات وهمية قد تؤدي الى عدم الانتقال الحقيقي لأوراق الصفقة او المشاركة في مثل هذه الاعمال.
- ٦- التقيد بالاصول والقواعد السليمة لمزاولة المهنة وعدم نشر او اخفاء أية معلومات قد تؤدي الى تضليل المتعاملين والاضرار بمصالحهم مع تحمل النتائج والمسؤوليات المترتبة على ذلك.
- ٧- عدم تغيير الشكل القانوني أو نسبة الملكية أو رأس المال ولا الانتماء أو الاشتراك مع وسيط آخر الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي.
- ٨- مزاولة المهنة في مكان مناسب.
- ٩- عدم فتح فروع أو تغيير مكان العمل الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي.
- ١٠- أن يتم التعامل بين الوسطاء وعملائهم بموجب أيضاً لات رسمية.
- ١١- الحصول على موافقة خطية مسبقة من مالك الاسهم أو السندات على بيعها.

المادة الثامنة

لا يجوز للوسطاء أو للشركاء في شركات الوساطة سحب اية مبالغ على حساب حصصهم في الارباح السنوية بصورة مسبقة، ولا اقتراض اية مبالغ من محل أو شركة الوساطة.

المادة التاسعة

١- تبدأ السنة المالية للوسيط في الاول من يناير من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من العام نفسه وذلك باستثناء السنة المالية الاولى حيث تبدأ من تاريخ التأسيس وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من العام التالي.

٢- يزيد الوسيط المصرف المركزي خلال ثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية بنسخة معتددة من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لتلك السنة مع تقرير مدقق الحسابات.

المادة العاشرة

على الوسيط الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة في الدولة لمباشرة عملهم وتزويد المصرف المركزي بنسخة من هذه التراخيص والتجديدات التي تطرأ عليها.

المادة الحادية عشرة

على الوسيط تجديد التراخيص الممنوحة اليهم من المصرف المركزي سنوياً على ان يقدم طلب التجديد قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء مدة الترخيص.

المادة الثانية عشرة

للمصرف المركزي ان يحدد من حين لآخر الاتعايب التي يتقاضاها الوسيط لقاء قيامهم بالوساطة بين المشتري والبائع.

المادة الثالثة عشرة

١- للمصرف المركزي ان يسحب الترخيص الممنوح للوسيط وان يشعر الجهات المختصة في الدولة بذلك لسحب الترخيص الممنوح له من قبلها وذلك في أي من الحالات التالية:

أ- اذا لم يباشر الوسيط عمله خلال ستة أشهر من تاريخ الترخيص له من المصرف المركزي.

ب- اذا أوقف أعماله مدة ثلاثة أشهر متواصلة.

ج- اذا أشهر إفلاسه.

د- اذا سحبت الجهة الرسمية المختصة الترخيص الممنوح من قبلها.

هـ- اذا ارتكب الوسيط مخالفة جوهرية للقوانين المرعية او لللائحة والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

٢- يتم سحب الترخيص بقرار من المحافظ تبين فيه أسباب الإلغاء والمهلة المحددة للوسيط لتصفية أعماله طبقاً للقوانين واللائحة المرعية.

المادة الرابعة عشرة

يحق للمصرف المركزي تعديل أحكام هذا القرار في أي وقت يراه مناسباً وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

المادة الخامسة عشرة

على الوسطاء العاملين عند صدور هذا القرار أن يوافقوا أوضاعهم مع أحكامه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره. ويجوز للمحافظ تمديد هذه الفترة لمدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى وذلك إذا كانت هنالك أسباب تدعو لذلك.

المادة السادسة عشرة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سرور بن محمد آل نهيان

رئيس مجلس الإدارة

صدر في ابوظبي

بتاريخ: ٢١ / ٢ / ١٩٨٨م.

**قانون اتحادى رقم (٦) لسنة ١٩٨٥م
فى شأن المصارف والمؤسسات المالية
والشركات الاستثمارية الاسلامية**

قانون اتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥م في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء،
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٧٦م، بإنشاء ديوان المحاسبة.
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م، في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم
المهنة المصرفية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م، في شأن الشركات التجارية،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والصناعة، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي،
وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي :

المادة (١)

يقصد بالمصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية تلك التي تتضمن عقودها
التأسيسية ونظمها الاساسية التزاما بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتباشر نشاطها وفقاً لهذه
الاحكام.

المادة (٢)

١- تؤسس المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية في الدولة وتمارس نشاطها

طبقاً لأحكام هذا القانون.

- ٢- وتخضع هذه المصارف والمؤسسات والشركات للقانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م، والقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م، المشار اليهما وبغيرهما من القوانين والنظم المعمول بها في الدولة ولقواعد العرف السائدة - وذلك كله فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا القانون.
- ٣- وتتخذ تلك المصارف والمؤسسات والشركات شكل شركة المساهمة العامة ويتم تأسيسها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م، المشار اليه وتخضع لترخيص المصرف المركزي ورقابته وتفتيشه طبقاً للقانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م، المشار اليه وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.
- ٤- وتسري أحكام الفقرات السابقة - فيما عدا ما يتعلق بالتأسيس والشكل - على الفروع والمكاتب التي تنشئها في الدولة المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية الاجنبية.

المادة (٢)

- ١- يكون للمصارف الاسلامية الحق في مباشرة جميع أو بعض الخدمات والعمليات المصرفية والتجارية والمالية والاستثمارية، كما يكون لها الحق في مباشرة جميع أنواع الخدمات والعمليات التي تباشرها المصارف المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م، المشار اليه وبدون التقيد بالمدد الواردة فيه سواء تمت هذه الخدمات أو العمليات لحساب المصرف الاسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه، ويكون للمصارف الاسلامية أيضاً الحق في تأسيس الشركات والاسهام في مشاريع قائمة أو تحت التأسيس بشرط أن يكون نشاطها متفقاً مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- ٢- ويكون للمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية الحق في القيام بعمليات التسليف والاقتراض وبغيرها من العمليات المالية وكذلك الاسهام في مشاريع قائمة أو تحت التأسيس، واستثمار أموالها في القيم المنقولة وتلقي الودائع النقدية لاستثمارها طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية.

المادة (٤)

١- تستثنى المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية التي تؤسس في الدولة، وفروع ومكاتب المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية الاجنبية التي يرخص لها بالعمل داخل الدولة من أحكام البند (أ) من المادة (٩٠) والبند (هـ) من المادة (٩٦) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م، المشار اليه.

٢- وتستثنى تلك الجهات من أحكام البند (ب) من المادة (٩٠) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م، المشار اليه وذلك بما لا يتعارض مع أحكام التشريعات المعمول بها في الامارة المعنية.

المادة (٥)

تشكل بقرار من مجلس الوزراء هيئة عليا شرعية تضم عناصر شرعية وقانونية ومصرفية تتولى الرقابة العليا على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية للتحقق من مشروعية معاملاتها وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية كذلك ابداء الرأي فيما يعرض على هذه الجهات من مسائل أثناء ممارستها لنشاطها، ويكون رأي الهيئة العليا ملزماً للجهات المذكورة. وتلحق هذه الهيئة بوزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف.

المادة (٦)

يتعين النص في عقد تأسيس المصرف أو المؤسسة المالية أو الشركة الاستثمارية الاسلامية وفي النظام الاساسي لكل منها على تشكيل هيئة للرقابة الشرعية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تتولى مطابقة معاملاتها وتصرفاتها لأحكام الشريعة الاسلامية وقواعدها ويحدد النظام الاساسي لكل منها كيفية تشكيل هذه الهيئة وأسلوب ممارستها لعملها واختصاصاتها الاخرى. وتعرض أسماء هيئة الرقابة الشرعية على الهيئة العليا المنصوص عليها في المادة السابقة لأجازتها قبل صدور قرار التشكيل.

المادة (٧)

في حالة خضوع المصرف أو المؤسسة المالية أو الشركة الاستثمارية الإسلامية لرقابة ديوان المحاسبة طبقاً للقانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٧٦م، المشار اليه تقتصر مهمة الديوان على الرقابة اللاحقة، ولا يكون للديوان أن يتدخل في تفسير أعمال تلك الجهات أو التعرض لسياساتها.

المادة (٨)

على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية وكذلك فروع ومكاتب المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية الاجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون، أن توفق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال مدة سنة من تاريخ العمل به.

المادة (٩)

على الوزراء والسلطات المختصة في الامارات - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (١٠)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي
بتاريخ: ٣ ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ.
الموافق: ١٥ ديسمبر ١٩٨٥م.

**قانون اتحادى رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م
بشأن تنظيم الوكالات التجارية (٠)
المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ٨٨م**

قانون اتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م بشأن تنظيم الوكالات التجارية (*) المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ٨٨م

نحن زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بعد الاطلاع على أحكام الدستور المؤقت،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢، في شأن اختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له،

وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد، أصدرنا القانون التالي نصه :

مادة (١) * *

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة

الوزارة : وزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة

السلطة المختصة : السلطة المحلية المختصة في الامارة المعنية

اللجنة : لجنة الوكالات التجارية المشكلة وفقا للمادة (٢٧) من هذا القانون

الوكالة التجارية : يقصد بها تمثيل الموكل بواسطة وكيل لتوزيع أو بيع أو عرض أو تقديم سلعة، أو خدمة داخل الدولة نظير عمولة أو ربح.

الموكل : ويقصد به المنتج، أو الصانع في الداخل، أو الخارج أو هو المصدر أو الموزع الحصري المعتمد من المنتج بشرط ألا يزاول المنتج أعمال التسويق بنفسه.

الوكيل : هو الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية دولة الامارات العربية المتحدة أو الشخص الاعتباري المملوك ملكية كاملة لأشخاص طبيعيين مواطنين وتثبت له بمقتضى عقد الوكالة ولاية التصرف فيما يتناوله التوكيل دون أن يجاوز حدوده.

* معدل بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٨.

** معدلة بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨.

مادة (٢) **

تقتصر مزاولة أعمال الوكالة التجارية في الدولة على المواطنين من الأفراد أو الشركات التي تكون مملوكة ملكية كاملة لأشخاص طبيعيين مواطنين.

مادة (٣)

لا يجوز مزاولة أعمال الوكالة التجارية في الدولة إلا لمن يكون اسمه مقيداً في سجل الوكلاء التجاريين المعد لهذا الغرض بالوزارة، ولا يعتد بأي وكالة تجارية غير مقيدة بهذا السجل كما لا تسمع الدعوى بشأنها.

مادة (٤)

يجب لصحة الوكالة عند القيد أن يكون الوكيل مرتبطاً مباشرة بالموكل الأصلي بعقد مكتوب وموثق.

مادة (٥) **

للموكل الأصلي أن يستعين بخدمات وكيل واحد في الدولة كم منطقة واحدة كما يجوز له أن يستعين بوكيل واحد في كل اماره، أو في عدد من الامارات، على أن يكون توزيع السلع والخدمات محل الوكالة مقصوراً عليه داخل منطقة الوكالة، والوكيل أن يستعين بخدمات موزع في اماره أو عدد من الامارات التي تشملها الوكالة.

مادة (٦) **

يعتبر عقد الوكالة التجارية لمصلحة المتعاقدين المشتركة، وتختص محاكم الدولة بنظر أي نزاع ينشأ عن تنفيذه بين الموكل والوكيل ولا يعتد بأي اتفاق يخالف ذلك.

مادة (٧)

يستحق الوكيل العمولة عن الصفقات التي يبرمها الموكل بنفسه، أو بواسطة غيره في المنطقة المخصصة لنشاط الوكيل، ولو لم تبرم هذه الصفقات نتيجة لسعي هذا الأخير.

مادة (٨) **

لا يجوز للموكل إنهاء عقد الوكالة أو عدم تجديده، ما لم يكن هناك سبب يبرر إنهاء أو عدم تجديده ولا يجوز إعادة قيد الوكالة في سجل الوكلاء التجاريين بأسم وكيل آخر حتى ولو كانت الوكالة السابقة يعقد محدد المدة وذلك ما لم تكن الوكالة الأولى قد فسخت بالتراضي بين الوكيل والموكل أو كانت هناك أسباب جوهريّة تبرر إنهاء الوكالة أو عدم تجديد مدتها تقتنع بها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذا القانون.

مادة (٩)

إذا سحبت الوكالة في وقت غير مناسب أو لسبب لا يد للوكيل فيه، جاز مطالبة الموكل بتعويض عن الأضرار التي لحقت به، وتعد من أحوال إساءة استعمال الحق الموجبة للتعويض المناسب عدم قبول الموكل تجديد مدة عقد الوكالة بعد نهاية مدته الأصلية، إذا أثبت الوكيل أن نشاطه قد أدى إلى نجاح ظاهر في توزيع منتجات الموكل أو الترويج لها، وإن عدم تجديد العقد يلحق بالوكيل أضرار أو يفوت عليه اجتناء الفائدة المرتقبة من جراء جهوده، وذلك ما لم يثبت الموكل أن الوكيل قد ارتكب خطأ يبرر عدم التجديد.

مادة (١٠) **

يقدم طلب القيد في سجل الوكلاء التجاريين إلى الوزارة على النموذج المعد لذلك ويجب أن يشتمل طلب القيد على اسم الوكيل والموكل وجنسية كل منهما وعنوانه والسلع والخدمات موضوع الوكالة التجارية

ومنطقة نشاط الوكيل وتاريخ ابتداء عقد الوكالة وتاريخ انتهائه.
فاذا كان الوكيل التجاري شركة تجارية يجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات المنصوص عليها في
الفقرة السابقة بالإضافة الى اسم الشركة ونوعها ومقدار رأس مالها وعنوان مركزها الرئيسي
وفروعها في الدولة.

ويجب أن يرفق بطلب القيد المستندات المؤيدة له وعلى الأخص مايلي :
(١) الرخصة التجارية للوكيل وشهادة قيده في السجل التجاري الصادرتان عن الدوائر المختصة في
الامارات المعنية وصورة عن كل منها .
(٢) عقد الوكالة موثقاً ومصدقاً عليه من الجهات الرسمية وصورة منه .
ويرد أصل المستند الى صاحب الشأن بعد الاطلاع عليه ومضاهاة الصورة بالأصل.

مادة (١١)

تصدر الوزارة قرارها في طلب القيد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه وفي حال قبول الطلب
يمنح الوكيل شهادة معتمدة تثبت قيده لديها وينشر القرار بقبول الطلب مع التفاصيل المتعلقة به في
الجريدة الرسمية وتخطر به نواشر البلديات والجمارك واتحاد غرف التجارة والصناعة وغرف التجارة
والصناعة المختصة.

مادة (١٢) ••

للوزارة في حالة عدم توفر شروط القيد المنصوص عليها في هذا القانون أن ترفض طلب القيد المقدم
اليها على أن تبين الأسباب التي استندت اليها في هذا الرفض، وعليها اخطار صاحب الشأن بقرار
الرفض خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب مع المستندات مستوفاه وذلك بكتاب مسجل أو بالتسليم
المباشر ويعتبر عدم الرد خلال هذا الشهر قراراً بالرفض وإن رفض طلبه أن يطن في قرار الرفض
أمام المحكمة المدنية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ اخطاره بقرار الرفض أو بعد فوات شهر من
تقديم الطلب يؤن رد وذلك مع مراعاة ما ورد في المادة (١٦) من هذا القانون.

•• معدلة بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨.

مادة (١٣)

يجب على الوكيل التجاري، أو من ينوب عنه قانوناً، أو ورثته حال وفاته أن يتقدموا بطلب الى الوزارة للتأشير في السجل بكل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في هذا القانون وطبقاً للأوضاع المبينة، وذلك خلال ستين يوماً على الأكثر من حصول التغيير أو التعديل. وينشر القرار بقبول الطلب المشار اليه في الفقرة السابقة مع التفاصيل المتعلقة به في الجريدة الرسمية وتخطر به دوائر البلديات والجمارك واتحاد غرف التجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة.

مادة (١٤) **

يجب على الوكيل التجاري، أو من ينوب عنه قانوناً، أو ورثته في حال وفاته عند فسخ عقد الوكالة، أو انقضائه التقدم بطلب الى الوزارة مرفقاً به المستندات المؤيدة، لشطب قيد الوكالة في سجل الوكلاء التجاريين وذلك خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ الفسخ أو الوفاة، أو الانقضاء. وللوزارة اذا ثبت لديها قيام سبب من أسباب شطب الوكالة أن تقوم بهذا الشطب بعد اخطار نوى الشأن بكتاب مسجل للحضور في ميعاد غايته ستون يوماً لسماع اعتراضهم على السبب الموجب للشطب، فاذا تخلفوا عن الحضور أعيد اخطارهم بنفس الطريقة للحضور في ميعاد غايته ستون يوماً أخرى، فاذا تكرر تخلفهم عن الحضور جاز للوزارة أن تقوم من تلقاء نفسها بشطب القيد، بعد أخذ رأي السلطة المختصة.

مادة (١٥)

على الوكيل التجاري اذا زال عنه شرط من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، أن يتقدم الى الوزارة بطلب شطب قيده من سجل الوكلاء التجاريين خلال ستين يوماً على الأكثر من تحقق سبب الشطب، وعلى الوزارة أن تقوم بشطب القيد من السجل. وللوزارة شطب القيد من تلقاء نفسها متى تحققت من توفر أسبابه وذلك طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة.

مادة (١٦) **

يجب أن يرفق بطلب القيد، أو التعديل، أو الشطب المستندات المؤيدة له، ويجوز للوزارة قبول هذه الطلبات مع تكليف الطالب باستيفاء المستندات اللازمة.

مادة (١٧)

على الوزارة إخطار دوائر البلديات والجمارك، واتحاد غرف التجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة في الدولة بأسماء الوكلاء المقيدين لديها في سجل الوكلاء التجاريين وما يطرأ على القيد من تغيير، أو تعديل، أو شطب، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ القيد، أو التعديل أو الشطب.

مادة (١٨)

يجوز لكل ذي مصلحة أن يحصل من الجهة المختصة على مستخرج من صحيفة القيد في السجل كما يكون له أن يحصل على شهادة بعدم إجراء القيد.

مادة (١٩)

تحدد اللائحة التنفيذية للقانون الرسوم المستحقة عن طلب القيد في سجل الوكلاء التجاريين أو طلب التأشير في السجل بتغيير، أو تعديل بياناته، وكذلك الرسوم المستحقة للحصول على مستخرج رسمي من صحيفة القيد.

مادة (٢٠)

يجب على الوكلاء التجاريين القائمين عند العمل بأحكام هذا القانون أن يتقدموا بطلب قيدهم في السجل طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عنها فيه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

وعلى أولئك الذين لم يستوفوا الشروط المقررة في هذا القانون أن يعدلوا أوضاعهم وفق أحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به.

وإذا لم تستوف الوكالة التجارية الشروط المقررة لها خلال الفترة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أعتبرت منقضية بقوة القانون.

مادة (٢١)

يجب على الوكلاء التجاريين توفير قطع الغيار، والأدوات والمواد والملحقات، والتوايع اللازمة، والكافية لصيانة ما يستوردونه من السلع المعمرة.

مادة (٢٢) **

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف درهم كل من يزاول أعمال الوكالة التجارية خلافاً لأحكام هذا القانون، وعلى قلم كتاب المحكمة اخطار الوزارة والسلطة المختصة واتحاد غرف التجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة التي باشر الوكيل العمل في دائرتها بالحكم فور صدوره.

مادة (٢٣) **

لا يجوز لأحد ادخال بضاعة أو منتجات أو مصنوعات أو مواد أو غير ذلك من أموال موضوع أية وكالة تجارية مقيدة في الوزارة باسم غيره بقصد الاتجار عن غير طريق الوكيل، وعلى دوائر الجمارك في الامارات عدم الافراج عن هذه المستوردات الواردة عن غير طريق الوكيل الا بموافقة الوزارة أو الوكيل، وعلى دوائر الجمارك والسلطات المختصة في الامارات كل فيما يخصه بناء على طلب الوزارة الحجز على تلك المستوردات وايداعها في مخازن الموانئ أو مخازن المستورد حتى يتم الفصل في النزاع.

** معدلة بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨.

مادة (٢٤)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء، أو أي قانون جزائي آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف درهم كل من يرتكب فعلاً من الأفعال الآتية:

(أ) قدم عمداً للسلطة المختصة، أو أية جهة رسمية أخرى بيانات غير صحيحة بشأن القيد أو شطب، أو التأشير في سجل الوكلاء التجاريين، فإذا ترتب على البيانات غير الصحيحة قيد أو شطب، أو تأشير على خلاف أحكام هذا القانون أمرت المحكمة - فضلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة بشطب القيد، أو الغاء التأشير، أو الغاء الشطب حسب الأحوال وينشر الحكم في الجريدة الرسمية.

(ب) أثبت بالمطبوعات، أو المكاتبات المتعلقة بالأعمال التجارية أو نشر بأية وسيلة من وسائل النشر وعلى خلاف الحقيقة أنه وكيل تجاري لشخص طبيعي، أو معنوي، أو وكيل لتصريف أو بيع، أو توزيع بضاعة، أو منتجات، أو مواد، أو غير ذلك من أموال.

وتأمر المحكمة في جميع الأحوال بتصحيح هذه البيانات وفقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها وينشر الحكم في الجريدة الرسمية.

مادة (٢٥) *

يعاقب بغرامة تقررها المحاكم كل من يخالف أحكام المادة (٢١) من هذا القانون.

مادة (٢٦)

بالإضافة إلى العقوبات الواردة في هذا القانون يكون للمحكمة المختصة أن تأمر بإغلاق المكان الذي يباشر فيه الوكيل التجاري عمله.

وللسلطة المختصة أن تقرر إعادة فتح المكان بناء على طلب نوى الشأن عند إزالة أسباب الغلق أو بغرض التصفية.

* الغيت بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٨.

مادة (٢٧) *

تشكل لجنة الوكالات التجارية من كل من :

(١) وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة

(رئيساً)

(٢) ممثل عن البلدية في كل امانة معنية يختاره رئيس البلدية

(عضواً)

(٣) ممثل عن أعضاء مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة

(عضواً)

في كل امانة معنية يختاره رئيس الغرفة.

(عضواً)

(٤) ممثل عن الامانة العامة للبلديات يختاره مجلس الامانة العامة للبلديات

(٥) ممثل عن اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة

(عضواً)

يختاره مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ويكون للجنة مقرر يختاره الوزير، لا يكون له صوت معنود في مداولات اللجنة.

مادة (٢٨) **

تختص اللجنة بالنظر في أي نزاع ينشأ بسبب الوكالة التجارية، ويجب عليها البدء في نظر النزاع خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليها، وللمجنة أن تستعين في سبيل أداء مهامها بمن تراه مناسباً بتكليف خطي ويحظر على هؤلاء افشاء الامور التي يطلعون عليها بحكم عملهم.

مادة (٢٩) **

يكون لموظفي الوزارة والسلطة المختصة المكلفين بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون حق الاطلاع على المستندات والأوراق المتعلقة بقيام الوكالة والقيد في السجل لاثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وإحالة الامر الى السلطات المختصة بالتحقيق والمحاكمة وعلى الوكيل التجاري أن يقدم للموظفين المذكورين البيانات والمعلومات والوثائق التي يطلبونها لأداء عملهم، وعلى نواشر الشرطة في الامارات تمكين هؤلاء الموظفين من أداء عملهم لضبط وأثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له.

** معدلة بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨.

• مادة (٢٠)

يصدر بتحديد أسماء الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ويحدد القرار الصادر في هذا الشأن الاجراءات الواجب اتباعها في اثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون. ويحظر على هؤلاء الموظفين افشاء الامور التي يطلعون عليها بحكم وظائفهم اذا كانت سرية بطبيعتها وكل من يخالف منهم هذا الحظر يجازى تأديبياً، وذلك مع عدم الاخلال بالمسؤولية المدنية، أو الجنائية.

مادة (٢١)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٢٢)

على وزير الاقتصاد والتجارة تنفيذ هذا القانون وأصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه.

مادة (٢٣)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة بأبوظبي

في ١١ شوال ١٤٠١ هـ

الموافق ١١/ أغسطس ١٩٨١.

• معدلة بالقانون الاتحادي رقم (١٤) سنة ١٩٨٨.

**قرار وزارى رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٩م
باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي
رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م
في شأن تنظيم الوكالات التجارية**

قرار وزاري رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٩م باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م في شأن تنظيم الوكالات التجارية

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م في شأن تنظيم الوكالات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ١٩٨٨م في شأن شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية ورسوم القيد في سجل الوكالات التجارية وطلب مستخرجات رسمية من السجلات ورسوم القيد والتأشير في سجل شركات التأمين وسجل وكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨١م باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م في شأن تنظيم الوكالات التجارية المعدل بالقرار الوزاري رقم (٢) لسنة ١٩٨٥م.

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة،

قرر:-

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقضى سياق النص بغير ذلك.

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة

الادارة المختصة : ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة التي تشملها منطقة الوكالة،

فاذا كانت منطقة الوكالة تشمل أكثر من امانة فيقصد به مكتب الوزارة

المختص بالامارة التي يقع بها المركز الرئيسي لمنشأة الوكيل التجاري.

السجل : سجل الوكلاء التجاريين بالوزارة.

مادة (٢)

يعد بالادارة المختصة سجل خاص يسمى «سجل الوكلاء التجاريين» تقيد به أسماء الوكلاء التجاريين

الذين يزاوون أعمال الوكالة التجارية في الدولة أفراد كانوا أم شركات.

ويدون في هذا السجل جميع البيانات المنصوص عليها في هذه اللائحة ويؤشر فيه بكل تغيير أو تعديل يطرأ عليها .

مادة (٣)

يجب على الوكيل التجاري في حالة حصوله على وكالة تجارية أن يتقدم الى مكتب الوزارة المختص لقيد الوكالة في السجل.

وتحدر طلبات القيد لكل وكالة على حدة على النموذج المخصص لذلك من ثلاث نسخ توقع من صاحب الشأن.

مادة (٤)

يجب أن يرفق بطلب القيد المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به وعلى الاخص ما يأتي :-

(١) عقد الوكالة موثقاً ومصدقاً عليه من الجهات الرسمية وصورة منه.

(٢) الرخصة التجارية للوكيل التجاري وشهادة قيده في السجل التجاري الصادرتان له من النوائر المختصة في الامارات وصورة عن كل منها ، ويجوز للوكيل أن يستعين بخدمات موزع لتوزيع منتجات الوكالة في امارة أو عدد من الامارات التي تشملها الوكالة وذلك بشرط أن يكون من المرخص لهم بمزاولة العمل التجاري في الامارة أو الامارات المعنية.

(٣) خلاصة قيد صاحب منشأة الوكيل التجاري أو هويته وصورة منها اذا كان منشأة فردية.

(٤) اذا كان الوكيل التجاري شركة تجارية فيجب أن يرفق بالطلب عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي مصدقاً عليها من الجهة المختصة وصورة عن كل منهما مع خلاصة قيد كل شريك أو هويته وصورة من كل منهما أو شهادة رسمية تثبت ان الشركة مملوكة ملكية كاملة لاشخاص طبيعيين مواطنين.

الشركة مملوكة ملكية كاملة لأشخاص طبيعيين مواطنين ويرد أصل المستند الى صاحب الشأن بعد الاطلاع عليه ومضاماته بالصورة التي ترفق بطلب القيد.

مادة (٥)

على الوكيل التجاري أو من ينوب عنه قانوناً أو ورثته في حال وفاته أن يخطر الوزارة بكل تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات طلب القيد أو الوثائق والمستندات المرفقة به ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المعد لذلك من ثلاث نسخ توقع من صاحب الشأن وذلك خلال ستين يوماً على الأكثر من حصول التغيير أو التعديل ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به.

مادة (٦)

على الوكيل التجاري أو من ينوب عنه قانوناً أو ورثته في حالة وفاته عند فسخ عقد الوكالة أو انقضائه أو اذا زال عنه شرط من الشروط المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م المشار اليه ان يتقدم الى مكتب الوزارة المختص بطلب شطب قيد الوكالة من السجل، ويقدم الطلب على النموذج المعد لذلك من ثلاث نسخ توقع من صاحب الشأن خلال ستين يوماً على الأكثر من تحقق سبب الشطب ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة لصحة ما ورد به.

مادة (٧)

يقوم مكتب الوزارة المختص بالتحقق من شخصية مقدم الطلب وصفته، ويجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه غيره في تقديم الطلب بموجب توكيل ترفق صورته فاذا كان التوكيل عرفياً يجب أن يكون مقروناً بتصديق الجهات المختصة، كما يتحقق المكتب المختص من أن بيانات الطلب مكتوبة بخط واضح وبدون تحشير أو كشط وأن الطالب قد وقع على كل اضافة أو تصحيح بهامشها.

مادة (٨)

تقيد طلبات القيد أو التأشير في سجل الوارد بعد دفع الرسوم المقررة كما تقيد طلبات الشطب في سجل الوارد وترقم بأرقام متتابعة حسب تواريخ ايداعها ويبدأ الترقيم من أول يناير من كل سنة، ويؤشر على الطلب بالرقم المتتابع وتاريخ الايداع ويسلم مقدمه ايضاً لا يتضمن اسم الطالب وتاريخ تقديم الطلب وموضوعه والمستندات المرفقة به.

مادة (٩)

يقوم مكتب الوزارة المختص بفحص الطلب واحالته الى الادارة المختصة مشفوعاً بنتيجة الفحص خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه، وعلى الادارة المذكورة أن تقوم بفحص الطلب ولها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه أن تطلب من الوكيل التجاري بموجب خطاب مسجل أو بالتسليم المباشر استكمال ما ترى ضرورة تقديمه من مستندات أو استيفاء بيانات الطلب أو تعديله بما يتفق وأحكام القانون وهذا القرار أو عقد الوكالة، وعلى الادارة المختصة في حالة عدم توافر شروط القيد أو التأشير أو الشطب أن تخطر الوكيل التجاري بقرار الرفض مع أسبابه خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب مع المستندات مستوفاة وذلك بكتاب مسجل أو بالتسليم المباشر.

مادة (١٠)

تقوم الادارة المختصة بقيد طلبات القيد المقبولة في السجل بحسب ترتيب ايداعها، ويجرى القيد بتدوين بيانات الطلب في الخانات المخصصة لها في السجل، ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة.

ويعطي الوكيل التجاري شهادة تفيد قيد الوكالة في السجل مع احدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بحصول القيد، وتكون شهادة القيد صالحة لنفس مدة قيد الوكالة.

مادة (١١)

تقوم الادارة المختصة في حالة قبول طلب التأشير بتغيير أو تعديل البيانات المقيمة في السجل بشطب تلك البيانات بالمداد الاحمر وتدوين البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له، ويعطي الوكيل التجاري احدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتغيير أو التعديل وتاريخه.

مادة (١٢)

تقوم الادارة المختصة في حالة قبولها طلب شطب الوكالة بشطب قيدها من السجل ويكون ذلك بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على الصحيفة الخاصة بهذه الوكالة ويشار في هامش السجل الى تاريخ الشطب وسببه، ويسلم الوكيل التجاري احدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بحصول الشطب.

مادة (١٣)

تقوم الادارة المختصة في حالة شطب الوكالة وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٤) من القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١م المشار اليه باتباع نفس الاجراءات المشار اليها في المادة السابقة ويخطر الوكيل التجاري بالشطب بموجب خطاب مسجل.

مادة (١٤)

إذا كانت الوكالة محددة المدة على الوكيل التجاري عند انتهاء صلاحية شهادة قيد الوكالة أن يتقدم الى مكتب الوزارة المختص بطلب للتأشير بتجديد قيد الوكالة في السجل، ويقدم الطلب على النموذج المخصص لذلك من ثلاث نسخ توقع من صاحب الشأن.

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة لصحة ما ورد به وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القرار.

ويقيد طلب التأشير بتجديد القيد في سجل الوارد وفقاً لأحكام المادة (٨) من هذا القرار بعد دفع الرسوم المقررة ويتخذ بشأنه نفس الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القرار.

مادة (١٥)

ينشر في الجريدة الرسمية البيانات الآتية مما يتم قيده في السجل :-

- (١) اسم الوكيل وعنوانه واسم الموكل وجنسيته وعنوانه.
- (٢) تاريخ قيد الوكالة ورقم القيد ومدة الوكالة.
- (٣) منطقة نشاط الوكيل.
- (٤) الاموال والسلع والخدمات موضوع الوكالة والاسم التجاري لها.

كما ينشر في الجريدة الرسمية كل تعديل في البيانات المنونة في السجل المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

مادة (١٦)

تخطر دوائر البلديات والجمارك واتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة بالبيانات المشار اليها في المادة السابقة وما يطرأ عليها من تعديل أو شطب وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ القيد أو التعديل أو الشطب.

مادة (١٧)

يجوز لكل ذي مصلحة بعد قيامه بدفع الرسوم المقررة ان يحصل من الادارة المختصة على مستخرج من صحيفة القيد.

مادة (١٨)

تفرد لكل وكالة تجارية صحيفة خاصة في السجل ويكون السجل على شكل جدول وفقاً للنموذج الذي تعده الادارة المختصة، وترقم صفحات السجل بأرقام مسلسلية وتختتم بخاتم الوزارة، وتكون طلبات القيد والتأشير والشطب وفقاً للنماذج التي تعدها الادارة المذكورة.

مادة (١٩)

تمسك ادارة الشئون التجارية فهارس منظمة لكل من :-

- (١) أسماء الوكلاء.
- (٢) أسماء الموكليين.
- (٣) أنواع البضائع محل الوكالة.
- (٤) الاسم التجاري للبضاعة.

مادة (٢٠)

تحصل الرسوم التالية عند اتخاذ الاجراءات الموضحة قرين كل منها :-

الاجـــــراء	الرسوم المقرر بالدرهم
--------------	-----------------------

١- رسم طلب قيد وكالة تجارية في السجل	٤٠٠٠ (أربعة آلاف درهم)
--------------------------------------	------------------------

٢٥٠ (مائتان وخمسون درهم)

٢- رسم طلب تأشير في السجل

٢٠٠ (مائتي درهم)

٣- رسم طلب مستخرج رسمي من صحيفة القيد

مادة (٢١)

يلغي قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨١م والقرار الوزاري رقم (٢) لسنة ١٩٨٥م المعدل له.

مادة (٢٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في ابوظبي
بتاريخ: ١٢ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ
الموافق: ١٥ يونيو ١٩٨٩م

**قانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١م
بشأن القانون التجاري البحري**

قانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ م (*) بشأن القانون التجاري البحري

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء،
والقوانين المعدلة له،
وبناء على ما عرضه وزير العدل والشئون الاسلامية والاوقاف ووزير المواصلات، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي :

«باب تمهيدى»

الفصل الاول

تعريف

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى مغايراً :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة

الحكومة : حكومة دولة الامارات العربية المتحدة أو حكومة احدى الامارات الاعضاء.

الوزارة : وزارة المواصلات.

الوزير : وزير المواصلات

الادارة : ادارة التفتيش البحري بوزارة المواصلات

المكتب : مكتب تسجيل السفن المختص.

السجل الخاص : سجل السفن في مكاتب التسجيل في موانئ الدولة التي يحددها الوزير.

السجل العام : سجل السفن في ادارة التفتيش البحري

* عدل هذا القانون بالقانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ والنشر على صفحة (٥٥ ع) من هذه المجموعة

الفصل الثاني

أحكام عامة

مادة (٢)

تفسر أحكام هذا القانون باعتبار أن السياسة العامة التي يستهدفها هي النهوض بالتجارة الداخلية والخارجية للدولة، وكذلك انشاء وتطوير أسطول كفاء بحيث يعمل علمها بما يكفل تحقيق أمنها ونموها الاقتصادي ومصالح شعبها.

مادة (٣)

- لتحقيق السياسة العامة المشار إليها في المادة السابقة، تعفى من الضرائب على اختلاف أنواعها :
- أ- رؤوس الاموال المسهمة أو المشتغلة في السفن المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون أو في مشروع يكون نشاطه الرئيسي تملك مثل هذه السفن.
- ب- الأرباح التي تنتج عن مباشرة السفن المشار إليها في البند السابق لنشاطها.
- ج- القروض وتكلفتها التي تقدم الى ملاك السفن المسجلة أو التي تسجل وفقاً لأحكام هذا القانون اذا كان الغرض من القرض هو انشاء السفينة أو كسب ملكيتها أو إعادة بنائها أو اصلاحها أو تشغيلها.

مادة (٤)

لا تخل أحكام المادة السابقة بحق الدولة في فرض رسوم على تسجيل السفن أو ضريبة سنوية على الحمولة الطنية أو أية رسوم أو ضرائب أخرى نص عليها هذا القانون.

مادة (٥)

السفن التي يقتصر نشاطها على الملاحة الساحلية بين موانئ الدولة أو في أعمال الموانئ أو

المرافء فيها يجوز اخضاعها لانتظمة أو لقواعد خاصة فيما يتعلق بالضرائب أو الرسوم التي تفرض على نشاطها.

مادة (٦)

القروض الاجنبية المستغلة في السفن وفقاً لأحكام البند (ج) من المادة الثالثة من هذا القانون يجوز تحويلها مع تكلفتها الى الخارج بالعملة التي قدمت بها دون الخضوع للقيود المفروضة أو التي تفرض في هذا الشأن.

مادة (٧)

- ١- تكون أولوية نقل البضائع بين موانئ الدولة وكذلك البضائع التي تستوردها أو تصدرها للسفن التي تحمل علمها ثم للسفن التي تحمل علم إحدى الدول العربية دون تمييز بينها.
- ٢- ويصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك.

مادة (٨)

- ١- لا تخل أحكام هذا القانون بالاتفاقيات النولية المصادق عليها من النولة.
- ٢- وتصري فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون :
- أ- الاعراف البحرية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- ب- قواعد العدالة.

مادة (٩)

لا تخل العقوبات الواردة في هذا القانون بتطبيق أية عقوبة أشد يقضي بها قانون آخر.

مادة (١٠)

تحسب المدد والمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الشمسي.

الباب الاول السفينة

**تعريفها وتحديد جنسيتها وتسجيلها والرقابة عليها
وواجباتها وملكيتهما والحقوق العينية عليها
الفصل الاول
تعريف السفينة وتحديد جنسيتها**

مادة (١١)

- ١- السفينة هي كل منشأة تعمل عادة أو تكون معدة للعمل في الملاحة البحرية وذلك دون اعتبار لقوتها أو حمولاتها أو الغرض من ملاحتها.
- ٢- وفي تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر من السفن الحوامات التي تستخدم لأغراض تجارية أو غير تجارية.
- ٣- تعتبر جزءاً من السفينة وتتخذ حكمها جميع ملحقاتها اللازمة لاستقلالها.

مادة (١٢)

تعتبر السفينة من المنقولات وتطبق عليها أحكامها، ما لم يرد نص في هذا القانون بسريان بعض أحكام العقارات عليها.

مادة (١٣)

يجب ان يكون لكل سفينة، اسم تحمله، وجنسية تتمتع بها وعلم ترفعه وميناء تسجيل فيه.

مادة (١٤)

- ١- تكتسب السفينة جنسية الدولة اذا كانت مسجلة في أحد موانئها وكانت مملوكة لشخص طبيعي أو اعتباري متمتع بالجنسية المذكورة، وإذا كانت السفينة مملوكة لعدة أشخاص على الشيوع وجب لاكتسابها جنسية الدولة أن يكون جميع مالكيها متمتعين بهذه الجنسية.
- ٢- وإذا كان المالك شركة تضامن وجب أن يكون جميع الشركاء متمتعين بجنسية الدولة. فإذا كانت شركة توصية وجب أن يكون جميع الشركاء المتضامنين ممن يتمتعون بالجنسية المذكورة وأن يكون ثلثا رأس المال على الأقل مملوكاً لأشخاص يتمتعون بهذه الجنسية. وفي الشركات ذات المسؤولية المحدودة يجب أن يكون ٥١٪ من رأس المال على الأقل مملوكاً لأشخاص يتمتعون بجنسية الدولة وأن يكون المديرون ممن يتمتعون بهذه الجنسية. وفي شركات المضاربة يجب أن يكون جميع المضاربين ممن يتمتعون بجنسية الدولة وأن يكون ٥١٪ من رأس المال على الأقل مملوكاً لأشخاص يتمتعون بهذه الجنسية. وفي الشركات المساهمة يجب أن يكون ٥١٪ من رأس المال على الأقل مملوكاً لأشخاص يتمتعون بجنسية الدولة وأن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة ومن بينهم رئيس المجلس ممن يتمتعون بالجنسية المذكورة، ولا يسري هذا الحكم على الشركات المساهمة التي تشارك الحكومة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في تأسيسها.
- ٣- وإذا كانت السفينة مملوكة لشخص اعتباري تسهم في رأس ماله أكثر من دولة ويتمتع بجنسيات الدول المسهمة وفقاً لاتفاقيات دولية وكانت جنسية الدولة من بينها فإنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح السفينة هذه الجنسية من أجل تسجيلها وتحقيق الأغراض المشروعة للملكها.
- ٤- وتعتبر في حكم السفن المتمتعة بجنسية الدولة السفن المصايرة لمخالفاتها قوانين الدولة، وكذلك السفن السائبة في البحر التي تلتقطها سفن تحمل جنسية الدولة.

مادة (١٥)

على كل سفينة تتمتع بجنسية الدولة طبقاً للمادة السابقة أن ترفع علم الدولة ولا يجوز لها أن ترفع علم دولة أخرى إلا في الحالات التي يجري العرف البحري على ذلك، ولا يجوز لغير السفن الوطنية رفع علم الدولة إلا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (١٦)

١- لا يجوز لغير السفن الوطنية القيام بأي عمل من أعمال الملاحة الآتية :

أ- الملاحة الساحلية بين موانئ الدولة.

ب- القطر والارشاد في موانئ الدولة.

ج- الصيد والنزعة في المياه الإقليمية.

٢- واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز الترخيص للسفن التي تحمل جنسية أجنبية بالقيام بعمل أو أكثر من الاعمال المشار إليها في الفقرة المذكورة وذلك للمدد ووفقاً للشروط وطبقاً للاوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد أخذ رأي الجهات المختصة.

مادة (١٧)

تسري أحكام التشريعات الجنائية النافذة في الدولة على الجرائم التي ترتكب على ظهر سفينة ترفع علم الدولة.

الفصل الثاني تسجيل السفن

مادة (١٨)

١- لا يجوز لاية سفينة أن تسير في البحر تحت علم الدولة الا اذا كانت مسجلة وفقاً لاحكام هذا القانون.

٢- ويعفي من التسجيل السفن المخصصة للصيد أو للترعة أو المستغلة في التجارة والتي لا تزيد الممولة الكلية لاي منها على عشرة أطنان، كما تعفى من التسجيل الموانع والبراطيم والصنادل والقاطرات والقوارب والرافعات والكرافات وقوارب الغطاسة وغير ذلك من المنشآت العائمة التي تعمل داخل موانئ الدولة.

٣- ويجوز تسجيل السفن والمنشآت المشار اليها في الفقرة السابقة اذا طلب مالكوها ذلك كما يجوز اخضاعها لاحكام التسجيل كلها أو بعضها بقرار من مجلس الوزراء.

مادة (١٩)

لا يجوز بغير موافقة مجلس الوزراء تسجيل أية ناقلة للنفط أو للغاز اذا كان عمرها يزيد على عشر سنوات في الاول من شهر يناير من السنة التي يراد اجراء التسجيل فيها وذلك اعتباراً من تاريخ اتمام تشييد الناقلة المطلوب تسجيلها.

مادة (٢٠)

تختص ادارة التفتيش البحري بتسجيل السفن وينشأ لهذا الغرض سجل عام بها كذلك سجلات خاصة في مكاتب التسجيل في موانئ الدولة التي يصدر بتعيينها قرار من الوزير.

مادة (٢١)

- ١- ترقم صحائف السجل الخاص ويوضع على كل منها خاتم مكتب التسجيل وتخصص لكل سفينة صحيفة أو أكثر في هذا السجل ويكون رقمها هو رقم تسجيل السفينة.
- ٢- وتدرج في السجل العام جميع البيانات التي ترسل إليه من مكاتب التسجيل من واقع سجلاتها، ولا يتم تسجيل السفينة إلا بعد ادراج بياناتها في السجل العام.

مادة (٢٢)

- تعد مكاتب التسجيل دفترًا تقيد فيه طلبات التسجيل بأرقام متتابعة حسب الترتيب الزمني لورودها كما تثبت به المستندات المؤيدة لها، ويسلم طالب التسجيل أيضًا يذكر فيه رقم القيد وتاريخه.

مادة (٢٣)

- ١- لا يجوز تسجيل السفينة قبل قياسها بمعرفة الإدارة لتقدير حمولتها الاجمالية الصافية واتحديد أبعادها، وكذلك تعيين كل أوصافها وخصائصها.
- ٢- ويصدر بتحديد الأوصاف والخصائص وقواعد وأجراءات القياس وشروط منح شهادة القياس قرار من الوزير وذلك بمراعاة المقاييس التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية أو التي يجري عليها العمل لدى هيئات التصنيف العالمية التي تكون شهادتها معتمدة في الدولة.
- ٣- ويجوز للإدارة اعتماد قياسات السفينة التي سبق تسجيلها في بلد أجنبي إذا كانت لديها شهادة قياس صادرة من إحدى هيئات التصنيف المعتمدة.
- ٤- وإذا كانت قد أجريت على السفينة أية تعديلات لاحقة تؤثر على تلك القياسات فللإدارة أن تطلب إجراء قياسات جديدة على الأجزاء التي تأثرت بتلك التعديلات.

مادة (٢٤)

إذا كانت السفينة حديثة البناء ولم يسبق تسجيلها يجب على طالب التسجيل أن يقدم شهادة من الجهة التي قامت ببنائها أو أشرفت عليه، وتتضمن هذه الشهادة كل المعلومات المتعلقة بالسفينة كلصافها وخصائصها وقياساتها ونوعها وتاريخ ومكان بنائها والجهة التي تم البناء لحسابها.

مادة (٢٥)

يجب على مالك السفينة قبل تقديم طلب تسجيلها أن يحصل على موافقة الإدارة على اسم السفينة ولا يجوز تغييره إلا بموافقتها، على أنه إذا كانت السفينة مرهونة فلا يجوز تغيير اسمها قبل الحصول على موافقة كتابية من الدائن المرتهن.

مادة (٢٦)

- ١- استثناء من حكم المادة (١٨) وبأن أخلل بأحكام المادة (١٦) لا يجوز تسيير سفن النزهة المملوكة لأجانب مقيمين في الدولة قبل تسجيلها في سجل السفن ويلغى الترخيص إذا استعملت السفينة في غير أغراض النزهة وعلى الجهة الإدارية المختصة إخطار مكتب التسجيل بذلك ليقوم بشطب التسجيل.
- ٢- ولا يجوز لهذه السفن أن ترفع علم الدولة وعليها رفع علم دولة صاحبها.

مادة (٢٧)

- ١- يكون تسجيل السفينة بناء على طلب من المالك إلى مكتب التسجيل ويجب أن يشتمل طلب التسجيل على البيانات الآتية :
 - أ- اسم السفينة.
 - ب- الاسماء السابقة للسفينة وآخر ميناء مسجلة فيه.

ج- تاريخ ومكان انشاء السفينة واسم وعنوان المصنع أو الحوض الذي قام بإنشائها.

د- نوع السفينة وحمولتها وأبعادها .

هـ- اسم المالك أو المالكين على الشيوخ والقابهم ومهنهم وديانتهم وجنسياتهم ومحال اقامتهم مع بيان حصة كل مالك منهم على الشيوخ والأغلبية المتفق عليها والتي تتبع في كل ما يتعلق بمصلحة الشركاء المشتركة.

و- اسم الشركة المالكة ونوعها ومقرها وأسماء وجنسيات أعضاء مجلس إدارتها ومديريها والمضاربين فيها وجميع البيانات التي تعين على التحقق من الشروط المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون.

ز- اسم ريان السفينة وجنسيته وموطنه ومؤهلاته البحرية.

ح- اسم جهاز السفينة وجنسيته وموطنه.

ط- الرهن ان وجد مع ذكر تاريخه واسم الدائن المرتهن ولقبه ومناخه وجنسيته ومحل اقامته.

ي- الحجز التي تكون قد وقعت على السفينة وجميع البيانات المتعلقة بهذه الحجز.

٢- ويصدر الوزير قراراً بنموذج هذا الطلب.

مادة (٢٨)

على طالب التسجيل أن يرفق بالطلب جميع المستندات والوثائق اللازمة لإثبات صحة البيانات الواردة في طلبه، وعليه أن يقدم شهادة رسمية بشطب السفينة من سجل السفن الاجنبي الذي كانت مسجلة فيه قبل إيلوايتها الى المالك الحالي.

ويحتفظ مكتب التسجيل بأصول المستندات والوثائق المقدمة أو بصور منها.

مادة (٢٩)

يجب تقديم طلب التسجيل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتمام انشاء السفينة أو تملكها، وتبدأ المدة المذكورة من تاريخ دخول السفينة أحد موانئ الدولة اذا كانت السفينة قد أنشئت أو اكتسبت ملكيتها في الخارج وفي هذه الحالة يجوز لقنصل الدولة في مكان انشاء السفينة أو في مكان اكتساب ملكيتها

أو أقرب قنصل للدولة لهذا المكان أن يمنح السفينة بعد فحص مستندات ملكيتها أو أنشائها ترخيصاً مؤقتاً يخولها حق رفع علم الدولة للقيام برحلة واحدة مباشرة الى أحد موانئ الدولة التي بها مكتب تسجيل، ويجوز له بناء على أسباب مقبولة الترخيص لها بالتوقف في موانئ محددة وهي في طريقها الى ذلك الميناء.

مادة (٢٠)

يقوم مكتب التسجيل المقدم اليه الطلب باعلان بيانات الطلب في لوحة الاعلانات بالمكتب المذكور، ويعمم على مكاتب التسجيل بالدولة وينشر ملخصاً من هذه البيانات على نفقة الطالب في صحيفتين يوميتين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان سالف الذكر.

مادة (٢١)

- ١- يجوز لكل ذي مصلحة أن يعترض على التسجيل خلال ستين يوماً من تاريخ حصول النشر في الصحف حسبما هو مبين في المادة السابقة، ولا يقبل الاعتراض بعد انقضاء هذا الميعاد دون أن يخل ذلك بالحق في المطالبة بالتعويض ان كان له محل.
- ٢- وعلى مكتب التسجيل تدوين جميع البيانات في الصحيفة المخصصة للسفينة في السجل الخاص وذلك فور انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة اذا لم يقدم اليه خلاله أي اعتراض.

مادة (٢٢)

- ١- يسلم الاعتراض الى المكتب الذي قدم اليه طلب التسجيل، ويترتب على الاعتراض وقف التسجيل وعلى المعارض اقامة الدعوى أمام المحكمة المدنية التي يقع في دائرتها مكتب التسجيل وذلك خلال ثمانية أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة والا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن، وعلى المحكمة أن تخطر مكتب التسجيل المختص فور اقامة الدعوى.
- ٢- وتحدد المحكمة أقرب جلسة لنظر الاعتراض أو الاعتراضات مع تكليف المعارض اعلان طالب

التسجيل بها قبل موعدها بثلاثة أيام على الأقل، وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض أو في الاعتراضات بحكم واحد على وجه السرعة، ويكون حكمها في هذا الشأن قابلاً للاستئناف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره. والمحكمة أن تصرح لطالب التسجيل باستغلال السفينة مؤقتاً بضمان أو بغير ضمان وفي هذه الحالة تصدر أمراً لمكتب التسجيل بإعطائه فوراً شهادة تسجيل مؤقتة.

مادة (٣٣)

يجوز لمكتب التسجيل الذي قدم إليه طلب التسجيل - بعد أخذ رأي الإدارة أن يصدر شهادة تسجيل مؤقتة تكون نافذة المفعول لرحلة واحدة لمدة ستة أشهر إذا رأى امكان استيفاء أو استكمال المستندات المقدمة من الطالب فيما بعد.

مادة (٣٤)

- ١- إذا لم يقدم لمكتب التسجيل أي اعتراض أو قدم له الاعتراض أو أقيمت الدعوى بشأنه بعد انقضاء ميعادهما أو صدر حكم برفض هذه الدعوى قام المكتب المذكور بتسليم مالك السفينة شهادة بالتسجيل مشتملة على جميع البيانات المدونة في الصحيفة المخصصة للسفينة في سجل السفن وكذلك اشارة النداء اللاسلكي العائد لها.
- ٢- ويجب الاحتفاظ بهذه الشهادة في السفينة لتقديمها الى الإدارة أو مكاتب التسجيل كلما وصلت السفينة الى أي ميناء في الدولة وذلك للاطلاع عليها.
- ٣- ويصدر الوزير قراراً بنموذج شهادة التسجيل.

مادة (٣٥)

- ١- إذا فقدت شهادة التسجيل أو هلكت أو تلفت فيصدر مكتب التسجيل المختص شهادة تسجيل بدلا منها بناء على طلب مالك السفينة بعد التثبت من فقدانها أو هلاكها أو تلفها.

٢- فإذا فقدت الشهادة أو هلكت أو تلفت والسفينة في الخارج كان المالك أو المجهز أو الريان الحق في الحصول من أقرب قنصلية للدولة على ترخيص مؤقت وفقاً لأحكام المادة (٢٩) على أن يسري هذا الترخيص للمدة اللازمة لاستكمال السفينة رحلتها بحسب خط سيرها المبين في جدولها أو لعودتها الى ميناء التسجيل أيهما أقرب.

مادة (٣٦)

على مالك السفينة أو مجهزها أو ريانها أن يبلغ كتابة أقرب مكتب تسجيل في موانئ الدولة أو أقرب قنصلية للدولة إذا كانت السفينة في الخارج عن أي تغيير يلزم إجراؤه في بيانات شهادة التسجيل وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التغيير ويرفق به المستندات اللازمة لإثبات صحة البيانات الجديدة وتؤشر هذه الجهات على شهادة التسجيل بالتغيير المطلوب وعليها أن تخطر فوراً مكتب التسجيل المختص بحصول ذلك التغيير للتأشير به في صحيفة السفينة بسجل السفن.

مادة (٣٧)

١- يجب التأشير في صحيفة التسجيل الخاصة بالسفينة بكل دعوى يكون موضوعها حقاً عينياً عليها وعلى المدعى أن يخطر مكتب التسجيل المختص فوراً بأقامة الدعوى لإجراء التأشير المذكور، وكذلك يجب التأشير في صحيفة التسجيل بالحكم الصادر في الدعوى.

٢- وتشطب القيود الخاصة بالحقوق والدعاوى العينية بناء على اتفاق ذوي الشأن أو بمقتضى حكم بات.

٣- ويسلم طالب الشطب - بدون رسوم - شهادة تفيد حصول الشطب.

مادة (٣٨)

١- إذا غرقت السفينة أو احترقت أو كسرت أو استولى عليها العدو أو هلكت وجب على المالك أو المجهز أو الريان إبلاغ مكتب التسجيل بذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحادث ورد شهادة التسجيل اليه

إذا كان ذلك ممكناً.

- ٢- وإذا انتقلت ملكية السفينة لاجنبي أو فقدت جنسيتها يجب إبلاغ الجهة المذكورة في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة وإعادة شهادة التسجيل إليها، فإذا حدث ذلك والسفينة في الخارج سلعت شهادة التسجيل إلى أقرب قنصلية للدولة لردّها إلى مكتب التسجيل المختص.
- ٣- ويقوم مكتب التسجيل في هذه الحالات بشطب تسجيل السفينة من سجل السفن.

مادة (٣٩)

- ١- إذا شطب تسجيل سفينة حفظت مستنداتها لمدة خمسة وعشرين عاماً من تاريخ الشطب بمكتب التسجيل المختص، أما سجلات السفن فتحفظ بصفة دائمة.
- ٢- وتعين بقرار من الوزير إجراءات الحفظ والجهة التي تقوم به.

مادة (٤٠)

- لكل ذي مصلحة الحق في أن يطلب الحصول على شهادة من مكتب التسجيل المختص مشتملة على البيانات الواردة في سجل السفن بعد أداء الرسم المقرر.

مادة (٤١)

- ١- يجب على مالك السفينة بعد تسجيلها أن يقوم بتنفيذ الإجراءات الآتية :
- أ- كتابة اسم السفينة وميناء تسجيلها على مقدمها ومؤخرها من الجانبين.
- ب- حفر رقم تسجيل السفينة وحمولتها الصافية المسجلة على كبرى عوارض السفينة.
- ج- حفر غاطس السفينة على مقدمها ومؤخرها.
- وتكون كتابة الأسماء والأرقام بالحروف العربية واللاتينية.

٢- ويجوز للوزير أن لا يخضع السفن والمنشآت التي تسجل بناء على طلب مالكيها طبقاً للفقرة (٢) من المادة (١٨) لكل أو بعض هذه الاجراءات.

مادة (٤٢)

١- يستحق عن تسجيل السفينة بموجب أحكام هذا القانون رسم أولى مقداره أربعة دراهم ونصف عن كل طن صاف من حمولة السفينة.

٢- وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يجاوز الحد الاقصى للرسم عشرة آلاف درهم.

مادة (٤٣)

تفرض على كل سفينة مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون ضريبة سنوية مقدارها درهمان عن الطن الصافي، وتستحق هذه الضريبة اعتباراً من أول يناير من كل عام، فإذا كانت السفينة قد سجلت في وقت لاحق استحققت الضريبة بنسبة المدة الواقعة بين تاريخ التسجيل و ٣١ ديسمبر من السنة ذاتها.

مادة (٤٤)

١- يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سير تحت علم الدولة سفينة غير مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون.

٢- ويجوز فضلاً عن ذلك الحكم بمصادرة السفينة.

مادة (٤٥)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سير سفينة بطل مفعول شهادة تسجيلها.

مادة (٤٦)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل مالك أو مجهز أو ريان أخفى أو شوه أو طمس أو محا أي بيان من البيانات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٤١).

مادة (٤٧)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر ويفرامة لا تجاوز خمسة وعشرين ألف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين :

أ- مالك السفينة أو المسؤول عن تسجيلها بحسب الاحوال الذي لا يطلب تسجيلها خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة (٢٩) وكذلك المالك أو من يمثله قانوناً الذي يستعمل الترخيص المؤقت خلافاً لما ورد بالمادة المذكورة.

ب- مالك السفينة أو من يمثله قانوناً الذي لا يطلب قيد التعديلات والتغييرات وفقاً للمادة (٣٦).

ج- مالك السفينة أو من يمثله قانوناً الذي لا يطلب شطب التسجيل في الاحوال المذكورة في المادة (٢٨).

د- كل أجنبي يخالف الاحكام الواردة في المادة (٢٦).

مادة (٤٨)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ويفرامة لا تجاوز خمسين ألف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين مالك السفينة أو ريانها أو وكيل مالكتها الذي يدلى ببيانات كاذبة من أجل الحصول على تسجيل للسفينة أو الاحتفاظ بهذا التسجيل على خلاف أحكام هذا القانون.

مادة (٤٩)

يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف درهم كل من يخالف حكم الفقرة (٢) من المادة (٢٤).

الفصل الثالث الرقابة على السفن ووثائقها

مادة (٥٠)

- ١- يجب على كل سفينة مسجلة في الدولة أن تحصل على ترخيص بالملاحة وإذا كانت تقوم بنقل الأشخاص وجب أن تحصل أيضاً على شهادة السلامة.
- ٢- ويصدر بشروط منح الترخيص والشهادة لائحة تراعى فيها أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الأرواح في البحار وخطوط الشحن وغيرها من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من الدولة وكذلك الأحكام الواردة في هذا الفصل.

مادة (٥١)

- ١- يمنح ترخيص الملاحة وشهادة السلامة بناء على طلب يقدم إلى الإدارة.
- ٢- وتبين اللائحة البيانات التي يجب ذكرها في الطلب والأوراق التي ترفق به.

مادة (٥٢)

- ١- لا يمنح ترخيص الملاحة وشهادة السلامة إلا بعد معاينة السفينة والتحقق من صلاحيتها للملاحة وتوافر سائر الشروط التي تتطلبها الأنظمة واللوائح والاتفاقيات الدولية المصادق عليها ويذكر في الترخيص الحد الأقصى للحمولة وعدد الأشخاص الذين يجوز للسفينة نقلهم بما في ذلك طاقمها.

٢- وإذا كانت السفينة مقيدة لدى إحدى هيئات التصنيف أعفيت من كل معاينة جديدة فيما يتعلق بأجزاء السفينة التي كانت محل مراقبة هذه الهيئة وتحدد اللائحة كيفية إجراء المعاينة المشار إليها في الفقرة الأولى، كما تعين هيئات التصنيف التي تكون شهادتها معتمدة في الدولة.

مادة (٥٣)

١- يكون كل من ترخيص الملاحة وشهادة السلامة ساري المفعول لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة مماثلة ويقدم طلب التجديد بالكيفية وفي المواعيد التي تبينها اللائحة.

٢- وفي جميع الأحوال يجب أن تظل شروط منح الترخيص وشهادة السلامة متوافرة في السفينة طوال مدة سريانها.

٣- فإذا حدث خلال مدة الترخيص أن أصيبت السفينة بتلف من شأنه أن يعرضها للخطر أو أجريت فيها تغييرات جوهرية وجب على الريان إخطار إدارة التفتيش البحري فوراً لتأمر بوقف العمل بترخيص الملاحة وشهادة السلامة، ولا يجوز إعادة العمل بهما إلا بعد إجراء معاينة جديدة.

مادة (٥٤)

إذا انتهت مدة الترخيص أو الشهادة أثناء رحلة السفينة امتد مفعولها بحكم القانون إلى أن تدخل السفينة أول ميناء في الدولة أو أول ميناء أجنبي فيه قنصل لها - وعلى أية حال لا تمتد مدة الترخيص والشهادة لأكثر من ستين يوماً.

مادة (٥٥)

يجوز إجراء معاينة السفينة والحصول على ترخيص الملاحة وشهادة السلامة من ميناء أجنبي إذا اقتضى الأمر ذلك، ويقوم بذلك قنصل الدولة فيها بعد الاستعانة بأحدى هيئات التصنيف المعتمدة فإذا لم يوجد قنصل للدولة بالميناء المذكور أو وجد ولم توجد فيه إحدى هيئات التصنيف المعتمدة جاز أن تقوم بالمعاينة ومنح الترخيص والشهادة الإدارة البحرية المختصة في الميناء الأجنبي وفي جميع

الأحوال على ريان السفينة أن يقدم الترخيص والشهادة الممنوحين وفقاً لأحكام هذه المادة إلى إدارة التفتيش البحري وذلك بمجرد وصول السفينة إلى أول ميناء في الدولة.

مادة (٥٦)

يجوز لإدارة التفتيش البحري أو لقنصل الدولة في الخارج منح السفينة ترخيصاً مؤقتاً بالملاحة للقيام برحلة معينة وذلك في حالة الضرورة.

مادة (٥٧)

لا يجوز لاية سفينة أجنبية أن تبحر من موانئ الدولة أو أن تمر في مياهها الإقليمية إلا إذا كانت تحمل ترخيصاً بالملاحة وشهادة بالسلامة طبقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الأرواح في البحار وخطوط الشحن، وغيرها من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

مادة (٥٨)

١- لإدارة التفتيش البحري في كل وقت أن تباشر في كل ميناء من موانئ الدولة الرقابة والتفتيش على السفن الوطنية وكذلك على السفن الأجنبية التي توجد أو تمر في المياه الإقليمية للدولة.

٢- وتتناول هذه الرقابة فيما يتعلق بالسفن الوطنية التحقق من تسجيل السفينة وحصولها على ترخيص الملاحة وشهادة السلامة وصلاحية الآلات للعمل ووسائل صيانتها وتوافر الشروط النظامية المتعلقة بعدد الملاحين ومؤهلاتهم ومراعاة العدد المسموح به من الركاب وكفاية أدوات النجاة والانقاذ ومراعاة خطوط الشحن والأصول الفنية لشحن البضائع في السفينة أو على سطحها.

٣- وتمنح إدارة التفتيش البحري بعد التحقق مما تقدم شهادة سفر للسفينة عند بدء كل رحلة ولا يجوز أن تبحر السفينة في أية حال قبل الحصول على هذه الشهادة.

٤- وفيما يتعلق بالسفن الاجنبية تتناول الرقابة التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسلامة الارواح في البحار وخطوط الشحن وغيرها من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

٥- ويراعى بقدر الامكان في اجراء الرقابة والتفتيش تجنب تعطيل العمليات التجارية التي تقوم بها السفينة.

مادة (٥٩)

لرئيس ادارة التفتيش البحري أو من يقوم مقامه في الميناء الذي توجد به السفينة أن يأمر بمنعها من السفر اذا لم تتوافر فيها الشروط المبينة بالمادة السابقة كلها أو بعضها وله أن يأمر بالغاء المنع والتصريح لها بالسفر عند استيفائها الشروط المذكورة.

مادة (٦٠)

١- لقناصل الدولة في الخارج بالنسبة للسفن الوطنية ولجنوبي ادارة التفتيش البحري في دوائر اختصاصهم حق الصعود الى السفن للتفتيش عليها والتحقق من توافر الشروط ووجود الوثائق التي يتطلبها هذا القانون والاطلاع عليها.

٢- وتدون أعمالهم في محاضر تسجل ب دفتر اليومية الخاص بالسفينة وتودع صور منها لدى السلطات المختصة.

مادة (٦١)

١- القرارات الصادرة برفض منح ترخيص الملاحة أو شهادة السلامة أو بمنع السفينة من السفر أو بالغاء هذا المنع يجب أن تكون مسببة وتبلغ قرارات الرفض الى الطالب وقرارات منع السفر - أو

التصريح به الى الريان فور صدورهما .

٢- يجوز لذوي الشأن التظلم من القرارات المذكورة الى الوزير خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ القرار، ويجب أن يصدر قراره في التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم التظلم اليه والا اعتبر التظلم مقبولا .

مادة (٦٢)

يجب أن تتوافر في كل سفينة الشروط الصحية والخدمة الطبية وفقاً للائحة تصدر بقرار من الوزير بعد أخذ رأي وزير الصحة وذلك بمراعاة أحكام الاتفاقيات النولية المصادق عليها في هذا الشأن.

مادة (٦٣)

يجب أن يحتفظ في كل سفينة مسجلة في أحد موانئ الدولة بالوثائق الآتية :

- أ- شهادة التسجيل.
- ب- ترخيص الملاحة.
- ج- شهادة السلامة.
- د- دفتر اليومية.
- هـ- دفتر الملاحين ودفتر الآلات.
- و- الجوازات والترخيص الخاصة بالريان والملاحين.
- ز- تصريح السفر والشهادة الصحية.
- ح- بيان بشحنة السفينة مؤشراً عليه من مكتب الجمرک المختص.
- ط- إيصال دفع رسوم الميناء.
- ي- الوثائق الأخرى التي يتطلبها هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

مادة (٦٤)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر ويغرامة لا تجاوز خمسة وعشرين ألف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين :

- أ- مالك السفينة أو من يملكه قانوناً الذي لا يحصل على ترخيص الملاحة وشهادة السلامة.
ب- الريان الذي لا يخطر ادارة التفتيش البحري بالتلف أو التغير الذي حدث بالسفينة وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة (٥٢) من هذا القانون.
ج- ريان السفينة اذا أبحرت دون الحصول على شهادة السفر وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة (٥٨) من هذا القانون.

د- ريان السفينة اذا أبحرت رغم صدور قرار بمنعها من السفر .
هـ- ريان السفينة التي لا توجد بها الاوراق والوثائق المنصوص عليها في المادة (٦٣) من هذا القانون.

مادة (٦٥)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهر ويغرامة لا تجاوز خمسة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين :

أ- كل من يخالف اللوائح والقرارات الخاصة بتنظيم العمل داخل موانئ الدولة وقواعد الملاحة في المياه الإقليمية.

ب- كل من يتسبب في اعاقة عمل الموظفين المكلفين بالتفتيش على السفينة.

ج- مجهز ريان السفينة التي لا تتوافر فيها الخدمات الطبية والصحية المشار اليها في المادة (٦٢) من هذا القانون.

الفصل الرابع الملكية والحقوق العينية على السفينة الفروع الأولى أحكام عامة

مادة (٦٦)

- ١- جميع التصرفات التي يكون موضوعها انشاء أو نقل أو انقضاء حق الملكية على سفينة أو غيره من الحقوق العينية يجب أن تتم بورقة رسمية والا كانت باطلة.
- ٢- فإذا وقعت هذه التصرفات في بلد أجنبي يجب تحريرها أمام قنصل الدولة فيه أو أمام الموظف المحلي المختص عند عدم وجود القنصل.
- ٣- ولا تكون التصرفات المذكورة نافذة بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى غيرهم ما لم تشهر في سجل السفن طبقاً للأوضاع المقررة في القانون.

مادة (٦٧)

- ١- يجب أن يكون عقد بناء السفينة مكتوباً والا كان باطلاً، ويسري هذا الحكم على كل تعديل للعقد.
- ٢- وتبقى ملكية السفينة للباني ولا تنتقل إلى طالب البناء الا بقبوله تسلمها بعد تجربتها ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك.

مادة (٦٨)

- ١- يضمن الباني خلو السفينة من العيوب الخفية ولو قبل المشتري تسلم السفينة بعد تجربتها.
- ٢- ولا تسمح عند الإنكار وعدم العذر الشرعي :
- أ- دعوى ضمان العيوب الخفية بمضي سنة من وقت العلم بالعيوب.
- ب- دعوى ضمان العيوب الخفية وغيرها من دعاوى الضمان بمضي سنتين من وقت تسليم السفينة.

مادة (٦٩)

- ١- لا يجوز لمالك السفينة الوطنية أن يبيعها أو أن يقوم بتفكيكها قبل الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة للدولة في شأنها، فإذا كانت السفينة المذكورة مثقلة برهن تعين كذلك الحصول على موافقة المرتهن.
- ٢- وكل بيع يقع مخالفاً لحكم الفقرة السابقة يكون باطلاً.

مادة (٧٠)

- ١- على مالك السفينة الوطنية الذي يرغب في بيعها لاجنبي أن يخطر الادارة بذلك كتابة وعليها ابلاغ الجهات المعنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطارها، ولهذه الجهات خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ ابلاغها أن تقرر شراء السفينة بثمن يحدد رضاء والا جاز لمالكها أن يبيعها لاجنبي.
- ٢- وإذا بيعت السفينة الوطنية لاجنبي دون استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو تم البيع بثمن مساو أو أقل من الثمن الذي عرضته الجهات المشار اليها كان البيع باطلاً، ويعاقب البائع بغرامة لا تتجاوز قيمة السفينة وقت البيع مع جواز الحكم بمصادرتها.

مادة (٧١)

- ١- على مالك السفينة الوطنية الذي يرغب في تفكيكها أن يخطر الادارة بذلك كتابة، ولا يجوز أن يشرع في تفكيكها الا بعد الحصول على ترخيص منها بذلك، فإذا انقضت مدة خمسة وأربعين يوماً على الاخطار دون أن تبدي الادارة رأيها اعتبر الترخيص ممنوحاً.
- ٢- ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة بغرامة لا تتجاوز مائة ألف درهم.

مادة (٧٢)

إذا تم بيع السفينة لشخص يتمتع بجنسية الدولة يجب عليه أن يحصل على شهادة تسجيل جديدة وفقاً لأحكام هذا القانون، فإذا تم بيعها لاجنبي أو جرى تفكيكها يجب على المالك السابق أن يعيد إلى الإدارة شهادة التسجيل وكذلك رخصة النداء اللاسلكي الخاصة بها.

الفرع الثاني في الملكية الشائعة

مادة (٧٣)

إذا تعدد مالكو السفينة كانت ملكيتهم لها على الشيوع، ويتبع رأى الأغلبية في كل ما يتعلق بمصلحتهم المشتركة، وتتوافر الأغلبية بموافقة المالكين الحائزين على أكثر من نصف الحصص في السفينة ما لم ينص القانون أو يتفق المالكون على أغلبية أخرى.

مادة (٧٤)

يسأل كل مالك على الشيوع عن الالتزامات الناشئة عن السفينة بنسبة حصته فيها، وإذا لم يوافق على عمل تم بالأغلبية المشار إليها في المادة السابقة فله أن يتخلى عن حصته للمالكين الآخرين وتوزع هذه الحصص عليهم بنسبة حصصهم في السفينة، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة المتخلى من الالتزامات الناشئة عن العمل الذي تم دون موافقته .

مادة (٧٥)

١- يجوز بموافقة الأغلبية المنصوص عليها في المادة (٧٣) أن يعهد بإدارة السفينة الى مدير واحد أو أكثر ويجوز أن يكون المدير من المالكين أو من غيرهم.

- ٢- وإذا لم يعين مدير للسفينة كانت الإدارة من حق المالكين مجتمعين .
- ٣- والمدير أن يقوم بجميع أعمال الإدارة المعتادة وهو يمثل المالكين أمام القضاء في كل ما يتعلق بهذه الأعمال . ولا يجوز تقييد سلطاته إلا بقرار كتابي يكون صادرا بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٧٢) ، ولا يحتج بهذا القرار على الغير إلا من تاريخ شهره في سجل السفن.
- ٤- ولا يجوز للمدير بيع السفينة أو ترتيب رهن تأميني أو أى حق عيني آخر عليها إلا بتفويض خاص وفقا للمادة (٧٣) سالفة الذكر.

مادة (٧٦)

- ١- لكل مالك على الشيوخ أن يتصرف في حصته . ومع ذلك لا يجوز له أن يرهنها إلا بموافقة الأغلبية المنصوص عنها في المادة (٧٣).
- ٢- وإذا كان من شأن هذا التصرف أن تفقد السفينة جنسية النولة فلا يصح هذا التصرف إلا بعد موافقة جميع الشركاء واتباع الأحكام المقررة في المادة (٧٠) .

مادة (٧٧)

- ١- إذا باع أحد المالكين على الشيوخ حصته في السفينة وجب على المشتري أن يخطر المالكين الآخرين بذلك، ولكل مالك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار أن يسترد أنحصه المبيعة بشرط أن يدفع الثمن والمصاريف خلال تلك المدة.
- ٢- ويكون طلب الاسترداد بكتاب مسجل مع علم الوصول بوجهة الطالب الى كل من البائع والمشتري.
- ٣- وإذا طلب الاسترداد أكثر من شريك مالك قسمت الحصه المبيعة بين طالبي الاسترداد بنسبة حصصهم في الملكية.
- ٤- ولا تسري الاحكام السابقة على الحصه التي تباع بطريق المزاد العلني.

مادة (٧٨)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٧٦) لا يجوز للجهة القضائية المختصة أن تأذن ببيع السفينة كلها بالمزاد العلني إذا طلب أحد ملاكها ذلك الا بموافقة من يملكون أكثر من نصفها ما لم يوجد اتفاق كتابي بين الملاك على خلاف ذلك، وتسري على هذا البيع الاجراءات المقررة لبيع السفينة جبراً.

الفرع الثالث في سفن الدولة مادة (٧٩)

تسري أحكام هذا الفرع على السفن التي تملكها أو تستغلها أو تديرها الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة.

مادة (٨٠)

تسري أحكام الاختصاص واجراءات التقاضي وقواعد المسؤولية والالتزامات التي تطبق على السفن التجارية الخاصة وشحناتها وذلك بالنسبة الى مايتي :

أ- السفن التجارية التي تملكها أو تستغلها أو تديرها الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة.

ب- الدعاوي الموجهة الى الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة في شأن السفن التجارية التي تملكها أو تستغلها أو تديرها .

ج- الشحنات التي تملكها الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وتنقلها إحدى السفن التجارية الأجنبية.

د- الشحنات أو الأشخاص الذين تنقلهم الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة على السفن التجارية التي تملكها أو تستغلها أو تديرها .

هـ- جميع المطالبات المتعلقة باستغلال السفن المشار اليها في البنود (أ) ، (ب) ، (ج) .

مادة (٨١)

١- لا تسري أحكام المادة السابقة على ما يأتي :

أ- السفن الحربية .

ب- السفن الحكومية غير الحربية التي تملكها أو تستغلها أو تديرها الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وتكون مخصصة للخدمة العامة وقت نشوء الحق المطالب به أو الالتزام المترتب عليها.

٢- ولا يجوز أن تكون السفن المشار إليها في البندين (أ) ، (ب) محلا للضبط أو الحجز أو الاحتجاز ولا أن تكون محلاً لأي إجراء قضائي آخر.

مادة (٨٢)

استثناء من أحكام المادة السابقة لا يجوز للدولة أو هيئاتها أو مؤسساتها العامة التي تملك السفينة أو تستغلها أو تديرها التمسك بقاعدة حصانة السفينة إذا تقدم ذوو الشأن في أي من الحالات التالية بمطالباتهم أمام المحاكم المختصة في الدولة:

أ- الدعاوى الناشئة عن التصادم البحري وغيره من حوادث الملاحة .

ب- الدعاوى الناشئة عن أعمال المساعدة والانتقاذ وعن الضائير البحرية المشتركة .

ج- الدعاوى الناشئة عن الاصلاحات والتوريدات وغيرها من العقود الخاصة التي تبرم لامور متعلقة بالسفينة.

د- جميع الدعاوى المتعلقة بالشحنات التي تملكها الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة والمنقولة على السفن المذكورة.

مادة (٨٣)

للدولة ولهيئاتها ومؤسساتها العامة، في الأحوال التي يجوز فيها مطالبتها قضائياً وفقاً لأحكام هذا الفرع حق التمسك بجميع أوجه الدفاع والدفع وأحكام عدم سماع الدعوى وتحديد المسؤولية التي يجوز لنوي الشأن في السفن الخاصة التمسك بها .

الباب الثاني

حقوق الامتياز والرهن والحجز على السفينة

الفصل الاول

حقوق الامتياز على السفينة

مادة (٨٤)

تكون الديون الآتية دون غيرها ديناً ممتازة على السفينة:

أ- المصاريف القضائية التي أنفقت لحفظ السفينة وبيعها وتوزيع ثمنها كذلك رسوم التحميل والمناور والموانئ وغيرها من الرسوم والضرائب من النوع ذاته ورسوم الارشاد والتعويضات عن الاضرار التي تلحق منشآت الموانئ والاحواض وطرق الملاحة ومصاريف رفع عوائق الملاحة التي أحدثتها السفينة ومصاريف القطر والصيانة من وقت دخول السفينة في آخر ميناء .

ب- الديون الناشئة من عقد عمل الريان والبجارة وغيرهم ممن يرتبطون بعقد عمل بحري على السفينة.

ج- المكافآت المستحقة عن المساعدة والانقاذ وحصة السفينة في الخسائر البحرية المشتركة.

د- التعويضات المستحقة عن التصادم وغيره من حوادث الملاحة . والتعويضات عن الازعاجات البنائية التي تحدث للركاب والطاقم. والتعويضات عن هلاك أو تلف البضائع والامتعة .

هـ- الديون الناشئة عن العقود التي يبرمها الريان والعمليات التي يجريها خارج ميناء تسجيل السفينة في حدود سلطاته القانونية لحاجة فعلية تقتضيها صيانة السفينة أو متابعة السفر سواء أكان الريان مالكا للسفينة أم غير مالك لها وسواء أكان الدين مستحقاً له أم لمتعهد التوريد أو المقرضين أو الاشخاص الذين قاموا باصلاح السفينة أو غيرهم من المتعاقدين.

و- العطل والضرر الموجبان لتعويض مستأجري السفينة.

ز- مجموع أقساط التأمين المعقود على جسم السفينة وغادها وأجهزتها المستحقة عن آخر رحلة مؤمن عليها فيما لو كان التأمين معقوداً للرحلة أو لأخر مدة التأمين إذا كان التأمين معقوداً لأجل معين على ألا يجاوز المجموع في الحالتين أقساط سنة واحدة.

مادة (٨٥)

لا تخضع حقوق الامتياز لاي اجراء شكلي أو لاي شرط خاص بالاثبات فيما عدا الاحوال التي يحدد لها القانون اتخاذ اجراءات خاصة أو أوجه اثبات معينة.

مادة (٨٦)

- ١- تترتب حقوق الامتياز المنصوص عليها في هذا القانون على السفينة وأجرة النقل الخاصة بالرحلة التي نشأ خلالها الدين وعلى ملحقات كل من السفينة وأجرة النقل المكتسبة منذ بدء الرحلة .
- ٢- ومع ذلك يترتب الامتياز المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٨٤) على أجور النقل المستحقة عن جميع الرحلات التي تتم خلال عقد عمل واحد .
- ٣- ويعتبر من ملحقات كل من السفينة وأجرة النقل ما يأتي :
أ- التعويضات المستحقة للمالك عن الاضرار المادية التي لحقت بالسفينة ولم يتم اصلاحها أو عن خسارة أجرة النقل .
- ب- التعويضات المستحقة للمالك عن الخسائر البحرية المشتركة اذا نشأت عن أضرار مادية لحقت بالسفينة ولم يتم اصلاحها أو عن خسارة أجرة النقل .
- ج- المكافآت المستحقة للمالك عن أعمال المساعدة أو الانتقاذ التي تكون قد حصلت حتى نهاية الرحلة بعد خصم المبالغ المستحقة للريان والبحارة وغيرهم ممن يرتبطون بعقد عمل بحري على السفينة.

مادة (٨٧)

- ١- تعتبر في حكم أجرة النقل أجرة سفر الركاب وعند الاقتضاء قيمة ما يقابل تحديد مسؤولية مالكي السفينة.
- ٢- ولا تعتبر من ملحقات السفينة أو أجرة النقل التعويضات المستحقة للمالك نظير عقود التأمين أو المكافآت أو الاعانات أو المساعدات التي تمنحها الدولة.

مادة (٨٨)

- ١- يبقى حق الامتياز على أجرة النقل قائما ما دامت الاجرة مستحقة الدفع أو كانت قيمتها تحت يد الريان أو ممثل المالك.
- ٢- وكذلك الحال بالنسبة الى الامتياز على ملحقات كل من السفينة وأجرة النقل .

مادة (٨٩)

- ١- ترتب الديون الممتازة المتعلقة برحلة واحدة طبقا لترتيب ذكرها في المادة (٨٤) ، وتكون الديون الواردة في كل بند منها في مرتبة واحدة وتشترك في التوزيع بنسبة قيمة كل منها .
- ٢- وترتب الديون الواردة في البندين (ب)، (ج) من المادة المذكورة بالنسبة الى كل بند على حدة طبقا للترتيب العكسي لتاريخ نشوء كل منها .
- ٣- وتعتبر الديون المتعلقة بحادث واحد ناشئة في تاريخ واحد .

مادة (٩٠)

- ١- الديون الممتازة الناشئة عن أي رحلة تتقدم الديون الممتازة الناشئة خلال رحلات سابقة.
- ٢- ومع ذلك فالديون الناشئة عن عقد عمل بحري واحد لعدة رحلات تستوي كلها في المرتبة مع ديون آخر رحلة .

مادة (٩١)

الديون الممتازة تتبع السفينة في أي يد تكون .

مادة (٩٢)

تتقضي حقوق الامتياز على السفينة :

أ- بيع السفينة قسماً.

ب- بيع السفينة اختيارياً إذا قام المشتري قبل دفع الثمن بالاجراءات الآتية :

أولاً: قيد عقد الشراء في سجل السفن .

ثانياً: النشر بلوحة الاعلانات في مكتب تسجيل السفينة ويشمل النشر بياناً بحصول البيع والثمن واسم المشتري وموطنه.

ثالثاً: نشر ملخص لعقد الشراء يذكر فيه الثمن واسم المشتري وموطنه ويجب أن يتم هذا النشر مرتين تفصل بينهما ثمانية أيام، في صحيفة محلية يومية ذاتعة الانتشار.

وتنتقل حقوق الامتياز الى الثمن اذا قام الدائون الممتازون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر نشر في الصحف باعلان كل من المالك القديم والمالك الجديد بمعارضتهم في دفع الثمن ومع ذلك يظل امتياز الدائنين قائماً على الثمن ما لم يكن قد دفع أو وزع.

مادة (٩٣)

١- لا تسمع عند الانكار وعدم العذر الشرعي الدعاوي المتعلقة بحقوق الامتياز على السفينة بمضي سنة ما عدا الدعاوي المتعلقة بحقوق الامتياز الضامنة لديون التوريد المشار اليها في البند (هـ) من المادة (٨٤) فانها لا تسمع بمضي ستة أشهر.

٢- ويبدأ سريان المدة المشار اليها في الفقرة السابقة كما يأتي :

أ- بالنسبة الى حقوق الامتياز الضامنة لمكافأة المساعدة والانقاذ ابتداء من يوم انتهاء هذه العمليات.

ب- بالنسبة الى حقوق الامتياز الضامنة لتعويضات التصادم والحوادث الاخرى والاصابات البدنية من يوم حصول الضرر.

ج- بالنسبة الى حق الامتياز الخاص بهلاك البضائع والامتنعة أو تلفها، من يوم تسليم البضائع أو الامتنعة أو من اليوم الذي كان يجب تسليمها فيه.

د- بالنسبة الى الاصلاحات والتوريدات وسائر الحالات الاخرى المشار اليها في البند (هـ) من المادة (٨٤) من يوم نشوء الدين.

وفي جميع الاحوال الاخرى تسري المدة ابتداء من يوم استحقاق الدين.

٣- ولا يترتب على الترخيص للريان والبحارة وغيرهم ممن يرتبطون بعقد عمل على السفينة في استلام مبالغ مقدماً أو على الحساب اعتبار ديونهم المشار إليها في البند (ب) من المادة (٨٤) مستحقة الدفع قبل حلول الاجل المعين لها.

٤- وتمتد المدد المبينة على الوجه المتقدم الى ثلاث سنوات اذا تعذر حجز السفينة المقرر عليها الامتياز في المياه الاقليمية للدولة التي يوجد فيها محل اقامة الطالب أو مركزه الرئيسي، ولا يفيد من ذلك الا الاشخاص الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الاشخاص الذين ينتمون الى جنسية دولة يوجد في تشريعاتها حكم مماثل.

مادة (٩٤)

تسري الاحكام المتقدمة على السفن التي يستغلها المجهز المالك أو المجهز غير المالك أو المستأجر الاصلي، ومع ذلك لا تسري الاحكام المذكورة اذا فقد المالك حيازة السفينة بفعل غير مشروع وكان الدائن سميء النية.

مادة (٩٥)

للادارة البحرية المختصة حق حبس حطام السفينة ضمناً لمصاريف ازالة هذا الحطام ولها بيعه ادارياً بالمزاد العلني والحصول على دينها من الثمن بالافضلية على الدائنين الآخرين ويودع باقي الثمن في خزانتها لتوزيعه على هؤلاء ان وجدوا.

مادة (٩٦)

تسري الاحكام المتقدمة على السفن التجارية التي تملكها أو تستغلها أو تديرها الدولة أو احدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة ولا تسري على السفن الحربية أو غيرها من السفن المخصصة للخدمة العامة.

الفصل الثاني

الرهن البحري

مادة (٩٧)

يجوز رهن السفينة اذا زادت حمولتها الكلية على عشرة أطنان.

مادة (٩٨)

اذا كانت السفينة مملوكة على الشيوع جاز رهنها كلها بموافقة أغلبية المالكين الحائزين لثلاثة أرباع الحصص على الأقل فاذا لم تتوافر هذه الاغلبية جاز رفع الامر الى المحكمة المدنية التي يقع في دائرتها مكتب تسجيل السفينة لتقضي بما يتفق ومصلحة المالكين على الشيوع.

مادة (٩٩)

يتم رهن السفينة بسند رسمي والا كان باطلاً.

مادة (١٠٠)

- ١- الرهن المقرر على السفينة أو على حصة فيها يبقى على حطامها.
- ٢- ولا يسري الرهن المقرر على السفينة على أجرة النقل ولا على المكافآت أو الاعانات أو المساعدات التي تمنحها الدولة ولا على مبالغ التأمين أو تعويضات الاضرار ولكنه يشمل التعويضات المستحقة للمالك عن الاضرار المادية التي لحقت بالسفينة ولم يكن قد تم اصلاحها.
- ٣- ومع ذلك يجوز أن يتفق في عقد الرهن على أن يستوفي الدائن المرتهن بينه من مبلغ التأمين بشرط قبول المؤمنين لذلك كتابة أو اعلانهم به.

مادة (١٠١)

يجوز رهن السفينة وهى في دور البناء، ويجب أن يسبق الرهن اقرار من الادارة البحرية المختصة في الميناء بدائرتة محل بناء السفينة يبين فيه طول السفينة وابعادها الاخرى وحمولتها على وجه التقريب وعنوان المصنع أو المكان الذي تبني فيه .

مادة (١٠٢)

- ١- يقيد الرهن في سجل السفن بمكتب ميناء تسجيل السفينة أو لدى قنصل الدولة اذا تم الرهن والسفينة خارج الدولة.
- ٢- وإذا تم الرهن على السفينة وهى في دور البناء وجب قيده في سجل السفن بمكتب التسجيل الواقع في دائرته مكان بنائها.

مادة (١٠٣)

- يجب لاجراء القيد تقديم صورة رسمية من عقد الرهن لادارة التفتيش البحري ويرفق به قائمتان موثقتان من طالب القيد تشتملان بصفة خاصة على ما ياتي :
- أ- اسم ولقب وجنسية كل من الدائن والمدين ومحل اقامتهما ومهنتهما .
 - ب- تاريخ العقد ونوعه.
 - ج- مقدار الدين المبين في العقد، فاذا كان الرهن قد تقرر لكثر من سفينة وجب أن تشتمل القائمتان على تحديد مقدار الدين الذي يخص كلا منها فاذا وقع الرهن على سفينة وأموال أخرى حددت القائمتان مقدار الدين المضمون بالسفينة.
 - د- الشروط الخاصة بتكلفة الدين إن وجدت وشروط السداد.
 - هـ- اسم السفينة المرهونة وأوصافها وتاريخ ورقم شهادة التسجيل أو تقرير بناء السفينة من الادارة المختصة طبقاً للمادة (١٠١) ورقم قيدها في سجل مكان البناء.
 - و- المحل المختار للدائن في دائرة مكتب التسجيل الذي يتم فيه القيد.

مادة (١٠٤)

- ١- يؤشر مكتب تسجيل السفن في السجل بمحتويات القائمتين ويسلم الطالب احدهما مؤشراً عليها بما يفيد حصول القيد، كما يؤشر بذلك على شهادة التسجيل.
- ٢- ويقوم مكتب التسجيل الذي جرى قيد الرهن فيه بإشعار كافة مكاتب التسجيل الاخرى في الدولة بذلك.

مادة (١٠٥)

- ١- يكون الرهن تالياً مباشرة في المرتبة للدين الممتازة المشار اليها في البنود (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) من المادة (٨٤) وتكون مرتبة الديون المضمونة برهن حسب تواريخ قيدها .
- ٢- وإذا قيد رهنان أو أكثر على سفينة أو على حصة واحدة فيها كان ترتيبها حسب أسبقية القيد ولو كانت مقيدة في ذات اليوم.
- ٣- ويترتب على القيد ضمان تكلفة الدين عن السنتين الاخيرتين فضلاً عن تكلفته عن السنة الجارية وقت رسم المزايدة وتكون لهذه التكاليف نفس مرتبة أصل الدين.

مادة (١٠٦)

يشطب قيد الرهن بمقتضى اتفاق بين الاطراف أو بمقتضى حكم بات.

مادة (١٠٧)

- ١- الدائنون المرتهنون لسفينة أو لجزء منها يتتبعونها في أية يد كانت ولا ينقضي الرهن بمصادرة السفينة لمخالفتها قوانين الدولة.
- ٢- ولا يجوز التصرف في السفينة بعد قيد محضر الحجز في سجل السفن.

مادة (١٠٨)

يحظر كل تصرف في السفينة المثقلة بالرهن يترتب عليه فقدانها جنسية الدولة ويقع التصرف باطلاً.

مادة (١٠٩)

١- إذا كان الرهن واقعاً على حصة لا تزيد عن نصف السفينة فليس للدائن المرتهن الا حجز هذه الحصة وبيعها، وإذا كان الرهن واقعاً على أكثر من نصف السفينة جاز للدائن بعد اجراء الحجز بيع السفينة بأكملها.

٢- ويجب على الدائن في الحالتين أن ينبه رسمياً على باقي الشركاء قبل ابتداء اجراءات البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل بدفع الدين المستحق أو تحمل اجراءات التنفيذ.

مادة (١١٠)

يترتب على حكم مرسى المزاد تطهير السفينة من كل الرهون وتنقل حقوق الدائنين الى الثمن.

مادة (١١١)

١- إذا انتقلت ملكية السفينة المرهونة أو بعضها قبل قيد محضر الحجز فعلى الدائن المرتهن الذي اتخذ اجراءات التنفيذ على السفينة أن يعلن الحائز بمحضر الحجز مع التنبيه عليه رسمياً بدفع الدين.

٢- وإذا أراد الحائز الغاء اجراءات الحجز والبيع وجب عليه قبل البدء في هذه الاجراءات أو خلال الخمسة عشر يوماً التالية للتنبيه بدفع الدين أن يعلن الدائنين المقيدين في سجل السفن في المحال المختارة لهم في عقود الرهن باستعداده لدفع الدين المضمونة بالرهن فوراً سواء أكانت مستحقة الاداء أم غير مستحقة وذلك في حدود ثمن السفينة الملزم به، ويجب أن يشتمل الاعلان المذكور على ما يأتي :

أ- ملخص من عقده مع بيان تاريخ العقد واسم البائع وجنسيته واسم السفينة ونوعها وحمولتها
وئمنها والمصاريف.

ب- قائمة الديون المقيدة مع تواريخها ومقدارها وأسماء الدائنين.

مادة (١١٢)

١- يجوز لكل دائن في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يطلب بيع السفينة أو جزء منها بالمزايدة مع
التقرير بزيادة العشر وتقديم كفالة بالثمن والمصاريف.

٢- ويجب اعلان هذا الطلب الى الحائز موقماً من الدائن خلال عشرة أيام من تاريخ الاعلان
المنصوص عليه في المادة السابقة ويشتمل الطلب على تكليف المشتري بالحضور أمام المحكمة
المدنية المختصة التي توجد السفينة في دائرة اختصاصها أو المحكمة المدنية التي يقع في دائرة
اختصاصها ميناء تسجيل السفينة اذا كانت غير موجودة في أحد موانئ الدولة وذلك لسماع
الحكم باجراء البيع بالمزايدة.

مادة (١١٣)

إذا لم يتقدم أي دائن مرتين بمثل الطلب المذكور في المادة السابقة فالمشتري أن يطهر السفينة من
الرهن بإيداع الثمن خزانة المحكمة المختصة وله في هذه الحالة أن يطلب شطب القيود بون اتباع أية
إجراءات أخرى .

مادة (١١٤)

للدائن المرتهن الاجنبي - الى ما قيل قيد الرهن - أن يطلب من الاداره اعتباره دائناً مرتئناً
معتمداً ، فإذا آلت ملكية السفينة المرهونة الى هذا الدائن، وجب عليه خلال ستين يوماً من تاريخ انتقال
الملكية، أن يطلب من الادارة عرضها للبيع على الدولة أو على مواطنيها بثمن لا يقل عن مبلغ الدين
وملحقاته، فإذا قبلت الدولة أو المواطن العرض المذكور خلال ستة أشهر من تاريخ ابدائه، تطهرت

السفينة من جميع الديون والالتزامات الواردة عليها بشرط أداء كامل الثمن عند تسليم السفينة فإذا لم يقبل العرض خلال المدة المشار إليها احتفظت السفينة بتسجيلها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إخطاره ببرد العرض أو من تاريخ انتهاء مدته دون حصول الأخطار حسب الأحوال .

الفصل الثالث

الحجز على السفينة

الفرع الأول

الحجز التحفظي

مادة (١١٥)

١- يجوز توقيع الحجز التحفظي على السفينة بأمر من المحكمة المدنية المختصة ولا يوقع هذا الحجز الا وفاقاً للدين بحرى .

٢- ويقصد بالدين البحري الادعاء بحق يكون مصدره أحد الأسباب الآتية :

أ- الأضرار التي تحدثها السفينة بسبب التصادم أو غيره .

ب- الخسائر في الأرواح أو الإصابات البدنية التي تسببها السفينة أو التي تنشأ عن استغلالها .

ج- المساعدة والإنقاذ .

د- العقود الخاصة باستعمال السفينة أو استغلالها بمقتضى عقد إيجار أو غيره .

هـ- العقود الخاصة بنقل البضائع بمقتضى عقد إيجار أو سند شحن أو غير ذلك من الوثائق .

و- هلاك أو تلف البضائع والأمتعة التي تنقلها السفينة .

ز- الخسائر المشتركة .

ح- قطر السفينة أو إرشادها .

ط- توريد المنتجات أو الأدوات اللازمة لاستثمار السفينة أو صيانتها في أية جهة حصل فيها التوريد .

ى- بناء السفينة أو إصلاحها أو تجهيزها ومصاريف وجودها في الأحواض .

ك- المبالغ التي ينفقها الريان أو الشاحنون أو المستأجرون أو الوكلاء لحساب السفينة أو لحساب

مالكها .

- ل- أجور الريان والضباط والبحارة وغيرهم ممن يعملون على ظهر السفينة بمقتضى عقد عمل بحري .
- م- المنازعة في ملكية السفينة .
- ن- المنازعة المتعلقة بالملكية الشائعة للسفينة أو بحيازتها أو باستغلالها أو بالحقوق في الأرباح الناشئة عن هذا الاستغلال .
- س- الرهن البحري .

مادة (١١٦)

- ١- لكل من يتمسك بأحد الديون المذكورة في المادة السابقة أن يحجز على السفينة التي يتعلق بها الدين أو على أية سفينة أخرى يملكها المدين إذا كانت هذه السفينة الأخرى مملوكة له وقت نشوء الدين ولو كانت السفينة متأهبة للسفر .
- ٢- ومع ذلك لا يجوز الحجز على سفينة غير التي يتعلق بها الدين إذا كان الدين من الديون المنصوص عليها في البنود م ، ن ، س من الفقرة (٢) من المادة السابقة .

مادة (١١٧)

- ١- إذا أجرت السفينة لمستأجر مع منحة حق إدارتها الملاحية وكان وحده مسئولاً عن دين بحري متعلق بها جاز للدائن توقيع الحجز على هذه السفينة أو على أية سفينة أخرى مملوكة للمستأجر ذاته ولا يجوز توقيع الحجز بمقتضى ذلك الدين على أية سفينة أخرى للمالك المؤجر .
- ٢- وتسري أحكام الفقرة السابقة في جميع الحالات التي يكون فيها شخص آخر غير مالك السفينة ملزماً بدين بحري .

مادة (١١٨)

- ١- يقرتب على الحجز منع السفينة من السفر .
- ٢- وتأمّر المحكمة المدنية المختصة برفع الحجز اذا قدمت كفالة أو ضمانا آخر يكفي للوفاء بالدين ومع ذلك لا يجوز الامر برفع الحجز اذا تقرّر بسبب الديون البحرية المذكورة في البندين (م ، ن) من الفقرة (٢) من المادة (١١٥) وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأذن لحائز السفينة باستغلالها اذا قدم ضمانا كافيا كما يجوز لها أن تعهد الى شخص بادارة السفينة خلال مدة الحجز بالكيفية التي تقررها .
- ٣- ولا يعتبر طلب رفع الحجز أو تقديم كفالة أو ضمان اعترافا بالمسئولية عن الدين ولا تنازلا عن التمسك بالتحديد القانوني لمسئولية مالك السفينة .

مادة (١١٩)

- ١- تسلم صور من محضر الحجز لريان السفينة أو لمن يقوم مقامه فيها وصورة ثانية للجهة البحرية المختصة بالميناء الذي وقع فيه الحجز لمنع السفينة من السفر وصورة ثالثة لمكتب التسجيل بالميناء المذكور .
- ٢- وإذا كانت السفينة مسجلة في الدولة قام مكتب التسجيل بالميناء الذي وقع فيه الحجز سواء أكان في داخل الدولة أم خارجها باخطار مكتب تسجيل السفينة بالحجز للتأشير به في السجل .

مادة (١٢٠)

- ١- يشتمل محضر الحجز على التكليف بالحضور أمام المحكمة المدنية المختصة التي وقع الحجز في دائرتها، لسماع الحكم بصحة الدين أيا كان مقداره .
- ٢- ويعين للجلسة ميعاد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لتاريخ محضر الحجز وتنتظر المحكمة الدعوى على وجه السرعة ولا يضاف الى هذا الميعاد أي ميعاد آخر .

مادة (١٢١)

يشمل الحكم بتثبيت الحجز الامر بالبيع وشروطه واليوم المعين لاجرائه والشنن الاساسي، ويكون الطعن في الحكم وفقا للاجراءات المقررة قانونا وخلال خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم والا اعتبر الطعن كأن لم يكن، وتفصل المحكمة في الطعن على وجه السرعة.

مادة (١٢٢)

تختص المحكمة المدنية التي وقع الحجز في دائرتها بالفصل في موضوع الدعوى في الحالات التالية ولو كانت السفينة غير متمتعة بجنسية الدولة وذلك فضلا عن الحالات المنصوص عليها في قوانين الاجراءات المعمول بها في الدولة :

- أ- اذا كان للمدعي محل اقامة معتاد أو مركز رئيسي في الدولة .
- ب- اذا نشأ الدين البحري في الدولة .
- ج- اذا كان الدين البحري قد نشأ أثناء رحلة وقع الحجز على السفينة خلالها .
- د- اذا كان الدين البحري ناشئا عن تصادم أو مساعدة تختص بها المحكمة .
- هـ- اذا كان الدين مضمونا برهن بحري على السفينة المحجوز عليها.

الفرع الثاني الحجز التنفيذي

مادة (١٢٣)

- ١- لا يجوز توقيع الحجز التنفيذي على السفينة الا بعد مضي أربعة وعشرين ساعة على الاقل من التنبيه الرسمي بالدفع على يد محضر.
- ٢- ويجب تسليم التنبيه للشخص المالك أو في موطنه، فاذا كان الامر متعلقا بدين بحري على سفينة جاز تسليمه للريان أو من يقوم مقامه فيها .

مادة (١٢٤)

١- تسلم صورة من محضر الحجز لريان السفينة أو لمن يقوم مقامه وصورة ثانية للجهة البحرية المختصة بالميناء الذي وقع فيه الحجز لمنع السفينة من السفر وصورة ثالثة لمكتب التسجيل بالميناء المذكور.

٢- وإذا كانت السفينة مسجلة في الدولة قام مكتب التسجيل بالميناء الذي وقع فيه الحجز باخطار مكتب السفينة بالحجز للتأشير به في السجل سواء أكان في داخل الدولة أم في خارجها، وليس للمدين المحجوز عليه بعد هذا التسجيل حق بيع السفينة أو إجراء التأمين عليها .

مادة (١٢٥)

١- يشتمل محضر الحجز على التكليف بالحضور أمام المحكمة التي وقع الحجز في دائرتها لسماع الحكم بالبيع.

٢- ولا يجوز أن يحدد موعد الجلسة قبل اليوم الخامس عشر ولا بعد اليوم الثلاثين من تاريخ الحجز والا كان الحجز باطلا .

٣- وإذا كان المالك أجنبيا ليس له في الدولة موطن ولا من يمثله قانونا فتجري دعوته وتبليغه وفقا للأحكام المقررة في قوانين الاجراءات المعمول بها في الدولة .

مادة (١٢٦)

١- إذا أمرت المحكمة بالبيع حددت الثمن الاساسي وشروط البيع والايام التي تجري فيها المزايمة.

٢- يعلن عن البيع بالنشر في احدي الصحف اليومية المحلية الذائعة الانتشار كما تلصق شروط البيع بمكتب تسجيل السفينة في الدولة وفي أي مكان آخر تعينه المحكمة .

٣- ويشتمل الاعلان على ما يأتي :

أ- اسم الحاجز وموطنه .

ب- بيان السند الذي يحصل التنفيذ بموجبه.

ج- المبلغ المحجوز من أجله.

د- المواطن الذي اختاره الحاجز في دائرة المحكمة التي توجد فيها السفينة.

هـ- اسم مالك السفينة وموطنه .

و- اسم المدين المحجوز عليه وموطنه.

ز- أوصاف السفينة وبيان مكتب تسجيلها.

ح- اسم الريان.

ط- المكان الذي توجد فيه السفينة.

ى- الثمن الاساسي وشروط البيع.

ك- اليوم والمكان والساعة التي يحصل فيها البيع.

٤- ولا يجوز اجراء البيع الا بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اتمام اجراءات النشر .

هـ- واذا تراخى الدائن في اتمام اجراءات النشر خلال تسعين يوما من تاريخ صدور أمر المحكمة بالبيع جاز للمحكمة بناء على طلب المدين أن تقضى باعتبار الحجز كأن لم يكن .

مادة (١٢٧)

يوقع البيع بعد ثلاث جلسات يفصل بين كل منها سبعة أيام ويتخذ أكبر عطاء في الجلسة الاولى بصفة مؤقتة أساسا للمزايدة في الجلسة الثانية وكذلك الحال في جلسة المزايدة الثالثة التي يقع فيها البيع نهائيا للمزايد الذي قدم أكبر عطاء.

مادة (١٢٨)

إذا لم يقدم عطاء في اليوم المعين للبيع حددت المحكمة ثمنا أساسيا جديدا أقل من الاول وعينت الايام التي تحصل فيها المزايدة.

مادة (١٢٩)

يجب على الراسي عليه المزاد أن يودع الثمن والمصاريف خزانة المحكمة في اليوم التالي على الأكثر لرسو المزاد والا أعيد بيع السفينة على مسئوليته .

مادة (١٣٠)

- ١- لا يجوز الطعن في حكم مرسي المزاد الا لعيب في الشكل .
- ٢- ويكون ميعاد الطعن خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم.

مادة (١٣١)

- ١- الدعاوي التي ترفع بطلب استحقاق السفينة ويطالن الحجز يجب اعلانها قبل المزايدة الى قلم كتاب المحكمة المدنية التي تجري البيع وعلى المدعي خلال ثلاثة ايام من هذا الاعلان ان يقدم أدلته ومستنداته، وعلى من ينازع في طلبات المدعي أن يقدم أدلته خلال الثلاثة أيام التالية لذلك.
- ٢- وتفصل المحكمة في الدعوي على وجه السرعة ، ويجوز الطعن في الحكم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره أمام محكمة الاستئناف المختصة.

مادة (١٣٢)

دعاوي الاستحقاق التي ترفع بعد المزايدة تعتبر معارضة في تسليم المبالغ المتحصلة من البيع.

مادة (١٣٣)

تقبل المعارضات في توزيع الثمن خلال الثلاثة أيام التالية للبيع، وعلى الدائنين المعارضين أن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة المدنية المختصة سندات ديونهم خلال الثلاثة أيام التالية للتنبيه عليهم بذلك من الدائن الحاجز أو مالك السفينة المحجوز عليها والا تم توزيع الثمن بدون ادخالهم فيه.

مادة (١٣٤)

يسري فيما يتعلق بتوزيع الثمن المتحصل من المزايدة القواعد المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها في الدولة.

الباب الثالث أشخاص السفينة الفصل الاول المالك والجهاز

مادة (١٣٥)

المجهز هو من يقوم باستغلال السفينة لحسابه بوصفه مالكا أو مستأجراً لها، ويعتبر المالك مجهزاً حتى يثبت العكس.

مادة (١٣٦)

يصدر بتحديد المسائل الفنية المتعلقة بتجهيز السفينة وتشكيل بحارتها ووسائل السلامة فيها قرار من الوزير وذلك بمراعاة الاتفاقيات الدولية والعرف البحري.

مادة (١٣٧)

- ١- يسأل مالك السفينة مدنياً عن أخطاء الريان والبحارة والمرشد وأي شخص آخر في خدمة السفينة متى وقعت منهم أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها وللمالك أن يرجع على المخطئ.
- ٢- كما يسأل المالك عن التزامات الريان الناشئة عن التصرفات التي يقوم بها والعقود التي يبرمها في حدود سلطاته القانونية.

مادة (١٢٨)

١- يجوز للمالك السفينة أن يحدد مسئولياته أيا كان نوعها بالقدر المبين في المادة (١٤١) وذلك فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن أحد الأسباب الآتية :

أ- وفاة أو إصابة أي شخص يوجد على ظهر السفينة بقصد نقله وكذلك ضياع أو تلف أي مال يوجد على ظهر السفينة.

ب- وفاة أو إصابة أي شخص آخر على البر أو في البحر وكذلك ضياع أو تلف أي مال أو اعتداء على أي حق إذا كان الضرر ناشئاً عن خطأ أي شخص يكون المالك مسئولاً عنه سواء وجد هذا الشخص على ظهر السفينة أو لم يوجد، وبشرط أن يكون الخطأ متعلقاً بالملاحة أو بإدارة السفينة أو بشحن البضائع أو نقلها أو تفريغها أو بصعود المسافرين أو نقلهم أو نزولهم .

ج- كل التزام يقرضه القانون ويكون متعلقاً برفع الحطام أو تعويم أو رفع أو تحطيم سفينة غارقة أو جاتحة أو مهجورة بما في ذلك كل ما يوجد على ظهرها وكل التزام ناشئ عن أضرار تسببها السفينة لمنشآت الموانئ، والاحواض وطرق الملاحة.

٢- وللك السفينة الحق في تحديد مسئولياته عن الالتزامات المذكورة في الفقرة السابقة ولو كانت مسئولياته ناشئة عن حراسة السفينة نون دليل على وقوع خطأ منه أو من الأشخاص المسئول عنهم.

كما يجوز للمالك التمسك بتحديد مسئوليته عن هذه الالتزامات في مواجهة الدولة ولا يعتبر التمسك بتحديد المسؤولية اقراراً بها .

٣- وإذا ترتب على تحديد المسؤولية أن قل التعويض المستحق عن الوفاة أو الإصابة عن الدية المستحقة شرعاً كان لصاحب الحق فيها المطالبة بها كاملة وفقاً لأحكام قانوني العقوبات والاعتمادات الجنائية .

مادة (١٢٩)

إذا نشأ للمالك السفينة عن الحادث ذاته دين قبل أحد الدائنين فلا يسري تحديد المسؤولية الا بالنسبة الى المبلغ الباقي بعد اجراء المقاصة بين الدينين .

مادة (١٤٠)

لا يجوز للمالك تحديد المسؤولية في الاحوال الآتية :

- أ- اذا كانت الواقعة المنشئة للالتزام مترتبة على خطأ شخصي من المالك وعلى من يدعي الخطأ الشخصي عبه اثباته.
- ب- الالتزامات الناشئة عن المساعدة والانقاذ أو المساهمة في الخسائر المشتركة.
- ج- حقوق الريان والبحارة وكل تابع آخر لمالك السفينة موجود على ظهرها أو يتعلق عمله بخدماتها، وكذلك حقوق وراثتهم.
- د- المطالبات الناشئة عن أضرار نووية والموجهة ضد مالك سفينة نووية.

مادة (١٤١)

١- يكون تحديد مسؤولية المالك بالكيفية والقدر الآتيين :

- أ- بمبلغ قدره ٢٥٠ (مائتان وخمسون) درهماً عن كل طن من حمولة السفينة اذا لم ينتج عن الحادث الا أضرار مادية.
- ب- بمبلغ قدره ٥٠٠ (خمسمائة) درهم عن كل طن من حمولة السفينة اذا لم ينتج عن الحادث الا أضرار ببنية.
- ج- بمبلغ قدره ٧٥٠ (سبعمائة وخمسون) درهماً عن كل طن من حمولة السفينة اذا نتج عن الحادث أضرار مادية وأضرار ببنية معاً. ويخصص من المبلغ المذكور ٥٠٠ درهم عن كل طن للتعويض عن الاضرار البنائية و٢٥٠ درهم عن كل طن للتعويض عن الاضرار المادية فاذا لم يكف المبلغ المخصص للاضرار البنائية للوفاء بها كاملة اشترك الباقي منها مع ديون الاضرار المادية في المبالغ المخصصة للتعويض عن هذه الاضرار الاخيرة.
- ٢- واذا قام مالك السفينة قبل توزيع المبالغ المخصصة للتعويض بالوفاء بأحد الديون المذكورة في المدة (١٢٨) جاز له أن يحل محل الدائن في التوزيع بقدر المبلغ الذي وفاه.
- ٣- ويجوز للمحكمة الاحتفاظ مؤقتاً بجزء من المبالغ المخصصة للتعويض للوفاء بالديون التي لم يتقدم أصحابها للمطالبة بها.

مادة (١٤٢)

- ١- تحسب حمولة السفينة في تطبيق المادة السابقة بالكيفية الآتية :
أ- بالنسبة الى السفن ذات المحرك على أساس الحمولة الصافية للسفينة مضافاً اليه الفراغ الذي تشغله الآلات والمحركات.
ب- بالنسبة الى السفن الشراعية على أساس الحمولة الصافية للسفينة.
- ٢- ويعتبر الحد الأدنى للحمولة الصافية للسفينة ٣٠٠ (ثلاثمائة) طن ولو كانت حمولتها تقل عن ذلك.

مادة (١٤٣)

- ١- تكون المبالغ المحددة لتعويض الاضرار البدنية والاضرار المادية الناشئة عن حادث واحد وحدة مستقلة لاداء التعويضات المستحقة عن هذا الحادث بغض النظر عن الديون الناشئة أو التي تنشأ عن حادث آخر .
- ٢- ولا يجوز للدائن اخذ أي اجراء على أموال مالك السفينة اذا وضع هذا الاخير تحت تصرف الدائن بالفعل المبالغ المخصصة للتعويض أو اذا قدم ضماناً من أحد المصارف تقبله المحكمة .

مادة (١٤٤)

- إذا حجزت السفينة في الدولة ضماناً لمستوى المالك عن الاضرار بدنية كانت أم مادية، فعلى المحكمة المدنية المختصة أن تأمر بالافراج عنها في أي من الحالتين الآتيتين :
- أ- إذا قام المالك بإيداع خزانة المحكمة مبلغاً يعادل مقدار التعويض المستحق عن الضرر .
 - ب- إذا قدم المالك الى المحكمة شهادة رسمية تثبت ايداع التعويض لدى السلطة المختصة في الميناء الذي وقع فيه الضرر، أو لدى السلطة المختصة في الميناء الذي توقفت فيه السفينة اذا كان الضرر قد وقع في عرض البحر .

مادة (١٤٥)

- ١- تسري أحكام تحديد المسؤولية على مجهز السفينة والمستأجر والمجير والريان والبحارة كما تسري على التابعين الآخرين للمالك أو المجهز أو المستأجر أو المجير وذلك فيما يتعلق بتأدية وظائفهم وبذات الشروط التي تسري على المالك وعلى أن لا تتجاوز مسؤولية المالك ومسؤولية الأشخاص المذكورين عن الحادث الواحد الحدود المبينة في المادة (١٣٨) .
- ٢- وإذا أقيمت الدعوى على الريان أو البحارة جاز لهم تحديد مسؤوليتهم ولو كان الحادث الذي نشأ عنه الضرر يرجع الى خطأ شخصي صادر منهم . ومع ذلك اذا كان الريان أو البحار في الوقت ذاته مالكا منفردا أو على الشيوخ أو مجهزاً أو مستأجراً أو مجهزاً مديراً فلا يسرى هذا الحكم الا اذا كان الخطأ قد وقع منه بوصفه رياناً أو بحاراً .

الفصل الثاني

الريـان

مادة (١٤٦)

يعين مجهز السفينة الريان ويعزله والريان المعزول الحق في التعويض ان كان له وجهه .

مادة (١٤٧)

- ١- للريان وحدة قيادة السفينة وإدارة الرحلة البحرية ويقوم الضابط الذي يليه مباشرة في الدرجة مقامه في حالة وفاته أو غيابه أو وجود مانع آخر .
- ٢- يجب على الريان أن يراعي في قيادة السفينة الاصول الفنية المتعارف عليها في الملاحة البحرية والاتفاقيات البحرية والاحكام المعمول بها في الدولة التي توجد السفينة في مياهها ، وعليه أن يحافظ على صلاحية السفينة للملاحة وأن يراعي كفاية المؤن اللازمة للرحلة البحرية .

مادة (١٤٨)

١- لا يجوز للريان أن يتخلى عن قيادة السفينة منذ بدء الرحلة حتى وصول السفينة الى مرسى أو ميناء مأمون .

٢- ولا يجوز له أن يفادر السفينة أو أن يأمر بتركها الا لسبب خطر محقق بعد أخذ رأي ضابطها وفي هذه الحالة يجب عليه بوجه خاص انقاذ النقاد وأوراق السفينة وأثمن البضائع اذا تيسر له ذلك .

مادة (١٤٩)

يجب على الريان أن يتولى بنفسه توجيه قيادة السفينة عند دخولها الى الموانئ أو المراسي أو الاتهار أو خروجها منها بوجه عام في جميع الاحوال التي تعترض الملاحة فيها صعوبات خاصة ولو كان ملزماً بالاستعانة بمريشد .

مادة (١٥٠)

للريان سلطة التوثيق على ظهر السفينة ، وله كذلك حق توقيع العقوبات التأديبية وفقاً للقواعد وطبقاً للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة (١٥١)

١- لريان السفينة على كل الاشخاص الموجودين على ظهرها السلطة التي يقتضيها حفظ النظام وأمن السفينة والاشخاص المسافرين عليها والبضائع المشحونة بها وسلامة الرحلة.

٢- ويجوز له أن يتخذ وسائل القوة اللازمة لحفظ النظام والامن في السفينة وأن يطلب لهذا الغرض المعونة من الاشخاص المسافرين عليها ، وعليه أن يعمل في الموانئ بمعونة الجهات المحلية المختصة أو قنصل الدولة حسب الاحوال.

مادة (١٥٢)

١- اذا وقعت جريمة على ظهر السفينة تولى الريان جمع الاستدلالات حتى وصول السلطات المختصة ويجرى التحريات التي لا تحتل التأخير ويأمر عند الاقتضاء بالقبض على المتهم وحسبه احتياطياً وتفتيش المسافرين والبحارة ويتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على الاشياء التي قد تفقد في اظهار الحقيقة.

٢- ويحرر الريان تقريراً بأجراءات التحقيق وينتجته ويسلم هذا التقرير مرفقاً به محضر التحقيق والاشياء المضبوطة الى السلطات المختصة في أول ميناء من موانئ الدولة.

مادة (١٥٣)

١- يتولى الريان قيد المواليد والوفيات التي تقع في السفينة وعليه اثبات هذه الوقائع في دفتر يومية السفينة وتبليغها الى قنصل الدولة في أول ميناء ترسو فيه السفينة وإلى السلطات الادارية المختصة في الدولة عند العودة اليها.

٢- وفي حالة وفاة أحد الاشخاص الموجودين في السفينة على الريان أن يقوم بالاشتراك مع أحد ضباط السفينة بجرد أمتعة المتوفي والمحافظة عليها وتسليمها الى السلطات الادارية المختصة في أول ميناء من موانئ الدولة.

٣- واذا أصيب أحد الاشخاص الموجودين في السفينة بمرض معد - ولم تتوفر بالسفينة وسائل العزل الصحية اللازمة - فعلى الريان انزاله في أقرب مكان يمكن علاجه فيه.

مادة (١٥٤)

١- ينوب الريان عن المجهز ويمثله أمام القضاء ويمارس السلطات التي يقررها له القانون قبل كل من له مصلحة في السفينة أو الشحنة، وتشمل النيابة الاعمال اللازمة للسفينة والرحلة، وكل تحديد يرد على هذه النيابة لا يحتج به على الغير حسن النية.

٢- ولا يثبت للريان صفة النيابة عن المجهز الا في المكان الذي لا يوجد فيه المجهز أو وكيل عنه ولا

يجوز أن يحتج في مواجهة الغير حسن النية بوجود المجهز أو وكيله.
٣- ومع ذلك يجوز للريان القيام بالإصلاحات البسيطة وأعمال الإدارة المعتادة للسفينة واستخدام البحارة وفصلهم في المكان الذي يوجد فيه المجهز أو وكيل عنه.

مادة (١٥٥)

يجب على الريان أن يتبع تعليمات المجهز وعليه أن يخطره وفقاً للعرف بكل أمر خاص بالسفينة أو الشحنة.

مادة (١٥٦)

- ١- على الريان أن يمكس دفتر يومية السفينة مرقمة صفحاته ومؤشراً عليه من الإدارة البحرية المختصة في ميناء تسجيل السفينة.
- ٢- ويذكر في دفتر السفينة بوجه خاص الحوادث الطارئة والقرارات التي تتخذ أثناء الرحلة والملاحظات اليومية الخاصة بحالة الجو والبحر، وقائمة الإيرادات والمصروفات وبيان بالجرائم التي يرتكبها البحارة والمسافرون والعقوبات التأديبية التي وقعت عليهم والمواليد والوفيات التي حدثت في السفينة، وعلى ريان السفينة ذات المحرك أن يمكس دفترأ خاصاً بالآلات المحركة يذكر فيه كمية الوقود التي أخذها عند السفر وما استهلك منها يومياً وكل ما يتعلق بذلك الآلات.

مادة (١٥٧)

على الريان أن يحتفظ في السفينة أثناء الرحلة بالوثائق التي يتطلبها القانون والتي تتعلق بالسفينة والبحارة والمسافرين والشحنات.

مادة (١٥٨)

على الريان خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة الى أحد موانئ الدولة أو الى أي مكان آخر فيها تكون قد رست فيه اختياراً أو اضطراراً، أن يقدم دفتر يومية السفينة الى ادارة التفتيش البحري للتأشير عليه. ويكون التأشير خارج الدولة من قنصل الدولة فان لم يوجد فمن السلطة المحلية المختصة.

مادة (١٥٩)

- ١- اذا طرأت أثناء الرحلة حوادث غير عادية تتعلق بالسفينة أو الشحنة أو بالاشخاص الموجودين عليها وجب على الريان أن يعد تقريراً بذلك.
- ٢- وعلى الريان أن يقدم التقرير الى ادارة التفتيش البحري خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة الى ميناء أو مرسى في الدولة ويقدم التقرير خارج الدولة الى القنصل أو الى السلطة المحلية المختصة عند عدم وجوده.
- ٣- وتقوم السلطة التي تسلمت التقرير بإحاطته في أقرب وقت الى المحكمة المدنية التي يقع في دائرة اختصاصها ميناء تسجيل السفينة لتحقيقه وتحرير محضر بذلك تسلم صورته للريان ويعتبر التقرير بعد اجراء هذا التحقيق حجة بما جاز فيه حتى يقوم الدليل على العكس.
- ٤- ولا يجوز للريان في غير حالة الضرورة أن يشرع في تفريغ السفينة قبل تقديم التقرير المذكور.

مادة (١٦٠)

- ١- اذا طرأت ضرورة ملجنة أثناء الرحلة فللريان أن يقترض بضمان السفينة أو أجزائها أو هما معاً فاذا لم يكف هذا الضمان جاز الاقتراض بضمان شحنة السفينة وفي جميع الاحوال لا يجوز الاقتراض الا بعد الحصول على اذن من الجهة القضائية المختصة اذا كانت السفينة موجودة في الدولة، ويصدر هذا الاذن بالنسبة الى السفينة الوطنية الموجودة خارج الدولة من قنصلها، فان لم يوجد فمن السلطة القضائية المحلية.

- ٢- فإذا لم يتيسر للريان الاقتراض فله بعد الحصول على اذن الجهات المشار اليها في الفقرة السابقة أن يبيع من البضائع المشحونة بقدر المبلغ المطلوب ويتولى الريان أو المجهز محاسبة أصحاب البضائع المبيعة على أساس السعر الجاري لبضائع من جنسها وتوعها في الميناء المشحونة اليه وفي اليوم المتوقع وصولها فيه.
- ٣- ويجوز للمشاحنين أو وكلائهم أن يعارضوا في رهن البضائع أو بيعها مع طلب تفريغها بشرط أداء أجرة النقل كاملة.

مادة (١٦١)

لا يجوز للريان أن يبيع السفينة بغير تفويض خاص من مالكيها والا كان للمالك حق طلب ابطال البيع.

مادة (١٦٢)

- ١- على الريان أن يتخذ الاجراءات الضرورية التي تقتضيها المحافظة على مصلحة مالك السفينة والمجهز والبحارة والمسافرين ونوي الحقوق على الشحنة وذلك طبقاً للعرف.
- ٢- وعلى الريان عند الضرورة أن يقوم بكل عمل عاجل تقتضيه سلامة الارواح والمحافظة على السفينة والشحنة ومع ذلك يجب عليه اخطار المجهز قبل أن يقرر القيام باجراء غير عادي اذا سمحت الظروف بذلك.
- ٣- ويكون الريان مسئولاً عن أخطائه ولو كانت يسيرة.

الفصل الثالث

البحارة وتنظيم العمل البحري

الفروع الأولى

أحكام عامة

مادة (١٦٣)

يعتبر بحاراً كل شخص يرتبط بعقد عمل على السفينة ويعتبر الريان من البحارة فيما يتعلق بعقد العمل المبرم بينه وبين المجهز.

مادة (١٦٤)

لا يجوز لاية سفينة مسجلة في الدولة أن تبحر ما لم يكن عليها ما يلزمها من الضباط والمهندسين البحريين والبحارة المجازين ويصدر بتحديد عدد الضباط والمهندسين البحريين والبحارة المجازين الذين يجب وجدهم على ظهر السفينة والمؤهلات التي يجب توافرها فيهم والاشتراطات الصحية في السفينة قرار من الوزير وبما لا يتعارض مع المستويات الدولية في الملاحة البحرية.

مادة (١٦٥)

مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا القانون تحدد حقوق البحارة وواجباتهم في اللوائح الداخلية المعمول بها في السفينة بما لا يتعارض مع عقود العمل المبرمة معهم.

مادة (١٦٦)

١- لا يجوز لمن يتمتع بجنسية الدولة أن يقوم بأي عمل في السفن التي تبحر خارج المياه الإقليمية الا بعد الحصول على جواز بحري من ادارة التفتيش البحري في الدولة.

٢- ولا يسري الحكم المشار اليه في الفقرة السابقة على الاشخاص الذين يعملون في السفن الحربية للدولة أو في السفن التي تملكها أو تستقلها أو تديرها الدولة أو المؤسسات والهيئات العامة والتي تخصصها للخدمة العامة.

مادة (١٦٧)

لا يجوز لأي شخص أن يقوم بعمل على السفن المتمتعة بجنسية الدولة إلا بعد الحصول على ترخيص من إدارة التفتيش البحري ويصدر بتتظيم هذا الترخيص قرار من الوزير.

مادة (١٦٨)

١- لا يجوز لأجنبي أن يعمل في سفينة تقوم بالملاحة الساحلية أو بالقطر أو الارشاد في موانئ الدولة إلا بترخيص من الوزير.

٢- ولا يجوز في السفن الوطنية التي تقوم بالملاحة في أعالي البحار أو بالصيد أن يزيد عدد البحارة الاجانب فيها والاجور المخصصة لهم على النصف التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير بعد أخذ رأي وزير العمل.

الفرع الثاني عقد العمل البحري

مادة (١٦٩)

١- عقد العمل البحري عقد يلتزم شخص بمقتضاه بالعمل في سفينة لقاء أجر تحت اشراف مجهز أو ريان.

٢- وتسري على عقد العمل البحري أحكام القوانين التي تحكم علاقات العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا القانون أو في اللوائح والقرارات الصادرة

تنفيذاً له.

٢- ومع ذلك لا تسري أحكام عقد العمل البحري الواردة في هذا القانون أو في اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له على الأشخاص الذين يعملون في سفن بحرية تقل حمولتها عن خمسين طناً.

مادة (١٧٠)

- ١- يكون عقد العمل البحري مكتوباً فإذا لم يكن كذلك جاز للبحار وحده اثباته بجميع الطرق.
- ٢- وعلى الريان أن يحتفظ في السفينة بصور من عقود العمل البحرية للعاملين عليها.

مادة (١٧١)

يجب أن يبين في عقد العمل البحري تاريخ ومكان إبرامه واسم البحار وسنه وجنسيته وموطنه ونوع العمل الذي يلتزم بإدائه وأجره وكيفية تحديده وأدائه ورقم وتاريخ ومكان إصدار الجواز البحري والترخيص البحري وتاريخ السفر والميناء الذي تبدأ منه الرحلة والميناء الذي تنتهي فيه.

مادة (١٧٢)

مع عدم الإخلال بأحكام المعاهدات الدولية المصادق عليها، لا يجوز أن تزيد ساعات العمل الأصلية على ثمان ساعات يومياً وما زاد عنها يعتبر عملاً إضافياً يستحق عنه البحار ضعف أجره المقرر في العقد وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة (١٧٨) لا يجوز أن تزيد ساعات العمل الأصلية والأضافية على اثني عشرة ساعة في اليوم.

مادة (١٧٣)

ينتهي عقد العمل البحري المحدد المدة بانتهاء مدته وبغير حاجة الى انذار.

مادة (١٧٤)

إذا كان عقد العمل البحري لسفرة واحدة أو لسفرتين فقط فإن العقد لا ينتهي إلا بوصول السفينة إلى الميناء المتفق عليه إذا كانت السفينة قارعة أو بانتهاء تفريغ الحمولة في الميناء المتفق عليه إذا كانت السفينة محملة.

مادة (١٧٥)

إذا كان عقد العمل البحري غير محدد المدة اعتبر العقد ساري المفعول لمدة سنة يجوز بعدها انتهاء العقد بإنداز يوجهه أحد الطرفين إلى الطرف الآخر وبعد انقضاء مهلة لا تقل عن عشرة أيام من تاريخ الإنذار، فإذا انقضت هذه المهلة والسفينة في عرض البحر امتد العقد بحكم القانون إلى ميناء التعاقد إذا كان الانتهاء من المجهز، فإذا أنهى العامل العقد امتد بحكم القانون إلى حين وصول السفينة إلى أول ميناء.

مادة (١٧٦)

ينتهي بحكم القانون عقد العمل البحري، ولو كان محدد المدة وذلك في حالة التخلي عن السفينة وتركها، وفي حالة هلاكها أو انتقال ملكيتها أو تغيير تسجيلها ويستحق البحار في هذه الحالة التعويض المناسب فضلاً عن الأجر المتفق عليه لفترة مقدارها خمسة عشر يوماً.

مادة (١٧٧)

تعتبر الحقوق المنصوص عليها في المواد : (١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦) بمثابة حد أدنى لا يجوز الانتقاص منه في عقد العمل البحري ويقع باطلاً كل شرط على خلاف ذلك.

مادة (١٧٨)

يجب على البحار اطاعة أوامر رؤسائه فيما يتعلق بخدمة السفينة ولا يجوز مغادرتها الا باذن من رئيسه ويلتزم في حالة الخطر بالعمل على انقاذ السفينة والاشخاص الذين يوجدون عليها والشحنة المنقولة فيها.

وفي هذه الحالة يمنح البحار مكافأة عن العمل الاضافي على أن لا تقل عن الاجر المقابل للساعات التي استغرقها هذا العمل.

مادة (١٧٩)

لا يجوز للربان أو ل احد البحارة شحن أية بضاعة في السفينة لحسابه الخاص الا باذن من المجهز ويترتب على مخالفة هذا الحظر الزام المخالف فضلا عن التعويضات يدفع أجرة نقل تعادل أعلى أجرة في مكان وزمان الشحن.

مادة (١٨٠)

١- يلتزم المجهز بإداء أجر البحار في الزمان والمكان المعينين في العقد أو الذين يقضي بهما العرف البحري اذا لم يتم تحديدها في العقد.

٢- وتؤدي الاجور وغيرها من المبالغ المستحقة للبحار بعملة الدولة غير أنه اذا استحققت والسفينة خارج المياه الاقليمية جاز أدائها بعملة أجنبية بشرط قبول البحار بذلك كتابة.

مادة (١٨١)

يحدد أجر البحار في العقد وتضاف اليه زيادة قدرها أربعون في المائة من الاجر المتفق عليه أثناء السفر وعشرون في المائة منه أثناء وجود السفينة في ميناء أجنبي ولا يجوز الجمع بين هذين الاجرين الاضافيين.

مادة (١٨٢)

إذا كان الاجر معيناً بالرحلة فلا يجوز تخفيضه في حالة تقصير مدة السفر بفعل المجهز أو الريان أما إذا نشأ عن الفعل المذكور اطالة السفر أو تأجيله فتزداد الاجور بنسبة امتداد المدة ولا يسري هذا الحكم الاخير على الريان إذا كان تأجيل السفر أو اطالته ناشئاً عن خطئه.

مادة (١٨٣)

- ١- إذا كان البحار معيناً بالرحلة للذهاب فقط استحق كامل أجره إذا توفي بعد بدء السفر.
- ٢- وإذا كان البحار معيناً بالرحلة للذهاب والاياب معاً استحق نصف أجره إذا توفي أثناء الذهاب أو في ميناء الوصول واستحق كامل الاجر إذا توفي أثناء الاياب.

مادة (١٨٤)

- ١- يجوز للبحار الحصول على سلفة لا تتجاوز ربع أجره الاصلي، وتتكون هذه السلفة في دفتر البحارة أو دفتر اليومية حسب الاحوال ويوقع البحار قرين هذا القيد.
- ٢- ويجوز أداء السلفة لزوج البحار وأولاده أو أصوله أو فروعهم أو غيرهم من الاشخاص الذين يعولهم ويتولى الاتفاق عليهم بشرط وجود تفويض منه لأي منهم بذلك ولا يجوز استرداد السلفة المذكورة في حالة الغاء العقد لأي سبب كان شريطة ألا يكون الالغاء راجعاً إلى ارادة البحار ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.

مادة (١٨٥)

لا يجوز الحجز على أجر البحار أو التنازل عنه إلا في الحدود المبينة في قوانين العمل.

مادة (١٨٦)

يلتزم المجهز أثناء السفر بتقديم الطعام للبحار وإقامته في السفينة دون مقابل ويكون تنظيم ذلك بقرار من الوزير.

مادة (١٨٧)

- ١- يلتزم المجهز بعلاج البحار دون مقابل اذا أصيب بجرح أو مرض وهو في خدمة السفينة.
- ٢- وإذا كان الجرح أو المرض ناشئاً عن العصيان أو السكر وغير ذلك من حالات سوء السلوك وجب على المجهز أن يعالج البحار ويكون له في هذه الحالة حق خصم نفقات العلاج مما يستحق للبحار من أجر.
- ٣- وينقضي التزام المجهز بعلاج البحار عندما يثبت أن الجرح أو المرض غير قابل للشفاء.

مادة (١٨٨)

- ١- يستحق البحار الذي يصاب بجرح أو يمرض وهو في خدمة السفينة أجره كاملاً أثناء الرحلة وتسري فيما يتعلق باستحقاقه الأجر بعد انتهاء الرحلة الأحكام الواردة في قوانين العمل.
- ٢- ولا يستحق البحار أي أجر اذا كان الجرح أو المرض ناشئاً عن العصيان أو السكر أو غير ذلك من أحوال سوء السلوك.

مادة (١٨٩)

- ١- اذا توفي البحار وهو في خدمة السفينة وجب على المجهز أداء نفقات دفنه أيا كان سبب الوفاة.
- ٢- وعلى المجهز أن يودع خزانة الادارة البحرية المختصة الأجر النقدي وغيره من المبالغ المستحقة للبحار المتوفي.

مادة (١٩٠)

- ١- يلتزم المجهز بإعادة البحار الى الدولة اذا حدث أثناء السفر ما يوجب انزاله من السفينة الا اذا كان الانزال بناء على أمر السلطة الاجنبية في الميناء الموجودة به السفينة أو بناء على اتفاق بين المجهز والبحار.
- ٢- فاذا تم تعيين البحار في أحد موانئ الدولة أعيد الى هذا الميناء الا اذا اتفق في العقد على أن تكون الاعادة الى ميناء آخر واذا تم التعيين في ميناء أجنبي أعيد البحار حسب اختياره الى هذا الميناء أو الى أي ميناء يعينه في الدولة.
- ٣- ويعاد البحار الاجنبي الى الميناء الذي تم تعيينه فيه الا اذا نص العقد على اعادته الى ميناء آخر.
- ٤- ويشمل الالتزام بإعادة البحار نفقات نقله وإقامته وأطعمته خلال فترة اعادته.

مادة (١٩١)

- لا يلتزم المجهز بإعادة البحار وذلك في أي من الحالتين الآتيتين :
- أ- اذا لم يطالب البحار بهذا الحق خلال أسبوع من تاريخ انتهاء عقده.
 - ب- اذا تعاقد البحار مجدداً مع نفس المالك أو تعاقد مع مالك جديد أثناء سريان العقد أو خلال أسبوع من تاريخ انتهائه.

مادة (١٩٢)

يعفى المجهز من التأمين على البحارة لدى الجهة المختصة بالتأمينات الاجتماعية اذا حصل على إذن من الوزير المختص بإجراء التأمين بشروط أفضل للبحارة لدى جهة أخرى معتمدة في الدولة للقيام بأعمال التأمين.

مادة (١٩٣)

إذا أبرم عقد العمل لمدة محددة وانتهت هذه المدة أثناء الرحلة امتد العقد بحكم القانون حتى وصول السفينة الى أول ميناء في الدولة فإذا مرت السفينة قبل دخولها أحد موانئ الدولة بالميناء الذي يجب إعادة البحار اليه وفقاً لاحكام المادة (١٩٠) امتد العقد حتى دخول السفينة هذا الميناء.

مادة (١٩٤)

إذا توفي البحار بسبب الدفاع عن السفينة أو الشحنة أو الأشخاص المسافرين في السفينة استحق ورثته مبلغاً يعادل أجر ثلاثة شهور أما إذا كان معيناً بالرحلة استحق ورثته مبلغاً يعادل أجر الرحلة وذلك كله فضلاً عن التعويضات والمكافآت التي يقررها هذا القانون والقوانين التي تحكم علاقات العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية.

مادة (١٩٥)

إذا فصل البحار أثناء الرحلة وكانت السفينة في ميناء أجنبي فلا يجوز للربان إلزامه بتركها إلا باذن من قنصل الدولة أو السلطة البحرية المحلية عند عدم وجوده ويجب اثبات قرار الفصل وتاريخه وأسبابه في دفتر البحارة ولا اعتبر الفصل غير مشروع.

مادة (١٩٦)

إذا حالت قوة القاهرة دون البدء في السفر أو دون مواصلته استحق البحار المعين بالرحلة أجرة عن الايام التي قضاهم فعلاً في خدمة السفينة ولا يجوز للبحار في هذه الحالة المطالبة بأية مكافأة أو تعويض ومع ذلك يشترك البحار فيما قد يحصل عليه المالك أو المجهز من مبالغ التأمين أو التعويضات بالقدر الباقي له من أجره.

مادة (١٩٧)

١- إذا كان البجار معيناً بالرحلة وغرقت السفينة أو صودرت أو فقدت أو أصبحت غير صالحة للملاحة جاز للجهة القضائية المختصة أن تحكم بإعفاء المجهز من دفع كل أو بعض أجور البحارة إذا ثبت أن ما لحق السفينة من ضرر نشأ عن فعلهم أو أعمالهم أو امتناعهم عن انقاذ السفينة أو المسافرين أو الشحنة.

٢- ويجوز للمجهز في الحالة المشار إليها في الفقرة السابقة إلغاء عقد العمل البحري دون اخطار سابق.

٣- ولا يجوز للبحارة المطالبة بمكافأة أو تعويض إلا إذا حصل المجهز أو المالك على تعويض عن الضرر الذي أصاب السفينة.

مادة (١٩٨)

لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي جميع الدعاوي الناشئة عن عقد العمل البحري بمضي سنة من تاريخ انقضاء العقد.

الفصل الرابع في الأمن والنظام والتأديب في السفينة

مادة (١٩٩)

تسري أحكام هذا الفصل على كل سفينة مسجلة في الدولة ولا تسري على السفن الحربية.

مادة (٢٠٠)

١- يعاقب بالاحتجاز من يوم إلى ثلاثين يوماً أو بغرامة تتراوح بين أجر يوم إلى ثلاثين يوماً أو بهما

معاً كل شخص من أفراد طاقم السفينة يرتكب إحدى المخالفات الآتية :

- أ- عدم اطاعة أمر يتعلق بالخدمة.
 - ب- عدم احترام الرؤساء.
 - ج- الإهمال في خدمة السفينة أو في الحراسة.
 - د- المشاجرات على ظهر السفينة.
 - هـ- اتلاف أدوات السفينة التي يؤدي إتلافها إلى الإخلال بسلامتها أو اتلاف حمولاتها.
 - و- الغياب عن السفينة دون إذن.
 - ز- حيازة سلاح بالسفينة دون إذن سابق من الريان أو حيازة المخدرات أو المواد المنوعة الأخرى.
 - ح- ادخال مشروبات روية خلصة إلى السفينة لاستهلاكها أو التصرف فيها.
 - ط- السكر في السفينة.
 - ى- كل عمل آخر يكون فيه إخلال بالنظام أو بخدمة السفينة.
 - ك- التهريب.
- ٢- ويجوز للريان بدلا من توقيع عقوبة الاحتجاز أو الغرامة المشار اليهما في الفقرة السابقة أن يقرر انتهاء خدمات البحار دون حاجة إلى إنذار.

مادة (٢٠١)

إذا كان الفعل أو الإهمال المنسوب إلى البحار يكون جريمة وفقاً لأحكام التشريعات النافذة في الدولة، وجب على الريان أن يسلم البحار إلى سلطاتها المختصة.

مادة (٢٠٢)

كل شخص بالسفينة من غير أفراد طاقمها يرفض الامتثال للتدابير التي يأمر بها الريان أو يخالف أمراً لأحد ضباطها أو يحدث اضطراباً بالسفينة أو يتلف أدواتها التي لا يؤدي إتلافها إلى الإخلال بسلامتها يعاقب بالحبس في حجرته من يوم إلى سبعة أيام إذا كان من المسافرين بالبحر وبالحرمين من الصعود إلى ظهر السفينة أكثر من ساعتين في اليوم إذا كان من المسافرين الآخرين.

مادة (٢٠٣)

١- يجب على الريان قبل توقيع أي جزاء أن يجري تحقيقاً يسمع فيه أقوال صاحب الشأن عن الاعمال المنسوبة اليه وأقوال شهود الاثبات والنفي وأن يحرر محضراً بأقوالهم وللريان أن يقرر وقف المخالف عن العمل بالسفينة لحين استكمال التحقيق.

٢- وتثبت المخالفات التي تقع والجزاءات التي توقع عنها في دفتر يومية السفينة ولا يوقع جزاء الحجز المشار اليه في المادة السابقة الا اذا كانت السفينة في عرض البحر أو في أحد الموانئ التي تمر بها وينتهي هذا الحجز حتماً عند انتهاء الرحلة أو وصول السفينة الى ميناء تسجيلها.

مادة (٢٠٤)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز أجر ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين أي فرد من طاقم السفينة يرتكب أحد الأفعال الآتية :

- أ- ترك المكان المخصص له في السفينة بلا عذر مقبول قبل أن يحل محله خلفه.
- ب- التغيب عن السفينة اذا كان مكلفاً يعمل عند الدفة أو في محل ارساد أو مركز مناورة أو حراسة.
- ج- عدم الوجود في السفينة دون عذر مقبول في الوقت المحدد لاتخاذ اجراءات الابحار من أي ميناء غير ميناء التسجيل.
- د- رفض الانذعان لامر صدر اليه فيما يتعلق بسير العمل في السفينة والمحافظة على النظام فيها.
- هـ- القيام بأعمال متكررة تنطوي على العصيان.

مادة (٢٠٥)

تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من أكثر من ثلاثة أشخاص ويعد اتفاق سابق فيما بينهم.

مادة (٢٠٦)

- ١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى على ريان السفينة أو أحد ضباطها أثناء تأدية أعماله أو مقاومه بالقوة.
- ٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تجاوز خمسة آلاف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين إذا حدثت جروح بسبب التعدي أو المقاومة.

مادة (٢٠٧)

- إذا وقعت الجريمة المنصوص عليها في المواد السابقة من أحد ضباط السفينة أو كان شريكاً فيها ضمنت العقوبة.

مادة (٢٠٨)

- كل من تأمر ضد سلامة الريان أو حرите أو سلطته يعاقب بالسجن المؤقت.

مادة (٢٠٩)

- ١- كل من أغرق السفينة أو أحرقها أو الحق بها تلفاً جسيماً يهدد الأرواح أو قام بعمل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك يعاقب بالسجن المؤبد.
- ٢- وتكون العقوبة الاعدام إذا نشأ عن الفعل المذكور موت شخص وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القصاص والدية.

مادة (٢١٠)

- يعاقب بالسجن المؤقت كل من استولى أو حاول الاستيلاء على السفينة بطريقة غير مشروعة.

مادة (٢١١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز أجر ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين كل ريان أو ضابط أو أي شخص آخر ذي سلطة في السفينة يكون قد أمر بشئ أو أذن أو تسامح في شيء فيه أساء لاستعمال سلطته أو يكون قد استعمل القوة أو جعلها أو تركها تستعمل نحو شخص مسافر على السفينة.

مادة (٢١٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز أجر شهر واحد أو باحدى هاتين العقوبتين ريان السفينة اذا ترك أحد البحارة مريضاً أو جريحاً دون أن يحقق له وسائل العلاج المناسبة أو الترحيل أو أمره بمغادرة السفينة في ميناء أجنبي دون سبب مبرر.

مادة (٢١٣)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز أجر ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين كل ريان ترك في غير حالة الضرورة السفينة في الميناء وهي معرضة للخطر فإذا كانت السفينة في عرض البحر عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

مادة (٢١٤)

كل من تسلسل الى سفينة بقصد السفر بها دون أن يقوم بإداء أجر السفر ودون أن يحصل على موافقة ريان السفينة أو متلوه، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تتجاوز ضعف أجرة السفر الى الوجهة التي كان يقصدها.

مادة (٢١٥)

تستخدم المبالغ المتحصلة كغرامة لنفع أي تعويض يستحق نتيجة الفعل المعاقب عليه ويؤول ما بقي منه الى ادارة التفتيش البحري.

الباب الرابع استغلال السفينة الفصل الاول ايجار السفينة الفرع الاول أحكام عامة

مادة (٢١٦)

ايجار السفينة عقد بمقتضاه يلتزم المؤجر نظير أجر بأن يضع تحت تصرف المستأجر سفينة أو جزءاً منها لمدة محددة أو للقيام برحلة أو رحلات معينة.

مادة (٢١٧)

تطبق أحكام هذا الفصل اذا لم يتفق الطرفان على خلافها، ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على شرط يكون منافياً لطبيعة عقد ايجار السفينة.

مادة (٢١٨)

يثبت ايجار السفينة بمحرر يسمى مشاركة الايجار.

مادة (٢١٩)

يسري على عقد ايجار السفينة قانون جنسيتها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الشريعة الاسلامية أو النظام العام.

مادة (٢٢٠)

لا يترتب على بيع السفينة انتهاء عقد ايجارها ومع ذلك يجوز للمشتري طلب الانهاء اذا أثبت أنه لم يكن عالماً وقت البيع بعقد الايجار ولم يكن في مقدوره أن يعلم به.

مادة (٢٢١)

- ١- يجوز للمستأجر تأجير السفينة من الباطن ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك، وفي هذه الحالة يبقى المستأجر الاصلي مسؤولاً قبل المؤجر عن الالتزامات الناشئة عن العقد.
- ٢- ولا تقتضأ عن الايجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الاصلي والمستأجر من الباطن، ومع ذلك يجوز للمؤجر الحجز على هذا المستأجر بما لا يجاوز ما هو مستحق عليه للمستأجر الاصلي.

مادة (٢٢٢)

- ١- لا يجوز للمؤجر أن يحبس البضائع في السفينة بسبب عدم استيفاء أجرتها عند الوصول بل يجوز أن يطلب من المحكمة المدنية المختصة ايداعها لدى الغير لحين دفع الاجرة المستحقة وأن يطلب منها بيعها أو بيع جزء منها ما لم تقدم له كفالة بالدفع.

مادة (٢٢٣)

- ١- المؤجر امتياز على البضائع المشحونة في السفينة ويضمن هذا الامتياز أجرة السفينة وملحقاتها

ويستمر الامتياز لمدة خمسة عشر يوماً بعد تسليم البضائع ما لم يكن قد ترتب عليها حق عيني للغير حسن النية.
٢- ويبقى الامتياز قائماً ولو اختلطت البضائع بأخرى من نوعها.

مادة (٢٢٤)

لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي :
أ- الدعاوي الناشئة عن عقد ايجار السفينة بمضي سنة من تاريخ انتهاء العقد.
ب- دعاوي استرداد ما دفع بغير وجه حق بعد مضي سنة ابتداء من اليوم الذي يعلم فيه المسترد بحقه في الاسترداد.

الفرع الثاني تأجير السفينة بالرحلة

مادة (٢٢٥)

تأجير السفينة بالرحلة عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه بوضع سفينة معينة أو جزء منها تحت تصرف المستأجر للقيام برحلة أو عدة رحلات معينة.

مادة (٢٢٦)

يذكر في مشاركة تأجير السفينة بالرحلة البيانات التالية بوجه خاص :
أ- اسم كل من المؤجر والمستأجر وموطنهما.
ب- اسم السفينة وجنسيتهما وحمولتها الصافية وما اذا كان الايجار شاملاً للسفينة أو لجزء منها.
ج- اسم الريان.
د- نوع الحمولة ان كانت معينة أو البيانات الكافية لتحديد.

هـ- المكان والوقت المتفق عليهما للشحن والتفريغ.

و- مقدار الاجرة وطريقة حسابها.

ز- بيان الرحلة أو الرحلات المتفق على القيام بها.

مادة (٢٢٧)

يلتزم المؤجر بأن يضع تحت تصرف المستأجر في الزمان والمكان المتفق عليهما السفينة المعينة في حالة صالحة للملاحة ومجهزة بما يلزم لتنفيذ الرحلة أو الرحلات المنصوص عليها في عقد الايجار كما يلتزم بابقاء السفينة في هذه الحالة طوال الرحلة أو الرحلات موضوع الاتفاق.

مادة (٢٢٨)

يكون المؤجر مسئولاً عن الضرر الذي يصيب البضائع التي يتسلمها الريان على ظهر السفينة في الحدود المبينة في مشاركة الايجار ما لم يثبت أنه قام بتنفيذ التزاماته المشار اليها في المادة السابقة أو أن الضرر لم ينشأ عن تقصيره في تنفيذها.

مادة (٢٢٩)

يحفظ المؤجر بالادارة الملاحية وبالادارة التجارية للسفينة.

مادة (٢٣٠)

على المستأجر أن يقوم بشحن كمية البضائع المتفق عليها، فاذا لم يشحن المستأجر كل البضائع المتفق عليها التزم مع ذلك بدفع الاجرة كاملة.

مادة (٢٣١)

- ١- يلتزم المستأجر بشحن البضائع وتفريغها في المهلة المتفق عليها فإذا لم يتفق الطرفان على هذه المهلة وجب الرجوع الى ما يقضي به العرف.
- ٢- وإذا لم يتم الشحن أو التفريغ في المهلة الاصلية التي يحددها الاتفاق أو العرف سرت مهلة اضافية لا تتجاوز المهلة الاصلية ويستحق المؤجر عنها تعويضاً يومياً يحدده الاتفاق أو العرف وذلك بغير حاجة لاي اجراء يتخذه المؤجر.
- ٣- وإذا لم يتم الشحن أو التفريغ خلال المهلة الاضافية المذكورة سرت مهلة اضافية ثانية لا تتجاوز المهلة الاولى ويستحق المؤجر عنها تعويضاً يومياً يعادل التعويض اليومي المقرر للمهلة الاضافية الاولى زائداً النصف وذلك دون اخلال بما قد يستحق من تعويضات أخرى.
- ٤- ويعتبر التعويض اليومي المستحق عن المهل الاضافية من ملحقات الاجرة وتسري عليه احكامها.

مادة (٢٣٢)

- ١- تبدأ المهلة الاصلية للشحن والتفريغ من اليوم الذي يلي تبليغ الربان نوي الشأن استبعاد السفينة لشحن البضائع أو تفريغها.
- ٢- وإذا تم الشحن قبل انتهاء المهلة المحددة له فلا تضاف الايام الباقية منها الى مهلة التفريغ ما لم يتفق على غير ذلك. يجوز الاتفاق على منع المستأجر مكافأة عن الاسراع في انجاز الشحن أو التفريغ.
- ٣- ولا تحسب في المهلة الاصلية أيام العطلة الرسمية أو أيام العطلة التي يقضي بها العرف ما لم تكن قد قضيت فعلاً في الشحن أو في التفريغ ويقف سريان المهلة في حالة القوة القاهرة.
- ٤- أما المهلة الاضافية فتحسب فيها أيام العطلة ولا يقف سريانها بسبب القوة القاهرة ومع ذلك يجوز الحكم بتخفيض التعويض عن المهلة الاضافية الاولى في حالة استمرار المانع.

مادة (٢٣٣)

الريان عند انقضاء مهلة التفريغ الحق في انزال البضائع المشحونة على نفقة المستأجر ومسئولته وفي هذه الحالة يلتزم الريان باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على البضائع.

مادة (٢٣٤)

لا يجوز للمؤجر أن يشحن في السفينة أو في الجزء المؤجر منها بضائع غير خاصة بالمستأجر دون إذن منه، والا كانت أجرة البضائع المشحونة بدون إذن من حق المستأجر الذي له أيضاً المطالبة بالتعويض عن الضرر إن كان له مقتضى.

مادة (٢٣٥)

يكون المستأجر مسئولاً عن الأضرار التي تلحق بالسفينة أو البضائع المشحونة فيها إذا كانت هذه الأضرار ناشئة عن خطأ المستأجر أو تابعة أو من ينوب عنه أو كانت ناشئة عن عيب في بضائعه.

مادة (٢٣٦)

ينتهي عقد تأجير السفينة بالرحلة دون تعويض لأحد الطرفين على الآخر إذا طرأت قوة القاهرة تجعل تنفيذ الرحلة مستحيلاً.

مادة (٢٣٧)

يبقى عقد تأجير السفينة بالرحلة نافذاً دون تعويض أو زيادة في الأجرة إذا طرأت قوة القاهرة تحول مؤقتاً دون سفر السفينة أو استمرار السفر خلال الرحلة.

مادة (٢٣٨)

يجوز للمستأجر فسخ العقد قبل البدء في شحن البضائع، ويلتزم في هذه الحالة بتعويض المؤجر عن الضرر الذي لحقه بشرط ألا يجاوز التعويض مقدار الاجرة المتفق عليها.

مادة (٢٣٩)

إذا بدأ السفر ثم استمال الاستمرار فيه بسبب غير راجع الى المؤجر أو تابعة فلا يلتزم المستأجر الا بدفع اجرة ما تم من السفر.

مادة (٢٤٠)

إذا تعذر على السفينة الوصول الى الميناء المعين لتفريغ البضائع، وجب على الربان أن ينفذ التعليمات الصادرة اليه والمتفق عليها بين المؤجر والمستأجر، فإذا لم تصدر اليه تعليمات وجب عليه أن يتوجه الى أقرب ميناء من الميناء المعين لتفريغ البضائع يمكن تفريغها فيه، وفي هذه الحالة يتحمل المؤجر مصاريف نقل البضائع الى الميناء المتفق عليه الا اذا كان تعذر الوصول الى هذا الميناء ناشئاً عن قوة قاهرة فيتحمل المستأجر هذه المصاريف.

مادة (٢٤١)

يجوز للمستأجر تفريغ بضائمه على نفقته أثناء السفر على أن يدفع الاجرة المتفق عليها قبلاً.

مادة (٢٤٢)

١- تستحق الاجرة اذا هلكت البضائع المشحونة في السفينة متى كان الهلاك ناشئاً عن أحد الاسباب الآتية:

أ- خطأ المستأجر أو تابعيه.

ب- طبيعة البضاعة أو عيب فيها.

ج- اضطراب الريان لبيع البضاعة أثناء السفر بسبب عيبها أو تلفها.

د- إذا أمر الريان باتلاف البضاعة لخطورتها أو ضررها أو حظر نقلها ولم يكن المؤجر يعلم بذلك عند وضعها في السفينة.

هـ- إذا كانت البضاعة المشحونة حيوانات ونفقت أثناء السفر بسبب لا يرجع إلى خطأ المؤجر أو تابعيه.

و- إذا قرر الريان القاء البضاعة في البحر لانتفاذ السفينة أو الشحنة وذلك مع مراعاة أحكام الخسائر البحرية.

٢- ولا تستحق الاجرة إذا هلكت البضائع المشحونة في السفينة لسبب آخر غير ما هو منصوص عليه في الفقرة السابقة إلا إذا اشترط استحقاق الاجرة في جميع الاحوال.

مادة (٢٤٣)

لا تبرأ ذمة المستأجر من دفع الاجرة بترك البضائع ولو تلفت أو نقصت كميته أو قيمته أثناء السفر.

الفروع الثالث التأجير الزمني للسفينة

مادة (٢٤٤)

١- التأجير الزمني للسفينة عقد بمقتضاه يلتزم المؤجر بأن يضع سفينة مجهزة تحت تصرف المستأجر لمدة معينة.

٢- وتتضمن مشاركة الإيجار على وجه خاص البيانات الآتية :

أ- اسم السفينة المؤجرة وجنسيته ومحركاتها وغيرها من الاوصاف اللازمة لتعيينها.

ب- اسم كل من المؤجر والمستأجر وموطنهما.

ج- مقدار الاجرة أو طريقة حسابها.

د- مدة الايجار.

مادة (٢٤٥)

يلتزم المؤجر بأن يضمن تحت تصرف المستأجر في الزمان والمكان المتفق عليهما السفينة المعنية في حالة صالحة للملاحة ومجهزة بما يلزم لتنفيذ العمليات المنصوص عليها في عقد الايجار، كما يلتزم بابقاء السفينة في هذه الحالة طوال مدة العقد.

مادة (٢٤٦)

- ١- يحتفظ المؤجر بالادارة الملاحية للسفينة ويتولى تجهيز السفينة وصيانتها وتعيين البحارة واطعامهم ودفع أجورهم.
- ٢- ويجوز الاتفاق على نقل الادارة الملاحية الى المستأجر.
- ٣- وإذا انتقلت الادارة الملاحية للسفينة الى المستأجر كان مسئولاً عن هلاك السفينة والخسائر المشتركة الا اذا أثبت أن الهلاك ناشئ عن خطر من اخطار الملاحة او عن خطأ المؤجر فاذا لم تنتقل الادارة الملاحية للسفينة الى المستأجر كان المؤجر مسئولاً عن هلاك السفينة ما لم ثبت ان الهلاك ناشئ عن خطأ المستأجر.

مادة (٢٤٧)

- ١- تكون للمستأجر الادارة التجارية للسفينة وتحمل نفقاتها وبخاصة تزويد السفينة بالوقود والزيوت والشحوم والماء العذب ودفع رسوم الموانئ والارشاد والقطر وغيرها من المصروفات التي يقتضيها الاستغلال التجاري للسفينة.
- ٢- ويجب على الربان أن يتبع التعليمات التي يعطيها المستأجر في كل ما يتعلق بالاستغلال التجاري للسفينة في الحدود المنصوص عليها في المشاركة.

مادة (٢٤٨)

- ١- يسأل المؤجر عن الضرر الذي يصيب البضاعة إذا كان ناشئاً عن تقصيره في تنفيذ التزاماته.
- ٢- ويسأل المستأجر عن الأضرار الناشئة عن الاستغلال التجاري للسفينة مع مراعاة الاستهلاك الناشئ عن الاستعمال العادي.

مادة (٢٤٩)

- ١- تسري الأجرة من اليوم الذي توضع فيه السفينة تحت تصرف المستأجر، ومع ذلك لا تستحق الأجرة إذا هلكت السفينة أو توقفت بسبب القوة القاهرة أو فعل المؤجر ولا يجوز الاتفاق على دفعها في جميع الأحوال.
- ٢- وإذا انقطعت أخبار السفينة ثم ثبت أنها هلكت استحققت الأجرة كاملة إلى تاريخ آخر خبر عنها.

مادة (٢٥٠)

- يسترد المؤجر حقه في التصرف في السفينة إذا لم يستوف الأجرة المستحقة له خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطار المستأجر كتابة، ومع ذلك يلتزم المؤجر بنقل البضائع المشحونة إلى ميناء الوصول مقابل أجرة المثل ومع عدم الإخلال بحقه في المطالبة بالتعويض.

مادة (٢٥١)

- ١- يلتزم المستأجر عند انتهاء مدة الإيجار برد السفينة إلى الميناء الذي وضعت فيه تحت تصرفه.
- ٢- وإذا انقضت مدة الإيجار أثناء السفر امتد العقد بحكم القانون إلى نهاية الرحلة واستحق المؤجر الأجرة المتفق عليها في العقد عن الأيام الزائدة.
- ٣- ولا تخفّض الأجرة إذا ردت السفينة قبل انتهاء مدة الإيجار.

الفرع الرابع

تأجير السفينة غير مجهزة

مادة (٢٥٢)

تأجير السفينة غير مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر نظير أجر بأن يضع تحت تصرف المستأجر لمدة محددة سفينة معينة بدون طاقم وبدون أي تجهيز مادي أو بتجهيز غير تام.

مادة (٢٥٣)

- ١- يلتزم المؤجر بأن يضع السفينة المعينة تحت تصرف المستأجر في الزمان والمكان المتفق عليهما في حالة صالحة للملاحة وللخدمة المخصصة لها، كما يلتزم باصلاح الاضرار التي تنشأ عن عيب خاص في السفينة.
- ٢- وإذا توقفت السفينة عن السفر بسبب عيب خاص فيها لمدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة فلا تستحق الاجرة طوال مدة الوقف.

مادة (٢٥٤)

- ١- يلتزم المستأجر باستعمال السفينة في الغرض المتفق عليه وفقاً لخصائصها الفنية الثابتة في ترخيص الملاحة.
- ٢- وتقع على عاتق المستأجر مصروفات صيانة السفينة والاصلاحات غير المنصوص عليها في المادة السابقة.
- ٣- ويلتزم المستأجر بتزويد السفينة بالبحارة ونفق أجورهم واطعامهم ويتحمل جميع المصروفات التي يقتضيها استغلال السفينة.
- ٤- كما يلتزم المستأجر برد السفينة في نهاية العقد بالحالة التي كانت عليها وقت التسليم مع مراعاة الاستهلاك الناشئ عن الاستعمال العادي، ويكون الرد في ميناء تسليم السفينة اليه.

هـ- وفي حالة التأخير في رد السفينة بسبب راجع الى المستأجر التزم بإداء ضعف الاجرة عن مدة التأخير ما لم يثبت المؤجر أن الضرر يجاوز هذا التعويض.

مادة (٢٥٥)

يضمن المستأجر رجوع القير على المؤجر بسبب يرجع الى استغلال السفينة.

الفصل الثاني عقد النقل البحري

مادة (٢٥٦)

١- عقد النقل البحري عقد بمقتضاه يتعهد الناقل بأن ينقل بضاعة من ميناء الى آخر مقابل أجر يلتزم به الشاحن.

٢- وتنطبق أحكام هذا الفصل ابتداء من تسلم الناقل أو نائبه للبضاعة الى حين تسليمها الى المرسل اليه.

مادة (٢٥٧)

١- يثبت عقد النقل البحري بسند الشحن، وعلى الناقل أو نائبه أن يصدر سند الشحن بناء على طلب الشاحن.

٢- ويجب أن يذكر في سند الشحن مايلي :

أ- اسم وموطن كل من الناقل والشاحن والمرسل اليه.

ب- تعيين البضائع المسلمة الى الناقل وتاريخ تسليمها.

ج- ميناء القيام وميناء الوصول.

- د- اسم السفينة وجنسيتهٗ .
هـ- مقدار أجرة النقل وكيفية حسابها .
و- مكان إصدار السند وتاريخه .
ز- عدد النسخ التي حررت من السند .
ح- توقيع الريان والشاحن .

مادة (٢٥٨)

- يجب أن يشتمل تعيين البضائع المسلمة الى الناقل في سند الشحن على مايتي :
- أ- العلامات الرئيسية اللازمة للتحقق من نوع البضائع وذلك طبقاً للبيانات التي يقدمها الشاحن كتابة قبل الشحن، ويجب أن تكون هذه العلامات كافية لتعيين البضائع وموضوعة بطريقة تجعل قراءتها ميسورة حتى نهاية السفر .
- ب- عدد الطرود أو القطع أو الكمية أو الوزن حسب الاحوال طبقاً للبيانات التي يقدمها الشاحن كتابة قبل الشحن .
- ج- الحالة الظاهرة للبضائع .

مادة (٢٥٩)

- ١- للناقل أو من ينوب عنه ابداء تحفظات على قيد بيانات الشاحن المتعلقة بعلامات البضائع وعددها أو كميته أو وزنها اذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحتها أو لم تتوفر لديه الوسائل العادية للتحقق منها .
- ٢- ويجب ذكر أسباب التحفظ على قيد البيانات في سند الشحن والامس التي استند اليها في ذلك .
- ٣- وللشاحن أو من تسلم البضائع اثبات صحة هذه البيانات .
- ٤- ويكون الشاحن مسئولاً قبل الناقل عن عدم صحة البيانات التي قدمها عن البضائع والتي بونت في سند الشحن، ولا يجوز للناقل التمسك بعدم صحة البيانات المذكورة في سند الشحن قبل أي شخص آخر غير الشاحن .

مادة (٢٦٠)

كل خطاب ضمان أو اتفاق يضمن بمقتضاه الشاحن تعويض الناقل عن الاضرار التي تنتج عن اصدار سند شحن خال من أي تحفظات لا يحتج به على الغير، ومع ذلك فللغير أن يتمتع بالاتفاق المذكور قبل الشاحن.

مادة (٢٦١)

يجوز للناقل أن يعطي الشاحن ايصالاً يتسلم البضائع قبل شحنها في السفينة ويستبدل سند الشحن بهذا الايصال بناء على طلب الشاحن بعد وضع البضائع في السفينة ويكون للايصال الحجية المقررة لسند الشحن اذا اشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادة (٢٥٧) وكان مؤشراً عليه بكلمة (مشحون).

مادة (٢٦٢)

١- يحرر سند الشحن من نسختين أصليتين تسلم احدهما الى الشاحن وتبقى الاخرى لدى الناقل ويذكر فيها أنها غير قابلة للتداول، ويوقع الشاحن أو من ينوب عنه النسخة الاصلية المحفوظة لدى الناقل، ويوقع الناقل أو من ينوب عنه النسخة الاصلية المسلمة للشاحن وتعطي هذه النسخة حائزها الشرعي الحق في تسلم البضائع والتصرف فيها.

٢- ويجوز أن تحرر من النسخة الاصلية المسلمة الى الشاحن عدة نسخ مماثلة ويجب أن تكون كل نسخة منها مرقمة وأن يذكر فيها عدد النسخ التي حررت وتقوم كل نسخة مقام النسخ الاخرى ويترتب على استعمال احداها اعتبار النسخ الاخرى ملغاة في مواجهة الناقل.

مادة (٢٦٣)

١- اذا وجد اختلاف بين نسخة سند الشحن الموقعة من الشاحن أو من ينوب عنه والنسخة الموقعة من

الناقل أو من ينوب عنه فتعتمد كل نسخة أصلية تجاه موقعها .

٢- وإذا وجد اختلاف بين مشاركة ايجار السفينة وبين سند الشحن اعتمدت مشاركة الايجار في علاقات المؤجر مع المستأجر، أما في علاقات المستأجر مع الشاحن فيعتمد سند الشحن وحده ما لم يتضمن صراحة الاحالة على مشاركة الايجار.

مادة (٢٦٤)

- ١- يحرر سند الشحن باسم شخص معين أو لامره أو لحامله.
- ٢- ويجوز التنازل عن سند الشحن الاسمي باتباع الاجراءات القانونية النافذة في شأن حوالة الحق.
- ٣- ويكون سند الشحن المحرر للامر قابلاً للتداول بالتظهير.
- ٤- ويتداول سند الشحن المحرر للحامل بالتسليم ويسرى هذا الحكم على سند الشحن المحرر للامر والمظهر على بياض.
- ٥- وفي حالة تداول سند الشحن المحرر للامر يجوز الاتفاق على قصر الضمان على وجود البضائع وصحة عقد النقل وقت التظهير.
- ٦- ويجوز النص في سند الشحن على حظر التنازل عنه أو تداوله.

مادة (٢٦٥)

- ١- اذا وجد الربان في السفينة قبل السفر بضائع غير مذكورة في سند الشحن أو كان البيان المتعلق بها مخالفاً للحقيقة جاز له اخراجها من السفينة في مكان الشحن أو ابقائها فيها مع استيفاء أجرة تعادل أعلى أجرة تدفع لبضائع من نوعها بالمكان المذكور وذلك مع عدم الاخلال بما قد يستحق من تعويض.
- ٢- وإذا اكتشفت البضائع المذكورة أثناء السفر جاز للربان أن يأمر بالقائها في البحر اذا كان من شأنها احداث اضرار للسفينة أو للبضائع المشحونة فيها أو اذا كان نقلها يستلزم دفع غرامات أو أداء مصاريف تريب على قيمتها أو اذا كان يبيعها أو تصديرها ممنوعاً قانوناً.

مادة (٢٦٦)

- ١- يعتبر سند الشحن حجة في اثبات البيانات التي يشتمل عليها وذلك فيما بين الناقل والشاحن وبالنسبة للغير.
- ٢- ويجوز في العلاقة بين الناقل والشاحن اثبات عكس ما ورد بسند الشحن، أما بالنسبة للغير حسن النية فلا يجوز للناقل اثبات عكس ما جاء بالسند وإنما يجوز ذلك للغير ويعتبر المرسل إليه الذي صدر السند باسمه أو لأمره من الغير في حكم هذه المادة إلا إذا كان هو الشاحن نفسه.

مادة (٢٦٧)

- ١- على الريان تسليم البضائع للمرسل إليه أو نائبه، والمرسل إليه هو من ذكر اسمه في سند الشحن الاسمي، وهو المظهر إليه الاخير في سند الشحن للامر، وهو من يتقدم بسند الشحن عند الوصول إذا كان السند لحامله.
- ٢- وإذا تقدم عدة أشخاص يحملون نسخا من سند الشحن قابلة للتداول بطلب استلام البضائع وجب تفضيل حامل النسخة التي يكون تاريخ تظهيرها سابقا على تظهير النسخ الاخرى، وإذا كان تاريخ التظهير واحدا فعلى الريان أن يودع البضاعة لدى شخص آخر يتفق عليه المتزاحمون والا عينته المحكمة المدنية المختصة.
- ٣- ويعتبر التظهير غير المؤرخ أنه صادر يوم تقديم سند الشحن.
- ٤- فإذا تسلم البضائع حامل حسن النية لأحدى نسخ سند الشحن القابلة للتداول وجب تفضيله على حاملي النسخ الاخرى ولو كان تظهيرها أسبق تاريخا.

مادة (٢٦٨)

- ١- يجوز لكل من له حق في تسلم البضائع بمقتضى سند الشحن أن يطلب من الناقل إذا بتسليم كميات معينة منها بشرط أن ينص على ذلك في عقد النقل وتصدر أنون التسليم باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل ويوقعها الناقل وطالب الاذن.

٢- وإذا كان سند الشحن قابلاً للتداول وجب على الناقل أن يذكر فيه بياناً عن أنون التسليم التي أصدرها والبضائع المبنية بها ، وإذا وزعت الشحنة بين أنون تسليم متعددة وجب على الناقل أن يسترد سند الشحن.

مادة (٢٦٩)

إذا لم يحضر صاحب الحق لتسلم البضائع أو رفض تسليمها جاز للناقل أن يطلب من المحكمة المختصة الإذن له بإيداعها عند أمين تعينه المحكمة. ويجوز للناقل طلب الان ببيع البضائع كلها أو بعضها لاستيفاء أجرة النقل.

مادة (٢٧٠)

تسليم نسخة أصلية من سند الشحن للناقل أو ممثله حجة على تسليم البضائع الى صاحب الحق في تسليمها بالحالة المبنية بسند الشحن ما لم يقدّم الدليل على العكس.

مادة (٢٧١)

- ١- إذا شحنت السفينة بضائع خطيرة أو قابلة للاشتعال أو للانفجار جاز للناقل في كل وقت أن يخرجها من السفينة أو أن يتلفها أو أن يزيل خطورتها بدون أي تعويض إذا أثبت أنه لم يكن يرضى بشحنها أو علم بنوعها أو طبيعتها. وقضاً عن ذلك يسأل الشاحن عن الأضرار والمصاريف الناشئة بطريق مباشر أو غير مباشر عن شحنها في السفينة.
- ٢- وإذا شحنت بضائع من هذا القبيل بعلم الناقل ورضائه وأصبحت خطراً على السفينة أو على شحنتها جاز انزالها من السفينة وتلافها أو إزالة خطورها بمعرفة الناقل بدون مسئولية عليه مع مراعاة أحكام الخسائر البحرية المشتركة عند الاقتضاء.

مادة (٢٧٢)

- ١- يلتزم الناقل قبل السفر وعند بدئه ببذل العناية اللازمة لجعل السفينة في حالة صالحة للملاحة وتجهيز السفينة وتطعيمها وتموينها على الوجه المرضي، وتهئية العنابر والغرف الباردة وغيرها من أقسام السفينة لتلقي البضائع ونقلها وحفظها.
- ٢- وعلى الناقل أيضاً أن يبذل العناية اللازمة في شحن البضائع وتشوينها وتستيفها ورصها ونقلها وحفظها وتفريغها وتسليمها.

مادة (٢٧٣)

فيما عدا الملاحة الساحلية لا يجوز للناقل أو نائبه شحن بضائع على سطح السفينة الا اذا اذنه الشاحن في ذلك كتابة أو جرى العرف في ميناء الشحن على ذلك.

مادة (٢٧٤)

تسري على عقد النقل البحري أحكام المواد ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٠ من هذا القانون.

مادة (٢٧٥)

- ١- يكون الناقل مسؤولاً عن الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع في الفترة ما بين تسلمه البضائع في ميناء الشحن وتسليمها لصاحب الحق فيها في ميناء التفريغ ما لم يثبت ان هذا الهلاك أو التلف ناشئ عن أحد الأسباب الآتية :

أ- عدم صلاحية السفينة للملاحة بشرط أن يثبت الناقل أنه قام بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة (٢٧٢).

ب- الأخطاء التي تقع في الملاحة أو في إدارة السفينة من الريان أو البحارة أو المرشدين أو غيرهم من

التابعين البحرين.

ج- الحريق ما لم يحدث بفعل الناقل أو خطئه.

د- مخاطر البحر أو المياه الملاحية الأخرى أو أخطارها أو حوادثها.

هـ- القضاء والقدر.

و- حوادث الحرب.

ز- أعمال الأعداء العموميين.

ح- كل إيقاف أو إكراه صادر من حكومة أو سلطة أو شعب أو حيز قضائي.

ط- قيود الحيز الصحي.

ي- كل أضرار عن العمل أو توقف عنه أو أية عقبة أخرى من شأنها منع استمرار العمل كلياً أو جزئياً.

ك- الفتنة والاضطرابات الأهلية.

ل- كل عمل أو ترك من جانب الشاحن أو مالك البضائع أو وكيله أو ممثله.

م- النقص في الحجم أو الوزن أو أي نقص آخر ناتج عن عيب خفي أو من الطبيعة الخاصة للبضائع أو أي عيب ذاتي فيها.

ن- عدم كفاية التغليف.

س- عدم كفاية أو عدم اتقان العلامات المميزة للبضاعة.

ع- انقاذ أو محاولة انقاذ الأرواح أو الأموال في البحر.

غ- العيوب الخفية التي لا يكشفها الفحص العادي.

ص- أي انحراف في السير لانقاذ أو محاولة انقاذ الأرواح أو الأموال في البحر أو أي انحراف آخر يبرره سبب معقول.

ض- كل سبب آخر غير ناشئ عن خطأ الناقل أو تابعيه أو من ينوب عنه وعلى من يتمسك بهذا الدفع إثبات أنه لا شأن لخطأ هؤلاء الأشخاص في أحداث الهلاك أو التلف.

٢- ويجوز للشاحن في الحالات السابقة إثبات أن الهلاك أو التلف ناشئ عن خطأ الناقل أو عن خطأ من تابعة لا يتعلق بالملاحة أو بإدارة السفينة.

مادة (٢٧٦)

- ١- تحدد مسئولية الناقل في جميع الاحوال عن الهلاك أو التلف الذي يلحق بالبضائع بما لا يجاوز عشرة آلاف درهم عن كل طرد أو وحدة اتخذت أساساً في حساب الاجرة أو بما لا يجاوز ثلاثين درهماً عن كل كيلوجرام من الوزن الاجمالي للبضاعة ويؤخذ بالأعلى من الحدين.
- ٢- وإذا جمعت الطرود أو الوحدات في صناديق أو أوعية أو غيرها من الحاويات وذكر في سند الشحن عدد الطرود أو الوحدات التي تشملها الحاوية اعتبر كل منها طرداً أو وحدة فيما يتعلق بتعيين الحد الأعلى للمسئولية فإذا لم تكن الحاوية مملوكة للناقل أو مقدمة منه وهلك أو تلفت اعتبرت في ذاتها طرداً أو وحدة مستقلة.
- ٣- ولا يجوز للناقل التمسك في مواجهة الشاحن بتحديد المسئولية إذا قدم الشاحن بياناً قبل الشحن عن طبيعة البضائع وقيمتها وما يعلق على المحافظة عليها من أهمية خاصة وذكر هذا البيان في سند الشحن، ويعتبر البيان المذكور قرينة على صحة القيمة التي عينها الشاحن للبضائع ويجوز للناقل اثبات عكسها.
- ٤- ويجوز باتفاق خاص بين الشاحن والناقل أو من ينوب عنه تعيين حد أقصى لمسئولية الناقل يختلف عن الحد المنصوص عليه في هذه المادة بشرط أن لا يقل عنه.
- ٥- وفي جميع الاحوال لا يسال الناقل عن الهلاك أو التلف الذي يلحق بالبضائع إذا تعمد الشاحن ذكر بيانات غير صحيحة في سند الشحن تتعلق بطبيعة البضائع أو قيمتها.

مادة (٢٧٧)

- على كل من الناقل ومن تسلم البضائع في حالة هلاكها أو تلفها أن ييسر للأخر وسائل فحص البضائع والتحقق من عدد الطرود.

مادة (٢٧٨)

- ١- يعتبر باطلاً كل شرط في سند الشحن أو في أي وثيقة أخرى مماثلة يكون من شأنه اعفاء الناقل

من المسؤولية عن هلاك البضائع أو تلفها الناشئ عن الاخلال بالالتزامات المنصوص عليها في هذا الفصل أو يتضمن تخفيف هذه المسؤولية.

٢- ويعتبر في حكم شروط الاعفاء من المسؤولية كل شرط يتضمن التنازل الى الناقل عن الحقوق الناشئة عن التأمين على البضائع وكل شرط آخر يماثله.

مادة (٢٧٩)

١- للناقل أن يتنازل عن كل أو بعض الحقوق والاعفاءات المقررة له أو أن يزيد من التزاماته المنصوص عليها في هذا الفصل بشرط أن يذكر ذلك في سند الشحن المسلم للشاحن.

٢- ويجوز النص في سندات الشحن على أية شروط تتعلق بالخسائر البحرية المشتركة متى كانت هذه الشروط لا تتعارض مع أحكام الخسائر البحرية المشتركة المتعارف عليها دولياً .

مادة (٢٨٠)

١- يجوز الاتفاق على مخالفة أحكام المسؤولية الواردة بالمواد السابقة فيما يتعلق بالملاحة الساحلية وكذلك في أنواع الملاحة الأخرى إذا كانت طبيعة البضائع المطلوب نقلها أو ظروف شحنها أو الظروف الاستثنائية التي يجب أن يتم فيها النقل مما يبرر إبرام اتفاق خاص في شأنها.

٢- ويشترط لصحة الاتفاق المشار إليه في الفقرة السابقة ما يأتي :

أ- أن لا يكون مخالفاً للنظام العام.

ب- أن لا يكون متعلقاً بالعناية التي يجب أن يبذلها عمال الناقل أو وكلاؤه أو يقتطعهم وذلك بالنسبة للشحن والتشوين والرص والنقل والحفظ والعناية بالبضائع المنقولة بحراً وتقريفها.

ج- أن لا يصدر سند شحن.

د- أن يدون الاتفاق في إيصال غير قابل للتداول ويؤشر عليه بما يفيد ذلك.

مادة (٢٨١)

- ١- في حالة هلاك جزء من البضائع أو تلفها يجب على من تسلمها أن يخطر كتابة الناقل أو من ينوب عنه في ميناء التفريغ قبل حصول التسليم أو خلافاً بهلاك البضائع أو تلفها والا فيفترض أنها سلمت إليه بحالتها المذكورة في سند الشحن حتى يقوم الدليل على العكس أما إذا كان الهلاك أو التلف غير ظاهر فيجوز تقديم الاخطار المذكور خلال الايام الثلاثة التي تلي تسليم البضائع ولا تحسب فيها أيام العطلة الرسمية.
- ٢- ولا يلزم تقديم الاخطار اذا أجريت معاينة البضائع وقت التسليم في حضور الناقل أو من يمثله ومن تسلم البضائع.

مادة (٢٨٢)

تسري أحكام المسؤولية المنصوص عليها في هذا الفصل على النقل البحري بمقتضى سند الشحن في الفترة الواقعة منذ تسلم الناقل أو نائبه للبضاعة الى حين تسليمها للمرسل اليه، ولا يعمل بأي شرط يخالف ذلك.

مادة (٢٨٣)

لا تسري أحكام المسؤولية المنصوص عليها في هذا الفصل على مشاركة ايجار السفينة على أنه اذا صدرت سندات شحن في حالة سفينة تخضع لمشاركة ايجار فتسري هذه الاحكام على هذه السندات ابتداء من الوقت الذي ينظم فيه هذا السند العلاقات بين الناقل وحامل سند الشحن.

مادة (٢٨٤)

لا تسري أحكام المسؤولية المنصوص عليها في هذا الفصل على نقل الحيوان الحي أو البضائع التي يذكر في عقد النقل أن شحنها يكون على سطح السفينة وتنتقل فعلاً بهذه الكيفية.

مادة (٢٨٥)

١- يسأل الناقل عن التأخير في تسليم البضائع الا اذا أثبت أن التأخير ناشيء عن أحد الأسباب المذكورة في المادة (٢٧٥).

٢- ويعتبر الناقل قد تأخر في التسليم اذا لم يسلم البضائع في الميعاد المتفق عليه، وعند عدم وجود مثل هذا الاتفاق اذا لم يسلمها في الميعاد الذي يسلمها فيه الناقل العادي اذا وجد في ظروف مماثلة.

مادة (٢٨٦)

١- للناقل أن يصدر سند شحن مباشر يتعهد بمقتضاه بنقل البضائع الى مكان معين على مراحل متتابعة وفي هذه الحالة يسأل الناقل عن جميع الالتزامات الناشئة عن السند الى حين انتهاء النقل ويكون مسئولاً عن أفعال الناقلين اللاحقين له الذين يتسلمون البضائع.

٢- ولا يسأل كل من الناقلين اللاحقين الا عن الاضرار التي تقع أثناء قيامهم بنقل البضائع.

مادة (٢٨٧)

لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي :

أ- الدعاوى الناشئة عن عقد النقل البحري بمضي سنة من تاريخ تسليم البضائع أو من التاريخ الذي كان يجب أن يتم فيه التسليم.

ب- دعاوى الرجوع على الغير ممن وجهت اليه المطالبة بمضي تسعين يوماً من تاريخ اقامة الدعوى عليه أو من تاريخ قيامه بالوفاء ولو انقضت المدة المذكورة في البند السابق.

ج- دعوى استرداد ما دفع بغير حق بمضي سنة من اليوم الذي يعلم فيه المسترد بحقه في الاسترداد.

الفصل الثالث

عقد نقل الاشخاص

مادة (٢٨٨)

- ١- عقد نقل الاشخاص عقد يلتزم بمقتضاه الناقل بنقل المسافر من ميناء الى آخر نظير أجر.
- ٢- ولا تسري أحكام هذا الفصل على النقل المجاني الا اذا كان الناقل محترفاً، كما لا تسري على الاشخاص الذين يتسللون الى السفينة خلسة بقصد السفر بدون أجر.

مادة (٢٨٩)

- ١- يثبت عقد نقل الاشخاص بمحرر يسمى «تذكرة السفر» وتشتمل تذكرة السفر بوجه خاص على اسم كل من الناقل والمسافر وتاريخ اصدارها واسم السفينة ونوعها وميناء القيام وتاريخه وميناء الوصول وأجرة النقل وشروط الاقامة في السفينة.
- ٢- ولا يجوز النزول عن تذكرة السفر الى الغير الا بموافقة الناقل.

مادة (٢٩٠)

- يلتزم الناقل ببذل العناية اللازمة لجعل السفينة في حالة صالحة للملاحة وللقيام بالسفر المتفق عليه وبايقاء السفينة في هذه الحالة طوال مدة السفر. كما يلتزم ببذل العناية اللازمة لتأمين سلامة المسافرين.

مادة (٢٩١)

- ١- اذا توقف السفر مدة تتجاوز الحد المعقول جاز للمسافر فسخ العقد مع التعويض عند الاقتضاء.
- ويعفى الناقل من التعويض اذا أثبت أن توقف السفر ناشئ عن سبب لا يرجع اليه.

٢- ولا يجوز الفسخ إذا قام الناقل بنقل المسافر الى مكان الوصول المتفق عليه في ميعاد معقول وعلى سفينة من نفس المستوى.

مادة (٢٩٢)

- ١- يجوز للمسافر فسخ العقد بدون تعويض إذا تعذر سفر السفينة بسبب خارج عن إرادة الناقل.
- ٢- ويجوز للمسافر طلب فسخ العقد مع التعويض عند الاقتضاء إذا أجرى الناقل تعديلا جوهريا في مواعيد السفر أو على خط سير السفينة أو في موانئ الرسو المعلن عنها، ومع ذلك يعفى الناقل من التعويض إذا أثبت أنه بذل العناية اللازمة لتقادي هذا التعديل.

مادة (٢٩٣)

- ١- على المسافر الحضور للسفر في الزمان والمكان المعين في تذكرة السفر.
- ٢- وإذا تخلف المسافر عن السفر أو تأخر عن الميعاد المحدد له بقي ملزما بدفع الأجرة.
- ٣- وإذا توفي المسافر أو حالت قوة القاهرة دون سفره فسخ العقد بشرط أن يخطر هو أو ورثته الناقل قبل السفر بذلك، فإذا لم يتم الاخطار استحق الناقل ريع الأجرة.

مادة (٢٩٤)

يسأل الناقل عن الضرر الذي يلحق المسافر من جراء تأخير الوصول الناشئ عن إخلال الناقل بالالتزامات المنصوص عليها في المادة (٢٩٠) أو إذا ثبت وقوع خطأ آخر من الناقل أو من أحد تابعيه.

مادة (٢٩٥)

- ١- يكون الناقل مسئولاً عن الضرر الناشئ عن وفاة المسافر أو إصابته إذا وقع الحادث خلال تنفيذ

عقد النقل وثبت اخلال الناقل بالالتزامات المنصوص عليها في المادة (٢٩٠) أو ثبت وقوع خطأ آخر من الناقل أو من أحد تابعيه.

٢- ومع ذلك إذا كانت الوفاة أو الإصابة بسبب الغرق أو التصادم أو الجنوح أو الانفجار أو الحريق أو أي حادث جسيم آخر يكون الناقل مسئولاً ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع إلى خطئه أو خطأ أحد تابعيه.

٣- ويعتبر الحادث واقعاً خلال تنفيذ عقد النقل إذا وقع أثناء السفر أو أثناء صعود المسافر إلى السفينة أو نزوله منها في ميناء القيام أو في ميناء الوصول أو في ميناء الرسو.

مادة (٢٩٦)

١- تتحدد مسئولية الناقل عن وفاة المسافر أو إصابته بمقدار الدية المقررة شرعاً في قانون العقوبات.

٢- ويجوز الاتفاق على تحديد هذه المسئولية بما يزيد عما هو مقرر في الفقرة السابقة.

٣- ولا يجوز للناقل التمسك بتحديد المسئولية إذا ثبت وقوع غش أو خطأ غير مفتقر من الناقل أو من أحد تابعيه، وبعد الخطأ غير مفتقر متى صدر الفعل بعدم اكتراث مصحوب بإدراك احتمال حدوث الضرر.

مادة (٢٩٧)

يكون باطلاً كل اتفاق يبرم قبل الحادث الذي نجمت عنه وفاة المسافر أو إصابته ويتضمن إعفاء الناقل من المسئولية، أو تحديد هذه المسئولية بمبلغ أقل من الحد المقرر في المادة السابقة، أو نقل عبء الإثبات الذي يضعه القانون على عاتق الناقل أو عرض المنازعات على محكمة معينة أو على التحكيم.

مادة (٢٩٨)

تخضع جميع دعاوى المسئولية أياً كان أساسها للاحكام المقررة في هذا الفصل.

مادة (٢٩٩)

لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي:

أ- دعوى المسؤولية عن وفاة المسافر أو إصابته بمضى ستين، وتبدأ المدة من اليوم التالي لمغادرة المسافر للسفينة في حالة الإصابة ومن اليوم الذي كان يجب أن يغادر فيه المسافر في حالة الوفاة أثناء تنفيذ عقد النقل ومن يوم الوفاة إذا وقعت بعد مغادرة المسافر للسفينة وبسبب حادث وقع أثناء تنفيذ عقد النقل على أنه إذا حدثت الوفاة بعد ثلاث سنوات من تاريخ مغادرة المسافر للسفينة فإن دعوى المسؤولية عن الوفاة لا تسمع.

ب- دعوى المسؤولية عن تأخير الوصول بمضى ستة أشهر من اليوم التالي لمغادرة المسافر للسفينة.

مادة (٣٠٠)

١- يشمل التزام الناقل نقل أمتعة المسافر في الحدود التي يعينها العقد أو العرف ويسلم الناقل أو من ينوب عنه ايصالا بالامتعة التي يسلمها اليه المسافر لنقلها وتسري على نقل هذه الامتعة أحكام عقد النقل البحري.

٢- أما الامتعة التي يحتفظ بها المسافر في حيازته فلا يسال الناقل عن هلاكها أو تلفها الا اذا أثبت المسافر أن الضرر يرجع الى خطأ من الناقل أو من أحد تابعيه.

مادة (٣٠١)

لا يجوز للريان أن يحبس أمتعة المسافر التي يحتفظ بها في حيازته في السفينة وفاء لاجرة النقل، ويجوز للريان أن يطلب أيداعها لدى الغير لحين استيفاء ما يستحقه.

مادة (٣٠٢)

لا تسمع عند الانتكار وعدم العذر الشرعي الدعاوي الناشئة عن نقل الامتعة بمضي سنة من اليوم التالي ليوم مغادرة المسافر السفينة أو لليوم الذي كان يجب أن يغادرها فيه.

الفصل الرابع ارشاد السفن وتطرها الفرع الاول الارشاد

مادة (٣٠٣)

- ١- الارشاد اجباري في الموانئ التي يصدر بتعيينها قرار من السلطة المختصة.
- ٢- ويصدر بتنظيم الارشاد وتحديد مناطق وتعيين الرسوم الاصلية والاضافية التي تستحق عليه وشروط الاعفاء منها قرار من السلطة المختصة.
- ٣- وتعفى من الالتزام بالارشاد السفن الحربية والسفن المخصصة للخدمة العامة أو التي تملكها أو تستغلها أو تديرها الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وكذلك السفن الشراعية التي تقل حمولتها الصافية عن مائة طن والسفن ذات المحرك الآلي التي تقل حمولتها الصافية عن مائة وخمسين طناً وغيرها من السفن التي يصدر بإعفائها قرار من السلطة المختصة.

مادة (٣٠٤)

على كل سفينة خاضعة لالتزام الارشاد أن تتبع القواعد التي تحددها لائحة الارشاد المعمول بها لطلب المرشد قبل دخولها منطقة الارشاد أو تحركها فيها أو خروجها منها.

مادة (٢٠٥)

- ١- على المرشد أن يجيب فوراً طلب الارشاد وعليه أن يقدم خدماته الى السفينة التي تطلب منه الارشاد قبل غيرها أو التي يكون قد كلف بارشادها بوجه خاص.
- ٢- ومع ذلك يجب على المرشد أن يقدم مساعدته أولاً للسفينة التي تكون في خطر ولو لم يطلب اليه ذلك.

مادة (٢٠٦)

تبقى قيادة السفينة وادارتها للريان أثناء قيام المرشد بعمله.

مادة (٢٠٧)

- ١- يسأل مجهز السفينة عن الاضرار التي تلحق الغير بسبب الالخطاء التي تقع من المرشد في تنفيذ عملية الارشاد، ويجوز للمجهز أن يرجع على المرشد بمقدار الضرر الذي نشأ عن الخطأ الذي تضرر منه.
- ٢- ولا يسأل المرشد عن الاضرار التي تلحق بالسفينة التي يرشدها الا اذا أثبت مجهزها صدور خطأ جسيم من المرشد في تنفيذ عملية الارشاد.
- ٣- ولا تتحمل الحكومة أية مسئولية عما يحدث من هلاك أو ضرر بسبب استخدام أحد المرشدين الحاصلين على اجازة ارشاد.

مادة (٢٠٨)

يكون مجهز السفينة مسئولاً عن الاضرار التي تصيب سفينة الارشاد أثناء عملية الارشاد أو أثناء الحركات الخاصة بصعود المرشد الى السفينة أو نزوله منها الا اذا أثبت المجهز أن الضرر ناشئ عن خطأ جسيم من المرشد.

مادة (٣٠٩)

يسأل المجهز عن الضرر الذي يصيب المرشد أثناء تنفيذ عملية الارشاد أو أثناء الحركات الخاصة بصعود المرشد الى السفينة أو نزوله منها الا اذا أثبت أن الضرر نشأ عن خطأ من المرشد أو من بحارة سفينة الارشاد.

مادة (٣١٠)

إذا اضطّر المرشد للسفر مع السفينة بسبب سوء الاحوال الجوية أو بناء على طلب الريان التزم المجهز بنفقات طعامه وأقامته وعادته الى الميناء الذي رافقه منه مع التعويض ان كان له وجه.

مادة (٣١١)

١- إذا امتنعت السفينة الخاضعة للالتزام الارشاد عن الاستعانة بالمرشد التزمت بإداء مبلغ اضافي تحدده لائحة الارشاد.

٢- تلزم السفينة بدفع مبلغ تحدده لائحة الارشاد بشرط أن لا يجاوز مائة درهم إذا استغفنت عن خدمات المرشد بعد حضوره اليها كما تلزم بدفع هذا المبلغ عن كل ساعة أو جزء منها إذا اضطّر المرشد للانتظار بسبب تأخرها عن القيام في الميعاد الذي حددته ريانها أو تجهزها لمدة تزيد على ساعة.

مادة (٣١٢)

١- يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تجاوز ألفي درهم ريان كل سفينة خاضعة للالتزام الارشاد إذا استعان بمرشد وهو يعلم أنه غير مصرح له بالارشاد أو إذا دخل بالسفينة منطقة الارشاد أو تحرك فيها أو خرج منها دون الاستعانة بخدمات المرشد ما لم تائن له بذلك الجهة التي تتولى مرفق الارشاد لضرورة ملجئة.

٢- وفي حالة الأعد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف درهم.

مادة (٣١٣)

- ١- يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائتي درهم ولا تجاوز خمسة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص يقوم بإرشاد السفن دون أن يكون مصرحاً له بذلك وكذلك كل مرشد يمتنع عن تقديم خدماته أو يقوم بإرشاد سفن لا يجوز له إرشادها.
- ٢- وتضاعف العقوبة إذا تولى المرشد الإرشاد وهو في حالة سكر أو تحت تأثير مخدر.

مادة (٣١٤)

لا تسمع عند الانتكار وعدم العذر الشرعي دعاوي المسؤولية الناشئة عن عملية الإرشاد بمرور سنتين من تاريخ انتهاء العملية.

الفرع الثاني القطر

مادة (٣١٥)

- ١- تسأل كل من السفينة القاطرة والسفينة المقطورة بالتضامن بينها عن الأضرار التي تلحق بالغير بمناسبة القيام بعملية القطر.
- ٢- وتوزع المسؤولية بين السفينتين المذكورتين تبعاً لجسامة الخطأ الذي وقع من كل منهما.

مادة (٣١٦)

- ١- تكون السفينة القاطرة مسئولة عن الاضرار التي تلحقها بالسفينة المقطورة ما لم يثبت أن الضرر نشأ عن قوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو عيب ذاتي في السفينة المقطورة أو خطأ من ريانها.
- ٢- أما الضرر الذي يلحق بالسفينة القاطرة فلا تسال عنه السفينة المقطورة الا اذا كانت سبباً في أحداث هذا الضرر.

مادة (٣١٧)

- لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي دعاوي المسؤولية الناشئة عن عملية القطر بمرور سنتين من تاريخ انتهاء العملية.

الباب الخامس في الحوادث البحرية الفصل الاول في التصادم البحري

مادة (٣١٨)

- ١- اذا وقع تصادم بين سفن بحرية أو بينها وبين مراكب تقوم بالملاحة في المياه الداخلية تسوى التعويضات المستحقة عن الاضرار التي تلحق بالسفن والاشياء والاشخاص الموجودين على السفينة طبقاً للاحكام الواردة في هذا الفصل دون اعتبار للنظام القانوني للمياه التي حصل فيها التصادم، وبإستثناء العائات المقيدة بمرسى ثابت تعتبر كل عائمة في حكم هذه المادة سفينة بحرية أو مركب للملاحة الداخلية على حسب الاحوال.
- ٢- وتسري الاحكام المذكورة - ولو لم يقع ارتطام مادي - على تعويض الاضرار التي تسببها سفينة لآخرى أو لاشياء أو لاشخاص الموجودين على ظهرها اذا كانت هذه الاضرار ناشئة عن قيام

السفينة بحركة أو أهمال القيام بحركة أو عدم مراعاة الأحكام التي يقرها التشريع الوطني أو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بشأن تنظيم السير في البحار.

٢- وتسري أحكام التصادم البحري ولو كانت إحدى السفن المتصادمة مخصصة للخدمة العامة من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة.

مادة (٣١٩)

١- إذا نشأ التصادم عن قوة قاهرة أو قام شك حول أسبابه أو لم تعرف هذه الأسباب تحملت كل سفينة ما أصابها من ضرر.

٢- ويسري الحكم المتقدم أيضا إذا كانت السفن أو أحدها راسية وقت وقوع التصادم.

مادة (٣٢٠)

إذا نشأ التصادم عن خطأ إحدى السفن التزمت هذه السفينة بتعويض الضرر الناشئ عن التصادم.

مادة (٣٢١)

١- إذا كان الخطأ مشتركا قدرت مسؤولية كل سفينة بنسبة الخطأ الذي وقع منها، ومع ذلك إذا حالت الظروف دون تعيين نسبة الخطأ الذي وقع من كل سفينة وزعت المسؤولية فيما بينها بالتساوي.

٢- وتسأل السفن في حدود النسبة المشار إليها في الفقرة السابقة ويدون تضامن بينها قبل الغير وذلك عن الأضرار التي تلحق بالسفن أو البضائع أو الامتعة أو الأموال الأخرى الخاصة بالبحارة أو بأي شخص آخر موجود على السفينة.

٣- وتكون المسؤولية بالتضامن إذا أدى الضرر إلى وفاة شخص على السفينة أو إصابته ويكون للسفينة التي تلحق أكثر من حصتها الرجوع على السفن الأخرى.

مادة (٢٢٢)

تترتب المسؤولية المقررة في هذا الفصل على التصادم الذي يقع بخطأ المرشد ولو كان الارشاد اجباريا .

مادة (٢٢٣)

لا تسري القرائن القانونية على الاخطاء فيما يتعلق بالمسؤولية الناشئة عن التصادم.

مادة (٢٢٤)

- ١- يجب على ريان كل سفينة من السفن التي وقع بينها التصادم أن يبادر الى مساعدة السفينة الاخرى ويحارثها والمسافرين عليها كلما كان ذلك ممكنا وبالقدر الذي لا يعرض سفينته أو بھارتھا أو المسافرين عليها لخطر جسيم. وعليه أن يعلن السفينة الاخرى باسم سفينته وميناء تسجيلھا والجهة القادمة منها والجهة المتوجهة اليھا.
- ٢- ولا يكون مالك السفينة أو مھزھا مسؤولا عن مخالفة الريان للاحكام السابقة الا اذا وقعت المخالفة بناء على تعليمات صريحة منه.

مادة (٢٢٥)

- ١- للمدعي رفع الدعوى الناشئة عن التصادم البحري أمام احدى المحاكم الاتية :
 - أ- المحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعي عليه.
 - ب- المحكمة التي يقع في دائرتها ميناء تسجيل سفينة المدعي عليه.
 - ج- المحكمة التي يقع في دائرتها المكان الذي وقع فيه الحجز على سفينة المدعي عليه التي أحدثت الضرر أو على سفينة أخرى مملوكة له اذا كان الحجز عليها جائزا أو المحكمة التي يقع في

دائرتها المكان الذي كان من الجائز توقيع الحجز فيه والذي قدم فيه المدعى عليه كفيلا أو ضامنا آخر.

د- المحكمة التي يقع في دائرتها المكان الذي وقع فيه التصادم اذا حدث في الموانئ أو المرافئ أو في غيرها من أجزاء المياه الداخلية.

٢- وإذا اختار المدعى إحدى المحاكم المبينة في الفقرة السابقة فلا يجوز له رفع دعوى جديدة تستند الى الوقائع ذاتها أمام محكمة أخرى الا اذا تنازل عن الدعوى الأولى.

٣- ويجوز للخصوم الاتفاق على رفع الدعوى أمام محكمة غير المحاكم المذكورة في الفقرة الأولى أو عرض النزاع على التحكيم.

٤- ويجوز للمدعى عليه تقديم طلبات المقابلة الناشئة عن التصادم ذات أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية.

٥- وإذا تعدد المدعون وأقام أحدهم الدعوى أمام إحدى المحاكم جاز للآخرين إقامة الدعوى الموجهة الى الخصم ذاته والناشئة عن التصادم أمام هذه المحكمة.

مادة (٣٢٦)

لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي :

١- دعاوي التعويض الناشئة عن التصادم البحري بمضي سنتين من تاريخ وقوع الحادث.

٢- دعوى الرجوع بالحق المشار اليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٣٢٦) بمضي سنة من تاريخ الوفاة.

الفصل الثاني المساعدة والانتقاذ

مادة (٣٢٧)

تسري احكام هذا الفصل على مساعدة وانتقاذ السفن البحرية التي تكون في حالة خطر والاشخاص الموجودين عليها والاشياء التي تنقلها وأجور النقل. كما تسري على الخدمات من النوع

ذاته التي تؤدي بين السفن البحرية والمراكب التي تقوم بالملاحة في المياه الداخلية وذلك دون اعتبار للنظام القانوني للمياه التي تقدم فيها هذه الخدمات.

مادة (٣٢٨)

- ١- كل عمل من أعمال المساعدة أو الانقاذ يعطي الحق في مكافأة عادلة اذا أدى الى نتيجة نافعة.
- ٢- وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تجاوز المكافأة قيمة الاشياء التي أنقذت.
- ٣- وتستحق المكافأة ولو تمت المساعدة أو الانقاذ بين سفن مملوكة لشخص واحد.

مادة (٣٢٩)

لا يستحق الأشخاص الذين أسهموا في أعمال المساعدة أية مكافأة اذا كانت السفينة المغاثة قد منعتهم عن معونتها صراحة والسبب معقول.

مادة (٣٣٠)

في حالة القطر أو الارشاد لا تستحق أية مكافأة للسفينة التي تقوم بهذه العملية عن مساعدة أو انقاذ السفينة التي تقطرها أو ترشدتها أو البضائع الموجودة عليها الا اذا قامت السفينة القاطرة أو المرشدة بخدمات استثنائية لا تدخل عادة في عمليات القطر أو الارشاد.

مادة (٣٣١)

- ١- يحدد الطرفان مقدار المكافأة والا فتصده المحكمة المدنية المختصة.
- ٢- وتحدد بالكيفية ذاتها نسبة توزيع المكافأة بين السفن التي اشتركت في عمليات المساعدة أو الانقاذ وكذلك نسبة التوزيع بين مالك كل سفينة وريانها وبيحارها.

مادة (٢٢٢)

إذا كانت السفينة المغيبة أجنبية فيتم توزيع المكافأة بين مالكيها وريبتها والاشخاص الذين في خدمتها طبقا لقوانين الدولة التي تتمتع السفينة بجنسيتها.

مادة (٢٢٣)

- ١- لا تستحق أية مكافأة عن انتقاذ الاشخاص.
- ٢- ومع ذلك فإن الاشخاص الذين أنقذوا الارواح البشرية يستحقون نصيبا عادلا في المكافأة التي تعطي لمن قاموا بانتقاذ السفينة والبضائع بمناسبة الحادث ذاته.

مادة (٢٢٤)

يجوز للمحكمة المدنية المختصة بناء على طلب أحد الطرفين ابطال أو تعديل كل اتفاق على مساعدة وانتقاذ تم وقت الخطر وتحت تأثيره إذا وجدت أن شروط الاتفاق غير عادلة. وفي جميع الاحوال يجوز للمحكمة بناء على طلب ذوي الشأن ابطال وتعديل الاتفاق المذكور إذا تبين أن رضاء أحد الطرفين شاب تلبس أو أن المكافأة مبالغ فيها زيادة أو نقصا بحيث لا تتناسب والخدمات التي أديت.

مادة (٢٢٥)

- ١- يراعى في تحديد المكافأة الاساسان الآتيان تبعاً للظروف حسب ترتيب لكرهما :

أولاً : مقدار المنفعة التي نتجت عن الانتقاذ وجهود المنقذين وكفائتهم والخطر الذي تعرضت له السفينة التي قدمت لها المساعدة، والمسافرين عليها وبحارتها والبضائع المشحونة فيها والخطر الذي تعرض له المنقذون والسفينة التي قامت بالمساعدة والانتقاذ والوقت الذي استغرقته هذه العمليات

والمصاريف والاضرار التي نتجت عنها مخاطر المسئولية وغيرها من المخاطر التي تعرض لها المتقنون وقيمة الانوات التي استعملوها مع مراعاة نوع الخدمة المخصصة لها السفينة التي تقوم بالمساعدة أو الانتقاذ إذا اقتضى الحال ذلك.

ثانياً : قيمة الاشياء التي أنقذت :

٢- ويرامى الاساسان المذكوران في الفقرة السابقة عند توزيع المكافأة بين القائمين بالانتقاذ اذا تعدوا.

٢- ويجوز تخفيض المكافأة أو الغائزها اذا تبين من الظروف أن القائمين بالانتقاذ قد ارتكبوا أخطاء جعلت المساعدة أو الانتقاذ أكثر لزوماً أو أنهم ارتكبوا سرقات أو أخفوا أشياء مسروقة أو وقع منهم غير ذلك من أعمال الغش وذلك بون اخلال بتوقيع العقوبات عليهم أو التعويض عن ذلك من الجهة المختصة.

مادة (٢٣٦)

١- يجب على كل ريان في حدود استطاعته وبون تعريض سفينته أو بجاتها أو المسافرين عليها لخطر جسيم، أن يقدم المساعدة لكل سفينة تشرف على الغرق ولكل شخص يوجد في البحر معرضاً لخطر ولو كان من الاعداء، ولا يكون مالك السفينة أو تجهزها مسئولاً عن مخالفة هذا الالتزام الا اذا وقعت المخالفة بناء على تعليمات صريحة منه.

٢- ويعاقب ريان السفينة الذي لا يقدم المساعدة المذكورة في الفقرة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين.

مادة (٢٣٧)

لا تسمح عند الانتكار وعدم العذر الشرعي دعاوي المطالبة بالمكافأة عن المساعدة والانتقاذ بمضي سنتين من تاريخ انتهاء هذه الاعمال.

مادة (٢٣٨)

- ١- تسري أحكام هذا الفصل على السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة للخدمة العامة.
- ٢- استثناء من أحكام المادة (٢٣٦) تحدد القوانين الخاصة بالالتزام بالمساعدة المروضة على ربابنة السفن الحربية.

مادة (٢٣٩)

يقع باطلا كل اتفاق يقضي باختصاص محكمة أجنبية بنظر الدعاوي الناشئة عن المساعدة والانتقاذ أو بإجراء التحكيم في هذه الدعاوي خارج الدولة، وذلك إذا وقعت المساعدة والانتقاذ في المياه الفاضعة لقضاء الدولة وكانت كل من السفينة التي قامت بالمساعدة والانتقاذ والسفينة التي أنقذت تتمتع بجنسية الدولة.

الفصل الثالث في الخسائر البحرية المشتركة

مادة (٢٤٠)

- ١- يعتبر خسائر بحرية كل هلاك أو ضرر يلحق السفينة أو الحمولة أثناء الرحلة البحرية، وكذلك كل ما قد يدفع لتأمين سلامة الرحلة من نفقات استثنائية.
- ٢- وتسوى الخسائر البحرية بمقتضى الأحكام التالية ما لم يوجد في شأنها اتفاق خاص بين ذوي الشأن.
- ٣- والخسائر البحرية نوعان خسائر خاصة وخسائر مشتركة.

مادة (٢٤١)

تعتبر خسائر خاصة الخسائر التي لا تتوافر فيها شروط الخسائر المشتركة، ويحمل هذه الخسائر مالك الشيء الذي لحقه الضرر أو من أنفق المصروفات، مع عدم الإخلال بحقه في الرجوع على من أحدث الضرر أو أفاد من المصروفات.

مادة (٢٤٢)

- ١- تعتبر خسائر مشتركة التضحيات والنفقات الاستثنائية المبذولة قصدا وبطريقة معقولة من أجل السلامة العامة اتقاء لخطر داهم يهدد السفينة أو حمولاتها.
- ٢- ويدخل في الخسائر المشتركة بوجه خاص ما يأتي :

- أ- القاء البضائع في البحر والاضرار التي تصيب السفينة أو الحمولة بسبب ذلك.
- ب- تجنب السفينة عمدا من أجل السلامة العامة وإطلاق الضمان للأشعة أو زيادة البخار بقصد إعادة تعويمها والاضرار التي تصيب السفينة أو الحمولة بسبب ذلك.
- ج- الاضرار التي تلحق السفينة والحمولة أو أحدهما بسبب سبب الماء أو غيره أو خرق السفينة لاطفاء نار شبت فيها.
- د- النفقات التي تصرف في حالة الجنوح القهري لتخفيف حمولة السفينة واستئجار الموانئ لهذا الغرض وإعادة شحن البضائع على السفينة.
- هـ- الاضياء والمؤن التي تقتضي السلامة العامة استعمالها كوقود اذا كانت السفينة قد زوت بالوقود الكافي قبل تحركها ثم نفذ بعد ذلك لأي سبب كان.
- و- نفقات التجاء السفينة لأجل السلامة العامة إلى ميناء أو مرسى بسبب ظروف غير عادية أو نفقات استئصال سفرها بحمولاتها الأولى أو بجزء منها وكذلك نفقات توجيهها للإصلاح إلى ميناء غير ذلك الذي ترسو فيه.
- ز- نفقات تفريغ البضائع أو الوقود أو المؤن اذا كان ذلك ضروريا لإصلاح ضرر يعتبر من الخسائر المشتركة ولا تستطيع السفينة متابعة السفر دون إصلاح وما يتفرع عن ذلك من

نفقات إعادة شحن البضائع ورمسها وتخزينها والتأمين عليها والاضرار التي تلحق المشحنة والوقود والمؤن أثناء القيام بهذه العمليات.

ح- أجور الريان والبحارة وقيمة الوقود والمؤن التي استهلكت أثناء امتداد السفر بسبب التجاء السفينة الى ميناء أو مرسى لتحتمي فيه أو لتجري فيه اصلاحات تعتبر من الخسائر المشتركة وذلك خلال المدة المعقولة لتصبح السفينة صالحة لمتابعة السفر.

ط- نفقات مساعدة السفينة وقطرها .

ي- مصاريف تسوية الخسائر المشتركة.

مادة (٢٤٣)

يفترض أن الخسارة خاصة وعلى من يدعي أنها خسارة مشتركة اثبات ذلك.

مادة (٢٤٤)

١- تعتبر الخسارة مشتركة ولو كان الحادث الذي نتجت عنه وقع خطأ أحد ذوي الشأن في الرحلة وذلك بغير إخلال بحق ذوي الشأن الآخرين في الرجوع على من صدر منه الخطأ.

٢- ولا يجوز لمن صدر منه الخطأ أن يطلب اعتبار ما لحقه من ضرر خسارة مشتركة ومع ذلك إذا كان الحادث ناشئاً عن خطأ ملاحي صادر من الريان جاز لجهاز السفينة أن يطلب اعتبار الضرر الذي أصابه خسارة مشتركة.

مادة (٢٤٥)

١- تدخل في الخسائر المشتركة الاضرار المادية والمصاريف الناشئة مباشرة عن عمل له صفة الخسارة المشتركة.

٢- أما الاضرار والمصاريف غير المباشرة الناشئة عن التأخير أو تعطيل السفينة أو انخفاض أسعار البضائع أو غير ذلك فلا تدخل في الخسائر المشتركة.

مادة (٣٤٦)

تعتبر خسارة مشتركة المصاريف التي أنفقت عوضاً عن مصاريف أخرى كان من الممكن اعتبارها من الخسائر المشتركة لو أنها أنفقت وذلك في حدود مبلغ المصاريف التي لم تتفق.

مادة (٣٤٧)

- ١- البضائع المشحونة على سطح السفينة خلافاً لأحكام المادة (٢٧٣) تسهم في الخسائر المشتركة إذا أنقذت، أما إذا أُلقيت في البحر أو تلفت فلا يجوز مالمكها اعتبارها خسارة مشتركة إلا إذا أثبت أنه لم يوافق على شحنها على سطح السفينة أو إذا كان العرف البحري في ميناء الشحن لا يجري على شحنها بهذه الكيفية.
- ٢- ولا يسري هذا الحكم على الملاحة الساحلية.

مادة (٣٤٨)

- ١- لا يدخل في الخسائر المشتركة الهلاك أو التلف الذي يلحق بالبضائع المشحونة بغير علم الرابح ومع ذلك إذا أنقذت هذه البضائع فإنها تسهم في الخسائر المشتركة على أساس قيمتها الحقيقية.
- ٢- البضائع التي قدم عنها بيان يقلل من قيمتها الحقيقية لا تقبل في الخسائر المشتركة إذا هلك أو تلفت إلا على أساس القيمة التي وردت في البيان فإذا أنقذت فإنها تسهم في الخسائر المشتركة على أساس قيمتها الحقيقية.

مادة (٣٤٩)

أمتعة المسافرين والبحارة التي لم يصدر بشأنها سند شحن أو إيصال من الناقل وكذلك الطرود البريدية أيما كان نوعها لا تسهم في الخسائر البحرية إذا هي أنقذت، أما إذا ضحي بها فإنها تدرج في الخسائر المشتركة بقيمتها التقديرية.

مادة (٢٥٠)

تتكون من الحقوق عن الخسائر المشتركة مجموعة دائنة ومن الالتزامات الناشئة عنها مجموعة مدينة.

مادة (٢٥١)

تدرج في المجموعة الدائنة الاضرار والنفقات التي تعتبر من الخسائر المشتركة مقدرة كما يأتي :

أ- يقدر قيمة الضرر الذي يصيب السفينة بالنفقات المعقولة التي تصرف فعلا في الاصلاح وذلك بعد خصم فرق التجديد وفقا للصرف والثلث المتحصل من بيع الحطام، وفي حالة عدم اجراء الاصلاح يحدد المبلغ بطريقة تقديرية فاذا هلكت السفينة كلياً أو هلكا في حكم الكلي حدد المبلغ الذي يدخل في الخسائر المشتركة على أساس قيمة السفينة سليمة قبل وقوع الحادث مباشرة بعد خصم القيمة التقديرية للاصلاحات التي ليست لها صفة الخسائر المشتركة والثلث المتحصل من بيع الحطام ان وجد.

ب- وتقدر قيمة الضرر الذي يصيب البضائع في حالة الهلاك أو التلف على أساس القيمة التجارية في آخر يوم لتفريغ السفينة في الميناء المقصود أو في يوم انتهاء الرحلة اذا انتهت في غير الميناء المذكور، واذا بيعت البضائع التالفة حدد الضرر الذي يدخل في الخسائر المشتركة على أساس الفرق بين الثمن الصافي الناتج من البيع والقيمة الصافية للبضائع وهي سليمة في آخر يوم لتفريغ السفينة في الميناء المقصود أو في يوم انتهاء الرحلة اذا انتهت في غير الميناء المذكور.

مادة (٢٥٢)

اذا لم يدفع أحد ذوي الشأن الاموال المطلوبة منه للمساهمة في الخسائر المشتركة فان النفقات العادية التي تصرف للحصول على هذه الاموال تدخل في الخسائر المشتركة.

مادة (٢٥٣)

تدرج في المجموعة المدينة كل من السفينة وأجرة النقل والبضائع المشحونة في السفينة، على النحو الآتي:

- أ- تدرج السفينة بقيمتها الحقيقية الصافية في الميناء الذي تنتهي فيه الرحلة مضافا إليها عند الاقتضاء قيمة التضمينات التي تحملتها.
- ب- تدرج أجرة السفينة الاجمالية وأجرة نقل المسافرين بمقدار الثلثين فيما عدا أجرة السفينة التي يشترط استحقاقها في جميع الاحوال.
- ج- تدرج البضائع المنقذة والبضائع المضحى بها بحسب قيمتها التجارية الحقيقية أو المقدرة في ميناء التفريغ.

مادة (٢٥٤)

تحسب مصروفات ادارية بما لا يجاوز ٥٪ على مجموع المبالغ التي تدخل في الخسائر المشتركة وتضاف هذه المصروفات الى تلك المبالغ حتى تاريخ التسوية النهائية مع مراعاة ما قد يدفع للذوي الحقوق من مبالغ قبل اجراء هذه التسوية.

مادة (٢٥٥)

- ١- اذا قدم اصحاب البضائع مبالغ نقدية لضمان مساهمتها في الخسائر المشتركة وجب ايداعها فوراً في حساب مشترك يفتح باسم نائب عن اصحاب البضائع في أحد المصارف التي يتفق عليها الطرفان وتحفظ هذه المبالغ وما قد يضاف إليها من مصروفات ادارية لضمان الوفاء بحقوق ذوي الشأن في الخسائر المشتركة.
- ٢- وفي حالة الخلاف تعين المحكمة المدنية المختصة نائباً عن اصحاب البضائع كما تعين المصرف الذي تدفع لديه المبالغ.

مادة (٢٥٦)

توزع الخسائر المشتركة بين جميع ذوي الشأن في الرحلة البحرية بنسبة حصة كل منهم في المجموعة المدنية.

مادة (٢٥٧)

يقوم بتسوية الخسائر المشتركة خبير أو أكثر تعينه المحكمة المختصة اذا لم يتفق جميع ذوي الشأن على تعيينه.

مادة (٢٥٨)

اذا لم يقبل جميع ذوي الشأن بالتسوية وجب عرضها على المحكمة المدنية المختصة بناء على طلب أحدهم للفصل فيها.

مادة (٢٥٩)

لكل ذي شأن أن يبرئ ذمته من المساهمة في الخسائر المشتركة وذلك بترك أمواله التي تدخل في المجموعة المدنية قبل تسلمها.

مادة (٢٦٠)

- ١- للريان الامتناع عن تسليم البضائع التي يجب أن تسهم في الخسائر المشتركة أو طلب إيداعها لدى الغير الا اذا قدم صاحبها ضمانا كافيا لدفع نصيبها من الخسائر واذا لم يتفق الطرفان على الضمان يعرض الامر على المحكمة المدنية المختصة لتعيين خبير لتقدير الضمان.
- ٢- والمحكمة أن تأمر ببيع البضائع كلها أو بعضها للحصول على هذا الضمان وتتبع في البيع أحكام التنفيذ على الاشياء المرهونة وفقا للقانون.

مادة (٣٦١)

- ١- تعتبر الديون الناشئة عن الخسائر المشتركة معتزة.
- ٢- ويقع هذا الامتياز فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة لمجهز السفينة على البضائع التي أنقذت أو الثمن المتحصل من بيعها.
- ٣- أما بالنسبة للمبالغ المستحقة لأصحاب البضائع فيقع الامتياز على السفينة التي أنقذت وأجرتها وملحقاتها.
- ٤- وتستوفي مصاريف تسوية الخسائر المشتركة بالأولوية على ما عداها من هذه الديون.

مادة (٣٦٢)

لا تضامن بين الملتزمين بالمساهمة في الخسائر المشتركة، ومع ذلك إذا عجز أحدهم عن دفع حصته في هذه الخسائر وزعت الحصة على الآخرين بنسبة ما يلتزم به كل منهم في الخسائر المشتركة.

مادة (٣٦٣)

لا يقبل طلب الاشتراك في تسوية الخسائر المشتركة عن الاضرار التي لحقت البضائع الا اذا أخطر الريان كتابة بالطلب خلال ثلاثين يوما من تسلم البضائع وإذا كان الطلب متعلقا بالاضرار التي لحقت السفينة وجب اخطار أصحاب البضائع به في الميعاد المذكور من يوم انتهاء الرحلة.

مادة (٣٦٤)

لا محل لاية تسوية في حالة الهلاك الكلي للأموال المشتركة في الرحلة البحرية.

مادة (٣٦٥)

١- لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي دعوى الاشتراك في الفسائر المشتركة بمضي سنتين من يوم وصول السفينة الى الميناء الذي كان معينا لوصولها أو الى الميناء الذي انقطعت فيه الرحلة البحرية.

٢- وتنقطع المدة بالاضافة الى الاسباب الاخرى التي ينقطع بها عدم السماح قاتونا بتعيين خبير التسوية وفي هذه الحالة تسري مدة جديدة بالقدر نفسه من تاريخ التوقيع على تسوية الفسائر المشتركة أو من التاريخ الذي اعتزل فيه خبير التسوية.

الباب السادس التأمين البحري

مادة (٣٦٦)

١- تسري أحكام هذا الباب على عقد التأمين الذي يكون موضوعه ضمان الاخطار المتعلقة برحلة بحرية.

٢- ويجوز الاتفاق على مخالفة هذه الاحكام ما لم تكن من طبيعة أمره.

الفصل الاول أحكام عامة الفروع الاول عقد التأمين

مادة (٣٦٧)

يجوز التأمين على جميع الاموال التي تكون معرضة لاطار البحر.

مادة (٣٦٨)

لا يجوز أن يفيد من التأمين إلا من كانت له مصلحة مشروعة في عدم وقوع الخطر.

مادة (٣٦٩)

يجوز عقد التأمين لمصلحة موقع الوثيقة أو لمصلحة شخص معين أو لمصلحة شخص غير معين.

مادة (٣٧٠)

- ١- يجوز للمؤمن إعادة التأمين على الاموال التي قام بالتأمين عليها.
- ٢- وتسرعي على إعادة التأمين أحكام هذا الباب ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة (٣٧١)

لا يجوز اثبات عقد التأمين ولا التحصيلات التي تطرأ عليه إلا بالكتابة.

مادة (٣٧٢)

- ١- تكون وثيقة التأمين باسم المؤمن له أو لامره أو الحامل.
- ٢- وللمؤمن أن يحتج في مواجهة حامل الوثيقة ولو كانت للامر أو للحامل بالدفع التي يجوز له توجيهها الى المؤمن له.

مادة (٣٧٣)

- ١- تشتمل وثيقة التأمين على البيانات الآتية:

أ- تاريخ عقد التأمين مبينا به السنة والشهر واليوم والساعة.

ب- مكان العقد.

ج- اسم المؤمن وموطنه.

د- اسم المؤمن له وموطنه أو اسم من يتعاقد لمصلحته.

هـ- الاموال المؤمن عليها.

و- الاضرار المؤمن منها.

ز- مبلغ التأمين.

ح- قسط التأمين.

٢- ويجب أن يوقع المؤمن أو من يمثله وثيقة التأمين.

مادة (٢٧٤)

إذا كان الخطر مؤمناً عليه في عقد واحد من قبل عدة مؤمنين فلا يلتزم كل منهم إلا بنسبة حصته في مبلغ التأمين بغير تضامن فيما بينهم.

مادة (٢٧٥)

١- إذا كان مبلغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه وثبت غش المؤمن له أو من يمثله كان العقد

قابلاً للفسخ بناء على طلب المؤمن مع استحقاقه لقسط التأمين بأكمله.

٢- فإذا انتفى الغش كان العقد صحيحاً بقدر القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه.

مادة (٢٧٦)

١- إذا كان الشيء مؤمناً عليه من ذات الخطر لدى مؤمنين مختلفين بمبالغ يزيد مجموعها على قيمة

الشيء المؤمن عليه وثبت غش المؤمن له فيكون كل عقد من عقود التأمين المتعددة قابلاً للفسخ بناء

على طلب المؤمن مع استحقاقه لكامل القسط.

٢- وفي حالة انتفاء الغش تكون عقود التأمين صحيحة، ويجوز للمؤمن له الرجوع على المؤمن المتعديدين بغير تضامن بينهم بنسبة مبلغ التأمين الذي يلتزم به كل منهم الى القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه.

مادة (٣٧٧)

إذا كان مبلغ التأمين أقل من القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه اعتبر المؤمن له مؤمناً لنفسه بالفرق، وتحمل تبعاً لذلك - في حالة الضرر الجزئي - جزءاً من الضرر يعادل النسبة بين هذا الفرق وقيمة الشيء المؤمن عليه.

الفرع الثاني التزامات المؤمن

مادة (٣٧٨)

١- يضمن المؤمن الأضرار المادية التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب عاصفة أو غرق أو جنوح أو تصادم أو رمي في البحر أو حريق أو انفجار أو نهب أو بسبب أي حادث من الحوادث البحرية القهرية الأخرى.

٢- ويكون المؤمن مسئولاً عن مساهمة الأشياء المؤمن عليها في الخسائر المشتركة ما لم تكن ناشئة عن خطر غير مؤمن منه.

٣- ويكون المؤمن مسئولاً كذلك عن المصروفات التي تتفق بسبب خطر مؤمن منه لتفادي الضرر أو للحد من أثره.

مادة (٣٧٩)

- ١- يسأل المؤمن عن الاضرار التي تلحق الاشياء المؤمن عليها بسبب خطأ المؤمن له أو تابعة البريين، ومع ذلك لا يسأل المؤمن عن الاخطاء العمدية أو الجسيمة التي تقع من المؤمن له.
- ٢- وكذلك يسأل المؤمن عن الاضرار التي تلحق الاشياء المؤمن عليها بخطأ الريان أو البحارة وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة (٤٠٣).

مادة (٣٨٠)

- ١- يبقى المؤمن مسئولاً عن الاضرار الناشئة عن الاخطار المؤمن منها في حالة الاضطراب الى تغيير الطريق أو الرحلة أو السفينة التي تقوم بنقل البضائع أو أي تغيير آخر يقدره الريان دون تدخل المجهز أو المؤمن له.
- ٢- أما اذا لم يكن تغيير الرحلة أو الطريق اضطرارياً بقي المؤمن مسئولاً عن الحوادث التي وقعت في الجزء من الطريق المتفق عليه.

مادة (٣٨١)

لا يضمن المؤمن الا باتفاق خاص اخطار الحرب الاهلية أو الخارجية والاضطرابات وأعمال القرصنة والثورات والاضراب والاغلاق وأعمال التخريب والارهاب والاضرار الناشئة عن المتفجرات والاشعاعات الذرية أيأ كان سببها وكذلك الاضرار التي تحدثها الاشياء المؤمن عليها للاموال الأخرى أو للاشخاص مع مراعاة حكم المادة (٤٠٥).

مادة (٣٨٢)

إذا اتفق على تأمين اخطار الحرب شمل هذا التأمين الاضرار التي تلحق الاشياء المؤمن عليها بسبب الاعمال العدائية والانتقامية والامر والاعتنام والايقاف والاكراه بالمضايقات التي تصدر من

الحكومات والسلطات سواء أكانت معترف بها أم غير معترف بها أو بسبب انفجار الألغام ومعدات الحرب الأخرى ولو لم تكن الحرب قد أعلنت أو كانت قد انتهت.

مادة (٣٨٣)

- ١- إذا تعذرت معرفة ما إذا كان الضرر ناشئاً عن خطر بحري أو خطر بحري اعتبر ناشئاً عن خطر بحري ما لم يثبت عكس ذلك.
- ٢- ويقع على المؤمن عبء اثبات أن الضرر ناشئ عن خطر غير بحري.

مادة (٣٨٤)

- لا يسأل المؤمن عما يأتي :
- أ- الاضرار المادية الناشئة عن عيب ذاتي في الشيء المؤمن عليه أو عدم كفاية تغليفه أو حزمه ومع ذلك يكون مؤمن السفينة مسئولاً عن الضرر الناشئ عن عيب خفي في السفينة مع مراعاة حكم المادة (٤٠٣).
- ب- النقص العادي الذي يطرأ على البضائع أثناء الطريق.
- ج- الاضرار المادية الناشئة عن الغرامات أو المصادرة أو الوضع تحت الحراسة أو الاستيلاء أو التدابير الصحية أو التعقيم أو خرق الحصار أو أعمال التهريب أو ممارسة تجارة ممنوعة.
- د- التعويضات المستحقة بسبب الحجز أو الكفالة المقدمة لرفع الحجز.
- هـ- الاضرار التي لا تعتبر تلفاً مادياً يلحق مباشرة بالأشياء المؤمن عليها كالبطالة والتأخير وفروق الاسعار والعقبات التي تعترض العملية التجارية التي يقوم بها المؤمن له.

الفروع الثالث التزامات المؤمن له

مادة (٢٨٥)

يلتزم المؤمن له بما يأتي :

- أ- أن يدفع قسط التأمين والمصاريف في المكان والزمان المتفق عليهما.
- ب- أن يقدم وقت إبرام العقد بياناً صحيحاً بجميع الظروف التي يعلم بها والتي من شأنها تمكين المؤمن من تقدير الاخطار المؤمن منها.
- ج- أن يخطر المؤمن أثناء سريان العقد بكل ما يطرأ من زيادة في الاخطار المؤمن منها في حدود علمه بها.

مادة (٢٨٦)

- ١- إذا لم يدفع المؤمن له قسط التأمين المستحق جاز للمؤمن وقف التأمين أو إلغاء العقد، ولا ينتج الوقف أو الإلغاء أثره إلا بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من اذار المؤمن له بالوفاء.
- ٢- ويجوز أن يقع الاعذار بكتاب مسجل مع علم الوصول أو ببرقية.
- ٣- ولا يحول الاعذار بالوقف دون عمل اذار بالإلغاء ما دام قسط التأمين لم يدفع وكذلك المصاريف عند الاقتضاء.
- ٤- ويعود عقد التأمين الذي وقف العمل به الى انتاج أثره بمجرد دفع قسط التأمين والمصاريف.
- ٥- ويرتّب على إلغاء العقد الزام المؤمن برد قسط التأمين المقابل للاخطار السارية.
- ٦- ولا يسري أثر الوقف أو الإلغاء على الغير حسن النية الذي انتقلت اليه ملكية وثيقة التأمين قبل وقوع أي حادث وقبل ابلاغ الوقف أو الإلغاء.

مادة (٢٨٧)

١- إذا أفلس المؤمن له أو أعسر جاز للمؤمن فسخ العقد بعد اعدار المؤمن له بالدفع، ولا يسري اثر الفسخ على الغير حسن النية الذي انتقلت اليه ملكية وثيقة التأمين قبل وقوع أي حادث وقبل ابلاغ الفسخ.

٢- وإذا أفلس المؤمن كانت المؤمن له نفس الحقوق المقررة في الفقرة السابقة.

مادة (٢٨٨)

١- يجوز للمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين إذا قدم المؤمن له ولو بغير غش بياناً غير صحيح، أو سكنت عمداً عما يلزم بيانه وكان من شأن ذلك تقدير المؤمن للخطر المؤمن منه بأقل مما هو في الحقيقة.

٢- وتحكم المحكمة بفسخ العقد ولو لم يكن للبيان غير الصحيح أو للسكوت أثر في الضرر الذي لحق الشيء المؤمن عليه.

٣- وإذا فسخ العقد يكون للمؤمن الحق في قسط التأمين كاملاً إذا أثبت سوء نية المؤمن له، ونصف القسط إذا انتفى سوء النية.

مادة (٢٨٩)

١- على المؤمن له أن يخطر المؤمن بالظروف التي تطرأ أثناء سريان العقد ويكون من شأنها زيادة الاخطار التي يتحملها المؤمن وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم بها بعد استبعاد أيام العطلة الرسمية. فإذا لم يقع الاخطار في الميعاد المذكور جاز للمؤمن فسخ العقد.

٢- وإذا لم تكن زيادة الاخطار ناشئة عن فعل المؤمن له بقي عقد التأمين قائماً مع زيادة قسط التأمين مقابل الزيادة في الاخطار.

٣- أما إذا كانت زيادة الاخطار ناشئة عن فعل المؤمن له جاز للمؤمن خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول الاخطار اليه أما إلغاء العقد مع الاحتفاظ بالحق في قسط التأمين وأما ابقاء العقد مع المطالبة بزيادة القسط مقابل زيادة الاخطار.

مادة (٢٩٠)

- ١- يقع باطلا عقد التأمين الذي يبرم بعد هلاك الاشياء المؤمن عليها أو بعد وصولها اذا ثبت أن نجا الهلاك أو الوصول بلغ المكان الذي يوجد فيه المؤمن له قبل طلب التأمين أو بلغ مكان توقيع العقد قبل أن يوقعه المؤمن.
- ٢- وكذلك يبطل التأمين اذا علم المؤمن له بهلاك الشيء المؤمن عليه بعد طلب التأمين ولم يبادر بأسرع الوسائل الممكنة الى الغاء هذا الامر قبل التوقيع على العقد.
- ٣- واذا كان التأمين معقوداً على الانباء السارة أو السيئة فلا يكون العقد باطلاً الا اذا ثبت أن المؤمن له كان عالماً بهلاك الاشياء المؤمن عليها أو أن المؤمن كان عالماً بوصولها.

مادة (٢٩١)

- ١- على المؤمن له عند وقوع الخطر المؤمن منه أن يعمل على انتقاذ الاشياء المؤمن عليها، وعليه أن يتخذ كافة التدابير اللازمة للمحافظة على حقوقه قبل الفير المستول.
- ٢- ويسأل المؤمن له عن الضرر الذي يلحق المؤمن بسبب خطئه أو اهماله في تنفيذ هذه الالتزامات.

الفرع الرابع تحويلة الاضرار

مادة (٢٩٢)

تسمى الاضرار بطريق التعويض الا اذا اختار المؤمن له التخلي عن الشيء المؤمن عليه للمؤمن في الاحوال التي يحددها القانون أو الاتفاق.

مادة (٣٩٣)

- ١- لا يجوز أن يكون التخلي عن الأشياء المؤمن عليها جزئياً أو مطلقاً على شرط.
- ٢- ويترتب على التخلي انتقال ملكية الأشياء المؤمن عليها الى المؤمن مع التزامه بدفع مبلغ التأمين كاملاً ويحدث انتقال الملكية أثره بين الطرفين من يوم اعلان المؤمن له رغبته في التخلي الى المؤمن.
- ٣- ويجوز للمؤمن دون اخلال بالتزامه بدفع مبلغ التأمين أن يرفض انتقال ملكية الأشياء المؤمن عليها اليه.

مادة (٣٩٤)

- ١- يجب على المؤمن له عند اعلان رغبته في التخلي أن يصرح بجميع عقود التأمين الأخرى التي يعلم بها.
- ٢- فإذا قدم المؤمن له بسوء نية تصريحاً غير صحيح سقط حقه في الافادة من التأمين.

مادة (٣٩٥)

- ١- على المؤمن له اثبات تعرض الشيء المؤمن عليه للخطر والضرر اللاحق به، فإذا أثبت ذلك افترض وقوع الضرر في الزمان والمكان اللذين يسري فيهما التأمين ما لم يثبت المؤمن خلاف ذلك.
- ٢- وإذا استعمل المؤمن له حقه في التخلي وجب عليه أيضاً أن يثبت توافر إحدى حالاته.

مادة (٣٩٦)

- لا يلتزم المؤمن باصلاح الأشياء المؤمن عليها أو استبدال غيرها بها .

مادة (٣٩٧)

على المؤمن أن يدفع للمؤمن له مبلغ مساهمة الأشياء المؤمن عليها في الضائر المشتركة سواء أكانت تسوية هذه الضائر مؤقتة أم نهائية وكذلك مصروفات المساعدة والانتقاذ وذلك بنسبة القيمة المؤمن بها لديه مضمونها منها عند الاقتضاء الضائر الخاصة التي يتحملها المؤمن.

مادة (٣٩٨)

يحل المؤمن في حدود ما دفعه من تعويض في الحقوق والدعاوي التي تكون للمؤمن له والناشئة عن الاضرار المشمولة بالتأمين.

الفرع الخامس عدم سماع الدعاوي الناشئة عن عقد التأمين

مادة (٣٩٩)

١- لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي الدعاوي الناشئة عن عقد التأمين بمضي سنتين، وتبدأ هذه المدة كما يأتي :

أ- من تاريخ استحقاق قسط التأمين فيما يتعلق بدعوى المطالبة.

ب- من تاريخ وقوع الحادث الذي نشأت عنه الدعوى فيما يتعلق بدعوى المطالبة بتعويض الاضرار التي لحقت بالسفينة.

ج- من تاريخ وصول السفينة أو التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه فيما يتعلق بدعوى المطالبة بتعويض الاضرار التي لحقت البضائع، أما إذا كان الحادث لاحقاً لاحد هذين التاريخين سرت المدة من تاريخ وقوع الحادث.

د- من تاريخ وقوع الحادث فيما يتعلق بدعوى المطالبة بتسوية الاضرار بطريق التخلي وفي حالة تحديد مهلة في العقد لاقامة دعوى التخلي تسري المدة من تاريخ انقضاء هذه المهلة.

هـ- من تاريخ قيام المؤمن له بالوفاء فيما يتعلق بدعوى المساهمة في الخسائر المشتركة أو بدعوى المطالبة بالمكافأة المستحقة عن المساعدة والانتقاذ.

و- من التاريخ الذي يقيم فيه الغير الدعوى على المؤمن له أو من تاريخ قيام المؤمن له بالوفاء فيما يتعلق بدعواه قبل المؤمن بسبب رجوع الغير.

٢- وكذلك لا تسمع عند الإنكار وعدم العذر الشرعي دعوى استرداد أي مبلغ دفع بغير حق بمقتضى عقد التأمين بمضي سنتين وتسري هذه المدة من اليوم الذي يعلم فيه المسترد بحقه في الاسترداد.

٣- وينقطع سريان المدد المشار إليها في الفترتين السابقتين بكتاب مسجل أو بتسليم المستندات المتعلقة بالمطالبة وذلك بالإضافة إلى الأسباب الأخرى المقررة قانوناً.

الفصل الثاني

أحكام خاصة ببعض أنواع التأمين

الفرع الأول

التأمين على السفينة

مادة (٤٠٠)

يعقد التأمين على السفينة لرحلة واحدة أو لعدة رحلات متعاقبة أو لمدة معينة.

مادة (٤٠١)

١- يسرى ضمان المؤمن في التأمين بالرحلة منذ البدء في شحن البضائع في السفينة إلى الانتهاء من تفريغها دون أن تجاوز مدة سريان التأمين خمسة عشر يوماً من وصول السفينة إلى المكان المقصود كما ينتهي الضمان اعتباراً من الوقت الذي يبدأ فيه شحن البضائع من هذا المكان لرحلة جديدة.

٢- وإذا كانت السفينة فارغة فيسري ضمان المؤمن من وقت تحركها للسفر حتى رسوها في المكان

المقصود.

- ٣- وإذا شمل التأمين عدة رحلات متعاقبة فيسري ضمان المؤمن وفقاً لما هو مبين في الفئتين السابقتين، وينتهي الضمان في المكان المعين في الوثيقة لانتهاؤها الرحلة الأخيرة.
- ٤- أما إذا كان التأمين لمدة معينة فإن ضمان المؤمن يبدأ وينتهي في التاريخ المحدد في العقد أيما كان المكان الذي توجد فيه السفينة.

مادة (٤٠٢)

تكون السفينة مشمولة بالتأمين دون انقطاع في أي مكان توجد فيه وذلك في حدود الرحلة أو المدة ونوع الملاحة المذكورة في العقد.

مادة (٤٠٣)

- ١- لا يسأل المؤمن عن الأضرار الناشئة عن العيب الذاتي في السفينة إلا إذا كان العيب خفياً.
- ٢- وكذلك لا يسأل المؤمن عن الأضرار التي تنشأ عن الأخطاء العمدية التي تقع من الریان.

مادة (٤٠٤)

- ١- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٧٥) إذا اتفق على قيمة السفينة في العقد فلا يجوز للطرفين المنازعة فيها، وذلك فيما عدا حالة الرجوع بسبب المساهمة في الخسائر المشتركة أو مكافأة المساعدة أو الانتقاذ.
- ٢- وتشمل القيمة المتفق عليها جسم السفينة والألات المحركة لها والملحقات المملوكة للمؤمن له والمؤمن ومصرفات التجهيز.
- ٣- وكل تأمين أيما كان تاريخه يعقد على الملحقات المملوكة للمؤمن له وحدهما، يترتب عليه في حالة الهلاك الكلي أو التخلي تخفيض القيمة المتفق عليها بما يعادل قيمة هذه الملحقات.

مادة (٤٠٥)

- ١- فيما عدا الضرر الذي يلحق الأشخاص يلتزم المؤمن بدفع التعويضات التي تترتب على المؤمن له قبل الغير في حالة التصادم بخطأ السفينة المؤمن عليها أو ارتباطها بشئ ثابت أو متحرك أو غائم.
- ٢- ويجوز للمؤمن له ولو بغير موافقة المؤمن اجراء تأمينات تكميلية لضمان مسؤوليته الناشئة عن الاضرار التي تحدثها السفينة والتي لا تشملها الفقرة السابقة أو التي تجاوز مبلغ التأمين.

مادة (٤٠٦)

- ١- اذا كان التأمين على السفينة لرحلة واحدة أو لعدة رحلات متعاقبة استحق المؤمن قسط التأمين كاملاً بمجرد بدء سريان الاخطار المؤمن منها.
- ٢- وإذا كان التأمين لمدة معينة استحق المؤمن القسط عن كامل مدة التأمين اذا هلكت السفينة كلياً أو قرر المؤمن له التخلي عنها وكان الهلاك أو التخلي مما يقع على عاتق المؤمن أما اذا كان الهلاك أو حالة التخلي مما لا يقع على عاتق المؤمن فلا يستحق من القسط الا القدر الذي يقابل المدة بين تاريخ بدء سريان الاخطار وتاريخ وقوع الحادث الذي أدى الى هلاك السفينة أو اعلان التخلي عنها.

مادة (٤٠٧)

- ١- يضمن المؤمن في حدود مبلغ التأمين الاضرار الناشئة عن كل حادث يقع أثناء سريان وثيقة التأمين وان تعددت الحوادث، الا اذا اتفق الطرفان على حق المؤمن في طلب قسط تكميلي أثر كل حادث.
- ٢- وتسوى الحوادث الواقعة خلال كل رحلة على حدة سواء كان التأمين معقوداً لرحلة واحدة أو لعدة رحلات متعاقبة أو لمدة معينة.

مادة (٤٠٨)

- ١- في حالة تسوية التأمين بطريق التعويض يلتزم المؤمن بمصاريف استبدال القطع والاصلاحات الضرورية لجعل السفينة صالحة للملاحة نون التعويضات الاخرى الناشئة عن انخفاض قيمة السفينة أو عن بطلتها أو عن أي سبب آخر مماثل.
- ٢- وتخفيض نفقات استبدال القطع بما يعادل الفرق في القيمة بين القديم والجديد ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة (٤٠٩)

يجوز للمؤمن له التخلي عن السفينة للمؤمن في الاحوال الآتية :

- أ- اذا هلكت السفينة كلياً.
- ب- اذا انقطعت أخبار السفينة مدة ثلاثة أشهر من تاريخ وصول آخر أخبار عنها، ويفترض هلاك السفينة في تاريخ وصول هذه الأنباء.
- ج- اذا أصيبت السفينة بتلف لا يمكن اصلاحه أو تعذر اصلاحه بسبب عدم توفر الوسائل المادية اللازمة لذلك في المكان الذي توجد فيه السفينة الا اذا كان من المستطاع قطرها إلى مكان آخر يمكن إجراء الإصلاح فيه.
- د- اذا كانت نفقات اصلاح السفينة تعادل ثلاثة أرباع قيمتها على الاقل.

مادة (٤١٠)

اذا كانت أخطار الحرب مؤمناً منها جاز للمؤمن له استعمال حقه في التخلي عن السفينة في حالة أسرها أو احتجازها أو وقفها بقاء على أمر من السلطات العامة وذلك اذا لم يتمكن من استردادها خلال أربعة أشهر من تاريخ قيامه باخطار المؤمن بوقوع الحادث.

مادة (٤١١)

تسوى عقود التأمين المتعلقة بعدة سفن مملوكة لجهاز واحد كما لو كانت كل سفينة منها مملوكة لجهاز مختلف.

مادة (٤١٢)

- ١- إذا انتقلت ملكية السفينة أو أجزت غير مجهزة أستمتر التأمين بحكم القانون لصالح المالك الجديد أو المستأجر بشرط أن يخطر المؤمن بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتقال الملكية أو التاجير وأن يقوم بجميع الالتزامات التي كانت على عاتق المؤمن له قبل المؤمن بمقتضى عقد التأمين.
- ٢- ويجوز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد خلال شهر من تاريخ اخطاره بانتقال الملكية أو التاجير.
- ٣- ويبقى المؤمن له الاصلي ملزما قبل المؤمن بدفع أقساط التأمين المستحقة قبل انتقال الملكية أو التاجير.

مادة (٤١٣)

- ١- تسري أحكام المواد من (٤٠٠) الى (٤١٢) على عقد التأمين على السفينة الذي يقتصر على فترة وجودها في الموانئ أو المراسي أو الاحواض الجافة أو أي مكان آخر.
- ٢- ويجوز أن تسري هذه الاحكام باتفاق الطرفين على السفينة وهي في دور البناء.

الفروع الثاني

التأمين على البضائع

مادة (٤١٤)

يكون التأمين على البضائع بمقتضى وثيقة لرحلة واحدة أو بوثيقة اشتراك.

مادة (٤١٥)

- ١- تكون البضائع مشمولة بالتأمين دون انقطاع في أي مكان توجد فيه أثناء الرحلة كما يحددها المتعاقدان.
- ٢- وتسري قواعد التأمين البحري على جزء الرحلة الذي يتم بطريق البر أو النهر أو الجو ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة (٤١٦)

- لا يجوز أن يتعدى مبلغ التأمين على البضائع سعرها الجاري في وقت الشحن ومكانه مضافا إليه جميع المصروفات المدفوعة إلى حين وصولها.

مادة (٤١٧)

- يقدر التلف اللاحق بالبضائع بمقارنة قيمتها تالفة وقيمتها سليمة في زمان ومكان واحد وتطبق نسبة نقص القيمة على مبلغ التأمين.

مادة (٤١٨)

- ١- يجوز للمؤمن له التخلي عن البضائع للمؤمن في الحالات الآتية :
 - أ- إذا انقطعت أخبار السفينة وفقا لحكم البند (ب) من المادة (٤٠٩) ويفترض هلاك البضائع في تاريخ وصول هذه الأنباء.
 - ب- إذا أصبحت السفينة غير صالحة للملاحة ولم تبدأ عمليات نقل البضائع بأية وسيلة للنقل إلى المكان المقصود خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قيام المؤمن له بإخطار المؤمن بعدم صلاحية السفينة للملاحة.
 - ج- إذا هلكت البضائع أو أصابها تلف يعادل ثلاثة أرباع قيمتها على الأقل.
 - د- إذا بيعت البضائع أثناء الرحلة بسبب إصابتها بتلف مادي.

٢- وفي الحالتين المنصوص عليهما في البندين (ج)، (د) إذا كان التأمين مقصوراً على ضمان الاضرار الناشئة عن أخطار معينة فلا يكون التخلي مقبولا إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن أحد هذه المخاطر.

٣- وإذا كانت أخطار الحرب مؤمناً منها جاز للمؤمن له استعمال حقه في التخلي عن البضائع أيضاً في حالة أسر السفينة أو احتجازها أو وقفها يأمر السلطات العامة وذلك إذا لم توضع البضائع تحت تصرف المؤمن له خلال أربعة أشهر من تاريخ قيامه بأخطار المؤمن بوقوع الحادث.

مادة (٤١٩)

١- إذا تم التأمين بوثيقة اشتراك وجب أن يشتمل على الشروط التي يلتزم بمقتضاها كل من المؤمن والمؤمن له وخاصة مدة التأمين والمبلغ المؤمن به ومقدار أقساط التأمين، أما البضائع المؤمن عليها والرحلات واسم السفينة أو السفن وغير ذلك من البيانات فتعين بأخطارات بمناسبة كل شحنة على حدة.

٢- ويلتزم المؤمن له في وثيقة الاشتراك بأخطار المؤمن بالشحنات الآتي ذكرها كما يلتزم المؤمن بقبول التأمين عليها.

أ- جميع الشحنات التي تتم لحساب المؤمن له أو تنفيذاً لعقود شراء أو بيع تلزمه بإجراء التأمين ويشمل التأمين هذه الشحنات تلقائياً من وقت تعرضها للأخطار المؤمن منها بشرط أن يقدم المؤمن له أخطاراً عن ذلك في الميعاد المنصوص عليه في العقد.

ب- جميع الشحنات التي تتم لحساب الغير والتي يعهد إلى المؤمن له بإجراء التأمين عليها بشرط أن تكون له مصلحة في الشحنة بوصفه وكيلًا بالعمولة أو أميناً على البضائع أو بأية منفعة أخرى ولا يشمل التأمين هذه الشحنات إلا من وقت أخطار المؤمن بها.

مادة (٤٢٠)

إذا تعمد المؤمن له مخالفة الالتزامات المنصوص عليها في المادة السابقة جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد وأن يسترد ما دفعه عن الحوادث المتعلقة بالشحنات اللاحقة لوقوع المخالفة، وأن يستوفي

على سبيل التعويض أقسام التأمين الخاصة بالشحنات التي لم يخطر بها .

مادة (٤٢١)

على الوزراء والسلطات المختصة في الامارات كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى وزير
المواصلات بالتنسيق مع السلطات المعنية اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه.

مادة (٤٢٢)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر بقصر الرئاسة في أبوظبي

بتاريخ : ١٠ محرم ١٤٠٢ هـ.

الموافق : ٧ نوفمبر ١٩٨١ م.

**قانون اتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٨٨م
بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٢٦)
لسنة ١٩٨١م في شأن القانون التجاري البحري**

قانون اتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٨٨م بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١م في شأن القانون التجاري البحري

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، بعد الاطلاع على الدستور المؤقت، وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١م، في شأن القانون التجاري البحري.
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
اصدرنا القانون الآتي :

المادة الاولى

يستبدل بنص المادتين ٤٢، ٤٣ من القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ المشار اليه النصان الآتيان :

مادة ٤٢ :

١- يستحق عن تسجيل السفينة بموجب احكام هذا القانون رسم أولى مقداره اربعة دراهم ونصف عن كل طن من الحمولة الكلية المسجلة للسفينة.

٢- وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يجاوز الحد الاقصى للرسم عشرة آلاف درهم.

مادة ٤٣ :

تقرض على كل سفينة مسجلة وفقاً لاحكام هذا القانون ضريبة سنوية مقدارها درهمان عن كل طن من الحمولة الكلية للسفينة.

وتستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل عام، فاذا كانت السفينة قد سجلت في وقت لاحق استحققت الضريبة بنسبة المدة الواقعة بين تاريخ التسجيل و٣١ من ديسمبر من السنة ذاتها.

المادة الثانية

تضاف الى القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١م، المشار اليه مادة جديدة برقم ٤٣ مكرراً يكون نصها الآتي :

(مادة ٤٣ مكرراً)

تحصل رسوم خدمات الملاحة البحرية للسفن وذلك على النحو الآتي :-

الرسوم	البيان
(٣٥٠) درهماً	١- اصدار شهادة الضمان حول تأمين الناقلة
(٣٥٠) درهماً	٢- اصدار شهادة الشطب للسفينة التي تزيد حمولتها على ٥٠٠ طن
(٥٠) درهماً	٣- اصدار شهادة الشطب لقارب الصيد والنزهة
(٢٠٠) درهماً	٤- اصدار شهادة الشطب للسفينة التي تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن
(١٠٠) درهماً	٥- اصدار شهادة الأهلية
(٢٠٠) درهماً	٦- اصدار شهادة الاعفاء
(٢٠٠) درهماً	٧- اصدار شهادة بيانات الملكية للسفينة التي تزيد حمولتها على ٥٠٠ طن
(١٠٠) درهماً	٨- اصدار شهادة بيانات الملكية للسفينة التي تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن
(٢٠٠) درهماً	٩- اصدار شهادة تسجيل بدل فاقد أو تالف
(٣٠٠) درهماً	١٠- اصدار شهادة سلامة لطاقم السفينة
(٢٥٠) درهماً	١١- تصديق عقد بيع السفينة التي تزيد حمولتها على ٥٠٠ طن
(١٠٠) درهماً	١٢- تصديق عقد بيع السفينة التي تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن
(٥٠) درهماً	١٣- تصديق الشهادة البحرية
(٢٠٠) درهماً	١٤- تغيير اسم السفينة التي تزيد حمولتها على ٥٠٠ طن
(٢٠٠) درهماً	١٥- تغيير اسم السفينة التي تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن
(٢٠٠) درهماً	١٦- الموافقة على تمديد الشهادة البحرية

المادة الثالثة (*)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي
بتاريخ: ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ.
الموافق: ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨ م.

**قانون اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٢م
بإنشاء مصرف الامارات الصناعي**

قانون اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٨٢م بإنشاء مصرف الإمارات الصناعي

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٧٦م، بإنشاء ديوان المحاسبة،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م في شأن المصرف المركزي، والنظام النقدي وتنظيم
المهنة المصرفية.
وعلى عقد تأسيس «مصرف الإمارات الصناعي» الموقع في مدينة أبوظبي بتاريخ ٣ محرم ١٤٠٢
هـ، الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٨١م بين كل من ممثل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وممثلي
المؤسسات الوطنية بشأن إنشاء «مصرف الإمارات الصناعي».
وعلى النظام الأساسي لمصرف الإمارات الصناعي،
وبناءً على ما عرضه وزير المالية والصناعة، وموافقة مجلس الوزراء، والمجلس الوطني الاتحادي
وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون التالي نصه :

مادة (١)

ينشأ في دولة الإمارات العربية المتحدة مصرف على شكل شركة مساهمة تسمى «مصرف الإمارات
الصناعي» وفقاً للحكام الواردة في اتفاقية إنشاءه ونظامه الأساسي المرفقين، ويشار إليه في باقي
مواد القانون بالمصرف.
ويكون للمصرف شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع بالأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال
والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي يقوم عليها.

مادة (٢)

تقدم حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بقرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح مجلس ادارة المصرف، وعرض وزير المالية والصناعة قرضاً طويلاً لأجل مقداره (١٠٠ مليون درهم للمصرف، ويحدد مجلس الوزراء في القرار الصادر منه شروط وأجل القرض المذكور).

مادة (٣)

يعفى المصرف من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة المنصوص عليها في القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٦م بإنشاء ديوان المحاسبة.

مادة (٤)

تعفى اموال وارباح المصرف من كافة الضرائب والرسوم المقررة في الحكومة الاتحادية، أو في الامارات الاعضاء في الاتحاد.

مادة (٥)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بليبوظبي:
بتاريخ: ٣ جمادى الآخر ١٤٠٢ هـ.
الموافق: ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ م.

عقد تأسيس مصرف الامارات الصناعي (شركة مساهمة)

انه في يوم ٣ محرم ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ اكتوبر ١٩٨١ م، تم الاتفاق بين الموقعين امناه :

١- حكومة دولة الامارات العربية المتحدة.

ويمثلها :

معالي / حمدان بن راشد المكتوم، وزير المالية والصناعة.

٢- بنك أبوظبي الوطني.

٣- بنك دبي الوطني.

٤- بنك الشارقة الوطني.

٥- بنك الاتحاد التجاري المحدود.

٦- بنك الاتحاد للشرق الاوسط.

٧- بنك الامارات التجاري.

٨- بنك الخليج التجاري المحدود.

٩- بنك دبي المحدود.

١٠- بنك الشرق الاوسط المحدود.

١١- بنك عمان المحدود.

١٢- شركة أبوظبي الوطنية للتأمين.

١٣- شركة العين الاهلية للتأمين.

١٤- شركة دبي للتأمين.

١٥- شركة الظفرة للتأمين.

١٦- شركة عمان للتأمين.

١٧- شركة الامارات العربية للاستثمار المحدودة:

على مايلي :

المادة الاولى

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة بترخيص من حكومة دولة الامارات العربية المتحدة طبقاً لاحكام القوانين النافذة والنظام الاساسي الملحق بهذا العقد.

المادة الثانية

اسم هذه الشركة هو «مصرف الامارات الصناعي»
ويشار اليها في باقي مواد عقد التأسيس بالمصرف.

المادة الثالثة

مركز المصرف الرئيسي ومحله القانوني في عاصمة الدولة، ويجوز لمجلس الادارة ان ينشيء له فروعاً، أو توكيلات، أو مكاتب، وأن يعين مراسلين في داخل دولة الامارات العربية المتحدة أو خارجها.

المادة الرابعة

مدة المصرف غير محددة.

المادة الخامسة

الاجراض التي أسس من اجلها المصرف هي الاسهام في انماء اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة وتنويع هيكله الانتاجي عن طريق تشجيع انشاء الصناعات الجديدة وتعميم الصناعات القائمة، وله تحقيقاً لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في نظامه الاساسي، وبما يلزم من العمليات الاخرى التي تقتضيها هذه المهمة، ويجوز للمصرف أن تكون له مصلحة أو أن يشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوِل أعمالاً شبيهة بأعماله، أو التي قد تعاونه على تحقيق اغراضه في دولة الامارات العربية المتحدة، أو في الخارج وله أن يشترك في هذه الهيئات أو أن يلحقها به.

المادة السادسة

يحدد رأسمال المصرف بمبلغ ٥٠٠ مليون درهم موزع على ٥٠٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠ درهم، أما رأسمال المصرف المكتتب به فقد تحدد بمبلغ ٢٠٠ مليون درهم موزعة على ٢٠٠٠٠٠ سهم وجميع أسهم المصرف نقدية.

المادة السابعة

اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأسمال المصرف على الوجه التالي :

القيمة الاسمية للسهم (درهم)	عدد الأسهم	اسم المؤسس
١٠٢.٠٠٠.٠٠٠	١٠٢.٠٠٠	١- حكومة دولة الامارات العربية المتحدة (وزارة المالية والصناعة)
٨.٢٩٢.٠٠٠	٨٢٩٢	٢- بنك أبوظبي الوطني
٨.٢٩٢.٠٠٠	٨٢٩٢	٣- بنك دبي الوطني
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	٤- بنك الشارقة الوطني
٤.٠٠٠.٠٠٠	٤٠٠٠	٥- بنك الاتحاد التجاري المحدود
٩.٩٥١.٠٠٠	٩٩٥١	٦- بنك الاتحاد للشرق الاوسط
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	٧- بنك الامارات التجاري
٨.٢٩٢.٠٠٠	٨٢٩٢	٨- بنك الخليج التجاري المحدود
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	٩- بنك دبي المحدود
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	١٠- بنك الشرق الاوسط المحدود
١٦.٥٨٥.٠٠٠	١٦٥٨٥	١١- بنك عمان المحدود
١٦.٥٨٥.٠٠٠	١٦٥٨٥	١٢- شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
٢.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠	١٣- شركة العين الاملية للتأمين
١.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠٠	١٤- شركة دبي للتأمين
٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠	١٥- شركة الظفرة للتأمين
٢.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠	١٦- شركة عمان للتأمين
٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠	١٧- شركة الامارات العربية للاستثمار المحدودة
٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	الاجمالي

ويعتهد المؤسسون يدفع (٥٠٪) من القيمة الاسمية لهذه الاسم ومقدارها ١٠٠ مليون درهم في البنوك المحلية المعتمدة لحساب المصرف كل منهم بنسبة اكتتابه.

المادة الثامنة

تخصم المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التأسيسية للمصرف من حساب المصروفات العامة للمصرف بعد تأسيسه.

المادة التاسعة

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالقيام بجميع الاجراءات اللازمة لتأسيس المصرف.

النظام الأساسي لمصرف الامارات الصناعي (شركة مساهمة)

الفصل الأول : عناصر تأسيس الشركة

مادة (١)

«مصرف الامارات الصناعي» شركة مساهمة محدودة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ويشار اليه فيما بعد بالمصرف.

مادة (٢)

مدة المصرف غير محدودة، وتبدأ من تاريخ العمل بقانون انشائه.

مادة (٣)

مقر المصرف عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة، والمصرف ان يفتتح فروعاً في باقي الامارات وأن يمين وكلاءه ومراسلين في الخارج، كما يجوز له أن يعهد الى غيره من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين بالقيام ببعض اعماله بالوكالة عنه وفقاً لهذا النظام.

مادة (٤)

الاعراض التي أسس من أجلها المصرف هي الاسهام في انماء اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة وتنويع هيكله الانتاجي عن طريق انشاء الصناعات الجديدة، وتدعيم الصناعات القائمة في الدولة وله تحقيقاً لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في هذا النظام، وبما يلزم من العمليات الاخرى التي تقتضيها هذه المهمة.

ويجوز للمصرف أن يكون له مصلحة، أو أن يشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزول أعمالاً شبيهة بأعماله، أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو في الخارج.

مادة (٥)

يخصص المصرف نشاطه بصفة أساسية للمؤسسات والشركات الخاصة، والمؤسسات وشركات الاقتصاد المختلط العامة في قطاع الصناعة والتي يمتلك المواطنون أو الدولة (٧٠٪) من رأسمالها على الأقل، ويمتد نشاط المصرف إلى الخدمات اللازمة لمشاريع القطاع الصناعي :

والمصرف في سبيل تحقيق أغراضه أن يقوم على وجه الخصوص بما يلي :

١- إنشاء المشروعات الصناعية في الدولة، أو المشروعات المكتملة والمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.

٢- تقديم القروض والتسهيلات المالية للشركات والمؤسسات التي تدخل ضمن نطاق نشاط المصرف، ويجوز للمصرف أن يقوم بعمليات التمويل منفرداً، أو مع مصادر مالية أخرى على شكل قروض مشتركة، ولا يجوز أن تتعدى نسبة تمويل المصرف لمشروع ما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من (٢٠٪) من رأسمال المصرف المكتتب به واحتياطياته، أو (٦٠٪) من تكلفة المشروع أيهما أدنى.

٣- الأسهم في تمويل مشروعات البناء والتجهيز التي تقوم بها الشركات والمؤسسات العاملة في نطاق نشاط المصرف، على أنه لا يجوز له تقديم قروض غرضها تمويل عمليات عقارية، أو إنشاءات سكنية لا تتصل بمشروع من المشاريع الداخلة في نطاق اختصاصه.

٤- الاكتتاب والاشتراك وبيع أسهم الشركات العاملة في نطاق نشاط المصرف.

٥- أن يقدم كفالة للقروض التي تمنحها المؤسسات المالية والتجارية إلى الشركات العاملة في قطاع الصناعة على أن تتوفر في القروض المكفولة جميع الشروط المطلوبة في عمليات التمويل التي يقوم بها المصرف لحسابه الخاص.

٦- للمصرف أن يعمل على استقصاء فرص الاستثمار في المجالات الصناعية في الدولة، ووضع لها الدراسات التقييمية الأولية، وله أن يقدم مقابل أجر مناسب خدماته للأفراد والمؤسسات لاعداد وفحص ودراسة المشاريع الصناعية، كما يجوز له الاستعانة ببيوت الخبرة لاعداد دراسات الجدوى.

٧- أن يشترك في عمليات اصدار وضمان الأوراق المالية بالشركات العاملة في نطاق نشاطه.

- ٨- أن يفتح حسابات سحب وتسديد لعملائه بما يقدم لهم من سلف.
- ٩- أن يوظف بصفة مؤقتة ما يفيض عن حاجته المباشرة من الأموال في الأوجه التي يراها مجلس الإدارة مناسبة، على أن يراعي في ذلك التزامات المصرف نحو الغير والمسحوبات المتوقعة على القروض.
- ١٠- أن يصدر السندات وشهادات الإيداع، وكذلك أن يقبل الودائع النقدية لأجل من المساهمين والبنوك والمؤسسات المالية، كل ذلك وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس الإدارة، وفي نطاق القواعد التي يضعها مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

الفصل الثاني «رأسمال المصرف»

مادة (٦)

رأسمال المصرف المصرح به هو ٥٠٠ مليون درهم، موزع على ٥٠٠٠٠٠ سهم، أما رأسمال المصرف المكتتب به فهو ٢٠٠ مليون درهم موزع على ٢٠٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠٠٠ درهم وجميعها نقدية.

مادة (٧)

يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بناء على توصية مجلس إدارة المصرف، وبعد تغطية رأسمال المصرف المكتتب به تغطية كاملة، زيادة رأسمال المصرف.

مادة (٨)

أسهم المصرف أسمية ولا يجوز تملكها إلا لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة، من الأشخاص المعنويين.

مادة (٩)

يدفع (٥٠٪) من قيمة الأسهم عند الاكتتاب، ويجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال سنتين

على الأكثر من تاريخ تأسيس المصرف، وذلك في المواعيد التي يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن مواعيد الدفع قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل، وكل مبلغ يتأخر أدلوه عن المواعيد المعين تسري عليه فائدة بسعر (١٢٪) سنوياً لمصلحة المصرف من يوم استحقاقه.

ويحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الأسهم المتأخر عن أداء المستحق من قيمتها لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ثمنه وتحت مسئوليته بلا حاجة إلى تنبيه رسمي بالمزاد العلني بين المساهمين وتستوفي من ثمن المبلغ بالأولوية على جميع الدائنين الاقساط التي لم تسدد والفوائد والنفقات ويورد الباقي للمساهم، فإذا لم يكف ثمن البيع رجع المصرف بالباقي على المساهم من أمواله الخاصة.

مادة (١٠)

اكتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في رأسمال المصرف بأسمهم يبلغ عددها ٢٠٠.٠٠٠ سهم ويتعهدون بدفع (٥٠٪) من القيمة الاسمية لهذه الاسهم بقرره ١٠٠ مليون درهم وذلك على النحو التالي :

سهم	رسم	
١٠٢.٠٠٠.٠٠٠	١٠٢.٠٠٠	١- حكومة دولة الامارات العربية المتحدة (وزارة المالية والصناعة)
٨.٢٩٢.٠٠٠	٨٢٩٢	٢- بنك أبوظبي الوطني
٨.٢٩٢.٠٠٠	٨٢٩٢	٣- بنك دبي الوطني
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	٤- بنك الشارقة الوطني
٤.٠٠٠.٠٠٠	٤٠٠٠	٥- بنك الاتحاد التجاري المحدود
٩.٩٥١.٠٠٠	٩٩٥١	٦- بنك الاتحاد للشرق الأوسط
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	٧- بنك الامارات التجاري
٨.٢٩٢.٠٠٠	٨٢٩٢	٨- بنك الخليج التجاري المحدود
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	٩- بنك دبي المحدود
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٠٠	١٠- بنك الشرق الأوسط المحدود
١٦.٥٨٥.٠٠٠	١٦٥٨٥	١١- بنك عمان المحدود
١٦.٥٨٥.٠٠٠	١٦٥٨٥	١٢- شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
٢.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠	١٣- شركة العين الاملية للتأمين
١.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠٠	١٤- شركة دبي للتأمين
٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠	١٥- شركة الظفرة للتأمين
٢.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠٠	١٦- شركة عمان للتأمين
٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠	١٧- شركة الامارات البرية للاستثمار المحدودة

مادة (١١)

يترتب على ملكية الاسهم قبول النظام الأساسي للمصرف وقرارات الجمعية العمومية له.

مادة (١٢)

يسلم مجلس الادارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلان قيام المصرف نهائياً سندات مؤقتة تقوم مقام الأسهم التي يملكها ويسلم مجلس الادارة الأسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة القسط الأخير.

مادة (١٣)

كل سهم يخول لصاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الارباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد.

مادة (١٤)

يكون الحق في قبض المبالغ المستحقة عن الأسهم سواء كانت حصصاً في الارباح أو نصيباً في موجودات المصرف لأخر مالك لها مقيد في سجل المصرف.

مادة (١٥)

لا يجوز زيادة رأسمال المصرف إلا إذا كانت اقساط الاسهم الأصلية قد دفعت كاملة ولا يجوز اصدار الاسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتماً الى الاحتياطي القانوني بعد وفاة مصروفات الاصدار. ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الاسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه على أن يتم ذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك.

الفصل الثالث «إدارة المصرف»

١- مجلس الإدارة، ورئيس مجلس الإدارة. والمدير العام

مادة (١٦)

يتكون مجلس إدارة المصرف من عشرة أعضاء من المواطنين خمسة منهم يمثلون حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وخمسة تنتخبهم باقي الجمعية العمومية عن طريق الاقتراع السري.

مادة (١٧)

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

مادة (١٨)

لا يجوز أن يكون رئيس مجلس إدارة المصرف، أو عضو من أعضائه ممن لهم نشاط مشابه أو منافس لنشاط المصرف ولا أن تكون له مصلحة مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع المصرف أو لحسابه أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة المصرف ما لم يكن ذلك بترخيص من الجمعية العمومية، كما لا يجوز لأي من هؤلاء أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مشابهة أو منافسة للمصرف.

مادة (١٩)

إن شغل مركز عضو من أعضاء مجلس الإدارة المعينين نديت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بدله، وإذا شغل مركز عضو منتخب خلفه فيه من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب، أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ثلاثة أو لم يوجد من تتوافر فيه الشروط، فإنه يتمين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية لتجتمع خلال شهر من

تاريخ شغل آخر مركز لانتخب من يشغل المراكز الشاغرة، وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

مادة (٢٠)

ينتخب مجلس الادارة من بين اعضائه بطريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة عضوية مجلس الادارة (على ان يكون الرئيس من الاعضاء الممثلين للحكومة).
ورئيس مجلس الادارة هو الذي يمثل المصرف لدى القضاء ويقوم بالاشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الادارة ويحل نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه.

مادة (٢١)

مجلس الادارة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تدير عليها عمليات المصرف لتحقيق اغراض انشائه ويمارس مجلس الادارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لذلك، ويكون له على وجه الخصوص :

- ١- رسم السياسة العامة للمصرف والاشراف على تنفيذها.
- ٢- وضع اللوائح الخاصة بالقروض وبالاسهام في المشاريع الصناعية، أو الشركات العاملة في نطاق نشاط المصرف.
- ٣- البت في طلبات التمويل المقدمة وتحديد نسبة التمويل للمشاريع المختلفة.
- ٤- اصدار القرارات واللوائح والنظم الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية للمصرف.
- ٥- تعيين كبار العاملين بالمصرف وترقيتهم وانهاء خدماتهم طبقاً لنظام شئون العاملين بالمصرف.
- ٦- وضع نظام لتوظيف اموال المصرف.
- ٧- وضع الضوابط والقواعد لقبول الودائع النقدية لاجل من المساهمين والبنوك والمؤسسات المالية.
- ٨- وضع التقرير السنوي عن سير اعمال المصرف.
- ٩- دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتحديد مواعيد انعقادها.
- ١٠- اقتراح تخصيص الارباح وتوزيعها.

- ١١- عرض المقترحات الخاصة بزيادة أو خفض رأسمال المصرف، أو بتعديل النظام الاساسي له أو يحل المصرف على الجمعية العمومية غير العادية.
- ١٢- تقرير فتح الفروع والمكاتب داخل دولة الامارات العربية المتحدة وخارجها.
- ١٣- الموافقة على الاسهام في الشركات أو المؤسسات المصرفية أو المالية ذات الغرض المماثل أو المفيد لغرض المصرف.
- ١٤- شراء وبيع ووهن العقارات اللازمة لاصال المصرف أو تأجيرها أو استثمارها لمدة تزيد على ثلاث سنوات.
- ١٥- التصالح أو التنازل عن بعض حقوق المصرف أو قبول التحكيم في المنازعات الفاضعة أصلا لاختصاص المحاكم.

مادة (٢٢)

يجتمع مجلس الادارة مرة كل ثلاثة شهور على الاقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون انعقاده بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه عند غيابه، ويجتمع أيضاً إذا طلب أربعة من أعضائه ويكون اجتماع مجلس الادارة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه.

مادة (٢٣)

تصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية الاعضاء الحاضرين وإذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ويوقعه الرئيس ويجوز للمضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه.

مادة (٢٤)

إذا تخلف أحد اعضاء مجلس الادارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مقبول جاز اعتباره مستقلاً بقرار من مجلس الادارة.

مادة (٢٥)

تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

مادة (٢٦)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات المصرف بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم.

مادة (٢٧)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس مسئولون تجاه السلطات المختصة والمصرف والمساهمين والغير من جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لأحكام قانون إنشاء المصرف والنظام الأساسي له.

مادة (٢٨)

يشكل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تنفيذية لمساعدته في إدارة عمليات المصرف ويحدد اختصاصها.

مادة (٢٩)

يتولى الإدارة التنفيذية للمصرف مدير عام يعين بقرار من مجلس الإدارة ويحدد مجلس الإدارة اختصاصات المدير العام ومكافآته.

مادة (٣٠)

يمثل المدير العام المصرف أمام الغير وينير شؤونه في حدود الصلاحيات المخولة له من مجلس الادارة ويتولى تنفيذ قرارات المجلس ويشمل ذلك على وجه الخصوص:

١- التوقيع نيابة عن المصرف.

٢- تعيين الموظفين والمستخدمين وتحديد اختصاصاتهم في نطاق اللوائح والنظم التي يضعها مجلس الادارة.

٣- بحث جميع الأمور المتعلقة بالمصرف.

٤- اعداد مشروع الميزانية وحساب الارياح والخسائر والتقرير السنوي عن نشاط المصرف.

٢- الجمعية العمومية

مادة (٣١)

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في المصرف وتمثل جميع المساهمين وتعقد اجتماعاتها في المقر الرئيسي للمصرف، ويجوز أن تعقد اجتماعاتها في مكان آخر يحده مجلس الادارة.

مادة (٣٢)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية بكتب مسجلة ويجب ان تتضمن الدعوة جدول الاعمال.

ويضع المؤسسون جداول اعمال الجمعية العمومية المنعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الادارة جدول اعمال الجمعية العمومية المنعقدة بصفة عادية، أو بصفة غير عادية.

مادة (٢٣)

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه ويجوز التوكيل في حضور اجتماع الجمعية العمومية.

مادة (٢٤)

يسجل المساهمون اسماهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز المصرف قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية، ويتضمن التسجيل اسم المساهم وعدد الاسهم التي يملكها وعدد الاسهم التي يملكها واسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة. ويعطى المساهم بطاقة حضور الاجتماع ويذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.

مادة (٢٥)

يجتمع المؤسسون المساهمون خلال ثلاثين يوماً من نشر قانون انشاء المصرف في الجريدة الرسمية كجمعية عمومية تأسيسية لبحث جميع عمليات التأسيس، وتنتخب الجمعية من صحة العمليات وموافقتها القانون واتفاقية المصرف ونظامه الاساسي، وتنتخب الجمعية العمومية التأسيسية أعضاء مجلس الادارة المنتخبين ومراقبي الحسابات.

مادة (٢٦)

تعقد الجمعية العمومية اجتماعها السنوي العادي بناء على دعوة مجلس الادارة وذلك خلال سنة أشهر من انتهاء السنة المالية للمصرف.

مادة (٣٧)

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات الجمعية العمومية، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند تغيبه وفي حالة تغيب المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع ومن يتولى أمانة السر وجمع الأصوات.

مادة (٣٨)

تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالمصرف، عدا ما نص عليه هذا النظام للجمعية العمومية المنعقدة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية.

مادة (٣٩)

يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة إلا إذا قررت الجمعية طريقة معينة للتصويت. ويجب أن يكون التصويت سرياً في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو إقالتهم.

مادة (٤٠)

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية أن يكون $\frac{2}{3}$ رأس المال ممثلاً فيها، فإذا لم يتوفر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول دعيت الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي لها ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم.

مادة (٤١)

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأسهم.

مادة (٤٢)

لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع غير عادي كلما دعت الحاجة إلى ذلك كما يجوز دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي بناء على طلب مراقبي حسابات المصرف.

مادة (٤٣)

المسائل التالية تبجتها الجمعية العمومية منعقدة بصفة غير عادية :

١- تعديل اتفاقية انشاء المصرف، أو النظام الاساسي له.

٢- حل المصرف أو ادماجه في شركة أو هيئة أخرى.

٣- زيادة رأسمال المصرف أو تخفيضه.

٤- تغيير اسم المصرف.

مادة (٤٤)

تصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية باغلبية الاسهم في الاجتماع الا اذا تعلق الامر بزيادة رأسمال المصرف أو تخفيضه أو حل المصرف أو ادماجه في شركة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا اذا صدر باغلبية ثلاثة أرباع الاسهم الممثلة في الاجتماع.

الفصل الرابع حسابات المصرف

مادة (٤٥)

يكون للمصرف مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين، تعينه الجمعية العمومية وتحدد اتعايه بناء على اقتراح مجلس ادارة المصرف، وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها.

مادة (٤٦)

تبدأ السنة المالية للمصرف من أول يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل سنة ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للمصرف والتي تبدأ من قيام المصرف وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من السنة التالية.

مادة (٤٧)

للمراقب الحسابات الحق في أي وقت الاطلاع على جميع دفاتر المصرف وسجلاته ومستنداته وفي طلب البيانات والإيضاحات التي يراها ضرورية لأداء مهمته وعلى المراقب على وجه الخصوص التأكد من مسك سجلات المصرف المحاسبية حسب الأصول المقررة والتحقق من موجودات المصرف.

مادة (٤٨)

يقدم مراقب الحسابات إلى الجمعية العمومية تقريراً يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعتبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للمصرف وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر المصرف وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام ونظام المصرف قد وقعت خلال السنة المالية وعلى وجه يؤثر على نشاط المصرف ومركزه المالي.

ويكون المراقب مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية حق مناقشة المراقب وأن يستوضحه عما ورد من معلومات في التقرير المرفوع إلى الجمعية العمومية.

مادة (٤٩)

يقتطع من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها المجلس لاستهلاك موجودات المصرف أو

التعويض عن نزول قيمتها وتستعمل هذه الاموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة، أو لاصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

مادة (٥٠)

توزع الارباح السنوية الصافية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى على الوجه التالي :
أولاً : يقتطع (١٠٪) تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العمومية العادية وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي (٥٠٪) من رأس المال وإذا نقص الاحتياطي لسبب من الاسباب تعين العودة إلى الاقتطاع.

ثانياً : يقتطع (١٠٪) أخرى تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري، ويوقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الإدارة.

ثالثاً : يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الارباح قدرها (٥٪) للمساهمين عن المدفوع من قيمة اسهمهم.

رابعاً : يخصص بعد ما تقدم نسبة مئوية عن (٥٪) من الباقي كمكافآت مجلس الإدارة.

خامساً : يوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية في الارباح او يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة القادمة.

مادة (٥١)

تدفع حصص الارباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

مادة (٥٢)

يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى لصالح المصرف ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعماله لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى (٥٪) في السنوات التي تسمح فيها أرباح المصرف بتأمين هذا الحد.

مادة (٥٣)

تودع أموال المصرف النقدية لدى مصرف أو عدة مصارف يعينها مجلس الإدارة ويحدد مجلس الإدارة الحد الأعلى من المال النقدي الذي يجوز أن يحتفظ به في صندوق المصرف.

الفصل الخامس، أحكام ختامية،

مادة (٥٤)

يحل المصرف في حالة خسارة نصف رأس المال على الأقل إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك.

وفي حالة حل المصرف تقرر الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر تحدد سلطاتهم وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين.

مادة (٥٥)

يبقى المصرف قائم وتبقى جميع الحقوق والالتزامات المتبادلة بينه وبين أعضائه وذلك إلى أن يتم تسوية جميع التزاماته وتوزيع أصوله.

مادة (٥٦)

- ١- في حالة انتهاء عمليات المصرف فان التزامات جميع المساهمين عن الاكتتاب التي لم تدفع من رأس المال المكتتب به تستمر حتى يفي المصرف جميع التزاماته للدائنين بما في ذلك الالتزامات المحتملة.
- ٢- تستوفي أولا الدين المحقة على المصرف من أصوله ثم من المدفوعات المستحقة للمصرف من الاكتتابات غير المدفوعة من رأس المال، وقبل دفع الدين المحقة إلى هؤلاء الدائنين يقوم مجلس الإدارة بإجراء الترتيبات اللازمة لضمان معدل توزيع نسبي بين اصحاب الدين الحقيقية والدين المحتملة.

**القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤
المعدل بالقانونين الاتحاديين ١٣
لسنة ١٩٨٨ ، ٤ لسنة ١٩٩٠**

القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانونين الاتحاديين (١٣) لسنة ١٩٨٨، (٤) لسنة ١٩٩٠

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ م في شأن السجل التجاري،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦ م في شأن الجمعيات التعاونية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ م في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم
المهنة المصرفية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ م في شأن تنظيم الوكالات التجارية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ م في شأن الشركات التجارية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ م بأصدار قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات
العربية المتحدة، والقوانين المعدلة له،
وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي
وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد.
أصدرنا القانون الآتي :

الباب الأول أحكام عامة

المادة (١) *

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها.

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.

السلطة المختصة : السلطة المحلية المختصة في الامارة المعنية.

الوكيل : هو الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية الدولة أو الشخص الاعتباري الخاص

المؤسس في الدولة والملوك ملكية كاملة لاشخاص طبيعيين مواطنين.

المادة (٢)

تسري أحكام هذا القانون على الشركات التجارية التي تؤسس في الدولة أو تتخذ فيها مركز

نشاطها الرئيسي.

وكل شركة تؤسس في الدولة يجب أن تتخذ فيها موطئها .

المادة (٣)

كل شركة تؤسس في الدولة تحمل جنسيتها ، ولكن لا يستتبع ذلك بالضرورة تمتع الشركة بالحقوق

المقصورة على المواطنين.

* معادلة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٨م والمنشور بالمدد

(١٩٦) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٨٩م.

المادة (٤)

الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف الربح وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل واقتسام ما ينشأ عن المشروع من ربح أو خسارة. ويشمل المشروع الاقتصادي في حكم الفقرة السابقة كل نشاط تجاري أو مالي أو صناعي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي.

المادة (٥)

يجب أن تتخذ الشركة التي تؤسس في النوبة أحد الأشكال الآتية:

- ١- شركة التضامن.
- ٢- شركة التوصية البسيطة.
- ٣- شركة المحاصة.
- ٤- شركة المساهمة العامة.
- ٥- شركة المساهمة الخاصة.
- ٦- الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- ٧- شركة التوصية بالأسهم.

* المادة (٦)

كل شركة لا تتخذ أحد الأشكال المشار إليها في المادة السابقة تعتبر باطلة ويكون الأشخاص الذين تعاقوا باسمها مسئولين شخصياً وبالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن هذا التعاقد. وتسري أحكام هذا القانون على الشركات ولو كانت تحت أي أسم آخر مادام نشاطها الذي تعارسه يخضع لأحكام هذا القانون.

* معدلة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٧)

يجب أن تتخذ الشركات التي تمتلك الدولة أو أي شخص عام آخر جزءاً في رأسمالها أيا كان قدره شكل شركة المساهمة العامة.
فاذا تملك الدولة أو الشخص العام حصة من شركة قائمة يجب تحويلها الى شركة مساهمة عامة.

المادة (٨)

فيما عدا شركات المحاصة يجب أن يكون عقد الشركة وكل تعديل يطراً عليه مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهة الرسمية المختصة والا كان العقد أو التعديل باطلاً.
ويجوز للشركاء التمسك بالبطان الناشئ عن عدم كتابة العقد أو عدم توثيقه في مواجهة بعضهم بعضاً، لكن لا يجوز لهم الاحتجاج به في مواجهة الغير الذي يجوز له الاحتجاج بالبطان في مواجهتهم.

المادة (٩)

إذا حكم ببطان الشركة بناء على طلب الغير اعتبرت الشركة كأن لم تكن بالنسبة له ويكون الأشخاص الذين تعاقدوا معه باسم الشركة مسؤولين مسؤولية شخصية وبالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن هذا العقد، أما إذا حكم بالبطان بناء على طلب أحد الشركاء فلا يحدث البطان أثره الا من وقت الحكم به.
وفي جميع الاحوال تتبع في تصفية الشركة التي حكم ببطانها وفي تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض شروط العقد.

المادة (١٠) *

لا تقبل الشهادة عند الخلاف بين الشركاء لاثبات ما يخالف ما ورد في عقد الشركة أو ما يجاوزه.

• المادة (١١)

فيما عدا شركات المحاصة يجب شهر عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه بالقيد في السجل التجاري ويصدر بتعيين إجراءات القيد في السجل المذكور قرار من الوزير بعد التشاور مع السلطات المختصة في الامارات.

فاذا لم يشهر العقد على النحو المذكور كان غير نافذ في مواجهة الغير، واذا اقتصر عدم الشهر على بيان أو أكثر من البيانات الواجب شهرها كانت هذه البيانات وحدها غير نافذة في مواجهة الغير. ويسأل مديرو الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم الشهر.

• المادة (١٢)

فيما عدا شركات المحاصة لا يكون للشركة شخصية اعتبارية ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا بعد قيدها في السجل التجاري.

وينشر المحرر الرسمي الصادر في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة. وكل ما يتم من اعمال أو تصرفات لمساب الشركة قبل اجراء القيد يسأل عنه بالتضامن الاشخاص الذين أجروا العمل أو التصرف. ومع ذلك يكون للشركة خلال فترة التأسيس شخصية اعتبارية بالقدر اللازم لتأسيسها.

المادة (١٣)

يجب أن يكون غرض الشركة مشروعاً وأن يراعى الوحدة والتخصص في الأغراض الرئيسية.

المادة (١٤)

يجوز أن تكون حصة الشريك مبلغاً معيناً من النقود (حصة نقدية) ويجوز أن تكون عينا (حصة عينية) كما يجوز في غير الاحوال الاستفادة من أحكام هذا القانون أن تكون عملاً ولكن لا يجوز أن

* معلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

تكون حصة الشريك ما له من سعة أو نفوذ.
وتكون الحصص النقدية والحصص العينية وحدها رأسمال الشركة.

المادة (١٥)

إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر كان الشريك مسؤولاً وفقاً للقواعد المعمول بها في شأن عقد البيع عن ضمان الحصة في حالة الهلاك أو الاستحقاق أو ظهور عيب أو نقص فيها. فإذا كانت الحصة واردة على مجرد الانتفاع بالمال طبقت القواعد المعمول بها في شأن عقد الإيجار على الأمور المذكورة في الفقرة السابقة.

وإذا تضمنت حصة الشريك حقوقاً لدى الغير فلا تبراؤه تمتة قبل الشركة إلا باقتضاء هذه الحقوق.

وإذا كانت حصة الشريك عمله فكل كسب ينتج من هذا العمل يكون من حق الشركة ما لم يكن الشريك قد حصل على هذا الكسب من حق براءة اختراع إلا إذا اتفق على غير ذلك.

المادة (١٦)

يعتبر كل شريك مدينًا للشركة بالحصة التي تعهد بها فإن تأخر في تقديمها عن الأجل المحدد لذلك كان مسؤولاً في مواجهة الشركة عن تعويض الضرر الذي يترتب على هذا التأخير.

المادة (١٧)

لا يجوز للدائن الشخصي لأحد الشركاء أن يتقاضى حقه من حصة مدينة في رأس مال الشركة وإنما يجوز له أن يتقاضى حقه من نصيب مدينة في الأرباح، فإذا انقضت الشركة انتقل حق الدائن إلى نصيب مدينة فيما يفيض من أموال الشركة بعد انتهاء التصفية.

وإذا كانت حصة الشريك ممثلة في أسهم كان لدائنه الشخصي فضلاً عن الطوق المشار إليها في الفقرة السابقة أن يطلب بيع هذه الأسهم ليتقاضى حقه من حصة البيع.

المادة (١٨)

إذا اتفق في عقد الشركة على حرمان أحد الشركاء من الربح أو اعفائه من الخسارة كان العقد باطلا.
ومع ذلك يجوز الاتفاق على اعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من الاشتراك في الخسارة.

المادة (١٩)

إذا لم يعين عقد الشركة النسبة المقررة للشريك في الأرباح أو الخسائر، كان نصيبه منها بنسبة حصته في رأس المال.
وإذا اقتصر العقد على تحديد النسبة المقررة للشريك في الربح كان نصيبه في الخسارة معادلا لنصيبه في الربح، وكذلك الحال إذا اقتصر العقد على تعيين النسبة المقررة في الخسارة.
وإذا كانت حصة الشريك مقصورة على عمله، فيجب أن يعين في عقد الشركة نصيبه في الربح أو في الخسارة فإذا قدم الشريك فضلا عن عمله حصة نقدية أو عينية كان له نصيب في الربح أو الخسارة من حصته بالعمل ونصيب آخر عن حصته النقدية أو العينية.

المادة (٢٠)

لا يجوز توزيع أرباح صورية على الشركاء عن طريق المبالغة في تقدير أصول الشركة، فإذا وزعت أرباح صورية على الشركاء جاز لدائني الشركة مطالبة كل شريك برد ما قبضه منها ولو كان حسن النية.
ولا يلزم الشريك برد الأرباح الحقيقية التي قبضها ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية.

المادة (٢١)

جميع العقود والمراسلات والمخالصات والاعلانات التي تصدر عن الشركة يجب أن تحمل اسمها

وبيانا عن نوعها ومركزها الرئيسي ورقم قيدها في السجل التجاري ويضاف الى هذه البيانات في شركة المساهمة وشركة التوضعية بالاسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة بيان عن مقدار رأس مال الشركة ومقدار المدفوع منه.

واذا كانت الشركة تحت التصفية يجب أن يذكر ذلك في الأوراق التي تصدر عنها.

المادة (٢٢)

بمراعاة الانشطة التجارية المقصورة على المواطنين التي ينص عليها هذا القانون أو أي قانون آخر يجب أن يكون في كل شركة تؤسس في الدولة شريك أو أكثر من المواطنين لا تقل حصته عن ٥١٪ من رأس مال الشركة.

الباب الثاني شركات التضامن

المادة (٢٣)

شركة التضامن هي الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر يكونون مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة.

المادة (٢٤)

يتكون اسم شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء، ويجوز أن يقتصر اسمها على ذكر اسم واحد أو أكثر من الشركاء مع اضافة ما يدل على وجود الشركة، ويجوز بالاضافة الى ما تقدم أن يكون لها اسم تجاري خاص.

واذا ذكر في اسم الشركة اسم شخص غير شريك فيها مع علمه بذلك كان مسؤولا بالتضامن عن التزامات الشركة.

المادة (٢٥)

يجب أن يكون جميع الشركاء في شركة التضامن من مواطني الدولة.

المادة (٢٦)

يجب أن يشتمل عقد شركة التضامن على البيانات الآتية :

- أ- اسم كل شريك ولقبه وشهرته أن وجدت وجنسيته وتاريخ ميلاده وموطنه.
- ب- اسم الشركة والغرض من انشائها.
- ج- مركز الشركة الرئيسي وفروعها.
- د- رأس مال الشركة والحصة التي يلتزم كل شريك بتقديمها نقوداً كانت أو حقوقاً أو أعياناً والقيمة المقدرة لهذه الحصص وكيفية تقديمها وميعاد استحقاقها.
- هـ- تاريخ تأسيس الشركة وتاريخ انتهائها أن وجد.
- و- كيفية إدارة الشركة مع بيان أسماء الأشخاص الذين يجوز لهم التوقيع نيابة عن الشركة ومدى سلطاتهم.
- ز- بدء السنة المالية للشركة وانتهائها.
- ح- نسبة توزيع الأرباح والخسائر.

المادة (٢٧)

يعتبر كل شريك في شركة التضامن تاجراً، ويؤدي افلاس الشركة الى افلاس كل من الشركاء.

المادة (٢٨)

لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في صكوك قابلة للتداول.

المادة (٢٩)

لا يجوز التنازل عن الحصة في شركة التضامن الا بموافقة جميع الشركاء أو مراعاة القيود الواردة في عقد الشركة.
وكل اتفاق يقضى بجواز التنازل عن الحصة دون أي قيد يعتبر باطلا، ومع ذلك يجوز للشريك أن يتنازل الى الغير عن الحقوق المتصلة بحصته في الشركة، ولا يكون لهذا الاتفاق أثر الا فيما بين الطرفين المتعاقدين.

المادة (٣٠)

الشركاء مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة وكل اتفاق على خلاف ذلك لا يحتج به على الغير.

المادة (٣١)

لا يجوز التنفيذ على أموال الشريك بسبب التزامات الشركة الا بعد الحصول على سند تنفيذي ضد الشركة واعذارها بالوفاء.
ويكون السند التنفيذي حجة على الشريك.

المادة (٣٢)

لا يجوز للشريك بغير موافقة الشركاء أن يمارس لحسابه أو لحساب الغير نشاطا من نوع نشاط الشركة أو أن يكون شريكا في شركة تضامن أخرى أو شريكا متضامنا أو موصيا في شركة توصية أو شريكا في شركة ذات مسؤولية محدودة اذا كانت هذه الشركة تمارس نشاطا من شأنه منافسة نشاط الشركة.

المادة (٣٣)

إذا انضم شريك إلى الشركة كان مسؤولاً مع باقي الشركاء بالتضامن وفي جميع أمواله عن التزامات الشركة السابقة واللاحقة لانضمامه إليها، وكل اتفاق بين الشركاء على خلاف ذلك لا يحتج به على الغير.

المادة (٣٤)

إذا انسحب شريك من الشركة فلا يكون مسؤولاً عن الالتزامات التي تنشأ في ذمة الشركة بعد اشهار انسحابه.

المادة (٣٥)

إذا تنازل أحد الشركاء عن حصته في الشركة فلا يبرأ من التزامات الشركة قبل دائئيتها إلا إذا أقرها التنازل وفقاً للقواعد المعمول بها في شأن حوالة الدين.

المادة (٣٦)

لا يجوز للشريك غير المدير التدخل في أعمال الإدارة إلا إذا أُنْتُق على خلاف ذلك، ومع ذلك يجوز له أن يطلب الاطلاع على أعمال الشركة وفحص دفاترها ووثائقها وتوجيه النصيح والارشاد لمديرها.

المادة (٣٧)

تصدر القرارات في شركات التضامن بإجماع آراء الشركاء ما لم ينص العقد على الاكتفاء بالأغلبية وفي هذه الحالة تكون العبرة بالأغلبية العديدة ما لم ينص العقد على خلاف ذلك. ولا تكون القرارات المتعلقة بتعديل عقد الشركة صحيحة إلا إذا صدرت بإجماع آراء الشركاء.

المادة (٣٨)

تكون ادارة الشركة لجميع الشركاء المتضامنين الا اذا عهد بالادارة بمقتضى عقد الشركة أو عقد مستقل الى شريك أو أكثر أو الى شخص غير شريك.

المادة (٣٩)

اذا تعدد المديرون وحدد لكل منهم اختصاص معين فلا يسأل كل مدير الا عن الاعمال التي تكون من اختصاصه.

واذا تعدد المديرون واشترط أن يقوموا بالادارة مجتمعين فلا تكون قراراتهم صحيحة الا اذا صدرت بأجماع الآراء أو الاغلبية المنصوص عليها في العقد، ومع ذلك يجوز لكل مدير أن ينفرد بالقيام بالاعمال العاجلة التي يترتب على تفويتها الحاق خسائر جسيمة بالشركة أو ضياع ربح كبير عليها.

واذا تعدد المديرون ولم يحدد لكل منهم في العقد اختصاص معين ولم يشترط أن يعملوا مجتمعين جاز لكل منهم أن يقوم بأي عمل من أعمال الادارة على أن يكون للآخرين حق الاعتراض على العمل قبل اتمامه وفي هذه الحالة تكون العبارة بأغلبية آراء المديرين فاذا تساوت الآراء وجب عرض الامر على الشركاء.

المادة (٤٠)

اذا كان المدير شريكا ومعينا في عقد الشركة فلا يجوز عزله الا بأجماع الشركاء ويترتب على العزل حل الشركة ما لم ينص العقد على غير ذلك.

واذا كان المدير شريكا ومعينا في عقد مستقل عن عقد الشركة أو كان من غير الشركاء سواء كان معينا في عقد الشركة أو في عقد مستقل جاز عزله بقرار من أغلبية الشركاء ولا يترتب على عزل هذا المدير حل الشركة.

المادة (٤١)

إذا كان المدير شريكا ومعينا في عقد الشركة فلا يجوز له أن يعتزل الإدارة لغير أسباب مقبولة والا كان مسؤولا عن التعويض، ويترتب على اعتزاله حل الشركة ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.

فإذا كان المدير شريكا ومعيناً في عقد مستقل أو كان من غير الشركاء سواء كان معينا في عقد الشركة أو في عقد مستقل كان له أن يعتزل بشرط أن يختار الوقت المناسب للاعتزال وأن يخطر به الشركاء قبل نفاذه بوقت معقول والا كان مسؤولا عن التعويض، ولا يترتب على اعتزاله حل الشركة.

المادة (٤٢)

للمدير أن يقوم بجميع التصرفات التي تتفق وغرض الشركة ما لم ينص عقد الشركة على تقييد سلطته.

المادة (٤٣)

لا يجوز للمدير القيام بالتصرفات التي تجاوز الإدارة العادية إلا بموافقة الشركاء أو بنص صريح في العقد، ويسرى هذا المظهر بصفة خاصة على التصرفات الآتية :

- أ- التبرعات ما عدا التبرعات الصغيرة المعتادة.
- ب- بيع عقارات الشركة إلا إذا كان التصرف مما يدخل في أغراضها.
- ج- تقرير رهن على عقارات الشركة ولو كان مصححا له في عقد الشركة ببيع العقارات.
- د- بيع متجر الشركة أو رهنه.

المادة (٤٤)

لا يجوز للمدير أن يتعاقد لحسابه الخاص مع الشركة إلا بأذن من جميع الشركاء يصدر في كل

حالة على حدة.

ولا يجوز له أن يمارس نشاطا من نوع نشاط الشركة إلا بإذن من جميع الشركاء يجدد سنوياً.

المادة (٤٥)

يسأل المدير عن الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة أحكام عقد الشركة أو بسبب ما يصدر عنه من أخطاء في تأدية وتلقيته وكل شرط يقضى بغير ذلك يعتبر باطلاً.

المادة (٤٦)

تحدد الأرباح والخسائر ونصيب كل شريك فيها عند نهاية السنة المالية للشركة من واقع الميزانية وحساب الأرباح والخسائر.

ويعتبر كل شريك دائناً للشركة بنصيبه في الأرباح بمجرد تحديد هذا النصيب، ويكمل ما نقص من رأس المال بسبب الخسائر من أرباح السنوات التالية ما لم يتفق على غير ذلك وفيما عدا ذلك لا يجوز إلزام الشريك بتكملة ما نقص من حصته في رأس مال الشركة بسبب الخسائر إلا بموافقته.

الباب الثالث شركة التوصية البسيطة

المادة (٤٧)

شركة التوصية البسيطة هي الشركة التي تتكون من شريك متضامن أو أكثر يكون مسؤولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة، ومن شريك موصى أو أكثر لا يكون مسؤولاً عن التزامات الشركة إلا بمقدار حصته في رأس المال.

المادة (٤٨)

يجب أن يكون جميع الشركاء المتضامنين في شركة التوصية البسيطة من مواطني الدولة.

المادة (٤٩)

يتكون اسم شركة التوصية البسيطة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين مع اضافة ما يدل على وجود شركة، ويجوز بالاضافة الى ما تقدم أن يكون لها اسم تجاري خاص. ولا يجوز أن يذكر اسم الشريك الموصى في اسم الشركة، فإذا ذكر مع علمه بذلك أعتبر شريكا متضامنا بالنسبة الى الغير حسنئ النية.

المادة (٥٠)

تعتبر شركة التوصية البسيطة بالنسبة الى الشركاء المتضامنين شركة تضامن وتسرى على شركة التوصية البسيطة الأحكام الخاصة بشركة التضامن مع مراعاة الأحكام التالية.

المادة (٥١)

يشتمل عقد شركة التوصية البسيطة بالاضافة الى البيانات الواردة في المادة (٢٦) على اسم كل شريك موصى ولقبه وجنسيته وتاريخ ميلاده وموطنه ومقدار حصته في رأس المال وما دفعه منها.

المادة (٥٢)

لا يسأل الشريك الموصى قبل دائتي الشركة الا بمقدار حصته في رأس المال.

المادة (٥٣)

لا يجوز للشريك الموصي التدخل في أعمال الإدارة المتصلة بالغير ولو بناء على تفويض وإنما يجوز له الاشتراك في أعمال الإدارة الداخلية في الحدود المنصوص عليها في عقد الشركة كما يكون له أن يطلب صورة من حساب الأرباح والخسائر والميزانية وأن يتحقق من صحة ما ورد بهما بالاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها بنفسه أو بوكيل عنه من الشركاء أو غيرهم بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر بالشركة.

المادة (٥٤)

إذا خالف الشريك الموصى الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة كان مسؤولاً في جميع أمواله عن الالتزامات التي تنشأ عما أجراه من أعمال. ويجوز اعتبار الشريك الموصى مسؤولاً في جميع أمواله عن كل التزامات الشركة إذا كانت أعمال الإدارة التي قام بها مما يدعو الغير إلى الاعتقاد بأنه من الشركاء بصفة مطلقة، وفي هذه الحالة تسرى على الشريك الموصى الأحكام الخاصة بالشركاء المتضامنين. فإذا قام الشريك الموصى بأعمال الإدارة المحظورة عليه بناء على تفويض صريح أو ضمني من الشركاء المتضامنين كان هؤلاء الشركاء مسؤولين معه بالتضامن عن الالتزامات التي تنشأ عن هذه الأعمال.

المادة (٥٥)

تصدر قرارات شركة التوصية البسيطة بأجماع آراء الشركاء المتضامنين والموصين ما لم ينص العقد على الاكتفاء بالأغلبية، وتكون العبرة بالأغلبية العددية ما لم ينص على غير ذلك. ولا تكون القرارات المتعلقة بتعديل عقد الشركة صحيحة إلا إذا صدرت بأجماع آراء الشركاء المتضامنين والموصين.

الباب الرابع شركة المحاصة

المادة (٥٦)

شركة المحاصة هي الشركة التي تنعقد بين شريكين أو أكثر لاقتسام الأرباح والخسائر عن عمل تجاري أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص، وتكون الشركة مقصورة على العلاقة بين الشركاء، ولا تسري في حق الغير، ويجوز اثبات شركة المحاصة بكل طرق الاثبات.

المادة (٥٧)

ينظم عقد شركة المحاصة حقوق والتزامات الشركاء وكيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم ولا يخضع هذا العقد للقيد في السجل التجاري ولا للعلائية.

المادة (٥٨)

لا يعتبر الشريك المحاص تاجراً ما لم يقم بالعمليات التجارية بنفسه.

المادة (٥٩)

يبقى كل شريك في شركة المحاصة مالكاً لحصته التي قدمها ما لم يتفق على غير ذلك.

المادة (٦٠)

لا يجوز لشركة المحاصة أن تصدر اسهماً أو سندات قابلة للتداول.

المادة (٦١)

ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه، فاذا صدر من الشركاء ما من شأنه اعلام الغير عن وجود الشركة جاز اعتبارها شركة واقعية يكون الشركاء فيها مسؤولين على وجه التضامن ازاء الغير.

المادة (٦٢)

لكل شريك أن يطلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها بنفسه أو بوكيل من الشركاء أو من غيرهم بشرط الا يترتب على اطلاع الوكيل ضرر بالشركة، وكل اتفاق على غير ذلك يعتبر باطلاً.

المادة (٦٣)

تسرى على شركة المحاصة أحكام المادة (٢٧) من هذا القانون.

الباب الخامس

شركات المساهمة العامة

الفصل الأول

خصائص شركات المساهمة العامة

المادة (٦٤)

تعتبر شركة مساهمة عامة كل شركة يكون رأسمالها مقسماً الى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ولا يسأل الشريك فيها الا بقدر حصته في رأس المال.

المادة (٦٥)

يكون لكل شركة مساهمة عامة اسم مشتق من غرضها، ولا يجوز أن يكون اسماً لشخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص، أو إذا تملكت الشركة عند تأسيسها أو بعد ذلك متجراً واتخذت اسمه اسماً لها .

وفي جميع الأحوال يجب أن يضاف إلى اسم الشركة عبارة «شركة مساهمة عامة» ولا يجوز أن تحمل شركة المساهمة العامة اسم أية شركة أخرى أو اسماً مشابهاً، ولا جاز للشركة الأخرى أن تطلب من الجهة الإدارية أو القضائية المختصة إلزام الشركة التي تسمت بأسمها أن تغير هذا الاسم.

المادة (٦٦)

للشركة أن تغير اسمها بقرار من الجمعية العامة غير العادية، ولا يترتب على تغيير الاسم مساس بحقوقها أو التزاماتها أو بالأجراءات القانونية التي اتخذتها أو اتخذت ضدها ويجب أن يؤثر بالاسم الجديد في السجل التجاري وفقاً لأحكام القانون.

المادة (٦٧)

يجب أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق الغرض من تأسيسها وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل رأس المال عن عشرة ملايين درهم.

المادة (٦٨)

يجب أن يكون عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي مطابقين لأحكام النموذج الذي يصدر به قرار من الوزير ولا يجوز مخالفة هذا النموذج إلا بموافقة من الوزير.

المادة (٦٩)

يحدد عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي المدة المعينة لها، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية اطالة أو تقصير هذه المدة اذا اقتضى غرض الشركة ذلك.

الفصل الثاني تأسيس شركات المساهمة العامة

المادة (٧٠)

يعتبر مؤسساً كل من وقع عقد الشركة الابتدائي ونظامها الاساسي بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك ولا يرخص بانشاء الشركة الا اذا كان عدد المؤسسين عشرة أشخاص على الأقل.
ومع ذلك يجوز للحكومة الاتحادية أو لحكومات الامارات الاعضاء في الاتحاد أن تقوم بتأسيس شركة بمفردها، كما يجوز لها أن تشرك معها في تقديم رأس المال عدد أقل مما نص عليه في الفقرة السابقة.

المادة (٧١)

على المؤسسين أن يختاروا من بينهم لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة تتولى اتخاذ اجراءات التأسيس لدى الجهات المختصة.

المادة (٧٢)

تكون للشركة شخصيتها الاعتبارية خلال فترة التأسيس بالقدر اللازم لتأسيسها وتلتزم الشركة بتصرفات المؤسسين في تلك الفترة بشرط تمام تأسيسها وفقاً للقانون.

المادة (٧٣)

يجرر المؤسسون فيما بينهم عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي وفقا للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير مشتملا على البيانات الآتية :

- ١- اسم الشركة ومركزها الرئيسي.
- ٢- مدة الشركة.
- ٣- الغرض الذي أنشئت من أجله.
- ٤- أسماء الشركاء المؤسسين ومحال اقاماتهم ومهنتهم وجنسياتهم.
- ٥- مقدار رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي ينقسم اليها رأس المال وقيمة كل سهم ونوعه.
- ٦- بيان عن كل حصة غير نقدية واسم مقدمها والشروط الخاصة بتقديمها وحقوق الرهن والامتياز المرتبة على هذه الحصة.
- ٧- بيان تقريبي لمقدار المصروفات والأجور والتكاليف التي تلزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها.
- ٨- تعهد المؤسسين بالسعي لاتمام اجراءات التأسيس.

* المادة (٧٤)

يقدم طلب تأسيس الشركة على النموذج المعد لذلك الى السلطة المختصة مصحوبا بعقد تأسيسها ونظامها الاساسي والجدوى الاقتصادية للمشروع الذي ستقيم به الشركة شاملة الجدول الزمني المقترح لتنفيذه ويقيد الطلب في السجل المعد لذلك لدى السلطة المختصة.

وتشكل لجنة بقرار من السلطة المختصة من ممثلين عن كل من الوزارة والسلطة المختصة لدراسة طلب تأسيس الشركة والجدوى الاقتصادية للمشروع الذي ستقيم به.

واللجنة أن تكلف مقدم الطلب باستكمال ما ترى ضرورة تقييمه من مستندات أو بيانات أو اجراء تعديلات على عقد الشركة أو نظامها الاساسي بما يجعلهما متفقين وأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذاً له.

وعلى اللجنة أن تعد تقريراً بنتائج أعمالها خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب أو استيفاء المستندات المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذاً له حسب الأحوال.

* معذلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٧٥) *

تصدر السلطة المختصة قرارها في طلب تأسيس الشركة على ضوء النتائج التي اشتمل عليها تقرير اللجنة المشار اليها في المادة السابقة وذلك خلال مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ تقديم الطلب أو استيفاء المستندات التي طلبتها اللجنة حسب الأحوال. ويعتبر عدم اصدار القرار خلال هذه المدة قراراً بالرفض.

وفي حالة رفض الطلب أو فوات المدة المذكورة في الفقرة السابقة يجوز للمؤسسين الطعن في قرار الرفض أمام المحكمة المدنية المختصة خلال ستين يوما من تاريخ اخطارهم بقرار الرفض أو فوات المدة المشار اليها في الفقرة السابقة حسب الأحوال.

المادة (٧٦) *

إذا تمت الموافقة على طلب تأسيس الشركة تصدر السلطة المختصة قراراً بالترخيص بتأسيس الشركة وينشر في الجريدة الرسمية على نفقة المؤسسين ويبلغ للوزارة. وعلى المؤسسين البدء في عمليات الاكتتاب في أسهم الشركة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذاً له خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار الترخيص بتأسيس الشركة.

المادة (٧٧)

تكون الدعوة للاكتتاب العام بنشرة تعلن في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية قبل بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل ويجب أن تشتمل نشرة الاكتتاب فضلا عن ملخص عقد التأسيس والنظام الاساسي على البيانات الآتية:

- ١- قيام المؤسسين بالوفاء بالنسبة المطلوب أدائها من قيمة الاسهم التي اكتتبوا فيها.
- ٢- الحد الاعلى لعدد الاسهم التي يمكن للشخص أن يكتتب بها.
- ٣- عدد الاسهم التي يشترط تملكها للحصول على عضوية مجلس الادارة.

* مدعلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

٤- ميعاد الاكتتاب ومكانه وشروطه.

٥- نسبة تملك المواطنين من الاسهم وشروط التصرف فيها.

٦- أية أمور أخرى تؤثر على حقوق المساهمين أو التزاماتهم.

ويوقع المؤسسون نشرة الاكتتاب ويكونون مسؤولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة بها.

* المادة (٧٨)

على المؤسسين أن يكتتبوا بأنفسهم لا تقل عن ٢٠٪ ولا تزيد على ٤٠٪ من رأس مال الشركة وأن يدفعوا قبل نشر بيان الاكتتاب المبلغ الذي يعادل النسبة المطلوب دفعها من المكتتبين عن كل سهم عند الاكتتاب وعلى المؤسسين أن يقدموا الى كل من الوزارة والسلطة المختصة قبل دعوة الجمهور للاكتتاب شهادة من المصرف الذي تم فيه البع ثبوت أنهم قد دفعوا النسبة المشار إليها.

* المادة (٧٩)

يجرى الاكتتاب في مصرف أو أكثر من المصارف التي يحددها المؤسسون من ضمن المصارف العاملة في الدولة وتدفع في المصرف الأقساط الواجب دفعها عند الاكتتاب.

المادة (٨٠)

يكون الاكتتاب في الاسهم بمقتضى طلب يشمل على وجه الخصوص بيانات عن اسم الشركة وغرضها ورأس مالها وشروط الاكتتاب واسم المكتتب وعنوانه بالدولة ومهنته وجنسيته وعدد الاسهم التي يريد الاكتتاب فيها وتعهدته بقبول أحكام عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.

ويجب أن يكون الاكتتاب منجزاً غير معلق على شرط، وكل شرط يضعه المكتتب في طلب الاكتتاب يعتبر كأن لم يكن.

وتعطي نسخة مطبوعة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي لكل مكتتب نظير مبلغ يحدده نظام الشركة الأساسي.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٨١)

مع مراعاة حكم المادة (٦٧) لا يجوز أن يقل المدفوع من قيمة كل سهم نقدي عند الاكتتاب عن ربع قيمته الاسمية ويجب أن يتم الوفاء بياقي القيمة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ التأسيس ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك.

ويؤشر على السهم بالقدر المدفوع من قيمته.

* المادة (٨٢)

يجب أن يظل باب الاكتتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز تسعين يوماً يتم خلالها طرح جميع الاسهم - بعد استئصال اسهم التأسيس - للاكتتاب العام ولا يتم تأسيس الشركة الا اذا اكتتب في جميع أسهمها.

فاذا لم يتم الاكتتاب خلال هذه المدة جاز للمؤسسين بقرار من السلطة المختصة مد فترة الاكتتاب مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً على أن تخطر الوزارة بقرار السلطة المختصة الصادر في هذا الشأن.

* المادة (٨٣)

إذا انقضت المدة المشار إليها في المادة السابقة دون أن تتم تغطية جميع الأسهم المطروحة تعين على المؤسسين أما الرجوع عن تأسيس الشركة أو انقاص رأس مالها بشرط موافقة الوزير على تخفيض رأس المال ويصدر قرار الموافقة على تخفيض رأس المال من الوزير بعد موافقة السلطة المختصة.

كما يجوز للمؤسسين أن يكتتبوا فيما لم يكتتب فيه من الأسهم استثناء من أحكام المادة (٧٨) وذلك بعد موافقة الوزير والسلطة المختصة.

المادة (٨٤)

يكون المؤسسون مسؤولين بالتضامن عن رد قيمة الاسهم المدفوعة الى المكتتبين في حالة العطل عن تأسيس الشركة.

وفي حالة انقاصهم لرأس المال يكون للمكتتبين الحق في الرجوع عن اكتتابهم في موعد لا يقل عن مدة الاكتتاب الاولى والا اعتبر اكتتابهم نهائيا .
ويجوز للمؤسسين في هذه الحالة إعادة طرح الاسهم التي تم الرجوع عن الاكتتاب فيها في اكتتاب عام جديد.

المادة (٨٥) *

إذا جاوز الاكتتاب عدد الاسهم المطروحة وجب أن توزع الاسهم على المكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به ويجرى التوزيع الى اقرب سهم صحيح ويشترط الا يترتب على التوزيع حرمان المساهم من المساهمة في الشركة مهما كان عدد الاسهم التي اكتتب بها .
ويجوز للوزير بناء على اقتراح المؤسسين وموافقة السلطة المختصة أن يقرر توزيع عدد من الاسهم ابتداء على جميع المكتتبين لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف درهم ثم يجرى التوزيع بعد ذلك على النحو المشار اليه في الفقرة السابقة.

المادة (٨٦)

يحتفظ المصرف بجميع الاموال المقبوضة من المساهمين لحساب الشركة تحت التأسيس ولا يجوز له تسليمها الا لمجلس الادارة بعد قيد الشركة في السجل التجاري.

المادة (٨٧)

يجوز أن يكون الاكتتاب بخصص عينية.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

وفي هذه الحالة تتولى تقويم هذه الحصص لجنة تشكل بقرار من الوزير برئاسة قاض يرشحه وزير العدل أو رئيس دائرة العدل أو من يقوم مقامه في الإمارة المعنية بحسب الأحوال وعضو من مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة المعنية يرشحه رئيسها وعضو من المجلس البلدي أو دائرة البلدية يرشحه رئيس البلدية في الإمارة المعنية وعضو من الخبراء المختصين.

ويجوز أن تكون الحصة العينية المقدمة من الشخص العام امتيازاً أو حقا في بعض الأموال العامة.

وتقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تكليفها بالعمل ويجوز الوزير بناء على طلب مسبب من اللجنة أن يمنحها مهلة أخرى.

وترسل صورة من تقرير اللجنة إلى المؤسسين وعليهم إيداع صور كافية منه مركز الشركة ونشر عن هذا الإيداع في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية قبل انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية بخمسة عشر يوماً على الأقل ويجوز لكل ذي شأن الاطلاع عليه.

على أنه إذا كان تقدير اللجنة أقل من تقدير المؤسسين فيطلب إلى مقدم الحصة العينية إما دفع الفرق نقداً أو تقديم حصة عينية أخرى بقيمة الفرق يوافق عليها باقي المؤسسين ويجرى التحقق من صحة تقديرها بالكيفية السابقة، وعلى أية حال يجوز لمقدم الحصة العينية سحبها كلياً ودفع القيمة المقدرة لها بمعرفة المؤسسين نقداً.

وعرض على الجمعية العمومية التأسيسية التقويم الذي أجرتة اللجنة، وللجمعية المصادقة على التقويم أو رفضه أو خفضه. فإذا قررت الجمعية خفض التقويم جاز لمقدم الحصة أن يسحبها من رأس المال أو أن يدفع الفرق نقداً.

وإذا قررت الجمعية رفض الحصة العينية أو سحبها مقدمها جاز الاكتتاب فيها نقداً وفقاً لشروط وأوضاع الاكتتاب النقدي أو خفض رأس المال بما يعادل النقص بشرط ألا يقل رأس المال عن الحد المقرر في هذا القانون وبشرط موافقة الوزير على التخفيض.

وتصدر القرارات المتعلقة بتقويم الحصة العينية بالأغلبية العديدة للمكتتبين بالأسهم النقدية بشرط أن تكون هذه الأغلبية حائزة على الأقل لثلاثي الأسماء المذكورة، ولا يكون لأصحاب الحصص العينية حق التصويت ولو كانوا أصحاب أسهم نقدية.

وإذا كانت الحصة العينية مقومة من جميع المكتتبين كان تقديرهم لها نهائياً بشرط ألا تتجاوز القيمة المقدرة طبقاً لتقرير اللجنة.

ولا يجوز أن تمثل الحصص العينية غير أسهم تم الوفاء بقيمتها كاملة.

المادة (٨٨) *

يجب على المؤسسين خلال ثلاثين يوما من تاريخ غلق باب الاكتتاب دعوة المكتتبين الى جمعية عمومية تأسيسية وترسل صورة من الدعوة الى كل من الوزارة والسلطة المختصة. فإذا انقضت المدة المشار اليها في الفقرة السابقة دون أن يقوم المؤسسون بهذه الدعوة قامت الوزارة بها.

ويصح انعقاد الجمعية التأسيسية بحضور مالكي ثلاثة أرباع عدد الاسهم المكتتب بها أو من ينوب عنهم، ويرأس الاجتماع من تنتخبه الجمعية لذلك من بين المؤسسين. وفي حالة عدم اكتمال النصاب المذكور يدعى لاجتماع ثان خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الاول ويصح الاجتماع الثاني بحضور مالكي نصف عدد الاسهم أو من ينوب عنهم والا كان للحاضرين أو لأي منهم الحق في المطالبة بحل الشركة أو الدعوة لاجتماع ثالث خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الثاني ويكون الاجتماع الثالث صحيحا أيا كان عدد المكتتبين الممثلين فيه. وتصدر قرارات الجمعية العمومية التأسيسية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع ولكل من الوزارة والسلطة المختصة ارسال مندوب عنها أو أكثر لحضور اجتماع الجمعية كمراقبين دون أن يكون لهم حق التصويت ويثبت حضورهم في محضر جلسة الجمعية.

المادة (٨٩)

تتظر الجمعية العمومية التأسيسية على وجه الخصوص في المسائل الآتية.

١- تقرير المؤسسين عن عمليات تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمته.

٢- انتخاب أعضاء مجلس الادارة الاول وتعيين مراجعي الحسابات.

٣- المصادقة على تقويم الحصص العينية.

٤- الاعلان عن تأسيس الشركة نهائيا.

* معلقة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٩٠)

- يقدم المؤسسون خلال سبعة أيام من اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية طلباً الى الوزير باعلان تأسيس الشركة ويقدم الطلب مرفقاً به ما يأتي:
- ١- اقرار بحصول الاكتتاب برأس المال كاملاً وما دفعه المكتتبون من قيمة الأسهم وبيان بأسمائهم وعدد الأسهم التي اكتب بها كل منهم.
 - ٢- محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية.
 - ٣- نظام الشركة كما اقرته تلك الجمعية.
 - ٤- قرارات الجمعية بالمصادقة على تقرير المؤسسين وتقويم الحصص العينية وتعيين مجلس الادارة الأول.
 - ٥- الوثائق المؤيدة لصحة اجراءات التأسيس.

المادة (٩١)

يصدر الوزير قراراً باعلان تأسيس الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية مرفقاً به عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي وذلك على نفقة الشركة.

المادة (٩٢)

يجب على مجلس الادارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان تأسيس الشركة اتخاذ اجراءات شهرها وتقيدها بالسجل التجاري.

المادة (٩٣)

اذا لم يتم تأسيس الشركة تعلن الوزارة ذلك للجمهور والمكتتبين الحق في استرداد المبالغ التي دفعوها اعتباراً من تاريخ صدور الاعلان، وعلى المصارف التي تم الاكتتاب فيها أن ترد للمكتتبين هذه

المبالغ، ويكون المؤسسون مسؤولين بالتضامن عن الوفاء بها فضلاً عن التعويض عند الاقتضاء كما يتحمل المؤسسون المصروفات التي أنفقت في تأسيس الشركة ويكونون مسؤولين بالتضامن قبل الغير عن الأفعال والتصرفات التي صدرت منهم خلال فترة التأسيس.

المادة (٩٤)

تنتقل الى الشركة بمجرد اشهارها في السجل التجاري آثار جميع التصرفات التي أجراها المؤسسون لحسابها قبل الاشهار، وتتحمل الشركة جميع المصروفات التي أنفقتها المؤسسون في هذا الشأن.

الفصل الثالث ادارة الشركة الفرع الأول مجلس الادارة

المادة (٩٥)

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة، يعين النظام الاساسي للشركة طريقة تكوينه وعدد أعضائه ومدة العضوية فيه على ألا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة عشر عضواً ولا تزيد مدة العضوية فيه على ثلاث سنوات، ويجوز اعادة انتخاب العضو لأكثر من مرة.

المادة (٩٦)

تنتخب الجمعية العمومية العادية أعضاء مجلس الادارة بالتصويت السري، واستثناء من ذلك يجوز للمؤسسين أن يعينوا من بينهم في نظام الشركة أعضاء أول مجلس ادارة على ألا تزيد مدته على ثلاث سنوات.

المادة (٩٧) *

يشترط في عضو مجلس الإدارة ألا يكون محكوما عليه بعقوبة في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة ما لم يرد اليه اعتباره أو يصدر عفوه من السلطات المختصة.

المادة (٩٨)

لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا لأحد الأشخاص الاعتبارية أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة مركزها في الدولة، ولا أن يكون رئيسا لمجلس الإدارة أو نائبا له في أكثر من شركتين مركزهما في الدولة، كما لا يجوز أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها في الدولة.

وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم بالنسبة الى مجالس إدارة الشركات التي تزيد على النصاب القانوني وفقا لحداته تعيينه، ويلزم المخالف بأن يرد الى الشركة التي أبطلت عضويته فيها ما يكون قد قبضه منها.

المادة (٩٩)

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للمجلس ونائبا للرئيس يحل محله عند غيابيه ويشترط في رئيس مجلس الإدارة أن يكون من المتمتعين بجنسية الدولة.

المادة (١٠٠)

يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المتمتعين بجنسية الدولة، وإذا انخفضت نسبة مواطني الدولة في مجلس الإدارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه المادة وجب استكمالها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر وإلا كانت قرارات المجلس بعد انقضاء هذه المدة باطلة.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٧) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٠١) *

على كل شركة أن تقدم الى كل من الوزارة والسلطة المختصة قبل أول يناير من كل سنة قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الادارة بأسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم. ويجب على الشركة اخطار كل من الوزارة والسلطة المختصة بكل تغيير يطرأ على هذه القائمة بمجرد حصوله.

المادة (١٠٢)

إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الادارة كان للمجلس أن يعين عضوا في المركز الشاغر على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لقرار تعيينه أو تعيين غيره ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه. أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس فيجب دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ شغل آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة.

المادة (١٠٣)

يتولى مجلس الادارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التي يقتضيها غرض الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو نظام الشركة للجمعية العمومية، ومع ذلك لا يجوز لمجلس الادارة عقد القروض لأجل تزيد على ثلاث سنوات أو بيع عقارات الشركة أو المتجر أو ومن هذه الاموال أو ابراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم أو اجراء الصلح والاتفاق على التحكيم ما لم تكن هذه التصرفات مصرحاً بها في نظام الشركة أو كانت مما يدخل بطبيعته في غرض الشركة، وفي غير هاتين الحالتين يجب لإبرام هذه التصرفات أخذ موافقة الجمعية العمومية.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٠٤)

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة، ويمثلها أمام القضاء، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته. ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة في بعض صلاحياته.

المادة (١٠٥)

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس. ويجوز للعضو الغائب أن يتيب غيره من أعضاء مجلس الإدارة في التصويت بدلاً منه شريطة أن لا يحمل العضو الحاضر أكثر من ائابة واحدة. ولا يجوز التصويت بطريق المراسلة.

المادة (١٠٦)

إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات المجلس أكثر من ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقبلاً.

المادة (١٠٧)

تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في دفتر خاص، ويوقع كل محضر ملون في الدفتر من الاعضاء الذين حضروا الجلسة ومقرر المجلس، والعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

المادة (١٠٨)

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو عضو المجلس بغير ترخيص سابق من الجمعية العمومية يجدد سنوياً أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو حساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة ولا كان لها أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي زاولها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة.

المادة (١٠٩)

على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الإدارة لقرارها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.

المادة (١١٠)

تلتزم الشركة بالاعمال التي يجريها مجلس الإدارة في حدود اختصاصه، كما تسأل عن تعويض ما ينشأ من الضرر عن الافعال غير المشروعة التي تقع من أعضاء المجلس في ادارة الشركة.

المادة (١١١)

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش واسامة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة للقانون أو لنظام الشركة، وعن الخطأ في الإدارة، وببطل كل شرط يقضي بغير ذلك.

المادة (١١٢)

تقع المسؤولية المنصوص عليها في المادة السابقة على جميع أعضاء مجلس الإدارة اذا نشأ الخطأ

عن قرار صدر بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار محل المساطة صادرا بالاغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد أثبتوا اعتراضهم بمحضر الجلسة.
فاذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته الا اذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علم به مع عدم استطاعته الاعتراض عليه.

المادة (١١٣)

يكون رفع دعوى المسؤولية قبل مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار تلحق بمجموع المساهمين من حق الشركة، ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العمومية تعين فيه من يقوم بمباشرة الدعوى باسم الشركة.
فاذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصطفى رفع الدعوى بناء على قرار من الجمعية العمومية.

المادة (١١٤)

لكل مساهم أن يقيم الدعوى منفردا في حالة عدم قيام الشركة برفعها اذا كان من شأن الخطأ الحاق ضرر خاص به كمساهم على أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى ويقع باطلا كل شرط في نظام الشركة يقضى بغير ذلك.

المادة (١١٥)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية بإبراء ذمة مجلس الإدارة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم واذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية وصادقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط

بمضي سنة من تاريخ انعقاد هذه الجمعية ومع ذلك اذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية الا بسقوط الدعوى العمومية.

المادة (١١٦) *

للجمعية العمومية عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة ولو نص نظام الشركة على غير ذلك وعلى الجمعية العمومية في هذه الحالة انتخاب أعضاء جدد لمجلس الإدارة بدلا من الذين تم عزلهم وتخطر بهم كل من الوزارة والسلطة المختصة.

المادة (١١٧)

إذا تقرر عزل عضو مجلس الإدارة فلا يجوز إعادة ترشيحه لعضوية المجلس قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار العزل.

المادة (١١٨)

يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ويجب ألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة على ١٠٪ من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين.

الفرع الثاني

الجمعية العمومية العادية

المادة (١١٩)

تنعقد الجمعية العمومية العادية للمساهمين بدعوة من مجلس الادارة مرة على الأقل في السنة خلال أربعة الأشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في الزمان والمكان المعينين في نظام الشركة، وللمجلس دعوة الجمعية للانعقاد كلما رأى وجها لذلك.

المادة (١٢٠)

على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد متى طلب اليه ذلك مراجع الحسابات فاذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب جاز لمراجع الحسابات توجيه الدعوة مباشرة.

* المادة (١٢١)

اذا طلب عشرة من المساهمين على الأقل يملكون ٣٠٪ من رأس المال كحد أدنى ولاسباب جدية عقد الجمعية العمومية وجب على المجلس توجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب والا جاز للوزارة بعد التشاور مع السلطة المختصة توجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب بناء على طلب المساهمين المذكورين أو عدد أقل ممن يملكون ٣٠٪ كحد أدنى من رأس المال.

* المادة (١٢٢)

على الوزارة بعد التشاور مع السلطة المختصة توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية في إحدى

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

الحالات الآتية :

- (١) اذا مضى ثلاثون يوما على الموعد المحدد في المادة ١١٩ دون أن تدعى الى الانعقاد.
 - (٢) اذا نقص عدد أعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده.
 - (٣) اذا تبين لها في أي وقت وقوع مخالفات للقانون أو لنظام الشركة أو وقوع خلل في ادارتها.
- ولكل من الوزارة والسلطة المختصة في جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة والمواد الثلاث السابقة ارسال مندوب عنها أو أكثر لحضور الجمعية كمرافقين دون أن يكون لهم حق التصويت ويثبت حضورهم في محضر جلسة الجمعية.

المادة (١٢٣) *

يكون توجيه الدعوة الى جميع المساهمين باعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية ويكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للانعقاد بواحد وعشرين يوما على الاقل.

ويجب أن يشتمل اعلان الدعوة على جدول الأعمال، وترسل صورة من أوراق الدعوة الى كل من الوزارة والسلطة المختصة مع مراعاة الموعد المشار اليه في الفقرة السابقة.

المادة (١٢٤)

- يدخل في جدول أعمال الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي المسائل الآتية :
- ١- سماع تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة وتقرير مراجع الحسابات والتصديق عليهما.
 - ٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما.
 - ٣- انتخاب أعضاء مجلس الادارة عند الاقتضاء وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم ما لم تكن معينة في نظام الشركة.
 - ٤- النظر في مقترحات مجلس الادارة بشأن توزيع الأرباح.
 - ٥- ابراء ذمة أعضاء مجلس الادارة ومراجع الحسابات من المسؤولية أو تقرير رفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٢٥)

لكل مساهم حق حضور الجمعية العمومية ويكون له من الأصوات ما يعادل عدد أسهمه.

المادة (١٢٦)

يجوز لمن له حق حضور الجمعية أن ينوب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى تفويض خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل حائزاً بهذه الصفة على أكثر من ٥٪ من رأس مال الشركة.

ويمثل ناقص الأهلية وفانديه النائبون عنهم قانوناً.

المادة (١٢٧)

يتولى رئاسة الجمعية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يعينه مجلس الإدارة لذلك، وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقرراً للاجتماع.

وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع يجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى الرئاسة.

المادة (١٢٨)

لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول يجب دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً في جميع الأحوال.

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لاسهم الممثلة في الاجتماع، مع مراعاة أحكام المادة (١٣٢) من هذا القانون.

المادة (١٢٩)

تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة عدا ما يحتفظ به القانون أو نظام الشركة للجمعية العمومية غير العادية.

ولا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع.

وإذا طلب أحد الأشخاص العامة المساهمة أو عدد من المساهمين يمثل عشر رأس مال الشركة على الأقل، ادراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الادارة اجابة الطلب والا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.

المادة (١٣٠)

يكون لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العمومية وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الادارة ويلتزم أعضاء المجلس بالاجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

وللمساهمين أن يحتكم الى الجمعية العمومية اذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف ويكون قرار الجمعية العمومية واجب التنفيذ. ويبتل أي شرط في نظام الشركة يقضي بغير ذلك.

المادة (١٣١)

يحدد نظام الشركة طريقة التصويت على قرارات الجمعية العمومية ومع ذلك يجب أن يكون الاقتراع سرياً اذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الادارة أو بعزلهم أو بمساطمتهم.

المادة (١٣٢)

لا يجوز لأعضاء مجلس الادارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية الخاصة بإبراء نمتهم من المسؤولية عن ادارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو بخلاف قائم بينهم وبين

المادة (١٢٣)

يحرر باجتماع الجمعية العمومية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم في حيازتهم بالاصالة أو بالوكالة وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع.

المادة (١٢٤)

تدون محاضر اجتماع الجمعية العمومية بصفة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص تتبع في مسكه الاحكام التي يصدر بها قرار من الوزير ويوقع كل محضر مدون في الدفتر رئيس الجمعية ومقررها وجامع الأصوات ومراجع الحسابات. ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

المادة (١٢٥) *

تكون القرارات الصادرة من الجمعية العمومية وفقا لاحكام القانون ونظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين وسواء كانوا موافقين عليها أو مخالفين لها. وعلى رئيس مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وإبلاغ صورة منها الى كل من الوزارة والسلطة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها. وعلى رئيس مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وإبلاغ صورة منها الى الوزارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٣٦)

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع بإطلا كل قرار يصدر بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة.

ويجوز إبطال كل قرار يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو للاضرار بها أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو لغيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة.

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر الحكم بالبطلان في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك.

الفروع الثالث

الجمعية العمومية غير العادية

المادة (١٣٧)

بمراعاة الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون تختص الجمعية العمومية غير العادية بتعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية اجراء تعديلات في نظام الشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة الى بلد أجنبي، وكل نص يقضى بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن.

كما تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتي :

- ١- زيادة رأس المال أو تخفيضه.
- ٢- حل الشركة أو اندماجها في شركة أخرى.
- ٣- بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
- ٤- اطالة مدة الشركة.

المادة (١٣٨)

تسرى على الجمعية العمومية غير العادية الاحكام المتعلقة بالجمعية العمومية العادية مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

* المادة (١٣٩)

لا تجتمع الجمعية العمومية غير العادية الا بناء على دعوة من مجلس الادارة وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثل على الأقل ٤٠٪ من رأس مال الشركة، فاذا لم يقم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوما من هذا الطلب جاز للطالبين أن يتقدموا الى الوزارة لتوجيه الدعوة وتقوم الوزارة بتوجيه الدعوة بعد التشاور مع السلطة المختصة. ولكل من الوزارة والسلطة المختصة ارسال مندوب عنها أو أكثر لحضور الاجتماع دون أن يكون لهم حق التصويت وثبت حضورهم في محضر الاجتماع.

* المادة (١٤٠)

لا يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل. فاذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة. واذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني فتوجه الدعوة الى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الثاني ويكون الاجتماع الثالث صحيحا مهما كان عدد الحاضرين ولا تكون قرارات الجمعية في الحالة الاخيرة نافذة الا بعد موافقة السلطة المختصة عليها.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٤١) *

تصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية الاسهم الممثلة في الاجتماع الا اذا تعلق القرار بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو باطالة مدة الشركة أو بحلها قبل الميعاد المعين في النظام أو بادماج الشركة في شركة أخرى أو بتحويلها فلا يكون القرار صحيحاً، الا اذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الاسهم الممثلة في الاجتماع.

وعلى رئيس مجلس الادارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية غير العادية وإبلاغ صورة منها الى كل من الوزارة والسلطة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها.

المادة (١٤٢)

يسجل المساهمون أسماعهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية أو غير العادية ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الاسهم التي يمثلونها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة ويعطي المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الاصوات التي يستحقها بالاصالة وبالوكالة.

المادة (١٤٣)

تسرى على قرارات الجمعية العمومية غير العادية المتعلقة بتعديل نظام الشركة الاجراءات المقررة لشهر عقد تأسيس الشركة.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

الفرع الرابع

مراجعة الحسابات

المادة (١٤٤)

يجب أن يكون لكل شركة مساهمة مراجع للحسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية لمدة سنة قابلة للتجديد وتتولى تقدير أتعابه.

ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن ومع ذلك يكون لمؤسسي الشركة تعيين مراجع حسابات يتولى مهمته الى حين انعقاد أول جمعية عمومية.

المادة (١٤٥)

- يشترط في مراجع الحسابات ما يأتي :
- ١- أن يكون اسمه مقيداً في سجل المحاسبين والمراجعين طبقاً لاحكام القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٥م في شأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.
 - ٢- ألا يجمع بين عمل مراجع الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو الاشتغال بأي عمل فني أو اداري أو استشاري فيها.
 - ٣- ألا يكون شريكاً أو وكيلاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو قريباً له الى الدرجة الرابعة.

المادة (١٤٦) *

يتولى مراجع الحسابات مراجعة حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وملاحظة تطبيق القانون ونظام الشركة، وعليه تقديم تقرير بنتيجة هذا الفحص الى الجمعية العمومية ويرسل صورة منه الى كل من الوزارة والسلطة المختصة.

* معذلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٤٧) *

لمراجع الحسابات حق الاطلاع في كل وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من وثائق وله أن يطلب الايضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وعلى رئيس مجلس الادارة أن يمكنه من ذلك.

وعلى المراجع في حالة الامتناع عن تمكينه من أداء مهمته اثبات ذلك في تقرير يقدم الى مجلس الادارة فإذا لم يقر المجلس بتيسير مهمة المراجع وجب عليه أن يرسل صورة من التقرير الى كل من الوزارة والسلطة المختصة وأن يعرضه على الجمعية العمومية.

المادة (١٤٨)

إذا أغفل مجلس الادارة توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية في الأحوال التي يجب القانون فيها دعوتها وجب على مراجع الحسابات توجيه هذه الدعوة وكذلك الشأن كلما دعت الضرورة القصوى لذلك، وعليه في هذه الحالة وضع جدول الأعمال ونشره.

المادة (١٤٩)

يجب على مراجع الحسابات أن يحافظ على أسرار الشركة ولا يجوز له أن يذيع الى المساهمين في غير الجمعية العمومية أو الى غيرهم، ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله ولا حق عزله ومطالبة بالتعويض.

المادة (١٥٠)

على المراجع أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وأن يدلى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله، وبوجه خاص في ميزانية الشركة، ويتلو تقريره على الجمعية العمومية، ويجب أن يكون التقرير

* معدلة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

مشتعلا على البيانات الآتية :

أولاً : ما اذا كان المراجع قد حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها لاداء عمله على وجه مرض.
ثانياً : ما اذا كانت الميزانية وحساب الارياح والخسائر متفقة مع الواقع وتتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة.

ثالثاً : ما اذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة.

رابعاً : ما اذا كان الجرد قد أجرى وفقاً للاصول المرعية.

خامساً : ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة.

سادساً : ما اذا كانت هناك مخالفات لاحكام القانون أو نظام الشركة قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي، مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات لاتزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.

وإذا كان للشركة مراجعان للحسابات، وجب أن يعد كل منهما تقريراً مستقلاً.

ويتلى تقرير الحسابات في الجمعية العمومية ويكون لكل مساهم حق مناقشة التقرير وطلب ايضاحات بشأن الوقائع الواردة فيه.

المادة (١٥١)

يكون مراجع الحسابات مسؤولاً قبل الشركة عن أعمال الرقابة وعن صحة البيانات الواردة في تقريره وعن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب ما يقع منه في تنفيذ عمله، وإذا تعدد المراجعون كان كل منهم مسؤولاً عن خطئه الذي ترتب عليه الضرر.

ولا تسمع دعوى المسؤولية المذكورة في الفقرة السابقة بعد سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية التي تلى فيها تقرير مراجع الحسابات، وإذا كان الفعل المنسوب الى المراجع يكون جريمة جنائية، فتظل دعوى المسؤولية قائمة طوال مدة قيام الدعوى العمومية.

الفصل الرابع

الصكوك التي تصدرها الشركة

المادة (١٥٢)

الصكوك التي تصدرها الشركة هي الأسهم وسندات القرض، ولا يجوز إنشاء حصص تأسيس ولا منح مزايا خاصة للمؤسسين أو غيرهم كما لا يجوز للشركة إصدار أسهم تعطى أصحابها امتيازاً من أي نوع.

الفرع الأول

الأسهم

المادة (١٥٣)

يتكون رأس مال الشركة من أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن درهم واحد ولا تزيد على مائة درهم ولا يجوز عند التأسيس إصدار أسهم بأقل أو أكثر من قيمتها الاسمية مضافاً إليها مصروفات الإصدار. وتكون لجميع أسهم الشركة حقوق متساوية وتخضع لالتزامات متساوية.

المادة (١٥٤)

تصدر الأسهم اسمية ولا يجوز إصدار أسهم لحاملها وتكون الأسهم قابلة للتداول، أما قسائم الأرباح التي يعين نظام الشركة شكلها وأحكامها فيجوز أن تكون اسمية أو لحاملها.

المادة (١٥٥)

السهم غير قابل للتجزئة ومع ذلك اذا آلت ملكية السهم بالميراث الى عدة ورثة أو تملكه أشخاص متعددون يجب أن يختاروا من بينهم من يمثلهم تجاه الشركة، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.

المادة (١٥٦)

لا يجوز للشركة ابراء ذمة المساهم من التزامه بدفع قيمة السهم، ولا تقع المقاصة بين هذا الالتزام وما يكون للمساهم قبل الشركة من حقوق، ويكون لدائن الشركة اقامة الدعوى باسمه على المساهم لمطالبته بدفع قيمة السهم.

المادة (١٥٧)

لا يجوز للمساهم أن يطلب استرداد ما دفعه للشركة كحصة في رأس المال.

المادة (١٥٨)

تستبدل الشركة بعد تأسيسها بإيصالات الاكتتاب شهادات مؤقتة بالأسهم يوقعها عضوان من أعضاء مجلس الادارة يذكر فيها اسم المساهم وعدد الأسهم التي أكتتب بها وكيفية الوفاء بقيمتها والمبلغ المدفوع من هذه القيمة وتاريخ النفع والرقم المسلسل للشهادة المؤقتة وأرقام الأسهم التي يملكها ورأس مال الشركة ومركزها الرئيسي، وتقوم هذه الشهادات مقام الأسهم.

المادة (١٥٩)

يجب على الشركة خلال سنة أشهر من تاريخ شهرها في السجل التجاري استبدال الأسهم بالشهادات المؤقتة ويجب أن يوقع صكوك السهم عضوان على الأقل من أعضاء مجلس الادارة فاذا كانت قيمة السهم مقسمة أرجى التزام الشركة بالتسليم حتى الوفاء بالقيمة كاملة.

ولا يجوز تسليم الأسهم التي تمثل حصصاً عينية إلا بعد نقل ملكية هذه الحصص إلى الشركة.
ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ القرار الصادر بالتريخ بتأسيس الشركة وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزعة عليها ومركزها ومدتها.

المادة (١٦٠)

ترفق قسائم الأرباح بصكوك الأسهم ويجوز أن تكون القسائم اسمية أو لحاملها وتكون في جميع الأحوال قابلة للتداول، وكل شرط يقيد حرية تداولها يعتبر كأن لم يكن.

المادة (١٦١) *

تقوم الشركة بقيد الاسهم وأسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم والقدر المدفوع من قيمة الاسهم في سجل خاص يطلق عليه سجل الاسهم ويجب عليها اخطار كل من الوزارة والسلطة المختصة بصورة من هذه البيانات ويكل تغيير يطرأ عليها في نهاية كل سنة مالية.

المادة (١٦٢)

- تنتقل ملكية الأسهم بأثبات التصرف كتابة في سجل لدى الشركة، ويؤشر بهذا القيد على السهم، ولا يجوز الاحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير إلا من تاريخ قيده في السجل.
ومع ذلك يكون للشركة الامتناع عن قيد التصرف في الأسهم في الحالات الآتية :
- ١- إذا كان هذا التصرف مخالفاً لاحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الاساسي.
 - ٢- إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزاً عليها بأمر من المحكمة.
 - ٣- إذا كانت الأسهم مفقودة ولم تعط بدلاً منها أسهم جديدة بعد.
 - ٤- إذا كان للشركة دين على الأسهم فلها أن توقف تسجيل تحويل الأسهم ما لم يوف دينها.
 - ٥- إذا كان أحد المتعاقدين عديم الأهلية أو ناقصها أو أشهر إفلاسه أو اعساره.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٦٣)

يحدد النظام الأساسي للشركة كيفية وشروط التصرف في الأسهم، على أن لا يؤدي التصرف في الأسهم إلى انخفاض نصيب مواطني الدولة في رأس مال الشركة عن ما هو مقرر طبقاً لهذا القانون.

المادة (١٦٤)

يجوز رهن الأسهم ويكون ذلك بتسليمها إلى الدائن المرتهن بعد اتباع الاجراءات المذكورة في المادة (١٦٣) ويكون للدائن المرتهن قبض الارباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك.

المادة (١٦٥)

إذا انتقلت ملكية السهم بطريق الارث أو الوصية وجب على الوراث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في سجل الأسهم، وإذا كان نقل الملكية بمقتضى حكم قضائي واجب النفاذ جرى القيد في سجل الأسهم وفقاً لهذا الحكم ويؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية. ولا يجوز لمن انتقلت إليه ملكية السهم استعمال الحقوق المترتبة على ذلك الا من تاريخ القيد.

المادة (١٦٦)

لا يجوز الحجز على أموال الشركة بسبب ديون مترتبة على أحد المساهمين، ومع ذلك يجوز لدائني المساهم توقيع الحجز على السهم والارباح الناتجة عنه ويؤشر بالحجز على السهم في سجل الأسهم بناء على اعلان قضائي ثم يؤشر على السهم بما يفيد توقيع الحجز عليه.

المادة (١٦٧)

إذا تخلف المساهم عن الوفاء بالقسط المستحق من قيمة السهم في ميعاد الاستحقاق جاز لمجلس الإدارة التنفيذ على السهم وذلك بالتنبيه على المساهم بدفع القسط المستحق بكتاب مسجل فاذا لم يتم بالوفاء خلال ثلاثين يوما جاز للشركة أن تبيع السهم بالمزاد العلني وتستوفي الشركة من الثمن الناتج عن البيع ما يستحق لها من أقساط متأخرة وفوائدها والمصاريف وترد الباقي لصاحب السهم، وللشركة حق الرجوع على المساهم في ماله الخاص إذا لم يف الثمن المبيع به بحقوق الشركة. وتلغى الشركة السهم الذي حصل التنفيذ عليه وتعطى المشتري سهما جديدا يحمل رقم السهم الملقى وتؤشر في سجل الأسهم بوقوع البيع مع بيان اسم المالك الجديد.

المادة (١٦٨)

لا يجوز للشركة أن تشتري أسهمها إلا إذا كان ذلك لتخفيض رأس المال أو لاستهلاك الأسهم ولا يكون للأسهم التي تحوزها الشركة صوت في مداوات الجمعية العمومية. كما لا يجوز للشركة أن ترهن أسهمها.

المادة (١٦٩)

تثبت للمساهم جميع الحقوق المتعلقة بالسهم وعلى الأخص الحق في الحصول على نصيبه في الأرباح وموجودات الشركة عند تصفيتها وحضور جلسات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها وذلك كله طبقا للقيود والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي نظام الشركة.

المادة (١٧٠)

يكون اطلاع المساهم على دفاتر الشركة ووثائقها بإذن من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية طبقا لما ينص عليه نظام الشركة.

والمحكمة أن تلزم الشركة بتقديم معلومات محددة الى المساهمين بما لا يتعارض مع مصالح الشركة.

المادة (١٧١)

يجوز أن ينص نظام الشركة على استهلاك الاسهم أثناء قيام الشركة اذا كان مشروعها مما يهلك تدريجيا أو كان قائما على حقوق مؤقتة.

ويخصص جزء من الارباح والاحتياطي سنويا لاستهلاك الاسهم بطريق القرعة على أن يحصل المساهم الذي يستهلك سهمه على سهم تمتع.

ويجوز أن يكون الاستهلاك بطريق شراء الشركة أسهمها وتعدم الشركة الاسهم التي تحصل عليها بهذه الطريقة.

المادة (١٧٢)

يحدد نظام الشركة الحقوق التي تعطىها أسهم التمتع لأصحابها ومع ذلك يجب أن يخصص النظام نسبة مئوية من الربح السنوي الصافي للأسهم التي لم تستهلك لتوزع عليها بالاولوية على أسهم التمتع وفي حالة انقضاء الشركة يكون لأصحاب الاسهم التي لم تستهلك الاولوية في الحصول من موجودات التصفية على ما يعادل القيمة الاسمية للأسهم.

المادة (١٧٣)

لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتب بها المؤسسون أو الأسهم العينية قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر عن سنتين ماليتين على الأقل من تاريخ اعلان تأسيس الشركة ويؤشر على هذه الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة.

ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم النقدية بالبيع من أحد المؤسسين الى مؤسس آخر، أو الى أحد أعضاء مجلس الادارة لتقديمها كضمان لادارته أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة

وفاته الى الغير.

وتسرى أحكام هذه المادة على ما يكتتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء فترة الحظر.

المادة (١٧٤)

يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العمومية العادية أو غير العادية يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم المستمدة من نصوص هذا القانون أو نظام الشركة أو زيادة التزاماته.

المادة (١٧٥)

يجوز النص في نظام الشركة على عدم تداول الاسهم أو الشهادات المؤقتة للاسهم قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية الأولى بأكثر من قيمتها الاسمية مضافا اليها مصروفات الامداد.

المادة (١٧٦)

إذا تضمن نظام الشركة شرط الاسترداد لمصلحة المساهمين وجب على مالكي الأسهم قبل التصرف فيها إخطار الشركة باسم المشتري والسعر المتفق عليه ويكون للمساهمين خلال فترة يحددها نظام الشركة الحل محل المشتري فإذا رأى مجلس الإدارة أن الثمن مبالغ فيه جاز له أن يطلب من مراجع حسابات الشركة تحديد سعر عادل للسهم.

الفروع الثاني

سندات القرض

المادة (١٧٧) *

للشركة بعد موافقة الجمعية العمومية أن تعقد قروضا مقابل سندات تصدر بقيمة متساوية قابلة للتداول.

والجمعية العمومية حق تفويض مجلس الادارة في تعيين مقدار القرض وشروطه ويجب أن يقرض بالقرض في السجل التجاري وتخطر به الوزارة والسلطة المختصة.

المادة (١٧٨)

تكون السندات اسمية أو لحاملها، ويبقى السند اسميا الى حين الوفاء بقيمته كاملة.

المادة (١٧٩)

لا يجوز للشركة اصدار سندات قرض قبل استيفاء رأس المال كاملا من المساهمين ونشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر عن سنة مالية على الاقل.

ومع ذلك يجوز للشركة اصدار سندات قرض قبل نشر ميزانية السنة الاولى اذا كفلت الدولة أو أحد المصارف العاملة فيها الوفاء بهذه السندات أو كانت السندات مضمونة بصكوك اصدارتها إحدى الجهات المذكورة.

المادة (١٨٠)

يجب ألا تزيد قيمة السندات على رأس المال الموجود حسب آخر ميزانية معتقدة ما لم يؤذن للشركة بذلك في قرار تأسيسها أو تكون السندات مضمونة من الدولة أو أحد المصارف العاملة فيها . ولا ينفذ قرار اصدار السندات الا بعد التأشير به في السجل التجاري.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٨١)

السندات التي تصدر بمناسبة قرض واحد تعطي لأصحابها حقوقاً متساوية ويقع باطلاً كل شرط يخالف ذلك.

المادة (١٨٢)

- إذا طرحت سندات القرض للاكتتاب العام يجب أن يتم ذلك عن طريق مصرف أو أكثر من المصارف العاملة في الدولة وتكون دعوة الجمهور قبل الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الأقل بنشرة في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية موقعة من أعضاء مجلس الإدارة ومشتملة على البيانات الآتية:
- ١- قرار الموافقة على إصدار السندات وتاريخه.
 - ٢- عدد السندات وقيمتها الاسمية وتاريخ قفل الاكتتاب.
 - ٣- سعر الفائدة.
 - ٤- تاريخ استحقاق السندات وشروط الوفاء بها و ضمانات الوفاء إن وجدت.
 - ٥- مقدار رأس مال الشركة المدفوع.
 - ٦- مقدار السندات السابق إصدارها و ضماناتها ومقدار ما لم يتم وفائه منها وقت إصدار السندات الجديدة.

المادة (١٨٣) *

لا يجوز لمجلس الإدارة إصدار سندات ذات نصيب الأبقار من السلطة المختصة وللشركة إصدار سندات قرض تستحق الوفاء بعلاقه إصدار تدفع عند استهلاك السند أو وفائه كما يجوز للشركة أن تصدر سندات ذات قيمة متزايدة.

* مدعلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (١٨٤) *

على مجلس الإدارة خلال شهر من تاريخ غلق باب الاكتتاب أن يقدم الى كل من الوزارة والسلطة المختصة بيانا بعملية الاكتتاب وأسماء المكتتبين وجنسياتهم وما اكتتب به كل منهم.

المادة (١٨٥)

تسرى قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين على أصحاب السندات، ومع ذلك لا يجوز للجمعيات المذكورة أن تعدل الحقوق المقررة لأصحاب السندات الا بموافقة تصدر منهم في جمعية خاصة بهم وفقا للاحكام المقررة للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين.

المادة (١٨٦)

لا يجوز تحويل السندات الى أسهم الا اذا نص على ذلك في شروط القرض باتباع الشروط المبينة بالمادة السابقة.

فاذا تقرر التحويل كان لمالك السند الخيار بين قبول التحويل أو قبض القيمة الاسمية للسند.

الفرع الثالث

فقدان الأسهم وسندات القرض وهلاكها

المادة (١٨٧)

اذا فقد سهم أو سند اسمي أو هلك فلمالكه المقيّد باسمه في سجل الشركة أن يطلب صكاً جديداً بدلاً من الصك المفقود أو الهالك.

وعلى المالك أن ينشر أرقام الصكوك المفقودة أو الهالكة وعدداً تسائم الأرباح الملحقة بها وأرقامها في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

فإذا لم تقدم معارضة الى الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر كان عليها أن تعطى المالك
صكاً جديداً يذكر فيه أنه بدل الصك المفقود أو الهالك، ويخول هذا الصك لحامله جميع الحقوق وتترتب
عليه جميع الالتزامات المتصلة بالصك المفقود أو الهالك.

المادة (١٨٨)

على من يعارض اعطاء الصك بدل الفاقد المشار اليه في المادة السابقة أن يقيم دعواه أمام
المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم المعارضة والا اعتبرت المعارضة كأن لم تكن.
وعلى المحكمة أن تفصل في الدعوى على وجه السرعة.

المادة (١٨٩)

يجب على الشركة بمجرد اخطارها بالحكم النهائي أن تقوم بتسليم الصك بدل الفاقد أو الهالك
لصاحب الحق فيه.

الفصل الخامس مالية الشركة

المادة (١٩٠)

يكون للشركة سنة مالية يعينها نظامها.

المادة (١٩١)

يعد مجلس الادارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط
الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي في هذه السنة والطريقة التي يقترحها لتوزيع

الأرباح الصافية، وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل، ويوقع رئيس مجلس الإدارة التقرير والميزانية وحساب الأرباح والخسائر.

المادة (١٩٢)

يقتطع سنوياً عشرة في المائة من صافي أرباح الشركة يخصص لتكوين الاحتياطي القانوني وذلك ما لم يحدد نظام الشركة نسبة أكبر.

ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا الاقتطاع متى بلغ الاحتياطي القانوني نصف رأس المال المدفوع.

ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع النسبة المقررة لهم في نظام الشركة.

المادة (١٩٣)

يجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للاغراض المنصوص عليها في النظام ولا يجوز استخدامه في غير الأغراض المخصص لها الا بقرار من الجمعية العمومية العادية.

المادة (١٩٤)

يحدد نظام الشركة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.

ويستحق المساهم حصته من الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العمومية بتوزيعها وعلى مجلس الإدارة تنفيذ هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

المادة (١٩٥)

لا يجوز توزيع أرباح صورية ويكون مجلس الادارة مسؤولا قبل المساهمين ودائتي الشركة عن هذا الاجراء.

المادة (١٩٦)

يجوز للشركة التي يقتضى انشائها فترة طويلة أن تنص في نظامها على منح المساهمين فائدة ثابتة خلال الفترة اللازمة لانشائها.

المادة (١٩٧)

لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا نقديا أيا كان نوعه لرئيس مجلس ادارتها أو لأحد أعضاء المجلس أو أن تضمن أي قرض يعقونه لصالحهم مع الغير، ويستثنى من ذلك المصارف وشركات الائتمان فيجوز لها في حدود الاعمال الداخلة ضمن غرضها وبالشروط المتبعة بالنسبة الى عملائها أن تقرض رئيس مجلس ادارتها أو أحد أعضاء المجلس أو أن تفتح لهم اعتماد أو أن تضمنهم في القروض التي يعقونها مع الغير.

المادة (١٩٨)

لا يجوز للشركة أن تقدم تبرعا أيا كان نوعه الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ تأسيسها ما لم يكن التبرع من قبيل الهبات الصغيرة المعتادة ويشترط تحقيق أرباح. وبالنسبة الى غير ذلك من هبات فيشترط لصحة التبرع أن يصدر به قرار من مجلس الادارة بناء على ترخيص من الجمعية العمومية ويشترط ألا يزيد على ٢٪ من متوسط صافي أرباح الشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين على سنة التبرع.

الفصل السادس تعديل رأس مال الشركة

الفرع الأول زيادة رأس المال

المادة (١٩٩)

يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية زيادة رأس مال الشركة ويبين القرار مقدار الزيادة وسعر اصدار الأسهم الجديدة.

والجمعية المذكورة أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد موعد تنفيذ هذا القرار على ألا يجاوز هذا الموعد الخمس سنوات التالية لصدوره ولا أعتبر كأن لم يكن.

المادة (٢٠٠)

لا يجوز زيادة رأس مال الشركة الا بعد أداء رأس المال الأصلي كاملاً.

المادة (٢٠١)

تتم زيادة رأس المال بأحدى الوسائل الآتية :

- ١- اصدار أسهم جديدة.
- ٢- ادماج الاحتياطي في رأس المال.
- ٣- تحويل السندات الى أسهم.

المادة (٢٠٢)

يسرى على الاكتتاب في الأسهم الجديدة القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم الأصلية.

المادة (٢٠٣) *

تصدر الاسهم الجديدة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية للاسهم الاصلية ومع ذلك يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر اضافة علاوة اصدار الى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة السلطة المختصة والوزارة.

وتضاف هذه العلاوة الى الاحتياطي القانوني ولو جاوز بذلك نصف رأس المال.

المادة (٢٠٤)

يكون للمساهمين حق الاولوية في الاكتتاب بالاسهم الجديدة ويبطال كل شرط على خلاف ذلك في نظام الشركة أو القرار الصادر بزيادة رأس المال.

المادة (٢٠٥)

يقوم رئيس مجلس الادارة بنشر بيان في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية يعلن فيه المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وأقفاله وسعر الاسهم الجديدة.

وعلى كل من يرغب من هؤلاء المساهمين في استعمال حق الاولوية المشار اليه أن يبدي رغبته كتابة خلال المدة المحددة لهم للاكتتاب.

المادة (٢٠٦)

يكون توزيع الاسهم على المساهمين طالبي الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم على ألا يجاوز ذلك ما يطلبه كل منهم ويوزع الباقي من الاسهم على المساهمين الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكونه من أسهم، وي طرح ما تبقى من الاسهم للاكتتاب العام.

وتسرى الاحكام المتعلقة بتقويم الحصص العينية اذا كانت الزيادة في رأس المال تتضمن تقديم حصص عينية على أن تقوم الجمعية العمومية العادية مقام الجمعية العمومية التأسيسية.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٢٠٧)

يتم إدماج الاحتياطي في رأس المال بإنشاء أسهم مجانية توزع على المساهمين بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم، أو بزيادة القيمة الاسمية للسهم بنسبة الزيادة الطارئة على رأس المال ولا يترتب على ذلك إلزام المساهمين بأي عبء مالي.

المادة (٢٠٨)

يكون تحويل السندات الى أسهم بتخصيص رأس المال الاحتياطي أو جزء منه لهذا الغرض.

الفرع الثاني تخفيض رأس المال

المادة (٢٠٩)

- لا يجوز تخفيض رأس المال بغير قرار من الجمعية العمومية غير العادية وبعد سماع تقرير مراجع الحسابات وبشرط الحصول على موافقة الوزارة ويتم ذلك في إحدى الحالتين الآتيتين :
- ١- إذا زاد رأس المال عن حاجة الشركة.
 - ٢- إذا أصيبت الشركة بخسارة لا يحتمل تعويضها بواسطة الأرباح المستقبلية.

المادة (٢١٠)

- يتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية :
- ١- تنزيل القيمة الاسمية للأسهم وذلك إما برد جزء من قيمتها للمساهمين أو بإبرائهم مما في ذمتهم من قيمة الأسهم أو من جزء منه.
 - ٢- تنزيل قيمة الأسهم بالغاء جزء من هذه القيمة يعادل الخسارة التي لحقت بالشركة.

٣- الغاء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه.

٤- شراء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه وإتلافه.

وفي جميع الاحوال يجب مراعاة أحكام المادة (١٥٣) من هذا القانون. ويوضح قرار الجمعية الوسيلة التي تتبع في التخفيض.

المادة (٢١١)

يقوم مجلس الادارة بنشر القرار الصادر بتخفيض رأس المال في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية وعلى الدائنين أن يقدموا للشركة المستندات المثبتة لديونهم خلال ستين يوما من تاريخ نشر القرار لتقوم الشركة بالوفاء بالديون الحالية التي لهم وتقديم الضمانات الكافية للوفاء بالديون المؤجلة.

المادة (٢١٢)

إذا كان تخفيض رأس المال برد جزء من القيمة الاسمية للأسهم الى المساهمين أو بإبرائهم من القدر غير المدفوع من قيمة الأسهم أو من جزء منه فلا يحتج بالتخفيض قبل الدائنين الذين قدموا طلباتهم في الميعاد المذكور في المادة السابقة الا اذا استوفى هؤلاء الدائنون ما حل من ديونهم أو حصلوا على الضمانات الكفيلة للوفاء بما لم يحل منها.

المادة (٢١٣)

إذا كان تخفيض رأس المال بالغاء عدد من الأسهم، وجب مراعاة المساواة بين المساهمين وعلى المساهمين الذين تقرر الغاء أسهمهم أن يقدموا الى الشركة في الميعاد الذي تحدده لهذا الغرض الأسهم التي تقرر الغاؤها والا كان من حق الشركة اعتبار تلك الأسهم ملغاة. ويشترط ألا يترتب على ذلك حرمان المساهم من المساهمة في الشركة.

المادة (٢١٤)

إذا تقرر تخفيض رأس مال الشركة بشراء عدد من أسهمها وتلافه يجب توجيه دعوة عامة الى جميع المساهمين ليقوموا بعرض أسهمهم للبيع وتنشر الدعوة في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية ويجوز اخطار المساهمين بكتب مسجلة برغبة الشركة في شراء الاسهم، وإذا زاد عدد لاسهم المعروضة للبيع على القدر الذي قررت الشركة شراؤه يجب تخفيض طلبات البيع بنسبة الزيادة، يتبع في تحديد ثمن شراء الاسهم الاحكام المتصوص عليها في نظام الشركة، فإذا لم يرد في النظام من في هذا الشأن يجب على الشركة أن تدفع الثمن العادل الذي يحدده مراجع حسابات الشركة وفقا لطرق التقويم السائدة أو سعر السوق أيهما أعلى.

الباب السادس شركة المساهمة الخاصة

المادة (٢١٥)

يجوز لعدد من المؤسسين لا يقل عن ثلاثة أشخاص أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مساهمة خاصة تطرح أسهمها للاكتتاب العام، وأن يكتبوا بكامل رأس المال الذي يجب ألا يقل عن مليوني درهم.

المادة (٢١٦)

فيما عدا أحكام الاكتتاب العام تسرى على شركة المساهمة الخاصة جميع الاحكام الواردة في هذا قانون في شأن شركات المساهمة العامة.

المادة (٢١٧) *

يجوز لشركة المساهمة الخاصة أن تتحول الى شركة مساهمة عامة اذا توفرت الشروط الاتية :

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

-
- ١- أن تكون القيمة الاسمية للاسهم المصدرة قد دفعت بالكامل.
- ٢- أن تنقضى مدة لا تقل عن سنتين ماليتين للشركة.
- ٣- أن تكون الشركة قد حققت أرباحاً صافية قابلة للتوزيع على المساهمين لا يقل متوسطها عن عشرة في المائة من رأس المال وذلك خلال السنتين السابقتين لطلب التحويل.
- ٤- أن يصدر قرار بتحويل الشركة من الجمعية العمومية غير العادية للشركة بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة.
- ويصدر قرار من الوزير بإعلان تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية مرفقاً به عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي وذلك على نفقة الشركة.

الباب السابع

الشركة ذات المسؤولية المحدودة

الفصل الأول

تأسيس الشركة

المادة (٢١٨)

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً ولا أن يقل عدد الشركاء عن اثنين.

ولا يسأل كل منهم الا بقدر حصته في رأس المال ولا تكون حصص الشركاء فيها ممثلة بصكوك قابلة للتداول.

المادة (٢١٩)

يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة اسم يؤخذ من غرضها أو من اسم واحد أو أكثر من الشركاء، ويجب أن يضاف الى اسم الشركة عبارة شركة ذات مسؤولية محدودة مع بيان مقدار رأسمالها فإذا

أهمل المديرون مراعاة الحكم المذكور كانوا مسؤولين في أموالهم الخاصة وبالتضامن عن التزامات الشركة فضلاً عن التعويضات.

المادة (٢٢٠)

فيما عدا أعمال التأمين والمصارف واستثمار الأموال لصاب الغير يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة ممارسة أي نشاط مشروع.

المادة (٢٢١)

لا يجوز للشركة أن تلجأ إلى الاكتتاب العام لتكوين رأس مالها أو لزيادته أو للحصول على القروض اللازمة لها، ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول.

المادة (٢٢٢)

يجب أن توزع جميع الحصص النقدية والعينية في عقد الشركة بين الشركاء وأن تدفع قيمة كل حصة كاملة عند التأسيس، وتودع الحصص النقدية أحد المصارف العاملة بالدولة ولا يجوز للمصرف أدائها إلا لمديري الشركة بعد تقديم ما يثبت قيد الشركة بالسجل التجاري.

المادة (٢٢٣)

إذا قدم شريك حصة عينية وجب تقدير قيمتها في عقد تأسيس الشركة مع بيان نوعها واسم مقدمها ومقدار ما تمثله من رأس المال ويكون مقدم الحصة مسؤولاً قبل الغير عن صحة تقدير قيمتها في عقد الشركة فإذا ثبت أن الحصة قدرت بأكثر من قيمتها الحقيقية وجب على مقدم الحصة أن يؤدي الفرق نقداً للشركة، ويكون المؤسسون مسؤولين في أموالهم الخاصة بالتضامن عن أداء هذا الفرق.

المادة (٢٢٤)

يحرر المؤسسون عقدا بتأسيس الشركة مشتملا على البيانات الآتية :

- ١- اسم الشركة وغرضها ومركزها الرئيسي.
 - ٢- أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم وعناوينهم.
 - ٣- مقدار رأس المال وحصة كل شريك وبيان بالحصص العينية وقيمتها وأسماء مقدميها أن وجدت.
 - ٤- أسماء مديري الشركة وجنسياتهم وأسماء أعضاء مجلس الرقابة في الحالات التي يجب القانون فيها وجود هذا المجلس.
 - ٥- تاريخ بدء ونهاية الشركة.
 - ٦- كيفية توزيع الأرباح والخسائر.
 - ٧- الشكل الذي يجب مراعاته في تبليغات الشركة الموجهة الى الشركاء.
- ويجوز للوزارة أن تضع نموذجا لعقد تأسيس الشركة يتضمن البيانات المذكورة وغيرها من البيانات التي تراها.

المادة (٢٢٥)

على مدير الشركة أن يتقدم بطلب لقيدها في السجل التجاري، ويرفق بالطلب عقد تأسيس الشركة والوثائق الدالة على توزيع الحصص بين الشركاء وأداء قيمتها كاملة وإيداعها أحد المصارف العاملة بالدولة.

ولا يجوز للشركة أن تباشر أي عمل من أعمالها إلا بعد قيدها في السجل التجاري.

المادة (٢٢٦)

إذا زاد عدد الشركاء في أي وقت بعد تأسيس الشركة على الحد المقرر قانونا أخطرت السلطة المختصة الشركة لتصحيح وضعها فإذا لم تقم الشركة بالتصحيح خلال السنة أشهر التالية لتاريخ تبليغ الاخطار اعتبرت الشركة منحلة، ويكون الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وعلى وجه

التضامن فيما بينهم عن الديون والالتزامات المترتبة في ذمة الشركة من تاريخ حصول الزيادة على الحد القانوني لعدد الشركاء، ويستثنى من ذلك الشركاء الذين يثبت عدم علمهم بهذه الزيادة.

الفصل الثاني في الحصص ورأس المال

المادة (٢٢٧)

لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن مائة وخمسين ألف درهم ويتكون رأس المال من حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن ألف درهم.

وتكون الحصة غير قابلة للتجزئة، فإذا تملكها أشخاص متعددون يجب أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصة في مواجهة الشركة ويجوز لها أن تحدد للمالكي الحصة ميعادا لاجراء هذا الاختيار، على أن يكون من حقها بعد انقضاء هذا الميعاد بيع الحصة لحساب مالكيها، وفي هذه الحالة يكون للشركاء الاولوية في شرائها.

وتوزع الارباح والخسائر على الحصص بالتساوي ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.

المادة (٢٢٨)

على الشركة أن تعد بمركزها سجلا خاصا للشركاء يشتمل على مايلي :

- ١- أسماء الشركاء وألقابهم وموطنهم وجنسياتهم ومهنتهم.
 - ٢- عدد وقيمة الحصص التي يملكها كل شريك.
 - ٣- التصرفات التي تجرى على الحصص مع بيان تاريخها.
- ويكون مدير الشركة مسؤولين بالتضامن عن هذا السجل وصحة بياناته ويكون للشركاء ولكل ذي مصلحة حق الاطلاع على هذا السجل.

المادة (٢٢٩) *

ترسل الشركة الى كل من الوزارة والسلطة المختصة في شهر يناير من كل سنة البيانات الثابتة في السجل المشار اليه في المادة السابقة والتغييرات التي طرأت عليها.

المادة (٢٣٠)

يجوز للشريك أن يتنازل عن حصته لأحد الشركاء أو للغير بمقتضى محرر رسمي وفقا لشروط عقد الشركة ولا يحتج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير الا من تاريخ قيده في سجل الشركة وفي السجل التجاري.

ولا يجوز للشركة الامتناع عن قيد التنازل في السجل الا اذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة. ويجب في جميع الاحوال ألا يترتب على التنازل انخفاض نصيب الشركاء المواطنين في رأس مال الشركة الى أقل من ٥١٪ من مجموع الحصص، ولا زيادة في عدد الشركاء عما هو منصوص عليه في المادة (٢١٨).

المادة (٢٣١)

اذا اعتزم أحد الشركاء التنازل عن حصته لشخص من غير الشركاء في الشركة بموَض أو بغير عوض وجب عليه أن يخطر باقي الشركاء عن طريق مدير الشركة بشروط التنازل، وعلى المدير أن يخطر الشركاء بمجرد وصول الاخطار اليه، ويجوز لكل شريك أن يطلب استرداد الحصة بالثمن الذي يتفق عليه، وفي حالة الاختلاف على الثمن يقدر مراجع حسابات الشركة هذا الثمن في تاريخ الاسترداد، فاذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ الاخطار دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد كان الشريك حرا في التصرف في حصته.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٢٢٢)

إذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصص أو الحصة المباعة بينهم بنسبة حصة كل منهم في رأس المال مع مراعاة أحكام المادة (٢٢٧).

المادة (٢٢٣)

تنتقل حصة كل شريك الى ورثته، ويكون حكم الموصى له حكم الوارث.

المادة (٢٢٤)

إذا باشر دائن أحد الشركاء اجراءات التنفيذ على حصة مدينه جاز له أن يتفق مع المدين والشركة على طريقة البيع وشروطه والا يجب عليه عرض الحصة للبيع في مزاد علني. ويجوز للشركة استرداد الحصة المباعة لصالح شريك أو أكثر بنفس الشروط التي رسا بها المزاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رسو المزاد، وتطبق هذه الاحكام في حالة افلاس الشريك.

الفصل الثالث

في ادارة الشركة

المادة (٢٢٥)

يتولى ادارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة مدير أو أكثر يتم اختيارهم من بين الشركاء أو من غيرهم بشرط ألا يجاوز عددهم خمسة.

ويعين المديرون في عقد تأسيس الشركة أو في عقد مستقل لمدة معينة أو دون تحديد مدة. وإذا لم يعين المديرون على النحو المبين في الفقرة السابقة عينتهم الجمعية العمومية للشركاء.

المادة (٢٣٦)

إذا عين مدير الشركة في عقد تأسيسها دون أجل معين، بقي مديراً مدة بقاء الشركة ما لم ينص عقد التأسيس على جواز عزله، ويكون عزل المدير في هذه الحالة بالأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة إلا إذا نص في العقد على أغلبية أخرى.

فإذا لم ينص في عقد الشركة على جواز عزل المدير جاز عزله بأجماع الشركاء أو بحكم قضائي متى وجدت أسباب جدية تبرر ذلك.

المادة (٢٣٧)

ما لم يحدد عقد تأسيس الشركة سلطة المدير يكون لمدير الشركة السلطة الكاملة في إدارتها وتعتبر تصرفاته ملزمة للشركة بشرط أن تكون مشفوعة ببيان الصفة التي يتعامل بها.

ويكون حكمه من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة ويبطل كل شرط في عقد الشركة يقضى بغير ذلك.

المادة (٢٣٨) *

يتولى مدير الشركة إعداد الميزانية السنوية للشركة وحساب الأرباح والخسائر كما يقومون بوضع تقرير سنوي عن نشاط الشركة ومركزها المالي ومقترحاتهم في شأن توزيع الأرباح وذلك كله خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية.

وعلى المديرين خلال عشرة أيام التالية للتصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يودعوهما لدى كل من الوزارة والسلطة المختصة.

المادة (٢٣٩)

إذا تعدد المديرين جاز النص في عقد الشركة على تكوين مجلس من المديرين ويعين العقد طريقة العمل بهذا المجلس والأغلبية التي تصدر بها القرارات.

* معدلة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٢٤٠)

إذا زاد عدد الشركاء على سبعة، يجب أن يعهد بالرقابة الى مجلس مكون من ثلاثة من الشركاء على الأقل ويعين هذا المجلس في عقد تأسيس الشركة لمدة معينة، وللجمعية العمومية أن تعيد تعيينهم بعد انتهاء هذه المدة أو تعين غيرهم من الشركاء كما يجوز لها عزلهم في أي وقت لسبب مقبول. ولا يكون للمديرين صوت في انتخاب أعضاء مجلس الرقابة أو عزلهم.

المادة (٢٤١)

لمجلس الرقابة أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والبضائع والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة، وأن يطالب المديرين في أي وقت بتقديم تقرير عن ادارتهم ويراقب هذا المجلس الميزانية والتقرير السنوي وتوزيع الارباح ويقدم تقريره في هذا الشأن الى الجمعية العمومية للشركاء قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل.

المادة (٢٤٢)

لا يسأل أعضاء مجلس الرقابة عن أعمال المديرين الا اذا علموا بما وقع فيها من أخطاء وأغفلوا نذكر هذه الأخطاء في تقريرهم المقدم للجمعية العمومية للشركاء.

المادة (٢٤٣)

يكون للشركاء غير المديرين في الشركات التي لا يوجد بها مجلس رقابة، ما للشركاء المتضامنين من رقابة في شركة التضامن وفقا لاحكام المادة (٣٦).

المادة (٢٤٤)

يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة جمعية عمومية تتكون من جميع الشركاء، وتنعقد الجمعية العمومية بدعوة من المديرين مرة على الأقل في السنة خلال أربعة الأشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في الزمان والمكان المعيّنين في عقد الشركة.

ويجب على المديرين دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد إذا طلب ذلك مجلس الرقابة أو عدد من الشركاء يملك ما لا يقل عن ربع رأس المال.

وتوجه الدعوة لحضور الجمعية العمومية بموجب كتب مسجلة يعلم الوصول ترسل الى كل شريك قبل موعد انعقادها بواحد وعشرين يوما على الأقل، ويجب ان تشمل كتب الدعوة على بيان جدول الاعمال ومكان الاجتماع وزمانه.

المادة (٢٤٥)

لكل شريك حق حضور الجمعية العمومية مهما كان عدد الحصص التي يملكها، وله أن ينيب عنه بتفويض خاص شريكا آخر من غير المديرين لتمثيله في الجمعية ويكون لكل شريك عدد من الاصوات بقدر عدد ما يملكه أو يمثله من حصص.

المادة (٢٤٦)

يجب أن يشتمل جدول أعمال الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي على المسائل الآتية :

١- سماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة وتقرير مجلس الرقابة وتقرير مراجع الحسابات.

٢- مناقشة الميزانية وحساب الارباح والخسائر والتصديق عليهما.

٣- تحديد حصص الارباح التي توزع على الشركاء.

٤- تعيين المديرين أو أعضاء مجلس الرقابة وتحديد مكافآتهم.

٥- المسائل الأخرى التي تتخذ في اختصاصها بموجب أحكام هذا القانون أو عقد التأسيس.

المادة (٢٤٧)

لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال الا اذا تكتشفت أثناء الاجتماع وقائع خطيرة تقتضى المداولة فيها.
واذا طلب أحد الشركاء ادراج مسألة معينة على جدول الاعمال وجب على المديرين اجابة الطلب والا كان من حق الشريك أن يحتكم الى الجمعية العمومية.

المادة (٢٤٨)

لكل شريك حق مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال ويكون المديرون ملزمين بالاجابة على اسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر، فاذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العمومية وكان قرارها واجب التنفيذ.

المادة (٢٤٩)

لا تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال على الاقل ما لم ينص عقد الشركة على أغلبية أكبر.
فاذا لم تتوفر هذه الأغلبية في الاجتماع الاول وجب دعوة الشركاء لاجتماع ثان يعقد خلال الواحد والعشرين يوما التالية للاجتماع الاول، وتصدر القرارات في هذا الاجتماع بأغلبية الاصوات الممثلة فيه ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك.

المادة (٢٥٠)

لا يجوز للمديرين الاشتراك في التصويت على القرارات الخاصة بإبراء ذمتهم من المسئولية عن الادارة.

المادة (٢٥١)

يحضر محضر بخلاصة وافية لمناقشات الجمعية العمومية، وتكون المحاضر وقرارات الجمعية العمومية في سجل خاص يودع بمقر الشركة ويكون لأي من الشركاء الاطلاع عليها بنفسه أو بوكيل عنه، كما يكون له الاطلاع على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقرير السنوي.

* المادة (٢٥٢)

لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه إلا بموافقة عدد من الشركاء يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال ما لم ينص عقد الشركة بالاضافة الى هذا النصاب على أغلبية عددية من الشركاء، ومع ذلك لا يجوز زيادة التزامات الشركاء إلا بموافقتهم الاجماعية ولا يسري قرار تخفيض رأس مال الشركة إلا بعد موافقة السلطة المختصة.

المادة (٢٥٣)

يكون للشركة مراجع للحسابات أو أكثر تختارهم الجمعية العمومية للشركاء كل عام، وتسرى في شأنهم الاحكام الخاصة بمراجعي الحسابات في الشركات المساهمة.

المادة (٢٥٤)

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العمومية للشركاء بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو عقد الشركة وكذلك اذا صدر لمصلحة بعض الشركاء أو للاضرار بالبعض الآخر دون اعتبار لمصلحة الشركة، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يطلب البطلان الا الشركاء الذين اعترضوا على القرار أو لم يتمكنوا من الاعتراض عليه لاسباب مقبولة. ويرتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع الشركاء، ولا تسمع دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك.

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٢٥٥)

يجب على الشركة أن تجنب كل سنة ١٠٪ من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي قانوني يجوز أن يقرر الشركاء وقف هذا التجنب إذا بلغ الاحتياطي نصف رأس المال.

الباب الثامن شركات التوصية بالاسهم

المادة (٢٥٦)

شركة التوصية بالاسهم هي التي تتكون من شركاء متضامنين مسئولين في جميع أموالهم عن التزامات الشركة ومن شركاء مساهمين لا يسألون عن التزامات الشركة الا بقدر حصصهم في رأس المال.

المادة (٢٥٧)

تعتبر الشركة بالنسبة الى الشركاء المتضامنين شركة تضامن، ويعتبر الشريك المتضامن تاجراً ولو لم تكن له الصفة قبل دخوله الشركة، ويجب أن يكون جميع الشركاء المتضامنين من مواطني الدولة.

المادة (٢٥٨)

يقسم رأس مال شركة التوصية بالاسهم الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول.

المادة (٢٥٩)

يتكون اسم شركة التوصية بالاسهم من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين ويجوز أن يضاف الى اسمها تسمية مبتكرة أو مشتقة من غرضها.

ولا يجوز أن يذكر اسم الشريك المساهم في اسم الشركة فإذا ذكر اسمه مع علمه بذلك أعتبر شريكا متضامنا بالنسبة الى الغير حسنى النية.
ويجب في جميع الاحوال أن يضاف الى اسم الشركة عبارة «شركة توصية بالاسهم».

المادة (٢٦٠)

تسرى الاحكام الخاصة بتأسيس شركة المساهمة على شركة التوصية بالاسهم مع مراعاة مايلتي :
١- يوقع جميع الشركاء المتضامنين وغيرهم من المؤسسين عقد تأسيس الشركة ونظامها ويكون حكمهم من حيث المسؤولية حكم المؤسسين في شركات المساهمة.
٢- يذكر في عقد الشركة ونظامها أسماء الشركاء المتضامنين وألقابهم وجنسياتهم وموطنهم.
٣- أن لا يقل رأس مال الشركة عن خمسمائة ألف درهم.

المادة (٢٦١)

تسرى على الصكوك التي تصدرها شركة التوصية بالاسهم الاحكام المتعلقة بالصكوك التي تصدرها شركة المساهمة.

المادة (٢٦٢)

يعهد بإدارة الشركة الى شريك متضامن أو أكثر، ويعين عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها ويكون حكم من يعهد اليهم بإدارة الشركة من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الادارة في شركة المساهمة.

المادة (٢٦٣)

تسري بالنسبة الى سلطات المديرين في شركات التوصية بالاسهم وعزلهم القواعد المقررة في هذا الشأن بالنسبة الى المديرين في شركات التضامن.

المادة (٢٦٤)

لا يجوز للشريك المساهم التدخل في أعمال الإدارة المتصلة بالغير وإبقاء على تفويض ومع ذلك يكون له الاشتراك في أعمال الإدارة الداخلية في الحدود المنصوص عليها في نظام الشركة.

المادة (٢٦٥)

إذا خالف الشريك المساهم الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة كان مسؤولاً في جميع أمواله عن الالتزامات الناشئة عما أجراه من أعمال الإدارة، فإذا قام بذلك الأعمال بناء على تفويض من الشركاء المتضامنين كان من فوضه منهم مسؤولاً معه بالتضامن عن الالتزامات التي تنشأ عن هذه الأعمال.

المادة (٢٦٦)

يكون لكل شركة توصية بالاسهم مجلس رقابة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل تعينهم الجمعية العمومية من بين الشركاء المساهمين أو من غيرهم لمدة سنة قابلة للتجديد وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة، ولا يكون للشركاء المتضامنين صوت في تعيين أعضاء مجلس الرقابة. وعلى أول مجلس رقابة التحقق من أن إجراءات تأسيس الشركة قد تمت وفق أحكام هذا القانون ويسأل أعضائه عن ذلك بالتضامن فيما بينهم.

المادة (٢٦٧)

يقوم مجلس الرقابة بمراقبة أعمال الشركة، وله تحقيقاً لهذا الغرض أن يطلب إلى المديرين تقديم حساب عن إدارتهم وأن يقوم بفحص دفاتر الشركة ومستنداتها وجرد أموالها وعليه أن يبدي الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مدير الشركة وأن يأتذن في إجراء التصرفات التي يشترط نظام الشركة الحصول على إذنه للقيام بها.

والمجلس الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد اذا تبين له وقوع مخالفة جسيمة في ادارة الشركة.

ويقدم المجلس الى الجمعية العمومية للمساهمين في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن نتائج رقابته على أعمال الشركة.

ولا يسأل أعضاء مجلس الرقابة عن أعمال المديرين أو نتائجها الا اذا علموا بما وقع فيها من أخطاء وأغفلوا اخطار الجمعية العمومية بها .

المادة (٢٦٨)

يكون لشركة التوصية بالاسهم جمعية عمومية تضم جميع المساهمين وتخضع للاحكام الخاصة بالجمعيات العمومية في شركات المساهمة.

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تتخذ قرارات تتعلق بصله الشركة بالغير الا بموافقة المديرين.

المادة (٢٦٩)

لا يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر ائصال أي تعديل على نظام شركة التوصية بالاسهم الا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين ما لم يقض نظام الشركة بغير ذلك.

المادة (٢٧٠)

يكون لكل شركة توصية بالاسهم مراجع أو أكثر للحسابات وتسرى عليهم الاحكام الخاصة بمراجعي الحسابات في شركات المساهمة.

المادة (٢٧١)

تسرى على شركة التوصية بالاسهم الاحكام الخاصة بمالية شركة المساهمة.

المادة (٢٧٢)

إذا شغل مركز مدير شركة التوصية بالاسهم وجب على مجلس الرقابة في هذه الحالة أن يعين مديراً مؤقتاً، يتولى أعمال الإدارة العاجلة إلى أن تعقد الجمعية العمومية. ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية خلال خمسة عشر يوماً من وقت تعيينه، وفقاً للإجراءات التي يقرها نظام الشركة، فإذا انقضى هذا الميعاد دون دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد وجب على مجلس الرقابة توجيه الدعوة فوراً

الباب التاسع تحول الشركات وادماجها

الفصل الأول تحول الشركات

المادة (٢٧٣)

يجوز تحول الشركة من شكل إلى آخر، ويكون التحول بقرار يصدر طبقاً للأوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها وإتمام إجراءات التأسيس المقررة للشكل الذي تحولت إليه الشركة. ويجب أن يكون قرار التحول مصحوباً ببيان بأصول الشركة وخصومها والقيمة التقريبية لهذه الأصول والخصوم، ويجرى التأشير بتحول الشركة في السجل التجاري مع بيان بتقويمها.

المادة (٢٧٤)

تحفظ الشركة بعد تحولها بحقوقها والتزاماتها السابقة على التحول، ولا يترتب على التحول براءة ذمة الشركاء المتضامنين من التزامات الشركة السابقة على التحول إلا إذا قبل الدائن ذلك، ويفترض هذا القبول إذا لم يعترض الدائن على التحول كتابة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إذاره رسمياً بقرار التحول وفقاً للإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير.

المادة (٢٧٥)

يكون لكل شريك في حالة التحول الى شركة مساهمة أو شركة توصية بالاسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة عدداً من الاسهم أو الحصص يعادل قيمة حصته.

وإذا كانت حصة الشريك أقل من الحد الأدنى لقيمة الحصة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وجب على الشريك تكملتها.

الفصل الثاني اندماج الشركات

المادة (٢٧٦)

يجوز للشركة ولو كانت في دور التصفية أن تندمج في أخرى من نوعها أو من نوع آخر، ويكون الاندماج بأحدى الطريقتين الآتيتين :

١- بطريق الضم وهو حل شركة أو أكثر ونقل ذمتها الى شركة قائمة.

٢- بطريق المزج وهو حل شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تنتقل اليها ذمة كل من الشركات المندمجة.

ويصدر قرار الدمج بالاتفاق بين الشركات الراغبة في الاندماج طبقاً للأوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها، ولا ينفذ قرار الدمج إلا بعد الحصول على موافقة السلطة المختصة التي بينها هذا القانون وفقاً للشكل الذي تحولت اليه الشركة.

المادة (٢٧٧)

يتم الاندماج بطريق الضم باتباع الاجراءات الآتية :

١- يصدر قرار من الشركة المندمجة بعلها.

٢- تقوم صاغي أصول الشركة المندمجة طبقاً لاحكام تقويم الحصص العينية المنصوص عليها في

هذا القانون.

٣- تصدر الشركة الدامجة قرارا بزيادة رأس مالها وفقا لنتيجة تقويم الشركة المندمجة.

٤- توزع زيادة رأس المال على الشركاء في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم فيها.

٥- اذا كانت الحصص ممثلة في أسهم وكان قد انقضى على تأسيس الشركة الدامجة سنتان جاز تداول هذه الاسهم بمجرد اصدارها.

المادة (٢٧٨)

يتم الاندماج بطريق المزج وذلك بأن تصدر كل شركة من الشركات المندمجة قرارا بحلها ثم تؤسس الشركة الجديدة وفقا للارضاء المنصوص عليها في هذا القانون، ومع ذلك اذا كانت الشركة الجديدة من شركات المساهمة فيؤخذ بتقرير الخبراء الخاص بتقويم الحصص العينية دون حاجة الى عرض الامر على الجمعية التأسيسية.

المادة (٢٧٩)

يخصص لكل شركة مندمجة عدد من الحصص أو الاسهم يعادل حصتها في رأس مال الشركة الجديدة وتوزع هذه الحصص بين الشركاء في كل شركة مندمجة بنسبة حصصهم فيها.

المادة (٢٨٠)

ينفذ قرار الاندماج بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اشهاره بالقيود في السجل التجاري ويكون لدائني الشركة المندمجة خلال الميعاد المذكور المعارضة في الاندماج لدى الشركة بكتاب مسجل ويظل الاندماج موقوفا ما لم يتنازل الدائن عن معارضته أو تقضى المحكمة برفضها بحكم نهائي أو تقوم الشركة بوفاء الدين اذا كان حالا أو بتقديم ضمانات كافية للوفاء به اذا كان أجلا. وإذا لم يتقدم معارض خلال الميعاد المشار اليه اعتبر الاندماج نهائيا وتحل الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة محل الشركات المندمجة في جميع حقوقها والتزاماتها.

الباب العاشر

انقضاء الشركة

الفصل الأول

حل الشركة

المادة (٢٨١)

تتحل الشركة لآحد الأسباب الآتية :

- ١- انتهاء المدة المحددة في العقد أو النظام ما لم تجدد المدة طبقا للقواعد الواردة بعقد الشركة أو نظامها.
- ٢- انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.
- ٣- هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثمارا مجديا.
- ٤- الاندماج.
- ٥- اجماع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة.

المادة (٢٨٢)

يجوز للمحكمة أن تقضى بحل أية شركة من شركات التضامن أو التوصية البسيطة أو المحاصة بناء على طلب أحد الشركاء إذا تبين لها وجود أسباب جدية تسوغ ذلك، وكل شرط يقضى بحرمان الشريك من استعمال هذا الحق يعتبر كأن لم يكن.

وإذا كانت الأسباب التي تسوغ الحل ناتجة عن تصرفات أحد الشركاء جاز للمحكمة أن تقضى بإخراجه من الشركة وفي هذه الحالة تستمر الشركة قائمة بين الشركاء الآخرين وتخرج نصيب الشريك بعد تقديره وفقا لآخر جرد أو بأية طريقة ترى المحكمة اتباعها.

كما يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به.

المادة (٢٨٣)

تتحل شركات التضامن أو التوصية البسيطة أو المحاصة فضلا عما ذكر في المادة (٢٨١) لاحد الاسباب الاتية :

١- انسحاب أحد الشركاء من الشركة اذا كانت الشركة مكونة من شريكين، على انه اذا كان الانسحاب بسوء نية أو في وقت غير ملائم جاز الحكم على الشريك بالاستمرار في الشركة فضلا عن التعويضات عند الاقتضاء.

ولا يجوز للشريك أن يطلب الخروج من الشركة اذا كانت مدتها معينة الا لاسباب قوية تقدرها المحكمة.

٢- وفاة أحد الشركاء أو صدور حكم بالمجز عليه أو بشهر افلاسه أو اعساره ويجوز النص في عقد الشركة على استمرارها مع ورثة من يتوفي من الشركاء ولو كان الورثة أو بعضهم قصرا، فاذا كان المتوفي شريكا متضامنا والوارث قاصرا اعتبر القاصر شريكا موصيا بقدر نصيبه في حصة مورثه، وفي هذه الحالة لا يتوقف استمرار الشركة على صدور أمر من المحكمة بإبقاء مال القاصر في الشركة.

المادة (٢٨٤)

اذا لم يرد بعقد شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو المحاصة نص على استمرارها في حالة انسحاب الشريك أو وفاته أو صدور حكم بالحجز عليه أو بشهر افلاسه أو اعساره جاز للشركاء خلال ستين يوما من وقوع أي من الحالات المشار إليها أن يقرروا بالاجماع استمرار الشركة فيما بينهم ولا يجوز الاحتجاج بهذا الاتفاق على الغير الا من تاريخ اشتهاره بالقيد في السجل التجاري.

وفي جميع أحوال استمرار الشركة مع الشركاء الباقين يقدر نصيب الشريك الذي خرج من الشركة وفقا لآخر جرد ما لم ينص عقد الشركة على طريقة أخرى للتقدير.

ولا يكون لهذا الشريك أو لورثته نصيب فيما يستجد من حقوق الشركة الا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة على خروجه من الشركة.

المادة (٢٨٥)

إذا بلغت خسائر شركة المساهمة نصف رأس المال يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الاجل المعين في نظامها .
فإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية غير العادية أو تعذر على هذه الجمعية إصدار قرار في الموضوع جاز لكل ذى مصلحة أن يرفع دعوى بطلب حل الشركة.

المادة (٢٨٦)

تتحل شركة التوصية بالاسهم بانسحاب أحد الشركاء المتضامنين بإدارة الشركة أو وفاته أو يصور حكم بالحجر عليه أو يشهر إفلاسه أو يعساره ما لم ينص في نظام الشركة على غير ذلك، فإذا لم يرد في نظام الشركة نص في هذا الشأن جاز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر استمرار الشركة ويتبع في ذلك الاجراءات المقررة لتعديل النظام.

المادة (٢٨٧)

إذا شمل الانسحاب أو الوفاة أو الحجر أو الإفلاس أو الإعسار جميع الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالاسهم وجب حل الشركة ما لم ينص في نظامها على جواز تحويلها الى شركة من نوع آخر.

المادة (٢٨٨)

لا تحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة بانسحاب أحد الشركاء أو وفاته أو يصور حكم بالحجر عليه أو يشهر إفلاسه أو يعساره ما لم ينص في عقد الشركة على غير ذلك.

المادة (٢٨٩)

إذا بلغت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة نصف رأس المال وجب على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العمومية للشركاء أمر حل الشركة ويشترط لصنوع قرار الحل توفر الاغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة.

وإذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال، جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال.

المادة (٢٩٠)

فيما عدا شركات المحاصة، يجب في جميع الأحوال اشهار انحلال الشركة بقيده في السجل التجاري وفي صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية ولا يحتج قبل الغير بانحلال الشركة الا من تاريخ اشهاره وعلى مديري الشركة أو رئيس مجلس الادارة بحسب الأحوال متابعة تنفيذ هذا الاجراء.

الفصل الثاني في التصفية والقسمة

المادة (٢٩١)

تدخل الشركة بمجرد حلها في دور التصفية وتحتفظ خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لاعمال التصفية، ويجب أن يضاف الى اسم الشركة عبارة «تحت التصفية» مكتوبة بطريقة واضحة.

المادة (٢٩٢)

تنتهي سلطة المديرين أو مجلس الادارة بحل الشركة ومع ذلك يظل هؤلاء قائمين على ادارة الشركة

ويعتبرون بالنسبة الى الغير في حكم المصفين الى أن يتم تعيين المصفي.
وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية وتقتصر سلطتها على أعمال التصفية التي لا تدخل
في اختصاص المصفين.

المادة (٢٩٣)

يتبع في تصفية الشركة الاحكام المبينة بالمواد التالية ما لم ينص في عقد الشركة أو نظامها على
طريقة التصفية أو يتفق الشركاء على ذلك عند حل الشركة.

المادة (٢٩٤)

يقوم بالتصفية مصف أو أكثر يعينه الشركاء أو الجمعية العمومية بالاغلبية العادية التي تصدر بها
قرارات الشركة.

فاذا كانت التصفية بناء على حكم بيئت المحكمة طريقة التصفية وعينت المصفي وفي جميع الاحوال
لا ينتهي عمل المصفي بوفاة الشركاء أو بشهر افلاسهم أو باعسارهم أو الحجر عليهم ولو كان معينا
من قبلهم.

المادة (٢٩٥)

على المصفي أن يشهر القرار الصادر بتعيينه واتفاق الشركاء أو قرار الجمعية العمومية بشأن
طريقة التصفية أو الحكم الصادر بذلك في السجل التجاري.
ولا يحتاج قبل الغير بتعيين المصفي أو بطريقة التصفية الا من تاريخ الاشهار في السجل التجاري.
ويكون للمصفي أجر يحدد في وثيقة تعيينه والا حددته المحكمة.

المادة (٢٩٦)

يقوم المصفي فور تعيينه وبالاتفاق مع المديرين أو رئيس مجلس الادارة بجرد ما للشركة من أموال وما عليها من التزامات وعلى هؤلاء أن يقدموا الى المصفي حساباتهم ويسلمونه أموال الشركة وبقاترها ووثائقها.

المادة (٢٩٧)

يجب على المصفي أن يحرر قائمة مفصلة بأموال الشركة والتزاماتها وميزانيتها يوقعها معه مديرو الشركة أو رئيس مجلس ادارتها، وعلى المصفي أن يمسك دفترًا لقيد أعمال التصفية.

المادة (٢٩٨)

على المصفي أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها وأن يستوفي ما لها قبل الغير وأن يردع المبالغ التي يقبضها في أحد المصارف لحساب الشركة تحت التصفية فور قبضها. ومع ذلك لا يجوز له مطالبة الشركاء بالباقي من حصصهم الا اذا اقتضت ذلك أعمال التصفية وبشرط المساواة بينهم.

المادة (٢٩٩)

يقوم المصفي بجميع الاعمال التي تقتضيها التصفية وعلى وجه الخصوص تمثيل الشركة أمام القضاء والوفاء بما على الشركة من ديون وبيع ما لها منقولاً أو عقاراً بالمزاد العلني أو أي طريقة أخرى ما لم ينص في وثيقة تعيين المصفي على إجراء البيع بطريقة معينة ومع ذلك لا يجوز للمصفي بيع موجودات الشركة جملة واحدة الا بإذن من الشركاء أو الجمعية العمومية العادية.

المادة (٢٠٠)

لا يجوز للمصفي أن يبدأ أعمالاً جديدة إلا إذا كانت لازمة لاتمام أعمال سابقة، وإذا قام المصفي بأعمال جديدة لا تقتضيها التصفية كان مسؤولاً في جميع أمواله عن هذه الأعمال فإذا تعدد المصفون كانوا مسؤولين بالتضامن.

المادة (٢٠١)

تسقط أجال جميع الديون التي على الشركة بمجرد حلها، ويخطر المصفي جميع الدائنين بكتب مسجلة يعلم الوصول بالفتاح التصفية مع دعوتهم لتقديم طلباتهم ويجوز أن يحصل الاخطار بالنشر في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية إذا كان الدائنون غير معلومين أو كانت مواطنهم غير معلومة وفي جميع الاحوال يجب أن يتضمن الاخطار بالتصفية مهلة للدائنين لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ الاخطار لتقديم طلباتهم.

المادة (٢٠٢)

إذا لم تكن أموال الشركة كافية للوفاء بجميع الديون يقوم المصفي بالوفاء بنسبة هذه الديون وذلك مع عدم الاخلال بحقوق الدائنين الممتازين..
وكل دين ينشأ عن أعمال التصفية يدفع من أموال الشركة بالأولوية على الديون الاخرى.

المادة (٢٠٣)

إذا لم يقدم بعض الدائنين طلباتهم وجب ايداع ديونهم خزانة المحكمة، كما يجب ايداع مبالغ تكفي للوفاء بنصيب الديون المتنازع فيها الا إذا حصل أصحاب هذه الديون على ضمانات كافية أو تقرر تأجيل تقسيم أموال الشركة الى أن يتم الفصل في المنازعة في الديون المذكورة.

المادة (٢٠٤)

إذا تعدد المصفون فلا تكون تصرفاتهم صحيحة إلا إذا تمت بموافقتهم الإجماعية ما لم ينص على خلاف ذلك في وثيقة تعيينهم، ولا يحتاج بهذا الشرط على الغير إلا من تاريخ شهره في السجل التجاري.

المادة (٢٠٥)

تلتزم الشركة بتصرفات المصفي التي تقتضيها أعمال التصفية طالما كانت في حدود سلطاته ولا تترتب أية مسؤولية في ذمة المصفي بسبب مباشرة تلك الأعمال.

المادة (٢٠٦)

يجب على المصفي إنهاء مهمته في المدة المحددة لذلك في وثيقة تعيينه فإذا لم تحدد جاز لكل شريك أن يرفع الأمر إلى المحكمة لتعيين مدة التصفية.
ولا يجوز إطالة هذه المدة إلا بقرار من الشركاء أو الجمعية العمومية بحسب الأحوال بعد الاطلاع على تقرير من المصفي يبين فيه الأسباب التي حالت دون إتمام التصفية في موعدها فإذا كانت مدة التصفية معينة من المحكمة فلا يجوز إطالتها إلا بإذن منها.

المادة (٢٠٧)

على المصفي أن يقدم إلى الشركاء أو الجمعية العمومية كل ستة أشهر حساباً مؤقتاً عن أعمال التصفية، وعليه أن يدلي بما يطلبه الشركاء من معلومات أو بيانات عن حالة التصفية.

المادة (٢٠٨)

تقسم أموال الشركة الناتجة عن التصفية على الشركاء وذلك بعد أداء ما على الشركة من ديون

ويحصل كل شريك عند القسمة على مبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها من رأس المال.
ويقسم الباقي من أموال الشركة بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الربح.

المادة (٣٠٩)

إذا لم يكف صافي أموال الشركة للوفاء بحصص الشركاء بأكملها وزعت الخسارة بينهم بحسب النسبة المقررة لتوزيع الخسائر.

المادة (٣١٠)

يجب على المصفي أن يقدم عند انتهاء التصفية حساباً ختامياً إلى الشركاء أو الجمعية العمومية عن أعمال التصفية وتنتهي هذه الأعمال بالتصديق على الحساب الختامي.
وعلى المصفي إشهار انتهاء التصفية في السجل التجاري ولا يحتج على الغير بانتهاء التصفية إلا من تاريخ الإشهار ويطلب المصفي بعد انتهاء التصفية شطب قيد الشركة من السجل التجاري.

المادة (٣١١)

يسأل المصفي قبل الشركة إذا أساء تدبير شؤونها خلال مدة التصفية كما يسأل عن تعويض الضرر الذي يلحق الغير بسبب أخطائه.

المادة (٣١٢)

يكون عزل المصفي بالكيفية التي عين بها وكل قرار أو حكم بعزل المصفي يجب أن يشتمل على تعيين من يحل محله.
ويشهر عزل المصفي في السجل التجاري ولا يحتج به قبل الغير إلا من تاريخ إجراء الشهر.

الباب الحادي عشر الشركات الاجنبية

المادة (٣١٣)

مع عدم الاخلال بالاتفاقات الخاصة المعقودة بين الحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات المحلية وبعض الشركات تسرى أحكام هذا القانون على الشركات الاجنبية التي تزاوّل نشاطها الرئيسي في الدولة أو تتخذ فيها مركز ادارتها عدا الاحكام المتعلقة بتأسيس الشركات.

المادة (٣١٤) *

باستثناء الشركات الاجنبية التي يرخص لها بمزاولة نشاطها في المناطق الحرة في الدولة لا يجوز للشركات الاجنبية أن تزاوّل نشاطها الرئيسي في الدولة أو أن تنشئ مكاتب أو فروعاً لها الا بعد أن يصدر لها ترخيص بذلك من الوزارة بعد موافقة السلطة المختصة في الامارة المعنية، ويحدد الترخيص الصادر النشاط المرخص للشركة بمزاولة، ويشترط لمنح الترخيص المذكور أن يكون للشركة وكيل من مواطني الدولة فإذا كان الوكيل شركة فيجب أن تكون لها جنسية الدولة وجميع الشركاء فيها من المواطنين.

وتقتصر التزامات الوكيل تجاه الشركة والغير على تقديم الخدمات اللازمة للشركة دون تحمل أية مسؤولية أو التزامات مالية تتعلق بأعمال أو نشاط فرع الشركة أو مكتبها في الدولة أو الخارج، ولا يجوز للشركات الاجنبية التي يرخص لها بالعمل في الدولة وفقاً لأحكام الفقرة السابقة أن تبدأ أعمالها في الدولة قبل قيدها في سجل الشركات الاجنبية بالوزارة ويصدر بتعيين إجراءات القيد في السجل المذكور وضوابط اعداد حسابات وميزانيات فروع الشركات الاجنبية في الدولة قرار من الوزير. ويعتبر مكتب أو فرع الشركة الاجنبية في الدولة موطنها لها بالنسبة الى نشاطها داخل الدولة ويخضع النشاط الذي يباشره لاحكام القوانين المعمول بها في الدولة.

* معذلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٣١٥) *

لا يجوز للشركات الاجنبية أو مكاتبها أو فروعها المنصوص عليها في المادة السابقة أن تباشر نشاطها في الدولة إلا بعد قيدها في السجل التجاري. ويجب أن تكون لها ميزانية مستقلة وحساب مستقل للأرباح والخسائر وأن يكون لها مراجع حسابات.

المادة (٣١٦)

إذا زاولت الشركة الاجنبية أو المكتب أو الفرع التابع لها نشاطه في الدولة قبل اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة كان الاشخاص الذين باشروا هذا النشاط مسؤولين عنه شخصيا وعلى وجه التضامن.

الباب الثاني عشر عدم سماع الدعوى

المادة (٣١٧)

لا تسمع عند الانتكار وعدم العذر الشرعي متى انقضت خمس سنوات الدعاوى التي تنشأ قبل المصفي بسبب أعمال التصفية وكذلك الدعاوى التي تنشأ قبل مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أو مراجعي الحسابات بسبب أعمال وظائفهم وذلك ما لم ينص القانون على مدة أقصر لعدم سماع الدعوى.

ويبدأ حساب المدة المذكورة من تاريخ اشهار التصفية في الحالة الاولى ومن تاريخ وقوع الفعل الموجب للمسؤولية في الحالة الثانية.

* مدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

الباب الثالث عشر التفتيش على الشركات

المادة (٢١٨) *

للوزارة والسلطة المختصة وبالتنسيق المشترك بينهما حق مراقبة شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم للتحقق من قيامها بتنفيذ الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في نظام الشركة ولهما معا أو منفردين في أي وقت بواسطة مندوب أو أكثر التفتيش على الشركة وفحص حساباتها وطلب ما تراه من بيانات من مجلس الادارة أو من المديرين.

ويجوز لكل من الوزارة أو السلطة المختصة طلب حل الشركة إذا تم انشاؤها أو باشرت نشاطها بالمخالفة لاحكام هذا القانون وتختص المحكمة المدنية المختصة بالفصل في هذا الطلب.

المادة (٢١٩) *

يجوز للشركاء الحائزون على ربع رأس المال على الاقل في شركات المساهمة أن يطلبوا من الوزارة الأمر بالتفتيش على الشركة فيما ينسب الى أعضاء مجلس الادارة أو مراجعي الحسابات من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم التي يقررها هذا القانون أو النظام الاساسي للشركة متى وجد من الاسباب ما يرجح وقوع هذه المخالفات.

ويجب أن يكون الطلب مشتملا على الأدلة التي يستفاد منها أن لدى الطالبين من الاسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذه الاجراءات وأنهم لم يتقدموا لمجرد الاساءة والتشهير.

كما يجب أن تودع مع الطلب المقدم من الشركاء الاسهم التي يملكونها وان تظل مودعة الى أن يتم الفصل فيه.

وللوزارة بعد التشاور مع السلطة المختصة وسماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الادارة ومراجعي الحسابات في جلسة سرية أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة وبفاتها وأن تندب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر على نفقة طالبي التفتيش.

* معلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٢٢٠)

على أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها أن يطلعوا المكلفين بالتفتيش على كل ما يطلبونه من دفاتر الشركة ووثائقها وأوراقها وأن يقدموا لهم المعلومات والايضاحات اللازمة.

المادة (٢٢١) *

إذا تبين للوزارة أن ما نسبته طالبا التفتيش الى أعضاء مجلس الادارة أو مراجعي الحسابات غير صحيح جاز لها أن تأمر بنشر نتيجة التفتيش في احدى الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية والزمّت طالبي التفتيش بنفقاته دون أخلال بمسئوليتهم عن التعويض إذا كان له محل.

وإذا تبين للوزارة والسلطة المختصة صحة المخالفات المنسوبة الى أعضاء مجلس الادارة أو مراجعي الحسابات أمرت الوزارة بعد التشاور مع السلطة المختصة باتخاذ التدابير العاجلة وبدعوة الجمعية العمومية على الفور ویرأس اجتماعها في هذه الحالة مندوب عن الوزارة يختاره الوزير على أن لا تقل درجته عن وكيل وزارة مساعد.

والجمعية العمومية أن تقرر عزل أعضاء مجلس الادارة ورفع دعوى المسؤولية عليهم ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه الشركاء الحاضرون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء المجلس، كما يجوز لها أن تطلب تغيير مراجعي الحسابات ورفع دعوى المسؤولية عليهم.

الباب الرابع عشر العقوبات

المادة (٢٢٢) *

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تتجاوز مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين

* معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

العقوبتين :-

- ١- كل من أثبت عمدا في عقد الشركة أو في نظامها أو في نشرات الاكتتاب في الاسهم أو السندات أو في غير ذلك من وثائق الشركة بيانات كاذبة أو مخالفة لاحكام هذا القانون وكذلك كل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك.
- ٢- كل مؤسس أو مدير وجه الدعوة الى الجمهور للاكتتاب في أسهم أو سندات لحساب شركة ذات مسؤولية محدودة وكل من عرض هذه الاوراق لحساب الشركة.
- ٣- كل من قوم بسوق قصد الحصص للعينة المقدمة من الشركاء بأكثر من قيمتها الحقيقية.
- ٤- كل مدير أو عضو مجلس ادارة وزع على الشركاء أو على غيرهم أرباحا أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو عقد الشركة أو نظامها وكذلك كل مراجع حسابات صدق على هذا التوزيع مع علمه بالمخالفة.
- ٥- كل مدير أو عضو مجلس ادارة أو مصف ذكر عمدا بيانات كاذبة في الميزانية أو في حساب الارياح والخسائر أو أغفل عن عمد ذكر وقائع جوهرية في هذه الوثائق وذلك بقصد اخفاء حقيقة المركز المالي للشركة.
- ٦- كل مراجع حسابات تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمدا وقائع جوهرية في هذا التقرير.
- ٧- كل مدير أو عضو مجلس ادارة أو عضو مجلس رقابة أو مستشار أو خبير أو مراجع حسابات أو معاون له أو مستخدم لديه وكل شخص يعهد اليه بالتفتيش على الشركة يفشى ما يحصل عليه بحكم عمله من أسرار الشركة أو يستغل هذه الاسرار لجلب نفع خاص له أو لغيره.
- ٨- كل شخص معين من قبل الوزارة أو السلطة المختصة للتفتيش على الشركة يثبت عمدا فيما يعده من تقارير عن نتيجة التفتيش وقائع كاذبة أو يغفل عمدا عن ذكر وقائع جوهرية في هذه التقارير من شأنها أن تؤثر في نتيجة التفتيش. (*)

المادة (٣٢٣)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تتجاوز مائة ألف درهم :

* عدل هذا البند بموجب احكام المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨

- ١- كل من يتصرف في الاسهم على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون.
- ٢- كل من يصدر أسهما أو ايصالات اكتتاب أو شهادات مؤقتة أو سندات أو يعرضها للتداول على خلاف أحكام هذا القانون.
- ٣- كل من يعين عضوا بمجلس ادارة شركة مساهمة أو يعين مراجعا للحسابات فيها وكل من يحصل على ضمان أو قرض منها وذلك كله على خلاف أحكام الحظر المقررة في هذا القانون وكل رئيس مجلس ادارة في شركة تقع فيها مخالفة من هذه المخالفات.
- ٤- كل شركة تخالف الاحكام المقررة في شأن نسبة مساهمة مواطني الدولة في رأس مال الشركات أو نسبة المواطنين في مجالس إدارتها وكل مدير أو رئيس مجلس ادارة فيها.
- ٥- كل من يمتنع عمدا عن تمكين مراجعي الحسابات أو الأشخاص المكلفين من قبل الوزارة أو السلطة المحلية المختصة بالتفتيش على الشركة من الاطلاع على دفاترها ووثائقها أو يمتنع عن تقديم المعلومات والايضاحات اللازمة لهم.
- ٦- كل شركة تخالف أحكام هذا القانون أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذا له وكذلك كل مؤسس أو مدير أو عضو مجلس ادارة فيها.

المادة (٣٢٤)

توجه المسؤولية الجنائية عن المخالفات المنصوص عنها في هذا الباب والتي ترتكبها الشركة الى من يمثل الشركة قانوناً.

الباب الخامس عشر أحكام ختامية

المادة (٢٢٥) *

على الشركات القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أن تعدل أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به.

* الغيت بموجب أحكام المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ ويراعى هنا نص المادة الثالثة من القانون الاتحادي ١٣ لسنة ١٩٨٨ والتي نصت على ان تعمل الشركات القائمة وقت العمل بأحكام ذلك القانون على ان تعدل أوضاعها وفقاً لأحكامه وأحكام القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به وهو النص المنشور ضمن هذه المجموعة.

ويعاقب المسؤول عن ادارة الشركة بالمعقوبات المقررة في المادة (٢٢٢) عن مخالفة حكم الفقرة السابقة.

وللوزير عند الضرورة، وبما يتمشى مع صالح الاقتصاد القومي أن يمد المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة بقرار يصدر منه في هذا الشأن.

المادة (٢٢٦) *

يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون بعد التنسيق مع السلطات المختصة في الامارات. ويحدد بقرار من مجلس الوزراء الرسوم المستحقة على نشر المحررات الرسمية للشركات التجارية في السجل أو النشرات التي تعدها الوزارة وما يطرأ من تعديل عليها وكذلك رسوم الترخيص بإنشاء فروع مكاتب للشركات الأجنبية أو قيدها في سجل الشركات الأجنبية وما يطرأ من تعديل على بياناتها وذلك في الحالات التي يتوجب فيها هذا القيد أو الترخيص أو التجديد وفقاً لأحكام هذا القانون على ألا يجاوز الرسم عشرة آلاف درهم (١٠.٠٠٠) درهم.

المادة (٢٢٧) **

يكون للموظفين المكلفين من قبل الوزير أو السلطة المختصة بحسب الأحوال صفة الضبطية القضائية في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، ويكون لهم حق الاطلاع على جميع سجلات الشركة ودفاترها ووثائقها وعلى المسؤولين في الشركة أن يقدموا للموظفين المذكورين البيانات والمعلومات والوثائق التي يطلبونها لأداء عملهم.

* استبدلت بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٠ والصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ ونصت المادة الثانية من ذلك القانون على العمل بذلك التعديل اعتباراً من الثامن من يناير ١٩٨٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ٨٨ بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية.
** معدلة بموجب احكام القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م.

المادة (٣٢٨)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

* المادة (٣٢٩)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٨٥.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

* معدلة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٨٤ حيث صدر القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٢٠/مارس/١٩٨٤ ونصت المادة ٣٢٩ منه على أن ينشر ذلك القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وعُدلت تلك المادة النص المدرج اعلاه ثم أعقب ذلك تعديل القانون الاتحادي ٨ لسنة ١٩٨٤ بالقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ والصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨ والذي نصت المادة الخامسة منه على العمل بأحكامه اعتباراً من تاريخ نشره والذي تم بالعدد ١٩٦ من الجريدة الرسمية يناير ١٩٨٩.

**قانون اتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨
بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي
رقم (٨) لسنة ١٩٨٤**

**قانون اتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ م ..
بتعديل
بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ م
في شأن الشركات التجارية**

نحن زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ م، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ م، في شأن السجل التجاري،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦ م، في شأن الجمعيات التعاونية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ م، في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم
المهنة المصرفية.
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ م في شأن تنظيم الوكالات التجارية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ م، في شأن الشركات التجارية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ م، باصدار قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية
المتحدة،

وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة، وموافقة مجلس الوزراء وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي :

** نشر بالعدد مائة وست وتسعون من الجريدة الرسمية والصادر في يناير ١٩٨٩ .

المادة الأولى (٥)

تستبدل بنصوص المواد ١ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٥٢ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ بند (أ) ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ من القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ م .

المادة الثانية

تُلغى المادة (٢٢٥) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م المشار اليه.

المادة الثالثة

على الشركات القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أن تعدل أوضاعها وفقاً لأحكامه ولأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م المشار اليه وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به. ويماقب المسئول عن إدارة الشركة بالعقوبة المقررة في المادة (٣٢٣) من قانون الشركات التجارية المشار اليه من مخالفة حكم الفقرة السابقة. وللوزير عند الضرورة وبما يتماشى مع صالح الاقتصاد القومي أن يمد المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لسنة أخرى وذلك بقرار يصدر منه.

المادة الرابعة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

* أدرجت نصوص المواد المبينة أعلاه ضمن أحكام القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل والمنشور في هذه المجموعة وارتأينا منعاً للتكرار عدم إيراد نصوص تلك المواد مرة أخرى والاكتفاء بنشر الفقرة الأولى من المادة الأولى والتي عدلت تلك المواد.

المادة الخامسة (*)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي،
بتاريخ ١٧ جمادى الاولى ١٤٠٩ هـ،
الموافق: ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨ م.

* تم تمديد المهلة المتصوص عليها في هذه المادة وذلك لسنة ميلادية اخرى اعتباراً من ١٩٩١/١/٨ وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ٩١ في شأن تعديل اوضاع الشركات التجارية. الصابر بتاريخ ٩١/١/٧ والمنشور ضمن هذه المجموعة باللوائح التنفيذية.

**الوائح التنفيذية لقانون الشركات .
القرارات الوزارية من ٦٣ الى ٧٣**

قرار وزاري رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٩م
بالغاء قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥
ببيان المصارف المرخص لها بتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات
شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وإيداع الأسهم
المخصصة لضمان ادارة أعضاء مجلس الادارة
تنفيذاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤
في شأن الشركات التجارية

وزير الاقتصاد والتجارة،
بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥ ببيان المصارف المرخص لها بتلقي
الاكتتابات في أسهم وسندات شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وإيداع الأسهم المخصصة
لضمان ادارة أعضاء مجلس الادارة.

قـرر :

المادة (١)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه.

المادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

تحريراً في: ١٦/٢/١٤١٠ هـ
الموافق: ١٦/٩/١٩٨٩ م.

قرار وزاري رقم (٦٤) لسنة ١٩٨٩ بنموذج عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركات المساهمة

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٥ بنموذج عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركات المساهمة.

قرر :

المادة (١)

يكون عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة المساهمة وفقاً للنموذجين الملحقين بهذا القرار.

المادة (٢)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

المادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ: ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق: ١٩٨٩/٩/١٦ م.

نموذج عقد التأسيس لشركة المساهمة

أنه في يوم (اليوم والتاريخ بالارقام والحروف)

فيما بين الموقعين أدناه :

مسلسل	الاسم	المهنة	الجنسية	السن	العنوان
.....
.....
.....

قد تم الاتفاق على ما يأتي :

مادة (١)

تشكل من الموقعين على هذا العقد جماعة يكون غرضها تأسيس شركة مساهمة (عامة / خاصة) طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.

مادة (٢)

اسم هذه الشركة هو شركة مساهمة
(خاصة / عامة)

مادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة بإمارة

ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة الامارات العربية المتحدة وفي خارجها .

مادة (٤)

مدة هذه الشركة هي سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة باعلان تأسيسها .

ويجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية إطالة أو تقصير هذه المدة اذا اقتضى غرض الشركة ذلك .

مادة (٥)

الاغراض التي أسست الشركة من أجلها هي :
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع غيرها من الهيئات أو الشركات التي تزاوِل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونتها على تحقيق غرضها في داخل الدولة أو في خارجها ولها أن تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو أن تلحقها بها .

مادة (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ درهم موزع على
سهماً قيمة كل سهم درهم، (جميعها أسهم نقدية / منها أسهم نقدية و أسهم تقابل حصصاً عينية) .

مادة (٧)

اكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في (كامل رأس المال النقدي / رأس المال النقدي بأسهم عددها وقيمتها درهم) .

موزعة على النحو الآتي :

(مسلسل الاسم عدد الاسهم)

وقد دفع المؤسسون % من القيمة الاسمية لكل سهم من الأسهم المكتتب فيها وقدره درهم في بنك ومع مراعاة أحكام المادة (٩٣) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له لا يجوز سحب هذا المبلغ الا بقرار من مجلس الادارة بعد صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة باعلان تأسيس الشركة وتقيدها في السجل التجاري.

مادة (٨)

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس مال الشركة عبارة عن

مقدمة من بالشروط الآتية :

وقد سبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتي بيانا :

ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصة المذكورة نقداً بالشروط الآتية

مادة (٩)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالقيام بجميع الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيس الشركة ولهذا الغرض وكلوا عنهم
في التقدم بطلب الترخيص بتأسيس الشركة واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التي تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرافق له وفي القيام بالنشر والقيد في السجل التجاري.

مادة (١٠)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بإدائها بسبب تأسيسها بيانها التقريبي كالاتي
.....
.....

وتخصم من حساب المصروفات العامة.

مادة (١١)

يعتبر النظام الأساسي المرافق لهذا العقد مكمل له وجزءاً لا يتجزأ منه.

مادة (١٢)

حرر هذا العقد من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة واحتفظ بالباقي لتقديمها الى الجهات المختصة عند طلب التراخيص اللازمة لتأسيس الشركة.

التوقيعات

نموذج النظام الأساسي لشركة المساهمة

الباب الأول في تأسيس الشركة

مادة (١)

تأسست طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وهذا النظام بين مالكي الأسهم المبينة فيما بعد شركة مساهمة (خاصة / عامة) بالشروط المقررة فيما بعد

مادة (٢)

اسم هذه الشركة هو

مادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة
بامارة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً وتوكيلات في دولة
الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج.

مادة (٤)

المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد
والتجارة بإعلان تأسيسها وكل اطالة لهذه المدة أو تقصيرها يجب أن يتم طبقاً لأحكام هذا النظام.

مادة (٥)

الأغراض التي أسست الشركة من أجلها هي ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع غيرها من الهيئات أو الشركات التي تزاوِل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في دولة الامارات العربية المتحدة أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو أن تلحقها بها.

الباب الثاني في رأس مال الشركة

مادة (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ درهم موزع على سهم قيمة السهم الواحد درهم منها أسهم نقدية و أسهم مقابل حصص عينية.

مادة (٧)

جميع أسهم الشركة اسمية، ويجب أن لا تقل نسبة مشاركة مواطني دولة الامارات العربية المتحدة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن ٥١٪ من رأس المال.

مادة (٨)

تدفع (..... ٪) من كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب.

مادة (٩)

اكتب المسجلون بأسمهم نقدية عددها سهم قيمتها الاسمية درهم. ودفعوا (%) من قيمة الاسهم عند الاكتتاب وتطرح باقي الاسهم النقدية وعددها سهم للاكتتاب العام ويعتبر اصحاب الحصص العينية أنهم قاموا بسداد كامل القيمة الاسمية لاسهمهم بعد نقل ملكية هذه الحصص كاملة الى الشركة، ولا يجوز قبل ذلك تسليمهم الاسهم التي تمثل تلك الحصص.

مادة (١٠)

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ اصدار القرار الوزاري باعلان تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الادارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل في صحيفتين من الصحف المحلية التي تصدر باللغة العربية، وتقيد المبالغ المدفوعة على مستندات الاسهم، وكل شهادة مؤقتة بالاسهم لم يؤثر عليها تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ واجبة الأداء يبطل تداولها.

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي السهم يتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنوياً من يوم استحقاقه حتى الوفاء بقيمته، ويجوز لمجلس الادارة التنفيذ على السهم وذلك بالتنبيه على المساهم المتأخر عن الدفع بكتاب مسجل بضرورة دفع القسط المستحق خلال ثلاثين يوماً، فإذا لم يقم المساهم بالوفاء بالقسط المستحق خلال تلك المدة يحق لمجلس الادارة أن يقوم ببيع السهم بالزاد العيني لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه رسمي أو الى اتخاذ أية اجراءات قانونية، ويستوفي من ثمن المبيع بالأولوية على جميع الدائنين الأقساط التي لم تسدد والفوائد والمصاريف ويرد الباقي للمساهم فإذا لم يكف ثمن المبيع رجعت الشركة بالباقي على المساهم في أمواله الخاصة.

وتلغي الشركة شهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الارقام التي كانت على الشهادات المُلغاة، ويؤشر في سجل الاسهم بوقوع البيع مع بيان اسم المالك الجديد.

مادة (١١)

تستخرج الأسهم أو الشهادات المؤقتة بالأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطي أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة. ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ القرار الصادر بالتريخ بتأسيس الشركة وتاريخ القرار الصادر بإعلان تأسيسها وتاريخ نشر كل منهما في الجريدة الرسمية وقيمة رأس مال الشركة وعدد الأسهم الموزع عليها ومركزها ومدتها. ويرفق بالأسهم قسائم الأرباح وتكون على شكل كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضاً على رقم السهم.

مادة (١٢)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة شهادات مؤقتة بالأسهم تقوم مقام الأسهم التي يملكها. ويسلم المجلس الأسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاء بالقسط الأخير من قيمة الأسهم.

مادة (١٣)

لا يلتزم المساهمون بأية التزامات على الشركة إلا في حدود ما يملكون من أسهم، ولا يجوز زيادة التزاماتهم إلا بموافقتهم الجماعية.

مادة (١٤)

يترتب على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية.

مادة (١٥)

يكون السهم غير قابل للتجزئة.

مادة (١٦)

كل سهم يخول مالكة الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد.

مادة (١٧)

تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كتابية في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه «سجل الأسهم» وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه والشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين وثبات أهليتهما بالطرق القانونية. ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيده الأسهم في سجل الأسهم بالشركة.

وتتبع الاجراءات السابقة في حالة ايلولة الأسهم الى الغير بالارث أو بغيره من أسباب انتقال الملكية.

ولا يجوز الاحتجاج بنقل ملكية الأسهم على الشركة الا من تاريخ قيده في سجل الأسهم بالشركة.

مادة (١٨)

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنية بناية حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم لدى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية.

مادة (١٩)

تدفع حصص الأرباح المستحقة عن السهم لأخر مالك له مقيد اسمه في سجل الأسهم بالشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية التي قررت توزيع الأرباح ويكون له وحده الحق في بعض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة.

مادة (٢٠)

مع مراعاة حكم المادة (٢٠٠) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة، ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا تم إصدارها بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني ولو جاوز بذلك نصف رأس المال. وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مراجع الحسابات في الحالة الأخيرة، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته.

الباب الثالث في سندات القرض

مادة (٢١)

مع مراعاة أحكام المواد (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٣) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، للجمعية العمومية غير العادية للشركة أن تقرر إصدار سندات من أي نوع كانت، ويبين القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم.

الباب الرابع

مجلس ادارة الشركة

مادة (٢٢)

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يشكل من عضوا على الأقل و عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري. ويجب في جميع الأحوال أن تكون أغلبية اعضاء المجلس من المواطنين. واستثناء من طريقة التعيين سالفه الذكر عين المؤسسون أول مجلس ادارة من :

مادة (٢٣)

يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدتهم. وللمجلس الادارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية العادية في أول اجتماع لها لاقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم، وإذا بلغت المراكز الشاغرة في أثناء السنة ربع عدد أعضاء المجلس فيجب على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية العادية للاجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ شغل آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

مادة (٢٤)

ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويشترط أن يكونا من مواطني الدولة. ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.

مادة (٢٥)

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً أو أكثر للإدارة، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافاته، كما يكون له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.

مادة (٢٦)

لمجلس الإدارة جميع السلطات في إدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها غرضها ولا يحد من هذه السلطة إلا بما نص عليه بالقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له أو بهذا النظام أو بقرارات الجمعية العمومية. ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومعاملتهم المالية، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.

مادة (٢٧)

يملك حق التوقيع عن الشركة على أنفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو أي عضو آخر يفوضه المجلس في ذلك.

مادة (٢٨)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعه في مركز الشركة كلما دعت الحاجة الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضوين من أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهرين على الأقل.

مادة (٢٩)

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عنه غيره من أعضاء المجلس في التصويت، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو، صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد.

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه، ولا يجوز التصويت بالمراسلة.

ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر اجتماعات المجلس ويوقع على المحضر الأعضاء الذين حضروا الاجتماع ومقرر المجلس، ويجوز للعضو المعارض إثبات رأيه في المحضر.

مادة (٣٠)

إذا تخلف أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور أكثر من ثلاث جلسات متتالية بدون عذر يقبله المجلس يصدر مجلس الإدارة قراراً باعتباره مستقياً.

مادة (٣١)

لمجلس الإدارة الحق في أن يعين مديراً للشركة أو عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم.

مادة (٣٢)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود اختصاصاتهم.

مادة (٣٣)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش

واساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له أو أي قانون آخر أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة.

مادة (٢٤)

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٩٨) من هذا النظام ومن بدل الحضور الذي تحدد الجمعية العمومية قيمته كل سنة.

الباب الخامس في الجمعية العمومية

مادة (٢٥)

الجمعية العمومية المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في مدينة (المدينة التي بها مركز الشركة).

مادة (٢٦)

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه

ويجوز للمساهم أن ينيب عنه غيره من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العمومية الا اذا كان المساهم شخصاً اعتبارياً فيجوز له أن ينيب عنه عضو مجلس الإدارة الذي يمثله في حضور الجمعية العمومية. ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص وأن يكون موثقاً أو مصدقاً على التوقعات فيه اذا كان الغائب من غير المساهمين، وفي جميع الاحوال - باستثناء الأشخاص الاعتبارية - لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها النائب بهذه الصفة على ٥٪ من أسهم رأس مال الشركة.

ويمثل ناقصي الأهلية ومقاديرها الناخبون عنهم قانوناً.

مادة (٢٧)

توجه الدعوة الى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية باعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية ويكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين يوماً على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال.

مادة (٢٨)

يضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العمومية التأسيسية ويضع مجلس الادارة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية، وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العمومية بناء على طلب المساهمين أو مراجعي الحسابات أو وزارة الاقتصاد والتجارة يضع جدول الأعمال من طلب اجتماع الجمعية.

مادة (٢٩)

يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسمائهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانتقاد الجمعية العمومية ويتضمن التسجيل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة. ويعطي المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع ينكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.

مادة (٤٠)

لا يجوز قيد انتقال ملكية الأسهم في سجل الأسهم بالشركة خلال المدة من تاريخ نشر الدعوة

للإجتماع الى انفضاض الجمعية العمومية.

مادة (٤١)

تسري على النصاب الواجب توفره لصحة انعقاد الجمعية العمومية بصفاتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات أحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

مادة (٤٢)

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة وعند غيابه يرأسها نائب رئيس مجلس الادارة او عضو مجلس الادارة الذي يعينه مجلس الادارة لذلك. ويعين الرئيس مقررًا للإجتماع ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقرر الجمعية العمومية تعيينهم.

مادة (٤٣)

يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية الا اذا قررت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت، ويجب أن يكون التصويت سرىا اذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الادارة أو بعضهم أو بمسائلهم.

مادة (٤٤)

لا يجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

مادة (٤٥)

يدعو المؤسسون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمين إلى عقد جمعية عمومية تأسيسية وذلك في المكان والزمان المعينين في إعلان الدعوة لبحث جميع إجراءات التأسيس والتثبيت من صحتها وموافقتها للقانون والمصادقة على تقويم الحصص العينية أن وجدت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة إذا اقتضى الأمر وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم وإعلان عن تأسيس الشركة نهائياً.

مادة (٤٦)

لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية كلما رأى وجهاً لذلك، وتتعد مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في المكان والزمان المعينين في إعلان الدعوة للاجتماع. وتجتمع على الاخص لسماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة أو تقرير مراجع الحسابات والتصديق على ميزانية السنة المالية وحساب الأرباح والخسائر والموافقة على قواعد توزيع الأرباح ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات من المسؤولية أو تقرير رفع دعوى المسؤولية عليهم بحسب الأحوال.

مادة (٤٧)

على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية للاجتماع متى طلب منه ذلك مراجع الحسابات أو عشرة من المساهمين على الأقل يملكون ٣٠٪ من رأس المال كحد أدنى، ويجب توجيه الدعوة في الحالين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

مادة (٤٨)

تجتمع الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة، وعلى المجلس دعوتها للاجتماع اذا طلب منه ذلك مساهمون حائزون على ٤٠٪ من رأس المال على الأقل وفي هذه الحالة يجب على المجلس توجيه الدعوة للاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب.

مادة (٤٩)

مع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وفيما عدا زيادة التزامات المساهمين التي يشترط فيها موافقة جميع المساهمين أو تعديل الفرض الأساسي للشركة أو نقل المركز الرئيسي للشركة الى بلد أجنبي، يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تعدل النظام الأساسي للشركة أيأ كانت أحكامه بما في ذلك زيادة رأس المال أو تخفيضه أو اطالة أو تقصير مدة الشركة أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة أو ادماج الشركة في شركة أخرى أو حلها أو بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر، ويشترط أن يكون موضوع التعديل قد فصل في اعلان الدعوة.

مادة (٥٠)

مع مراعاة حكم المادة (١٢٩) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية لا يجوز للجمعية العمومية أن تتدخل في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المرافق لاعلان الدعوة.

مادة (٥١)

قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين بما فيهم الغائبين والمخالفين في الرأي.

الباب السادس في مراجع الحسابات

مادة (٥٢)

يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية لمدة سنة قابلة للتجديد وتقدر اتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها.

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم
..... مراجعا أول للشركة.

مادة (٥٣)

تكون لمراجع الحسابات الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له وله بوجه خاص الحق في الاطلاع في كل وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من وثائق وله أن يطلب الايضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته وله كذلك أن يحقق في موجودات الشركة والتزاماتها، وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم الى مجلس الادارة فاذا لم يقم المجلس بتمكين المراجع من أداء مهمته وجب على المراجع أن يرسل صورة من التقرير الى وزارة الاقتصاد والتجارة وأن يعرضه على الجمعية العمومية.

مادة (٥٤)

يقدم مراجع الحسابات الى الجمعية العمومية العادية تقريراً يشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادة (١٥٠) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وعليه أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وأن يدلى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق

بعمله ويوجه خاص في ميزانية الشركة.

ويكون المراجع مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم في أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراجع وأن يستوضحه عما ورد فيه.

الباب السابع

ماليسية الشركة

مادة (٥٥)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر من كل سنة ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للشركة فتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة التالية.

مادة (٥٦)

على مجلس الإدارة أن يعد من كل سنة مالية قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية بشهر على الأقل ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وترسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق جدول أعمال الجمعية العمومية العادية السنوية.

مادة (٥٧)

يقتطع من الأرباح السنوية غير الصافية نسبة يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، ويتم التصرف في هذه الأموال بناء على قرار من مجلس الإدارة ولا يجوز توزيعها على المساهمين.

مادة (٥٨)

توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

- ١- تقتطع ١٠٪ تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي (٥٠٪ على الأقل) من رأس مال الشركة المدفوع وإذا نقص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع.
- ٢- تقتطع ١٠٪ أخرى تخصص لحساب الاحتياطي النظامي ويوقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو إذا بلغ ٪ من رأس مال الشركة المدفوع.
- ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي تقررها الجمعية العمومية العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
- ٣- يقتطع مبلغ يعادل (٥٪) من المدفوع من قيمة الاسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى في الأرباح على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- ٤- يخصص بعد ما تقدم (١٠٪ كحد أقصى) من الباقي لكفاة مجلس الإدارة.
- ٥- يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي غير عادي وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

مادة (٥٩)

يتم التصرف في المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة في الأوجه التي تحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع لتأمين توزيع أرباح لا تزيد على ١٠٪ من رأس المال المدفوع على المساهمين

في السنوات التي لا تسمح بتوزيع هذه النسبة، كما لا يجوز استخدام الاحتياطي النظامي في غير الأغراض المخصص لها الا بقرار من الجمعية العمومية العادية.

مادة (٦٠)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٩٤) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعد التي يحددها مجلس الإدارة.

الباب الثامن في المنازعات

مادة (٦١)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في ممارسة اختصاصاتهم، وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد غرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات وصادقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط، بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية.

ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

مادة (٦٢)

تحل الشركة لاحد الاسباب الاتية :

- ١- انتهاء المدة المحددة للشركة ما لم تجدد وفقا للقواعد الواردة بهذا النظام.
- ٢- انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.
- ٣- صدور قرار من الجمعية العمومية غير العادية بانتهاء مدة الشركة.
- ٤- اندماج الشركة في شركة أخرى.

مادة (٦٣)

تحل الشركة قبل انقضاء أجلها في حالة خسارة نصف رأس مالها الا اذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك.

مادة (٦٤)

عند انتهاء مدة الشركة أو في جلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين. أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم إخلاء عهدة المصفين.

الباب العاشر أحكام ختامية

مادة (٦٥)

تطبق أحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له فيما لم يرد في شأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام.

مادة (٦٦)

تخصم المصاريف والالتزام المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العمومية.

مادة (٦٧)

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون.

قرار وزاري
رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٩م
في شأن تنظيم اصدار النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة
لنشر البيانات التي نص عليها قانون الشركات التجارية

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم اصدار النشرة الخاصة
التي تصدرها الوزارة لنشر البيانات التي نص عليها قانون الشركات التجارية،

قرر :

المادة (١)

تصدر ادارة الشئون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة - نشرة خاصة تسمى «نشرة الشركات»
تنشر فيها البيانات التي يوجب قانون الشركات التجارية المشار اليه نشرها .

المادة (٢)

تقسم النشرة الى الاقسام الآتية :

أولاً : قسم شركات المساهمة.

ثانياً : قسم شركات التوصية بالاسهم.

ثالثاً : قسم الشركات ذات المسئولية المحدودة.

رابعاً : قسم شركات التضامن.

خامساً : قسم شركات التوصية البسيطة.
ويلحق بالنشرة فهرس أبجدي.

المادة (٣)

تصدر النشرة أسبوعياً، ويجوز إصدار ملاحق للنشرة في حالات الاستعجال على نفقة الطالب.

المادة (٤) **

يتم نشر البيانات التي يوجب القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه نشرها في النشرة على نفقة الشركة.

يحدد مقابل النشر في النشرة على النحو الآتي :

- ١٠٠٠ درهم لنشر عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة المساهمة.
- ١٠٠٠ درهم لنشر عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة التوصية بالأسهم.
- ٣٠٠ درهم لنشر عقد التأسيس للشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- ٢٠٠ درهم لنشر عقد تأسيس شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة.
- ١٠٠٠ درهم لنشر أي تعديل على عقد الشركة أو نظامها الأساسي.

المادة (٥)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

** ألغيت المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ٨٩ بالقرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٠ والصادر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٥. وتم تعديل الرسوم الواردة في المادة (٤) الملغاة والمشار إليها في قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ٩٠ والمنشور في مكان آخر من هذه المجموعة.

المادة (٦)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ١٤٠١/٢/١٦ هـ
الموافق : ١٩٨٩/٩/١٦ م.

قرار وزاري رقم (٦٦) لسنة ١٩٨٩م في شأن تنظيم اجراءات طلبات الاذن بالتفتيش على شركات المساهمة

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم اجراءات طلبات الاذن بالتفتيش على شركات المساهمة.

قرر :

المادة (١)

تنشأ بوزارة الاقتصاد والتجارة لجنة تختص بالنظر في طلبات الإذن بالتفتيش على شركات المساهمة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير على النحو الآتي :

- | | |
|---------------|---|
| رئيساً | (١) وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة |
| نائباً للرئيس | (٢) وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة المساعد للشؤون التجارية |
| عضواً | (٣) مدير ادارة الشؤون التجارية |
| عضواً | (٤) مساعد مدير ادارة الشؤون التجارية |
| عضواً | (٥) مدير مكتب الوزارة الكائن به مقر الشركة |
| عضواً | (٦) ممثل عن السلطة المختصة في الامارة الكائن بها مقر الشركة |

ويتولى سكرتارية اللجنة وتحرير محاضر اجتماعاتها أحد موظفي ادارة الشؤون التجارية يصدر بتدبير قرار من وزير الاقتصاد والتجارة.

المادة (٢)

تقدم طلبات الاذن بالتفتيش على الشركة الى وزارة الاقتصاد والتجارة. وتقيد الطلبات في سجل يعد لهذا الغرض بأرقام متتابعة وفقاً لتاريخ تقديم الطلب، ويعين في السجل تاريخ تقديم الطلب وعدد المساهمين طالبي الاذن بالتفتيش وعدد الاسهم الحائزين لها والغرض من طلب التفتيش وأسبابه وتاريخ صدور قرار اللجنة ومنطوق هذا القرار.

المادة (٣)

يجب أن يرفق بالطلب الأوراق والمستندات الآتية :-

- ١- مذكرة من أصل وصورتين موقع على كل منها من مقدميها تبين الغرض الذي من أجله طلبوا الاذن بالتفتيش والأسباب والادلة التي بنى عليها الطلب.
- ٢- شهادة من أحد المصارف المرخص لها بتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات شركات المساهمة بأن مقدمي الطلب قد أودعوا لديه عدداً من أسهم الشركة يمثل ربع رأس مالها على الأقل وأن تبقى هذه الاسهم مودعة لدى المصرف لحين الفصل في الطلب.
- ٣- اقرار من مقدمي الطلب بعدم التصرف في الأسهم المودعة لدى المصرف لحين الفصل في الطلب.
- ٤- اذا كان من بين مقدمي الطلب شخص عام أو شخص اعتباري خاص فتقدم صورة طبق الأصل من موافقة هيئاته المختصة على طلب الاذن بالتفتيش.

المادة (٤)

تعد ادارة الشؤون التجارية ملفاً لكل طلب تردع فيه الأوراق التي يقدمها المساهمون طالبي الاذن بالتفتيش، ويثبت على غلافه من الداخل بيان الأوراق المودعة به وتاريخ ايداعها وعدد ملحقاتها، كما يثبت على غلافه من الخارج رقم الطلب واسم الشركة المطلوب الاذن بالتفتيش عليها.

المادة (٥)

ترسل وزارة الاقتصاد والتجارة صورة طلب الأذن الى الشركة مرفقا بها صورة المذكرة المشار اليها في البند (١) من المادة (٣) وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب، وعلى الشركة أن تجيب على الطلب كتابة في ميعاد لا يجاوز عشرة أيام من تاريخ تسلمها اياه. ويحدد رئيس اللجنة ميعاداً لنظر الطلب ويجب أن تنظره اللجنة خلال واحد وعشرين يوماً على الأكثر من وقت تقديمه ويخطر بالميعاد كل من الطرفين وتكون جلسات اللجنة سرية.

المادة (٦)

يقدم كل من طالبي الأذن بالتفتيش والشركة مستندات بحافظة من أصل وصورة يبين فيها تاريخ كل مستند ومضمونه بأرقام متتالية، ويحفظ الأصل والمستندات المرفقة به بملف الطلب وترد الصورة الى مقدمها بعد التأشير عليها بما يفيد استلام اصلها. ولا يجوز استرداد المستندات قبل صدور قرار اللجنة الا بإذن من رئيس اللجنة.

المادة (٧)

يجوز لرئيس اللجنة أن يطلب حضور مقدم الطلب ومن يمثل الشركة ومراجعي حساباتها في اثناء نظر الطلب لسماع أقوالهم أو تقديم ما يراه لازماً من مستندات.

المادة (٨)

على اللجنة اذا تبين لها أن هناك أسباباً جدية تبرر التفتيش على الشركة أن تأذن بالتفتيش على أعمالها ودفاتها وأن تنب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر على نفقة طالبي التفتيش. وإذا أظهر التفتيش أن ما نسبته طالبا التفتيش غير صحيح، جاز للجنة أن تأمر بنشر نتيجة التفتيش في إحدى الصحف اليومية المحلية التي تصدر باللغة العربية على نفقة طالبي التفتيش.

أما إذا أظهر التفتيش صحة المخالفات المنسوبة الى أعضاء مجلس الإدارة أو مراجعي الحسابات فعلى اللجنة أن تقدم تقريراً بذلك الى وزير الاقتصاد والتجارة لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٣٢١) من قانون الشركات التجارية المشار اليه.

المادة (٩)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

المادة (١٠)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ: ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق: ١٩٨٩/٩/١٦ م.

قرار وزاري

رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٩م

في شأن اجراءات تقويم الحصص العينية التي تدخل في تكوين رؤوس أموال شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٥ في شأن اجراءات تقويم الحصص العينية التي تدخل في تكوين رؤوس أموال شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم.

قـــــرر :

المادة (١)

إذا دخل في تكوين رأس مال شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم حصص عينية عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال وجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة أو المديرين حسب الأحوال أن يطلبوا إلى وزير الاقتصاد والتجارة تشكيل لجنة لتقويم هذه الحصص.

ويقدم الطلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة فور صدور قرار السلطة المحلية المختصة في الامارة المعنية بالترخيص بتأسيس الشركة مشفوعاً بالمستندات الآتية :

(١) نسخة من قرار الترخيص بتأسيس الشركة.

(٢) بيان بالحصص العينية المطلوب تقويمها سواء كانت مادية أو معنوية وأسماء مقدميها وشروط تقديمها والقيمة المطلوبة لكل نوع منها.

(٣) ملخص لدى افادة الشركة من هذه الحصص.

(٤) جميع حقوق الزمن والامتياز المترتبة على هذه الحصص.

- (٥) الشروط التي يعلق عليها استيقاء الحصص العينية نقداً عند التخيير في ذلك.
- (٦) تعهد بدفع أتعاب اللجنة كما تحددها الوزارة.

المادة (٧)

يصدر بتشكيل اللجنة المختصة بتقويم الحصص العينية قرار من وزير الاقتصاد والتجارة وفقاً للمادة (٨٧) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار إليه، ويجب أن يتضمن القرار تعيين أجل لتقديم تقرير اللجنة على ألا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار تشكيلها، ويجوز للوزير بناءً على طلب مسبب من اللجنة أن يمد هذا الأجل مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً أخرى.

المادة (٨)

- إذا كان تقويم اللجنة للحصص العينية يقل عن القيمة التي قدمت من أجلها فيجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة أو المديرين بحسب الأحوال أن يتقدموا إلى وزارة الاقتصاد والتجارة بما يثبت الآتي:
- (١) قيام مقدم الحصة العينية بدفع الفرق نقداً في حساب الشركة.
- (٢) أو موافقة المؤسسين على قيام مقدم الحصة العينية بتقديم حصة عينية أخرى بقيمة الفرق، ويرفق في هذه الحالة بيان بالحصة الجديدة وملخص لمدى إفادة الشركة منها. ويجرى التحقيق من صحة تقدير هذه الحصة بواسطة اللجنة المشار إليها في المادة السابقة.
- (٣) أو قيام المؤسسين بدفع القيمة المقدرة للحصص العينية نقداً في حساب الشركة إذا ما سحبها مقدمها.

المادة (٩)

- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة بياناً بالحصص العينية التي تدخل في تكوين رأس مالها، وتحدد قيمة هذه الحصص في عقد التأسيس بالقيمة المقدرة لها بمعرفة اللجنة.
- ولا يكون تقدير تلك الحصص نهائياً إلا بعد إقراره من الجمعية العمومية المختصة حسب الأحوال.

المادة (٥)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

المادة (٦)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق : ١٩٨٩/١/١٦ م

**قرار وزاري رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٩م
في شأن البيانات التي تتضمنها النشرة الخاصة
بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم وسندات
شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم**

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات ومصالحات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥ في شأن البيانات التي تشتمل عليها النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم وسندات شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم،
قرر :

المادة (١)

يجب أن تتضمن النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم شركات المساهمة العامة أو شركات التوصية بالأسهم البيانات الآتية :

- ١- رقم وتاريخ قرار السلطة المختصة بالترخيص بتأسيس الشركة.
- ٢- اسم الشركة.
- ٣- تاريخ عقد تأسيس الشركة.
- ٤- أسماء المؤسسين وجنسياتهم وعدد الاسهم التي اكتتب بها كل منهم ونوعها ومقدار ما دفعه من قيمتها.
- ٥- أسماء الشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم - ومهنتهم وجنسياتهم وعناوينهم وعدد ونوع الاسهم التي اكتتب بها كل منهم ومقدار ما دفعه من قيمتها.

- ٦- رأس مال الشركة عند التأسيس والقيمة الاسمية للسهم وعدد الاسهم.
- ٧- تاريخ بدء الاكتتاب والمصرف الذي سيتم الاكتتاب بواسطته والتاريخ المحدد لقفل باب الاكتتاب بحيث لا يقل عن عشرة أيام ولا يزيد على تسعين يوماً من بدء الاكتتاب.
- ٨- المبلغ المطلوب من قيمة السهم عند الاكتتاب بحيث لا يقل عن ربع القيمة الاسمية للسهم ومصاريف الاصدار.
- ٩- الحد الاعلى لعدد الاسهم التي يمكن للشخص الواحد أن يكتتب بها.
- ١٠- أسماء أعضاء اللجنة المفوضة بتأسيس الشركة في حالة شركات المساهمة العامة.
- ١١- في حالة قيام المؤسسين بتعيين مجلس الادارة ومراجعي الحسابات في نظام الشركة يذكر :
(أ) أسماء أعضاء مجلس الادارة وصفاتهم وعناوينهم والمخصصات المالية المقررة لهم وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم.
(ب) أسماء مراجعي حسابات الشركة وعناوينهم.
- ١٢- الحد الأدنى للنسبة المقررة لمواطني الدولة من أسهم الشركة وشروط التصرف فيها.
- ١٣- بيان تقريبي مفصل بعناصر مصروفات التأسيس التي ينتظر أن تتحملها الشركة.
- ١٤- تاريخ بداية السنة المالية للشركة وانتهائها وتاريخ نهاية الفترة المالية الاولى.
- ١٥- بيان عن طريقة توزيع الربح الصافي للشركة.
- ١٦- طريقة تخصيص الاسهم اذا بلغت طلبات الاكتتاب أكثر من المعروض للاكتتاب.

المادة (٢)

- في حالة اصدار أسهم عينية سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال فيجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب علوة على البيانات المشار إليها في المادة الاولى ما يأتي :
- ١- ملخص الموجودات المادية والمعنوية المقدمة في مقابل الاسهم العينية وأسماء مقدميها وشروط تقديمها مع بيان ما اذا كانوا من المؤسسين أو من أعضاء مجلس الادارة، وملخص لدى افادة الشركة من هذه الموجودات والقيمة المطلوبة لكل منها أصلاً.
 - ٢- جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص غير النقدية.
 - ٣- تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة بتعيين اللجنة المكلفة بتقويم الحصص العينية وأسماء

أعضاء اللجنة وصفتهم.

٤- ملخصاً كافياً من تقرير اللجنة بشأن الحصص العينية والقيمة التي قدرتها لكل منها.

٥- عدد الأسهم المسددة القيمة والمصدرة في مقابل هذه الحصص العينية.

المادة (٢)

يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال البيانات الآتية :

١- الإشارة إلى الجمعية العمومية التي قررت الزيادة ومواد النظام الاساسي للشركة التي استندت اليها الجمعية في تقرير الزيادة، وتقرير بأن الاسهم الأصلية سددت بالكامل.

٢- مقدار الزيادة في رأس المال، وعدد الاسهم والقيمة الاسمية للسهم وعلوّة الاصدار وأسبابها مع الإشارة الى موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة والسلطة المحلية المختصة في الامارة المعنية على تحديد علوّة الاصدار.

٣- عدد الأسهم التي اُكتتبت فيها المساهمون بالاولوية وعدد الاسهم المطروحة للاكتتاب العام.

٤- اذا كان جزء من الزيادة في مقابل أسهم عينية فيجب أن تتضمن النشرة الاحكام المبينة في المادة السابقة.

٥- ملخصاً وافياً عن المركز المالي للشركة وبياناً مفصلاً بالاسباب التي دعت الى زيادة رأس المال ومدى توقع إعادة الشركة من هذه الزيادة.

المادة (٤)

يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في السندات ما يأتي :

١- ملخصاً لقرار الجمعية العمومية التي قررت إصدار السندات وتاريخه ومواد النظام الاساسي التي استندت اليها، وسبب إصدارها.

٢- مقدار رأس مال الشركة وتقريراً بأنه قد سدد بالكامل.

٣- مقدار القرض، وعدد السندات والقيمة الاسمية للسند وسعر الفائدة والمزايا الاخرى المقررة للسندات.

٤- وإذا كانت السندات ذات نصيب يشار الى قرار السلطة المحلية المختصة في الامارة المعنية الصابر في شأن الترخيص بأصدارها.

٥- بيان ما اذا كان الاصدار بعلاوة أو بخصم ومقدار ذلك.

٦- طريقة تخصيص السندات اذا بلغت طلبات الاكتتاب أكثر من المعروض للاكتتاب.

٧- بيان ما اذا كان سداد قيمة السند سيكون على أساس القيمة الاسمية أو بعلاوة أو بخصم.

٨- مدة القرض وطريقة سداده وبيان ما اذا كان في نهاية المدة أو خلالها باستهلاكه سنوياً وفي الحالة الأخيرة يذكر الاجراء الذي ستتبعه الشركة في الاستهلاك وشروطه وكيفيته ومدته.

٩- ضمان القرض وبيان ما اذا كان مضموناً من الدولة أو أحد المصارف العاملة فيها أو كان مقصوراً

على الموجودات الثابتة أو المتداولة أو عليهما معاً مع ذكر القيمة الدفترية لهذه الموجودات يوم الاصدار أو حسب آخر ميزانية معتمدة اذا ظلت الموجودات على حالها، وإذا كان لاهد حق امتياز سابق على هذه الموجودات أو بعضها فيجب أن يذكر ذلك صراحة مع بيان مقدار الدين الممتاز.

١٠- مقدار السندات السابق إصدارها وضمائنها ومقدار ما لم يتم وفائه منها وقت إصدار السندات الجديدة.

١١- ملخصاً عن المركز المالي للشركة عند النشر ومقدار رأس المال العامل.

١٢- أسباب إصدار القرض ومدى توقع افادة الشركة من قيمته.

١٣- تاريخ بدء الاكتتاب والمصرف أو المصارف التي سيتم الاكتتاب بواسطتها والتاريخ المحدد لنقل باب الاكتتاب.

المادة (٥)

يجب أن يرفق بنشرة الاكتتاب تقرير يعده ويوقعه مراجع حسابات الشركة يتضمن أنه أطلع على نشره الاكتتاب وراجع ما تضمنته من بيانات رقمية على مستنداتها ونتيجة مراجعته.

ويجب أن يتضمن التقرير في حالة إصدار أسهم لزيادة رأس مال الشركة أو سندات قرض ما يأتي :-

١- تقرير مراجع الحسابات عن السنتين الماليتين السابقتين على زيادة رأس المال ما لم تكن المدة السابقة أقل.

٢- ملخص الموجودات مع التفرقة بين الثابتة والمتداولة والمطلوب في كل من السنتين السابقتين ما لم تكن المدة السابقة أقل.

المادة (٦)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

المادة (٧)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق : ١٩٨٩/٩/١٦ م

قرار وزاري رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٩ بتعيين شروط واجراءات الترخيص للشركات الأجنبية بمزاولة نشاطها في الدولة

وزير الاقتصاد والتجارة :

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ في شأن السجل التجاري،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى القرار الوزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٥٨) لسنة ١٩٨٥ بتعيين شروط واجراءات الترخيص للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطها في الدولة .

قرر :

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالالفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة التي تطلب الشركة الاجنبية مزاولة نشاطها الرئيس فيها أو فتح مكتب أو فرع لها فيها .

السلطة المختصة : السلطة المحلية المختصة في الامارة المعنية.

القانون : القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

المادة (٢)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٢١٣) من القانون وبإستثناء الشركات الاجنبية التي يرخص لها بمزاولة نشاطها في المناطق الحرة تسرى أحكام هذا القرار على الشركات الاجنبية التي تطلب مزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة أو الشركات الاجنبية التي تطلب انشاء مكاتب أو فروع لها في الدولة.

المادة (٣)

تتشأ بالوزارة لجنة تسمى «لجنة الشركات الاجنبية» يصدر بتشكيلها وتنظيم اجتماعاتها قرار من الوزير وتختص هذه اللجنة بما يأتي :

١- تحديد الانشطة التي يمكن الموافقة للشركات الاجنبية على مزاواتها في الدولة ويصدر بذلك قرار من الوزير.

٢- وضع الشروط والقواعد المتعلقة بالموافقة للشركات الاجنبية على مزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة أو فتح فروع أو مكاتب لها فيها ، ويصدر بذلك قرار من الوزير.

٣- النظر في طلبات الترخيص للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة واصدار القرار المناسب في شأن هذه الطلبات.

المادة (٤)

تقدم طلبات الترخيص للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة أو بفتح فروع أو مكاتب لها في الدولة الى مكتب الوزارة المختص بالامارة المطلوب مزاولة النشاط فيها ويجب أن يتضمن الطلب في الحاليتين البيانات الآتية.

١- اسم الشركة ونوعها وعنوان مركزها الرئيسي والدول التي تزاوّل فيها نشاطها .

٢- نوع النشاط أو التخصص أو نوع العمليات المطلوب مزاواتها في الدولة.

٣- أهم العمليات التي تزاوّلها الشركة في الخارج والخبرات السابقة في مجال النشاط المطلوب مزاواته.

٤- اسم الوكيل المواطن في الدولة وعنوانه وإذا كان الوكيل شخصاً اعتبارياً فيجب ان يبين شكله القانوني ورأس ماله وأسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم.

المادة (٥)

يجب أن يرفق بطلب الترخيص المستندات الآتية :

- ١- شهادة رسمية من الجهات المختصة في الدولة المسجلة فيها الشركة الاجنبية تبين أنها مؤسسة ومسجلة في تلك الدولة وفقاً لاحكام القوانين المعمول بها فيها، مع بيان الشكل القانوني للشركة ورأس مالها وأسماء الممثلين المسؤولين وصفاتهم وحدود سلطاتهم.
- ٢- قرار الهيئة الادارية المختصة في الشركة الاجنبية بفتح الفرع أو المكتب ومزاولة النشاط في الدولة والتفويض الصادر في هذا الشأن لممثل الشركة الذي تقدم بالطلب، على أن تكون هذه المستندات موثقة قانوناً ومصدقاً عليها من الجهات الحكومية المختصة.
- ٣- صورة طبق الاصل من عقد تأسيس الشركة الاجنبية أو نظامها الاساسي حسب الاحوال مصدق عليه من الجهات الحكومية المختصة.
- ٤- آخر ميزانيتين معتمدتين للشركة الاجنبية مع تقرير مراقب الحسابات مصدق عليهما من الجهات الحكومية المختصة.
- ٥- عقد الوكالة المحرر بين الشركة الاجنبية والوكيل المحلي وصورة طبق الاصل منه.
- ٦- جواز سفر الوكيل المحلي وصورة منه إذا كان الوكيل المحلي شخصاً طبيعياً، وفي حالة ما اذا كان الوكيل المحلي شركة يرفق عقد تأسيسها ونظامها الاساسي مصدق عليهما من الجهة الرسمية المختصة ورخصتها التجارية وشهادة قيدها في السجل التجاري مع صورة من كل من هذه المستندات وكذلك جوازات سفر الشركاء وصورة عن كل منها أو شهادة رسمية تثبت أن جميع الشركاء في الشركة متمتعون بجنسية الدولة.

المادة (٦)

يعد سجل خاص بمكتب الوزارة المختص بتقيد فيه بأرقام متابعة طلبات الترخيص للشركات الاجنبية وتقوم الجهة المذكورة بفتح ملف خاص لكل طلب وما يتفرع عنه.

المادة (٧)

يتولى مكتب الوزارة المختص دراسة الطلب للتأكد من استيفائه لأحكام القانون، وهذا القرار وأحكام القوانين والقرارات التي تنظم نوع النشاط الذي تطلبه الشركة مزاولته في الدولة والشروط والقواعد الصادرة في شأن الترخيص للشركات الأجنبية بمزاولة النشاط في الدولة ويقوم بأخطار السلطة المختصة في الامارة المطلوب مزاوله النشاط فيها بضمون الطلب لبدء رأيها فيه. ويحفظ طلب الموافقة لدى الوزارة اذا رفض من السلطة المختصة ويخطر ممثل الشركة في الدولة برفض الطلب بكتاب مسجل.

المادة (٨)

تحال طلبات الترخيص بمزاولة الشركات الأجنبية لنشاطها الرئيسي في الدولة بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة الى لجنة الشركات الأجنبية. وتصدر اللجنة قرارها في الطلب وفقاً لأحكام القانون وهذا القرار في ضوء رأي السلطة المختصة في مضمون الطلب وتحدد اللجنة النشاط المرخص للشركة بمزاويلته وشروط مزاوله النشاط وتحال الاوراق الى الادارة المختصة لاصدار الترخيص للشركة الاجنبية.

المادة (٩)

يصدر وكيل الوزارة قراره في طلب الترخيص للشركة الأجنبية بفتح فرع أو مكتب لها في الدولة وفقاً لأحكام هذا القرار والقرارات الصادرة عن لجنة الشركات الأجنبية في ضوء رأي السلطة المختصة في مضمون الطلب وتتولى الادارة المختصة اصدار الترخيص للشركة الأجنبية وفقاً للشروط التي تضمنها قرار وكيل الوزارة على أن يصعد بالترخيص النشاط المرخص للشركة بمزاويلته، ويخطر مكتب الوزارة المختص بنسخة من طلب الترخيص ومرفقاته مع نسخة من الترخيص الصادر للشركة.

المادة (١٠)

لا يجوز لأي شركة أجنبية حصلت على ترخيص من الوزارة على مزاولة نشاطها في الدولة أن تبدأ أعمالها إلا بعد قيدها في السجل التجاري وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية المشار اليهما، وحصولها على الرخصة التجارية من دائرة البلدية المختصة وفقاً لقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في الامارة المعنية وقيدها في سجل الشركات الأجنبية بالوزارة.

المادة (١١)

يجب أن يكون لكل شركة أجنبية مرخص لها بالعمل في الدولة مراجع حسابات مقيد في سجل المحاسبين والمراجعين في الدولة. وعلى الشركات الأجنبية المرخص لها بالعمل في الدولة الاحتفاظ بمستندات ودفتر حساباتها داخل الدولة وعليها الالتزام بالشروط والاهداف الاساسية التي صدر الترخيص بناء عليها، ويتعين عليها أن تقدم الى الوزارة سنوياً نسخة من الميزانية والحسابات الختامية مع تقرير مراجع الحسابات.

المادة (١٢)

على كل شركة أجنبية رخص لها بالعمل في الدولة وفقاً لأحكام القانون وهذا القرار أن تتقدم بطلب لقيدها في سجل الشركات الأجنبية بالوزارة وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

كما يجب على كل شركة أجنبية مرخص لها بالعمل في الدولة قبل العمل بأحكام هذا القرار أن تتقدم بطلب لقيدها في سجل الشركات الأجنبية بالوزارة وذلك خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار.

ويقدم الطلب من نسختين على النموذج المعد لذلك الى الادارة المختصة عن طريق مكتب الوزارة المختص، ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

١- صورة طبق الأصل من موافقة الوزارة على الترخيص للشركة بمزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة

أو بفتح الفرع أو المكتب وذلك للشركات المرخص لها بالعمل في الدولة بعد العمل بأحكام هذا القرار.

٢- صورة طبق الاصل من الرخصة التجارية وشهادة القيد في السجل التجاري الصادرتين للشركة من السلطة المختصة.

٣- المستندات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القرار وذلك بالنسبة للشركات المرخص لها بالعمل في الدولة قبل العمل بأحكام هذا القرار.

وعلى الادارة المختصة ومكتب الوزارة المختص فحص الطلب للتحقق من استيفائه لأحكام القانون وهذا القرار، وعلى الادارة المختصة في حالة وجود مخالفة لأحكام القانون أو هذا القرار اخطار الشركة بكتاب مسجل لتعديل اوضاعها بما يتفق وأحكامها خلال المهلة المحددة بالمادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه. وتتولى الادارة المختصة قيد الطلبات المستوفاة في سجل الشركات الاجنبية بحسب ترتيب ايداعها. ويجرى القيد بتدوين بيانات الطلب في الخانات المخصصة لذلك في السجل، وتعطى الشركة احدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بحصول القيد.

المادة (١٣).

على الشركة الاجنبية المرخص لها بالعمل في الدولة عند حصول أي تغيير أو تعديل على بياناتها المشار اليها في المادتين (٦)، (١٢) من هذا القرار أن تتقدم خلال شهر من حدوث التغيير أو التعديل بطلب الى الادارة المختصة عن طريق مكتب الوزارة المختص للتأشير في سجل الشركات الاجنبية بالبيانات المعدلة، ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة له.

وعلى الادارة المختصة ومكتب الوزارة المختص فحص الطلب، وعلى الادارة المختصة في حالة الرفض اخطار الشركة بموجب خطاب مسجل بالاسباب التي استندت اليها في رفض الطلب. ويجرى قيد طلبات التأشير في السجل بشطب البيانات المقيدة في السجل المطلوب تغييرها أو تعديلها بالمداد الاحمر وتدوين البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له.

المادة (١٤)

على كل شركة أجنبية مرخص لها بالعمل في الدولة أن تتقدم لتجديد قيدها في سجل الشركات الأجنبية بالوزارة سنوياً.

ويقدم الطلب على النموذج المعد لذلك إلى الإدارة المختصة عن طريق مكتب الوزارة المختص قبل شهر من تاريخ انتهاء القيد من كل سنة.

وتقوم الإدارة المختصة بتجديد قيد الشركة والتأشير بذلك في السجل كما تتولى اخطار السلطة المختصة بذلك.

المادة (١٥)

يجب على كل شركة أجنبية مرخص لها بالعمل في الدولة إذا أرادت وقف اعمالها في الدولة أن تقدم طلباً لشطب قيدها من السجل، وينشر الطلب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية وتخطر به السلطات المختصة في الامارات المعنية ويجب أن يتضمن هذا الطلب دعوة أصحاب الشأن إلى تقديم اعتراضاتهم إلى الوزارة في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ آخر اعلان.

وتصدر الوزارة قراراً بالموافقة على الشطب إذا لم يعترض أصحاب الشأن أو السلطات المختصة في الامارات المعنية خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة، وينشر القرار في الجريدة الرسمية أما إذا قدم اعتراض خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة فلا يفصل في طلب الشطب الا بعد حصول اتفاق بين الاطراف المعنية أو صدور حكم قضائي نهائي في شأن هذا الاعتراض.

وتطبق الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين إذا أرادت أي شركة أجنبية وقف اعمال فرع أو أكثر من فروعها العاملة في الدولة.

المادة (١٦)

يجب أن تكون جميع المستندات التي تقدم إلى الوزارة تنفيذاً للقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة

١٩٨٤ المشار اليه وهذا القرار محررة باللغة العربية فان كانت محررة بلغة أجنبية يجب أن ترفق بها ترجمة عربية مصدقاً عليها من الجهات المختصة.

المادة (١٧)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٥٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار.

المادة (١٨)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

المادة (١٩)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ: ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق: ١٩٨٩/٩/١٦ م

**قرار وزاري رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٩م
في شأن الاجراءات الخاصة بقيد الشركات المساهمة
وشركات التوصية بالاسهم في السجل التجاري**

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ في شأن السجل التجاري،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ في شأن الاجراءات الخاصة بقيد شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم في السجل التجاري،

قرر :

المادة (١)

في تطبيق احكام هذا القرار يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة الكائن بها مركز الشركة الرئيسي.

السلطة المختصة : السلطة المحلية المختصة بالقيد في السجل التجاري في الامارة الكائن بها مركز الشركة الرئيسي.

المادة (٢)

يجب على شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم التي تأسس في الدولة بعد العمل بأحكام القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨ بتعديل أحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار إليه أن تتقدم إلى السلطة المختصة بطلب لقيدها في السجل التجاري طبقاً للاوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية المشار إليهما وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الوزير بإعلان تأسيس الشركة، على أن يرفق بالطلب صورتان من عقد الشركة الموثق طبقاً للقانون ونظامها الأساسي وكشف من نسختين بأسماء أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين بحسب الأحوال وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته، وأقرار كتابي من نسختين من كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين بقبوله التعيين على أن يتضمن الإقرار أسماء الشركات التي يشغل فيها منصب رئيس أو نائب رئيس أو عضو مجلس إدارة أو عضو منتدب للإدارة.

المادة (٣)

تقوم السلطة المختصة بعد مراجعة طلب القيد المشار إليه في المادة السابقة من هذا القرار بقيد الشركة في السجل التجاري، وموافاة مكتب الوزارة المختص عن طريق ممثل الشركة بنسخة من شهادة القيد في السجل التجاري ونسخة من طلب القيد ومرفقاته مؤشراً عليه بحصول القيد ورقمه وتاريخه وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ القيد.

المادة (٤)

تقوم الإدارة المختصة بنشر عقد الشركة الموثق طبقاً للقانون ونظامها الأساسي في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة كما تقوم بإخطار السلطة المختصة بذلك. ويجب أن يشفع الاسم التجاري لشركة المساهمة العامة بعبارة «شركة مساهمة عامة» والاسم التجاري لشركة المساهمة الخاصة بعبارة «شركة مساهمة خاصة» والاسم التجاري لشركة التوصية بالأسهم بعبارة «شركة توصية بالأسهم».

المادة (٥)

- تقيد الادارة المختصة طلبات القيد الواردة لها من السلطة المختصة في سجلين منفصلين يخصص أحدهما لشركات المساهمة ويخصص الآخر لشركات التوصية بالأسهم ويخصص بكل سجل صفحة خاصة لكل شركة تشتمل على البيانات الآتية :
- ١- رقم وتاريخ ومكان توثيق عقد الشركة.
 - ٢- رقم وتاريخ ومكان القيد في السجل التجاري بعد حصوله.
 - ٣- الاسم التجاري للشركة.
 - ٤- عنوان مركز الشركة الرئيسي وفروعها.
 - ٥- مدة الشركة وتاريخ ابتدائها.
 - ٦- غرض الشركة.
 - ٧- مقدار رأس مال الشركة والمدفوع منه مع بيان الحصص العينية وقيمتها ان وجدت.
 - ٨- رقم وتاريخ قرار السلطة المختصة بالترخيص بتأسيس الشركة وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
 - ٩- رقم وتاريخ قرار الوزير باعلان تأسيس الشركة وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويضاف الى هذه البيانات في حالة شركات التوصية بالاسهم البيانات الآتية.
 - ١٠- أسماء وألقاب الشركاء المتضامنين وعناوينهم.
 - ١١- أسماء وألقاب مديري الشركة من الشركاء أو من غيرهم وعناوينهم ومدى سلطتهم.
 - ١٢- أسماء وأعضاء مجلس الرقابة وعناوينهم.

المادة (٦)

لا يجوز للشركة مزاوله نشاطها الا بعد قيدها في السجل التجاري لدى السلطة المختصة، وحصولها على الرخصة التجارية من دائرة البلدية المختصة وفقا لقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في الامارة المعنية وعلى دائرة البلدية المختصة مراعاة عدم تسليم الرخصة التجارية للشركة الا بعد قيام الشركة بتقديم صورة الايصال الدال على قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر عقد الشركة ونظامها الاساسي في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة.

كما لا يجوز لأي من فروع الشركة التي تنشأ في الامارات الأخرى مزاولة نشاطه الا بعد حصوله على رخصة تجارية من دائرة البلدية في الامارة المعنية وفقاً لقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في تلك الامارة.

المادة (٧)

على شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم عند حصول أي تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين (٥) ، (٧) من قانون السجل التجاري المشار اليه أو المادة (٢) من هذا القرار التقدم الى السلطة المختصة للتأشير في السجل التجاري بالبيانات المعدلة وذلك طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية على أن يرفق بالطلب المستندات التالية موقعاً عليها ممن يمثل الشركة قانوناً :

١- صورتان طبق الأصل من محضر الجمعية العمومية التي قررت التعديل.

٢- نسختان من الاعلان المعد للنشر.

المادة (٨)

إذا تعلق طلب التأشير المشار اليه في المادة السابقة بزيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه أو تحويلها من شركة مساهمة خاصة الى شركة مساهمة عامة فيجب أن يرفق بالطلب علوة على المستندات المذكورة في المادة السابقة المستندات الآتية :

أولاً : في حالة زيادة رأس المال :

١- نسختان من قرار الوزير الخاص باعلان تعديل النظام الأساسي للشركة.

٢- نسختان طبق الأصل من النظام الأساسي المعدل للشركة وفقاً لقرار الجمعية العمومية غير العادية بزيادة رأس المال.

ثانيا : في حالة تخفيض رأس المال :

- ١- نسختان من قرار الوزير بالموافقة على تخفيض رأس المال.
- ٢- نسختان من قرار الوزير الخاص بإعلان تعديل النظام الأساسي للشركة.
- ٣- نسختان طبق الأصل من النظام الأساسي المعدل وفقاً لقرار الجمعية العمومية غير العادية بتخفيض رأس المال.

ثالثاً : في حالة تحويل شركة المساهمة الخاصة الى شركة مساهمة عامة :

- ١- نسختان من قرار الوزير بإعلان تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة.
- ٢- نسختان طبق الأصل من النظام الأساسي المعدل للشركة وفقاً لقرار الجمعية العمومية غير العادية بالتحويل.

المادة (٩)

على شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم عند إصدار سندات قرض التقدم الى السلطة المختصة خلال شهر من تاريخ إغلاق الاكتتاب في سندات القرض بطلب للتأشير في السجل التجاري ببيانات القرض وذلك طبقاً للعرض والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية على أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١- صورتان طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قررت إصدار سندات القرض.
- ٢- صورتان طبق الأصل من محضر اجتماع مجلس الإدارة الذي قرر تعيين مقدار القرض وشروطه.
- ٣- شهادة من نسختين من رئيس مجلس إدارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال مصدقا عليها من مراجع حسابات الشركة بعدد السندات المكتتب بها وقيمتها.
- ٤- بيان من نسختين معتمدين من رئيس مجلس إدارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال بمقدار السندات السابق إصدارها ومقدار ما لم يتم وفاؤه منها وقت إصدار السندات الجديدة.

المادة (١٠)

على السلطة المختصة بعد مراجعة طلبات التأشير المشار إليها في المادتين (٧) ، (٩) من هذا القرار التأشير في السجل التجاري بالبيانات الجديدة، وموافاة مكتب الوزارة المختص عن طريق ممثل الشركة بنسخة من طلب التأشير ومرفقاته مؤشراً عليه بحصول التأشير بالتعديل وتاريخه وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التأشير بالبيانات الجديدة.

وتقوم الادارة المختصة بنشر التعديلات التي تضمنها الطلب في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة وبإخطار السلطة المختصة بذلك وعلى السلطة المختصة مراعاة عدم تسليم نسخة من طلب التأشير الخاصة بالشركة إليها الا بعد قيامها بتقديم صورة الايصال الدال على قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر التعديلات التي ادخلت على عقد الشركة أو نظامها الاساسي في النشرة التي تصدرها الوزارة.

المادة (١١)

على الشركة التقدم الى السلطة المختصة بطلب لتجديد قيدها في السجل التجاري طبقاً للاوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية المشار اليهما، وعلى السلطة المختصة بعد مراجعة الطلب والتحقق من توفر شروط التجديد التأشير في السجل التجاري بتجديد القيد وموافاة مكتب الوزارة المختص في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ تجديد القيد بنسخة من طلب التجديد ومرفقاته مؤشراً عليها بحصول التجديد وتاريخه مع نسخة من شهادة تجديد القيد.

المادة (١٢)

تعد كل من الادارة المختصة والسلطة المختصة ملفاً خاصاً بكل شركة تودع فيه أوراق تأسيسها وأي تعديل يطرأ عليها، كما تعد قهرساً خاصاً بالأسماء التجارية لشركات المساهمة وآخر لشركات التوصية بالاسهم.

المادة (١٣)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار.

المادة (١٤)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق : ١٩٨٩/٩/١٦ م.

قرار وزاري رقم (٧١) لسنة ١٩٨٩م في شأن الاجراءات الخاصة بقيد الشركات ذات المسئولية المحدودة في السجل التجاري

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ في شأن السجل التجاري،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم
(٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ في شأن الاجراءات الخاصة بقيد
الشركات ذات المسئولية المحدودة في السجل التجاري.

قرر :

المادة (١)

في تطبيق احكام هذا القرار يقصد بالالفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها.

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة الكائن بها مركز الشركة
الرئيسي.

السلطة المختصة : السلطة المختصة المحلية بالقيد في السجل التجاري في الامارة الكائن بها
مركز الشركة الرئيسي.

المادة (٢)

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة في الدولة بعد العمل بالقانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه التقدم الى السلطة المختصة بعد اتمام اجراءات توثيق عقد الشركة بطلب لقيّد الشركة في السجل التجاري طبقاً للاوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية المشار اليهما، على أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١- صورتان من عقد الشركة الموثق قانوناً.
- ٢- شهادة من نسختين من مديري الشركة مصدق عليها من مراجع حسابات الشركة بأن جميع الحصص النقدية والحصص العينية - ان وجدت - قد وزعت بين الشركاء في عقد الشركة وأن قيمة الحصص النقدية قد دفعت بالكامل عند التأسيس وأودعت أحد المصارف العاملة بالدولة، وأن الحصص العينية - ان وجدت - قد تم الوفاء بقيمتها كاملة عند التأسيس.
- ٣- شهادة من نسختين من المصرف بجملة المبالغ التي أودعها كل شريك، مع تعهد المصرف بعدم اداء هذه المبالغ الا لمدير الشركة بعد تقديم ما يثبت قيدها في السجل التجاري.

المادة (٣)

على السلطة المختصة التحقق من أن عقد الشركة ذات المسؤولية المحدودة يتضمن البيانات الآتية :

- ١- اسم الشركة وقرضها ومركزها الرئيسي.
- ٢- اسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم وعناوينهم.
- ٣- مقدار رأس مال الشركة وحصّة كل شريك وبياناً بالحصص العينية - ان وجدت - بقيمتها واسماء مقدميها.
- ٤- اسماء مديري الشركة وجنسياتهم اذا كانوا معينين في عقد الشركة واسماء اعضاء مجلس الرقابة في الحالات التي يوجب القانون فيها وجود هذا المجلس.
- ٥- تاريخ بدء ونهاية الشركة.
- ٦- كيفية توزيع الارباح والخسائر.

٧- الشكل الذي تجب مراعاته في تبليغات الشركة الموجهة الى الشركاء.

وعلى السلطة المختصة التحقق أيضاً مما يأتي :

١- أن عدد الشركاء في الشركة لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسين شريكاً.

٢- أن غرض الشركة لا يتضمن القيام بأعمال التأمين أو المصارف أو استثمار الأموال لحساب الغير.

٣- أن رأس مال الشركة لا يقل عن مائة وخمسين ألف درهم وأنه يتكون من حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن ألف درهم.

٤- أن نصيب الشركاء من مواطني الدولة لا يقل عن ٥١٪ من رأس مال الشركة.

المادة (٤)

على السلطة المختصة بعد مراجعة طلب القيد المشار اليه في المادة (٢) من هذا القرار قيد الشركة في السجل التجاري، وموافاة مكتب الوزارة المختص عن طريق ممثل الشركة بصورة من عقد الشركة الموثق قانوناً ومرفقاته مع نسخة من طلب القيد موشراً عليهما بحصول القيد ورقعه وتاريخه ونسخة من شهادة القيد في السجل التجاري وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة ايام من تاريخ قيد الشركة.

المادة (٥)

تقوم الادارة المختصة بنشر عقد الشركة في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة واططار السلطة المختصة بذلك ويجب أن تتضمن النشرة البيانات الآتية :

١- رقم وتاريخ ومكان توثيق عقد الشركة.

٢- الاسم التجاري للشركة مشفوعاً بعبارة «شركة ذات مسئولية محدودة».

٣- غرض الشركة.

٤- مركز الشركة الرئيسي.

٥- تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها.

٦- مقدار رأس المال وبيان بالحصص النقدية أو العينية التي قدمها كل شريك.

٧- وصف دقيق موجز للحصص العينية التي قدمها الشركاء وقيمعتها، وللأموال التي تملكها الشركة من

بعض الشركاء أو من الغير مع بيان أسمائهم والثمن الذي دفع في مقابلها .

٨- أسماء مديري الشركة وعناوينهم ومعدى سلطتهم.

٩- أسماء أعضاء مجلس الرقابة في الحالات التي يجب فيها القانون وجود هذا المجلس.

١٠- الشكل الذي يجب مراعاته في تليفات الشركة الموجهة الى الشركاء.

١١- نصوص العقد الخاصة بتكوين المال الاحتياطي من أي نوع كان.

المادة (٦)

لا يجوز للشركة مزاولة نشاطها الا بعد قيدها في السجل التجاري لدى السلطة المختصة وحصولها على الرخصة التجارية من دائرة البلدية المختصة وفقاً للقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في الامارة المعنية وعلى دائرة البلدية المختصة مراعاة عدم تسليم الرخصة التجارية للشركة الا بعد قيام الشركة بتقديم صورة الايصال الدال على قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر عقد الشركة في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة.

كما لا يجوز لأي من فروع الشركة التي تنشأ في الامارات الأخرى مزاولة نشاطه الا بعد حصوله على رخصة تجارية من دائرة البلدية في الامارة المعنية وفقاً لقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في تلك الامارة.

المادة (٧)

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة عند حصول أي تعديل في الشركة - سواء تعلق التعديل بالبيانات المنصوص عليها في المادتين (٥) ، أو (٧) من القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أو بالبيانات المذكورة في المادة السابقة من هذا القرار أو بالتنازل عن حصص رأس المال أو بحل الشركة التقدم الى السلطة المختصة بطلب للتأشير في السجل التجاري بالبيانات المعدلة وذلك طبقاً للأنضاع والشروط المنصوص عليها في القانون المذكور ولائحته التنفيذية على أن يرفق بالطلب المستندات التالية موقعاً عليها ممن يمثل الشركة قانوناً:

١- صورتان طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قررت التعديل أو صورتان من

المحرر الرسمي المتعلق بالتعديل بحسب الأحوال.

٢- نسختان من الاعلان المعد للنشر.

وإذا تعلق التعديل بزيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه فيجب أن يرفق بالطلب علوة على ذلك المستندات الآتية :

أولاً : في حالة زيادة رأس المال :

١- شهادة من نسختين من مديري الشركة بأن الزيادة في رأس المال لم تؤد الى زيادة عدد الشركاء على خمسين شريكا، وانها لم تؤد الى انخفاض نصيب المواطنين عن ٥١٪ من رأس مال الشركة.

٢- اذا كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن اصدار حصص جديدة فتقدم شهادة من نسختين من مديري الشركة مصدقا عليها من مراجع حسابات الشركة بان حصص الزيادة في رأس المال قد تم الاكتتاب فيها، وأن قيمة الحصص النقدية قد دفعت بالكامل وأن الحصص العينية ان وجدت - قد تم الوفاء بقيمتها بالكامل.

٣- اذا كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن تحويل المال الاحتياطي الحر الى حصص فتقدم الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية السابقة على قرار الزيادة معتمدة من مديري الشركة ومصدق عليها من مراجع حساباتها مع شهادة منه من نسختين بأن قيمة الزيادة في رأس المال قد أخذت من حساب الاحتياطي الحر.

ثانياً : في حالة تخفيض رأس المال :-

١- نسختان من قرار موافقة السلطة المحلية المختصة على تخفيض رأس مال الشركة.

٢- شهادة من نسختين من مراجع حسابات الشركة عن كيفية التخفيض وأنه قد تم، وأن التخفيض لم يؤد الى انخفاض نصيب المواطنين عن ٥١٪ من رأس مال الشركة أو انخفاض رأس مال الشركة عن الحد المقرر بموجب القانون.

المادة (٨)

تتولى السلطة المختصة بعد مراجعة الطلب المذكور في المادة السابقة التأشير في السجل بالبيانات المعدلة وموافاة مكتب الوزارة المختص عن طريق ممثل الشركة بنسخة من طلب التأشير ومرفقاته مؤشر عليها بحصول التأشير بالتعديل وتاريخه وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التأشير بالتعديل.

وتقوم الادارة المختصة بنشر التعديلات التي تضمنها الطلب في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة وأخطار السلطة المختصة بذلك، وعلى السلطة المختصة مراعاة عدم تسليم نسخة طلب التأشير الخاصة بالشركة الا بعد قيامها بتقنين صورة الايصال الدال على قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر التعديلات على عقد الشركة في النشرة التي تصدرها الوزارة.

المادة (٩)

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة التقدم الى السلطة المختصة بطلب لتجديد قيد الشركة في السجل التجاري طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية.

وعلى السلطة المختصة بعد مراجعة الطلب والتثبت من شروط التجديد التأشير في السجل التجاري بتجديد القيد وموافاة مكتب الوزارة المختص في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ تجديد القيد بنسخة من طلب التجديد ومرفقاته مؤشر عليها بحصول التجديد وتاريخه مع نسخة من شهادة تجديد القيد.

المادة (١٠)

تعد كل من الادارة المختصة والسلطة المختصة ملفاً خاصاً بكل شركة تودع فيه أوراق تأسيسها وكل تعديل يطرأ عليها، كما تعد فهرساً خاصاً بالأسماء التجارية للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

المادة (١١)

على كل مدير شركة ذات مسئولية محدودة قائمة في الدولة وقت العمل بالقانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه التقدم بطلب القيد أو تجديد قيد الشركة في السجل التجاري بحسب الأحوال.

ويقدم الطلب من نسختين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار الى السلطة المختصة وذلك طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية وهذا القرار.

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من عقد الشركة الموثق قانوناً.
- ٢- صورة طبق الاصل من شهادة قيد الشركة في السجل التجاري.
- ٣- كشف معتمد ممن يمثل الشركة قانوناً بأسماء الشركاء ومهنتهم وجنسياتهم وعناوينهم وعدد وقبعة الحصص التي يملكها كل شريك.
- ٤- كشف معتمد ممن يمثل الشركة قانوناً بأسماء مديري الشركة وعناوينهم وجنسياتهم وحدود سلطاتهم، وكشف آخر بأسماء أعضاء مجلس الرقابة وصفاتهم وجنسياتهم.
- ٥- كشف بأسماء مراجعي الحسابات وعناوينهم.

المادة (١٢)

تقوم السلطة المختصة بفحص الطلبات المشار اليها في المادة السابقة وبإحالة النسخة الثانية منها والمستندات المرفقة بها الى مكتب الوزارة المختص.

وعلى السلطة المختصة في حالة وجود مخالفة لأحكام قانون الشركات التجارية المشار اليها ولوائحها التنفيذية أن تخطر الشركة بالمخالفة بكتاب مسجل لتعدل أوضاعها بما يتفق وأحكام قانون الشركات التجارية المشار اليه ولوائحها التنفيذية خلال المهلة المحددة بالمادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وتخطر مكتب الوزارة المختص بنسخة من الكتاب الموجه للشركة في هذا الشأن.

المادة (١٣)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار.

المادة (١٤)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

المادة (١٥)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ: ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق: ١٩٨٩/٩/١٦ م

قرار وزاري رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٩م في شأن الاجراءات الخاصة بقيد شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة في السجل التجاري

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ في شأن السجل التجاري،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى القرار الوزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٥)

لسنة ١٩٧٥ المشار اليه،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٥ في شأن الاجراءات الخاصة بقيد
شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة في السجل التجاري.

قرر :

المادة (١)

في تطبيق احكام هذا القرار يقصد بالالفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :-

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة الكائن بها مركز الشركة
الرئيسي.

السلطة المختصة : السلطة المختصة المحلية بالقيد في السجل التجاري في الامارة الكائن بها
مركز الشركة الرئيسي.

المادة (٢)

على مدير شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة التي تؤسس في الدولة بعد العمل بالقانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه التقدم الى السلطة المختصة بعد اتمام اجراءات توثيق عقد الشركة بطلب لقيدها في السجل التجاري وذلك طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية المشار اليهما، على أن يرفق بالطلب صورتان طبق الأصل من عقد الشركة الموثق طبقاً للقانون والاوراق التي تثبت أهلية المتعاقدين اذا اقتضى الامر ذلك وصفاتهم وجنسياتهم.

وعلى السلطة المختصة مراجعة طلب القيد والمستندات المرفقة به للتحقق مما يأتي :

- ١- أن عقد الشركة تم توثيقه طبقاً للقانون.
- ٢- أهلية الشركاء للتعاقد.
- ٣- أن الشركاء المتضامنين من مواطني الدولة.
- ٤- أن نصيب الشركاء المواطنين في رأس مال شركة التوصية البسيطة لا يقل عن ٥١٪ من رأس مالها.

المادة (٣)

على السلطة المختصة التحقق من أن عقد شركة التضامن يشتمل على البيانات الآتية :

- ١- اسم كل شريك متضامن ولقبه وشهرته أن وجدت وجنسيته وتاريخ ميلاده وموطنه.
- ٢- اسم الشركة وغرضها.
- ٣- عنوان مركز الشركة وفروعها.
- ٤- مقدار رأس مال الشركة.
- ٥- حصة كل شريك في رأس المال مع بيان ما اذا كانت نقوداً أو حقوقاً أو اعياناً والقيمة المقدرة لها وكيفية تقديمها وميعاد استحقاقها.
- ٦- تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها ان وجد.
- ٧- كيفية ادارة الشركة.

-
- ٨- أسماء والقاب مديري الشركة أو المفوضين بالتوقيع عنها ومدى سلطاتهم.
- ٩- بدء السنة المالية للشركة وانتهائها.
- ١٠- كيفية توزيع الارباح والخسائر.
- وعلى السلطة المختصة التحقق أيضاً من أن عقد شركة التوصية البسيطة يشتمل بالاضافة الى البيانات السابقة على مايلي:
- ١- اسم كل شريك موصى ولقبه وجنسيته وتاريخ ميلاده وموطنه.
- ٢- مقدار حصة كل شريك موصى في رأس المال وما دفعه منها.

المادة (٤)

على السلطة المختصة التحقق من أن اسم شركة التضامن أو التوصية البسيطة يتكون من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين وأنه يدل على وجود شركة، ويجوز بالاضافة الى ما تقدم أن يكون لها اسم تجاري خاص.

ويجب على السلطة المختصة في جميع الاحوال التحقق من أن اسم الشركة لا يتضمن اسم شخص أجنبي عنها، وأن اسمها في حالة شركات التوصية البسيطة لا يتضمن اسم شريك موصى.

المادة (٥)

على السلطة المختصة بعد مراجعة طلب القيد المشار اليه في المادة (٢) من هذا القرار قيد الشركة في السجل التجاري، وموافاة مكتب الوزارة المختص عن طريق ممثل الشركة بصورة من عقد الشركة ونسخة من طلب القيد مؤشراً عليهما بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ القيد.

وتقوم الادارة المختصة بنشر عقد الشركة في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة وباخطار السلطة المختصة بذلك.

المادة (٦)

لا يجوز للشركة مزاولة نشاطها الا بعد قيدها في السجل التجاري لدى السلطة المختصة، وحصولها على الرخصة التجارية من دائرة البلدية المختصة وفقاً لقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في الامارة المعنية، وعلى دائرة البلدية المختصة مراعاة عدم تسليم الرخصة التجارية للشركة الا بعد قيام الشركة بتقديم صورة الايصال الدال على قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر عقد الشركة في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة.

كما لا يجوز لأي من فروع الشركة التي تنشأ في الامارات الأخرى مزاولة نشاطه الا بعد حصوله على رخصة تجارية من دائرة البلدية في الامارة المعنية وفقاً لقوانين ونظم الرخص التجارية المعمول بها في تلك الامارة.

المادة (٧)

على مدير شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة عند حصول أي تعديل في عقد الشركة أو البيانات المنصوص عليها في المادتين (٥) ، (٧) من قانون السجل التجاري المشار اليه التقدم الى السلطة المختصة بطلب التأشير في السجل التجاري بالبيانات المعدلة وذلك طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية على أن يرفق بالطلب المستندات الاتية :

- ١- صورتان طبق الاصل من المحرر الرسمي المتعلق بالتعديل.
- ٢- نسختان من الاعلان المعد للنشر.

المادة (٨)

تقوم السلطة المختصة بعد مراجعة طلب التأشير المشار اليه في المادة السابقة التأشير في السجل بالبيانات المعدلة وبموافاة الادارة المختصة عن طريق مكتب الوزارة المختص بصورة من المحرر الرسمي المتعلق بالتعديل ومرفقاته مع نسخة من طلب التأشير مؤشراً عليها بحصول التأشير وتاريخه وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة ايام من تاريخ التأشير بالتعديل.

وتقوم الادارة المختصة بنشر التعديلات التي تضمنها الطلب في النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة وبإخطار السلطة المختصة بذلك، وعلى السلطة المختصة مراعاة عدم تسليم نسخة طلب التأشير الخاصة بالشركة الا بعد قيامها بتقديم صورة الايصال الدال على قيامها باتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر التعديلات على عقد الشركة في النشرة التي تصدرها الوزارة.

المادة (٩)

على مدير شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة التقدم الى السلطة المختصة بطلب لتجديد قيد الشركة في السجل التجاري طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية.

وعلى السلطة المختصة بعد مراجعة الطلب والتثبت من شروط التجديد التأشير في السجل التجاري بتجديد القيد وموافاة الادارة المختصة بنسخة من طلب التجديد ومرفقاته مؤشراً عليها بحصول التجديد وتاريخه ونسخة من شهادة تجديد القيد وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التجديد.

المادة (١٠)

تعد السلطة المختصة ملفاً خاصاً بكل شركة تودع فيه أوراق تأسيسها وكل تعديل يطرأ عليها، كما تعد فهرساً خاصاً بالاسماء التجارية لشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.

المادة (١١)

على مديري شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة القائمة في الدولة وقت العمل بالقانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه أن يتقدموا الى السلطة المختصة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه بطلب لقيد أو لتجديد قيد الشركة في السجل التجاري بحسب الاحوال وذلك طبقاً للأوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون السجل التجاري ولائحته التنفيذية ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

١- صورة طبق الاصل من عقد الشركة الموثق طبقا للقانون.

٢- الاوراق التي تثبت أهلية الشركاء اذا اقتضى الأمر ذلك وجنسياتهم وصفاتهم.

وعلى السلطة المختصة فحص طلب القيد والمستندات المرفقة به وعليها في حالة وجود مخالفة لأحكام قانون الشركات التجارية المشار اليه وهذا القرار أن تخطر الشركة بالمخالفة بكتاب مسجل لتعديل أوضاعها بما يتفق وأحكام قانون الشركات التجارية المشار اليه ولوائحه التنفيذية خلال المهلة المحددة بالمادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه.

المادة (١٢)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار.

المادة (١٣)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

المادة (١٤)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي .

بتاريخ : ١٤١٠/٢/١٦ هـ

الموافق : ١٩٨٩/٩/١٦ م.

قرار وزاري رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٩م في شأن تنظيم اجراءات تأسيس شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٥ في شأن اجراءات تأسيس شركات
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم،
قرر :

المادة (١)

في تطبيق احكام هذا القرار يقصد بالالفاظ والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :-
الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.
الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.
الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.
الادارة المختصة : ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة.
مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة الكائن بها مركز الشركة
الرئيسي،
السلطة المختصة : السلطة المحلية المختصة في الامارة الكائن بها المركز الرئيسي للشركة.
اللجنة : اللجنة المشكلة وفق احكام المادة (٧٤) من القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة
١٩٨٤ المشار اليه والمادة (٥) من هذا القرار.
القانون : القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين
المعدلة له.

المادة (٢)

تقدم طلبات تأسيس شركات المساهمة أو شركات التوصية بالاسهم في الدولة على النموذج المعد لذلك إلى السلطة المختصة.

ويجب أن يكون الطلب مشتملاً على العنوان الذي ترسل إليه المكاتبات المتعلقة بتأسيس الشركة بالإضافة إلى بيان بأسماء أعضاء اللجنة التي اختارها المؤسسون لمتابعة إجراءات تأسيس الشركة ومنهم وجنسياتهم في حالة شركات المساهمة العامة وشركات التوصية بالاسهم التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام، أو بيان باسم الوكيل عن الشركة الذي يباشر إجراءات تأسيسها ومهنته في حالة شركات المساهمة الخاصة وشركات التوصية بالاسهم التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

المادة (٣)

يجب أن يرفق بطلب تأسيس الشركة المستندات الآتية :

- ١- عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي موقعاً عليه من المؤسسين.
- ٢- الأوراق التي تثبت أهلية المؤسسين وصفاتهم وجنسياتهم إذا اقتضى الأمر ذلك.
- ٣- إذا كان بين المؤسسين شخص عام أو شخص اعتباري خاص فيقدم ما يثبت موافقة هيئاته المختصة على الاشتراك في التأسيس بالإضافة إلى صورة معتمدة من وثيقة أنشائه أو تأسيسه إذا اقتضى الأمر ذلك.
- ٤- الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي أسست الشركة من أجله والجدول الزمني المقترح لتنفيذه.

المادة (٤)

تقيد طلبات تأسيس شركات المساهمة أو شركات التوصية بالاسهم في سجلين منفصلين يخصص أحدهما لشركات المساهمة ويخصص الآخر لشركات التوصية بالاسهم.

ويؤشر على الطلب بعد قيده بالرقم المتتابع للقيد وتاريخ تقديمه، وتعد السلطة ملفاً خاصاً بكل شركة تودع فيه أوراق تأسيسها وأي تعديل يطرأ عليها.

المادة (٥)

تشكل لجنة من ممثلين عن السلطة المختصة وممثلين عن الوزارة يرشحهم الوزير لدراسة طلب تأسيس الشركة والجدوى الاقتصادية للمشروع الذي ستيقمه الشركة، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من السلطة المختصة.

وعلى اللجنة أن تقدم الى السلطة المختصة تقريراً بنتائج أعمالها خلال اسبوعين من تاريخ تقديم الطلب أو استيفاء المستندات المنصوص عليها في القانون.

المادة (٦)

تقوم اللجنة بفحص الطلب، كما تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الشركة ولها أن تكلف مقدم الطلب بموجب كتاب مسجل باستكمال ما ترى ضرورته من مستندات أو بيانات أو اجراء أية تعديلات على عقد الشركة أو نظامها الأساسي ليتفقاً وأحكام القانون.

المادة (٧)

يعرض طلب تأسيس الشركة على السلطة المختصة مشفوفاً بتقرير اللجنة وتوصياتها، وتصدر السلطة المختصة قرارها في الطلب على ضوء النتائج التي اشتمل عليها تقرير اللجنة وذلك خلال مدة اقصاها ستون يوماً من تاريخ تقديم الطلب أو استيفاء المستندات التي طلبتها اللجنة بحسب الأحوال، ويعتبر عدم اصدار القرار خلال هذه المدة قراراً بالرفض.

وفي حالة الموافقة على طلب تأسيس الشركة تصدر السلطة المختصة قراراً بالترخيص بتأسيس الشركة، وتقوم السلطة المختصة بأخطار الوزارة ومقدم الطلب بالقرار عقب صدوره، وتتولى الوزارة نشر القرار في الجريدة الرسمية على نفقة المؤسسين.

وفي حالة رفض الطلب تتولى السلطة المختصة اخطار مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل، ويجوز للمؤسسين الطعن في قرار الرفض أمام المحكمة المدنية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلم الاخطار أو فوات مدة الستين يوماً المقررة للبث في الطلب حسب الأحوال.

المادة (٨)

على المؤسسين خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من صدور قرار الترخيص بتأسيس الشركة أن يقدموا الى السلطة المختصة والوزارة المستندات الآتية :

١- شهادة من المصرف أو المصارف التي حدها المؤسسون لتلقي الاكتتابات في اسهم الشركة بجملة الاسهم النقدية التي اكتتب بها المؤسسون وعدد الاسهم التي اكتتب بها كل منهم، وأنهم أدوا الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية التي اكتتب بها كل منهم، ووضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة وأن يبقى مجمداً الى أن يصدر قرار الوزير باعلان تأسيس الشركة وقيدتها في السجل التجاري.

٢- في حالة وجود حصص عينية، يقدم نسخة من قرار الوزير بتشكيل اللجنة المكلفة بتقويم هذه الحصص وتقريرها بهذا التقويم الذي يجب أن يشتمل على أن الحصص قومت تقويماً صحيحاً وتم الوفاء بقيمتها كاملة، ويجب أن يرفق أيضاً موافقة المؤسسين على تقويم اللجنة للحصص العينية.

المادة (٩)

على المؤسسين توثيق عقد تأسيس الشركة لدى الجهة الرسمية المختصة بعد الحصول على موافقة الوزارة على ذلك، ويجب أن يتضمن التوثيق اثبات صحة توقيعات المؤسسين وصحة البيانات المتعلقة بأهليتهم للتعاقد وصفاتهم وجنسياتهم، وعلى المؤسسين تقديم نسخة موثقة من العقد الى كل من الوزارة والسلطة المختصة في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام من اتمام إجراءات التوثيق.

المادة (١٠)

على المؤسسين - في حالة شركات المساهمة العامة وشركات التوصية بالأسهم التي تلوح أسهمها للاكتتاب العام - دعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم الشركة بنشرة تعلن في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية قبل بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل.

وعلى المؤسسين تقديم نسخة من نشرة الاكتتاب الى الوزارة قبل نشرها بخمسة أيام على الأقل لمراجعتها وإجازتها.

والوزارة أن تكلف المؤسسين بإجراء أية تعديلات على النشرة لتتفق وأحكام القانون وقرار الوزير رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٩ في شأن البيانات التي تشتمل عليها النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم وسندات شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم.

المادة (١١)

تقدم طلبات مد فترة الاكتتاب في أسهم الشركة الى السلطة المختصة قبل انتهاء فترة الاكتتاب الأصلية بخمسة أيام على الأقل، ويجب أن يرفق بالطلب بيان بعدد الأسهم التي طرحت للاكتتاب العام وعدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها. وتصدر السلطة المختصة قرارها في الطلب خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه، وعليها إخطار الوزارة بهذا القرار فور صدوره.

المادة (١٢)

يقدم طلب انقاص رأس مال الشركة أو اكتتاب المؤسسين فيما لم يكتب فيه من الأسهم تنفيذاً لأحكام المادة (٨٣) من القانون الى الوزارة خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من إغلاق باب الاكتتاب، ويجب أن يرفق بالطلب بيان بعدد الأسهم التي طرحت للاكتتاب العام وعدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها.

ويصدر الوزير قراره في الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه وفقاً لأحكام المادة (٨٣) من القانون بعد استطلاع رأي السلطة المختصة.

وعلى المؤسسين في حالة عدم موافقة الوزير على انقاص رأس مال الشركة أو اكتتاب المؤسسين فيما لم يكتب فيه من الأسهم، الرجوع عن تأسيس الشركة.

المادة (١٣)

على المؤسسين خلال سبعة أيام من اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية التقدم الى الوزارة بطلب لإعلان تأسيس الشركة، ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية:

- ١- اقرار من رئيس مجلس الادارة او المديرين بحصول الاكتتاب في رأس المال كاملاً وما دفعه المكتتبون من قيمة الأسهم مع بيان باسمائهم وجنسياتهم وعدد الأسهم التي اكتتب بها كل منهم وتلك التي خصصت له.
- ٢- صورة طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية وقراراتها المتعلقة بالمصادقة على تقرير المؤسسين وتقويم الحصص العينية، وتعيين مجلس الادارة الاول ومراجعي الحسابات.
- ٣- نسخة من النظام الاساسي للشركة كما اقرته الجمعية التأسيسية على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الادارة.
- ٤- كشف بأسماء أعضاء مجلس الادارة وتاريخ ومحل ميلاد وجنسية كل منهم.
- ٥- اقرار من كل عضو من أعضاء مجلس الادارة بقبوله التعيين ووجب أن يتضمن القرار سنه وجنسيته واسماء الشركات التي يشغل فيها منصب رئيس أو نائب رئيس أو عضو مجلس ادارة أو عضواً منتدباً للادارة.

المادة (١٤)

يصدر الوزير قرار بإعلان تأسيس الشركة في حالة استيفاء الطلب لأحكام القانون ولوائحه التنفيذية وتقوم الادارة المختصة باخطار السلطة المختصة والشركة بالقرار وباتخاذ الاجراءات اللازمة لنشره في الجريدة الرسمية مرفقاً به عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي كما اقرته الجمعية العمومية التأسيسية وذلك على نفقة الشركة.

المادة (١٥)

- في حالة زيادة رأس مال الشركة باصدار أسهم جديدة يسرى على الاكتتاب في تلك الأسهم القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم الأصلية مع مراعاة ما يأتي:
- (أ) على الشركة في حالة اضافة علاوة اصدار الى القيمة الاسمية للسهم أن تتقدم الى الوزارة بطلب الموافقة على مقدار علاوة الاصدار ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :
- ١- شهادة من رئيس مجلس الادارة أو المديرين بحسب الأحوال مصدق عليها من مراجع الحسابات بأن رأس المال الأصلي - قبل الزيادة - كان مدفوعاً بكامله.

٢- الميزانية العمومية للشركة عن السنة المالية المنتهية قبل قرار الجمعية العمومية بزيادة رأس المال مع بيان بحقوق المساهمين وفقا لما تظهره تلك الميزانية مصدق عليهما من مراجع الحسابات.

٣- ملخص بالموجبات - مع التفرقة بين الثابتة والمتداولة - والمطلوبات في كل من السنتين السابقتين على قرار الجمعية العمومية - ما لم تكن المدة السابقة أقل - مصدق عليه من مراجع الحسابات.

وتقوم الوزارة بدراسة الطلب مع السلطة المختصة بواسطة لجنة مشتركة تشكل بقرار من الوزير، ويصدر قرار الموافقة على تحديد مقدار علاوة الاصدار من الوزير بعد موافقة السلطة المختصة.

(ب) يقوم رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرون بحسب الأحوال بنشر بيان في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية يعلن فيه مساهمي الشركة بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه واقفاله وسعر السهم وعلاوة الاصدار أن وجدت، وعلى كل من يرغب من هؤلاء المساهمين في استعمال حق الأولوية المشار اليه أن يبدى رغبته في ذلك كتابة خلال المدة المحددة للاكتتاب مساهمي الشركة.

(ج) يكون توزيع الأسهم على المساهمين طالبي الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم على الا يجاوز ذلك ماطلبه كل منهم ويوزع الباقي من الأسهم على المساهمين الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكونه، وي طرح ما تبقى من الأسهم للاكتتاب العام.

(د) تكون الدعوة للاكتتاب في الباقي من الأسهم بعد استعمال المساهمين لحق الأولوية بنشره تعلن في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية قبل بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل ويجب أن تتضمن النشرة البيانات المنصوص عليها في المادة (٢) من القرار الوزاري رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٩ في شأن البيانات التي تشتمل عليها النشرة الخاصة بدعوة الجمهور للاكتتاب العام في أسهم وسندات شركات المساهمة أو شركات التوفية بالاسهم.

المادة (١٦)

على الشركة قبل اجراء أي تخفيض في رأس مالها، أن تتقدم الى الوزارة بطلب للموافقة على التخفيض ويجب أن يرفق بهذا الطلب المستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قررت تخفيض رأس المال.
- ٢- صورة طبق الاصل من تقرير مجلس الادارة الذي عرض على الجمعية العمومية في شأن مبررات

تخفيض رأس المال.

٣- صورة طبق الاصل من تقرير مراجع الحسابات الذي تلى في اجتماع الجمعية العمومية التي قررت تخفيض رأس المال.

٤- الميزانية العمومية للشركة عن السنة المالية المنتهية قبل قرار الجمعية العمومية بتخفيض رأس المال معتمدة من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال ومصديق عليها من مراجع الحسابات.

٥- بيان مواقع من رئيس مجلس الادارة عن كيفية تخفيض رأس المال.

وتقوم الوزارة والسلطة المختصة بدراسة الطلب بواسطة لجنة مشتركة تشكل بقرار من الوزير، ويصدر قرار الموافقة على تخفيض رأس المال من الوزير بعد موافقة السلطة المختصة.

المادة (١٧)

يقدم طلب تحويل الشركة المساهمة الخاصة الى شركة مساهمة عامة الى الوزارة ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

١- صورتان طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي قررت تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة.

٢- نسختان طبق الاصل من النظام الأساسي المعدل للشركة وفقاً لما اقرته الجمعية العمومية غير العادية التي قررت التحويل.

٣- شهادة من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة مصدق عليها من مراجع حسابات الشركة بأن الاسهم المصدرة قد دفعت بالكامل وأن الشركة قد وزعت على المساهمين خلال السنتين السابقتين على التحويل أرباحاً لا يقل متوسطها عن ١٠٪ من رأس المال سنوياً.

٤- الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين الماليتين السابقتين لطلب التحويل معتمدتان من رئيس مجلس ادارة الشركة ومصدقا عليها من مراجع حسابات الشركة.

وتتولى الوزارة دراسة الطلب للتحقق من استيفاء الشركة لشروط التحويل التي نصت عليها المادة (٢١٧) من القانون.

ويعرض طلب التحويل على الوزير مشفوعاً برأي الادارة المختصة خلال اسبوع من تاريخ استيفائه للشروط والمستندات المنصوص عليها في هذا القرار.

وفي حالة الموافقة على الطلب يصدر الوزير قراراً باعلان تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة، وتقوم الوزارة باخطار السلطة المختصة والشركة بالقرار وياتخاذ اجراءات نشره في الجريدة الرسمية مرفقا به عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي المعدل على نفقة الشركة. كما تقوم الوزارة في حالة رفض الطلب اخطار مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل.

المادة (١٨)

على الشركة في حالة حصول أي تعديل في نظامها الاساسي التقدم الى الوزارة لاعلان هذا التعديل ونشره في الجريدة الرسمية على أن يرفق بالطلب المستندات الآتية:

- ١- صورتان طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قررت التعديل.
- ٢- نسختان من الاعلان المعد للنشر.

ويصدر اعلان تعديل النظام الاساسي بقرار من الوزير بعد التحقق من أنه تم وفقاً لأحكام القانون ونظام الشركة، وتقوم الوزارة باخطار الشركة بالقرار واتخاذ اجراءات نشره في الجريدة الرسمية، كما تقوم بموافاة السلطة المختصة بنسخة منه مع نسخة من المستندات المرفقة بالطلب.

المادة (١٩)

إذا تعلق التعديل المشار اليه في المادة السابقة بزيادة رأس المال أو تخفيضه فيجب أن يرفق بالطلب علاوة على ما نصت عليه المادة السابقة المستندات الآتية :

أولاً : في حالة زيادة رأس المال :

- ١- نسخة من قرار الوزير بتحديد مقدار علاوة الاصدار أن وجدت.
- ٢- شهادة من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال مصدق عليها من مراجع حسابات الشركة بأن رأس المال الاصلي - قبل الزيادة - كان مدفوعاً بكامله وأن قيمة الزيادة في رأس المال قد تم الاكتاب بها، وأن جميع الأسهم النقدية قد سددت بالكامل.

٣- اذا كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن تقديم حصص عينية فترفق نسخة من قرار الوزير بتشكيل اللجنة المكلفة بتقويم هذه الحصص، وصورتان طبق الاصل من تقرير اللجنة المذكورة ومن محضر اجتماع الجمعية العمومية العانية التي وافقت على التقويم، وقرار من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال بأن هذه الحصص قد تم الوفاء بقيمتها كاملة.

٤- اذا كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن ادماج الاحتياطي في رأس المال أو تحويل السندات الى أسهم فتقدم الميزانية العمومية وحساب الارياح والخسائر عن السنة المالية السابقة لزيادة رأس المال معتمدة من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال ومصدق عليها من مراجع حسابات الشركة مع شهادة من نسختين من مراجع الحسابات بأن قيمة الزيادة أو جزء منها أخذت من حساب الاحتياطي، على أن يقدم علاوة على ذلك في حالة تحويل السندات الى اسهم صورتان طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية لاصحاب السندات التي وافقت على تحويل السندات الى أسهم وشهادة من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال بأن شروط اصدار السندات أجازت تحويل السندات الى أسهم.

٥- اقرار من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال بأن الزيادة في رأس المال لم تؤد الى انخفاض نصيب المواطنين الى أقل من ٥١٪ من رأس مال الشركة.

٦- اقرار من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال بحصول الاكتتاب في الاسهم الجديدة بالكامل مع بيان بأسماء المساهمين وجنسياتهم وعدد الاسهم التي اكتب بها كل منهم وتلك التي خصصت له وذلك سواء كانوا من المساهمين طالبي الاكتتاب بالاولوية أو من غيرهم.

ثانياً : في حالة تخفيض رأس المال :

- ١- نسخة من قرار الوزير بالموافقة على تخفيض رأس المال.
- ٢- ما يثبت نشر القرار الصادر بتخفيض رأس المال في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.
- ٣- اقرار من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال ومراجع حساباتها بأن الدائنين الذين قدموا طلباتهم خلال الميعاد المذكور في المادة (٢١١) من القانون قد استوفوا

ماحل من ديونهم وحصلوا على الضمانات الكافية للوفاء بما لم يحل منها.

٤- شهادة من نسختين من مراجع حسابات الشركة عن كيفية التخفيض وأنه قد تم.

٥- اقرار من نسختين من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين حسب الأحوال ومراجع حساباتها بأن جميع أسهم التخفيض قد تم الفاقها في حالة تخفيض رأس المال عن طريق الغاء عدد من الأسهم أو أنه قد تم اتلافها في حالة التخفيض عن طريق شراء عدد من الأسهم مع ايضاح أرقام الأسهم التي الغيت أو انتقلت وأرقام الأسهم الباقية بعد اتمام عملية الالغاء أو الاتلاف.

٦- الميزانية العمومية للشركة عن السنة المالية المنتهية قبل قرار الجمعية العمومية بتخفيض رأس المال معتمدة من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الأحوال ومصنق عليها من مراجع حسابات الشركة.

٧- اقرار من نسختين من رئيس مجلس الادارة أو المديرين حسب الأحوال بأن ٥١٪ على الأقل مع رأس المال بعد التخفيض مازال مملوكا لمساهمين من مواطني الدولة مع بيان من نسختين من رئيس مجلس الادارة أو المديرين بحسب الأحوال بأسماء المساهمين وجنسياتهم وعدد الأسهم التي كان يملكها كل منهم قبل التخفيض وتلك التي أصبح يملكها بعد التخفيض.

المادة (٢٠)

على الشركة في حالة اصدار سندات قرض ذات نصيب أن تتقدم الى السلطة المختصة بطلب الموافقة على اصدار تلك السندات ويجب أن يرفق بالطلب صورة طبق الأصل من محضر الجمعية العمومية التي قررت اصدار السندات وصورة طبق الأصل من محضر اجتماع مجلس الادارة الذي قرر تعيين مقدار القرض وشروطه.

وتصدر السلطة المختصة قرارها في الطلب وتخطر به الوزارة والشركة.

المادة (٢١)

على رئيس مجلس ادارة الشركة أن يتقدم الى الوزارة والسلطة المختصة خلال شهر من تاريخ اغلاق باب الاكتتاب في سندات القرض بالمستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من محضر اجتماع الجمعية العمومية التي قررت اصدار السندات.
- ٢- صورة طبق الاصل من محضر اجتماع مجلس الادارة الذي قرر تعيين مقدار القرض وشروطه.
- ٣- شهادة من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الاحوال مصدق عليها من مراجع حسابات الشركة بعدد السندات المكتتب بها وقيمتها مع بيان بأسماء المكتتبين في السندات وجنسياتهم وما اكتب به كل منهم.
- ٤- بيان معتمد من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الاحوال مصدق عليه من مراجع حسابات الشركة بمقدار السندات السابق اصدارها وضمائنها ومقدار ما لم يتم وقائمه منها وحتى اصدار السندات الجديدة.
- ٥- ملخص عن المركز المالي للشركة عند نشر الدعوة للاكتتاب في السندات ومقدار رأس المال العامل، على أن يكون معتمداً من رئيس مجلس ادارة الشركة أو المديرين بحسب الاحوال ومصدقاً عليه من مراجع الحسابات.

المادة (٢٢)

- على كل شركة من شركات المساهمة أو شركات التوصية بالاسهم المؤسسة في الدولة قبل العمل بالقانون التقدم بطلب لتقيد الشركة لدى الوزارة.
- ويقدم الطلب من نسختين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار الى مكتب الوزارة المختص، ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :
- ١- اسم الشركة ونوعها.
 - ٢- عنوان مركزها الرئيسي.
 - ٣- مدة الشركة وتاريخ ابدائها.
 - ٤- مقدار رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي ينقسم اليها بقيمة كل سهم ونوعه (نقدي أو عيني) والقدر المدفوع من قيمته.
 - ٥- الزيادات أو التخفيضات التي طرأت على رأس المال وتاريخ كل منها.
 - ٦- رقم وتاريخ المرسوم المرخص بتأسيس الشركة.
 - ٧- رقم وتاريخ وجهة قيد الشركة في السجل التجاري.

كما يجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١- صورة رسمية طبق الأصل من المرسوم المرخص بتأسيس الشركة.
 - ٢- صورة رسمية طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.
 - ٣- صورة من شهادة قيد الشركة في السجل التجاري.
 - ٤- بيان معتمد من رئيس مجلس الإدارة أو المديرين حسب الأحوال ومراجع حسابات الشركة بنسبة ما يملكه مواطنو الدولة من رأس مال الشركة ونسبة ما يملكه مواطنو دول مجلس التعاون من رأس المال ونسبة ما تملكه الجنسيات الأخرى منه.
 - ٥- كشف معتمد من رئيس مجلس الإدارة أو المديرين بحسب الأحوال بأسماء المساهمين وجنسياتهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
 - ٦- كشف معتمد من رئيس مجلس الإدارة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفاتهم وجنسياتهم.
 - ٧- اقرار كتابي من كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بأنه لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولم يحكم بأشهار اقلاسه.
 - ٨- اقرار كتابي من كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بأسماء الشركات التي يشغل فيها منصب رئيس أو نائب رئيس أو عضو مجلس إدارة أو عضواً منتدبا للإدارة وتاريخ شغل كل منصب من هذه المناصب.
 - ٩- كشف بأسماء مراجعي حسابات الشركة وعناوينهم.
 - ١٠- كشف بعناوين فروع الشركة في داخل الدولة وخارجها.
- ويضاف الى هذه البيانات في حالة شركات التوصية بالأسهم كشف بأسماء مديري الشركة وصفاتهم وجنسياتهم وكشف آخر بأسماء الشركاء المتضامنين وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المادة (٢٣)

تقوم مكاتب الوزارة كل بحسب اختصاصه بفحص الطلبات المشار اليها في المادة السابقة وإحالة النسخة الثانية منها والمستندات المرفقة بها الى الإدارة المختصة.

وعلى الإدارة المختصة بالتنسيق مع مكتب الوزارة المختص عند وجود مخالفة لأحكام قانون الشركات التجارية والقرارات المصادرة تنفيذاً له أن تخطر الشركة بالمخالفة بكتاب مسجل لتعديل أوضاعها بما يتفق وأحكام القانون خلال المهلة المحددة بالمادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم (١٣)

لسنة ١٩٨٨ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه.
وتعد كل من الادارة المختصة ومكتب الوزارة المختص ملفا خاصا بكل شركة تودع فيه جميع الاوراق
المتعلقة بها.

المادة (٢٤)

يلغى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام
هذا القرار.

المادة (٢٥)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

المادة (٢٦)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ١٤١٠/٢/١٦ هـ
الموافق : ١٩٨٩/٩/١٦ م

**قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م
في شأن
رسوم نشر المحررات الرسمية للشركات التجارية
ورسوم الترخيص والقييد للشركات الأجنبية**

مجلس الوزراء،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ في شأن السجل التجاري،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤م في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٨م في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد والتأشيرات
المرافقة له،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨م في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد
والجارة،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ١٩٨٧م بتشكيل لجنة ترشيد الانفاق وتنمية موارد
الميزانية،

وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة، وموافقة مجلس الوزراء،

قـرـر :

المادة الاولى

تفرض الرسوم الآتية على نشر المحررات الرسمية للشركات التجارية، والتراخيص والقييد للشركات
الأجنبية وذلك على النحو التالي :

أولاً : الرسوم على الشركات التجارية :

- ١- نشر المحررات الرسمية للشركات المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم. ١٠.٠٠٠ «عشرة آلاف» درهم
- ٢- رسوم نشر المحرر الرسمي للشركة ذات المسئولية المحدودة. ٣.٠٠٠ «ثلاثة آلاف» درهم
- ٣- رسوم نشر المحرر الرسمي لشركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة. ٢.٠٠٠ «ألف» درهم
- ٤- رسوم نشر أي تعديل على المحررات الرسمية للشركات التجارية. ١.٠٠٠ «الف» درهم

ثانياً : الرسوم على الشركات الأجنبية.

- ١) رسم طلب الترخيص بإنشاء فرع أو مكتب للشركة الأجنبية. ٥.٠٠٠ «خمسة آلاف» درهم
- ٢) رسم طلب قيد الشركة الأجنبية في سجل الشركات الأجنبية. ١٠.٠٠٠ «عشرة آلاف» درهم
- ٣) رسم طلب تأشير بتعديل بيانات في سجل الشركات الأجنبية. ٢.٠٠٠ «ألف» درهم
- ٤) رسم تجديد قيد الشركة الأجنبية ١٠.٠٠٠ «عشرة آلاف» درهم.

المادة الثانية

على جميع الجهات تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتباراً من يناير ١٩٩٠م، وينشر في الجريدة الرسمية.

ع / رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا في (بوظبي)

بتاريخ : ١٢ جمادى الآخر ١٤١١ هـ

الموافق : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ م.

قرار وزاري رقم (٥٧) لسنة ١٩٩٠م
بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٩
في شأن تنظيم اصدار النشرة الخاصة التي تصدرها الوزارة لنشر
البيانات التي نص عليها قانون الشركات التجارية

وزير الاقتصاد والتجارة :

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٢ م في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ م في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى القرار الوزاري رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٩ م في شأن تنظيم اصدار النشرة الخاصة التي
تصدرها الوزارة بنشر البيانات التي نص عليها قانون الشركات التجارية.
قرر :

المادة (١)

تُلغى المادة (٤) من القرار الوزاري رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه.

المادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ١٤ / ١ / ١٤١١ هـ
الموافق : ٥ / ٨ / ١٩٩٠ م

قرار وزاري رقم (٥) لسنة ١٩٩١ .
في شأن
مدد تعديل أوضاع الشركات التجارية

وزير الاقتصاد والتجارة :

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٩ بتعيين شروط واجراءات الترخيص للشركات الاجنبية بمزاولة نشاطها في النولة،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٧١) لسنة ١٩٨٩ في شأن الاجراءات الخاصة بقيد الشركات ذات المسؤولية المحدودة في السجل التجاري،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٩ في شأن الاجراءات الخاصة بقيد شركات التضامن وشركات التوكفية البسيطة في السجل التجاري،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٩ في شأن تنظيم اجراءات تأسيس شركات المساهمة وشركات التوكفية بالأسهم،
وتمشياً مع مصالح الاقتصاد الوطني،
وبناءً على ما عرضه وكيل الوزارة،
قرر :

مادة (١)

تمد المدد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ لتعديل أوضاع الشركات وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وذلك لسنة أخرى اعتباراً من ١/٨/١٩٩١م.

مادة (٢)

على كافة الشركات القائمة الاسراع في التقدم للقيد أو تجديد القيد في سجلات الوزارة أو السلطة المحلية المختصة حسب الأحوال وذلك عند انتهاء الرخصة أو شهادة القيد في السجل التجاري.

مادة (٣)

كل شركة تخالف حكم المادتين (١) ، (٢) السابقتين تطبق بحقها العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢٣) من قانون الشركات التجارية المشار اليه.

مادة (٤)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

مادة (٥)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

سعيد احمد غباش

وزير الاقتصاد والتجارة

صدر عنا في ابوظبي :

بتاريخ : ١٤١١/٦/٢١ هـ

الموافق : ١٩٩١ / ١ / ٧ م

**قانون اتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ م ..
في شأن شركات ووكلاء التأمين
المعدل
بالقانون الاتحادي رقم ١٤ لسنة ٨٦**

قانون اتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ م .. في شأن شركات ووكلاء التأمين المعدل بالقانون الاتحادي رقم ١٤ لسنة ٨٦

نحن زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ م، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له،
وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتجارة، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي
وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد،
أصدرنا القانون الآتي :

الباب الاول أحكام عامة

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالالفاظ والمعارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما
لم يقتض سياق النص معنى مغايراً :
الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.
الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.
الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.
الشركة : شركة التأمين الوطنية أو الاجنبية أو أحد فروعها داخل الدولة.

.. عدل القانون الاتحادي رقم ٩ سنة ١٩٨٤ بالقانون الاتحادي رقم ١٤ سنة ١٩٨٦ حيث أضيفت فقرة جديدة
للمادة (١١)

المادة (٢)

تسري أحكام هذا القانون على الشركات الوطنية والاجنبية التي تزاوّل في الدولة كل أو بعض عمليات التأمين أو عمليات اعادة التأمين المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة (٣)

التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو ايراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. وفي تطبيق أحكام هذا القانون تنقسم عمليات التأمين الى الفروع الآتية :

١- التأمين على الحياة :

ويشمل جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالحياة البشرية والاحطار التي تطرأ عليها.

٢- الادخار وتكوين الاموال :

ويشمل عمليات التأمين التي تقوم على اصدار وثائق أو مستندات أو شهادات أو غير ذلك، تلتزم بموجبها الشركة بداء مبلغ معين أو جملة مبالغ في تاريخ مقبل، مقابل قسط أو أقساط دورية.

٣- التأمين من الحوادث والمسؤولية :

ويشمل التأمين من الاضرار الناجمة عن الحوادث الشخصية والتأمين من حوادث العمل ومن السرقة وخيانة الامانة والتأمين على السيارات ومن المسؤولية المدنية والتأمين الهندسي وغير ذلك مما يدخل عرفاً أو عادة في التأمين من الحوادث والمسؤولية.

٤- التأمين من الحريق :

ويشمل التأمين من الاضرار الناتجة عن الحريق والانفجارات والظواهر الطبيعية والاضطرابات على أنواعها، وغير ذلك مما يدخل عرفاً أو عادة في التأمين من الحريق.

٥- التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي :

ويشمل تأمين البضائع والمنقولات الأخرى وأجور الشحن وتأمين أجسام السفن والطائرات والأتها وملحقاتها والأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صنعها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغير وغير ذلك مما يدخل عرفاً أو عادة في التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي.

٦- أنواع التأمين الأخرى :

وتشمل التأمين من جميع الأخطار التي لم ينص عليها في الفقرات السابقة.

المادة (٤)

تشأ لجنة عليا للتأمين يصدر بتشكيلها وتنظيم اجتماعاتها قرار من الوزير تمثل فيها السلطات المختصة بالإمارات واتحاد غرف التجارة والصناعة، وتختص هذه اللجنة برسم السياسة العامة للتأمين في الدولة، واقتراح النظم المتعلقة بالمسائل الآتية :

١- القواعد العامة للرقابة على الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون.

٢- المخاطر التي يكون التأمين فيها إجبارياً.

٣- المبادئ الخاصة باستثمار احتياطي شركات التأمين.

٤- التعريفات الموحدة لبعض فروع التأمين في الأحوال التي تقتضي فيها المصلحة العامة ذلك.

٥- الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

٦- المسائل التي يحيلها اليها الوزير.

٧- اقتراح الإجراءات الخاصة بتأسيس جمعية للتأمين تضم جميع شركات التأمين العاملة في الدولة على أن يراعى أن تكون الاغلبية المطلقة لهيئاتها التنفيذية من ممثلي شركات التأمين المؤسسة في الدولة.

ويجوز للجنة قبل ابداء الرأي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون ذلك أن تطلب من ممثلي شركات التأمين تقديم ملاحظاتهم كتابة في شأنها.

وعلى اللجنة أن تجتمع مرة كل سنة على الأقل لإبداء ملاحظاتها على التقرير السنوي الذي تعده الوزارة والمشار اليه في المادة (٧) من هذا القانون.

المادة (٥)

تنشأ لجنة للرقابة على شركات التأمين يصدر بتشكيلها قرار من الوزير وتمثل فيها السلطات المختصة في الامارات الاعضاء في الاتحاد، وتختص اللجنة بالنظر في المسائل المفتولة بها بموجب أحكام هذا القانون.

المادة (٦)

لا يجوز التأمين خارج الدولة على أموال أو ممتلكات موجودة في الدولة أو على المسؤوليات الناشئة فيها، كما لا يجوز التوسط في التأمين على هذه الاموال أو الممتلكات أو المسؤوليات الا لدى شركة مقيدة في سجل شركات التأمين بموجب أحكام هذا القانون.

المادة (٧)

تعد الوزارة خلال شهر يونيو (حزيران) من كل سنة تقريراً عن نشاط التأمين في الدولة عن السنة المالية المنتهية، وعليها أن تحيل هذا التقرير خلال شهر سبتمبر (أيلول) من كل سنة الى اللجنة العليا للتأمين المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون لبدء ملاحظاتها عليه.

الباب الثاني الترخيص لشركات التأمين

المادة (٨)

لا يجوز انشاء أية شركة لمزاولة أعمال التأمين في الدولة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة التي لها أن تمنح الترخيص أو ترفضه وفقاً لما تراه ملائماً لحاجة الاقتصاد الوطني ويشترط أن يكون الغرض الاساسي للشركة مزاولة أعمال التأمين.

المادة (٩)

يجب على كل شركة تأمين أجنبية عاملة في الدولة وقت نفاذ هذا القانون أن يكون لها وكيل من مواطني الدولة.

وتعتبر فروع أي شركة تأمين عاملة في الدولة كشركة واحدة في تطبيق أحكام هذا القانون ما لم ينص القانون على غير ذلك.

المادة (١٠)

يجوز لشركة التأمين المؤسسة في الدولة أن تفتح لها فرعاً أو فروعاً أخرى بشرط إخطار الوزارة بذلك قبل شهر على الأقل من تاريخ افتتاح الفرع.

ويكون المركز الرئيسي للشركة مسؤولاً عن أعمال جميع الفروع التابعة لها في الدولة وعن تقديم جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها.

المادة (١١) **

يشترط في شركات التأمين التي تؤسس في الدولة أن تتخذ شكل الشركات المساهمة العامة وأن تكون أسهمها جميعها اسمية، وأن يكون جميع رأس مالها مملوكاً دائماً لمساهمين متمتعين بجنسية الدولة.

ويجب على شركات التأمين المؤسسة في الدولة قبل العمل بأحكام هذا القانون أن توفق أوضاعها بما يتفق وأحكام الفقرة السابقة خلال أربعة أعوام من تاريخ العمل به.

المادة (١٢) ***

لا يجوز أن تقل قيمة المدفوع من رأسمال شركة التأمين عن عشرة ملايين درهم في جميع الأحوال. ويجب على شركات التأمين العاملة في الدولة وقت العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها مع حكم

** أضيفت الفقرة الثانية المادة الحادية عشرة وذلك بنص المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم ١٤ سنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ والمعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٦.

*** مددت فترات توفيق أوضاع شركات التأمين العاملة بالقرارين الوزاريين ٦٧ سنة ١٩٨٥ . ٨٠ سنة ١٩٨٥ والمنشورين ضمن اللوائح التنفيذية لقانون التأمين

الفقرة السابقة وذلك خلال مدة تحددها اللجنة العليا للتأمين على أن لا تجاوز هذه المدة سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة (١٣)

يشترط فيمن يؤسس أو يدير إحدى الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ألا يكون محجوراً عليه أو حكم بأشهار إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة فيما يجوز العفو فيه.

ويجب أن تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة في وكلاء التأمين وخبراء الكشف وتقدير الأضرار المشار إليهم في هذا القانون، وبصورة عامة في كل شخص يتقدم للجمهور بعمليات متعلقة بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون.

وإذا كان أحد هؤلاء الأشخاص شخصاً اعتبارياً يجب أن تتوفر هذه الشروط في جميع الشركاء المتضامنين بالنسبة إلى شركات الأشخاص وفي أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بالنسبة إلى شركات الأموال.

الباب الثالث تيد شركات التأمين

المادة (١٤)

لا يجوز لاية شركة حصلت على ترخيص بإنشائها أو بمزاومتها للعمل أن تباشر عمليات التأمين في الدولة ما لم تقيد في سجل شركات التأمين بالوزارة ويجب أن يقدم طلب القيد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الحصول على الترخيص إلى الوزارة ولا اعتبر الترخيص ملغى.

ويصدر بتنظيم القيد في السجل المشار إليه قرار من الوزير.

المادة (١٥)

يجب على طالب القيد أن يرفق بطلبه المستندات الآتية :

- ١- نسخة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي مصدقا عليهما من الجهات المختصة.
- ٢- وثيقة مصدقة تثبت أن رأس مال الشركة لا يقل عن القدر المنصوص عليه في المادة (١٢) من هذا القانون.
- ٣- بياناً بفروع التأمين التي ترغب الشركة في مباشرتها مع بيان الشروط العامة لعمليات التأمين والاسس الفنية التي تقوم عليها اذا كان نوع التأمين يتطلب ذلك.
- ٤- بياناً بالمزايا والقيود والشروط التي تشملها وثائق التأمين التي تصدرها الشركة، وفي حالة ما اذا كانت الشركة تبأشر احدى العمليات المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة (٣) من هذا القانون فيجب أن يرفق بالبيان المذكور بيان بأسس أسعار عمليات التأمين وشهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة بأن أسس ومزايا وقيود عمليات التأمين التي تقوم بها الشركة في هذه الفروع سليمة وصالحة للتنفيذ.
- ٥- جدول قيمة استرداد العقود أو تخفيضها بالنسبة الى الشركات التي تبأشر العمليات المنصوص عليها في البندين (١) ، (٢) من المادة (٣) من هذا القانون.
- ٦- نموذجاً من كل نوع من أنواع عقود التأمين التي تصدرها الشركة.
- ٧- شهادة بايداع الاموال المنصوص عليها في المادة (٤١) من هذا القانون.
- ٨- وثيقة مصدقة تبين اسم مدير الشركة وعنوانه وما يفيد تخويله ادارتها وتوقيع عقود التأمين عن الشركة، ويجب اخطار الوزارة عند ابدال المدير بغيره أو بتعديل صلاحياته خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ الابدال أو التعديل.
- ويؤدي طالب القيد الى الوزارة عند تقديمه الطلب الرسم الذي تحدده اللائحة التنفيذية عن كل فرع من فروع التأمين التي يرغب في مباشرتها.

المادة (١٦)

تقوم الوزارة بقيد الشركة في سجل شركات التأمين بعد التثبت من توفر شروط القيد، وتسلم

الوزارة الى طالب القيد شهادة بقيد الشركة مبيناً فيها فروع التأمين التي رخص للشركة في مباشرتها، وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بصورة من الشهادة المذكورة، وتنتشر في الجريدة الرسمية.

ويجند قيد الشركة سنوياً بعد دفع الرسوم المقررة على أن يتم تقديم طلب التجديد ودفع الرسم قبل شهر من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة.

ولا يجوز لاية شركة أن تمارس أي نوع من أنواع التأمين غير التي رخص لها بمباشرتها، وكل عقد يتم على خلاف ذلك يعتبر باطلاً، ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أصدرتها الشركة الا اذا ثبت سوء نيتهم.

المادة (١٧)

للوزارة أن ترفض طلب القيد عن كل أو بعض فروع التأمين المبينة في الطلب استناداً الى أحد الاسباب الآتية :

١- عدم استيفاء بيانات الطلب أو الاوراق أو المستندات المرفقة به.

٢- عدم ملامة الاسس الفنية لاسعار العمليات التي تباشرها الشركة في الفرعين المشار اليهما في البندين (١) و (٢) من المادة (٢) وكذلك لاسعار عمليات التأمين الاجباري وغيره مما تفرضه القوانين والوائح.

٣- عدم مراعاة القوانين أو اللوائح أو النظم المعمول بها في الدولة.

٤- اذا كان الاسم التجاري الذي اختارته الشركة مماثلاً أو مشابهاً الى درجة تدعو الى اللبس لاسم شركة أخرى سبق قيدها.

وللوزارة بدلا من رفض طلب القيد أن تكلف الطالب باستيفاء بيانات الطلب أو تعديله بما يتفق وأحكام هذه المادة على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ اخطاره بكتاب مسجل.

ويخطر طالب القيد بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب مسجل وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المخصوص عليه في الفقرة السابقة دون أن يقوم الطالب باستيفاء البيانات أو تعديل الطلب.

وفي جميع الاحوال لا يكون للطالب الحق في استرداد الرسوم المؤداة عن طلب القيد.

المادة (١٨)

لطالب القيد أن يتظلم من القرار الصادر برفض الطلب، ويكون التظلم كتابية وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار الطالب بقرار الرفض،
ويقدم التظلم الى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون وتفصل لجنة الرقابة في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً.

المادة (١٩)

على الشركة أن تخطر الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب القيد أو على الوثائق والمستندات المرفقة به وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث التعديل أو التغيير على أن يكون الاخطار مصحوباً بالوثائق والمستندات المؤيدة له مصنفاً عليها من الجهات المختصة.
وإذا كان التعديل أو التغيير يتناول أسس عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة (٣) من هذا القانون أو المزايا أو القيود أو الشروط التي تشملها وثائق التأمين المتعلقة بهذه العمليات فيجب على الشركة أن تقدم مع الاخطار شهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة بأن الاسس أو المزايا أو القيود أو الشروط سليمة وصالحة للتنفيذ.
ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات أو التغييرات الا بعد الحصول على موافقة كتابية بذلك من الوزارة.

المادة (٢٠)

للوزارة أن ترفض طلب التعديل أو التغيير، على أن تخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه وذلك بكتاب مسجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاخطار بالتعديل أو التغيير.

المادة (٢١)

للشركة أن تتظلم من القرار الصادر برفض التعديل أو التغيير ويكون التظلم كتابة وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارها بقرار الرفض.

ويقدم التظلم الى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون وتفصل اللجنة المذكورة في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً.

المادة (٢٢)

يشمل بقرار من الوزير قيد الشركة في أي من الحالات الآتية :

- ١- اذا توقفت الشركة عن مزاوله أعمالها في الدولة وحررت أموالها طبقاً لأحكام المادة (٦٨) من هذا القانون.
- ٢- اذا صدر قرار بالموافقة على تحويل العقود التي أصدرتها الشركة الى شركة أخرى عن كل العمليات التي زاولتها بالدولة وذلك طبقاً لأحكام المادتين (٦٦) و (٦٧) من هذا القانون.
- ٣- اذا صدر حكم بإشهار إفلاس الشركة أو تصفيتها.
- ٤- اذا تبين أن قيد الشركة قد تم بغير وجه حق.

ويجب على الوزارة قبل صدور قرار الشطب أن تخطر الشركة بكتاب مسجل لتقديم أوجه دفاعها كتابة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار.

فاذا لم تقدم الشركة أوجه دفاعها خلال الميعاد المشار اليه في الفقرة السابقة أو لم تقتنع الوزارة بدفاع الشركة، عرض الامر على الوزير لاصدار قرار الشطب على أن يكون القرار مسبباً، وعلى الوزارة إخطار الشركة بهذا القرار بكتاب مسجل وإبلاغ السلطة المختصة بالإمارة المعنية بصورة القرار.

ويكون قرار الشطب كلياً أو جزئياً بحسب الأحوال ولا ينسحب أثر الشطب الجزئي الا على العمليات المنصوص عليها في قرار الشطب.

ولا يترتب على قرار الشطب آثاره الا بعد صيرورته نهائياً اما بعدم التظلم منه في الميعاد أو برفض التظلم.

المادة (٢٣)

لشركة أن تتظلم من القرار الصادر بشطب القيد أمام لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارها بهذا القرار. وعلى لجنة الرقابة البت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه إليها ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائياً.

المادة (٢٤)

يترتب على القرار النهائي بشطب القيد وقف الشركة عن مباشرة العمل في فروع التأمين الصادر في شأنها قرار الشطب، ويجوز للوزارة أن ترخص للشركة بالاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي تعينها لذلك، كما يجوز لها أن تقرّر تصفية أعمال الشركة، علي أن تخطر الوزارة السلطة المختصة بالامارة المعنية بالاجراءات التي تتخذ في هذا الشأن. وتجري التصفية وفقاً للقواعد التي تقررها اللجنة العليا للتأمين وتحت رقابة لجنة من ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من الوزير. وفي جميع الاحوال لا يجوز للشركة التي صدر في شأنها قرار نهائي بشطب القيد أن تتصرف في أموالها أو الضمانات المقدمة منها الا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة (٢٥)

- يجوز للوزير أن يوقف الشركة عن قبول أعمال جديدة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على ألا يخل ذلك بالتزاماتها السابقة على قرار الايقاف وذلك في أي من الحالات الآتية :
- ١- اذا لم تحتفظ الشركة في الدولة بالاموال المنصوص عليها في المادتين (٤٤ و ٤٥) من هذا القانون.
 - ٢- اذا نقص رأس مال الشركة المدفوع عن الحد الأدنى المقرر في المادة (١٢) من هذا القانون.
 - ٣- اذا امتنعت الشركة عن تنفيذ حكم نهائي صادر من احدى المحاكم بالدولة.

٤- إذا امتنعت الشركة عن تقديم بياناتها أو مستنداتها للمراجعة أو الفحص الذي تقوم به الوزارة طبقاً لأحكام هذا القانون أو رفضت تقديم الكشوف والبيانات المفروضة عليها تقديمها طبقاً لأحكامه.

٥- إذا ثبت من نتيجة المراجعة أو الفحص المشار اليه في هذا القانون أن حقوق حملة الوثائق الصادرة من الشركة مهددة بالضياع أو أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

٦- إذا ثبت أن الشركة لا تلتزم بأحكام نظامها أو أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له. وتبلغ كل من السلطة المختصة بالامارة المعنية والشركة بالقرار الصادر بوقف الشركة، وفي حالة عدم قيام الشركة بمعالجة الامور المنسوبة اليها خلال مدة الايقاف المحددة، فللوزير أن يمنح الشركة مهلة أخرى ضمن الحد الاقصى المنصوص عليه في هذه المادة مع استمرار وقفها أو أن يصدر قراراً بشطب قيدها وفقاً لأحكام المواد (٢٢ و ٢٣ و ٢٤) من هذا القانون.

المادة (٢٦)

على الشركة أن تثبت في كل ما يصدر عنها من الاوراق أو الوثائق أو النشرات أو الاعلانات أو الكتب أو اللوحات أو المطبوعات وبصورة عامة في كل ما يوزع على الجمهور رقم قيدها في سجل شركات التأمين وتاريخ حصوله، مع الاشارة الى أنها شركة خاضعة لأحكام هذا القانون. ولا يجوز النشر عن رأس المال المكتتب فيه ما لم يصحبه بيان برأس المال المدفوع.

المادة (٢٧)

يحظر على أية شركة أن تنشر في الدولة أي بيان من البيانات الواجب تقديمها بمقتضى أحكام هذا القانون الا اذا كانت مشتتاته مطابقة للصورة التي قدمت بها الى الوزارة. ويجوز نشر مستخرجات مطابقة تماماً لمشتتات البيانات الاصلية المقدمة الى الوزارة.

المادة (٢٨)

لكل ذي مصلحة أن يطلع على البيانات المقيمة بسجل شركات التأمين وعلى ما تكون الوزارة قد أصدرته من قرارات في شأن الشركة وأن يحصل على صور أو مستخرجات من هذه البيانات أو القرارات بعد أداء الرسم المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية.

المادة (٢٩)

على الشركة أن تطلع حاملي وثائقها بناء على رغبتهم على جميع البيانات المتعلقة بوثائقهم وأن تسلم نسخة من هذه البيانات لمن يطلبها منهم مقابل تحصيل الرسم المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية.

الباب الرابع وكلاء التأمين المادة (٣٠)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بوكيل التأمين كل من يتوسط أو يعرض أو يبرم عقد تأمين لحساب شركة تأمين مقيمة في سجل شركات التأمين بالنولة، وذلك نظير مرتب أو مكافأة أو عمولة. ولا يعتبر وكلاء في تطبيق أحكام هذا القانون مروجو أو بائعو التأمين العاملون لدى شركات ووكلاء التأمين.

المادة (٣١)

لا يجوز لوكيل التأمين مباشرة نشاطه ما لم يكن اسمه مقيداً في سجل وكلاء التأمين بالوزارة. ويقدم طلب القيد في سجل وكلاء التأمين الى الوزارة وفقاً للشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من الوزير.

وعلى الوزارة في حالة قبول الطلب أن تسلم الى وكيل التأمين شهادة بقيده في السجل يبين فيها اسمه وعنوانه وتاريخ قيده في السجل ورقم القيد وأنواع التأمين المصرح له بمزاياها وتحظر السلطة المختصة بالإمارة المعنية بنسخة من شهادة القيد.

وعلى الوكيل تجديد قيده في السجل سنوياً على أن يتم تقديم طلب التجديد وبفع الرسم المقرر قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء مدة صلاحية الشهادة.

المادة (٣٢)

يشترط فيمن يقيد اسمه في سجل وكلاء التأمين :

١- أن يكون متمتعاً بجنسية الدولة.

٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عنه من السلطات المختصة فيما يجوز فيه العفو.

٣- ألا تقل سنة عن ٢١ سنة ميلادية وأن يكون كامل الأهلية.

٤- ألا يكون محكوماً بأشهر إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٥- أن يزاوّل عمله في مقر دائم.

المادة (٣٣)

إذا كان وكيل التأمين شركة، فيجب أن تكون مؤسسة في الدولة وأن يكون رأسمالها مملوكاً بالكامل للمواطنين.

ويجب أن تتوفر الشروط المطلوب توفرها في شخص الوكيل الطبيعي في جميع الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص إذا كانت الشركة شركة أشخاص.

المادة (٣٤)

إذا فقد الوكيل شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادتين السابقتين يشطب قيد اسمه من السجل.

المادة (٣٥)

لا يجوز لوكيل التأمين أن يمارس العمل لحساب شركة تأمين ما لم تكن لديه وكالة خاصة منها وطبقاً للشروط والصلاحيات التي يتفق عليها بين الطرفين.

المادة (٣٦)

لا يجوز لشركات التأمين أن تستخدم وكلاء غير مقيدين في السجل، وعلى هذه الشركات أن تملك سجلاً خاصاً تثبت فيه اسم وعنوان كل وكيل يتوسط في إجراء عمليات التأمين لحسابها.

الباب الخامس خبراء الكشف وتقدير الأضرار

المادة (٣٧)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بخبراء الكشف وتقدير الأضرار كل من يزاول الكشف على الأضرار الحادثة في موضوع التأمين وتقديرها. ولا يجوز لأحد أن يزاول مهنة خبير كشف وتقدير أضرار ما لم يكن اسمه مقيداً في سجل خبراء الكشف وتقدير الأضرار بالوزارة، ويصدر بتنظيم القيد في السجل المشار إليه في الفقرة السابقة وتحديد الشروط التي يجب توفرها فيمن يقيد فيه قرار من الوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين.

المادة (٣٨)

يجوز لشركات التأمين أن تستعين بخبراء من غير المقيدين في السجل في الحالات التي تقتضي خبرة فنية خاصة وعليها في هذه الحالة إخطار الوزارة بذلك.

الباب السادس

التزامات شركات التأمين

الفصل الاول

اعادة التأمين

المادة (٣٩)

الوزير اذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك، أن يلزم شركات التأمين الخاضعة لاحكام هذا القانون أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تعقدها في الدولة لدى شركات اعادة التأمين الوطنية التي يعينها الوزير بقرار منه، وتكون اعادة التأمين وفقاً للاسس والقواعد التي يحددها الوزير بقرار منه بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين.

ولا تسري أحكام هذه المادة على عمليات الانخار وتكوين الاموال المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٣) من هذا القانون.

ولا يجوز تأسيس شركات اعادة التأمين في الدولة الا بموجب مرسوم اتحادي بناء على اقتراح الوزير وموافقة مجلس الوزراء.

المادة (٤٠)

يحدد الوزير بقرار منه، بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين، مدى التبادل الذي تعهد به شركة اعادة التأمين الى شركات التأمين مقابل العمليات المختلفة المنصوص عليها في المادة السابقة وشروط هذا التبادل والمواعيد التي تقدم فيها الكشوف والحسابات الخاصة بهذه العمليات.

ويجوز أن يتضمن القرار المشار اليه في الفقرة السابقة تحديد عمولة اعادة التأمين وعمولة الأرباح التي تدفعها شركة اعادة التأمين الى شركة التأمين عن عمليات اعادة التأمين التي تعقدها، اذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك، وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين.

ولا تسري أحكام هذه المادة على عمليات اعادة التأمين الاخرى التي تجريها شركات اعادة التأمين في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٣٩).

الفصل الثاني

أموال شركات التأمين

المادة (٤١)

يجب على كل شركة تأمين أن تودع في أحد المصارف العاملة في الدولة وديعة كضمان لقيامها بالتزاماتها مقدارها :

١- مليوناً درهم عن قرعي التأمين على الحياة والانسحاب وتكوين الاموال المنصوص عليهما في البندين (١) و (٢) من المادة (٣) من هذا القانون أو أحدهما.

٢- مليون درهم عن كل فرع من فروع التأمين الاخرى المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون بحيث لا يزيد المجموع على ثلاثة ملايين درهم كحد أقصى وذلك عدا المبلغ المنصوص عليه في البند (١) من هذه المادة.

ويجوز بقرار من الوزير زيادة مبالغ الوديعة المنصوص عليها في البندين السابقين بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين.

وتكون الوديعة على شكل نقود أو ما يعادلها من أسهم وسندات لشركات مؤسسة في الدولة أو رهن لعقار موجود فيها ، وذلك كله بشرط موافقة الوزير.

وتوضع الوديعة في أحد المصارف المعتمدة في الدولة باسم الشركة وأمر الوزير بصفته ، أما الرهن العقاري فيقيد على قيده في الدائرة المختصة بقيد الرهون بما يفيد ذلك وتزود الوزارة بشهادة رسمية بذلك، وتكون عوائد الوديعة النقدية ان وجدت محررة لحساب الشركة، ويجوز بموافقة الوزير أن تستبدل بالوديعة كلها أو بعضها أي شكل آخر من أشكال الوديعة المنصوص عليها في هذه المادة بشرط أن لا تقل قيمتها عن الحد القانوني للوديعة وقت الاستبدال.

المادة (٤٢)

لا يجوز التصرف في الوديعة الا بأذن كتابي من الوزير أو من يخوله والمحكمة المختصة أن تأمر بحجز الوديعة لديون ناتجة عن أعمال التأمين التي تقوم بها الشركة، ولا يجوز الامر بحجزها لديون أخرى.

ويجب على الوزارة أن تطلب من الشركة تكملة الوديعة إذا نقصت عن الحد المقرر قانوناً بسبب هبوط قيمة الاسهم أو السندات أو العقارات أو توقيع الحجز عليها أو على بعضها حسب أحكام الفقرة السابقة أو لأي سبب آخر، وعلى الشركة تكملة الوديعة خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ طلب تكملة الوديعة.

المادة (٤٣)

لا يجوز للمصرف أن يتصرف في الوديعة بأي وجه من الوجوه إلا بمقتضى حكم قضائي نهائي أو بإذن كتابي من الوزير، كما لا يجوز للجهات المختصة بالتسجيل العقاري أن ترفع التأشير بقيد الرهن العقاري الموضوع وديعة إلا بإذن كتابي من الوزير.

المادة (٤٤)

على الشركات التي تمارس عمليات التأمين في الفرعين المنصوص عليهما في البندين (١ و ٢) من المادة (٣) أن تحتفظ لديها داخل الدولة بأموال تعادل قيمتها على الأقل كامل مقدار الاحتياطي الحسابي الخاص بالعقود المبرمة داخل الدولة أو التي تنفذ فيها، ويجوز للوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين أن يخفض نسبة ما يجب أن تحتفظ به الشركة من هذا الاحتياطي إلى نسبة لا تقل عن ٤٠٪.

ويجب أن تكون هذه الاموال منفصلة تماماً عن الاموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى وعند حساب الاحتياطي المذكور تؤخذ الوديعة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٤١) من هذا القانون بعين الاعتبار بحيث يعتد بأيهما أكبر.

المادة (٤٥)

على الشركات التي تمارس عمليات التأمين المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (٣) من هذا القانون أن تحتفظ لديها داخل الدولة بأموال لا تقل قيمتها عن ٢٥٪ من المجموع الاجمالي للاقساط

التي استوفتها في السنة السابقة.

وعلى الشركات التي تمارس عمليات التأمين المنصوص عليها في البنود (٣ و ٤ و ٦) من المادة (٣) من هذا القانون أن تحتفظ لديها داخل الدولة بأموال لا تقل قيمتها عن ٤٠٪ من المجموع الاجمالي للاقساط التي استوفتها في السنة السابقة.

وعند حساب الاموال الاحتياطية المشار اليها في هذه المادة تؤخذ الوبيعة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٤١) من هذا القانون بعين الاعتبار بحيث يعتد بأيهما أكبر.

المادة (٤٦) *

تعطى شركات التأمين العاملة بالدولة وقت نفاذ هذا القانون مهلة قدرها سنة من تاريخ العمل به لابلاغ أموالها ما يعادل النسب المذكورة في المادتين السابقتين، ويجوز للوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين أن يمد هذه المهلة سنة أخرى.

الفصل الثالث مجلات وحسابات شركات التأمين

المادة (٤٧)

في حالة تعدد أنواع التأمين التي تمارسها الشركة يجب عليها أن تمسك حسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين.

والوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين أن يكلف الشركة علوة على ذلك بمسك حساب خاص عن نوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل في فرع واحد.

ويجب على كل شركة أن توزع سنويا الايرادات والمصروفات "خصيصها لفرع أو فروع معينة على فروع التأمين التي تباشرها.

* عدلت مهلة بلوغ الاموال حسب النسب المقررة في المادتين ٤٤ - ٤٥ باضافة ستة أشهر اخرى حسب احكام القرار الوزاري رقم (٦٦) سنة ١٩٨٥.

المادة (٤٨)

على الشركة أن تمسك لكل فرع من فروع التأمين سجلاً خاصاً تقيد فيه جميع وثائق التأمين التي تبرمها مع بيان أسماء ومحال إقامة المؤمن لهم والاقساط المستوفاة وتاريخ ابرام كل وثيقة والتعديلات التي تطرأ عليها وانتقال ملكيتها.

المادة (٤٩)

على الشركة أن تمسك لكل فرع من فروع التأمين سجلاً خاصاً تقيد به جميع مطالبات التعويض التي تقدم اليها مع بيان تاريخ تقديم كل مطالبة، واسم مقدمها وعنوانه وفي حالة الرفض يذكر تاريخه وأسبابه.

المادة (٥٠)

تبدأ السنة المالية لشركات التأمين في أول يناير من كل عام وتنتهي في ٣١ من ديسمبر على أن تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ انشاء الشركة وتنتهي في ٣١ من ديسمبر من السنة التالية : وعلى الشركة أن تقدم الى الوزارة ما يأتي :

- ١- ميزانية سنوية مصدقة من قبل مراجع حسابات عن أعمال كل فرع من فروع التأمين.
- ٢- حساب الارباح والخسائر.
- ٣- بياناً بالايرادات والمصروفات واحتياطي التعهدات القائمة والاحتياطي الخاص بالخسائر التي لم تتم تسويتها عن كل فرع من فروع التأمين على حدة.
- ٤- تقريراً تفصيلياً عن أعمال التأمين التي قامت بها خلال السنة.
- ٥- بياناً بالاموال التي تحتفظ بها داخل الدولة وفقاً لاحكام هذا القانون مؤيداً بالوثائق التي تطلبها الوزارة.

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات والاوراق موقعة من قبل رئيس مجلس ادارة الشركة وأحد أعضاء مجلس الادارة المفوضين بالتوقيع أو مدير الفرع اذا كانت الشركة فرعاً لشركة أجنبية أو وكيلها عنها.

المادة (٥١)

يجب أن تقوم كل شركة بمراجعة حساباتها سنوياً بواسطة مراجع حسابات مقيد في سجل المحاسبين والمراجعين بالنولة ممن تتوفر فيهم الشروط التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير. ولا يجوز أن يكون المراجع عضواً في مجلس إدارة الشركة أو من بين مديريها أو موظفيها. وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف المراجع جميع الدفاتر والمستندات والبيانات التي يراها ضرورية للقيام بمهمته.

المادة (٥٢)

على مراجع الحسابات أن يتحقق من أن ميزانية الشركة وحسابات الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات والتعهدات القائمة والاحتياطيات، والأموال التي يجب أن تحتفظ بها داخل النولة قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل الحالة المالية للشركة تمثيلاً صحيحاً. وبالنسبة إلى تقدير التعهدات القائمة للشركات التي تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة (٣)، يجب أن يقوم به خبير في رياضيات التأمين على الحياة. وعلى المراجع أن يتأكد من سلامة التوزيع المنصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة (٤٧) وأن يقدم تقريراً بذلك إلى الشركة التي عليها أن ترسل صورة منه إلى الوزارة.

المادة (٥٣)

على الشركة أن تقدم إلى الوزارة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستندات والأوراق التي يتطلب القانون تقديمها، وعليها كذلك تقديم الأيضاحات اللازمة عن الشكاوي التي تتلقاها الوزارة من حملة الوثائق أو المستفيدين منها أو غيرهم في شأن عمليات التأمين التي تباشرها الشركة داخل النولة.

المادة (٥٤)

للوزارة أن تقوم بفحص أعمال الشركة إذا قام لديها من الاسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو أنها خالفت أحكام هذا القانون.

وفي حالة تعيين خبير من غير موظفي الحكومة لاجراء هذا الفحص تلتزم الشركة بتعابه.

الفصل الرابع

أحكام خاصة بشركات التأمين على الحياة وتكوين الاموال

المادة (٥٥)

لا يجوز للشركات التي تبشر فروع التأمين المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة (٣) من هذا القانون أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد وذلك فيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الارباح التي توزع على حملة الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف في فرص الحياة بالنسبة الى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها ويستثنى من ذلك :

- ١- وثائق اعادة التأمين.
- ٢- وثائق التأمين على مبالغ تتمتع بتخفيضات معينة طبقاً لجداول الاسعار المبلغة للوزارة.
- ٣- وثائق التأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى.

المادة (٥٦)

يجوز للوزارة بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين أن ترخص للشركة بناء على طلبها في اصدار وثائق بتخفيضات عن الاسعار العادية اذا وجدت أسبابا تبرر ذلك.

المادة (٥٧)

على الشركات التي تباشر فروع التأمين المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة (٣) من هذا القانون فحص المركز المالي لكل فرع من فروع التأمين التي تباشرها، وأن تقدر قيمة الالتزامات القائمة لكل منها مرة كل ثلاث سنوات على الأقل بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة. ويشمل هذا التقدير جميع عمليات التأمين التي أبرمتها الشركة داخل الدولة وفي الخارج كل على حدة، فإذا كانت الشركة أجنبية، اقتصر التقدير على العمليات التي أبرمت عقودها داخل الدولة أو التي تنفذ فيها.

المادة (٥٨)

يجب اجراء التقدير المشار اليه في المادة السابقة كلما أرادت الشركة فحص حالتها المالية بقصد تحديد نسب الارباح التي توزع على المساهمين أو حملة الوثائق أو كلما أرادت الاعلان عن مركزها المالي. ويجوز للوزارة بعد موافقة لجنة الرقابة أن تطلب اجراء هذا التقدير في أي وقت قبل مضي ثلاث سنوات بشرط أن يكون قد انقضى عام على الأقل من تاريخ آخر فحص.

المادة (٥٩)

تعين اللوحة التفتيشية البيانات التي يجب أن يشتمل عليها تقرير الخبير بنتيجة الفحص والتقدير المشار اليهما في المادتين السابقتين.

المادة (٦٠)

على الشركة أن ترسل الى الوزارة صورة من تقرير الخبير بنتيجة الفحص والتقدير المشار اليهما في المادتين (٥٧) و (٥٨) وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة التي أجرى عنها الفحص

مصحوبة بما يأتي :

١- بيان من وثائق التأمين سارية المفعول التي أبرمتها الشركة في الداخل أو في الخارج في تاريخ إجراء الفحص، فإذا كانت الشركة أجنبية اقتصر البيان على الوثائق التي أبرمت داخل الدولة أو التي تنفذ فيها.

٢- أقرار من المسؤولين عن إدارة الشركة بأن جميع البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى تقرير صحيح قد وضعت تحت تصرف الخبير.

ويجوز بقرار من الوزير بعد انقضاء ستة الأشهر المنصوص عليها في هذه المادة إعطاء مهلة إضافية للشركة لتقديم هذا التقرير على ألا تتجاوز هذه المهلة ثلاثة أشهر أخرى.

المادة (٦١)

للوزارة إذا تبين لها أن تقرير الخبير لا يدل على حقيقة الحالة المالية للشركة أن تأمر بإعادة الفحص على نفقة الشركة، بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة تختاره لهذا الغرض.

المادة (٦٢)

لا يجوز للشركات التي تباشر عمليات التأمين على الحياة، والاستثمار وتكوين الأموال أن تقتطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي جزء من أموالها المقابلة للالتزامات الناشئة عن وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لاداء أي مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها، ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يعينه الخبير في تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه في المادة (٥٧).

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يجوز اعتبار أموال الشركة داخل الدولة وفي الخارج وحدة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤١).

المادة (٦٣)

يحظر على الشركات التي تباشر عمليات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الاموال أن تصدر سندات ادخار لمدة تجاوز ثلاثين سنة، فاذا كانت مدة السند خمسا وعشرين سنة أو أكثر فلا يجوز أن تقل قيمة استرداده بعد السنة الخامسة والعشرين عن مقدار الاحتياطي الحسابي الكامل، ويجب أن تكون الاقساط التي يلتزم بها حملة سندات الادخار متساوية القيمة أو تنازلية.

المادة (٦٤)

يجب أن تشتمل سندات الادخار على شروط الفسخ التي تحتج بها الشركة قبل حامل السند بسبب تأخره من أداء الاقساط، على أنه لا يجوز فسخ التعاقد قبل مضي شهر من تاريخ استحقاق القسط، وإذا كان السند اسماً فلا تسري هذه المدة الا من تاريخ ائذار صاحب السند بكتاب مسجل. كما يجب أن ينص في هذه السندات على أيولولة الحق فيها الى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض مبالغ اضافية أو اشتراطات جديدة. وتعين بقرار من الوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين البيانات الاخرى التي يجب أن تشتمل عليها سندات الادخار.

المادة (٦٥)

في حالة افلاس الشركة التي تقوم بعمليات التأمين على الحياة، أو الادخار وتكوين الاموال أو في حالة تصفيتها، تقدر المبالغ المستحقة لكل حامل وثيقة لم تنته مدتها بما يعادل الاحتياطي الحسابي الخاص بها يوم الحكم بالافلاس أو قرار التصفية محسوبة على أساس القواعد الفنية لتعريف الاقساط وقت ابرام الوثيقة.

الباب السابع تحويل الوثائق والاندماج ووقف العمل

المادة (٦٦)

يجب على أية شركة اذا أرادت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض عمليات التأمين التي تزاولها داخل الدولة الى شركة أخرى أو أكثر، أن تقدم طلباً بذلك الى الوزارة وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير.

وينشر الطلب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.

ويجب أن يتضمن هذا الطلب دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن الى تقديم اعتراضاتهم الى الوزارة على التحويل في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ النشر.

المادة (٦٧)

تصدر الوزارة قراراً بالموافقة على التحويل اذا لم يعترض أصحاب الشأن خلال المدة المشار اليها في المادة السابقة، وينشر القرار في الجريدة الرسمية خلال شهر من تاريخ صدوره، ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من وثائق التأمين التي أبرمتها الشركة في الدولة وكذلك قبل دائتيها، وفي هذه الحالة تنتقل الاموال التي للشركة في الدولة الى الشركة التي حولت اليها وثائقها وذلك مع مراعاة الاحكام المتعلقة بنقل الملكية والتنازل عن الاموال على أن تعفى الاموال المحولة من رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة بمقتضى القوانين على نقل الملكية والتنازل عن الاموال.

اما اذا قدم اعتراض خلال المدة المشار اليها في المادة السابقة فلا يفصل في طلب التحويل الا بعد حصول اتفاق بين الاطراف المعنية أو صدور حكم قضائي نهائي في شأن ذلك الاعتراض، ومع ذلك يجوز للوزارة أن تصدر قرارها بالموافقة على التحويل، بشرط استيفاء مبلغ من الشركة يعادل التزاماتها قبل المعارض بما في ذلك المصروفات التي قد يستلزمها الاحتفاظ بأي أصل من أصول الشركة.

المادة (٦٨)

تطبق الاحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين فيما اذا أرادت أية شركة وقف عملياتها في الدولة عن فرع أو أكثر من فروع التأمين ورغبت في تحرير أموالها الواجب وجودها داخل الدولة عن هذا الفرع أو هذه الفروع، وذلك بعد أن تقدم الشركة ما يثبت انها قد أوفت بالتزاماتها عن جميع الوثائق التي أبرمت عقودها داخل الدولة أو التي تنفذ فيها وذلك بالنسبة الى الفرع أو الفروع التي قررت وقف عملياتها بشأنها، أو أنها حوالت هذه الوثائق الى شركة أخرى على الوجه المبين في المادتين السابقتين.

المادة (٦٩)

تطبق الاحكام المنصوص عليها في المادتين (٦٦) و (٦٧) في حالة ما اذا أرادت شركتان أو أكثر الاندماج مع بعضها لتكوين شركة واحدة وذلك بعد أن تقدم كل منها تقريراً مؤيداً من محاسب قانوني وخبير في رياضيات التأمين يبين أن الاندماج لا يضر بحقوق حملة الوثائق وحقوق الغير بصورة عامة.

الباب الثامن المعتوبات

المادة (٧٠)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف درهم ولا تجاوز خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس ادارة أو مدير أو وكيل لشركة تأمين وبصورة عامة كل شخص يعرض وثائق تأمين أو يبرمها أو يتوسط فيها قبل قيد الشركة في سجل شركات التأمين وفقاً لاحكام هذا القانون أو يقوم بأعمال تأمين جديدة بعد صدور القرار بشطب القيد ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من يقوم بعمليات تأمين عن غير الفروع التي صدرت بها شهادة القيد.

المادة (٧١)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرا واحدا وبغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تجاوز عشرة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين، كل وكيل تأمين يباشر عمليات التأمين لحساب شركات مقيدة وفق أحكام هذا القانون دون أن يكون مقيدا في سجل وكلاء التأمين.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها خبراء الكشف وتقدير الاضرار اذا باشروا عملهم قبل تقديمهم في السجل.

المادة (٧٢)

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تجاوز خمسة آلاف درهم كل من يخالف أحكام المواد (٢٩) و(٣٦) و(٣٨) من هذا القانون.

المادة (٧٣)

تضاعف العقوبات المخصوص عليها في المواد (٧٠ و ٧١ و ٧٢) من هذا القانون اذا تكررت المخالفة.

المادة (٧٤)

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة درهم ولا تجاوز خمسة آلاف درهم كل من تأخر في تقديم البيانات الواجب تقديمها وفقاً لأحكام هذا القانون عن المواعيد المحددة لذلك.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من امتنع عن تقديم البيانات والاوراق والمستندات لمندوبي الوزارة الذين لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له، فضلاً عن الحكم بتسليم هذه الاوراق، وعلاوة على ذلك يجوز الحكم في الحالتين السابقتين بغرامة تهديدية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير أو الامتناع بشرط ألا تجاوز ألف درهم عن اليوم الواحد.

هذا مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٢٢) المتعلقة بشطب القيد.

المادة (٧٥)

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تجاوز خمسة آلاف درهم كل من عقد أو عرض باسم شركة خاضعة لاحكام هذا القانون عمليات تأمين على الحياة على خلاف الاسعار والشروط المبلفة الى الوزارة.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ارتكب مخالفة لاحكام المواد (١٣ و ١٩ و ٢٦ و ٢٧ و ٤٨ و ٥٥) من هذا القانون.

المادة (٧٦)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب على كل اقرار أو اخفاء متعمد بقصد الغش في البيانات أو في المحاضر أو في الاوراق الاخرى التي تقدم للوزارة أو التي تصل الى علم الجمهور بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي درهم ولا تجاوز عشرة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين.

أحكام انتقالية وختامية

المادة (٧٧) **

فيما عدا الاحوال التي حدد هذا القانون مدداً معينة لتنفيذها تمنح شركات التأمين ووكلاء التأمين وخبراء الكشف وتقدير الاضرار العاملين بالدولة وقت نفاذ هذا القانون مهلة سنة من تاريخ العمل به لتوفيق أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه.

ويجوز للوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين مد هذه المهلة لمدة سنة أخرى اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

** عدلت بالقرار الوزاري رقم ٦٥ سنة ١٩٨٥

المادة (٧٨)

يجب أن تكون جميع الوثائق والبيانات التي تقدم بموجب أحكام هذا القانون محررة باللغة العربية
فإن كانت محررة بلغة أجنبية يجب أن ترافق بها ترجمة عربية مصدقة عليها من قبل الجهات المختصة.
ويجوز للوزير الاستثناء من هذا الشرط بالنسبة إلى بعض الوثائق.

المادة (٧٩)

يكون للموظفين الذين يحددهم الوزير لتطبيق هذا القانون صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات
ما يقع مخالفاً لأحكامه أو للقرارات الصادرة تنفيذاً له.
وعلى شركات ووكلاء التأمين وخبراء الكشف وتقدير الأضرار أن يقدموا للموظفين المشار اليهم
جميع الدفاتر والسجلات والمستندات التي يطلبون الاطلاع عليها لمباشرة عملهم على أن يكون الاطلاع
عليها في مقر الجهات المذكورة وأثناء ساعات النواام الرسمي.

المادة (٨٠)

لوزير بعد أخذ رأي اللجنة العليا للتأمين أن يصدر نظاماً خاصاً يحدد شروط قبول الخبراء في
رياضيات التأمين.

المادة (٨١)

على شركات ووكلاء التأمين القائمين وقت العمل بأحكام هذا القانون أن يتقدموا إلى الوزارة لطلب
تقديمهم في سجل شركات التأمين أو سجل وكلاء التأمين حسب الأحوال طبقاً للأحكام والشروط
المنصوص عليها في هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

المادة (٨٢)

يصدر بتحديد الرسوم التي تستوفى عن الاجراءات التي تتم بموجب هذا القانون قرار من الوزير على ألا يجاوز الحد الأقصى للرسم المقرر عن كل حالة مبلغ عشرة آلاف درهم.

المادة (٨٣)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (٨٤)

يصدر الوزير القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (٨٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:

بتاريخ: ١٧ جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ.

الموافق: ٢٠ مارس ١٩٨٤ م.

**قرار وزاري رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤م
باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي
رقم (٩) لسنة ١٩٨٤
في شأن شركات ووكلاء التأمين**

قرار وزاري رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤م باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة،
قرر :

الفصل الأول تعريفات

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالعبارات والالفاظ الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة
الوزير : وزير الاقتصاد والتجارة.
الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.
الادارة المختصة : ادارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والتجارة.
مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة الكائن بها المركز الرئيسي
لشركة التأمين أو المركز المشرف على فروع شركة التأمين الأجنبية في الدولة
أو فرع شركة التأمين الأجنبية في الدولة بحسب الأحوال

الفصل الثاني

الترخيص لشركات التأمين

مادة (٢)

تقدم طلبات الترخيص بإنشاء شركات لمزاولة أعمال التأمين في الدولة الى الادارة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

ويجب أن يوضح الطلب بصفة أساسية نوع عمليات التأمين التي سوف تباشرها الشركة والشكل القانوني لها ورأس مالها وأسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصة كل منهم في رأس المال والعنوان الذي ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بإنشاء الشركة بالإضافة الى اسم الوكيل عن الشركة الذي يباشر اجراءات الحصول على الترخيص ومهنته وعنوانه.

كما يجب أن يرفق بطلب الترخيص المستندات الآتية :

- ١- عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي موقعين من المؤسسين.
- ٢- الأوراق التي تثبت أهلية المتعاقدين وصفاتهم وجنسياتهم.
- ٣- اقرار من الوكيل الذي يباشر اجراءات الحصول على الترخيص بإنشاء الشركة بأنه لم يحكم على أحد مؤسسي الشركة بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة أو بشهر افلاسه.
- ٤- بيان مختصر عن الجدوى الاقتصادية لإنشاء الشركة.

مادة (٣)

تقوم الادارة المختصة بفحص الطلب ولها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه ويموجب كتاب مسجل أو بالتسليم المباشر أن تطلب من مقدم الطلب استكمال ما ترى ضرورة توافره من مستندات أو بيانات.

مادة (٤)

يعرض طلب الترخيص على الوزير برأي الإدارة المختصة خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ تقديم الطلب أو تاريخ استيفاء المستندات والبيانات التي طلبتها الإدارة المختصة بحسب الأحوال. ويصدر الوزير قراره في الطلب بالقبول أو الرفض وفقاً لما يراه ملائماً لحاجة الاقتصاد الوطني، وتتولى الإدارة المختصة اخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر في هذا الشأن. ولا يجوز لمقدم الطلب في حالة رفض طلبه أن يتقدم بطلب جديد إلا بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ اخطاره بقرار الرفض.

الفصل الثالث

تيسد شركات التأمين

مادة (٥)

يعد في الإدارة المختصة سجل خاص يسمى «سجل شركات التأمين» تقيد فيه أسماء شركات التأمين وفروعها المرخص لها بالعمل في الدولة ولا يجوز لاية شركة تأمين أو أي فرع لها أن تزاوّل أية عمليات تأمين في الدولة ما لم يتم قيدها في السجل المذكور. وتفرد في السجل صحيفة خاصة لكل شركة تأمين يتقرر قبول قيدها وتكون فيه البيانات التالية وكل تغيير أو تعديل يطرأ عليها.

١- رقم القيد وتاريخه.

٢- اسم الشركة.

٣- الشكل القانوني للشركة.

٤- جنسية الشركة.

-
- ٥- مدة الشركة وتاريخ ابتدائها وتاريخ مزاولة نشاطها.
 - ٦- تاريخ مباشرة النشاط لفروع الشركات الأجنبية.
 - ٧- رأس مال الشركة المكتتب فيه والمدفوع.
 - ٨- فروع التأمين التي رخص للشركة بمباشرتها.
 - ٩- عنوان المركز الرئيسي للشركة.
 - ١٠- عنوان المركز المشرف على العمل في النولة بالنسبة لفروع الشركات الأجنبية.
 - ١١- عناوين فروع الشركة في النولة.
 - ١٢- عناوين فروع الشركة في الخارج بالنسبة للشركات المؤسسة في النولة.
 - ١٣- أسماء أعضاء مجلس الإدارة للشركات المؤسسة في النولة.
 - ١٤- أسماء المديرين المسؤولين عن إدارة الشركة.
 - ١٥- أسماء مراجعي حسابات الشركة.
 - ١٦- اسم الوكيل المحلي للشركة الأجنبية وعنوانه.

مادة (٦)

يجب على كل شركة تأمين مؤسسة في النولة أو مرخص لها بالعمل في النولة التقدم الى الوزارة بطلب لقيد الشركة في سجل شركات التأمين.

ويقدم الطلب على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين ممن يمثل الشركة قانونا الى مكتب الوزارة المختص خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ قرار الترخيص بإنشاء الشركة أو تاريخ العمل بأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ بحسب الاحوال.

مادة (٧)

يجب أن يرفق بطلب القيد المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به وعلى الأخص المستندات الآتية:

- ١- صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي مصدقا عليهما من الجهات المختصة.

- ٢- صورة طبق الأصل من قرار الترخيص بتأسيس الشركة ومن قرار اعلان تأسيسها في حالة الشركات المؤسسة في الدولة.
- ٣- وثيقة مصدقة تثبت أن رأس مال الشركة لا يقل عن القدر المنصوص عليه في المادة (١٢) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤.
- ٤- صورة طبق الأصل من شهادة قيد الشركة في السجل التجاري.
- ٥- بيان بقرع التأمين المطلوب مزاولتها في الدولة مع بيان الشروط العامة لعمليات التأمين في هذه الفروع.
- ٦- بيان بالمزايا والقيود والشروط التي تشملها وثائق التأمين التي تصدرها الشركة.
- ٧- بيان بالاسس الفنية لعمليات التأمين لقرعي الحياة والادخار وتكوين الاموال التي تطلب الشركة مزاولتها، مع بيان بأسس أسعار هذه العمليات وشهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة بأن أسس ومزايا وقيود عمليات التأمين في هذه الفروع سليمة وصالحة للتنفيذ.
- ٨- جداول قيم استرداد العقود أو تخفيضها وذلك بالنسبة لعمليات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الاموال.
- ٩- نموذج من كل نوع من أنواع عقود التأمين التي تصدرها الشركة.
- ١٠- شهادة من أحد المصارف العاملة في الدولة بايداع الاموال المنصوص عليها في المادة (٤١) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ وذلك حسب فروع التأمين المطلوب مزاولتها مع مراعاة تقديم تعهد المصرف بعدم التصرف في هذه الاموال وفقا لاحكام المادة (٢٨) من هذا القرار.
- ١١- كشف معتمد من رئيس مجلس الادارة بالنسبة للشركة المؤسسة محلياً بأسماء أعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم وعناوينهم مع اقرار كتابي من كل عضو بأنه لم يحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ولم يحكم بأشهار افلاسه.
- ١٢- وثيقة مصدقة تبين أسماء مديري الشركة وجنسياتهم وعناوينهم ومراكز وحدود سلطاتهم وما يفيد تخويلهم ادارة الشركة وتوقيع عقود التأمين.
- ١٣- شهادة رسمية تفيد بأنه لم يحكم على أحد من مديري الشركة بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة واقرار كتابي من كل مدير بأنه لم يسبق أشهار افلاسه.
- وإذا تعلق الطلب بقيد شركة تأمين اجنبية فترفق بالطلب علوة على ذلك المستندات الآتية :-
- ١٤- ورقة رسمية من الجهات المختصة في الدولة المسجلة فيها الشركة تبين أنها مؤسسة ومسجلة في

تلك النولة وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها فيها مع بيان النشاط المصرح لها بمزاياه في تلك النولة والشكل القانوني لها ورأس مالها المكتتب فيه والمدفوع منه وأسماء الممثلين المسؤولين عن إدارة فرع الشركة في النولة ومراكز وحدود سلطاتهم.

١٥- صورة طبق الأصل من عقد الوكالة المحرر بين الشركة والوكيل المحلي محدداً به منطقة الوكالة، مع صورة طبق الأصل من هوية الوكيل أو خلاصة قيده، فإذا كان الوكيل شركة فيجب أن يرفق صورة طبق الأصل من عقد الشركة ومن شهادة قيدها في السجل التجاري ومن هوية أو خلاصة قيد كل شريك.

مادة (٨)

على شركة التأمين أن تخطر الوزارة بكل تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات طلب القيد أو الوثائق والمستندات المرفقة به،

ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم على النموذج المعد لذلك من نسختين موقعتين ممن يمثل الشركة قانونياً إلى مكتب الوزارة المختص خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من حدوث التغيير أو التعديل مرفقاً به المستندات والوثائق المؤيدة لصحة البيانات الواردة به مصدقاً عليها من الجهات المختصة. وإذا كان التغيير أو التعديل يتناول أسس عمليات التأمين في فرعي التأمين على الحياة والادخار وتكوين الأموال أو المزايا أو القيود أو الشروط التي تشملها وثائق التأمين المتعلقة بهذه العمليات فيجب على الشركة أن تقدم مع الاخطار شهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة بأن الأسس أو المزايا أو القيود أو الشروط سليمة وقابلة للتنفيذ.

مادة (٩)

يقيد مكتب الوزارة المختص طلبات القيد أو التأشير في سجل الوارد بعد دفع الرسوم المقررة وفقاً لأحكام هذا القرار، ويؤشر على الطلب برقم وتاريخ الايداع، ويسلم مقدمه ايضاً يتضمن اسم الشركة وتاريخ تقديم الطلب وموضوعه والمستندات المرفقة له.

مادة (١٠)

تقوم الادارة المختصة بفحص الطلب ولها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه وبموجب كتاب مسجل أن تطلب من الشركة استكمال ما ترى ضرورة توافره من مستندات أو استيفاء بيانات الطلب أو تعديله بما يتفق وأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ وهذا القرار على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ الاخطار.

مادة (١١)

على الادارة المختصة أن تبت في الطلب خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه أو من تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة، وعليها في حالة رفض الطلب أن تخطر شركة التأمين بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب مسجل. وللشركة التي رفض طلبها أن تتظلم من قرار الرفض أمام لجنة الرقابة على شركات التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطارها بقرار الرفض.

مادة (١٢)

تقوم الادارة المختصة - في حالة قبول طلب القيد - بقيد الشركة وبيانات الطلب في سجل شركات التأمين، وتسلم الشركة احدى نسختي طلب القيد موثقاً عليها بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع شهادة بقيد الشركة مبينا فيها فروع التأمين التي رخص لها بمزاومتها، وتكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة اعتباراً من تاريخ القيد في السجل، وتنشر بيانات شهادة القيد في الجريدة الرسمية، وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بصورة منها.

مادة (١٣)

تقوم الادارة المختصة في حالة قبول طلب التأشير بتغيير أو تعديل البيانات المقيدة في السجل بشطب تلك البيانات وتنويع البيانات الجديدة ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له.

وتسلم الشركة احدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتعديل أو التغيير وتاريخه.

مادة (١٤)

على كل شركة تأمين مقيدة في سجل شركات التأمين التقدم لمكتب الوزارة المختص قبل شهر على الاقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة بطلب لتجديد قيدها في السجل. ويقدم الطلب على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين ممن يمثل الشركة قانوناً.

وعلى الادارة المختصة تجديد قيد الشركة بعد التثبت من توفر شروط تجديد القيد ودفع الرسوم المقررة.

مادة (١٥)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٦) من هذا القرار يجب على كل شركة تأمين أجنبية مرخص لها بالعمل في الدولة وإلها فيها أكثر من فرع عامل أن تتقدم بطلب قيد في سجل شركات التأمين لكل فرع من فروعها العاملة في الدولة وذلك وفقاً للشروط وبالأوضاع المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القرار، ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به وعلى الاخص المستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من شهادة قيد الفرع في السجل التجاري.
- ٢- وثيقة مصدقة تبين أسماء مديري الفرع وجنسياتهم وعناوينهم ومراكز وحدود سلطاتهم وما يفيد تخويلهم ادارة الفرع وتوقيع عقود التأمين.
- ٣- شهادة رسمية بأنه لم يحكم على مدير الفرع بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مع اقرار

من المدير بأنه لم يسبق اشتهار اقلاسه.

٤- صورة طبق الاصل من عقد الوكالة المحرر بين الشركة والوكيل المحلي للفرع محدداً به منطقة الوكالة مع صورة طبق الاصل من هوية الوكيل أو خلاصة قيده، فاذا كان الوكيل شركة فيجب أن يرفق صورة طبق الاصل من عقد الشركة ومن شهادة قيدها في السجل التجاري ومن هوية أو خلاصة قيد كل شريك.

وتقوم الادارة المختصة في حالة قبول طلب القيد بقيد الفرع في الصحيفة المخصصة لشركة التأمين في سجل شركات التأمين، وتسلم الفرع شهادة مبنياً فيها اسم الشركة وعنوان الفرع ورقم قيد الشركة وتاريخه وفروع التأمين المرخص بمزاومتها.

وتكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ قيد الشركة في السجل وعلى الشركة التقدم بطلب لتجديد قيد الفرع وفقاً للشروط وبالأوضاع المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القرار.

وعلى الشركة اخطار الوزارة بكل تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات طلب قيد الفرع أو الوثائق والمستندات المرفقة به ويكون الاخطار وفقاً للشروط وبالأوضاع المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القرار.

مادة (١٦)

يجوز لكل ذي مصلحة بعد دفع الرسوم المقررة أن يطلع على البيانات المقيدة في سجل شركات التأمين وعلى ما تكون الوزارة قد أصدرته من قرارات في شأن الشركة وأن يحصل على صور أو مستخرجات من هذه البيانات أو القرارات.

مادة (١٧)

يجب على كل شركة تأمين تم قيدها في سجل شركات التأمين أن تقرن اسمها برقم قيدها في السجل في جميع المكاتبات والشهادات والوثائق الصادرة عنها.

الفصل الرابع قيد وكلاء التأمين

مادة (١٨)

يعد في الادارة المختصة سجل خاص يسمى «سجل وكلاء التأمين» تقيد فيه أسماء وكلاء التأمين المرخص لهم بالعمل في الدولة، ولا يجوز لأي وكيل تأمين مزاوله نشاطه في الدولة ما لم يتم قيد اسمه في السجل المذكور.

وتفرد في السجل صحيفة خاصة لكل وكيل تأمين يتقرر قبول قيده تدون فيها البيانات التالية وكل تعديل يطرأ عليها.

١- رقم القيد وتاريخه.

٢- اسم الوكيل.

٣- الشكل القانوني لمنشأة الوكيل.

٤- عنوان المركز الرئيسي والفروع ان وجدت.

٥- اسم المدير وإلقبه وجنسيته وحدود سلطاته.

٦- اسم الشركة التي يعمل وكيلها وفروع التأمين المرخص لها بمزاومتها.

٧- منطقة الوكالة.

٨- رقم وتاريخ وجهة القيد في السجل التجاري.

وإذا كان الوكيل شركة فتدون في السجل علاوة على ذلك البيانات الآتية :

٩- نوع الشركة.

١٠- مقدار رأس مال الشركة.

مادة (١٩)

على وكلاء التأمين التقدم لمكتب الوزارة المختص لطلب قيد أسمائهم في سجل وكلاء التأمين. ويقدم الطلب على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقاً به المستندات

المؤيدة لصحة البيانات الواردة به وعلى الاخص المستندات الآتية :

١- صورة طبق الاصل من شهادة قيد الوكيل في السجل التجاري مع صورة طبق الاصل من عقد الشركة اذا كان الوكيل شركة.

٢- صورة طبق الاصل من خلاصة القيد أو الهوية للوكيل أو كل شريك بحسب الاحوال.

٣- شهادة رسمية بأن الوكيل أو كل شريك من الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص بحسب الاحوال، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مع اقرار منه بأنه لم يسبق اشهار افلاسه.

٤- صورة طبق الاصل من عقد ايجار مقر عمل الوكيل.

٥- صورة طبق الاصل من عقد الوكالة المبرم بين الوكيل وشركة التأمين.

وعلى مكتب الوزارة المختص أن يتحقق قبل استلام الطلب من أن مقدمه قد قام بأداء الرسوم المقررة وفقاً لأحكام هذا القرار.

مادة (٢٠)

تقوم الادارة المختصة بفحص الطلب ولها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه أن تطلب من مقدم الطلب استكمال ما ترى ضرورة توافره من مستندات أو بيانات خلال مهلة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الاخطار.

وعلى الادارة المختصة أن تثبت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه أو من تاريخ انقضاء المهلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وعليها في حالة رفض الطلب أن تخطر مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل.

مادة (٢١)

تقوم الادارة المختصة في حالة قبول طلب القيد بقيد اسم الوكيل وبيانات الطلب في سجل وكلاء التأمين، وتسلم الوكيل احدى نسخ طلب القيد مؤشراً عليها بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع شهادة بقيدته في السجل مبيناً فيها اسم الوكيل وعنوانه وتاريخ قيده في السجل ورقم القيد وأنواع التأمين

المصرح له بمزاولتها واسم شركة التأمين التي يزاول لحسابها وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بنسخة من شهادة القيد.

وتكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ القيد في السجل.

مادة (٢٢)

على وكيل التأمين أن يخطر الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب القيد أو المستندات المرفقة به. ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم الى مكتب الوزارة المختص خلال ثلاثين يوماً من حدوث التعديل أو التغيير على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الوكيل مرفقاً به المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به والايصال الدال على سداد الرسوم المقررة. وتقوم الادارة المختصة في حالة قبول طلب التأشير بتعديل أو تغيير البيانات المقيدة في السجل بشطب تلك البيانات وتدوين البيانات الجديدة، ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له.

ويسلم الوكيل احدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتعديل أو التغيير وتاريخه.

مادة (٢٣)

على وكلاء التأمين المقيدين في سجل وكلاء التأمين التقدم لمكتب الوزارة المختص قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة بطلب لتجديد القيد في السجل. ويقدم الطلب على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الوكيل. وعلى الادارة المختصة تجديد قيد الوكيل في السجل بعد التثبت من توفر شروط التجديد ودفع الرسوم المقررة.

مادة (٢٤)

على وكلاء التأمين المرخص لهم بالعمل في الدولة قبل العمل بأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤

أن يتقدموا لمكتب الوزارة المختص لطلب قيدهم في سجل وكلاء التأمين.
ويجب أن يقدم الطلب خلال مدة لا تتجاوز سنة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ مستوفياً للشروط ووفقاً للاوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور وهذا القرار.

مادة (٢٥)

يجب على كل وكيل تأمين تم قيده في سجل وكلاء التأمين أن يقرن اسمه برقم قيده في السجل في جميع المكاتبات والشهادات والاوراق الصادرة عنه.

الفصل الخامس **أموال شركات التأمين**

مادة (٢٦)

تستثمر الأموال الواجب الاحتفاظ بها داخل الدولة تنفيذاً لأحكام المواد (٤١)، (٤٤)، (٤٥) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ على الوجه الآتي :

١- ٢٥٪ على الأقل في ودائع نقدية في المصارف العاملة في الدولة وعند حساب قيمة هذه الودائع تؤخذ في الاعتبار الودائع النقدية التي تم ايداعها في أحد المصارف العاملة في الدولة تنفيذاً لأحكام المادة (٤١) من القانون المشار اليه بحيث يعتد بأيهما أكثر.

٢- ١٠٪ على الأكثر في حساب جاري لدى المصارف العاملة في الدولة.

٣- ٢٥٪ على الأكثر في أسهم وسندات شركات مساهمة في الدولة اذا كانت القوانين تسمح بذلك.

٤- ٢٥٪ على الأكثر في أوراق مالية أجنبية سواء كانت سندات حكومات أجنبية أو أوراق مالية مضمونة منها، أو سندات هيئات دولية، أو أسهم وسندات شركات مساهمة أجنبية يوافق عليها وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة على ألا تتجاوز قيمة الأموال الموظفة فيها ٤٠٪ من اجمالي الأموال الموظفة في الأوراق المالية الأجنبية.

٥- الباقي في سندات تصدرها حكومة الدولة أو مضمونة منها أو في عقارات مبنية في الدولة أو في

قروض مضمونة برهن من الدرجة الاولى على عقارات مبنية في الدولة على ألا يزيد مبلغ القرض على ثلثي القيمة المقدرة للعقار وفقاً لتقارير الخبراء كل ذلك بشرط أن تسمح القوانين بذلك، أو في قروض على وثائق التأمين على الحياة في حالة الشركات التي تزاوّل عمليات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الاموال على ألا يزيد مبلغ القرض عن قيمة استرداد الوثيقة.

مادة (٢٧)

استثناء من نص البند (٤) من المادة السابقة يجوز لشركات التأمين المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الاموال التي لديها التزامات ناشئة عن وثائق تأمين مبرمة داخل الدولة بعمله أجنبية أن تزيد قيمة الاموال المستثمرة تطبيقاً لنص هذا البند بما يوازي الالتزامات الناشئة عن هذه الوثائق على ألا تزيد هذه الاموال عن ضعف الحدود المسموح بها والموضحة بنفس البند.

وعلى كل شركة تأمين تريد الانتفاع من الاستثناء المشار اليه في الفقرة السابقة أن تقدم للإدارة المختصة بياناً بتقدير الاحتياطي الحسابي لهذه الوثائق، ويجوز للإدارة المختصة أن تطلب بيانات إضافية عن هذه الوثائق كلما رأت ضرورة لذلك.

مادة (٢٨)

يجب على كل شركة تأمين أن تودع في مصرف أو أكثر من المصارف العاملة في الدولة الودائع النقدية والاوراق المالية التي تكون جزءاً من الاموال الواجب الاحتفاظ بها داخل الدولة تنفيذاً لاحكام المواد (٤١) ، (٤٤) ، (٤٥) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ والمادة (٣٦) من هذا القرار وعلى الشركة أن تقدم للإدارة المختصة تعهداً من المصرف أو المصارف المشار اليها بقبوله الالتزام بما يأتي :

١- عدم التصرف في أي جزء من الودائع النقدية أو الاوراق المالية المودعة لديه وفقاً لاحكام هذه المادة الا بمقتضى حكم قضائي نهائي أو بأذن كتابي من الوزير أو من يخوله، وعدم السماح لشركة التأمين بسحب أي جزء منها الا اذا استبدلته فوراً بما يساوي قيمته من ودائع نقدية أو أوراق مالية أخرى يوافق عليها الوزير أو من يخوله.

٢- أخطار الإدارة المختصة فوراً عن كل تعديل يطرأ على تكوين هذه الودائع النقدية أو الأوراق المالية.
٣- أخطار الإدارة المختصة خلال شهر يناير من كل سنة ببيان موقع عليه منه بأموال الشركة المودعة لديه وفقاً لأحكام هذه المادة في ٣١ ديسمبر من السنة السابقة مع تعهده بتقديم كل البيانات التي قد تطلبها منه الإدارة المختصة عن هذه الاموال.

مادة (٢٩)

يجب على كل شركة تأمين أن ترهن العقار الذي يكون جزءاً من الاموال الواجب الاحتفاظ بها داخل الدولة تنفيذاً لأحكام المواد (٤١) ، (٤٤) ، (٤٥) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ والمادة (٢٦) من هذا القرار لصالح الوزير بصفته وأن تؤشر لدى الدائرة المختصة بالتسجيل العقاري بعدم التصرف في هذا العقار أو العقارات الأخرى المرهونة ضماناً لقروض الا بائناً كتابي من الوزير أو من يخوله.

مادة (٣٠)

إذا تبين للإدارة المختصة أن أموال الشركة الموجودة في الدولة غير كافية لمقابلة القدر المنصوص عليه في المادتين (٤٤) ، (٤٥) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ وجب عليها بعد موافقة الوزير أو من يخوله أن تطلب من الشركة بكتاب مسجل تكملة هذه الاموال ، وعلى الشركة تكملة النقص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ كتاب الاخطار المرسل اليها في هذا الشأن.

مادة (٣١)

على كل شركة تأمين أن تقدم الى الإدارة المختصة في ميعاد لا يجاوز ٣٠ ابريل من كل سنة بياناً مفصلاً بأموالها الموجودة في الدولة في ٣١ ديسمبر من السنة السابقة يذكر فيه القيمة الدفترية والسوقية لهذه الاموال في هذا التاريخ محسوبة كمايلي :
١- تقدر العقارات بثمن الشراء أو القيمة السوقية أيهما أقل ويتضمن ثمن الشراء تكاليف الاضافات والتحسينات التي تطرأ على العقار ويخصم مقابل الاستهلاك من القيمة الدفترية له، وتكون القيمة

السوقية هي آخر قيمة قدرت بمعرفة خبراء مختصين.
ويجب أن يشتمل تقرير مراجع الحسابات على بيانات بمقدار الاستهلاك الذي تقرر استقطاعه من القيمة الدفترية للعقار مع الاقرار بكفاية هذا الاستهلاك.
٢- تقدر قيمة الأوراق المالية بما لا يزيد عن قيمتها السوقية طبقاً لآخر سعر رسمي في تاريخ انتهاء السنة المالية.
٣- تقدر قيمة القروض المضمونة برهن عقاري والقروض على وثائق التأمين طبقاً للعقود الخاصة بها بعد خصم ما أدى منها.
ويجب الأخذ بأسس التقدير السابقة عند تقدير الاموال المقدمة من الشركة كوديعة لضمان قيامها بالتزاماتها وفقاً لاحكام المادة (٤١) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤م.

مادة (٣٢)

يجب على كل شركة تأمين أن تقدم الى الادارة المختصة البيان المنصوص عليه في المادة السابقة كلما طلبت منها ذلك، على أن يقدم البيان في موعد أقصاه نهاية الشهر التالي للتاريخ المطلوب عنه البيان مؤيداً بالمستندات التي تطلبها الادارة.

الفصل السادس سجلات وحسابات شركات التأمين

مادة (٣٣)

على كل شركة تأمين أن تمسك سجلاً خاصاً للاموال الواجب الاحتفاظ بها داخل الدولة تبين فيه الودائع النقدية والأوراق المالية والعقارات والقروض التي تتكون منها هذه الاموال والتعديلات التي تطرأ عليها على أن يكون القيد في السجل بصفة مستمرة أولاً بأول وعلى الشركة أن تخصص سجلاً لقيد الاموال الخاصة بالتأمين على الحياة والانحار وتكوين الاموال وسجلاً آخر لقيد الاموال الخاصة بعمليات التأمين الاخرى.

مادة (٣٤)

على شركات ووكلاء التأمين في الدولة مسك سجل للاصدار وسجل آخر للتعويضات لكل فرع من فروع التأمين على حدة.

مادة (٣٥)

يجب أن يشتمل سجل الاصدار على البيانات الآتية :-

- ١- رقم مسلسل.
 - ٢- رقم وثيقة التأمين.
 - ٣- تاريخ وثيقة التأمين.
 - ٤- تاريخ بدء التأمين.
 - ٥- مدة التأمين.
 - ٦- اسم المؤمن له وعنوانه.
 - ٧- موضوع التأمين.
 - ٨- نوع الخطر.
 - ٩- مبلغ التأمين.
 - ١٠- الاقساط المستوفاة.
 - ١١- التعديلات التي تطرأ عليها.
 - ١٢- أية بيانات أخرى تلزم لاعمال الشركة أو الوكيل.
- وتقيد في هذا السجل جميع وثائق التأمين المباشر التي تبرمها الشركة أو الوكيل أما عمليات اعادة التأمين فيجب أن تقيد في سجلات خاصة بها.

مادة (٣٦)

يجب أن يشتمل سجل التعويضات على البيانات الآتية :

-
- ١- رقم مسلسل.
 - ٢- تاريخ المطالبة بالتعويض.
 - ٣- رقم وثيقة التأمين.
 - ٤- اسم المؤمن له وعنوانه.
 - ٥- تاريخ ومكان وقوع الحادث ونوعه.
 - ٦- التعويض النهائي ويشمل :
 - أ- قيمة التعويض.
 - ب- أتعاب المعاينة.
 - ج- مصاريف مختلفة.
 - ٧- القيمة المستردة.
 - ٨- صافي التعويضات.
 - ٩- تاريخ صرف التعويض.
 - ١٠- تاريخ رفض المطالبة وأسبابه (في حالة الرفض).
 - ١١- أية بيانات أخرى لازمة لأعمال الشركة أو الوكيل.

مادة (٣٧)

وعلى شركات ووكلاء التأمين مسك سجلات منفصلة للإصدار والتعويضات لكل نوع من أنواع التأمين التي تنخل في الفرعين الآتيين بـ :

أولاً : التأمين من الحوادث والمسئولية.

١/١ الحوادث الشخصية.

٢/١ السرقة.

٣/١ خيانة الامانة.

٤/١ السيارات شامل.

٨/٥ السيارات ضد الغير.

٨/٦ الهندسي.

٨/٧ حوادث العمل.

٨/٨ المسؤولية المدنية.

٨/٩ الفقد أثناء النقل.

٨/١٠ الفقد أثناء الحفظ.

٨/١١ التأمين الزراعي.

٨/١٢ متنوعة.

ثانياً التأمين من اخطار النقل البري والبحري والجوي.

٢/١ البضائع.

٢/٢ اجسام السفن.

٢/٣ الطيران.

مادة (٢٨)

على شركات التأمين أن تقدم الى الادارة المختصة في ميعاد لا يجاوز ٣٠ ابريل من كل سنة البيانات التالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من السنة السابقة وذلك على النماذج التي تعتمدھا الادارة المختصة لهذا الغرض.

١- الميزانية العمومية السنوية مصدقا عليها من قبل مراجعي حسابات الشركة.

٢- في حالة قيام الشركة بمباشرة عمليات التأمين في فرعي الحياة والادخار وتكوين الاموال يراعى اعداد ميزانية مستقلة عن هذين الفرعين وميزانية أخرى لفروع التأمينات العامة بالاضافة الى الميزانية العمومية المجمة المشار اليها في البند (١) السابق.

٣- حساب الأرباح والخسائر.

٤- بيان بالايادات والمصروفات واحتياطي التعهدات القائمة واحتياطي الخسائر التي لم تتم تسويتها وذلك عن كل فرع من فروع التأمين على حدة.

٥- بيان بالأموال التي تحتفظ بها الشركة داخل الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ مقطرة حسب التفصيل الوارد بالمادة (٣١) من هذا القرار.

٦- تقرير تفصيلي عن أعمال التأمين التي قامت بها الشركة خلال السنة. ووجب أن تكون جميع هذه البيانات والاوراق موقعة من قبل رئيس مجلس ادارة الشركة وأحد أعضاء مجلس ادارتها المفوضين بالتوقيع أو مدير الفرع اذا كانت الشركة فرعاً لشركة أجنبية أو وكيلها عنها.

مادة (٣٩)

على كل شركة تأمين أجنبية عاملة في الدولة أن تقدم البيانات المشار إليها في المادة السابقة عن مجموع عمليات الشركة في الدولة وعن كل فرع من فروعها العاملة في الدولة.

مادة (٤٠)

يجب أن يكون تقرير الخبير في رياضيات التأمين على الحياة المنصوص عليه في المادة (٥٧) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ والخاص بفحص المركز المالي وتقدير الالتزامات القائمة للشركات التي تباشر عمليات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الاموال وفقاً للنموذج رقم (٦) المرافق.

الفصل السابع

مراجعو حسابات شركات التأمين

مادة (٤١)

يشترط قيمين يعمل مراجعاً لحسابات احدى شركات أو وكلاء التأمين ما يأتي :
١- أن يكون اسمه مقيداً في سجل المحاسبين والمراجعين طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.

- ٢- أن يكون حاصلًا على شهادة محاسب قانوني أو درجة تعادلها مع خبرة في مراجعة الحسابات لمدة خمس سنوات على الأقل أو أن يكون حاصلًا على بكالوريوس في المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها مع خبرة في مراجعة الحسابات لمدة عشر سنوات على الأقل.
- ٣- ألا يجمع بين عمل مراجع الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها.
- ٤- ألا يكون موظفًا لدى الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها أو لدى أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أحد مديريها.
- ٥- ألا يكون شريكاً أو وكيلًا لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أحد مديريها أو قريباً لأي منهم إلى الدرجة الرابعة.

مادة (٤٢)

يعد في الإدارة المختصة سجل خاص يسمى «سجل مراجعي حسابات شركات التأمين» قيد فيه أسماء مراجعي الحسابات الذين يتقرر قبولهم لمراجعة حسابات شركات ووكلاء التأمين. وتقدم طلبات القيد في السجل المذكور إلى مكتب الوزارة المختص مرفقًا بها المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة بها على أن تكون هذه المستندات مصدقة من الجهات المختصة حسب الأصول. وتقوم الإدارة المختصة - في حالة قبول الطلب - بقيد اسم مراجع الحسابات وبيانات الطلب في سجل مراجعي حسابات شركات التأمين، وتسلم المراجع شهادة بقيده في السجل مبينًا فيها رقم القيد وتاريخه، وتكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة اعتبارًا من تاريخ القيد في السجل، وللمراجع أن يتقدم للإدارة المختصة بطلب لتجديد قيده في السجل قبل شهر على الأقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد.

ولا يجوز لشركات أو وكلاء التأمين بعد سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار أن تستخدم مراجعي حسابات من غير المقيدين في سجل مراجعي حسابات شركات التأمين.

الفصل الثامن

تحويل الوثائق والاندماج ووقف العمل

مادة (٤٣)

تقدم طلبات تحويل الوثائق المنصوص عليها في المادة (٦٦) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ الى الادارة المختصة على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين ممن يمثل الشركة قانوناً مرفقاً به المستندات الآتية :

- ١- شهادة من مراجع الحسابات بالتصديق على بيانات الطلب.
 - ٢- صورة رسمية من عقد التحويل المبرم بين الشركة المحيلة والشركة المحال اليها.
 - ٣- صورة من التقارير التي بني على أساسها عقد التحويل، ويجب أن تتضمن هذه التقارير في حالة تحويل الوثائق الخاصة بعمليات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الاموال تقريراً مستقلاً من خبير في رياضيات التأمين عن الشركات المتعاقدة.
 - ٤- بيان بأصول وخصوم كل شركة مرفقاً به اقرار ممن يمثل الشركة قانوناً مصدقاً عليه من مراجع الحسابات بأن المفردات الواردة في البيان كاملة وصحيحة.
- وينشر الطلب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية على نفقة الشركة ويجب أن يبين في الاعلان تاريخ تقديم الطلب للادارة المختصة وأن يتضمن دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن الى تقديم اعتراضاتهم على التحويل بكتب مسجلة الى الادارة المختصة في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ النشر.

مادة (٤٤)

على كل شركة تأمين ترغب في وقف عملياتها في الدولة عن فرع أو أكثر من فروع التأمين التي تزاولها وفقاً لاحكام المادة (٦٨) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ أن تقدم طلباً بذلك الى الادارة المختصة.

ويقدم الطلب على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين ممن يمثل الشركة قانوناً مرفقاً به

المستندات الآتية :

١- ما يثبت أنها أبرأت ذمتها تماماً ونهايا من التزاماتها عن جميع الوثائق التي أبرمت عقودها داخل الدولة أو التي تنفذ فيها وذلك بالنسبة لفرع أو فروع التأمين التي قررت وقف عملياتها بشأنها، أو أنها حولت هذه الوثائق الى شركة أخرى على الوجه المبين في المادتين (٦٦) ، (٦٧) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ والمادة (٤٣) من هذا القرار.

٢- ما يثبت أنها نشرت في كل من الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية اعلانا يظهر في كل منها مرتين على الاقل بين المدة والآخرى فترة خمسة عشر يوما عن اعتزامها تقديم طلب الى الوزارة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ آخر اعلان لتحرير أموالها في الدولة عن فرع أو فروع التأمين التي قررت وقف عملياتها بشأنها، ويجب أن يتضمن الاعلان دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن الى تقديم اعتراضاتهم الى الادارة المختصة بكتاب مسجل في موعد غايته يوم تقديم الطلب المشار اليه.

وتصدر الوزارة قراراً بالموافقة على طلب الشركة اذا لم يتقدم أحد باعتراض عليه خلال المدة المشار اليها في الفقرة السابقة، وينشر القرار في الجريدة الرسمية خلال شهر من تاريخ صدوره ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من وثائق التأمين وكذلك قبل دائني الشركة.

أما اذا قدم اعتراض خلال المدة المشار اليها فلا يفصل في طلب التحويل الا بعد حصول اتفاق بين الاطراف المعنية أو صدور حكم نهائي في شأن هذا الاعتراض، ومع ذلك يجوز للوزير أن يأتين في تحرير أموال الشركة الموجودة في الدولة بشرط استيفاء مبلغ يعادل التزاماتها قبل صاحب الاعتراض بما في ذلك المصروفات التي قد يستلزمها الاحتفاظ بأي أصل من أصول الشركة.

مادة (٤٥) **

تحصل الرسوم المبينة فيما يلي عند اتخاذ الاجراءات الموضحة قرين كل منها :

الرسم المقرر بالدرهم

الاجراء

١٠٠٠٠ (عشرة آلاف) درهم.

١- طلب الترخيص بإنشاء شركة تأمين

** عدلت الرسوم الواردة في الفقرتين ٤ ، ٧ بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٨٨ الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٨.

- ٢- طلب قيد أو تجديد قيد شركة في سجل شركات التأمين
٣- طلب قيد أو تجديد قيد فرع لشركة
تأمين أجنبية في سجل شركات التأمين
٤- طلب التأشير بتعديل بيانات في سجل شركات التأمين
٥- طلب قيد وكيل تأمين في سجل وكلاء التأمين
٦- طلب تجديد قيد وكيل تأمين في سجل وكلاء التأمين
٧- طلب التأشير بتعديل بيانات في سجل وكلاء التأمين
٨- طلب قيد أو تجديد قيد مراجع حسابات
في سجل مراجعي حسابات شركات التأمين
٩- الاطلاع على البيانات المقيمة في سجل
شركات التأمين أو سجل وكلاء التأمين
أو سجل مراجعي حسابات شركات التأمين
أو الاطلاع على القرارات التي أصدرتها
الوزارة في شأن شركة التأمين أو وكيل التأمين
أو مراجع الحسابات وذلك لمدة نصف ساعة أو جزء منها.
١٠- طلب صور أو مستخرجات من البيانات المقيمة
في سجل شركات التأمين أو سجل وكلاء التأمين
أو سجل مراجعي حسابات شركات التأمين أو من
القرارات التي أصدرتها الوزارة عن كل صفحة أو جزء منها.
- ١٠٠٠ (عشرة آلاف) درهم.
٥٠٠ (خمسة آلاف) درهم.
١٠٠ (ألف) درهم.
١٥٠٠ (ألف وخمسمائة) درهم.
١٠٠ (ألف) درهم.
٥٠ (خمسمائة) درهم.
١٠٠ (ألف) درهم.
٢٠ (مائتان) درهم.

مادة (٤٦)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

مادة (٤٧)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
١٧ شوال ١٤٠٤ هـ.
١٥ يوليو ١٩٨٤ م.

**قرار وزارى رقم (٢١) لسنة ١٩٨٥م
فى شأن شروط واجراءات القيد فى سجل
خبراء الكشف وتقدير الاضرار معدل
بالقرارات الوزارية
٧١/١٩٨٥، ٢٨/١٩٨٦، ٣٩/١٩٩٠م.**

قرار وزاري رقم (٢١) لسنة ١٩٨٥م في شأن شروط واجراءات القيد في سجل خبراء الكشف وتقدير الاضرار معدل بالقوانين الوزارية ٧١/١٩٨٥، ٢٨/١٩٨٦، ٣٩/١٩٩٠م.

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية.

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم

(٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وبناء على ما اقترحه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين.

قرر :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالعبارات والالفاظ التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة المطلوب موازلة المهنة فيها أو

الكائن بها مقر عمل خبير تقدير الاضرار.

السجل : سجل خبراء الكشف وتقدير الاضرار.

مادة (٢)

لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة خبير كشف وتقدير أضرار في النولة ما لم يكن اسمه مقيدا في السجل المعد لهذا الغرض بالادارة المختصة.

ولا يجوز لشركات التأمين أن تستعين بخبراء كشف وتقدير أضرار من غير المقيدين في السجل الا في الحالات التي تقتضى خبرة فنية خاصة وبعد اخطار الوزارة بذلك.

مادة (٣) *

- يشترط فيمن يقيد اسمه في السجل من الافراد مايأتي :
- ١- أن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو ما يعادلها تتفق دراستها وطبيعة العمل المطلوب مزاولته مع خبرة عملية لا تقل عن ٥ سنوات في نفس مجال العمل.
 - ٢- أن يكون كامل الاهلية.
 - ٣- أن يكون حسن السيرة والسلوك لم تصدر ضده أحكام في جرائم مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره أو صدر عفوه من السلطات المختصة فيما يجوز فيه العفو.
 - ٤- ألا يكون قد أشهر افلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
 - ٥- أن يكون مقيما في الدولة ويزاول عمله في مقر دائم بها.

مادة (٤) **

- يشترط فيمن يقيد في السجل من الشركات مايأتي :
- ١- أن يكون أحد الشركاء في الشركة أو أحد مديريها أو موظفيها المسؤولين مقيدا في السجل.
 - ٢- أن تتوفر الشروط المنصوص عليها في البنود (٢) ، (٣) ، (٤) من المادة الثالثة من هذا القرار في جميع الشركاء المتضامنين وفي أعضاء مجلس الادارة أو المديرين بحسب الاحوال.
 - ٣- أن لا يقل نصيب المواطنين في رأس مال الشركة عن ٥١٪ اذا كانت الشركة مؤسسة في الدولة فاذا كانت الشركة مؤسسة في خارج الدولة وجب أن يكون لها وكيل من مواطني الدولة.

* معدلة بالقرار الوزاري ١٩٨٦/٢٨ م.

** معدلة بالقرار الوزاري ١٩٩٠/٣٩ م.

يشترط فيمن يقيد في السجل من المؤسسات الفردية أن تكون المؤسسة مملوكة لأحد مواطني الدولة من حملة الشهادات الجامعية أو ما يعادلها وأن تتوفر في مالها الشروط المنصوص عليها في البنود ٢، ٣، ٤ من المادة السابقة وأن يكون هو أو أحد مديريها أو موظفيها المسئولين مقيدا في السجل.

مادة (٥)

يشترط فيمن يقيد في السجل من موظفي الحكومة الاتحادية أو إحدى حكومات الإمارات أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو إحدى شركات التأمين المقيدة في سجل شركات التأمين في الوزارة أن يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار. ولا يجوز لمن قيد اسمه في السجل وفقا لأحكام الفقرة السابقة أن يقدم خدماته لغير الجهة التي يعمل بها إلا بموافقة تصدر من الإدارة المختصة في كل حالة على حدة بناء على موافقة الجهة التي يعمل بها.

مادة (٦) *

لا يجوز للأفراد المقيدين في السجل من غير مواطني الدولة مزاوله مهنة خبير كشف وتقدير أضرار ما لم يكونوا مستوفين لأحد الشروط الآتية :

- ١- أن يكون له كفيل من مواطني الدولة.
 - ٢- أن يكون شريكا أو مديراً أو موظفا مسئولاً في إحدى الشركات المقيدة في السجل أو مديراً أو موظفا مسئولاً في إحدى المؤسسات الفردية المقيدة في السجل.
 - ٣- أن يكون من موظفي الحكومة الاتحادية أو إحدى حكومات الإمارات أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو إحدى شركات التأمين المقيدة في سجل شركات التأمين في الدولة.
- ويجب على كل خبير من هؤلاء أن يقدم إلى الإدارة المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قيده في السجل المستندات التي تثبت استيفاءه لأحد الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة ويجوز بقرار من وكيل الوزارة شطب اسم كل من لم يقدم المستندات المطلوبة خلال هذه المدة من السجل.

* معدلة بالقرار الوزاري ٣٩/١٩٩٠م.

مادة (٧)

يقدم طلب القيد في السجل الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المعد لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات الآتية :

(١) صورة طبق الاصل من جواز سفر الطالب.

(٢) شهادة رسمية من السلطات المختصة بأن الطالب لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مع اقرار من الطالب بأنه لم يسبق اشهار افلاسه.

(٣) صورة طبق الاصل من الشهادات العلمية مصدقة حسب الاصول.

(٤) شهادات الخبرة العملية مصدقة حسب الاصول مع صورة طبق الاصل من كل منها .

واذا كان الطالب يعمل باحدى الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية أو بشركة تأمين مقيدة في سجل شركات التأمين لدى الوزارة فيجب أن يرفق بطلبه موافقة الجهة التي يعمل بها على قيده في السجل.

مادة (٨)

إذا تعلق طلب القيد المشار اليه في المادة السابقة بقيد شركة في السجل فيجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية:

١- صورة طبق الاصل من عقد الشركة أو نظامها الاساسي مصدقة حسب الاصول.

٢- صورة طبق الاصل من شهادة قيد أحد الشركاء في الشركة أو أحد مديريها أو موظفيها المسؤولين في السجل.

٣- شهادة رسمية من السلطات المختصة بأن كلا من الشركاء المتضامنين أو أعضاء مجلس الادارة أو المديرين بحسب الاحوال لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة، مع اقرار من كل منهم بأنه لم يسبق اشهار افلاسه.

٤- صورة طبق الاصل من هوية أو خلاصة قيد أو جواز سفر كل شريك.

مادة (٩)

على الادارة المختصة أن تبث في طلب القيد خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وعليها في حالة رفض الطلب اخطار مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل.

وعلى الادارة المختصة - في حالة قبول الطلب قيد اسم الخبير وبيانات الطلب في السجل وتسلم الطالب احدى نسخ طلب القيد مؤشراً عليها بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع شهادة بقيده في السجل مبيناً فيها اسمه وعنوانه ورقم القيد وتاريخه، وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بصورة من الشهادة المذكورة، ومع مراعاة أحكام المادة (٧) من هذا القرار تكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ القيد في السجل.

مادة (١٠)

على خبراء الكشف وتقدير الاضرار المقيدين في السجل اخطار الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب القيد أو المستندات المرفقة به، ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم الى مكتب الوزارة المختص خلال ثلاثين يوماً من حدوث التعديل أو التغيير على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به، وتقوم الادارة المختصة في حالة قبول الطلب بتدوين البيانات الجديدة في السجل ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له، وتعطى الطالب احدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتعديل أو التغيير وتاريخه.

وللادارة المختصة أن ترفض طلب التعديل أو التغيير، على أن تخطر الطالب بقرار الرفض بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاخطار بالتعديل أو التغيير.

مادة (١١)

على كل خبير كشف وتقدير اضرار مقيد في السجل أن يتقدم الى الوزارة لتجديد قيده في السجل سنوياً.

ويقدم طلب التجديد الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب وذلك قبل ثلاثين يوماً على الاقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة وعلى الادارة المختصة تجديد قيد الخبير في السجل بعد التثبت من توفر شروط تجديد القيد.

مادة (١٢) *

على خبراء الكشف وتقدير الاضرار العاملين في الدولة قبل العمل بأحكام هذا القرار أن يتقدموا للوزارة لطلب قيدهم في السجل.
ويجب أن يقدم الطلب الى مكتب الوزارة المختص مستوفيا للشروط ووفقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القرار خلال ميعاد لا يجاوز ١٢/٣١ / ١٩٨٥.

مادة (١٣)

يجب على كل من قيد اسمه في السجل أن يقرن اسمه برقم قيده في السجل في جميع المكاتبات والشهادات والتقارير الصادرة منه.
ويجب أن تكون المكاتبات والشهادات والتقارير الصادرة عن خبراء الكشف وتقدير الاضرار من الشركات موقعة من أحد خبراء كشف وتقدير الاضرار من الافراد المقيدين في السجل كشركاء أو مديرين أو موظفين مسئولين في الشركة.

مادة (١٤)

على خبير كشف وتقدير الاضرار أن يمسك سجلات منتظمة للعمليات التي يقوم بها.

مادة (١٥)

يجوز لكل ذى مصلحة بعد دفع الرسوم المقررة أن يحصل من الادارة المختصة على مستخرج من صحيفة القيد في السجل.

* معدلة بالقرار الوزاري ٧١/١٩٨٥م.

مادة (١٦)

كل خبير كشف وتقدير أضرار يخرج على مقتضى الواجب في أعمال مهنته يجازى تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء.

وللإدارة المختصة من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى تقدم اليها وبعد موافقة وكيل الوزارة أن تجرى تحقيقاً مع الخبير الذي ينسب اليه مخالفة أحكام القانون أو أصول المهنة أو القواعد الفنية أو الذي يفقد شرطاً من الشروط الواجب توفرها للقيد أو يتبين أنه فاقدها قبل القيد. وعلى الإدارة المختصة أن ترفع أوراق التحقيق مشفوعة برأيها فور الانتهاء منه الى وكيل الوزارة. وإذا تبين لوكيل الوزارة أن الواقعة المنسوبة الى الخبير تكون جريمة جنائية أحال الأوراق الى النيابة العامة، أما اذا تبين له أن الواقعة تكون مخالفة تأديبية جاز له توقيع أحد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في هذا القرار على الخبير.

مادة (١٧)

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على خبراء الكشف وتقدير الاضرار هي :

١- الإنذار.

٢- الوقف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة.

٣- شطب الاسم من السجل.

ولا يترتب على توقيع جزاء الوقف عن مزاولة المهنة أو شطب الاسم من السجل الإخلال بالتزامات الخبير السابقة على تاريخ توقيع الجزاء.

مادة (١٨)

يجوز التظلم من القرارات الصادرة بتوقيع عقوبات عن مزاولة المهنة وشطب الاسم من السجل أمام وزير الاقتصاد والتجارة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار الخبير بالعقوبة ويكون قرار الوزير في التظلم نهائياً.

مادة (١٩)

لا يجوز لمن صدر ضده جزاء تأديبي بشطب اسمه من السجل أن يطلب إعادة قيد اسمه قبل مرور خمس سنوات من تاريخ الشطب.

مادة (٢٠)

تحدد الرسوم التي تستوفى عن الاجراءات التي تتم بموجب أحكام هذا القرار على الوجه الاتي:

الاجراء	الرسم المقرر
١- طلب قيد في السجل	٢٠٠٠ (الفا) درهم
٢- طلب تجديد القيد في السجل	١٠٠٠ (الف) درهم
٣- طلب التأشير بتعديل بيانات في السجل	٢٥٠ (مائتان وخمسون) درهما
٤- الاطلاع على البيانات المقيمة في السجل وذلك لمدة نصف ساعة أو جزء منها.	١٠٠ (مائة) درهم
٥- طلب صور أو مستخرج من البيانات المقيمة في السجل عن كل صفحة أو جزء منها.	١٠٠ (مائة) درهم

مادة (٢١)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

مادة (٢٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ : ٢٥ رجب ١٤٠٥ هـ
الموافق : ١٥ أبريل ١٩٨٥ م

**قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٥ المعدل
بالقرار الوزاري رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٥
بشأن شروط واجراءات القيد في سجل
خبراء رياضيات التأمين**

قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٥م في شأن شروط وأجراءات القيد في سجل خبراء رياضيات التأمين معدل بالقرار الوزاري ٦٩ / ١٩٨٥

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم
(٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،
وبناء على ما اقترحه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين،
قرر :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالعبارات والالفاظ التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة،
الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة،
الادارة المختصة : ادارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والتجارة،
مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة المطلوب مزاوله المهنة فيها أو
الكائن بها مقر عمل خبير رياضيات التأمين،
السجل : سجل خبراء رياضيات التأمين.

مادة (٢)

لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة خبير في رياضيات التأمين في الدولة ما لم يكن اسمه مقيدا في السجل المعد لهذا الغرض بالإدارة المختصة.

مادة (٣)

يشترط فيمن يقيد في السجل ما يأتي :

- ١- أن يكون حاصلا على درجة رفيق (ASSOCIATE) أو زميل (FELLOW) من معهد الخبراء الاكتواريين بلندن أو أدنبره أو جمعية الخبراء الاكتواريين بالولايات المتحدة الأمريكية أو أحد معاهد أو جمعيات الخبراء الاكتواريين التي يصدر باعتمادها قرار من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة بناء على اقتراح الإدارة المختصة.
- ٢- أن يكون قد اكتسب خبرة عملية في مجال رياضيات التأمين لا تقل عن ثلاث سنوات.
- ٣- أن لا تقل سنه عند تقديم طلب القيد عن خمسة وعشرين سنة.
- ٤- أن يكون كامل الأهلية.
- ٥- أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم تصدر ضده أحكام في جرائم مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عنه عفو من السلطات المختصة فيما يجوز فيه العفو.
- ٦- ألا يكون قد أشهر إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مادة (٤)

يقدم طلب القيد في السجل إلى مكتب الوزارة المختص على النموذج المعد لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من الشهادة العلمية مصدقة حسب الاصول.
- ٢- شهادات الخبرة العملية مصدقة حسب الاصول مع صورة طبق الاصل منها.
- ٣- شهادة رسمية تثبت بأن الطالب لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مع اقرار من الطالب بأنه لم يسبق اشهار إفلاسه.

مادة (٥)

على الادارة المختصة أن تبت في طلب القيد خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وعليها في حالة رفض الطلب اخطار مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل.

وعلى الادارة المختصة - في حالة قبول الطلب قيد اسم الخبير وبيانات الطلب في السجل وتسلم الطالب احدى نسخ طلب القيد مؤشراً عليها بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع شهادة بقيده في السجل مبينا فيها اسمه وعنوانه ورقم القيد وتاريخه وتكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ القيد في السجل، وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بصورة من الشهادة المذكورة.

مادة (٦)

على خبراء رياضيات التأمين المقيدين في السجل اخطار الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب القيد أو المستندات المرفقة به، ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم الى مكتب الوزارة المختص خلال ثلاثين يوماً من حدوث التعديل أو التغيير على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقاً به المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به.

وتقوم الادارة المختصة في حالة قبول الطلب بتدوين البيانات الجديدة في السجل ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له، وتعطى الطالب احدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتعديل أو التغيير وتاريخه.

وللادارة المختصة أن ترفض طلب التعديل أو التغيير، على أن تخطر الطالب بقرار الرفض بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاخطار بالتعديل أو التغيير.

مادة (٧)

على كل خبير في رياضيات التأمين مقيد في السجل أن يتقدم الى الوزارة لتجديد قيده في السجل سنوياً.

ويقدم طلب التجديد الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين

من الطالب وذلك قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة وعلى الادارة المختصة تجديد قيد الخبير في السجل بعد التثبت من توفر شروط تجديد القيد.

مادة (٨) *

على خبراء رياضيات التأمين العاملين في الدولة قبل العمل بأحكام هذا القرار أن يتقدموا للوزارة لطلب قيدهم في السجل.
ويجب أن يقدم الطلب الى مكتب الوزارة المختص مستوفيا للشروط ووفقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القرار خلال ميعاد لا يجاوز ٣١ / ١٢ / ١٩٨٥.

مادة (٩)

يجوز لكل ذي مصلحة بعد دفع الرسوم المقررة أن يحصل من الادارة المختصة على مستخرج من صحيفة القيد في السجل.

مادة (١٠)

يجب على كل من قيد اسمه في السجل أن يقرن اسمه برقم قيده في السجل في جميع المكاتبات والشهادات والتقارير الصادرة منه.

مادة (١١)

تحدد الرسوم التي تستوفى عن الاجراءات التي تتم بموجب أحكام هذا القرار على الوجه الاتي :

الرسم المقرر بالدرهم

٢٠٠٠ (الفا) درهم

الاجراء

١- طلب قيد في السجل

* معدلة بالقرار الوزاري ٦٩ / ١٩٨٥ م.

- ٢- طلب تجديد القيد في السجل
٣- طلب التأشير بتعديل بيانات في السجل
٤- الاطلاع على البيانات المقيمة في السجل،
وذلك لمدة نصف ساعة أو جزء منها.
٥- طلب صورة أو مستخرجات من البيانات
المقيمة في السجل عن كل صفحة أو جزء منها.
- ١٠٠٠ (الف) درهم
٢٥٠ (مائتان وخمسون) درهما
١٠٠ (مائة) درهم
١٠٠ (مائة) درهم

مادة (١٢)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

مادة (١٣)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ : ٢٥ / رجب / ١٤٠٥ هـ
موافق : ١٥ ابريل ١٩٨٥ م

**قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٥م
في شأن تنظيم مزاولة مهنة استشارات
التأمين معدل بالقرارات الوزارية
١٩٨٥/٧٠، ١٩٨٦/٢٩، ١٩٩٠/٤٠، ١٩٩٠/٧٩**

**قرار وزاري رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٥م
في شأن تنظيم مزاوله مهنة استشارات التأمين
معدل بالقرارات الوزارية
١٩٨٥/٧٠، ١٩٨٦/٢٩، ١٩٩٠/٤٠، ١٩٩٠/٧٩**

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية.

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم

(٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين.

قـرـر :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالعبارة والالفاظ التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الولاية : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة المطلوب مزاوله المهنة فيها أو

الكائن بها مقر عمل استشاري التأمين.

السجل : سجل استشاري التأمين.

استشاري التأمين : الشخص الذي يقوم بدراسة متطلبات التأمين لعملائه وتقديم المشورة بشأن الغطاء التأميني اللائم والمساعدة في اعداد متطلبات التأمين ويتقاضى مقابل أتعابه من عملائه.

مادة (٢)

لا يجوز لأي شخص مزاول مهنة استشارات التأمين في الدولة ما لم يكن اسمه مقيدا في السجل المعد لهذا الغرض بالادارة المختصة.

• مادة (٣)

يشترط فيمن يقيّد في السجل من الافراد مايلي :

- (١) أن يكون كامل الاهلية.
- (٢) أن يكون حسن السيرة والسلوك لم تصدر ضده أحكام في جرائم مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة فيما يجوز فيه العفو.
- (٣) ألا يكون قد أشهر افلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
- (٤) أن يكون حاصلا على شهادة جامعية مناسبة أو ما يعادلها مع خبرة في مجال التأمين لمدة لا تقل عن عشر سنوات، أو أن يكون عضوا بأحد معاهد التأمين مع خبرة في مجال التأمين لمدة لا تقل عن ثمانى سنوات.
- (٥) أن يكون مقيما في الدولة ويزاول عمله في مقر دائم بها.
- (٦) أن يكون متفرغا لمزاولة المهنة ويستثنى من ذلك مواطنو الدولة.

مادة (٤) *

يشترط فيمن يقيد في السجل من الشركات ما يأتي :

- (١) أن يكون أحد الشركاء في الشركة أو أحد مديريها أو موظفيها المسؤولين مقيدا في السجل.
- (٢) أن تتوفر الشروط المنصوص عليها في البنود (١)، (٢)، (٣)، من المادة السابقة في جميع الشركاء المتضامنين وفي أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين بحسب الاحوال.
- (٣) أن لا يقل نصيب المواطنين في رأس مال الشركة عن ٥١٪ إذا كانت الشركة مؤسسة في الدولة، فإذا كانت الشركة مؤسسة في خارج الدولة وجب أن يكون لها وكيل من مواطني الدولة ويشترط فيمن يقيد في السجل من المؤسسات الفردية أن تكون المؤسسة مملوكة لأحد مواطني الدولة من حملة الشهادات الجامعية أو مايعادلها وأن تتوفر في مالكيها الشروط المنصوص عليها في البنود ١، ٢، ٣ من المادة السابقة وأن يكون هو أو أحد مديريها أو موظفيها المسؤولين مقيدا في السجل.

مادة (٥)

لا يجوز للفرد المقيّد في السجل من غير مواطني الدولة مزاولة مهنة استشارات التأمين ما لم يكن مستوفيا لأحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون له كفيل من مواطني الدولة.

(٢) أن يكون شريكا أو مديرا أو موظفا مسئولاً في إحدى الشركات المقيّدة في السجل.

ويجب على كل من قيد اسمه في السجل من الافراد أن يخطر الادارة المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قيده في السجل باسم الكفيل المواطن أو اسم الشركة التي أصبح شريكا أو مديراً أو موظفا مسئولاً فيها والمستندات المؤيدة لصحة ذلك مع اقرار منه بأنه متفرغ لمزاولة المهنة وأنه لا يزول أي عمل أو وظيفة أخرى، ويجوز بقرار من وكيل الوزارة شطب اسم كل من لم يتقدم الى الادارة المختصة بهذه البيانات والمستندات خلال المدة المذكورة من السجل.

مادة (٦)

- يقدم طلب القيد في السجل الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المعد لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات الآتية :
- (١) صورة طبق الاصل من جواز سفر الطالب.
 - (٢) شهادة رسمية من السلطات المختصة بأن الطالب لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة، مع اقرار من الطالب بأنه لم يسبق اشهار افلاسه.
 - (٣) صورة طبق الاصل من الشهادات العلمية مصدقة حسب الاصول.
 - (٤) شهادات الخبرة العملية مصدقة حسب الاصول مع صورة طبق الاصل من كل منها.

مادة (٧)

- إذا تعلق طلب القيد المشار اليه في المادة السابقة بقيد شركة في السجل فيجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :
- (١) صورة طبق الاصل من عقد الشركة أو نظامها الاساسي.
 - (٢) صورة طبق الاصل من شهادة قيد الشركة في السجل التجاري إذا كانت الشركة من الشركات التجارية.
 - (٣) صورة طبق الاصل من شهادة قيد أحد الشركاء في الشركة أو أحد مديريها أو موظفيها المسؤولين في السجل.
 - (٤) شهادة رسمية من السلطات المختصة بأن كلا من الشركاء المتضامنين أو أعضاء مجلس الادارة أو المديرين بحسب الاحوال لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة، مع اقرار من كل منهم بأنه لم يسبق اشهار افلاسه.
 - (٥) صورة طبق الاصل من هوية أو خلاصة قيد أو جواز سفر كل شريك.

مادة (٨) *

يجب على كل استشاري تأمين يتقرر قبول طلبه سواء كان من الافراد أو الشركات أو المؤسسات الفردية أن يقدم الى الادارة المختصة وثيقة تأمين بمبلغ مليون ونصف مليون درهم تضمن تعويض المسؤولية المدنية عن الاضرار الناتجة عن مزاولة المهنة وتكون وثيقة التأمين باسم استشاري التأمين الفرد أو باسم الشركة أو المؤسسة الفردية حسب الاحوال وإصالح وزير الاقتصاد والتجارة بصفته، ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة استشاري التأمين من الشركاء في الشركات المقيدة في السجل أو من العاملين فيها .

مادة (٩)

على الادارة المختصة أن تبث في طلب القيد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، عليها في حالة رفض الطلب اخطار مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل، وعلى الادارة المختصة - في حالة قبول الطلب قيد اسم الخبير وبيانات الطلب في السجل وتسلم الطالب احدى نسخ طلب القيد مؤشراً عليها بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع شهادة بقيده في السجل مبيناً فيها اسمه وعنوانه ورقم القيد وتاريخه وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بصورة من الشهادة المذكورة، ومع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذا القرار تكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ القيد في السجل.

مادة (١٠)

على استشاريي التأمين المقيدون في السجل اخطار الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب القيد أو المستندات المرفقة به، ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم الى مكتب الوزارة المختص خلال ثلاثين يوماً من حدوث التعديل أو التغيير على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به، وتقوم الادارة المختصة في حالة قبول الطلب بتدوين البيانات الجديدة في السجل ويشار في هامش

السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له، وتعطى الطالب احدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتعديل أو التغيير وتاريخه.

وللادارة المختصة أن ترفض طلب التعديل أو التغيير على أن تخطر الطالب بقرار الرفض وبكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاخطار بالتعديل أو التغيير.

مادة (١١)

على كل استشاري تأمين مقيد في السجل تجديد قيده في السجل سنوياً. ويقدم طلب التجديد الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب وذلك قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة. وعلى الادارة المختصة تجديد قيد الاستشاري بعد التثبت من توفر شروط تجديد القيد.

مادة (١٢) *

على استشاري التأمين العاملين في الدولة قبل العمل بأحكام هذا القرار أن يتقدموا للوزارة لطلب قيدهم في السجل.

ويجب أن يقدم الطلب الى مكتب الوزارة المختص مستوفيا للشروط ووفقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القرار خلال ميعاد لا يجاوز ١٢/٣١/١٩٨٥.

مادة (١٣)

يجب على كل من قيد اسمه في السجل أن يقرن اسمه برقم قيده في السجل في جميع المكاتبات والشهادات والتقارير الصادرة منه.

ويجب أن تكون المكاتبات والشهادات والتقارير الصادرة عن استشاري التأمين من الشركات موقعة من أحد استشاري التأمين من الافراد المقيدين في السجل كشركاء أو مديرين أو موظفين مسئولين في الشركة.

* معدلة بالقرار الوزاري ٧٠ / ١٩٨٥ م.

مادة (١٤)

على استشاري التأمين أن يمسك سجلات منتظمة لعمليات التأمين التي يقوم بها، وتكون هذه السجلات وفقا للنماذج التي تعتمدها الادارة المختصة.

مادة (١٥)

يجوز لكل ذى مصلحة بعد دفع الرسوم المقررة أن يحصل من الادارة المختصة على مستخرج من صحيفة القيد في السجل.

مادة (١٦)

تحدد الرسوم التي تستوفى عن الاجراءات التي تتم بموجب أحكام هذا القرار على الوجه الآتي :

الاجراء	الرسم المقرر بالدرهم
١- طلب قيد في السجل	٢٠٠٠ (الف) درهم
٢- طلب تجديد القيد في السجل	١٠٠٠ (الف) درهم
٣- طلب التأشير بتعديل بيانات في السجل	٢٥٠ (مائتان وخمسون) درهما
٤- الاطلاع على البيانات المقيمة في السجل، وذلك لمدة نصف ساعة أو جزء منها.	١٠٠ (مائة) درهم
٥- طلب صورة أو مستخرجات من البيانات المقيمة، في السجل عن كل صفحة أو جزء منها.	١٠٠ (مائة) درهم

مادة (١٧)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

مادة (١٨)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي
بتاريخ : ٢٥ رجب ١٤٠٥ هـ
الموافق : ١٥ أبريل ١٩٨٥ م

**قرار وزاري رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٥م
في شأن تنظيم مزاولة مهنة وسطاء التأمين
معدل بالقرار الوزاري ١٩٨٥/٦٨م
والقرار الوزاري ١٩٨٦/٣٠م**

قرار وزارى رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٥م فى شأن تنظيم مزاولة مهنة وسطاء التأمين معدل بالقرار الوزارى ٦٨/١٩٨٥م والقرار الوزارى ٣٠/١٩٨٦م

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في شأن الشركات التجارية،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم

(٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين،

قرر :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالعبارات والالفاظ التالية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة.

الوزارة : وزارة الاقتصاد والتجارة.

الادارة المختصة : ادارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والتجارة.

مكتب الوزارة المختص : مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة المختص بالامارة المطلوب مزاولة المهنة فيها أو

الكائن بها مقر عمل وسيط التأمين.

السجل : سجل وسطاء التأمين.

وسيط التأمين : الشخص الذي يتوسط في عمليات التأمين أو إعادة التأمين بشكل مستقل فيما بين طالب التأمين أو إعادة التأمين من جهة وبين أية شركة تأمين أو إعادة تأمين من جهة أخرى، ويتقاضى مقابل أتعابه عمولة من شركة التأمين التي يتم التأمين لديها.

مادة (٢)

لا يجوز لأي شخص مزاول مهنة وسيط تأمين (بروكر) في الدولة ما لم يكن اسمه مقيداً في سجل «وسطاء التأمين» المعد لهذا الغرض في الإدارة المختصة.

مادة (٣) *

يشترط فيمن يقيد اسمه في السجل من الافراد ما يأتي :

- ١- أن يكون من مواطني الدولة.
- ٢- أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أو ما يعادلها مع خبرة في مجال التأمين لا تقل عن سنتين.
- ٣- أن يكون كامل الأهلية.
- ٤- أن يكون حسن السيرة والسلوك لم تصدر ضده أحكام في جرائم مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة فيما يجوز فيه العفو.
- ٥- ألا يكون قد أشهر إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٦- أن يزاول عمله في مقر دائم.

مادة (٤) *

يشترط فيمن يقيد في السجل من المؤسسات الفردية أن تكون المؤسسة مملوكة لأحد مواطني الدولة وأن تتوفر في مالها الشروط المنصوص عليها في البنود (٢) ، (٤) ، (٥) من المادة السابقة، وأن يكون مالها أو أحد مديريها المسؤولين حاصلاً على شهادة جامعية أو ما يعادلها مع خبرة في مجال التأمين لا تقل عن ٥ سنوات.

* معدلة بالقرار الوزاري ٢٠/١٩٨٦م.

مادة (٥) *

يشترط فيمن يقيد في السجل من الشركات ما يأتي :

- ١- أن يكون أحد الشركاء في الشركة أو أحد مديريها المسئولين حاصلًا على شهادة جامعية أو ما يعادلها مع خبرة في مجال التأمين لا تقل عن ٥ سنوات.
- ٢- أن تتوفر الشروط المنصوص عليها في البنود (٢) ، (٤) ، (٥) من المادة الثالثة من هذا القرار في جميع الشركاء المتضامنين وفي أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين بحسب الأحوال.
- ٣- أن لا يقل نصيب المواطنين في رأس مال الشركة عن ٥١٪ إذا كانت الشركة مؤسسة في الدولة، فإذا كانت الشركة مؤسسة في خارج الدولة يجب أن يكون لها وكيل من مواطني الدولة.

مادة (٦)

يقدم طلب القيد في السجل الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المعد لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من جواز سفر الطالب.
- ٢- شهادة رسمية من السلطات المختصة بأن الطالب لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، مع اقرار من الطالب بأنه لم يسبق اشتهار افلاسه.
- ٣- صورة طبق الاصل من الشهادات العلمية مصدقة حسب الاصول.
- ٤- شهادات الخبرة العملية مصدقة حسب الاصول مع صورة طبق الاصل من كل منها.

مادة (٧)

إذا تعلق طلب القيد المشار اليه في المادة السابقة بقيد شركة في السجل فيجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١- صورة طبق الاصل من عقد الشركة أو نظامها الاساسي.
- ٢- صورة طبق الاصل من شهادة قيد الشركة في السجل التجاري.

* معدلة بالقرار الوزاري ٢٠ / ١٩٨٦ م.

- ٣- شهادة رسمية من السلطات المختصة بأن كلا من الشركاء المتضامنين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين بحسب الاحوال لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة، مع اقرار من كل منهم بأنه لم يسبق اشهار اقلاسه.
- ٤- صورة طبق الاصل من جواز سفر كل شريك.
- ٥- المستندات التي تثبت توفر شرط المأهل والخبرة المنصوص عليه في البند (٢) المادة (٢) من هذا القرار في أحد الشركاء أو أحد مديري الشركة المسؤولين.

• مادة (٨)

باستثناء وسطاء التأمين من الافراد المواطنين والمؤسسات أو الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين يجب على كل وسيط تأمين يتقرر قبول طلبه أن يقدم الى الادارة المختصة وثيقة تأمين بمبلغ مليون ونصف مليون درهم تضمن تعويض المسؤولية المدنية عن الاضرار الناتجة عن مزاولة المهنة وتكون وثيقة التأمين باسم وسيط التأمين ولصالح وزارة الاقتصاد والتجارة.

مادة (٩)

على الادارة المختصة أن تبت في طلب القيد خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، وعليها في حالة رفض الطلب اخطار مقدمه بقرار الرفض بكتاب مسجل.

وعلى الادارة المختصة - في حالة قبول الطلب قيد اسم الوسيط وبيانات الطلب في السجل وتسلم الطالب احدى نسخ طلب القيد مؤشراً عليها بحصول القيد ورقمه وتاريخه مع شهادة يقيد في السجل مبيئاً فيها اسمه وعنوانه ورقم القيد وتاريخه وتكون شهادة القيد صالحة لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ القيد في السجل وتخطر السلطة المختصة في الامارة المعنية بصورة من الشهادة المذكورة.

مادة (١٠)

على وسطاء التأمين المقيدين في السجل اخطار الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب

• معدلة بالقرار الوزاري ٢٠/١٩٨٦م.

القيد أو المستندات المرفقة به، ويكون الاخطار بموجب طلب تأشير يقدم الى مكتب الوزارة المختص خلال ثلاثين يوما من حدوث التعديل أو التغيير على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب مرفقا به المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة به.

وتقوم الادارة المختصة في حالة قبول الطلب بتكوين البيانات الجديدة في السجل ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير والمستند المؤيد له، وتعطى الطالب احدى نسختي الطلب مؤشراً عليها بحصول التأشير بالتعديل أو التغيير وتاريخه وللادارة المختصة أن ترفض طلب التعديل أو التغيير على أن تخطر الطالب بقرار الرفض بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاخطار بالتعديل أو التغيير.

مادة (١١)

على كل وسيط تأمين مقيد في السجل أن يتقدم الى الوزارة لتجديد قيده في السجل سنوياً. ويقدم طلب التجديد الى مكتب الوزارة المختص على النموذج المخصص لذلك من نسختين موقعتين من الطالب وذلك قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة القيد من كل سنة وعلى الادارة المختصة تجديد قيد الوسيط في السجل بعد التثبت من توفر شروط تجديد القيد.

مادة (١٢) *

على وسطاء التأمين المرخص لهم بالعمل في النولة قبل العمل بأحكام هذا القرار أن يتقدموا للوزارة لطلب قيدهم في السجل. ويجب أن يقدم الطلب الى مكتب الوزارة المختص مستوفيا للشروط ووفقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القرار خلال ميعاد لا يجاوز ٢١/١١/١٩٨٥.

مادة (١٣)

يجب على كل من قيد اسمه في السجل أن يقرن اسمه برقم قيده في السجل في جميع المكاتبات والشهادات والتقارير الصادرة منه.

* معدلة بالقرار الوزاري ٦٨ / ١٩٨٥ م.

مادة (١٤)

على وسيط التأمين أن يمسك سجلات منتظمة للعمليات التي يتوسط فيها .

مادة (١٥)

يجوز لكل ذي مصلحة بعد دفع الرسوم المقررة أن يحصل من الادارة المختصة على مستخرج من صحيفة القيد .

مادة (١٦)

تحدد الرسوم التي تستوفى عن الاجراءات التي تتم بموجب أحكام هذا القرار على الوجه الاتي :

الرسوم المقررة	الاجراء
٢٠٠٠ (الف) درهم	١- طلب قيد أو تجديد في سجل وسطاء التأمين
٢٥٠ (مائتان وخمسون) درهما	٢- طلب التأشير بتعديل بيانات في سجل وسطاء التأمين
١٠٠ (مائة) درهم	٣- الاطلاع على البيانات المقيمة في سجل وسطاء التأمين وذلك لمدة نصف ساعة أو جزء منها .
١٠٠ (مائة) درهم	٤- طلب صور أو مستخرجات من البيانات المقيمة في سجل وسطاء التأمين عن كل صفحة أو جزء منها .

مادة (١٧)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

مادة (١٨)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

سيف على الجروان
وزير الاقتصاد والتجار

صدر في أبو ظبي
بتاريخ : ٢٥ رجب ١٤٠٥ هـ
الموافق : ١٥ أبريل ١٩٨٥ م

**قرار وزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن
توحيد وثائق التأمين على السيارات**

قرار وزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ م ** بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات

وزير الاقتصاد والتجارة

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات وكلاء التأمين،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ بإصدار قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة،

وعلى قوانين ولوائح السير والمرور المعمول بها في الدولة،
وبناء على ما اقترحه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين
قرر:

مادة (١)

تكون وثائق التأمين على السيارات التي تصدرها شركات التأمين العاملة في الدولة لتغطية المسؤولية المدنية أو الفقد والتلف والمسئولية المدنية وفقاً للنموذجين المرفقين لهذا القرار.

مادة (٢)

يتعين أن تكون الحروف الهجائية المكتوب بها وثيقة التأمين على السيارات ذات حجم معقول ومكتوبة بلون مغاير عن لون خلفيتها .
ويجب أن تكون خلفية الوثيقة باللون الأبيض بالنسبة للوثائق التي تغطي الفقد والتلف والمسئولية المدنية. وباللون الاصفر بالنسبة للوثائق التي تغطي المسؤولية المدنية.

** عدل بالقرار الوزاري رقم (٥١) سنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٠

مادة (٣)

يجب أن تبرز الوثيقة بشكل واضح باللون الأحمر جميع الاستثناءات الواردة فيها وجميع الأحكام الخاصة بالشروط العامة.

مادة (٤)

يكون طلب التأمين المشار إليه في وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية ووثيقة التأمين ضد الفقد والتلف والمسؤولية المدنية وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار.

مادة (٥)

على الجهات المختصة وشركات التأمين العاملة في الدولة تنفيذ هذا القرار.

مادة (٦)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في الوطني :
بتاريخ : ١٦ ذي الحجة ١٤٠٧ هـ .
الموافق : ١٠ أغسطس ١٩٨٧ م .

**نموذج وثيقة تأمين سيارة
ضد المسؤولية المدنية**

شركة
شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون الاتحادي رقم
(٩) لسنة ١٩٨٤ ومقيدة في سجل شركات التأمين تحت رقم ()

وثيقة تأمين سيارة ضد المسؤولية المدنية

بما أن المؤمن له قد تقدم الى شركة
المشار اليها في هذا العقد باسم الشركة «بطلب وإقرار» لإبرام التأمين المبين فيما بعد، ووافق على
اعتبارهما أساساً لهذا العقد وجزء لا يتجزأ منه ودفع أو قبل أن يدفع القسط المطلوب منه لقاء هذا
التأمين.
فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث التي تقع في دولة الإمارات العربية المتحدة في أثناء مدة
التأمين وطبقاً للأحكام والشروط والاستثناءات الواردة بهذه الوثيقة أو الملحق بها والمعبر عنها جميعاً
فيما بعد بعبارة «شروط الوثيقة».

(الأخطار المغطاة)

- ١- تلتزم الشركة في حالة حدوث حادث نتج أو ترتب على استعمال السيارة المؤمن عليها بتعويض
المؤمن له في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذه الوثيقة عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن
له قانوناً بدفعها بصفة تعويض عن :
- (أ) الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص بما في ذلك ركاب السيارة ما عدا المؤمن له
شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما - الزوج والوالدين والأولاد -
والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه ويعتبر
الشخص من ركاب السيارة سواء كان موجوداً داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها.
- (ب) الأضرار التي تصيب الأشياء والممتلكات ما عدا المملوك منها للمؤمن له أو لقائد السيارة وقت
الحادث أو ما كان لدى أي منهما يرسم الأمانة أو في حراسته أو في حيازته.

٢- يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل في حدود الاحكام والشروط الواردة به الى مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة في أثناء قيامه بقيادة السيارة المؤمن عليها بشرط أن يكون قد التزم ونفذ شروط هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر الذي تسرى به عليه وذلك كما لو كان هو المؤمن له ذاته.

٣- مع مراعاة الشرط الخاص بتحديد المسئولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة تلتزم الشركة بقيمة ما يحكم به قضائيا مهما بلغت قيمته بما في ذلك ما يطالب به المدعي من المصروفات القضائية والنققات ما عدا الغرامات. وتؤدي الشركة مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه.

٤- في حالة وفاة أي شخص يمتد اليه التأمين المنصوص عليه في هذه الوثيقة تلتزم الشركة بأن تدفع مبلغ التعويض المستحق عن المسئولية التي وقع فيها هذا الشخص الى ورثته وفقاً للشروط والقيود الواردة في هذه الوثيقة بشرط أن ينفذ هؤلاء الورثة ويلتزمون بشروط هذه الوثيقة ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن له ذاته باعتبارهم قد حلوا محله.

٥- في حالة وقوع حادث ترتب عليه دفع تعويض وفقاً لاحكام هذه الوثيقة لأكثر من شخص واحد فان شرط تحديد المسئولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة يسرى على مجموع التعويضات المستحقة لجميع الاشخاص المنتفعين بالتأمين.

٦- تلتزم الشركة بأن تدفع جميع المصاريف والأتعاب التي تكون قد وافقت على انفاقها.

٧- يجوز للشركة أن تتولى تمثيل المؤمن له في أي تحقيق أو تحريات خاصة بأي حادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لاحكام هذه الوثيقة وأن تتولى الدفاع عنه أمام أية محكمة في أية دعوى تتعلق بحادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لاحكام هذه الوثيقة.

(استثناءات عامة)

(١) لا يغطي هذا التأمين المسئولية المدنية التي تنتج أو تنشأ عن الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها في الحالات الآتية :

أ- الحوادث التي تقع خارج حدود المنطقة الجغرافية المبينة في هذه الوثيقة.

ب- الحوادث التي تكون قد وقعت أو نشأت أو نتجت أو تعلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالفيضانات أو الزلازل أو الأعاصير أو ثوران البراكين أو الزلازل والهزات الأرضية أو الغزو أو

اعمال العدو الأجنبي أو الاعمال الحربية سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن أو الحرب الاهلية أو الاحزاب أو الاضطرابات الشعبية أو العصيان الثورة أو الانقلاب العسكري أو اغتصاب السلطة أو المصادرة أو التأميم أو المواد والنظائر المشعة أو التفجيرات الذرية أو النووية أو أي عامل يتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأي سبب من الاسباب المتقدمة.

(٢) لا يغطي هذا التأمين أية مسئولية تترتب على اتفاق ابرمه المؤمن له لم تكن المسئولية لتنشأ لولا ابرامه.

- الشروط العامة -

١- الوثيقة والجدول الملحق بها يجب اعتبارهما عقدا واحدا وكل كلمة أو عبارة أعطى لها معنى خاص في أي جزء من الوثيقة أو الجدول يكون لها ذات المعنى في أي مكان آخر وردت فيه.

٢- كل اعلان أو أخطار بحادث يتعين ارساله وفقا لهذه الوثيقة يجب أن يوجه الى الشركة كتابة.

٣- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها في حالة صالحة للاستعمال، ويجوز للشركة في أي وقت أن تقوم بمعاينة السيارة المؤمن عليها أو أي جزء منها.

٤- يجب على المؤمن له أن يظل المالك الوحيد والمطلق للسيارة المؤمن عليها طوال سريان هذا العقد، ويتعين عليه الا يبرم أي اتفاق من تأجيرها للغير والا يوقع على أي عقد من شأنه أن يقيد مطلق ملكيته وحيازته للسيارة دون أن يحصل سلفا على موافقة كتابية من الشركة بذلك.

٥- في حالة وقوع حادث قد تترتب عليه مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يجب على المؤمن له أن يخطر الشركة فوراً بذلك مع اعطائها جميع البيانات الخاصة به، وكل خطاب بالمطالبة أو انذار أو أوراق قضائية يجب أن تبلغ أو تسلم للشركة فوراً بمجرد تسلم المؤمن له اياها.

كما يجب على المؤمن له اخطار الشركة فوراً بمجرد علمه بقيام دعوى أو تحقيق أو تحريات خاصة بالحادث المذكور، وفي حالة وقوع سرقة أو عمل جنائي آخر قد يترتب عليه قيام مطالبة وفقا لهذه الوثيقة يتعين على المؤمن له أن يخطر الشرطة فوراً وأن يتعاون مع الشركة في سبيل ادائه مرتكب الجريمة.

٦- لا يجوز للمؤمن له ولا لمن ينوب عنه تقديم أي اقرار بالمسئولية أو عرض أو وعد أو دفع أي مبلغ

بدون موافقة الشركة كتابة. ويحق للشركة في أي وقت اذا رأت ذلك أن تتولى الدفاع وأذ تباشر الدعوى باسم المؤمن له بخصوص أية مطالبة قد تسال عنها الشركة بموجب هذه الوثيقة وأن تقوم بتسوية تلك المطالبة ولها أن تطالب باسم المؤمن له ولمصلحتها بجميع التعويضات والتضمينات وللشركة في هذا الشأن كامل السلطة في مباشرة أية اجراءات وفي التصالح في أية مطالبة، وعلى المؤمن له أن يقدم الى الشركة جميع المعلومات والبيانات والمعاونة اللازمة.

٧- اذا وقع أي حادث يترتب عليه قيام مطالبة أو أكثر وفقا للفقرة (ب) من البند (١) من هذه الوثيقة يجوز للشركة في أي وقت أن تدفع للمؤمن له كامل المبلغ المستحق عليها وفقا للفقرة المذكورة وأن ترفع بعد ذلك يدها عن مباشرة أية دعوى أو دفاع أو تسوية أو اجراءات خاصة بتلك المطالبات. وإن تسال الشركة بعد ذلك عن أي ضرر قد يدمى المؤمن له الحاقه به نتيجة لما تكون الشركة قد قامت به في مباشرتها للدفاع والاجراءات والتسويات المشار اليها أو نتيجة لتخليها عنها. كما أن الشركة لا تسال أيضاً في هذه الحالة عن أية مصاريف أو أتعاب مهما كانت، يكون المؤمن له أو أي مدع أو شخص آخر قد صرفها بعد أن تكون الشركة قد كفت يدها عن مباشرة تلك الاجراءات.

٨- لا يجوز للشركة ولا للمؤمن له أن يفسخ هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها ما دام ترخيص السيارة قائماً. وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء مدة سريانها بسبب الفاء ترخيص السيارة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل ملكيتها يجب على الشركة أن ترد للمؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول. وعلى الشركة في هذه الحالة أن تدفع للمؤمن له باقي القسط المستحق عن المدة التي الغيت عنها الوثيقة قبل انتهاء المدة المحددة للفسخ.

٩- اذا تعدد التأمين لدى أكثر من مؤمن فلا تلتزم الشركة الا بدفع جزء من قيمة التعويض أو المصاريف أو الاتعاب معادل للنسبة بين مبلغ التأمين وبين مبالغ التأمينات مجتمعة.

١٠- يعتبر شرطاً أساسياً لالتزام الشركة بدفع أي مبلغ مستحق عليها بموجب هذه الوثيقة أن يوفي المؤمن له وفاء كاملاً بما توجب شروط هذه الوثيقة من القيام بعمل أو الامتناع عن العمل ويعتبر كذلك شرطاً أساسياً للالتزام بالشركة صحة البيانات والاقراءات الصادرة عن المؤمن له في طلب التأمين المقدم منه واستيفاء الاخطار بالحادث بجميع الشروط المنصوص عليها في البندين ٢ ، ٥ من الشروط العامة.

١١- يجوز للشركة أن ترجع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أنهت من تعويض في الحالات الآتية :

-
- أ- إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على أدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاءه وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشركة تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه.
- ب- استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو أن تكون حمولتها غير محزومة بشكل فني محكم أو تجاوز حدود العرض والطول أو العلو المسموح به.
- ج- مخالفة القوانين إذا انطوت المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية.
- د- إذا كان سائق السيارة سواء المؤمن له أو شخص يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة.
- هـ- إذا ثبت أن الحادث أو الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن قصد وسبق إصرار.
- ولا يترتب على حق الرجوع المقرر للشركة وفقاً لأحكام هذا البند والشروط الواردة بهذه الوثيقة أي مساس بحق المضرور قبل المؤمن له.
- ١٢- لاشيء في هذه الوثيقة أو في أي ملحق لها يؤثر على حق أي شخص يحق له تعويض بموجب هذه الوثيقة أو على حق أي شخص آخر في أن يسترد أي مبلغ يستحق له بموجب أحكام القانون.
- ١٣- لا تسمع الدعاوي الناشئة عن هذه الوثيقة بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها أو على علم نوى المصلحة بوقوعها.
-

الجدول

نوع الوثيقة :

رقم الوثيقة :
اسم المؤمن له :
العنوان :
المهنة أو الوظيفة :
مدة التأمين من / إلى ١٩ / / ١٩ :
قيمة القسط :

أوصاف السيارة المؤمن عليها

رقم التسجيل :
رقم الشاسية :
رقم المحرك :
نوع السيارة :
شكل الهيكل :
لون السيارة :
تقدير المؤمن له لقيمة السيارة :
الحد الأقصى : دولة الامارات العربية المتحدة

سنة الصنع :
قوة المحرك بالاحصنة :
سعة اسطوانات المحرك :
وزن السيارة بالكيلو جرام :
عدد الركاب بما فيهم السائق :
الغرض من الترخيص :

- ١- الحد الأقصى لمسئولية الشركة بالنسبة للفقرة (أ) من البند (١) عن أية مطالبة أو جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد هو قيمة ما يحكم به قضايتا من تعويض مهما بلغت قيمته.
- ٢- الحد الأقصى لمسئولية الشركة بالنسبة للفقرة (ب) من البند (١) عن أية مطالبة أو جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد درهم.

السائق المرخص له : المؤمن له أو أي شخص يقود السيارة بانئن أو أمر المؤمن له يشترط ان يكون السائق مرخص له بقيادة السيارة طبقا لقانون السير والمرور والقوانين واللوائح الاخرى وان لا يكون الترخيص الممنوح له قد الغى بأمر من المحكمة أو بمقتضى قوانين ولوائح المرور

قيود الاستعمال : يجب على المؤمن له الا يستعمل السيارة الا لغرض المرخص من أجله.

شروط خاصة : يتحمل المؤمن له أو من يحل محله قيمة التعويض المستحق عن أي حادث لا تزيد المطالبات الناشئة عنه على (٢٥٠) درهم.
التاريخ : _____
عن الشركة :

شركة.....
شركة مساهمة خاضعة لاحكام القانون الاتحادي رقم
(٩) لسنة ١٩٨٤م، ومقيدة في سجل شركات التأمين
تحت رقم ()

وثيقة تأمين سيارة ضد الفقد والتلف والمسئولية المدنية

بما أن المؤمن له قد تقدم الى شركة
المشار اليها في هذا العقد باسم «الشركة» بطلب وقرار لابرام التأمين المبين فيما بعد، ووافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد وجزء لا يتجزأ منه ودفع أو قبل أن يدفع القسط المطلوب منه لقاء هذا التأمين.

فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث التي تقع في دولة الامارات العربية المتحدة في أثناء مدة التأمين وطبقاً للأحكام والشروط والاستثنائات الواردة بهذه الوثيقة أو الملحق بها والمعبر عنها جميعاً فيما بعد بعبارة «شروط الوثيقة».

الفصل الأول (الفقد أو التلف)

١- تلتزم الشركة بتعويض المؤمن له عن الفقد أو التلف الذي يلحق بالسيارة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها في أثناء وجودها فيها وذلك في الحالات الآتية :

أ- إذا نتج الفقد أو التلف عن حادث تصادم أو انقلاب عرضي أو عن تصادم أو انقلاب حدث نتيجة لعطب ميكانيكي طارئ أو نتيجة لاهتراء الأجزاء بالاستعمال.

ب- إذا نتج الفقد أو التلف عن حريق أو انفجار خارجي أو الاشتعال الذاتي أو الصاعقة.

ج- إذا نتج الفقد أو التلف عن السطو أو السرقة.

د- إذا نتج الفقد أو التلف عن فعل متعدد مصادر عن الغير.

هـ- إذا حدث الفقد أو التلف في أثناء النقل البري أو النقل المائي الداخلي أو النقل بالمصاعد أو بالآلات الرافعة بما في ذلك عمليات الشحن والتفريغ التابعة لأعمال النقل السالف ذكرها.

٢- للشركة الخيار بين أن تدفع قيمة الفقد أو التلف نقداً أو أن تقوم بإصلاح السيارة وعادتها إلى حالتها أو استبدالها كلها أو أي من أجزائها أو ملحقاتها أو قطع غيارها على ألا تتعدى مسؤولية الشركة قيمة الأجزاء المفقودة أو التالفة والقيمة المعقولة لتكوين هذه الأجزاء.

٣- للمؤمن له أن يتولى إصلاح الأضرار التي تلحق بالسيارة نتيجة حادث مؤمن ضده بموجب هذه الوثيقة وذلك بشرط ألا تزيد القيمة المقدرة لتكاليف الإصلاح عن الحد الأقصى المصرح به في الجدول الملحق بهذه الوثيقة وأن يقدم المؤمن له للشركة بون تأخير كشفاً مفصلاً بالقيمة المقدرة لتكاليف الإصلاح.

٤- إذا فقدت السيارة المؤمن عليها أو أصيبت بأضرار جعلتها في حكم الخسارة الكلية فإن الشركة تدفع عندئذ القيمة السوقية للسيارة بحالتها الراهنة وقت الحادث على ألا تتجاوز القيمة المقدرة لها بمعرفة المؤمن له الواردة في الجدول الملحق بهذه الوثيقة.

ولا تعتبر السيارة في حالة خسارة كلية إلا إذا ثبت أن تكاليف إصلاحها تزيد عن ٥٠٪ من قيمتها قبل الحادث.

٥- إذا أصبحت السيارة غير صالحة للاستعمال بسبب الفقد أو التلف المؤمن ضدهما بمقتضى هذه الوثيقة فإن الشركة تتحمل بالتكاليف المعقولة اللازمة لحراسة السيارة ونقلها إلى أقرب ورشة إصلاح وتسليمها داخل البلد الذي وقع فيه الفقد أو التلف.

٦- تعتبر القيمة المقدرة للسيارة بمعرفة المؤمن له والواردة في الجدول الملحق بهذه الوثيقة هي أقصى ما تلتزم الشركة بدفعه كتعويض عن الفقد أو التلف المؤمن ضدهما بمقتضى هذه الوثيقة وذلك بعد خصم نسبة الاستهلاك التي يجب ألا تتجاوز ٢٠٪ سنوياً من قيمة السيارة الواردة بالجدول الملحق بهذه الوثيقة ويأخذ في حساب نسبة الاستهلاك كسور السنة.

(الحالات المستثناة من أحكام الفصل الاول) **

لا تكون الشركة مسؤولة عن دفع أي تعويض عن الامور الاتية :

- ١- الخسارة غير المباشرة التي تلحق بالمؤمن له أو النقص في قيمة السيارة المترتبة على استعمالها أو العطب أو الخلل أو الكسر الذي يصيب الاجهزة الميكانيكية أو الكهربائية.
- ٢- التلف الحاصل نتيجة زيادة الحمولة أو زيادة عدد الركاب على العدد المرخص به قانونا وذلك بشرط أن تكون الزيادة في الحالتين هي التي تسببت في الحادث الذي ادى الى تلف السيارة.
- ٣- التلف الذي يصيب الاطارات اذا لم يقع في نفس الوقت تلف للسيارة المؤمن عليها.
- ٤- الفقد أو التلف الذي يلحق بالسيارة من الحوادث الناجمة عن :
 - أ- استعمال السيارة في غير الأغراض المحددة في هذه الوثيقة.
 - ب- مخالفة القوانين اذا انطوت هذه المخالفة على جنائية أو جناية عمدية.
- ٥- التلف الذي يلحق بالسيارة من الحوادث التي تقع أثناء قيادة السيارة بمعرفة سائق غير مرخص له بالقيادة.
- ٦- الفقد أو التلف الذي يلحق بالسيارة أو أي من أجزائها من الحوادث الناجمة عن قيادة السيارة تحت تأثير المخدرات أو المشروبات الكحولية.

الفصل الثاني المسؤولية المدنية

- ١- تلتزم الشركة في حالة حدوث حادث نتج أو ترتب على استعمال السيارة المؤمن عليها بتعويض المؤمن له في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذه الوثيقة عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن له قانونا بدفعها بصفة تعويض :
 - أ- الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أي شخص بما في ذلك ركاب السيارة ما عدا المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما - الزوج والوالدين والأولاد - والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له اذا ما أصيبوا في اثناء العمل وبسببه، ويعتبر الشخص من ركاب السيارة سواء كان موجوداً داخل السيارة أو صاعداً اليها أو نازلاً منها.

** اضيف للحالات المستثناة من أحكام الفصل الأول حالة جديدة تحت رقم (١) وذلك بموجب المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ٩٠ المنشور في مكان آخر

ب- الاضرار التي تصيب الاشياء والممتلكات ما عدا المملوك منها المؤمن أو لائق السياره وقت الحادث أو ما كان لدى أي منهما برسم الامانة او في حراسته أو في حيازته.

٢- يمتد التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل في حدود الاحكام والشروط الواردة به الى مسؤولية كل سائق مرخص له بالقيادة في أثناء قيامه بقيادة السياره المؤمن عليها بشرط ان يكون قد التزم ونفذ شروط هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر الذي تسرى به عليه وذلك كما لو كان هو المؤمن له ذاته.

٣- مع مراعاة الشرط الخاص بتحديد المسؤولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة يلتزم الشركة بقيمة ما يحكم به قضائيا مهمة بلغت قيمته بما في ذلك ما يطالب به المدعى من المصروفات القضائية والنفقات ما عدا الغرامات، وتؤدى الشركة مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه.

٤- في حالة وفاة أي شخص يمتد اليه التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل يلتزم الشركة بأن تدفع مبلغ التعويض المستحق عن المسؤولية التي وقع فيها هذا الشخص الى ورثته وفقاً للشروط والقيود الواردة في هذه الوثيقة بشرط ان ينفذ هؤلاء الورثة ويلتزمون بشروط هذه الوثيقة ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن له ذاته باعتبارهم قد حلوا محله.

٥- في حالة وقوع حادث يترتب عليه دفع تعويض وفقاً لاحكام هذا الفصل لاكثر من شخص واحد فان شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذه الوثيقة يسرى على مجموع التعويضات المستحقة لجميع الاشخاص المنتفعين بالتأمين.

٦- يلتزم الشركة بأن تدفع جميع المصاريف والاعتاب التي تكون قد وافقت على انفاقها .

٧- يجوز للشركة أن تتولى تمثيل المؤمن له في أي تحقيق أو تحريات خاصة بأي حادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لاحكام هذا الفصل وأن تتولى الدفاع عنه امام أية محكمة في أية دعوى تتعلق بحادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لاحكام هذا الفصل.

(استثناءات عامة)

١- لا يغطي هذا التأمين الفقد أو التلف أو المسؤولية المدنية التي تنتج أو تنشأ عن الحوادث التي تقع من السياره المؤمن عليها في الحالات الآتية :

أ- الحوادث التي تقع خارج حدود المنطقة الجغرافية المبينة في هذه الوثيقة.

ب- الحوادث التي تكون قد وقعت أو نشأت أو نتجت أو تعلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

بالفيضانات أو الزلازل أو الأعاصير أو ثوران البراكين أو الزلازل والهزات الأرضية أو الغزو أو أعمال العدو الأجنبي أو الأعمال الحربية سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن أو الحرب الأهلية أو الاضطرابات الشعبية أو العصيان أو الثورة أو الانقلاب العسكري أو اغتصاب السلطة أو المصادرة أو التأميم أو المواد والنظائر المشعة أو التفجيرات الذرية أو النووية أو أي عامل يتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأي سبب من الأسباب المتقدمة.

٢- لا يغطي هذا التأمين أية مسؤولية تترتب على اتفاق أبرمه المؤمن له لم تكن المسؤولية لتنشأ لولا أبرامه.

(الشروط العامة)

١- الوثيقة والجدول الملحق بها يجب اعتبارهما عقداً واحداً وكل كلمة أو عبارة أعطى لها معنى خاص في أي جزء من الوثيقة أو الجدول يكون لها ذات المعنى في أي مكان آخر وردت فيه.

٢- كل إعلان أو إخطار بحدوث يتعين إرساله وفقاً لهذه الوثيقة يجب أن يوجه إلى الشركة كتابةً.

٣- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للحفاظ على السيارة المؤمن عليها وحمايتها من التلف أو التلغ ولابقائها في حالة صالحة للاستعمال، ويجوز للشركة في أي وقت أن تقوم بمعاينة السيارة المؤمن عليها أو أي جزء منها، وفي حالة وقوع حادث أو عطب للسيارة يتعين ألا تترك السيارة المؤمن عليها أو أي جزء منها دون حراسة ودون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع زيادة الأضرار، وإذا تمت قيادة السيارة المؤمن عليها قبل إجراء التصليحات اللازمة فإن كل زيادة في التلف أو كل تلف آخر يلحق بالسيارة المؤمن عليها لن تكون الشركة مسؤولة عنه وفقاً لهذه الوثيقة.

٤- يجب على المؤمن له أن يظل المالك الوحيد والمطلق للسيارة المؤمن عليها طوال سريان هذا العقد، ويتعين عليه ألا يبرم أي اتفاق عن تأجيرها للغير ولا يوقع على أي عقد من شأنه أن يقيد مطلق ملكيته وحيازته للسيارة دون أن يحصل سلفاً على موافقة كتابية من الشركة بذلك.

٥- في حالة وقوع حادث قد تترتب عليه مطالبة وفقاً لهذه الوثيقة يجب على المؤمن له أن يخطر الشركة فوراً بذلك مع إعطائها جميع البيانات الخاصة به، وكل خطاب بالمطالبة أو إنذار أو أوراق قضائية يجب أن تبلغ أو تسلم للشركة فوراً بمجرد تسلم المؤمن له إياها كما يجب على المؤمن له إخطار

الشركة فوراً بمجرد علمه بقيام دعوى أو تحقيق أو تحريات خاصة بالحدث المذكور، وفي حالة وقوع سرقة أو عمل جنائي آخر قد يترتب عليه قيام مطالبة وفقاً لهذه الوثيقة يتعين على المؤمن له ان يخطر الشرطة فوراً وان يتعاون مع الشركة في سبيل ادانته مرتكب الجريمة.

٦- لا يجوز للمؤمن له ولا لمن ينوب عنه تقديم اي اقرار بالمسئولية او عرض او وعد او دفع اي مبلغ بدون موافقة الشركة كتابة. ويحق للشركة في اي وقت اذا رأت ذلك ان تتولى الدفاع وأن تباشر الدعوى باسم المؤمن له بخصوص أية مطالبة قد تسال عنها الشركة بموجب هذه الوثيقة وان تقوم بتسوية تلك المطالبة ولها ان تطالب باسم المؤمن له ولصلحتها بجميع التعويضات والتضمينات وللشركة في هذا الشأن كامل السلطة في مباشرة أية اجراءات وفي الاتصال في أية مطالبة، وعلى المؤمن له ان يقدم الى الشركة جميع المعلومات والبيانات والمعاونة اللازمة.

٧- اذا وقع اي حادث يترتب عليه قيام مطالبة او أكثر وفقاً للفقرة (ب) من البند (١) من الفصل الثاني من هذه الوثيقة يجوز للشركة في اي وقت ان تدفع للمؤمن له كامل المبلغ المستحق عليها وفقاً للفقرة المذكورة وان ترفع بعد ذلك يدها عن مباشرة اية دعوى او دفاع او تسوية او اجراءات خاصة بتلك المطالبات. وان تسال الشركة بعد ذلك عن اي ضرر قد يدعى المؤمن له الحاقه به نتيجة لما تكون الشركة قد قامت به في مباشرتها للدفاع والاجراءات والتسويات المشار اليها او نتيجة لتخليها عنها. كما ان الشركة لا تسال ايضاً في هذه الحالة عن اية مصاريف او اتعاب مهما كانت يكون المؤمن له او اي مدع او شخص آخر قد صرفها بعد ان تكون الشركة قد كفت يدها عن مباشرة تلك الاجراءات.

٨- أ- للشركة ان تفسخ احكام الفصل الاول من هذه الوثيقة بأشعار كتابي يرسل الى المؤمن له بخطاب مسجل قبل ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد للفسخ على آخر عنوان معروف له، وفي هذه الحالة ترد الشركة الى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول، كما ان المؤمن له ان يفسخ احكام الفصل الاول من هذه الوثيقة بأشعار كتابي يرسل الى الشركة بخطاب مسجل قبل سبعة أيام من التاريخ المحدد للفسخ، وذلك بشرط الا تكون هناك اية مطالبة نشأت في فترة سريان الوثيقة وفي هذه الحالة ترد الشركة الى المؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت الوثيقة سارية فيها بحسب فئات التأمين قصير الاجل.

ب- لا يجوز للشركة ولا للمؤمن له ان يفسخ احكام الفصل الثاني من هذه الوثيقة أثناء مدة سريانها

مادام ترخيص السيارة قائما ، وفي حالة فسخ الوثيقة قبل انتهاء مدة سريانها بسبب الغاء ترخيص السيارة أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل ملكيتها يجب على الشركة ان ترد للمؤمن له القسط المدفوع بعد خصم الجزء المتناسب مع المدة التي كانت فيها الوثيقة سارية المفعول.

وعلى الشركة في جميع حالات الفسخ المشار اليها أن تدفع للمؤمن له باقي القسط المستحق عن المدة التي ألغيت عنها الوثيقة قبل انتهاء المدة المحددة للفسخ.

٩- اذا تعدد التأمين لدى أكثر من مؤمن فلا تلتزم الشركة الا بدفع جزء من قيمة الفقد أو التلف أو التعويض أو المصاريف أو الاعتاب معادل للنسبة بين مبلغ التأمين وبين مبالغ التأمينات مجتمعة.

١٠- يعتبر شرطا أساسيا لالتزام الشركة بدفع أي مبلغ مستحق عليها بموجب هذه الوثيقة أن يوفي المؤمن له وفاء كاملا بما توجبه شروط هذه الوثيقة من القيام بعمل أو الامتناع عن العمل ويعتبر كذلك شرطا أساسيا لالتزام الشركة صحة البيانات والقرارات الصادرة عن المؤمن له في طلب التأمين المقدم منه واستيفاء الاخطار بالحادث جميع الشروط المنصوص عليها في البندين ٢ ، ٥ من الشروط العامة.

١١- يجوز للشركة ان ترجع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض في الحالات الآتية : **

أ- اذا ثبت ان التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو اخفائه وقائع جوهرية تؤثر في قبول الشركة تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه.

ب- استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو ان تكون حمولتها غير محزومة بشكل فني محكم أو تجاوز حدود العرض والطول أو العلو المسموح به.

ج- مخالفة القوانين اذا انطوت المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية.

د- اذا كان سائق السيارة سواء المؤمن له أو أي شخص يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة.

هـ- اذا ثبت ان الحادث أو الوفاة أو الاصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن قصد وميق اصبرار.

** اضيف البند (١١) من الشروط العامة بند جديد تحت رمز (و) وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٩٠

ولا يترتب على حق الرجوع المقرر للشركة وفقاً لأحكام هذا البند والشروط الواردة بهذه الوثيقة أي
مساس بحق المضرور قبل المؤمن له.

و- إذا ثبت أن الحادث قد وقع بسبب تعاطي قائد السيارة سواء المؤمن له أو أي شخص يقودها
بموافقة المخدرات أو المشروبات الكحولية.

١٢- لا شيء في هذه الوثيقة أو في أي ملحق لها يؤثر على حق أي شخص يحق له تعويض بموجب
هذه الوثيقة أو على حق أي شخص آخر في أن يسترد أي مبلغ يستحق له بموجب أحكام القانون.
١٣- لا تسمع الدعاوي الناشئة عن هذه الوثيقة بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي
تولدت عنها أو على علم نوى المصلحة بوقوعها.

١٤- يمكن للشركة والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية تلحق بهذه الوثيقة وفي حدود الأحكام والشروط
الواردة بها، الاتفاق على أن تقوم الشركة بالتأمين من الأضرار الأخرى غير المنصوص عليها في
هذه الوثيقة وعلى الأخص مايلي :

(١/١٤) التأمين من الحوادث التي قد تلحق بالمؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث بما
في تلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي للإصابات البدنية التي قد تلحق بأي منهم.

(٢/١٤) التأمين من الأضرار التي تلحق بالممتلكات والأشياء المملوكة للمؤمن له أو قائد السيارة وقت
الحادث أو ما كان موجوداً لديهما برسم الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما.

الجدول

نوع الوثيقة :

رقم الوثيقة :

اسم المؤمن له :

العنوان :

المهنة أو الوظيفة :

مدة التأمين من : / / ١٩ الى / / / ١٩

قيمة القسط :

أوصاف السيارة المؤمن عليها

سنة الصنع :

رقم التسجيل :

قوة المحرك بالاحصنة :

رقم الشاسية :

سعة أسطوانات المحرك :

رقم المحرك :

وزن السيارة بالكيلو جرام :

نوع السيارة :

عدد الركاب بما فيهم السائق :

شكل الهيكل :

الفرض من الترخيص :

لون السيارة :

تقدير المؤمن له لقيمة السيارة :

الملود الجغرافية : دولة الامارات العربية المتحدة

١- الحد الاقصى لتكاليف الاصلاح المصرح بها وفقا للبند (٣) من

الفصل الاول درهم

٢- الحد الاقصى لمسئولية الشركة بالنسبة للفقرة (أ) من البند (١) من

الفصل الثاني عن اية مطالبة او جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد

هو قيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته.

٣- الحد الاقصى لمسئولية الشركة بالنسبة للفقرة (ب) من البند (١) من

الفصل الثاني عن اية مطالبة او جملة مطالبات نشأت عن حادث واحد

..... درهم.

السائق المرخص له :

المؤمن له أو أي شخص يقود السيارة باذن أو أمر المؤمن له بشرط أن

يكون السائق مرخصاً له بقيادة السيارة طبقاً لقانون السير والمرور

والقوانين واللوائح الأخرى وأن لا يكون الترخيص الممنوح له قد انقضى بأمر

من المحكمة أو بمقتضى قوانين ولوائح المرور.

قيود الاستعمال : يجب على المؤمن له الا يستعمل السيارة الا للفرض المرخص من أجله.

شروط خاصة :

يتحمل المؤمن له أو من يحل محله قيمة التعويض المستحق عن أي حادث

لا تزيد المطالبات الناشئة عنه على (٢٥٠) درهم.

عن الشركة

التاريخ :

التاريخ :

**قرار وزاري رقم (٥١) لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض احكام القرار الوزاري
رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧**

قرار وزاري رقم (٥١) لسنة ١٩٩٠م بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧م بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات

وزير الاقتصاد والتجارة :-

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤م في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥م باصدار قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة،

وعلى قوانين ولوائح السير والمرور المعمول بها في الدولة،

وعلى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧م بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات،

وعلى القرار الوزاري رقم (٨١) لسنة ١٩٨٧م بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة

١٩٨٧م بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات،

وعلى توصية اللجنة العليا للتأمين، وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة،

قرر :-

المادة (١)

يضاف الى الحالات المستثناة من أحكام الفصل الاول لوثيقة تأمين سيارة ضد الفقد والتلف

والسؤولية المدنية بند جديدة برقم (٦) يكون نصه الآتي :-

٦- الفقد أو التلف الذي يلحق بالسيارة أو أي من أجزائها من الحوادث الناجمة عن قيادة السيارة

تحت تأثير المخدرات أو المشروبات الكحولية.

المادة (٢)

يضاف الى الحالات التي تجيز للشركة الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض والمشار اليها في البند (١١) من الشروط العامة لوثيقتي تأمين سيارة ضد المسؤولية المدنية وضد الفقد والتلف والمسؤولية المدنية فقرة جديدة (و) يكون نصها الاتي :-
و- اذا ثبت أن الحادث قد وقع بسبب تعاطي سائق السيارة، سواء المؤمن له أو أي شخص يقودها بموافقة، المخدرات أو المشروبات الكحولية.

المادة (٣)

على الجهات المختصة وشركات التأمين العاملة في النولة تنفيذ هذا القرار.

المادة (٤)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي :
بتاريخ : ٦ / محرم ١٤١١ هـ .
الموافق : ٢٨ / يوليو ١٩٩٠ م .

**قرارات وزارية متفرقة متعلقة بقانون
شركات ووكلاء التأمين**

قرار وزاري رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٥ م **

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين.

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين.

قصرر :

مادة (١)

تمديد مهلة توفيق الاوضاع المنصوص عليها في المادة (٧٧) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين لمدة ستة أشهر تنتهي في ١٢/٣/١٩٨٥ م.

مادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨٥ م.

سيف علي الجروان

وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي

بتاريخ : ٢٩ محرم ١٤٠٦ هـ

الموافق : ١٤ أكتوبر ١٩٨٥ م

** عدل القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ٨٥ بالقرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ٨٥

قرار وزاري رقم (٦٦) لسنة ١٩٨٥م

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين.

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين.

قرر :

مادة (١)

مد المهلة المعطاة لشركات التأمين العاملة في الدولة لابلاغ أموالها ما يعادل النسبة المذكورة في المادتين (٤٤) ، (٤٥) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه مدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٢/٣١/١٩٨٥م.

مادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٥م.

سيف علي الجروان

وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي

بتاريخ : ٢٩ محرم ١٤٠٦ هـ

الموافق : ١٤ أكتوبر ١٩٨٥ م

قرار وزاري رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٥ م **

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين.

قرر :

مادة (١)

تعطى شركات التأمين العاملة في النولة مهلة تنتهي في ١٩٨٥/١٢/٣١ لتوفيق أوضاعها مع حكم الفقرة الاولى من المادة (١٢) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه.

مادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره.

سيف علي الجروان

وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي

بتاريخ : ٢٩ محرم ١٤٠٦ هـ

الموافق : ١٤ أكتوبر ١٩٨٥ م

** عدلت المادة (١) من هذا القرار بالقرار الوزاري رقم ٨٠ لسنة ٨٥ الصادر بتاريخ ٢٥ / نوفمبر / ١٩٨٥.

قرار وزاري رقم (٧٩) لسنة ١٩٨٥م بشأن تهديد مهلة توفيق الاوضاع لشركات ووكلاء التأمين

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم

(٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين، وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٦٥) لسنة

١٩٨٥م، وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين.

قرر :

مادة (١)

تمديد مهلة توفيق الاوضاع المنصوص عليها في المادة (٧٧) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين لمدة سنة أشهر أخرى تنتهي في ٢٠/١/١٩٨٦م.

مادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

سيف علي الجروان

وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي

بتاريخ : ١٣ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ

الموافق : ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥ م

قرار وزاري رقم (٨٠) لسنة ١٩٨٥م بشأن تمديد مهلة توفيق الاوضاع لشركات ووكلاء التأمين

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم

(٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين، وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٥م،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة، وموافقة اللجنة العليا للتأمين،

قرر :

مادة (١)

تمديد المهلة الممنوحة لشركات التأمين المتعجلة في الدولة لتوفيق اوضاعها مع حكم الفقرة الاولى من المادة (١٢) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٩٨٦/١/٣٠.

Annual Organization of the Alexandria Library (GOAL)

مادة (٢)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

سيف علي الجروان

وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في أبو ظبي

بتاريخ : ١٣ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ

الموافق : ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥ م

